نام کتاب شرح شرح مصباح

مؤلف "

نام کاتب "

تاریخ کتابت "

تعداد صفحات ۶۶۶ صفحه

برگهای زرد اول و آخر کتاب

اضافه است

وقف کتابخانه حضرت
شاهچراغ علیه السلام
شیراز

به ثبت ۳۴۴ رسید
۲۶/۴/۳۰

شماره: ۳۴۴
۲۶/۴/۳۰

این کتاب .... جلد کتاب دیگر

از طرف .... در تاریخ ....

بکتابخانه آستان [illegible] احمدی شاهچراغ ع

هدیه و وقف گردیده است.

فوائد نحو

شرح بر شرح صمدیه

وقف کتابخانه حضرت
شاهچراغ علیه السلام
شیراز

به نمره ۳۴۴ ثبت شد
۴۶/۲/۲۰

شماره: ۳۴۴
۴۶/۲/۲۰
این کتاب بضمیمه .... جلد کتاب دیگر
از .... در تاریخ ....
بکتابخانه آستان مقدس احمدی شاهچراغ ع
هدیه و وقف گردیده است.

بن فهر ومحارب والحارث بن فهر والناز لون ببطحاءها خيرهم ووسطها
خير خيرهم فاذا كان محمد صلى الله عليه وسلم مبعوثا من وسطها يكون خير
خيرهم **المعجز** مجرور صفة اخرى له **بفصاحته مصاقع** جمع مصقع
بمعنى بليغ بيان الخطب مصقع اى بليغ فالمعنى المعجز بفصاحته بلغاء **الخطبا** ثم كان
قيل ما فعل النبي عليه الصلوة والسلام بهم فقال لما قطع **عفر في وجه**
كل بليغ اثار الغبار فيه وهو كناية عن سبقه لان من شان السابق
اثاره الغبار في وجه المسبوق **شقاشقه** جمع شقشقة بالكسر
شي كالرية يخرجها البعير من فيه اذا هاج وهذا لما شبه النبي عليه
الصلوة والسلام بالفحل الهادر شبه لسانه بشقشقه ففيه استعارة
بالكناية واستعارة تخييلية **الهادره** المصوته من هدر
البعير هديرا اذا ردد صوته في حنجرته ترشيح لها ضرب هذا
مثلا للخطيب والمتكلم اذا صال في المقال لارتفاع صوته وحدته
في الكلام **وفت في عضد** وهو الساعد من المرفق
الى الكتف وفيه اربع لغات عضد بالضم والكسر لحذيه وبالسكون
وبضم العين وسكون الضاد مثل صنف **كل منطيق** مبالغة في
ناطق وهو بليغ كما في الصحاح المعنى وكسر قوته وغلبه ويقال فت
اعضاده اذا فرق عنه اعوانه **حقايقه** جمع حقيقة خلاف المجاز
وما يحق على الرجل ان يحميه والرايه قال انا الفارس الحامي
حقيقة جعفر ولكل من الاخرين سبيل الى الارادة **النادره**
من ندر الشي يندر ندرا اذا شذ في الصحاح ومنه النوادر

العليل وجودها وعلى آله اهله الا ان الاول لا يستعمل الا في
الاشراف بخلاف الثاني واصحابه مصابيح جمع مصباح بمعنى الشئ
التي يغنى من ميركها ولا يرتفع حتى يرتفع النهار والقدح الذي يصطبح به
وهو المراد هنا الظلم ومجادح الكرم اى مصادرها يقال مجادح السما
لانوارها التي لا يكاد يخطى وهي ثلاثة كواكب والقياس مجادح بغير الياء والا
انها اشبعت الكسرة اما بعد فان نوع الادب وهو اسم يقع على كل
رياضة محمودة يتخرج بها الانسان في فضيلة من الفضائل قاله ابو زيد وقيل
ملكة تعصم من قامت به عما يشينه وقال الجوهري الادب ادب الدرس
واه بالنفس والمراد به هنا هذا العلم الذي شرع فيه
على تكثر شجونه جمع شجن بالكسر والتكون وهو طريق
الوادي ومنه الحديث ذو شجون وتشعب تفرق فنونه
وانما قال ذلك وان كفى ان تقول فان نوع الادب عمر دفعا
لا يتوهم من هوان دفعه واستهان خطره لما يقرر في الاوهام
من الشئ اذا كثر هان دفعه والبعض خطره وتحقيقا لما ارتكز في
العقول من ان هذا النوع من العلوم وان كثر فانه موصوف
بما وصفه به جمع فن يحسن نوع عز اى قل وجوده ولا يكاد
يوجد على الطلبة جمع طالب مرامه مطلبه مفعل من رمت الشئ ارومه
روما اذا طلبته واستعصى صعب زمامه مقوده يعطس
بانف شامخ بالاضافة او التوصيف من شمخ الرجل بانفه
اذا تكبر من الاباء اى من اجله وهو كناية عن صعوبة هذا

النوع ويثنى من ثنا يثنو عنى اذا تباعد وتجافى عطفه بكسر العين من الانسان
جانبه من الراس الى الورك جامح من جمح الفرس جموحا وجماحا اذا غلب
فارسه من الاستعصاء ويقال ايضا بانعطفه اذا اعرض عنك اى تباعد
يعرض عنك هذا النوع لما فيه من العويصات على انه اى هذا النوع في
النقب على الحال في زماننا مطموس اى مندرس من طمس طمسا المعالم
جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق مخفوض نوع كمال
والله يخفض من يشاء ويرفع اى يضع الدعائم جمع دعامة هي عماد
البيت عفت بمعنى اندرست وقد يجى متعديا كقوله عفا
كان لم يكن رسومه اثارها من رسم الدار لاثرها واندرست
صواه الاعلام من الحجارة للطريق جمع صوة كقوى جمع قوة وفي
الحديث ان للاسلام صوى ومنارا كمنار الطريق وانتكثت
انتقضت من نكث الحبل فانتكث نقضته فانتقض مرائره جمع مريرة
من الحبال ما لطف وطال واشتد فتله وانتقضت قواه جمع قوة وهي
الطاقة تزعزع بنيانه اى تحركت من زعزعته فتزعزع اى
حركته فتحرك والبنيان الحائط وتضعضعت انهدمت يقال
ضعضعه اي هدمه حتى الارض اركانه جمع ركن وهو الجانب القوي
من الشئ واشرف من اشرفت عليه اذا اطلعت عليه من فوق
على الدروس الاندراس والمعنى اقبل عليه درسه من درست الكتاب
درسا ودراسة لان من اطلع على الشئ اقبل عليه واشفى من
اشفى على الشئ اذا اشرف ولم يبق من حزبه اصحابه الا

بلدح عجفى تانيث الاعجف وهو المهزول اى لم يبق من اهل الفضل
الا من له بضاعة قليلة هذا مثل يضرب في حقيقه واصله ان بيهسا
وهو اسم رجل كان سابع سبعة اخوة يرعون الابل فاغار عليهم ناس من اشجع
كان بينهم عداوة فقتلوا غير بيهس ولم يقتلوه لحماقته وقالوا لا فائدة
في قتله فقال اذهب بكم الى الجزفاس التباع فذهب بهم فلما جاء العدو نزلوا
ونحروا جزورا في يوم شديد الحر وقالوا ظللوا لحمكم حتى لا يفسد فقال فقاع
بيهس لكن بالاثلاث لحم لا يظلل يريد لحوم اخوته القتلى في ذلك الموضع وظلوا
يشوون من لحم الجزور وياكلون فقال بعضهم ما اطيب يومنا فقال بيهس
لكن على بلدح قوم عجفى يريد بذلك والده واقاربه وبلدح اسم موضع منقول
من بلدح الرجل اذا وعد ولم ينجز يريد ان حزنهم بحسب هذا الخصب
الذي هو فيه كان لم يكن بين الحجون بفتح الحا جبل بمكة وهو
مقبرة الى الصفا موضع بمكة انيس هو المؤانس ويقال وما
بالدار انيس اى احد ولم يسمر بمكة سامر من السمر وهو الحديث بالليل
من سمر يسمر فهو سامر والمعنى ان اهل الفضل انقرضوا باسرهم وصار
الحال كان لم يكن احد منهم على وجه الارض ولقد كنت ايام الحداثة
يقول افعل ذلك بحداثته اى في اوله وطراوته وغلواء الصبوة اى اوله
وقد التف علي اى اجتمع سواد جماعة من طالبيه اى طالبي علم
الادب واحتف بي اى طاف حولي جم غفير كلمتان تستعملان
في موضع الشمول والاحاطة الجم الكثير من الجموم وهو الكثرة والغفير
من الغفر وهو التغطية من منتحليه متناوليه من انتحل فلان شعر غيره

اذا ادعاه لنفسه فاذا ادعاه فقد تناوله مع قلة بضاعتي من العلم
قطعة من مالك يبعثها للتجارة في الصناعة اى علم الادب وخيبة
من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب فدحى قدح المبتر في البراعة
هي الكمال في العلم من برع الرجل وبرع بالضم اذا فاق اصحابه في العلم وغيره يظنون
حالين فاعل المعد بعض الظن ان عندي صبابة هي شئ قليل اى بقية من اقداح
جمع قدح الذي للشرب او قوم سهم من قداحه جمع قدح بكسر القاف وسكون
الدال وقد يجمع على اقداح يشاورون يواظبون على الاختلاف اى المراد
الى وينتابون اى يجالسون من ثافنته اذا جالسته واصله من
ثفنات البعير جمع ثفنه وهي ما يقع على الارض من اعضائه
اذا اناخ كالركبتين وغيرهما كانك الصقت ركبتك بركبته وفي
المصادر المثافنة با كسى هم زانو نشستن للاجناس اى للاستعارة
من اقتبست منه علما استعدته منه بين يدي ويواظبون على الاعتكاف
اى الاقامة والاحتباس حول شئ ابدا وثكل وهو فقدان المراة ولدها
وكذلك الثكل بالتحريك ارامها احبها ولدا هذا امر فيه بيهس وذلك
ان بيهسا ذهب الى امه فاخبر الواقعة فلما علمت قبل اتيانها الستة
عطفت على بيهس فقال الناس راجت ام بيهس بيهسا فقال
بيهس ثكل ارامها ولدا اصار مثلا يضرب في الضرورة التي الجاءت الناس
الى المحبة المعنى فقدان الفضل اراهم والجائم الى ان حاموا حولي على
انهم اكثر اهلية للافادة يركبون كل صعب وذلول هما متضادان في تحصيل
مرامهم اى ركوب مبالغة في الركوب اى ركوبا كاملا كاى رجل

اى رجلا كاملا المعنى يبدلون طاقتهم فى تحصيل مطالبهم وننهها
نجيتهم من اجا الى كذا اى الجاه واضطره ومنه قوله فاجاءها المخاض الى جذع
النخلة الى مخة المخ الذى فى العظم والمخة اخص منه عرقوب هو العصب الغليظ
الموتر فوق عقب الانسان هذا ماخوذ من المثل ولفظه شرها بحك الى مخة عرقوب
شرقاصر بجد الا انه قدم للقصر مثل شراهرذا ناب المعنى الفقه شرما
يحك الى مخة عرقوب كان المصنف جعل وجود مخة العرقوب وعدم نفعه
للطالبين كالفقه فالمعنى يخرج عدم فضلهم الى مع قلة بضاعتى فى العلم
هذا فصل الخطاب يذكر بين كلامين اشعارا بالانفصال عن كلام الى
كلام اخر خذ هذا او امضى وقد الحوا على الح بالمسئلة او من الح من م
السحاب اى دام مطره وبالمكان قال الاصمعى اقام به
شفافه جمع شافعه وهى ذات شفاعة الاقتراح اى السؤال من اقترحت
عليه شيئا اذا سالته عنه من غير رويه يريد الزموا على بان
اكثر واطلبهم وسؤالهم واستفواد نوا الى من اسف الامر واليه اذا قرب
منه ودنا اليه وهو فى الاصل من اسف الطاير اذا طار قريبا
من الارض حتى كادت رجلاه ما تصيبانها واسفت السحاب اذا دنت
من الارض قال عبيد بن الابرص يذكر سحابا قد تدلى حتى قرب
من الارض دان مسف فويق الارض هيدبه يكاد يدفعه من قام
بالراح واحدوا نظرهم الى من الاشفاق وهو شدة النظر حتى
وفى الحديث ان الشعبى كره ان يسف الرجل النظر الى امه وابنته
واخته بالابرام بالاملال من ابرمه اذا امله واضجره او بالاحكام من ابرم

الثني

الثني اذا احكمته فكانهم لاملالهم بمطالبهم وسؤالاتهم عنه فكانهم
املوه او احكموه ملتمسهم والالحاح قدم معناه ان اجمع لهم ان جعل معمولا
للحو اسكون مفعوله من غير ان نكاب حذف وان جعل لاسعوا فلابد من
ارتكاب حذف من واللام من ان وان غير عزيز ان اى لان اجمع لهم مجلة الصحيفة
فيها الحكمة قال ابو عبيده كل كتاب عند العرب مجلة وقول النابغة مجلتهم
ذات الاله ودينهم قويم فما يرجون غير العواقب منه ان روى
بالجيم والا فمعناه انهم يحجون فيحلون مواضع مقدسة
اى كتابا فى صنف الاعراب العلم اضاف صنف منه علم الاعراب
فاضافته اليه للبيان مشتملا على ما يفتقر اليه من الفصول والابواب
وكان من عادتهم ان يجعلوا كتابهم مشتملا على ابواب ثم على فصول
فالتمس هذه الطايفة من المصنف ان يجمع لهم فى هذا المصنف
كتابا شاملا ما ذكرنا لكن قدم الفصول رعاية للسجع فكنت اعتذر
اليهم بانواع العلة لعلم البضاعة فى هذه الصناعة واعلل
عليهم اى اتيهم بعلة من اعتل عليه بعلة او اعنا فتهم وامنعهم
من اعتلة اذا اعتاقه على امر بالاو ناد جمع وتد والاجلة
جمع جليل يريد بها العلماء واخادعهم اى صرفهم بفعل كفعل المخادع
عما لو قاما لوا اليه اخادع الالتماس جمع اخدع فى المثل فلان ياخذ
من النصب واعداهم من يوم الى يوم ضرب اخماس لاسداس هذا
مثل يضرب لمن يخدع ويحال فيظهر شيا ويريد غيره ولفظه ضرب
اخماسا لاسداس اى سعى فى المكر والخديعة واصله ان جماعة من العرب

يرعون ابلا لهم فيقول للتربيع الخمس وللخمس السدس وقال ابوهم انما يقولون
كذا لترجعوا الى اهليكم فصار مثلا للمخادع وضرب بمعنى بين كقوله
تعالى ضرب الله مثلا والاخماس جمع الخمس والاسداس جمع السدس
بالكسر فيهما وهما من اظماء الابل فالخمس ان ترعى الابل اربعة ايام
وترد اليوم الخامس والسدس ان ترعى خمسة ايام وترد اليوم السادس
وذلك لان الرجل اذا اراد سفرا بعيدا عوّد ابله الخمس ثم السدس
الى العشر والمعنى اظهر الاخماس لاجل الاسداس كقول تغلب الله يعلم لولا
انى فرق من الامير لعاتبت ابن نبراس في موعد قال لى ثم اخلفني غدا غدا
ضربا خماس لاسداس وقول الكميت السلم انفط الاقوام اقدة وانتزع
الناس واضرب الناس اخماسا الاسداس علما مني اى لعلمي منصوب
على المفعول له لا عندي بان دونا اى عند مرامهم خرط من خرطت
العود واخرطه خرطا قشرته وخرطت الورق اذا حتته
وهو ان تقبض على اعلاه ثم تمد يدك عليه الى اسفله وفي المثل دونه
خرط القتاد وهو شجر له شوك كالابر يضرب للامر الذي دونه
مانع وتجشم اى تكلف من تجشمته اذا تكلفته على مشقة عرق
القربة قال الاصمعي يقال لقيت من فلان عرق القربة ومعناه الشدة
ولا ادري ما اصله وقال غيره العرق انما هو للرجل للقربة واصله
ان القرب انما يحملها الاساة الذين لا معين لهم وربما احتاج
الكريم الى حملها بنفسه فيعرق لما يحمل من المشقة والباس والحياء
من الناس فيقال تجشمت لك عرق القربة منه بالمرصاد وهو طريق واسع وهذا

يضرب

ثباتًا

يضرب لمن يلقى شدة من الامر فالمعنى لعلى ان عند مرامهم مانعا يمنعه وشدة
يزجره عنه فلما لم يرتدعوا عن سؤالهم ولم اجد بدا اى فراقا ومنه قولهم لا بد
من كذا كانه قيل لا فراق منه من تحقيق امالهم جمع امل وجهت ركابى هى الابل
التي يسار عليها والمراد بها ههنا قواه المدركة شطر مطالبهم اى نحوها
يقال قصدت شطره اى نحوه قال اقول لام زنباع اقيمى صدور العيس شطر
بنى تميم ومنه قوله تعالى فولوا وجوهكم شطره وتوجهت تلقاء اى حذاء
مدين هو قرية شعيب عليه السلام ربهم جمع مأرب وفيها لغات ارب وارب وارب ومأرب
ومأرب مأخوذ من قوله تعالى ولما توجه تلقاء مدين فالمعنى هنا توجهت
حذاء مطالبهم ومآربهم جامعا لما وسعه علمه وكتبت في شرح المصباح كتابا
فيه من القواعد جمع قاعدة وهى كذا القانون ايضا امر كلي ينطبق على جميع
جزئياته وبالتفصيل مقدمة كلية يصلح ان يكون كبرى لصغرى سهلة الحصول ليخرج
ما هو بالقوة الى الفعل ما يفتح الغلق بفتح اللام المغلاق وهو ما يغلق به الباب
وضبطت اى حفظت بالحزم لان ضبط الشيء حفظه بالحزم من الشوارد
والشوارد من شرد البعير يشرد شرودا وشرادا اذا نفر ما يمنع
من الاساءة يقال اسمع يا غضبى اى امهلني ولا تعجلني الشرق
الشجا والعفر وفى المصادر شراب يحلو بما يدن فالمعنى ما يسهل
الماء وسعد في الحلوة الا ان العوائق الموانع عاقتنى منعتنى عن رفعه
اصلاحه من رفع المال اصلحه واقمت عليه وتشذيبه من شذبت
الشجرة تشذيبا اذا قطعت شذبها بالتحريك وهى ما يقطع ما يفرق من اغصان
الشجر والرياش جمع ريشة وهى الامر الذي يحسبك من ريشته

الفاعل

عن حاجة اربنا بالفم اذا حبسته وفي الحديث اذا كان يوم الجمعه
بعث ابليس جنوده الى الناس ياخذون عليهم بالربائث اي يذكرونهم بالحوائج
ليربثوهم ثبطتني اي شغلتني من ثبطه عن الامر ثبطا اي شغله عن سعيه
وبهد به ثم انتقل السواد وهو ما كتب   اً من الشرح
والمدين ولم اثقفا اي لم استقومه ما ناد اذا انعطف واعوج وقد
سنوا احدا من سبب التكثير حددته لانتاجه صوارم اقلامهم
جمع صارمة وهي السيف القاطع شبه الاقلام بالسيوف القاطعة
وسلوا اخرجوها من غلافها من سللت السيف اذا اخرجته
واستعجلوا قديدهم وهو اللحم المطبوخ في القدر وما سلوا
اي العقوا اللحم في الملة وهي الرماد الحار ماخوذ من المثل ولفظه
استعجلت قديرها فامتلت وكان المصنف جعل من ستنسخه
قبل ان سعفوا وده بمنزلة من استعجل القدير فامتله وطار
الاجزاء بينهم بقوادمها قوادم الطير مقاديم ريشه وهي عشر
في كل جناح واحدها قادمة وخوافيها قال الاصمعي الخوافي ما دون
الريشات العشر من مقدم الجناح شبه الاوراق بالطيور وانتشارها
بالطيران فاثبت لها من لوازم الطيور وشاعت عوارض السقم
والاعتلال فيها اي في تلك الاجزاء والمراد منها هنا ما عرضها
من المغيرات والتحريفات منه قوله يحرفون الكلم عن مواضعه
ويتصحفون من تصحفت الشيء اذا ابطرت في صحفا وفي بعض النسخ
يتصحفون في مناديه ومقاطعه والمراد من المنادي المفتوحات وبالمقاطع

التصريفات

حتى ولدت له خمسة والادن ثم نشزت فطلقها ثم تزوجها رجل آخر يقال له الحارث
بن عمرو وكان اعرج مكسور الفخذ فلما راته كذلك قالت كسير وعوير اي ذو عيب
وكل غير خير يضرب في الخصلتين المكروهتين قال لم يدخل من بينها بغير اذن قال
كسيرا وعويرا وابقى من وراء الباب حتى كاني احدثه وسواي اي ولم ازل احدث
اي اخبر نفسي بان اراب اي اصلح ومنه قولهم اللهم ارأب بينهم اي اصلح
قال كعب بن زهير طعنا طعنة حمراء فثم حام رابها حتى الممات ما انشعب
اي نفرق من انشعب الطريق واغصان الشجرة اي تفرقت من صدع وعه
جمع صدع بمعنى شق اي من شقوقه وانفطر اي انشق من فطرته فانفطر
اي شققته فانشق واقوم بالقب عطف على اراب اي اسوى ما انعرج
اعوج من العرج من كعوبه اي رماحه وانا اطر انحنى الفعل من اطر
القوس اذا احناها وهيهات استبعاد اصلاح عن هذا
الكتاب لانه قد انهر وسع من انهرت الطعنة وسعتها الفتق
الشق من فتقت الشيء فتقا شققته واتسع على الراقع من رقعت الثوب
بالرقاع الخرق وهو معروف روى ان نعمان بعث جيشا الى بني سليم
فهزمهم ثم الجيش على غطفان فاستغاثوا ببني سليم فهزموهم
ايضا فعرضت غطفان الى بني سليم بالرحم التي كانت بينهم فقال
ابو عامر من بني سليم قصيدة منها لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق
على الراقع ومن يلي اي من ترحم بكر بدد من سكرت النهر سكرا
سددته هذا الحرف بالضم والتسكين بعد ضم الجيم كلاهما لغتان
كعسر وعسر وهو ما اكلته السيول من الارض ومنه قوله تعالى

شفا جرف هار الهاير المنهدم يقال هار الجرف يهور هورا وهوورا
ومنه جرف هار يراد هاير على القلب مثل شاك او بطل الحم بالاثلاث ايم
موضع في الهواجر جمع هاجرة نصف النهار عند اشتداد الحر لفظ المثل لكن
بالاثلاث الحم لا يطلق له بسر وقد مر قصته فصار مثلا يضرب في الشيء الذي يترك
ضايعا الا يهتم باحد والمراد هنا اصلاح الفاسد وقد ضيعت اللبن في الصيف
هذا من مثل لفظه ضيعت اللبن في الصيف سا مكسوره لان
المخاطب بها امراة وهي دختنوس بنت لقيط كانت تحت عمرو
وكان شيخا كبيرا فنشزت عليه فطلقها ثم تزوجها فتى جميل
الوجه فاجدبت فبعثت رسولا الى عمرو ويطلب منه حلوبه
فقال عمرو ضيعت اللبن في الصيف لان سوالها كان فيه فصار
مثلا يضرب لمن يطلب شيا قد فوته على نفسه فلما رجع الرسول
واخبرها بما قال ضربت يدها على منكب زوجها فقالت
هذا ومع عدم لبنه خير فصار مثلا يضرب لمن يقنع بالشر
اذا لم يجد الخطير وقد سبقت قوارع بالنصب على المفعول جمع قارعة
بمعنى شديدة من شدايد الدهر العذل الملامة مضارب
السيف بالرفع على الفاعل هذا من مثل قاله ضبة بن اد
لفظه سبق السيف العذل واصله ان ضبة كان له ابنان فوجها
الى طلب الابل فوجد احدهما ومضى الاخر في طلبها فلقيه الحارث
بن كعب فاسره ولم يعطه فقتله ثم اخذهما ثم لقيه ضبة وعليه بردا
ابنه فقال ما هذان البردان فاخبره الواقعة فقال ضبة لسعك

هذا

هذا قال نعم قال اعطنيه انظر اليه فاني اظنه صارما فاعطاه الحارث
ثم قتله فعتبوا له ناصبه اي الشهر الحرام فقال سبق السيف العذل فصار
مثلا يضرب للمندم حين لا ينفعه الندم تركته بعره اي بفساده وعبره وطويته
على غره اي على كسره ونحوه من طويت على كسرها لا وله روى عن رويد انه ترك الحق
على كسره بعد ما عرض عليه ثوب فنظر اليه وقلبه بريد تركته على ما كان عليه
من غير اقامة اوده وتنويرا عوجا جا جد فيه زمانا فزمانا وهلم
جرا اي تعالوا على هينتكم كما سهل عليكم وجرا نصب على المصدر
اي جروا جرا واصل ذلك من الجر في السوق وهو ان يترك الابل
ترعى في سيرها واول من تكلم به عائذ بن يزيد اليشكري حين غاب
عن اخيه فقال وان جاوزت مغفرة رمت لي الى اخرى
هلم جرا الى ان وردت متعلق بتركته اي نهاية تركه ورودي
ما مدين العضا اي ما خوذ من قوله من قوله ولما ورد
ما مدين وقعدت من وفد فلان على الامير اذا ورد عليه رسولا
على محط اي منزل من خط اذا نزل رحال جمع رحل للبعير وهو رحل
صغير من القتب الافاضل جمع الافضل صغره بالجر على انه عطف
بيان لمدين مولانا الشيخ الامام وهو الذي يقتدي علماء الانام
كاشف اسرار الحقايق ومنشي اللطايف والدقايق اي واضعها
من قوام منشي الاحاديث اي يبينها عامرا بنية الفروع والاصول
ناشر الوية المعقول والمنقول ممهد القواعد العقلية ومبين الاحكام
الدينية برهان الحق والملة والدين نخبة الاسلام والمسلمين قدوة

العلماء المتبحرين علم الهدى اسنا ذا هل الدنيا لا زالت رباع جمع ربع
وهو الدار بعينها حيث كانت العلوم بلطايف نكته ما هوله اى معموره
وارحام جمع رحم الحكم بعواطف مكرمته مبلوله موصوله من قولهم بلوا الرحم وصلها
وفي الحديث بلوا ارحامكم ولو بالسلام اى صلوها غنيت استغنت زهر جمع زهرة وهي نور النبت عن وسم اى علامه التعريف وكبر بالضم اى عظم
عن طوق التلقيب والتوصيف هذا ماخوذ من مثل اصله قال جذيمه
الابرش في حق ابن اخته عمرو بن عدى ولفظه كبر عمرو عن الطوق وذلك
ان لجذيمه خادما من ابناء الملوك يقال له عدى فعشقت اليه اخت
جذيمه رقاش فقالت اذا سكر جذيمه فاخطبني ففعل كذلك
فاعطاها فخافت رقاش الانكار عند الامامه فقالت لعدى ادخل
على اهلك فدخل بها ولبس ثيابا جدد افقال جذيمه ما هذا فقال
انكحني اختك رقاش البارحه فانكر فجعل يضرب بالتراب وجهه
وراسه ثم اقبل على رقاش حدثيني وانت غير كذوب الحر زنيت ام
بهجين ام بعبد وانت اهل العبد ام بدون وانت اهل لدون قالت
بل زوجتني كفوا كريما من ابناء الملوك فاطرق جذيمه فلما راى عدى فعله
ذلك خاف على نفسه فهرب منه ولحق بقومه فمات هناك ثم ولدت
رقاش منه غلاما فسماه جذيمه عمرا ورباه واحبه
حبا شديدا فاذا بلغ ثماني سنه استهوته الجن ثم وجده مالك
وعقيل واتيا به الى جذيمه فادخله امه الحمام والبسته ثيابا وطوقته
طوقه من ذهب فلما راه جذيمه قال كبر عمرو عن الطوق فصار مثلا

يضرب

يضرب لمن استعمل شيئا استغنى عنه بل الاوصاف تنضاءل من رجل منها اى
اى تبخت ضعيفا اى تحاقر وتضعف وهو اضراب عن قوله غنيت دون نجابته
بالفتح النادر وما قرب من محامده القوم والالمعات تزين وتحلي بها ان مدحت
محمدا بمقالتي لكن مدحت مقالتي بمحمد فلحظ اى نظر اليه بعين الانعام والاجلال
وزفرف على اى عطف جناح الاكرام والاسبال من اسبل عليه اذا عطف من قولهم
زفرف الطاير اذا حرك جناحه حول الشيء يريد ان يقع عليه وتواترت الي شوارد
جمع شاردة من شرد البعير شرد شرودا اذا نفر فوايده وتناثرت على
فرايد الدر كبار ها قلايده جمع قلادة وهي التي في العنق فكنت
اهتدى بانواره واغترف من تياره وهو الموج قال لعدى كالبحر تعدف
بالدنانير اى من موج بحاره واستشرف اى ارفع راسي حين
انظر من استشرفت الشيء اذا رفعت بصرك تنظر اليه وبسطت كفك
فوق حاجبك كالمستظل من الشمس ومنه قوله فما عجبا للناس
يستشرفونني كان لم يروا بعدى محبا ولا قبلي فتعديته بالى
في قوله الى روايع من راعه اذا اعجبه فقره جمع فقره وهي كلام
يقال لاجود بيت من القصيده فقره ويقول ما احسن فقره كلامه
اى نكته وهي في الاصل حلى يصاغ على شكل فقره الظهر على وجه
التضمين والمراد هنا النظر بالمبالغة فعدى بالى واستطلع طلع اطلاع
لوامع فكره اى اطلب الاطلاع عليها وانشد بالضم اى اطلب مفقودى
من بدايع حكمه واطرح شوارد ما مطلوبى من جوامع كلمه اى كلم الجامع
لمعان كثيرة واحكام مختلفه مع الفاظ قليله

موجزه وابد من ابدت الدابة اذا توحشت وشردت كانها لجودتها تشرد
في الاماق الا انهن اوابد فلا بد الا انهن فرايد يريد ان كلمات الجامع لمعانيها
الكثيره لاشتمالها على تراكيب عجيبه اسعه معجز مصاقع الخطباء سفر كيفود
الاوابد لاشتمالها على معان لطيفه دقيقه وبالنظر الى الطباع المستقيمه
حقيقه بان يانس بها الطباع ويلابسها بعد الوقوف عليها كما يستانس الاوابد
وانها في الظاهر ترى كانها فلا يدو في الحقيقه فرايد ولما زل الملمه اي
اساول دبهة من لفظه ما هو الذ من المنثور والارى اي العسل المتود
من شرت العسل واشترتها اي جنيتها والسحر الحلال وهو كل ما لطف ودق
ماخذه والماء الزلال اي العذب مالي ان اشار الى متعلق بقوله فكنت
باناجلا اي دي قداح بطوي في ذلك الكتاب وانتخل استقصي من انتخاب
الشي استقصيت افضله ما فيه وانتخل الصواب المحض لان امتحض بطا وعدا اي اخذ
زبده معانيه اي خلاصتها والنقط اي احذروايع نكته اي نكته الرايعه المعجبه
وعيون مختاراته وامثلته اي اخذ الاناسي جمع انسان وهو انسان العين
من عيونه جمع عين وهي الجارحه المخصوصه والمراد ان احد مختار المختار
وانتقاب مستمرا على الحال من فاعل اجيل على وتيرة الاقتصار والاختصار
اي على طريقتهما صادقا اي معرضا بوجهين عن الاطالة والاكثار من صدف
بوجهه عن كذا اذا عرض مصرحا مفصحا عن المحض اللباب في المثل
صرح الحق عن محض الكشف بعد خفائه   معرضا عن التعرض
لما ليس من مسايل الكتاب فلما شاد تراي استقلت اشارة الامام
وفي الحديث نهي عليه عن تلقي الركبان وهو ان يستقبلهم لشراء منهم

قبل

قبل ان يعرفوا الاسعار واستشرف يقال استشرف البرد اذا زخرفه كله
في نشاط وعقد علاوة الجد والاجتهاد لدي تصنيفهما يقال آله كل شي لبعسه والمقصر
بما هو وعلاوة اي اولاحم واخره وتصديت لتسويد   الاجزاء قصيره
عن طويله بلسية اي اجابة لدعوة ترتب على المفعول الملتمس اي لملتمسه
لدعوته واوفيتها اي ارسلت تلك الاجزاء القصيره عن الطويله من اوفدته
انا الى الامير اي ارسلته الى حضرته اي قربه وصار لكشي اي تلك الاجزاء
من ميامن جمع ميمنه خلاف ميسره اي من جهات يمين قبوله برود
الاقبال هي بالضم البرده من برود اليمن ويرتدى من ملامح نظره
جمع ملح من لمحته بيطرى اي اختلست النظر اليه في الصحاح لمحه والمحه
والمحه اذا ابصره بنظر خفيف بردا العز والجلال والله ولي التوفيق
وهو جعل الله تعالى فعل عبده موافقا لما يرضاه ويحبه وتحقيق الامنيه
بالضم واحده الاماني حقيق جدير وهو حسبي كافي ونعم الوكيل
عطف اما هو على هو حسبي فيكون من عطف الجملة الانشائيه على الاخباريه
والمخصوص بالمدح محذوف واما على حسبي فيكون من عطف الجملة
على المفرد هذا كما يقول صاحب التلخيص والشرح كما شرحه صاحب المطول
وانت خبير بانه اذا جعل المخصوص بالمدح المحذوف مبتدا على احد
الرايين كان سالما عن عطف الانشاء على الاخبار قال الشارح
الفاضل المحقق الامام الاجل الكبير المعظم النحرير ملك علماء العصر استاذ
فضلاء الدهر محمد بن محمد بن احمد الاسفرايني المعروف بالفاضل انار الله
مرقده وبعطفه نعمده بعد فراغه عن ديباجه كتاب فيما شرح قوله

قوله اما بعد حمد الله اما كلمة فيها اى فى مفهومها معنى الشرط اذ هو مهما
يكن من شئ قد اختلف النحاة بعد اتفاقهم على انها حرف فى انها موضوعة او
قايمة مقام ما وضع له فذهب ابن الحاجب الى الاول حيث قال فى كافيته
وحروف الشرط ان ولو واما وصاحب الكشاف الى الثانى حيث قال فى مفصله
ومن اصناف الحروف حرفا الشرط وهما ان ولو ثم ذكر بعد عدة فصول اما
فيها معنى الشرط فتابع الشارح والخلاف فى انها اسم او حرف ليس بمعهود
والتوفيق بينهما بان اعتبر ما كان خالصا للشرط وابن الحاجب ما فيه معنى الشرط تودى
الى الجمع بين الحقيقة والمجاز والمراد بها ما عدا المركبة تسمية بقوله كلمه
فهى مركبة او كلمة براسها وهى المقصودة بالنظر فيها ههنا فلذلك اى
فلكونها كلمة فيها معنى الشرط كانت الفاء الجزائية لازمة لها اى لجوابها وليس
المراد من اللزوم الوجوب بل هو الثبوت الاكثرى يمكن جمله على القياس
الاقترانى المثبت للزوم الوجوب المدعى ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة
لمعنى الشرط وكل متضمن لمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابه ينتج من اول الشكل
الاول ان اما الفاء لازمة لجوابها فهذا الاستدلال بالموثر على الاثر وهو اولى
من الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن بناء على ظهوره لان اولى
البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول واما الثانى فربما
لا يعطى اليقين اذا كان للمعلول علل لم يعرف المعلول بها على الظهور
لزوم الفاء بناء على ثبوته فى جميع موارد استعماله فى محل المنع
ويمكن جمله على القياس الاستثنائى المثبت للتضمن فنقول لانها لو لم
يكن متضمنة لمعنى الشرط لما كانت الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة فيكون

متضمنة

متضمنة وهذا كما يقال ليس فى الارض والسماء آلهة غير الله ولذلك لم
معناه لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا لكن الثانى منتف فكذا المقدم وهو
ظاهر لمن له قدم فى معرفة اساليب الكلام وهذا كما ترى استدلال بالاثر على
الموثر وكذا هذا ولا ينكر هذا الا من ليس له ذوق ولا معرفة المقصود شوق
ولا يردان فى ذهنك فتخطئه فتخطئ قال سيبويه ذكر قوله تبيينا بان فيها معنى الشرط
اذ هو فى هذا الغرض اشار اليه بالبيان وموثوق بقوله فى التحقيق والبيان ومما
انه دليل نقلى للزوم الفاء كما ان قوله فلذلك دليل عقلى لذلك بعيد قولهم
مبتدا اما زيد فمنطلق يقول له معناه مبتدا ثان خبره مهما يكن
من شئ فزيد منطلق والجملة خبر للمبتدا الاول مهما اسم
متضمن لمعنى الشرط ويكن مجزوم نزية تامة بمعنى يقع او يحدث
وفاعله راجع الى مهما ومن شئ بيان له لابهامه وفزيد منطلق
جزاء له والمجموع جملة اسمية مبتداها مهما وخبرها الجملة الجزائية وهى
مع الشرطية على ما استقر من الاختلاف معناه مهما يقع او يحدث كائنا
من شئ فزيد منطلق وهذا قطع بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا لا بد من
وقوع شئ فيها بالضرورة ثم حذف مهما يكن من شئ لكثرة استعمالها
مع كونها موضوعة للتفصيل المقتضى للتكرار المقتضى للتكرار المقتضى
لاستثقاله الموجب للحذف وهذا اشهر بذكر اما فى تقدير المعنى والتنبيه
على ان المقصود باما حكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل فاقيم مقامه ثم
زحلقت الفاء الى الخبر فصار اما زيد فمنطلق وانما زحلقت الفاء
الى الخبر كراهة ان توالى بين حرفى الشرط والجزاء لفظا كراهة نصب

على المفعول له وهي مضافة الى المفعول والفاعل محذوف والتقدير وانما
زحلقوا الفاء الى الجزء لكراهتهم ان توالي وهو فعل مجهول والقائم مقام فاعله
مصدره اي ان يقع الموالاة ولا يجوز ان يكون بين لانه لازم للظرفية فيكون منصوبا
ابدا فلو اقيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا معا وانه محال هكذا قال
اقول لو لزم لما جر ووقع لمن بين ايديهم ولما رفع ووقع كقوله الى الطيب بعيد
بين حضي والصباح ولو سلم فالاستحالة عند اتحاد الجهة ولعله يكون
ذا يد كفوق وانتصاب لفظا على انه ظرف توالي او تمييز قيد يراد لا سوا الامر في
في المعنى قيل ان قوله بين جزئي الشرط والجزاء ينافي قوله كلمة فيها معنى الشرط
اقول لا لانه كما يقال قد حرف معنى اواشارة الى المذكورين وانما كرهوا ذلك لان حقها
التوسط بين المفردين او بين الجملتين لان وضعها لاتباع شيء شيئا فاخرت الى الخبر
وجعل جزء الجملة عوضا عن الفعل المحذوف وهذا معنى ما قال بعض
المحققين وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها وعلى ما ذهب اليه
غيره العوض اما كنعم ويا ومنهم الشارح ولتضمنها معنى الابتداء لم تلاصقها
فعل ولا يليها الا الاسم يريد بيان انه لا يقع بعدها الا الاسم لخفي مطلوبه
من القياس المفصول تقريره اما متضمنة لمعنى الابتداء وكل ما هو متضمن
لمعناه لم يلاصقه فعل ولا حرف ولم يذكره لظهوره اما الصغرى فظاهر
مما مر واما الكبرى فلان اما لما وقع موقع اسم هو المبتدا لزم لصوق الاسم
اللازم للمبتدا قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان ولان الابتداء
من مظان وقوع الاسم ولهذا قالوا في نضرب زيدا انه مرفوع لوقوعه موقع
الاسم باعتبار وقوعه في ابتداء الكلام يتضح من اول الشكل الاول ان اما لم

بلاصقها

بلاصقها ولا حرف ويتضمنه الا مقدمة لنا وهي كل ما لم يلاصقه فعل ولا حرف
لا يليه الا الاسم لينتج ان اما لا يليها الا الاسم قيل ان كان المراد من الابتداء
الاصطلاحي يلزم ان لا يقع بعدها الا الاسم المبتدا وان كان اللغوي يلزم وقوع
كل نوع من انواع الكلمة اقول يعرف الجواب عن اختيار الشق الاول مما سبق ان تأمل
واما عن الشق الثاني فالمراد الابتداء اللغوي الذي معروضه الاسم بدليل
وقوعه موقع الاسم المبتدا والمراد الابتداء مطلقا ولا يلزم من بطلان قسميه
بطلانه اذ فرق بين الارادة والتحقق ولما تمثيل قوله تعالى واما ان كان من المقربين
وقولك اما ضرب فنا ويل الاول اما المتوفى وتاويل الثاني اما المضروب
واما يستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله
اي لتفصيل انواع جنس وافراد نوع اجملها المتكلم وهو ايراد الكلام على وجه
يحتمل امورا متعددة والتفصيل تعيين بعض تلك المحتملات وكلاهما على طريق
الاستيناف يجوز تعلقه بيستعمل وبالمصدر وتعلقه باجمل بما يأباه سوق الكلام
والاستيناف ايراد الكلام جوابا لسؤال تضمنه ما قبله كما تقول جاني اخوتك
وهو كلام مجمل حامل للمخاطب على السؤال بان يقول ما فعلت بكل منهم فتقول في
جوابه اما زيد فاكرمته واما خالد فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه ومنه
لها والمستحسن بطنه رضيت عندي مستورا وما دنا فاما الذي يحج فسوف
اخذه واما الذي يبد وقد معي جاريا وقولك انا اعلم واعني اما اعلم من فلان واما
اغنى فمن فلان وهذا لا يحتاج الا الاستعداد واما قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
زيغ الاية فقد قدر فيه اما الاخرى وحذفها في الكلام لا ينافي كونها للتفصيل
لكونه في نفس المتكلم فذكر تارة قسما وترك الباقي واخرى يذكر الاقسام والاتيان فتبلك

فيه الاولى اذ فيها صيغة الجمع والتقسيم والتفريق اما الجمع فقوله تعالى هو الذي
انزل عليك الكتاب واما التقسيم فقوله منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر
متشابهات واما التفريق فقوله فاما الذين في قلوبهم زيغ فلا بد من جعل الراسخون
قسيما له كانه قيل فاما الزايغون فيتبعون المتشابه واما الراسخون فيتبعون
المحكم ويردون المتشابه ويقولون كل من عند الله في قطع الراسخون عن العطف
على الله والثاني ان يستعملها المتكلم اخذا شارعا في كلام مستانف من غير ان
تقدمها كلام ومنه اي من الوجه الثاني ما ياتي في اوايل الكتب مثل اما بعد
حمد الله وبعد من الظروف الزمانية وان كان في الاصل من الجهات الست لانه
استعير للزمان اذا كان مضافا اليه فالتقدير اما بعد وقت الفراغ من حمد الله هكذا
قيل اقول فيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من ظروف الزمان التي لا يتمكن ولو كان في
الاصل من الجهات الست لنسبوه لا سيما صاحب الصحاح وكثيرا ما منصوب على انه ظرف او
او مفعول مطلق على اختلاف سبق وما عوض عن المحذوف وفايدته التوكيد والعامل
فيه الفعل بعده اعني نجد فنجينا وحذف كثيرا اسند المضاف اليه وسوى وبني
على الضم ليعلم انه مبني اذ الضم لا يدخله اعرابا ذ لا يصلح وقوعه فاعلا ولا مبتدا
ولا خبرا وهذا على انه من الظروف الغير المتمكنة وفيه غير هذا الوجه وسياتي في موضعه
ان شاء الله تعالى فخذنا بقولنا وسوى وان تركه الشارح لظهوره واشتهاره لانه
اذا لم يكن منصوبا كان معربا ويسمى غاية لان غاية المضاف المضاف اليه واذا حذف فالمضاف
اليه يكون هو غاية ومنها اي في قوله اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه ولم يبن
وترك منصوبا على الظرفية فلا بد له من ظرف ان يكون عاملا فيه فبينه الشارح فقال
والعامل فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين كالزجاج والمازني وغيرهما فهو

سيبويه

سيبويه وقد تشاركهم فضلا والكلام في النحويين للعهد او للجنس على عدم
اعتداد الخلاف المروي لانها لنيابتها من الفعل تعمل في الظروف خاصة حط الرتبة
عن رتبة الفعل وقوله لنيابتها يتعلق بتعمل فقدم للتخصيص وخاصة
مصدر كعاقبة وكاذبة يقال خصصت الشيء بكذا اخصه خصوصا
وخاصة وخصيصى وخصوصية بالفتح والضم وانتصابها على المفعول
المطلق فالتقدير اخص ما بالعمل في الظرف خصوصا ويجوز ان يكون
حالا بمعنى مخصوصة نحو اخذته بمعا اعلم انهم اختلفوا في الاسم
الواقع بعد اما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم
ذهب الى انه ليس بجزء مطلقا وبعضهم الى خلافه وبعضهم قال لو ان دخل
الفاء على ما له صدر الكلام فمن الاول ومن الثاني وجه الاول
ان الفاء مانع كان من العمل والمرفوع محمول على المنصوب فارتفاع
الاسم وانتصابه بعده بفعل محذوف وانت اذا حققت معنى قوله
تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وقولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقولك
اما زيد فمنطلق المقتضي للنصب في الاولين وللرفع في الثالث عرفت
ان هذا المذهب فاسد وانه على هذا الزم التحكم ووجه الثالث
انه اذا وجد المانع امتنع ان يكون جزءا والا فلا فاعراب الاسم
بحسب العامل المحذوف عند وجوده وارتفاعه بالابتداء او نصبه
بما يصلح بعد الفاء ناصبا عند ارتفاعه يرد عليه ان ما قررنا في بعض
الصور ثابت في جميعها لاستواء الفاء وان في المنع فتخصيص الجواز
في بعضها دون بعض تحكم فاذا بطل المذهبان تعين المذهب الثاني

وقف كتابخانه حضرت شاهچراغ عليه السلام
شيراز

فان قلت لم كان هذا المذهب حقا مع وجود المانع قلت لوجود الغرض القوى الموجب
لعدم اعتداده قال ابن الحاجب ان وضع اما للتفصيل وما ذكر بعدها احد
الانواع المراده وذكره باعتبار ما تعلق به من الواقعه وانما قصدوا
تقديمه تنبيها على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان القياس الرفع بالابتداء
ولذلك كان الرفع اولى في قولك اما زيد فقد ضربته من النصب ولولاه لكان
الاولى اياه ولكنهم خالفوه في بعض المواضع ايذانا من اول الامر بان تفصيله
باعتبار صفته التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء فهذا هو الغرض في وقوع
الاسماء بعد اما على حسب معناها واعرابها الذي كانت عليه
اقول هذا انما يستقيم في القسم الاول واما في القسم الثاني فلا
نعم لو قال الغرض الاعلام اولا بان المقصود هو الحكم بعد المتعلق به
على الوصف الذي كان عليه قبل فقدم لذلك لكان شاملا لهما
واذا عرفت هذا فظاهر كلام الشارح ان ما قال له مذهب رابع
غيرها فالعامل على المذهب الاول والثالث الفعل المحذوف وعلى
المذهب الثاني الفعل الواقع بعده ولما لزم من كلامه سؤال
وهو امتناع عمل اما عند وجود اردت او المظه لانعدام اثر الضعيف
عند وجود القوى كالشمع مع الشمس فلو عمل يلزم ترجيح الضعيف
على القوى اشار الى الجواب بقوله ولا يجوز ان يعمل فيه اردت
بناء على معنى بعد الفراغ من حمد الله ولا يجوز ايضا ان يعمل فيه
المظه على ان معنى اردت ان المظه بعد الفراغ من حمد الله وذلك
لان ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام

بناء م

لكونها

لكونها للابتداء او للتاكيد فلو جاء العامل البطل فلا يبقى ليوم الجمعة ان
زيدا منطلق وعلم ذلك من تخصيصاتهم حتى انه نص على ذلك القطع سيبويه
فلم يجزه وفي بعض النسخ فلم يجوز في لها اليوم في اما اليوم فاني خارج ان يعمل
في الظرف يعني اليوم خارج وجعله منصوبا باما وذلك اشارة الى عدم جواز
اعمال خارج في الظرف لانهم اذا كانوا ممن يمنعون تقديم معمول ان عليها فهم
مبتداء لتقديم معمول معمولها عليها متعلق بالخبر وهو ممتنع وان كان ظرفا
لانه جمع من حيث المعنى واذا قلت اما اليوم فانا خارج فانت بالخيار ان شئت
اعملت في اليوم اما وان شئت اعملت فيه خارج لعدم المانع اعني ماله صدر
الكلام وهذا صريح في ان الفاء ليس بمانع لكن لما كان ذلك مانعا في الجملة وكان
خارج اقوى بعده حصل له ضعف في بتار ان اما على المذهب الاول فالعامل
الفعل المحذوف وعلى المذهب الثاني والثالث خارج فقط واما اذا قلت اما
زيدا فانا ضارب لم يصح ان زيدا الا ضارب لان اما لا تعمل في المفعول به
لما عرفت انها لا تعمل الا في الظروف كذا على المذهب الثاني والثالث
واما على المذهب فالعامل الفعل المحذوف واما اذا قلت
اما زيدا فاني ضارب فالمسئلة ممتنعة عند جميع النحويين لامتناع عمل
ان وضارب لما مر وفيه نظر لان ابا العباس المبرد وكذا الفراء وابن درستويه
فانه اجاز نصب زيد بضارب وجعل لاما خاصية تصحيح التقديم لما يمتنع
تقديمه وانما قال خاصية ولم يقل خاصة تنبيها على ان سبب جواز تقديم ما يمتنع
تقديمه [illegible] لان الخاصية تستعمل فيما يظهر من الاشياء مع خفاء السبب
ولهذا يقال خاصية المقناطيس جذب الحديد واصل الكلام وجعل تصحيح التقديم

لا يمتنع تقديمه خاصية فتصحيح التقديم مفعولا اولا ولما يمنع متعلق التقديم
وان كان معرفا اذ الحق جواز اعماله وخاصية مفعولا ثان وانما قدماه ما عليها الا اهتماما
والثاني على الاول لطلب الاستيناس من العرب وهو راجع الى الاهتمام بالبعد وقد نقله
اي حكم هذه المسئلة بعض المتاخرين يعني السكاكي عن سيبويه هكذا اي شرعا قال
ابو العباس المبرد ولعل قول ابي الدرداء رضي الله عنه اما بادي بدء معناه مهما
يكن من شيء مبديا بكل شيء فاني احمد الله مما نعتضد اي نتقوى خبر لعل هذا
المذهب اي مذهب ابي العباس المبرد فانتصاب بادي على الحال من الضمير المستكن
في احمد والعامل فيه هو يعني احمد وهذا غير مذكور في بعض النسخ واذا كان
احمد عاملا وهو واقع في حيز ان فقد ثبت ان عمل ما وقع في حيز ان وبراعي
يعمل يعلق فيما تقدمها من بادي بدء ولما لاح من كلامه سؤال
تقريره ان يقال الا تم ان قول ابي الدرداء يقوي هذا المذهب وانما تقويه
لو كان العامل احمد لا لغيره وهو ممنوع لجواز ان يكون العامل اما لكون الحال
شابها للظرف اشار الى الجواب بقوله ولا يجوز ان يكون العامل في الحال
يعني في بادي ههنا اما لانها لنيابتها عن الفعل لا تعمل الا في الظرف وما
والحال ليس بظرف وكون الحال بمنزلة الظرف في الاتساع حتى يعمل فيه كل عامل
ضعيف او قوي لا يسوغ عمل اما فيها كما ظن بعض من تصدى لحشية هذا الكتاب
لانه يودي الى اختلاف العامل بين الحال وذيها وهو ممتنع فان قلت يجوز ان
يكون منصوبا على الظرفية وقد قال الجوهري معناه اول كل شيء فلا يقوي
وعلى تقدير الحال كذلك لانه ليس معمولا به والكلام فيه قلت الاحتمال
وقوعه لا ينافي التقوية وانما ذلك لو كان يدافعه ويجعل جوازه ممتنعا

وليس

وليس كذلك والكلام في اتساع للمسئلة التي فيها الاسم المنصوب بالخبر الجاري بعينه
باما ولا يعقل واقع بعدان سطلها والتمثيل باما زيدا فاني ضارب لا يستلزم ان
يكون الكلام في المفعول به والسر في عدم الجزم بالتقوية هذا فائدة ولا عامل
المطلق في تعد مانع اخر وهو وقوعه في صلة ان الموصولة وانما سميت موصولة لانها
مع ما في حيزها شيء واحد حيث جعلته في تاويل المصدر فيكون بمنزلة جزء الشيء
وجزء الشيء لا يتقدمه فكذا معموله وهذا معنى قوله وشيء مما في حيزها لا يتقدمها
قوله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام قال الشارح وجه التشبيه بين النحو
ظاهر وهو اي وجه التشبيه بينهما الصلاح باستعمالها والفساد باهمالها
اي النحو والملح فان الملح ان استعمل في الطعام صلح بفتح اللام يقال
صلح صلوحا مثل دخل دخولا وقال الفراء حكى اصحابنا فيه الضم ايضا
والا اي وان لم يستعمل الملح في الطعام فسد اي الطعام كذا خبره والنحو
مبتداء وذا اشارة الى الملح والكاف اما بمعنى المثل او حرف معناه
كالملح النحو وانما لكونه جملة مستانفة وقوله ان استعمل في الكلام
نحو ضرب زيد عمرا برفع الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام وصار
منتفعا به في تفهم المراد مقصود من يفهم الكلام اذا فهم شيئا بعد شيء مضاف
الى المفعول والفاعل محذوف اي تفهم المخاطبين مراد المتكلم او المراد من الكلام
على هذا التقدير ايضا جملة مستانفة فلهذا قطعت ويحتمل ان يكون معناه
كاستعمال الملح فعلى هذا يكون النحو مبتدا والجملة بعده وكذا صفة لمصدر
محذوف اي ان استعمل النحو استعمالا كاستعمال الملح ويكون الجملة
المقطوعة واحدة فيه ما فيه واذا لم يستعمل النحو في الكلام فلم يرفع الفاعل

ولم ينصب المفعول بان تركا او بان ينصب الفاعل ويرفع المفعول او بان يرفعا
او ينصبا فسد الكلام لخروجه عن الانتفاع به والفاء في قوله ولم يرفع
اما عاطفة او للاعتراض اعلم ان التشبيه هو الدلالة على مشاركة امر
لامر في معنى بواسطة ما به التشبيه فله اربعة اركان المشبه والمشبه به ووجه
التشبيه وهو المعنى الجامع الذي يشتركان فيه واداة التشبيه ولابد
ان يكون منه غرض يعود الى المشبه غالبا وله اقسام عرفت بمقاصدها
في علم آخر فالمشبه منها النحو والمشبه به الملح واداة التشبيه الكاف ووجه الشبه
فيه قولان احدهما ماذكره الشارح والآخر القلة والكثرة وهذا فاسد لانهما
ما يشترك النحو والملح فيهما ووجه التشبيه ما يشتركان فيه ولايكونان وجه التشبيه
اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلان النحو يكون المراد به ههنا قواعده واحكامه
مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وغير ذلك يعرض في الكلام لايحتملها الامتناع
تكثير رفع الفاعل ونصب المفعول ونقصانهما فان قيل المراد من الكثرة ههنا ان
يحمل لتصحيح الكلام بحيث لايتجاوز بها عن القواعد المتداولة الى ما عسى تشذ ويندر
وقوعه كتصحيح مثل قولنا ضرب زيد الحجر على ان التقدير ضرب رجل
مسمى بزيد ومن القلة استعمال القدر الصالح لتصحيح التركيبات المتداولة
والاكثر به الوقوع قلت على هذا التقدير لايصح لانه لو كان
لكان اما مطلقا او باعتبار تعلقه بالصلاح والفساد لاسبيل
الى الاول لانه بناء في غرض المصنف اذ هو ترغيب المتعلم على قراءة
النحو ودالاً لايصلح وهو ظاهر لانه يلزم التحكم لاستواء نسبة جميع ما يمكن
ان يقال ويكتب الى هذا التصحيح ولا الى الثاني لانه بقلة الملح وكثيره لا

يصلح الطعام قبل يفسد اللهم الا اذا اريد بالقلة القدر الصالح لكنه خلاف الظ
ويجوز ان يكون وجه التشبيه الالم والالتذاذ الناشئ لمن نظر في الكلام وذاق الطعام
لان من نظر في الكلام المستعمل فيه النحو التذت نفسه بادراك ما هو المراد وامّا في
خلافه فالالم كما ان شان الملح كذلك وايضا هذا التشبيه تشبيه عقلي بحسي او تشبيه
عقلي متعدد وتشبيه مفرد بمفرد وتشبيه محل ظاهر اليه اشار بقوله وجه
التشبيه بين النحو والملح ظاهر وفيه تعريض لمن جعل القلة والكثرة وجه التشبيه بالعبارة
حيث لا نذير له الظاهر وتشبيه سهل ومقبول لكونه وافيا بالافادة للغرض لان المشبه به
اعرف بوجه الشبه وجاعل مجرور على انه بدل من الله وجاعل صفة لموصوف محذوف
هو بدل من الله اي الله جاعل فقوله مجرور على البدلية مجاز ولما لزم من
سوال التقريب ان يقال لم لا يجوز ان جاعل بدل من الله بل هو وصف كما ذهب
اليه بعض شراح المصباح كصاحب الاصباح اشار الى جوابه بقوله ولا يجوز
ان يكون جاعل وصفا لله فيكون الجوازه لكونه صفة له لكونه الاضافة
اي اضافة جاعل الى النحو غير محققة لكونها في اللفظ فقط لانها اي هذه
الاضافة اضافة اسم الفاعل الى مفعوله قوله على معنى انه يجعل النحو
في الكلام كالملح في الطعام اشارة الى علة كون اضافته اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله وانها في حكم الانفصال لكونه على ذلك اما بمعنى الحال
والاستقبال الحاصلين شرط الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا لامتناع
كون الشيء الواحد شائعا ومخصوصا بخلاف البدل والمبدل لمنافاة الصفة و
الموصوف مخالفان البدل والمبدل منه حيث لا يشترط المطابقة فيهما الا انه
لابد في ابدال النكرة من المعرفة ان يكون النكرة موصوفة لتختص وذلك لان

البدل مستقل بنفسه كان ليس من التوابع الا من جهة اللفظ وليس هو مع المبدل
منه بمنزلة شي واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا الخروج عن حد التابع
ولزوم الاحالة بلزوم كون الشي الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة وتمام
البحث سيجي في فصل التوابع ان شا الله تعالى اعلم ان حاصل كلام الشارح
الاستدلال على عدم جواز كون جاعل وصفا لله بقياس من الشكل
الاول صغراه ما دل عليه قوله لكون الاضافة الخ وكبراه ما دل عليه قوله
ومن شرط الموصوف الخ وسحة مطويه فتلك الاعتبار واما من جهة اللفظ
فقوله ومن شرط عطف على كون الاضافة من حيث المعنى وقوله بخلاف
خبر مبتدا محذوف وقدم تقديره ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف
وفي بعض النسخ ما ذكره الكشاف في قوله تعالى متعلق بذكره وعلى
النسخة الثانية بدل شديد العقاب مقول قوله وبه يتعلق قوله بعد قوله
من الله العزيز العليم وعلى كليهما يجوز ان يكون البا في قوله بانه
البدل من الله دون الصفة بمعنى من البيانية ومتعلقا بذكر وانما
خص الشارح الاستشهاد بقوله تعالى شديد العقاب من بين ما يمتنع
بدلا من الله اعني غافر الذنب وقابل التوب حيث هما بمعنى الاستقبال
شهادة قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وقوله تعالى هو الذي
يقبل التوبة عن عباده لان صاحب الكشاف ذكر انهما يجوز ان يكونا
وصفان لا مان ما اخبر الله تعالى بوقوعه في الزمان الاتي كان في الزمان
الغابر او في الزمان المستمر لان صادق القول حقا واما الصفة المشبهة
فان اضافتها ابدا لفظية لانها تعمل دايما وفيه ما فيه وبهذا ظهر جواب

ماقال

ما قال ابن الحاجب في الامالي من انه لا يجوز ان يكونا وصفين على ما ذكرنا
فاورده من البيان اذا بان التعريف غير حاصل في هذه الاضافة اصلا لكونه
نكرة في تقدير الانفصال لانه في التقدير شديد عقابه بمعنى لوجود الانفصال
لفظا لا يقال لا نسلم ان جاعل منها نكرة قوله لكون اضافته غير محضة قلنا ذلك
اذا كان مضافا الى معموله وسوغ لم لا يجوز ان يراد به معنى الماضي والزمان المستمر
تماما في الباب ان يكون حينئذ مضافا الى مفعوله وذلك لا يستلزم اضافته الى معموله
وهذا معنى قوله اضافة اسم الفاعل انما يكون غير محضة اذا اريد به اي باسم الفاعل
المضاف الحال والاستقبال فيكون اضافته في حكم الانفصال اما اذا قصد به
اي باسم الفاعل المضاف معنى الماضي نحو زيد مالك عبيده امس او زمان
مستمر مشتمل على الازمنة الثلثة نحو زيد مالك العبيد كانت الاضافة حقيقية
اي معنوية اما على التقدير الاول فلان الاضافة لا يكون في تقدير الانفصال
لانها ليست الى معموله حيث المشابهة الكاملة مفقودة وهي ناقصة غير مؤثرة
عندهم واما على التقدير الثاني فلكون معنى الماضي موجودا فيه اعلم
ان اعتبار الوجهين اعني كون الاضافة لفظية وكونها معنوية اذا قصد
به الزمان المستمر مما يختلج في صدري وظفرت بقول من قبل صاحب الكشاف
حيث جعل هذه الاضافة في موضع لفظية وفي آخر معنوية فالحمد لله على
هذا وانما قال في المثال الثاني العبيد باللام للموجب للاستغراق ليكون
في اللفظ ما يشعر بالاستمرار فالمعنى زيد متمكن لان يكون مالكا لكل عبد
بعضه في الزمان الماضي وبعضه في الاستقبال كذا قيل وفي بعض النسخ زيد
مالك عبده في التمثيل للزمان الماضي بافراد العبد وهو المطابق لما ذكر في

الكشاف

نعي العبيد في المثال بصيغة الجمع على هذا الشعار ولمّا ذكرنا من الاستمرار من وجهين
قيل في كلامه نظر لانه جعل العام قسيما للخاص حيث قال زمان ماض او زمان
مستمر وعلى تقدير ان ليس بينهما عموم وخصوص فيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان
المقترن للفعل وشابهاته في المشهور ثلثة ماض وحال او استقبال واذا كان
جاعل معنيا بزمان مستمر يكون الزمان المقترن اربعة وهذا خلاف المشهور اقول
الشارح ليس في صدد التقسيم بل في صدد الاراد ومثار الغلط الجهل بالفرق بينهما
والمشهور ان الزمان المقترن للفعل ثلثة لا لمشابهاته لانه لا يقترن
بها فضلا عن الشهرة قيل يلزم على ما ذكره ان يكون اضافة الصفة المشبهة
محضا اذ المقصود بها زمان مستمر اقول ستقف على جوابه اذا انتهت
النوبة الى التعريف لاحكامها واذا كان الامر كما ذكرنا صح وقوع جاعل
صفة لله والمعنى اي والحال ان المعنى ههنا اي في جاعل النحو
على المضي لان جعله النحو في الكلام كالملح في الطعام شيء قد وجد قديما
وكل شيء قد وجد قديما بمعنى الماضي فجعله هكذا بمعنى الماضي فان قلت
لا يجوز ان يكون جاعل مرادا به زمان من الازمنة لكونه فعلا لله تعالى
قلت كونه بمعنى زمان منها بالنسبة الينا لا الى ذاته ونظيره اي نظير جاعل
اذا قصد به زمان مستمر كما قال والمعنى ههنا على المضي او على الاستمرار
ثم قال ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين حيث اوقع مالك صفة لله
حيث ههنا للتعليل فان قلت كيف يصح ان يكون مالك يوم الدين
مقصودا به زمان مستمر ويوم الدين آت قلت المالك بمعنى القادر
فمعناه قادر يوم الدين بان يوجد متى يشاء وكيف يشاء لانا او لهذا

اي كون الاسم الفاعل بمعنى الماضي او بمعنى الزمان المستمر لا يستقيم فيما نحن بصدده
اي مقرر وذلك لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن بمعنى الحال او الاستقبال لما عمل عمله في قوله
والثاني باطل لانه قد عمل عمله فيكون بمعنى الحال او الاستقبال الان استثناء نقيض التالي
ينتج نقيض المقدم فليضم هذه النتيجة الى المقدمة الاخرى الثانية وهي كل ما كان بمعنى الحال
او الاستقبال يكون اضافته في حكم الانفصال لينتج قوله فيكون اضافته في حكم الانفصال
وكل ما كان اضافته في حكم الانفصال يكون اضافته غير محضة وكل ما كان اضافته
غير محضة يكون نكرة وكل ما يكون نكرة لا يقع صفة للمعرفة فجاعل لا يقع صفة لها
وهو المط قوله وانما قلنا انه اي جاعل قد عمل عمله شروع في بيان
استثناء نقيض التالي وذلك لان جاعل ههنا اي في جاعل النحو من الجمل بمعنى
النصير اما حال من الجمل او صفة على تقدير التعلق به مفعولا وهو اي
الجعل بمعنى التصيير من باب افعال القلوب وان لم يكن من تلك السبعة
التي ذكرها النحاة بناء على ان دخوله على الجملة الاسمية لبيان ما هي عليه وذكرهم
السبعة لا ينافي الحاق الغير بها المستدعية للمفعولين الممتنعة الاقتصار على احدهما
قوله الممتنعة الاقتصار صفة سببية لافعال القلوب لان المعنى الممتنع اقتصارها
فتانيثه بسبب الضمير اليه بعد الاضافة كما في هند حامله الوشاح ووجه
الامتناع سيجيء في بابها ان شاء الله تعالى وهذا اعني قوله لان جاعل الى قياس
اقتراني صغراه قوله لان جاعل ههنا من الجمل الخ وكبراه قوله وهو من افعال
القلوب ونتيجته مطوية وهي قولنا فجاعل من افعال القلوب التي صفتها
كذا وكذا وقد عمل في الثاني وهو اما الكاف وحده ونصب على الحال وان كان
عن الكاف فخبر لكنه مسند فاعلا معنى وتقديره اي اما ان نجعل الكاف اياه وحده في قوله

كالملح بدليل قوله ان جعلنا اسما والجار والمجرور مع المتعلق بالمحذوف ان جعلنا حرف
جر قوله بشهادة فحوى الكلام وهو متعلق قوله كالملح بقوله جاعل النحو في الكلام بمعناه
تعالى عرفته فحوى كلامه مبتدأ متعلق بمحل فقوله فهو اما الكاف الى قوله حرف جر جملة معترضة
واذا عملته للمفعول الثاني على انى المفعول الاول وهذه جملة فعلية فصورية جملة شرطية
معطوفة على جملة فعلية سابقة فاذا ظرف متعلق بقوله عمل وقدم لدلالته
على معنى الشرط فمعناه وقد عمل في الاول وقت عمله في الثاني لا استلزامه
اياه فالشارح اثبت مطلوبه بما يعتقده لان جاعل ههنا من افعال القلوب
وكل ما هو من افعال القلوب اذا عمل في الثاني عمل في الاول فجاعل اذا عمل
في الاول فجاعل اذا عمل في الثاني عمل في الاول وبين ضعفه بما ذكر في اول
الكلام وكبراه بقوله والا اى وان لم يعمل في الاول اذا عمل في الثاني يلزم
الاقتصار على احدهما اى على احد المفعولين قيل فيه بحث اذ لا يلزم من
اشتغال عمله ان لا يكون مذكورا والممتنع عدم ذكره لا عدم العمل فيه والاحسن ان
يقال والا يلزم الاقتصار على احد المفعولين اقول هذا من قلة عقله
وعدم فهمه مراد الشارح ما احسن هذا القول اذ لم يكن للمرء عين صحيحة فلا غرو ان
يرتاب والصحيح مستقيم مراده والله اعلم من الاقتصار اقتصار العمل لا اقتصار الذكر والمعنى
والا يلزم اقتصار العمل على احد المفعولين وهو ممتنع فان قلت
هذا اذا عمل في الثاني وهو ممنوع لجواز ان يكون معمولا لفعل
مقدر قلت لا يجوز والا يلزم اقتصار الذكر على احد المفعولين فان قلت
يحذف اذا قامت قرينة كما ذهب اليه ابن الحاجب قلت شهادة فحوى الكلام
توجب ذلك تعرفه من له ذوق سليم وطبع مستقيم فوجب ان يكون عاملا

في الاولى

في الاولى ان يكون الاضافة فيه او اضافته غير محضة وهذا اى جاعل النحو في
الكلام كالملح في الطعام مثل قوله تعالى وجاعل الليل سكنا في ان كلا منهما عامل
في مفعوليه بهذا الوجه اعلم ان بين الاقتصار والاقتصار والاختصار فرقا
بان الاقتصار حذف المفعول نسيا منسيا والاختصار حذف المفعول
على نيته واراده ثم بان الحذف لدليل اختصار وبغير دليل اقتصار
نعم اضافه الامتناع الى الاقتصار دون الاختصار اشعار بانه يجوز
حذفه اذا كان دليل يدل عليه وتمام البحث سيجيء في الباب الثاني والثالث
ان شاء الله تعالى فان قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق وهذا
منع للمقدمة الاولى وما قيل ان هذا السؤال غير موجه لان على هذا التقدير
ان كان عاملا لا يحصل مقصوده والا فلا سبيل الى الحال فيندفع بما ذكرنا
من اشتغال المعمولية مثله اى جعلا من المفعولية مثله اى جعلا مثل جعله
الخلق في قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اى خلقهما وفي بعض النسخ
قوله تعالى بعينه في مرفوع بالابتداء وله على النسخة الاولى وجه وانما
افرد النور استغناء عنه بجمع الظلمة كما في قوله تعالى خلق السموات والارض
ولان الظلمة اسم والنور مصدر فجمعت هي لا هو واجعل الكاف منصوب
المحل على الحال من النحو دون المفعول الثاني فيتأتى لك جعل اضافته
في اضافة جاعل الى النحو محضة معرفة قلت يمكن ان توجه الكلام على هذا
اى على ما ذكرتم من وجه الاعراب وبيان الاشتقاق لكن التزامه اى التزام
هذا التوجيه يكاد يعد حيزا يكاد تعسفا مفعول ثان لبعده من جهة المعنى
صفة تعسفا وهو اخذ الشيء على غير الطريق وذلك لان اشتغال القيد مستلزم

لاشعار المقيد كما في جاءني زيد راكبا فان مجيء زيد مقيد بالركوب سابقا
لان المنطوق المفيد الصريح من مقتضى الوضع كالصريح فيكون مقصودا بالذات
ولا يمكن مخالفته فيه هنا بمعنى الحلول لاشعار المشابهة لكنه ثابت مطلقا ولفظ
يكاد يشعر بانه ليس في الحقيقة ونفس الامر حلقه سعيدا كيف وهو من افعال المخلوقات
ما لا يعتبر التقييد نحو خلقت الاسباب قائما فعل الخالق ولهذا فيكون ذكر الحال ههنا
للاشعار بان النحو كالملح عند الحلق وبهذا اندفع ما قيل ان قول الشارح ولاشعار
جاعل على الحال يرد عليها وورده على جعل كالملح حالا لاشعار المحل وعلى المدح ولارتفاعه
ايضا على انه خبر مبتدا محذوف وجه مبتدا قدم خبره وهو قوله لاشتمال
عليه لكونه نكرة قوله سويدي الاسلام اي مقويه من ايده اقواه جمع مؤيده
حذف نونه للاضافة والبا ايضا في اللفظ لالتقاء الساكنين دون الخط
للالتباس ولم يكسرا لئلا لتوالي الكسرات بخلاف التثنية لعدم كسرة ما قبلها
ههنا قال الشارح مجرورة على الوصفية لاصحابه ويجوز ان يكون قوله مجرورة
خبر مبتدا محذوف ويجوز ان يكون خبر المقوله وانما جر على ذلك اذ اسم
الفاعل ههنا اي في سويدي الاسلام قد يعرف بالاضافة لكونه بمعنى الماضي
اذ تقويتهم الاسلام شيء وجد قديما قوله لا زال كاسمه مسعودا قال الشارح
هذه الجملة مع سابقتها اي خاتمتها ومؤخرها يقال ساقة الجيش لمؤخرها جملة
معترضة بين اسم ان وهو الوالد وخبرها وهو اوردت وفائدتها الدعاء
للولد الاعز كما في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان وهي
التي تؤتى في اثناء الكلام وبين كلامين متصلين معنى ولا محل لها من الاعراب
اما عطف على جملة معترضة او صفة لها على تقدير زيادة الواو ولتاكيد لصوق

الصفة

الصفة بالموصوف كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
وذلك لعدم ما يقتضي اعرابها اعلم ان في اعراب كاسمه مسعودا وجهين
احدهما ان يجعل مسعودا خبرا للازال وكاسمه اما متعلقا به او حالا من الضمير
المستكن فيه وقدم على كلا التقديرين للسجع والثاني وهو الاوجه ان يجعل
كاسمه خبرا للازال ومسعودا بدلا منه لعدم تقييد الدعاء والمقدم والتالي
اي لازال الكائن كاسمه اذا كان الكاف حرف جر ومثل اسمه اذا كان اسما لا زال
مسعودا وانما كرر لان البدل في حكم تكرير العامل ويمكن ان يجعل كاسمه اسم لا زال
ومسعودا خبره فيكون غرضه الدعاء على طريق الكناية والاسناد الى مثل
لوجب للاستغناء لا لا الامتناع قوله لما استظهر قال الشارح اي حفظه وقرا
عن ظهر القلب كذا في الصحاح ذكرهما معا لان كلا منهما قد يوجد بدون الاخر
ولما هذه قال كذلك لان لما اقسام فعل ومعنى الا كان كل نفس لما عليها حافظ
اي الا لوقوعها بعد ان النافية قال الجوهري وان كلا لما ليوفينهم بالتشديد
فقد قال الفراء اصله لمما وقرا الزهري لما بالتنوين اي جميعا وقوله من قال
لما بمعنى الا فليس يعرف في اللغة وجازمة اذا دخلت على المضارع وظرف بمعنى حين
اذا دخل على الماضي وهي مبنية حيث شاركت لما الجازمة وهي مضافة اضافة
لازمة الى الجملة الفعلية بعدها ومحلها نصب على الظرفية والعامل فيها اما ضمير
على ما او بل الكلمة اوردت لا استظهر للاضافة الحاصل ان العامل فيها ربما جوابها
كاذا وكلما فهي مشكلة في كون العامل جوابها كقوله اذا استخبر الواشون
عما اخبرت ستوي او ذممت المصابا او قوله كلما شئت تاملت له اي
اردت بملط وقت استظهاره والجملة اعني اوردت فيها الكثرة الجملة بعدها

فهي اعتراض لدفع التوهم مع ما عمل فيه اي مع الذي عمل اردت فيه وهو اي
مع حال من الضمير المستكن في قوله مرفوعة المحل على الخبرية لان اي فان الولد الاعز
مراد مني مخطه او مريدا انا مخطا وقت استظهاره وانما فسر باحد هذين الوجهين
لبيان ان اصل الخبر الاصل الخبر الافراد وان الجملة فيما في محل المفرد وما قيل ان قوله
مراد مني مخطه لا يجوز ان يكون مفسرا لقوله اردت ان المطه لعدم التطابق بينهما
لان اردت يدل بصراحته على المريد لا على المراد فغير وارد لجواز تفسير الشي
بلازمه واضافة المختصر الى الاقناع في قوله مختصر الاقناع شبيه ان يكون من قبيل
اضافة المسمى الى اسمه جواب عن سؤال هو ان يقال ان اضافة المختصر الى الاقناع
لا يجوز لما بينهما من الاتحاد فيكون اضافة الشي الى نفسه والجواب انه مثل هذه
الاضافة جائز اذا كان المراد من المضاف المسمى ومن المضاف اليه الاسم
مثل سعيد كرز ولا يجوز العكس لامتناع تعلق الحكم بمجرد اللفظ وانما لم
يجزم بذلك لاحتمال ان يكون من قبيل اضافة العام الى الخاص ككل الدرهم
او من اضافة الصفة الى الموصوف كاخلاق ثياب اي لما اشتهر المختصر المخصوص
بهذا الاسم اي الاقناع كما في قولهم من الاضافة سرنا ذات مرة اي مرنا مدة
ذات مرة بخلاف حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه اخذت حكمه
فيلزمها كيلا يلزم المحذوران فيها الخروج عن الوصفية وزوال الظرفية
وفيه بحث اي سر زائد مختص بهذا الاسم فالمسمى هو الذات والاسم هو الكلمة
والضمير المجرور المستتر في يحفظه في قوله وكشف يحفظه فضله القياس وهو
اوسع من المقنعة وهي تقنع المراة به راسها وفضلته هي الجانب المرسل
على وجهها ومن عادة نساء العرب ان يسترن وجوههن بفضل القناع

عند

عند الخروج وان يكشفن عن وجوههن عند العود فشبه المصنف الاقناع بالمراة و صنعته
فيه بوجهها وجعل الولد الاعز بها بفضله القناع وحفظه سدها الكاشفه
جاز ان يعود الى الولد فيكون من باب اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول
متروك اي يحفظه اياه اي يحفظ الولد الاعز مختصر الاقناع ويحتمل ان يعود ذلك
الضمير المجرور المتصل الى المختصر فيكون اضافته اليه من قبيل اضافة المصدر الى
المفعول وذكر الفاعل متروك اي يحفظ المختصر الولد الاعز علم ان كلا منهما
يجوز ان يرجح على الاخر بوجه اما الاول فلانه اذا اعيد الى الولد يلزم حذف
المفعول ولا شك ان حذف المفعول اولى من حذف الفاعل واما الثاني فلان القرب
من الضمير هو المختصر والولد بعيد عنه واعادة الضمير الى القريب اولى ومتناسب
لكن لما كان مرجح الاول قويا لا في الاول جائز وفي الثاني ويحتمل على ما
في اكثر الفتح وفي بعضها وجائز في مقام ويحتمل وليس فيهما سوى الفرق فان قلت
لا نم انهما متساويان لانه لا يجوز ان يعود الى المختصر لانه يلزم حذف الفاعل
وهو ممتنع قلت ذلك في الفعل دون المصدر فان قلت اعادة الضمير الى المختصر
اولى قوله يلزم حذف الفاعل قلت لا نم لجواز اضمار الفاعل في المصدر كما ذهب
اليه قوم قياسا على الصفة المشبهة قلنا على جائز ذلك في المصدر وسبقت عليه
وما ذهب اليه قوم ضعيف والقياس على الصفة المشبهة باطل قوله واحاط
بمفرداته اي ادرك بمفرداته بكمالها لان الاحاطة ادراك الشي بكماله ومفعوله
محذوف اي احاط الولد الاعز مختصر الاقناع بجميع ما فيه من المفردات او على
زيادة البا في كلام الشارح انتصاب حفظا على انه تمييز لانه يرفع الابهام المستقر
عن الذات المقدرة اي احاط حفظه بمفرداته فعلم منه ان هذا التمييز بمعنى

الفاعل كما يقال احاط به علماً واحاط به علمه وفحوى الكلام شاهد لهذا المعنى
لا للتعليل فيكون مفعولا له كما ظن وكذا اى وكانتها بحفظ انتصاب معنى
ولفظا فى قوله وانتصب ما فيه من النحو معنى ولفظا الا ان الفرق بينهما ان التمييز ثمه
فاعل وههنا مفعول فى المعنى اى انتصب معنى ما فيه ولفظه فى الصحاح اتقان
الامر احكامه فاما بمعرفته مع علله وضبط قواعده الكلية مع جزئياته او بمعرفته
بانتفاء الشك عنه وهذا اى التمييز فى قوله وانتصب ما فيه من النحو معنى ولفظا كقوله
تعالى وفجرنا اى شققنا الارض عيونا لانهارا والانجار فى كونه بمعنى المفعول
على وجه اذا نصابه على المفعول به او على الحال او بنزع الخافض وعلى انه
تمييز بمعنى الفاعل قيل وهو ابلغ من فجرنا عيون الارض لان معناه جعلنا
الارض كلها كانها عيون تتفجر كاشتعل الراس شيبا بالنسبة الى اشتعل
شيب راسى وما فى قوله وانتصب ما فيه اسم موصول بمعنى الذى والجملة الظرفية
اعنى فيه صلته لسده مسد حصل او كان لانه اذا كان سادا مسد الفعل وهو
لا ينفك عن الفاعل وبالضرورة يكون جملة فان قلت لم لا يجوز تعلقه بالاسم
وصدر الصلة محذوف قلت ذلك فى الضرورة واما فى السعة فلا وفيه بحث
سيجئ بيانه فى الباب الثالث ان شاء الله تعالى ومن النحو بيان له اى لذلك
الاسم الموصول لانه لابهامه يحتاج الى مبين وانه اعنى من النحو ظرف مستقر وهو
ما كان متعلقه متضمنا له من الافعال العامة غير مذكور لا لغو وهو بخلافه
فزيد فى الدار مقدرا مستقر فى الدار حاصل فى الدار لغو ومقدار بكاين مستقر
الحاصل ان الاستقرار لوجود هذه الشرايط واللغوية بعدم احدها وقيل
الظرف المستقر ما ذكر متعلقه كزيد فى الدار واللغو بخلافه نحو قوله ولم يكن له

كفوا

كفوا احد وقيل المستقر ما لم يذكر متعلقه واللغو بخلافه ولللاول انه لواحظ
من الاعراب دون الثانى ولم احدا فى كلامهم ما يحققه ويبين عرضهم منه حتى لا يرد الاشتراك
فى الاعراب بالحالى حيث قالوا ان زيد فى مررت بزيد فى محل النصب وجاز وانى المعطوف عليه النصب
وهو لغو او وافق لمسمى كلا على الله ومعتمدا على فضله ان مرادهم بذلك ان لا محل
اخر له من الاعراب غير هذا المحل الا ان لا محل له من الاعراب اصلا والمستقر
ذلك الا ترى انك اذا قلت زيد فى الدار ففى الدار له محل من الاعراب من جهة
تعلقه بالخبر الحقيقى ومحل اخر غيره من جهة انه هو الخبر بعد حذف بدل
انتقال الضمير منه اليه فله محلان من الاعراب على ما لا يخفى على ذوى الالباب
بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل فى الدار فان له محلا واحدا منصوب المحل
خبر بعد خبر او صفة على الاضافة اللفظية على انه حال من الاسم الموصول ومن الضمير
المستكن فى فيه العائد الى الموصول وليتامل فى هذا المقام حتى لا يتوهم التناقض
بين قوله ظرف مستقر وبين قوله حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن
فى فيه لانه قد يتوهم عند هم ان العامل فى ذى الحال عامل فيها والعامل فيها اى
فى من النحو على التقدير الاول انتصب والظرف المستقر اعنى فيه على التقدير الثانى كان
قيل اى شئ كان المعنى فاجاب قاطعا عما قبلها ومستانفها كان المعنى
اتقن الذى حصل فيه وهو من النحو ابرزه فى صورة الاسمية تفسير المعنى الحال
فى من النحو وتصريحا بالبيان المقصود منها على معنى الابتداء والتبعيض المستفاد
من من البيانية فلو قال كاينا من النحو لتوهم التخصيص بالابتداء وبالتبعيض ولو قال
وهو النحو لكان لمجرد البيان وانه اعنى من النحو وان كان حالا الا انه اى لكنه يعنى اى
يفيد غناء التمييز بالفتح اى فائدة ونفعه كذا فى الصحاح فى رفع الابهام لان من فيه

النحو

للبيان لا تبعا لما اذا كان من النحو تميزا يكون بيانا للدفع فيكون المعنى انتقى اللفظ

ومعناه لان المعين هو المبين فمن البيانية هذا ظاهر الاسناد وايضا قال ابن الحاجب

فيجعله حالا ولم لم يحكم بزيادته لانا نقول المراد من النحو لما يرد لها الفاظ ومعان

لانها مكتوبة في هذا المختصر وجارية على لسان الولد الاعز عن ظهر القلب ثبت النفس بعدم

زيادة من في التميز فلذا لم يحكم بزيادته وجعلها حالا لانه قال بعض المحققين ان من البيانية

مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان نكرة والا فحال او جعلها الى لا ابتداء وفيه معنى

التبعيض ثم كلامه فلما كان المبين هنا معرفة جعل الشارح حالا ولا نسلم ان ابتداء

ايقان الولد الاعز ما في المختصر من النحو وان ما فيه بعض النحو لا كله من قبيل البيان فان

قلت هذا السؤال وارد على كون كل من النحو ومعنى لفظا تميزا بعد من ان

احد التميزين مستدرك اذ الغرض وهو ازالة الابهام حاصل باحدهما فلا احتياج

الى الاخر فعلى هذا يكون الاستفهام في قوله اي قرن للانكار اي لا فرق بينه

اي بين من النحو في رفع الابهام ههنا اي في قوله ما فيه من النحو وبين التميز الكاين

بعده اي بعد من النحو اعني معنى ولفظا قلت تقرير الجواب لا نسلم ان احد التميزين

مستدرك لهما واقعان في محلهما قوله اذ الغرض ان ازالة الابهام قلنا مسلم

قوله وهي حاصلة باحدهما فلا حاجة الى الاخر قلنا لا نسلم وانما يكون هذا

اذا كانت ازالة الابهام عن شيء واحد وليس كذلك الا ترى ان الابهام

المزيل اياه احدهما عن شيء ليس هو بعينه المزيل الابهام عنه الاخر اذ الابهام الرافع

اياه من هو الابهام الكاين في الاسم الموصول والابهام الرافع اياه التميز هو رفع

الابهام الكاين في مضمون الجملة اعني وقوع الايقان على مفعوله ومن المعلوم ان ما

الابهام عنه الاول هو الذات المذكورة وما رفعه عنه الثاني الذات المقدرة

وهما متغايران فلا يحصل الغرض بهذا قيده بمعناه واما الفاظ فالابهام مبتداء

والرافع صفة الجار به عليه الثابتة لغيره لانه في الحقيقة حال من الذي هو فاعل الرافع

المعتمد على الموصوف الناصب اياه وهو اما ضمير فصل لا محل له من الاعراب

على راي والابهام خبره واما ضمير عامد محله الرفع على الابتداء على راي والابهام

خبر هو موضع خبره خبر المبتداء الاول وانما قلنا ان التميز الثاني في رفع الابهام

الكاين في مضمون الجملة الذي هو وقوع الايقان على مفعوله لان ايقان الشيء

قد يكون بايقان لفظه وحده وقد يكون بايقان معناه وحده وقد يكون

بايقانهما جميعا الى غير ذلك من المحامل اي ذاهبا الى غير ما ذكرنا من ايقان

اللفظ وحده وايقان المعنى وحده وايقانهما جميعا فيكون الجار والمجرور

في الى غير ذلك في محل النصب على الحال من الضمير المستكن في يكون ومن المحامل

بيان لذلك من ايقان احدهما على التعيين ومن ايقان لغته وايقان

تركيبه وايقان بعض لفظه وبعض معناه او كله وايقان بعض معناه

وبعض لفظه او كله فاذا قيل معنى ولفظا اندفع الابهام وتعين المراد لانهما

مطلقين ينصرفان الى الكمال وبما ذكرنا من المحامل اندفع ما قيل لا يمكن هنا قسم

رابع فكيف قال الى غير ذلك من المحامل قوله ان التلمظ قال الشارح اي التطعم

والذوق والتلمظ في الاصل تتبع اللسان من تتبعت الشيء تتبعا اي تطلبت

متعاقبا وقوله بقيه بالنصب مفعول به لا غير وهي شيء باق من الطعام وهو ما

يوكل وانما خص بالبقية من بين الشيء لتفرقها متعلق في الفم بعد الاكل من تلمظ

يتلمظ بالفم تلمظا اذا تتبع بلسانه بقية الطعام في الفم واخرج لسانه فمسح به شفتيه

وكذلك التلمظ والتلميظ تتبع اللسان ليس على ما ينبغي ولا بما سبيه وقد نبه

به عن الاكل لان المكنى به عند المظ والتلميظ لا بد من رواد فرد تواليه اى توا
فاطلقه واراد به المردوف وذلك من الكنايه المطلوب بها الصفه دون التلميظ
لانه لا يكنى به عن الاكل بل عن الايكال والاطعام ولوازمه به ذلك وهو بعيد
لانه فى الاخير ثم هو مستعار للافهام وبعضه بقرينه الاستعاره فى نعله
على راى اكثر القوم واما على راى السكاكى فاستعارة بالكنايه واثبات الطعام
استعاره تخييليه لتنزيه الداخل على الشبه اعنى كلام الامام المحقق زائده
والتبعيض فى اللفظ اشعار به على ما لا يخفى فكانه اشار الى ان المطعم
والمسقا وقطره من بحر كلام الامام المحقق فعلى هذا المعنى يكون صفه لموصوف
محذوف مفعول وقيل بمعنى الاعطاء يقال فلان لمطر فلانا من حداى عطاه
بعض حقه لمن التبعيض وقيل بمعنى التعريب لانه من رواد فى التلميظ فاستعير
للتعليم ومن للبيان لا عزاى علمه شيئا من كلام الامام المحقق وفيه بحث
وانت اذا كشفت الغطاء عن عينك واحدت الانصاف بين يديك
وجدت قول الشارح اقوى القولين فلا يبعد عن المنصفين قوله والحبر للمدقوق
قال الشارح الحبر فى الاصل واحد الاحبار لان ما على فعل وفعل يجمع على
افعال وقيل للرجل العالم بحبر الكلام اى بترتيبه وتحسينه ان له الاصمعى
يقال للطفيل الغنوى فى الجاهليه محبر لانه كان يحسن الشعر ويزينه وقيل
هو مقلوب بحر لانه كان البحر يجمع الماء فكذلك العالم يجمع العلم وهما سيان
لمجيء ولذلك استعير البحر للعالم واحسن بقوله من صار بالعلم حيا لم يمت
ابدا والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره الجوهرى فى الصحاح لكن الفتح افصح
لانه يجمع على افعال دون فعول قال الفراء هو حبر بالكسر وقال الاصمعى لا ادرى

دنار

وقال ابو عبيده والذى عندى بالفتح هكذا يرويه المحدثون كلهم بالفتح قوله
حتى يعلق منصوب بان المقدره لان حتى حرف جر وعطفا على المظ على خبرى عطف
وعلى كلا التقديرين العلق وان لم يكن جزءا ما قبلها الا انه ملاقيه لانه من لوازم
التلميظ والتقوه مفاده لان العلق بالطبع اقوى من التلميظ فالمعنى اردت
ان المظ من كلام الامام شيئا فشيئا يوما فيوما الى ان يحصل بالتدريج العلق
بالطبع لان فى حتى معنى التدريج كما فى قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتمى
ليس من جندى بطبعه اى بطبع الولد الاعز وهو قوه للنفس تحكم بالاحكام
من غير فكر ونظر وفى الاصل المحجه التى جبل عليها الانسان من لفظ المخلوق له
الشارح من لفظ ظرف مستقر منصوب المحل على الحال من فاعل يعلق وهو لا يستلزم الموضع
اعنى ما يتجزى ولما نفى احتمال كونه حالا من الضمير المجرور المتصل من هنا العايد
الى الموصول ابطله بقوله ولا يجوز هنا ان يكون ذلك الظرف المستقر حالا من الضمير
المجرور المتصل بمن لان شيئا مما فى حيز الصله لا يتقدم على الموصول يعنى ان شيئا
مما فى حيز الصله ولا يتقدم على الموصول لانه بمنزله الجزء من الموصول فاذا وقع
الحال منه يكون هو ايضا فى حيز الصله اذ هو تابع المجرور وهو لا يتقدم فلما
تقدم علم انه ليس حالا منه ويجوز ان يحمل كلامه على الصله والموصول لاعتبار
من فالصله الضمير المجرور والموصول من وفيه خلاف ابن كيسان وقد يجيء ولا
يلزم هذا على تقدير ان تكون من الفاعل لان حق الحال التاخر عن ذى الحال
فيكون فى حيز الصله لان امتناعه حين كان من تمام الصله والحال ان المجرور
تابع له دونه فافترقا فامتنع هذا دون ذلك قوله فوجدت قيل بمعنى صادفت
وقيل بمعنى علمت اكثرها اى اكثر كتبه تعاونا بين الائمه المهره والجهله والسميريد

بريدان تداول هذه الكتب الثلث اكثر من تداول الباقية من مختصر انه قال
الشارح التعاور التداول يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه اى تداولوه فيما
بينهم فمرة نائله اوفى اللوح الذى بينهم لموصول والتداول هو الاخذ مرة
هذا ومرة هذا وانتصاب على التميز من اسناد الاكثرها من تعلق الفعل سواء
كان وجدت بمعنى صادفت او بمعنى علمت لانه اذا كان بمعنى الاول فلا يقتضى
الا مفعولا وهو اكثرها والمادة معطوفا عليها بدلا منه واذا كان بمعنى الثانى
فمفعوله الاول اكثرها ومفعوله الثانى المايه ومعطوفها لا تعاورها والمانه
وما بعدها بدل كما ظن لشهد له الذوق الصحيح على انه لا يصح الا بالتاويل
قوله كما هو فيها قال الشارح انتصاب كما هو على انها مفعول لها وهو مصدر
الى الموصول وذكر الفاعل متروك اى كما هو ما فيها من تحقيق شروط
انتصاب المفعول له قوله ونعت عن كل منها قال الشارح اى عن كل واحد
منها ما نكره والتنوين عوض عن المضاف اليه الاولى بيان الفاء مكان
الواو كما فى قوله تعالى وكلا اتيناه حكما وعلما اى كل واحد وما فى ما نكره
مصدرية والضمير المستكن فيه اى فى نكره ضمير كل اى نعت عن كل نكره
ولما كان احتمال كونه موصولا قائما رده بقوله ولا يحسن ان يكون ما موصولا
اى وان لم يجز له ذلك لكن لا يحسن ارتكابه بالحذف لان نفى الحسن لا يستلزم
نفى الجواز ونظيره لتحريك اجرما سعيت له لان الاجر للعمل لا للعين لان المنفى
هو النكره دون المنكر ولا لكان نفس المسند منفيا قيل لعل القائل ان يقول
فى نفى المجموع يكفى انتفاء واحد من اجزائه وانتفاء الصفر متعين اقول نعم
الا انها اذا كانت موصولة فلتوهم ان يتوهم فى بادى الراى بان المنفى هو المنكر

لوجود دالنفى عليه ظاهر بخلاف ما اذا كانت مصدرية فلما كان الاول
مظنة التوهم دون الثانى كان هو حسنا دون الاول وان كان جائزا
والشارح لا يدعى عدم جوازه بل عدم حسنه قوله استثقالا للمعاد وستثقلا
للمفاد قال الشارح انتصاب استثقالا واستقلالا على انهما مفعول لهما
لنعت فى قوله ونعت عن كل منها ما نكره ولا انتصابهما على الحال من الضمير
المتصل بنعت بمعنى مستثقلا ومستقلا اى حال كونهما بمعناهما فهو حال من
ضمير المصدر لا رتقاعه بمعنى ايضا من المفاعيل المطلقة التى حذف فعلها
واجب اى آض ايضا بمعنى رجع رجوعا مجرورا دا بالمعاد التكرير وهو بمعنى
المصدر والاولى الفاء مكان الواو دون اسم المفعول كثير ما يعتدم فيما
نكره من ان المستثقل هو التكرير دون المتكرر وانما قال المثل بما يقدم
لان العدد هنا تغايرها ثم لكن تشابهما والمفاد اسم مفعول فان قيل لا
لا يجوز ان يكون المفاد اسم مفعول لان الاستقلال لعد الشئ قليلا وذلا
يتصور فى المفاد فالصواب ان يجعل كالمعاد اجيب بان هذا انما يرد ان
لو كان مفعول الاستقلال فى الحقيقة هو المعاد وليس كذلك لان مفعوله
محذوف تقديره استقلالا لافادة المفاد والمراد من المفاد اما الصبى المتقدم
ذكره واللام فيه للعهد او كل من يستفيد منه واللام فيه للجنس ونظيره قوله
خطرت لذكرك تارة ما خطرها بالقلب جلب عين الشاق وان كان بمعنى الذى
لكن بينهما فرق من حيث انه لا يفيد التعريف قبل مجى الصلة بخلاف اللام على ان ذلك
الاعتبار ممكن فى الموصول وكونه بينهما وللجنس لا منافية قوله عن مدخرها قال الشارح
انتصاب غير على انه حال من ضمير المتكلم المتصل باستصنفت وهو صفة الاول

بمعنى المغايرة اى مغايرة المدخر اى فى حال كونه مغايرا له ويستوى فيه الاحوال
كلها لان فيه معنى النفى فجرى مجرى حرفه فى عدم التصرف وجاز فيه ثلثة
اوجه الاول مدخر بالدال اما بادغام الذال المعجمة فى الدال الغير المعجمة بعد
الانقلاب والثانى مذخر مع الذال المعجمة اى بادغامها فى الذال المعجمة بعد الانقلا
والثالث مدخر بالبيان لعدم الجنسية فى الذال والدال المدغم فيه منقلب من
تاء الافتعال والاصل فيه ان الفاء اذا كان دالا او ذالا او زاء نقلت تاء الافتعال
دالا ويجوز فيه الادغام ان امكن والفك لعدم الاتحاد كما عرف فى موضعه
ومثله اى مثل مدخر اذكر بالدال المهملة واذكر بالذال المعجمة وقد حكى ابن
از فلك الادغام ايضا اى كالادغام فى مذخر لعدم الجنسية فى الذات قوله
الا ما نورها قال الشارح محل الموصول هنا اما منصوب على الاستثناء المنقطع لان
المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذى هو ذكرا وعلى البدل من ذكر شيء
بدل البعض من الكل اى لم اطو ذكر شيء الا اطو ذكر ما نوره بحذف المضاف متعلق
منصوب المعنيين او على اى او منصوب على البدل من ذكر شيء بسبب
حذف المضاف لانه لولا ذلك لكان ذلك واجب النصب على الاستثناء وانما
فسر قبل ذكر المتعلق للتنبيه عليه قبل تمام الكلام ويجوز ان يكون متعلقا بهذا
التفسير من جهة المعنى واما مجرور على البدلية من شيء بدل البعض من الكل قيل
فى هذا سهو لان البدل فى غير الموجب شيء وما يليها موجب الجواب ان المنفى
الذكر المتعلق بشيء هو من المسائل المرجع اليه فالسهو فى معاليه لا من اخ حاليه
او مجرور على البدلية من ما يليها عطف على من شيء لا على ماله والمعنى على الاول
الا اطو ذكر ما نوره لكن هذا الذكر غير الذكر الذى مر ذكره وعلى الثانى الا اطو ذكر

ما نذر ولما كان منها اعرابان كل منها يحتمل الوجهين ابتداء فى تفصيله ولا
بامّا واو وثانيا ايضا بامّا واو ولما كان احتمال كون البدل من الضمير المجرور بها
فى ما يليهما باطلا بقوله ولا يجوز ان يكون مجرورا على البدلية من الضمير المجرور به
المتصل بالسائل لفساد المعنى للزوم كون ما نذر كما بالسائل وليس كذلك
والحمل على مسجد الجامع على وجه وقيل للزوم دخول الا لحكم البعض بين المضاف
والمضاف اليه اقول بعد التسليم يرد هذا على الوجه الاول ولم يبين
تقديرها استغناء عنه بذكر تقديره الثانى من القسم الاول اعتمادا على
فهم المتعلم وكذا اى مثل محرما فى قوله الا ما نذر محرما فى قوله الا ما كان بالزيادة
حرما منصوب خبر محل او كذا حال او صفة مصدر محذوف او كذا خبر المحل
ومنصوب مبتدا محذوف قطع استئنافا كانه قيل فى اى شيء يشبهه فاجاب
انه منصوب اما على الاستثناء او على البدلية من شيئا بدل البعض او الكل
من الكل اى الا اردت فيما كان بالزيادة حرما وهو منصوب على الخبرية لكان و
الزيادة متعلق بمقدم للسجع قوله وينبغى بمغانم آثاره قال الشارح اى
بغنيمة لوله والمغانم بمعنى الغنائم واضافتها الى الاثار اضافة بمعنى من لانه من باب
خاتم فضة اى مغانم من اثاره وذلك لان المغانم هى الاثار كما ان الخاتم
هو هو الفضة فيصح كون الاضافة بمعنى من لان خاصيتها جواز كون المضاف
اليه محمولا على المضاف وسيقف على ذلك فى بحث الاضافة ان شاء الله تعالى
اى الثمرات الحاصلة منه اى المراد من الاثار الثمرات الحاصلة من المختصر وهى
الفوائد المعتبرة فيه قوله وكسرته قال الشارح اى طويته طيا وهو ضد النشر على
كسر عبد القاهر لان الثياب المغسولة اذا انتشرت طويت على كسر القضا فكان

شبه هذا المختصر بالبواب المطوى وجعله مستعملا حالا ومفعولا ثانيا عليهما
مستعار حين قوله قولا من كسر الطاير جناحيه اذا ضمهما اليه نفسه للوقوع
وانقض يقال انقض الجدار اذا سقط عطف على ضمهما وقيل على الوقوع وهو
ليس بجيد يدل عليه تفسيره فى الصحاح حيث قال كسر الطاير اذا ضم جناحيه
حين ينقض لان فيه معنى الطى والاشتمال فالاستعارة مصرحة وقرينتها
الفاعل ويجوز ان يكون استعارة بالكناية واثبات الكسر تخييلية فالمصنف
شبهه بالطاير ثم اثبت ما هو من لوازمه يعنى كان المصطاير فى جو العلم قبل
هذا الجمع المختصر حين سكن من الطيران كان الطاير جمع جناحيه ثم شرح
شرح الخطيب حامدا لله ومصليا على رسوله واقول قبل الشروع فى المقصود
لابد من تمهيد مقدمة فيها بيان الموضوع والمبادى والمسايل وماهية
النحو ليكون الشروع على بصيرة فاعلم ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه
الذاتية ومباديه التصورات المستعملة او التصديقات المتوقف عليها
اثبات المسايل المستعملة فيها ومسايله التصديقات المستعملة فيه المقصود
من ذلك العلم اثباتها فموضوع النحو الكلمة والكلام حيث يبحث فيه عن اعراضهما
الذاتية ومباديه التصورات المستعملة فيه مثل تصور الفاعل والمفعول وغيرهما
ومسايله التصديقات المستعملة فيه كتصديق ان الفاعل مرفوع والمفعول
منصوب اما تعريفه فهو آلة قانونية يعرف بها الاحوال الطارية على الكلمة حال
التركيب من حيث انها اعرابية او بنائية هذا وسبب تسمية هذا الفن بالنحو
قيل ما روى ان بنت ابى الاسود الدؤلى قالت له ما أحسنُ السماءِ برفع
احسن حيث رأت نجومها وحسن انوارها فى الليلة الظلماء وظنَّ انها ارادت

الاستفهام

الاستفهام فقال نجومها فقالت انما اردت التعجب فقال ينبغى ان تقولى ما احسنَ السماءَ
بالنصب وقيل انه سمع قاريا يقرأ ان الله برى من المشركين ورسوله بالجر
ثم حدث ذلك امير المؤمنين عليا عليه السلام فقال هذا الخطاء لمخالطة العجم وقال اقسام — عليه الصلوة والسلام م
الكلمة ثلاث اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة
المسمى والحرف ما اوجد معنى فى غيره والفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه والمفعول
منصوب وما سواه فرع عليه والمضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه وقال
انح فلهذا سمى هذا الفن نحوا ثم وضع ابو الاسود هذا العلم فالواضع
على بانشائه اجمالا بكلام جامع ثم ابو الاسود نقول الاصمعى اول من وضع
العربية ودونها ابو الاسود اذا قال الواضع تدوينا وتفصيلا فاول الواضع
بالنسبة الى من بعده ثم اخذ عنه هذا العلم عنبسة الفيل وعنه ميمون الاقرن
وعنه ابو عبد الله بن اسحاق الحضرمى وعنه عمرو بن عبد العلاء ويونس بن حبيب
وابو الخطاب الاخفش وعيسى بن عمر الثقفى وعنه اخذ الخليل فلم يكن قبله ولا
بعده مثله ثم عن الخليل جماعة من العلماء منهم حماد بن سلمة بن دينار والمازنى
وابو محمد اليزيدى وعلى بن نصر وعمرو بن عثمان سيبويه ولم يكن فيهم
مثله وقيل ان زيادا بالبصرة اذن لابى الاسود بان يضع هذا الفن بعدما
منعه حين قال له انى ارى ان العرب قد خالطت العجم افتاذن لى ان اضع
لهم علما يعرفون به كلامهم قال لا ثم جاء رجل زيادا فقال اصلح الله الامير
توفى ابانا فقال يا ابا الاسود ضع للناس ما كنت نهيت عنه فوضع باب الفاعل
والمفعول ولم يزد عليه فاذا سمع ذلك فالان نشرع فى المقصود مستعينا
بالله المعبود قال المصنف الباب باب اللت سمى لانه لا يدخل

فيما بعد سمولد الا بعد المجاورة عنه كما لا يدخل في البيت الا بعد المجاوزة عن بابه
اصله بوب بدليل ابواب الاول نقيض الاخر اصله اول على وزن افعل
مهموز الاوسط قلبت واوا وادغمت بدليل اول منك وجمع على اوايل واوالى
او وول على وزن افعل فقلبت الواو الاولى همزة ولم يجمع على اوول للاستثقال
ثم هو ممنوع عن الجر والتنوين اذا لم يضف ولم يعرف باللام صفة دون
غيرها بقول لقيته عاما اول او اولا وتانيثه الاولى وجمعها الاول مثل
الاخرى والاخر في الاصطلاحات جمع اصطلاح وهو في اللغة معروف وفي العرف
عبارة عن اتفاق طايفة على ان يسمى شيء باسم نقل عن موضعه الاول النحويه
المنسوبة الى النحو المنسوب الى النحو وهو في الاصل القصد والطريق وفي
الاصطلاح ما مر ذكره وافردها مع جمع الموصوف لجواز كلا الوجهين مع مكان
الاختصار وقدم هذا الباب لما مر قوله كل لفظ دلت على معنى مفرد
بالوضع فهي كلمة في الاصطلاح واما في الاصل فهي ماخوذة من الكلم بمعنى الجرح
فلتاثيرها في النفس عند حصول معناها فيها عند اطلاقها وحقها سميت
بها وفيها ثلاث لغات حكاها الفراء على فعل بفتح الفاء وكسر العين
مثل نبقة وهي لغة الحجاز وعلى فعل بكسر الفاء وسكون العين كسدرة وهي
لغة تميم وعلى فعل بفتح الفاء وسكون العين مثل جفنة ثم اطلاقها
على ثلاثة اقسام حقيقة لابد من التعرض لها فلذلك لم يهملها احد ومجازي مستعمل
في عرف النحاة كاطلاقها على جزئي العلم المضاف قد يتعرض له كما يعرض
ابن مالك بقوله تقديرا وقد يترك منهم المص ومجاز مهمل في عرفهم
لا يتعرض ولذلك ذكره كالم وانما قدمها اصله على الكلام فلكونها جزءا منه

ومن قدمه

ومن قدمه عليها نظر الى تاثير الكلام فيها من حيث ان الانتقال من حال الى
حال انما هو بسبب التركيب واما على غيره فلتوقفه عليها وقدم تعريفها
لان معرفة المعرف لا يحصل الا به ومن قدمها عليه نظر الى ان المقصود بالمعرفة
ذلك ووسط الضمير للتخصيص قال الشارح لفظة كل ههنا اي في التعريف عين
واقعة موقعها لما فيها اي في لفظ كل كلا يناسب التعرض لاحاطة الافراد والموقع
موقع التعريف لان الكلام مسوق لبيان معنى الكلمة الاصطلاحي والتعريف
انما يكون للحقيقة لا للافراد يعني ان هذا الموقع موقع التعريف الذي يكون
للحقيقة لا للافراد وفي لفظ كل تعرض لها فلا يجوز احدهما الا في المعرف ولا
في المعرف فهي غير واقعة موقعها والجواب بان كل للاحاطة للاجزاء
هنا والتعريف لا يكون الابهام بان التعريف قسمان حد ورسم والحد
لا يكون الا بالاجزاء فاورد ههنا لئلا يدل على ان هذا التعريف حد وبان في
ذكرها فايدة وهي دفع توهم ان مجموع الافراد لا كل واحد واحد كلمة ليس
بجواب حيث يجوز التعريف بحق واحد او اكثر فان قلت المراد والحد التام
فقد ضاع جوابك الثاني وان اردت تغير العبارة فدلالة على ذلك ممنوع
والتوهم باق بعد لسان كل اذ لا يحصر في كونه للافراد بل الجواب ان عبارة
ارباب المعقول لا يعتنون فيها الى اعتبارات اصحاب المعقول الصحه
تراكيبها وكونها على قوانين النحو واساليبها ولذلك وقع كثيرا لفظ كل في
تعريفات المتقدمين فالمقصود بيان ان الكل في عرفهم اي شيء يسمى بها
وعلى ان اي شيء يطلق فالموقع ليس موقع التعريف قصدا الا بعا ند جعل الكلمة
محمولة وادخل الفاء والقول بان التعريف ح بالافراد لا للافراد غير وارد

قيل لان اللام قد يجي بمعنى الى او الاحسن ان يقال ان اللام على معناها فيرد
بان التعريف اذا كان بالافراد كان للافراد بالضرورة وقد اشير الى جوابه بوجه
آخر في تقرير كلام الشارح في توجيه اشكاله ثم التعريف مشتمل على قيود لابد من معرفتها
اولا لانها اجزاء المعرف الموقوف معرفة المعرف على معرفتها المتوقفة على معرفتها
احدها كونها ملفوظا بها اشار به الى ان اللفظ الماخوذ في التعريف بمعنى الملفوظ
وهو اي اللفظ لغة مصدر لفظت الرحى الدقيق رمته وعرفا الصوت الخارج من
الفم المعتمد على المخرج وعرفه بعضهم باخص منه بزيادة القصد وقيل ما لفظ به
الانسان قل حرفا او كثرت وعمم بعضهم بقوله او في حكمه مهملا كان او مستعملا
واورد عليه منع صدق ما لفظ به الانسان على اللفظ لكونه بمعنى الملفوظ
وبانه دوري لوجوب تقدم المشتق منه على المشتق ورد بان اللفظ بمعنى الملفوظ
وان كان في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق وهذا وان كان مجازا
لكنه مشهور اما اللفظ فكاللفظ في المعنى وانما اختارها المص لفائدة ما
ذكرها قيل اختيار اللفظ اولى لانه احضر وادفع للاجمال واما اللفظ فان
اريد بها اول ما يطلق عليه كحرفيه ففاسد لان اوله حرف واحد وان
اراد عدد المخصوصا بينهي اليه ففيه اجمال اذ لا يشعر به وان اراد معنى اللفظ
فاللفظ اولى لما ذكرنا ولا يعارض بان فيه اجمالا من وجهين احدهما انه
للمصدر او للمفعول وثانيهما انه له او للجمع لان الاول مشترك الالزام مع انه
سائل عن المعارض على ان فيه اشعارا بانه للمفعول كان فيه اشعار بعدم
جمعه لان الموقع موقع التعريف قصدا او ضمنا فحصل الجواب عن الثاني
نعم اذا اريد بالوحدة الوحدة التي اعتبرها الواضع في الدلالة واشعرها

بهنا رتب الدلالة على الوحدة المفيد للسببية اندفع الايراد وقيل لان
اطلاق المصدر على المفعول المعهود فيه اطلاقه غير محدود بالتاء لكن
الاختيار يكون الاعدم المضاف غير كلمة دعاه الى اختيار اللفظ ثم ان احدها
اولى من الصوت لكونه اخص ومن النطق ومن المنطق لكون اطلاقه على
المفرق غير مشهور في عرفهم ولانه بمعنى ادراك الكلي كما يكون بمعنى التلفظ والتكلم
ومن القول لكونه مقولا غالبا على المركب واختياره في التصدير بناء على انه لا يتناول
المهمل بخلاف القول لانه اخص كما قال ابن الحاجب ان القول لا بد له من دلالة ما وضعية
كما في المفردات الحقيقية او عقلية كما في الموضوعات والمجازات كما نقل بعضهم ليس باولى
لما ذكرنا وقد احترز المص بها اي باللفظ عن الدوال الاربع وهي معهودة للدوا
الغير الملفوظ فالدوال خمسة احدها اللفظ والبواقي هذه الاربع المشاركة
للكلمة في الدلالة على المعنى التي هي الاشارة والعقد والنصبة والخط فاحترز بها
عنها وقد اعترض بان التعريف غير جامع لان المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق
وليس بملفوظ به فلا يصح ان يكون اللفظ قيدا والا لخرج مثل هذا عن كونه
كلمة وغيرها نعم اذا اريد في تعريف لفظ دال على معنى مفرد بالوضع وليس بكلمة واجيب
عن الاول بان اللفظ في التعريف يتناول ما كان ملفوظا به حقيقة نحو زيد وضرب
ومن وما كان ملفوظا به حكما كالضماير المستكنة والمنوي في زيد ضرب وان لم يكن
ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به حكما بدليل اسناد الفعل اليه وصحة تاكيده وصحة
العطف عليه مثال الجمع قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة ومثال التاكيد قوله
فان فوادي عندك الدهر اجمع مثال العطف عليك ورحمة الاسلام وغير ذلك
من المحامد من البدل كقوله تعالى والوزن يومئذ الحق للفصل ولزوم تعلق الظرف

بالمحلى باللام والحال كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها
تهود اخل فى التعريف وليس بجاز اصطلاحا فيكون جمعا بينهما وقول ابن مالك
فى تعريف الكلمة او منوى بناء على اصطلاح آخر وعن الثانى بان قيد الاستقلال
مراد وقد صرح ابن مالك حذا اعنه ولئن سلم فليس بلفظ دال بالوضع بل الدال
المجموع نحو يا زيد سواء فى سقا الوضع عنهما القيد الثانى من القيود الاربعة
كونها اى كون اللفظ دالا على معنى اشار اليه بقوله دلت على معنى الدلالة كون
الشئ بحالة يلزم من العلم بشئ آخر وتعريفها البعض بانها فهم المعنى من اللفظ
عند العلم بالوضع تعريف للدلالة اللفظية الوضعية والتعريف الاول اشمل تنقسم
الى غير لفظية اما عقلية او وضعية ولفظية اما طبعية او عقلية اما مطابقة او تضمن
او التزام والمعنى فى الاصل مصدر عنيت اى قصدت بمعنى المعقول لا المفعول
والا لكان مشددا وفى الاصطلاح ما يستفاد من اللفظ لفظا كان او غير
لفظ وقد احترز به اى بهذا القيد عن الالفاظ المهملات جمع المهمل وهى التى
ائتلفت من الحروف غير موضوعة بازاء معنى المشارك للكلمة فى كونها لفظا وذلك
نحو هب وجحب وجسق مثلا وليس فى بعض النسخ ذكر مثلا نصب على المصدر اى اشل
مثلا او مثل بذكر اذا قصد التعميم فلا حاجة الى وغير ذلك من الالفاظ التى
معنى لها شزدبن وبين وكص فان امثال هذه المذكورات وان كانت الفاظا
لاجتماعها من الحروف لكنها لا دلالة لها على معنى ان اراد عدم دلالتها على
المعنى مطلقا بنوع و بالوضع فلا يستلزمهم ثم ان كل واحد من القيدين اعنى اللفظ
والدلالة يشبه ولم يجمع قطعا لاعتراض من قال الا ثم انهما جنسان او فصلان
او اشارة الى انهما ليسا جنسين ولا فصلين حقيقين لان الكلمة ماهية اعتبارية

واجزاءها

واجزاءها لا يكون الا بالاعتبار ان يكون كل واحد منهما اى من القيدين هذا
من وضع الظاهر موضع الضمير جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها اى فى كل
واحد منهما وفصلا لها ايضا بالنسبة الى الذى لا يشاركها فيه فاندفع ما قيل ان الجنس
لا يذكر للاحتراز بل الدلالة على كال الجنس المشترك وكذا الفصل لا يذكر لبيان
الدلالة بل للدلالة على الذاتى المميز فما يكون جنسا او فصلا لا يكون فصلا او جنسا
وذلك لان كلا من الشيئين الماخوذين فى التعريف اذا كان اخص من الآخر
من وجه يجوز ذكره للدلالة والاحتراز من حيث الامتياز لا يحصل الا بهما وكذا
هنا لان اللفظ لا يلزم ان يكون دالا وبالعكس ويجوز اجتماعهما فذكر اللفظ جنسا
للكلمة بالنسبة الى المهملات وفصلا لها بالنسبة الى الدوال الاربع وكذا الدلالة
جنسا لها بالنسبة الى الدوال الاربع وفصلا بالنسبة الى المهملات القيد الثالث
من القيود الاربعة كون ذلك المعنى الدال مفردا بمعنى حادثة على اى فهى فاعلها
لاعتمادها على الموصوف اى كون ذلك المعنى الذى دلت اللفظة عليه مفردا
وهو ما يستفاد من اللفظ المفرد الذى لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه
لا يكون له جزء او له جزء لا معنى له او له معنى ليس جزء المعنى المقصود او جزء المعنى
المقصود ولا يكون دلالته عليه مقصودة هذا ما ذهب اليه المنطقيون ويلزمهم
ان نحو ضارب ومخرج وسكران مما لا يحصى مركب واما بعض النحاة فليسوا بقائلين
هكذا وستقف عليه والى هذا القيد اشار بقوله على معنى مفرد وقد
احترز به عن مثل الرجل فانه دال على معنيين احدهما التعريف الدال عليه
الالف واللام وثانيهما الذكورة مع الآدمية الدال عليها لفظ رجل وهى كناية
عن الذكورة مع مجاوزة حد البلوغ لانه فى العرف والعادة يقال آدم لذلك

عند البلوغ فاندفع قول من قال فيه نشا هلا لان معنى رجل ذكر من بني آدم جاوز
عن حد الصغر وذلك عند البلوغ فالصواب ان يقعد القيد واذا كان الالف واللام
في الرجل داخلا على التعريف ودالا على الذكورة مع الآدمية فهو كلمتان لا كلمة واحدة
لكون دال الرجل لفظ على جزء معناه مقصوده هكذا ذكره الزمخشري وفي بعض
النسخ جار الله وتبعهما صاحب الكشاف والكل بمعنى في حواشيه كتاب ذلك
اسمه فان قلت أليس قد خرج من التعريف امثال هذا اي الرجل لان افراد الموذن
صفة الافراد به يتعلق بالتاء قاعدة لاعتماده على موصوفه في لفظ والاستفهام
في أليس اما للانكار او للتقرير اي قد خرج امثال هذا بذكر افراد اللفظ اذ افراد
اللفظ يستلزم افراد المعنى لان الكسرة الواحدة لا يكسوها الا الواحد فذكر المفرد
في قوله معنى مفرد مستدرك قلنا ان ذكره انما يكون مستدركا اذا لم يكن
للاحتراز وليس كذلك لان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف فيه بالاسم واتصاله
ومجاورة الفاصل اياه اي من الحرف اليه اي الى الاسم قد تنزلا اي الاسم والحرف
وهو جيد ان وضع لان لشدة متعلق به وقد قدر ما قدر فيه الراجع ضميره الى
مثل ويجوز ان يقدر بعيده اي تنزلا فيه منزلة لفظ واحد عرفا بحيث يصح
اطلاق اللفظ الواحد عليهما ولا يخرج امثال ذلك بقوله لفظ فثبت ان الماء
فيه موذنه بالافراد فلا بد من التعرض في تعريف الكلمة لذكر المفرد احترازا عنها
اي عن امثالها هذا وعلى هذا اي على حكمها حكم سيبويه بجعل مجردا عن الفاعل
وضربت وضربنا ونحوهما مما جرى فيه الكلمتان مجرى كلمة واحدة فان كل واحد
منها كلمتان في حكم كلمة واحدة لشدة الاتصال والامتزاج فاللفظ باطلاقها
يتناول ما كان واحدا وما هو في حكم الواحد وليس جمعا بين الحقيقة والمجاز لانها

حقيقتان منه رجحان تحت الواحد المقول عليهما بالتشكيك فح دعا الحاجة
الى قيد المفرد في المعنى دفعا لورود الامر بهذا السوال فان قلت أليس التعرض
لذكر المفرد نفي عن التاء في اللفظ يعني ان التاء في اللفظ وان لم تغن عن ذكر
المفرد لكنه نفيها اذ المعنى المفرد لا يكون مفردا الا للفظ مفرد قلنا ان مثل
عبد الله علما يدل على معنى مفرد وفي بعض النسخ لا لان مثل عبد الله اي لا يكون
التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظ لان مثل عبد الله اي حاصل السوال ان التاء
في اللفظ تحت محلها اذ يقيد ما يقيده المفرد الصفة للمعنى فاذن اللفظ اولى
من اللفظ وحاصل الجواب ان افراد المعنى لا يستلزم افراد اللفظ فان مثل
عبد الله علما معناه مفرد مع ان لفظه متعدد فلا يلزم من افراد المعنى افراد
اللفظ ان اراد تعدده علما سمعنا والا فلا دلالة له على المعنى وليس كذلك بل لا تعلق
اجاب بقوله ومثل لا بعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين اعني
المضاف والمضاف في قولك جاءني عبد الله ولو كان كلمة واحدة لما اعرب
باعرابين مختلفين اذ الكلمة الواحدة لا يكون معربة باعرابين مختلفين
حاصل الجواب المعارضة تقريرها وان كان عندكم ما دل على انه كلمة واحدة
لكن عندنا ما يدل على انه كلمتان وباقي التقرير ظاهر تمام ذكره واستدل بانه
لو كان كلمة لكان اما فعلا او حرفا او اسما والاولان ظاهر البطلان وكذا
الثالث لانه ليس ثلاثيا ولا رباعيا ولا خماسيا وليس من ابنية الاسماء سداسي
ان اراد ان الاسم السداسي مطلقا ممنوع وان اراد اصيلا فلم لكن لا يناسب في
ان يكون غير اصيل وايضا يلزم انتقاض حد الاسم ولا شك انه اذا كان علما
كان معناه متحدا فاذن افراد المعنى مع تعدد اللفظ يكون ممكنا ولا يكون

العرض لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ فلا بد من التاء المؤذن بالافراد
في لفظ احترازا عن مثل عبد الله هذا تقدير ما ذكره الشارح في حل كلام المصنف
وله عندي طريق آخر سنوقف بيانه على مقدمة هي ان اللفظ الواحد ما لا يقصد
بجزئه الدلالة على جزء معناه او يقصد لكن بين جزئه شدة اتصال وامتزاج
والمفرد ما لا يقصد بجزئه الدلالة عليه فهو احد قسمي الواحد فكل مفرد واحد من غير
عكس وكل معنى مفرد واحد من غير عكس لان المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ
المفرد والواحد من الواحد واذا عرفت هذا فنقول لما قيد المعنى بالمفرد
احتاج المثل الرجل الى السؤال لا حاجة اليه بخروجه بتقييد اللفظ بالتاء وكلمة قيدية
قال فلا حاجة اليه ايضا للاستغناء عنه بتقييد المعنى بالمفرد متوهما بان التاء
للافراد او للوحدة الملازمة له فالجواب لا نم ان التاء للافراد بل للوحدة او لا نم
ان الوحدة ملازمة الافراد فلا يلزم من وحدة اللفظ افراد المعنى فان قلت
وحدة اللفظ وان لم يستلزم افراد معناه لكن افراد المعنى يستلزمها قلت سلم
لكن لا بد لكون اللفظ كلمة من وحدته وافراد معناه فذكرهما وذكر القيود جميعا
ليس بجيان يكون للاحتراز على ان دلالة افراد المعنى على افراد اللفظ التزامية
وهي مهجورة في التعريفات واما قول الشارح في مثل عبد الله فقد مر الكلام عليه
والاعراب بالمختلفين يجوز ان يكون باعتبار المنقول عنه وسنبينه قال
ابن الحاجب اللفظ المفرد هو اللفظ بالكلمة الواحدة اي الملفوظ الذي
لفظ بكلمة واحدة وهي معلومة عنها وانما عدل عن اصطلاحهم لما ثبت من
اجزاء الالفاظ المنقولة مجرى الاصول المنقول هي عنها ولا يخفى ان نحو بعلبك
وتأبط شرا وغلام زيد اعلاما كل منها كلمتان في الاصل فيكون كلمتين

بعد العلمية اتصالا فاحتاج الى اصطلاح يلزم منه كونه كلمتين والجواب ان في مثل عبد الله
اعتبارين اعتبار المنقول اليه واعتبار المنقول عنه وبالاعتبار الاول كلمة
وبالاعتبار الثاني كلمتان فالقول والاختلاف في حال العلمية فان كلمتان حقيقة
باعتبارها ضعيف فان قلت المركب ليس بلفظ فخرج باللفظ وعلى التقدير الوضع
لعدم وضعه قلت لا لا بالاول على ما مر ولا بالثاني لوضع اجزاء المركب لاجزاء
المعنى وقول من قال ان الحد منقوض بالاسماء والافعال لان ما من اسم الا وهو
منطوي قد زاد الواو وبعد الا التأكيد الحكم المطلوب اثباته اذا كان في
محل الرد والانكار كما في قولهم ما من احد الا وله طمع او حسد ومنه قوله
ما من اسم الا وهو منطوي اي يشتمل على معنيين احدهما المستفاد منه
بطريق المطابقة والثاني التعريف او التنكير المطابق عليه كذا الفعل
منطوي على معنيين احدهما الحدث وثانيهما الزمان لدلالته على الحدث
بمادته وعلى الزمان بصيغته غير وارد خبر قوله وقول من قال لان مدلول
اللفظ الذي هو المراد من قوله معنى مفرد هو المستفاد منه بطريق المطابقة
بتوسط الضمير مع تعريف الخبر للقصر رد على القائل بان المراد من
المعنى اما بطريق المطابقة او بغيرها فهو قصر تعيين والمعنى ان مدلول
اللفظ هو الذي استفيد من اللفظ بطريق المطابقة لا بطريق التضمن والالتزام
والمستفاد منه بطريق المطابقة لا تعدد فيه فمدلول اللفظ لا تعدد فيه بل التعدد
لو كان اي لو ثبت في ذلك المدلول لكان ثبت كائنا في اجزائه اي اجزاء اللفظ
لكن لا تعدد فيه فلا تعدد في مدلوله من حيث انه مدلوله وكونه مركبا بالنظر الى نفسه
لا ينافي البعض فالكلام والخبر والقضية والجملة الموضوع كل منها لزيد قائم وقد

اجاب البعض بانه غير موضوع لذلك بل المفهوم صدقه على مثل زيد قايم وهو كونه
من نعته ان يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب وقيل الضمير في اجزا
راجع الى المستفاد منه بطريق المطابقة فيكون معناه بل التعدد لو كان في المستفاد
منه بطريق المطابقة لكان في اجزاء المستفاد منه بطريق المطابقة لكن لا تعدد
فيها لان المستفاد منه بطريق المطابقة من حيث هو كذلك لا تعدد فيه وان كان
اجزاؤه متعددة اذ لا يتعدد المفهوم المطابقي بواسطة تعدد اجزائه وهذا
الوجه وان كان قريبا من الاول لكنه يكاد يعد نابيا عن السمع وابعد
عن الطبع من جهة لزوم اتحاد الشرط والجزاء وبعده لو عن الفايدة ويستدل الى اللفظ
لكن في بعض النسخ لا حاجة اليه على الوجه الذي قررناه واما الذي يفهم منه
من اللوازم الداخلة او الخارجة ولا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع فلا كلام فيه
اعلم ان مدلول اللفظ الوضعي ينقسم انقسام الدلالة اللفظية الوضعية وقد عرفت
انها تنقسم الى المطابقية والتضمنية والالتزامية فالمدلول اما مطابقي
او تضمني او التزامي فاشار الشارح اليها على الترتيب مختارا نها للاول دون
الباقيين فان قلت فعلى ما ذكرت يكون قوله ولا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع
مما لا وجه قلت الشيء اذا اطلق ينصرف الى الكامل فالوضع هنا هو الوضع بلا واسطة
هذا هو التحقيق بالقبول فلا يلتفت الى ما يقال المراد من اللوازم الداخلة
والخارجة التعريف والتنكير والصفات الباطنة والظاهرة لتخصيص الجواب
وعموم اللوازم الخارجية والذي دعاهم الى ذلك الاحتراز عن اطلاق اللازم
على الجزء الداخل فخطوا شيئا وغاب عنهم اشياء على ان اطلاق اللازم عليه لغة
شايع ذايع فيما بينهم واما الفعل وان كان احد جزئيه دالا على معنى والآخر

على آخر لكن المراد من الاجزاء الاجزاء المترتبة المسموعة والهيئة مع المادة
ليس كذلك فان قلت الست المثبتة حصل عن ذكر المفرد بالتنكير العام اي
الثابت في معنى نفي محصل اذ هو اسم واحد فيه تنكير والتنكير في الاسم يقتضي
الافراد فانه اذ قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا فالتنكير فيه
يقتضي الافراد قلت ان ذكر المفرد مستدرك قلنا نعم اعلم ان نعم لتقرير الكلام
السابق وتصديقه موجبا كان او منفيا طلبا او خبرا من غير نفي وابطال
لكن في صورة الكلام المنفي المصدر بهمزة الاستفهام الكلام المقرر هو الحال
عنه ولهذا قالوا لو قيل في جواب قوله تعالى الست بربكم نعم يكون كفرا
واما بلى فلنقض النفي المتقدم لفظا كان او معنى مع حرف الاستفهام او لا
هذا على قول المتقدمين من البصريين وقد ذهب بعض المتأخرين الى تجويز
وقوع نعم مكانا يقع فيه بلى وهذا مخالف لما نص سيبويه والذي يحسن
ان يحمل عليه كلام المتأخرين ان نعم اذا وقعت بعد النفي الداخل عليه حرف
الاستفهام كانت بمنزلة بلى بعد النفي اعني يقرب الاثبات وذلك لان النفي
اذا دخل عليه حرف الاستفهام للانكار او للتقرير يقلب اثباتا اذا عرفت
هذا فاعلم ان قول الشارح نعم يجوز ان يحمل على قول المتقدمين فيقرر قوله
اذا قيل على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا ويجوز ان يحمل على قول
المتأخرين فيقرر الايجاب المنقلب من النفي في ليست الفيد حاصلة فالمعنى نعم
اذا قيل على معنى لا يكون ذلك المعنى الا واحدا لكن لا بد من ذكر المفرد لعدم
استلزام وحدة المعنى افراده او نعم الفيد حاصل على تقدير كون المفرد
والواحد مترادفين الا اي لكنهما ليسا كذلك اذ لا شك ان المعنى الواحد

قد يكون مفردا اى لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه وقد يكون اى المعنى الواحد
مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ على جزء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد حيث
كان لفظه واحدا الا ان ذلك المعنى الواحد كضربت مركب غير مفرد لكونه مدلول
للفظ مركب غير مفرد فذكر المفرد احترازا عنه اى عن ضربت وعن مثله
مثل ضربنا وسيضرب وبهذا التحقيق ظهر الجواب عما قيل ان بين قوليه يعنى قوله
نعم وقوله الا تنافيا لان الاول يقتضى عدم حصول الغيبة والثانى حصولها تقريره
انا لا نم انه لتقرير است الغيبة يحصل الجواز ان يكون لتقريب قوله ذاتيا على معنى
على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا سلمنا لكن نقرر الايجاب الحاصل
منه بواسطة همزة الاستفهام لا سيما لانفى الجنس والسى بمعنى المثل اصله
سوى وما اما نكرة صفتها او موصول صلتها محذوفة اى لا مثل شئ ولا مثل
الذى ذكرته والحال انا قد ذكرنا انه اى مثل الرجل المخرج بقوله لفظ مع قوة
دلالته على الوحدة فكيف خرج بقوله معنى مع ضعف دلالته عليها والقيد الرابع
من القيود الاربعة المشار اليه بقوله بالوضع كون الدلالة بالوضع اختلف
العبارات فيه فقيل هو تخصيص شئ بشئ متى اطلق او احس الشئ الاول
فهم منه الشئ الثانى وقيل تعيين اللفظ للدلالة على معنى وقيل جعله اولا لمعنى
من المعانى مع قصدهم ان يصير متواطيا عليه وقيل جعل اللفظ دليلا على
المعنى الاولى اعم من البواقى قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العام ويصحفونه مثل
قولهم ميشوم للمشوم وغير ذلك مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل انه
احتراز عن مثل اخ فانه يدل على الوجع بالطبع لا بالوضع وكذلك اخ
اخ بالخاء المعجمة فانه يدل على السعال بالطبع ايضا لا بالوضع فان السائل

ذلك

ذلك لا تعقد كلمات والاولى انه احتراز عن المحرفات وعما يدل بالطبع او
بالعقل ولقائل ان يقول معترضا على الاول اى كون ذكر الوضع للاحتراز
عن المحرف ان المحرف لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على معنى ما او كانت له دلالة
عليه فان كان الاول بالشق الاول اى ان كان ناقصا فالمعنى فان كان الواقع الاول
بالرفع على انها تامة اى فان ثبت الاول بمعنى عدم دلالته على معنى فقد خرج
بقوله دلت على معنى ولا حاجة الى ذكر الوضع احترازا عنه وان كان الثانى
يعنى دلالته على المعنى فدلالته اما بالوضع او بالطبع لا سبيل الى الثانى لان نحو
ميشوم لا يدل بالطبع على المعنى وهو ظاهر فتعين الاول التحريف كلمة تصدق تعريفها
عليه ولا يصح ذكر الوضع احترازا عنه والجواب عنه ان المحرف له دلالة على معنى
لانه اذا ذكر فهم منه ذلك المعنى فيكون دالا على المعنى اذ الدلالة عبارة عن فهم
المعنى عن اللفظ وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا عنه اى عن الوضع
ولا بالطبع يقينا بل بطريق استعمال الخطاء وفى بعض النسخ الاستعمال الخطاء
فالخطاء صفة للاستعمال ولما كان الفهم اى فهم معناه من لفظه حاصلا كانت
الدلالة حاصلة لما ذكرنا وان كان ذلك اللفظ المحرف خطاء فظهر ان المحرف
لا يخرج بقوله دلت على معنى وان ذكر الوضع لا بد منه حاصل الجواب ان
انحصار الدلالة اللفظية فى الوضعية والعقلية والطبيعية ليس بدليل
قطعى بل استقرائى فثبوت دلالة اخرى غير هذه جائز لجواز ان يكون
غير تام هكذا قيل انما يصح ان لو حصر السائل الدلالة فى هذه الاقسام
وليس كذلك بل فى الوضعية والطبيعية فتقريره لا نم لزوم كونه دالا بالوضع
من عدم كونه دالا بالطبع لجواز ان يكون بالعقل فعين عنه بطريق استعما

الخطا، بينهما على ان ما يدل بالعقل قد يكون استعمال الخطاء اى محرفا عن وضعه
لكن بقى شئ وهو ان غلط العامة ليس فى الوضع فيحترز عنه بل فى الموضع فلا شك
ان من قال يوسف يقصد به ما قصد بيوسف فهذا اى ما ذكر من المباحث الى هنا
شرح القيود المذكوره فى هذا التعريف اعلم ان الاسماء منها عار عن معنى الشرط
كزيد فلم تدخل الفاء فى خبره عند سيبويه وتدخل عند ابى الحسن الاخفش
لكن بالحمل على الزيادة فلا خلاف وما دعا اليه ورود ذلك عنهم كثيرا
واما قوله   خولان فانكح فتاتهم هولاء خولان فانكح فحسن اتيان الفاء وسيعهم
نص به سيبويه حيث قال قد يحسن ويستقيم ان تقول عبد الله فاضربه اذا
كان الخبر مبنيا على مبتدا اما يظهر نحو هذا زيد فاضربه او مضمر نحو الهلال
والله فانظر اليه لا على ان الكلام خال عن الشرط بل على ان فى الكلام شرطا
مضمرا فادخل الفاء ليدل عليه ومنها ما اشتمل عليه متضمنا معنى الشرط او مشابها
للشرط فالواقع خبرا عن الاول واجب دخول الفاء عليه بخلاف الثانى فان ذلك
المشابه بان يكون ذلك المبتدا موصولا او نكرة لابهامها ككلمات الشرط
والصلة او الصفة فعلا لشرط الكلمات الشرطية او ظرفا لتعلقه بالفعل
على الاصح وهذا دليل على انه ادنى مرتبة عنها وجواز ترك الفاء فى الخبر وكذا
الموصوف بالموصول المذكور وبمجرد ذلك لا يكون مشتملا على معنى الشرط
بل اذا لم يوجد مانع عنه وهو ليت ولعل واما لكن فلا اتفاقا وان اختلفا
وقيل اتفاق ايضا وكذا ان المفتوحة اذا بقى هنا فنقول وانما دخلت
الفاء فى قوله فهى كلمة لانه وقع خبر المبتدا المتضمن   وفى بعض النسخ المبتدا
متضمن لمعنى الشرط والمبتدا اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء فى خبره

لان

لان المراد بالتضمن هنا ثبوت معنى الشرط بالمشابهة بدليل ما بعده وهو ذلك
على قسمين لانه اما ان يكون ذلك المبتدا اسما موصولا كالذى والتى ونحوهما
صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين موصول صلته ينفقون وهو مع صلته
فى محل الرفع اموالهم بالنصب مفعول ينفقون بالليل اى فى الليل والنهار
اى يعمون الاوقات سرا وعلانية اى فى الحالين مصدران فى موضع الحال
يعنى يعمون الاحوال بالصدقة لحرصهم على الخير فكلما نزلت بهم حاجة محتاج لم
يؤخر قضاءها ولم يعلقوا بوقت ولا حال وقيل نزلت فى ابى بكر الصديق
حين تصدق باربعين الف درهم عشرة الاف فى الليل وعشرة فى النهار وعشرة
فى السر وعشرة فى العلانية ابن عباس رضى الله عنهما نزلت فى على رضى الله عنه
فانه لم يملك الا اربعة دراهم فتصدق بها هكذا فلهم اجرهم عند ربهم الجملة
فى محل الرفع على الخبر للمبتدا ودخل عليه الفاء وقوله تعالى وما اسم موصول
وبكم ظرف مستقر صلته وهو مع صلته فى محل الرفع على الابتداء من نعمة بيان
لما وخبره فمن الله وقد دخل الفاء اعلم ان الجزاء لا بد ان يكون جملة
فالمسبب اما مضمونها او الخطاب بها فالاية الاولى من الاول والثانية
من الثانى وذلك لان الاية جىء بها لاخبار قوم استغفرت عليهم نعم جهلوا
معطيها او شكوا فيه فاستقرارها مجهول او مشكوك سبب للاخبار بكونها
من الله فالشرط والجزاء على بابهما فاندفع الاشكال بان الشرط وما يشبهه
يكون الاول سببا للثانى وفى الاية الاخيرة على العكس او يكون نكرة موصوفة
باحدهما او بالفعل او بالظرف نحو كل رجل ياتينى فله درهم فى التوصيف
بالفعل او كل رجل فى الدار فله درهم فى التوصيف بالظرف وكل مبتداء

نكرة موصوفة بالفعل او بالظرف فله درهم جزم مع الفاء وقوله كل لفظ دلت على معنى
من قبيل الثاني وهو كون المبتدأ نكرة موصوفة باحدهما فان قوله كل لفظ نكرة وقعت
مبتدأ ووصفت بقوله دلت على معنى فان قيل لو كان الامر كذلك لعاد الى التذكير
ارجاعا للضمير الى كل المذكر اجاب بقوله وانث الضمير المستكن في دلت وان كان
لفظ كل مذكرا اعتبار المعناه اعلم ان كل لفظ له اعتباران اعتبار اللفظ واعتبار
المعنى وباحد الاعتبارين مذكر وبالاخر مؤنث بجواز اجراء الحكم على حسب كل من الاعتبارين
فكل له اعتباران لفظه ومعناه مذكر بالاول ومؤنث بالثاني فانث ضميره في وضعه
اعتبار المعنى لانه اذا ما اخذ حكم المضاف اليه ان كان مذكرا ذكر ومؤنثا انث ومثنى
ثني وجمعا جمع وما اضيف اليه كل هنا وهو لفظ مؤنث فاخذ حكمه وهذا اى قوله دلت
الى هنا كلام وقع في البين لبيان شرط تضمن المبتدأ معنى الشرط فقوله فدخل الفاء
في الخبر متصل بقوله لانه وقع الى قوله جاز دخول الفاء في خبره صحة له وانه اذا ادعاه
قال انما بان استحقاق اللفظ لتسميتها كلمة انما هو بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع
كما ان استحقاق الرجل للدرهم في قولك كل رجل ياتيني فله درهم انما هو بسبب الاتيان
حتى لو لم يات لما استحق ذلك الرجل الدرهم قطعا اى جزما وفي بعض النسخ لما علم
استحقاقه قطعا لانه لم يوقع سببه ولو ترك الفاء بينهما لما افاد الكلام هذا المعنى
وهو العلم بالاستحقاق قطعا حاصله انه اذا دخل الفاء علم قطعا ان الاول سبب للثاني
لانه انضم القرينة اللفظية الى القرينة المعنوية وهي ترتب الحكم على الوصف والاحتمال
ان يكون لامكان الانفكاك عن القرينة المعنوية فعلم ان الفاء حجة قاطعة ودلالة ساطعة
على حصول ذلك المعنى لما في الفاء من معنى السببية وقد يدخل الفاء على خبر كل مضافا
الى غير موصوف نحو ما جاء في بعض الاذكار المأثورة عن بعض السلف كل نعمة من الله

او الى موصوف بمعنى ما نحو قوله كل امرء بما عمل او مدان فسقوط بحكمة المتعا قوله جمعها
كلمات وكلم اعلم انه لابد ولان يتكلم في انه جمع او لا حتى يتفرع عليه انه جمع كثرة او
جمع قلة فنقول اختلفوا فيه فقال بعضهم انه جمع كثرة وقال بعضهم ليس بجمع بل
ضميره وصفته ومن ذهب الى انه في الجمع الفارق بينه وبين واحده التاء وحسن ايراده
وان لم يكن من وظايف هذا الفن دفعا التوهم ان الكلام والكلم والكلمات من جنس واحد
ومن اصل واحد الناشى من قول بعضهم الكلام ثلث وبعضهم الكلم ثلث وبعضهم الكلمات
ثلث اسم وفعل وحرف او تصديقا لقوله غير مدخل فضل الفتح ولما كان المصنف من
الفاضلين لحميته تكلم الشارح في تعريفه فقال الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة
بلا قرينة والكلمات اصلها كلمتان تحذف تاء المفرد دون الجمع للالتباس وللزوم
ابطال الاعراب اللفظي جمع قلة يتناول العشرة فما دونها الى الثلثة بلا قرينة ووجه ذلك
كون كل ما عدا اوزان القلة والجمع السالم مذكره ومؤنثه وانما كان ذلك من جموع القلة
لوجود ضابط المفرد بعينها قوله وهي راجعة الى الكلمة باعتبار انها حقيقة لا باعتبار انها
اسم فالمعنى الكلمة جنس تحته ثلاثة انواع او ثابت في ضمنها فاندفع الشك بان الكلمة
اعم من احد انواعها فيكون اعم من الاسم وهي اخص منه لانها اسم فيكون اعم واخص من شيء
واحد وبان تقسيمها الى هذه الانواع تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره والثابت في ضمن
هذه امر واحد منها بالكلها والا لكان الجنس عين النوع ولا يرد ان هذا الثابت مغاير
اذ الجنس باعتبار الامر المتعقل لا باعتبار الامر الموجود فهو امر معقول قابل للمعاني
فصول متعددة يكون باعتبار كل فصل حقيقة غير اخرى وان اشتركا في الامر
الكلي فالحاصل ان المغايرة بحسب الخارج ممنوع واما بحسب الذهن فلا استحالة وقد
عرفت معنى الجنس واما النوع فنوع الكلمة تحته اشخاص فقط اسم هو لفظ يطلق على الكلمة كرجل

ونرب شي وتخصيصه بما ليس فعلا ولا حرفا اصطلاح طار كذا قاله الراغب
في بعده وفيه اربع لغات اسم وسم بالضم والكسر فيهما واصله السمو بحذف
الواو لضعفها عن الحركات الاعرابية لاستثقالها ثم نقل السكون الى السين
ليجري على الميم القويم اتى بهمزة الوصل لتعذر الابتداء مكسورة لانها الاصل
او لكسر السين في الاصل ووسم عند الكوفيين بمعنى علامة والتصغير والجمع
والتعريف تدل على ان الاول اصل وما قرب اعتقاد الكوفيين انه من المقلوب
نقلوا فاؤه الى موضع لامه حتى صار وزنه علفا في جمعه وتصغيره وتعريفه
على ذلك بعيد ضعيف لكونه سماسا على الفعل ولكونه علامة للمسمى يعرف هو بها
وفعل هو لغة المعنى الصادر عن الفاعل سمي به لدلالته على فعل الفاعل وحرف
سمي به لان الحرف لغة بمعنى الطرف والحرف ياتي في الطرف اوكلا من الاخر او هو
منحرف نادر الى الفعل وطورا الى الاسم قال الشارح وجه الانحصار اي انحصار
الكلمة في الثلث ان يقال كل كلمة اما ان يكون دالة على اقتران الحدث باحد الازمنة
الثلثة الماضي والحال والمستقبل دلالة وضعية اولم يكن دالة عليه والاول اي
ما دل على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة هو الفعل والثاني اي ما لم يكن دالا
عليه اما ان يكون بحيث يكون له اعراب بوجه ما اولم يكن له ذلك والاول اي ما
يكون له ذلك الاعراب هو الاسم والثاني هو الحرف وقد علم بذلك تعريف
كل واحد منها ولكنه بطاهر ومن انما هذا اطلعت على انه لا يرد نحو الصبوح
والغبوق ولما كالافعال المضارعة لان عدم الدلالة فيهما توهمي لوقوع اللبس
عند عدم القراين لوجود الاشتراك لوجود الدلالة وضعية بخلافها لانها دالة
لها على احد الازمنة لا بعينه ولا باشتراك لاحتمالها وجودي عرضنا

الدلالة

الدلالة اللغوية لا الاحتمالات الوجودية ولا الافعال الغير المتصرفة لدلالتها
على احد الازمنة في اصل الوضع دلالة تقديرية في بعضها وتحقيقا في بعضها
وخروجها عن الدلالة الاصلية لغرض اخر من الدلالة لا يخرجها ذلك عن حدها
ذلك على نعت انشاء وما احسن زيدا مجازا ومن هذا قالوا لا يلزم من كل
مجاز ان يكون له حقيقة كما لا يخرج صارما عن حقيقة الاسم دلالته على الزمان بحسب
العارض ولا مثل المستقبل لانه اسم دال على نفس الزمان لا انه دال على الزمان فنقول
مستقبل بما دل به مستقبل زمانه ثم حذف وان جعل للفعل فنه لا يدل عليه من حيث
المفعول كقولك الاستقبال والمضي الحاصلان وضعا ما الزمان الاتي ولا دلالة لم
على الحدث او المحدث اي الاستقبال ولا دلالة على الزمان الا بالعقل فمن ذلك
كان الحصر بحسب المفهوم كالتعريف فتقدم فيه ما هو وجودي محض وهو الفعل
واخر ما هو عدمي محض وهو الحرف لان الوجود سابق على العدم في التصور لانه
ليس عدما مطلقا بل عدم الوجود وهذا دال على الزمان دلالة العمي على البصر
فاقتضى المتوسط المتوسط والاولى على حدث مقترن به لانه هو المدلول
جميعا ولو جعل الاقتران مدلولا لخرج ذلك عن المدلولية لانه لا يستلزم جوازنا
العجمي اقتران زيد وعمرو ونحوهما لكن لما كان عرضه التمييز مطلقا بدليل
ايراد الاعراب فيه ولا شك انه من لوازم الاسم في الخلاف لانه من لوازم الفعل
لدلالته عليهما دلالة واحدة لا بفعل الا على الاقتران وقد قالوا وفي بعض
النسخ او تقال بالنصب عطفا على تقال المتقدم اي في وجه الانحصار كل كلمة اما ان
يكون مستقلة بنفسها اولم يكن كذلك والثاني اي ما لم يكن مستقلا بنفسه
هو الحرف والاول اي ما يكون مستقلا بنفسه اما ان يقترن باحد الازمنة

الثلثة اولم تعتبر بذلك والاول اى المقترن به هو الفعل والثانى اى غير المقترن
هو الاسم انظر كيف اخل بالنظم العقلى سعد الى العكس المحض وتوسيط الوجودى
المحض تاخير المتوسط ثم فسره وابدا على اولوية النسخة الاولى المستقل بالذى
تتم الجواب به فالاسم والفعل مستقلان لانه تتم الجواب بهما نحو ان زيد وقرا فى
جواب من جاء وما فعل دون فى فى جواب من قال اين قام زيد بل فى الدار
مثلا فعلى هذا التقسيم يلزم ان تعد والاسماء الموصولات من قبيل
الحروف لان الجواب لا تتم بها لاحتياج الى الصلة الا ترى انك لا تقول الذى
فى جواب من جاء لكن القول الذى عرفته الجواب ان الوضع مراد وافتقار
الموصولات الى الصلة بحسب الاستعمال كالفعل فلا يخرجها عن الاستقلال
والا لخرج الفعل عنه وليس كذلك وسيجى لهذا زيادة تحقيق فى تعريف الخبر قالوا
الاوجه ان العبارة على حسب المعبر عنه وهو ثلثة ذات وحدث عنه وواسطة
بينهما لايجاب او سلب قطع او شك فيكون العبارة ايضا ثلاثة عبارة عن الذات
وهى الاسم وعبارة عن الحدث وهى الفعل وعبارة عن الواسطة وهى الحرف
لان الحروف وصل وروابط يلاقى بها المتعلقات الاسمية والفعلية وقالوا الاولى
لا وجود لرابع والا لكان فى القلب معنى لا يمكن التعبير عنه واللازم منتف وارباب
المعقول قسما رابعا يسمونه كلمة وجودية لانا نقول لان ارباب المعقول
اعتبروه مع الفعل قسما واحدا ولا يعدونه كما لا يعد تسمية الاسم اداة اذ عند
اختلاف جهتى البحث لا يلزم تطابق الاصطلاحين على ان المقسم فى اعتبارهم اللفظ
المفرد دون الكلمة وقد قالوا الاوجه فيه ان الكلمة اما ان يكون ركنا للاسناد
اولا والاول اما ان يصلح لطرفيه ولا والاول هو الاسم والثانى هو الفعل والثالث

هو الحرف

تعريف الاسم

هو الحرف وقد اجمع النحاة على ذلك فمن اثبت رابعا وسماه خالفه فقد خالف
اجماعهم قد اعترض على قولهم الاسم ما جاز ان تحدث عنه بعضهم جعلوا حدا واجابوا
عن ورود اذ وانى بان هذا الحد متناولهما لعموم جواز الحديث عن معنى الاسم
سواء مع لفظ الخاص او لا وبعضهم جعلوه رسما لانه لا ينعكس لامتناع كل ما
يجوز ان يحدث عنه فليس باسم كما فى مثل الذى لين المذكورين فيكون الحديث
خاصة غير شاملة لجميع افراده لا ذاتيا له والجواب عن الاول بان معناه اوقت
مع نفس فى والحديث عن مثله ممتنع لان الاسم اذا تضمن معنى فى يكون لازم
الظرفية الذى يكون منصوبا ابدا والاخبار عنه يستلزم اجتماع الرفع والنصب معا فى
حال واحدة ليس بشىء لان التضمن لا يستلزم اللزوم فكم له من نظائر يطلع
عليها لو تتبعت الالفاظ المنصوبة على الظرفية فى تراكيبهم ولو قيل لما اذا تضمن فى
يكون منصوبا والاخبار فى هذه الحالة عنه لا يجوز بما ذكرنا لكان له وجه ولعل بعضهم
جعلوه حدا وزادوا عليه قيدا تتميما له منهم المطرزى حيث قال الاسم ما جاز اى كلمة
جاز ان تحدث عن معناه بلفظه الخاص به او كان فى معنى ما تحدث عنه اى او
كان فى معنى اسم تحدث عنه بلفظ ذلك الاسم او فى معنى من الغاء يجوز ان تحدث
عنه بلفظ موضوع له وفيه ايضا النظر المذكور وفيه كلام سياتى وهذا يشبه
قول ابن مالك فى تسهيله فالاسم كلمة يسند ما لمعناها الى نفسها او الى نظيرها
وكل منهما له فضل على الاخر من وجه اما الاول فلانه ما اعتبر الاسناد المعنوى
واعتبره ابن مالك احترازا عن الاسناد اللفظى لعدم اختصاصه به
وليس كذلك اذ كل اسناد لفظيا كان او معنويا مختص بالاسم لان المخبر عنه
فى ضرب ثلاثى لفظه وهو اسم لا يدل على الحدث مسماه ضرب الدال على الحدث

والزمان واما الثالث فلانه اخذ لفظ الاسناد الاعم من الحديث والحق انه ليس بحدثك

هو رسم لان صحة الاخبار عنه او عن معناه ليس ذاتيا له بل خاصته ولهذا

قال صاحب الكشاف في مفصله ومن علاماته جواز الاسناد اليه وعن الشارح

دفعا للاشكال تعالى عرف المص الاسم لان التعريف اعم من الحد والرسم بصحة

جواز الحديث عنه والمراد جواز الحديث بدليل يا سياق بعد ان شاء الله

فلعل الاعتذار عن اثبات الصحة انه لما جعل المعرف الموصول الذي لا بد في

الاستعمال ان يذكر له صلة صحيحة الحكم معلومة الصدق وتلك الجملة هنا جاز

ان الحدث عنه فلما اراد الشارح الاخبار عن المص عرفه اخر عنه بذلك

على الوجه الذي اورد التعريف عليه ثم لما علم اي المصنف ان من الاسماء

ما لا يجوز الحديث عنه كاسماء الافعال والاسماء المختصة بالنداء وكالمصادر التي

للنصب على المصدرية كالاسماء اللازمة للظرفية اي اللازم ظرفيتها على زيادة اللام

مثل ردف لكم وجوزنا ان لا يكون زائدة لان ملزوم الظرفية ليس مطلق الاسم

بل الاسم المعتبر وقوع الفعل فيه دائما وهذا المفهوم معتبر في الظرفية دائما

فتكون ملزومة لذلك الاسم ارد فه جوابا اي اورد عقيبه بقوله وكان

في معنى ما يحدث عنه بتنوين معنى او بالاضافة وقد صححت معنا هما فيما

ليكون ذلك التعريف شاملا للاسماء اللازمة للظرفية بنزيته وجب فانهما

وان لم يصح الحديث عنهما للزوم ظرفيتهما والا لاجتمع الرفع والنصب الا انهما

اي لكنهما في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت اتيك اذ طلع الشمس كان

المعنى اتيك وقت طلوع الشمس وكذلك الامر اذا قلت اجلس حيث زيد

جالس وفي بعض النسخ جلس زيد وكلتاهما صحيحتان لانه يجوز اضافته الى الجملة

الاسمية

الاسمية والى الجملة الفعلية اذ معناه اجلس في مكان جلوس زيد والوقت والمكان

مما يحدث عنه نحو طاب الوقت فان الوقت حدث عنه في هذا الموضع بانه طيب

واتسع المكان فان المكان حدث عنه فيه بالاتساع وانما مثل الشارح للاسماء

اللازمة للظرفية بحث ومتى وترك التمثيل باذا واذ لمخالفة اللام لان في ايراد المص اذ

واذا معقول الايراد من هذا القبيل اي من قبيل الاسماء اللازمة للظرفية متعلق به

ومرتبع جارة خبر مبتدا هو نظر لانهما اي اذ واذا لا يلزمان الظرفية لانه نص

سيبويه اذا يقوم زيد اذ اقعد عمرو حال كونه بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود

عمرو فاوقع اذا ههنا اي في المثال المذكور مبتدا في المصدر وخبرا في الاخر وذلك

لا يتاتى الا اذا جعل ظرفيته غير لازمة ويدل عليه قوله تعالى اذا وقعت الواقعة في قراءة

من قرا خافضة رافعة بالنصب فانه مبتدا خبره اذا رجت الارض وليس وخافضة

ورافعة احوال ثلثة فالمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة قوم ورافعة اخرى وقت

رج الارض هكذا اعربه ابن جني لكن يمكن حمل الاية على وجه لا يخرج عن اصلها

والجواب فاصحاب فيما بعده اي فاصحاب الميمنة ما الحاكم واعظمهم واصحاب المشئمة

ما اخفرهم وما اشئامهم وجعل الزمخشري معمول ليس ومحذوفا اي اذا وقعت

كان كيت وكيت او معمولا اذكر المقدرة فاصحاب الميمنة تفسير لقوله وكنتم ازواجا

ثلثة وانشد اي قرا شعر غيره ويقال استنشدت فلانا شعره فانشدنيه وهذا

شعر بخلاف قرءه وغيره اي غير سيبويه وبعد غد يا لهف من لهف بالكسر يلهف اي حزن

وتحسر نفسي ولهف نفسي اريد به لهف مضافا الى غير سعي كلمة يتحسر بها على ما فات

قال قلت بعد رك ما فات ولا تلهف ولا بليت ولا لو اني انا دخلناه من غد

متصل بقوله يا لهف نفسي اذا راح من راح يروح رواحا يتقضى عنا بعد وعدة

ايا ده اي ٣

حاصله انه فرع على ذلك في الكتاب متعلق بنص

اي على عدم كونهما لازمين للظرفية فانا جار اي يجوز

قال والرواح مصدر وقد يكون اسما للوقت من زوال الشمس الى الليل نقيض الصباح اى
ذهب في هذا الوقت اصحابي جمع صحب هو جمع صاحب كركب لراكب وصحبة مثل
فرهة لفاره وصحاب نحو جياع لجايع وصحبان كشبان لشاب لا اصحاب بل هو
جمع صحب مثل فرخ وافراخ وفي معناه الصحابة وان كان في الاصل مصدرا وجمعه اصحاب
ولست براح فذاهب بمعنى الاعلاذ في قبل نوح النوايح وقبل ارتقاء النفس بين
الا للتنبيه العل تعل تعدى ولا تعدى وكذا التعليل سقى بعد سقى اى [illegible]
سقيا بعد سقى والمعنى المراد اصلها حالي وهو خطاب لخمصة والتنشة على عادة العرب
مثل معاسك تعالى ناحت المراة تنوح نوحا ونياحا والاسم النياحة ونسا نوح وانواح
ونوح ونوايح ونائحات الارتقا مثل الرقي الصعود من ارتقيت او رقيت بالكسر
في السلم ارتقاء ورقيا اذا صعدت النفس على معان منها الروح وهو المراد الجوانح
جمع جانحة وهي الاضلاع التي تحت الترايب وهي مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر
وبين الجوانح ظرف مستقر في موقع الحال من النفس والصفة على تقدير المتعلق به اسما
معرفا على ما قرر في مثله الاستشهاد بان ذا في اذا راح وجهه انهم قالوا اذ ههنا
اي في هذا البيت مجرور المحل على البدلية من غد فيحتمل ان يكون غد بعد غدوان
يكون غد من غدو والا وجه الاخير واورده ابن مالك مما وقعت مفعولا قوله عليه السلام
لعايشة رضي الله عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت على غضبى وبقاء اذا
على بابها محلولا ومنه قوله تعالى اذا وقعت الواقعة على ما مر وخصص ابن مالك الجر
حتى في سماعها الظرفية مثل قوله تعالى حتى اذا جاءها خلافا لابي البقاء وصاحب
البسيط وجوز الزمخشري الوجهين فلا جواب لها وفتحت استئناف مقدر القسم
وسيق الذين كفروا الى جهنم الى وقت مجيئهم وعلى ما ذهبا اليه ان يفتح ابوابها

وقت مجيئهم وهو صريح لان ما اورد من ذلك معه ما خالص له انه جواب اذا فدل على انها
شرطية كما دل اتفاق النحويين على ذلك في قوله تعالى حتى اذا جاءها وفتحت ابوابها حيث
اختلفوا في الجواب هل هو فتحت على زيادة الواو ومحذوف ولولا الاشكال لما جعلت اذا
حتى بمعنى الفاء كما جعلوا في قولهم سرت حتى ادخل المدينة بالرفع وتقدير كونه فقد صح
حتى قالوا التقدير سرت فدخلت المدينة اذ لا حرف عطف صح الحاصل ان اذا لا
يلزم الظرفية لانه واقع غير ظرف اما مرفوعا على الابتداء ومجرورا بالحرف والاضافة
ومنصوبا على المفعول به وكل منها ينافي اعتبار وقوع الفعل فيه ولا يكون ظرفا
فضلا عن اللزوم وكذلك اذ غير لازم للظرفية فانهم حكموا عليه بانه منصوب المحل
على المفعول به بوقوع الفعل عليه في القرآن مطلقا لا توقع في اوايل القصص
بدليل بين في القرآن بدل البعض الاوايل جمع اول نقيض اخر وقد بيان اصله والقصص
بالفتح اسم للمصدر وغلب استعماله في موضع المصدر تعالى قص عليه الخبر قصصا
وبالكسر جمع قصة وهو المراد هنا وهو اي الفعل الواقع عليه اذ كونه مضمرا كان
او ظاهرا مثال المضمر نحو واذ قال ربك اي اذكر وقت قول ربك واذ قال الله
اي اذكر وقت قول الله ومثال الظاهر نحو قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون
في الارض وقوله تعالى واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم وغير ذلك مما ذكرنا من
الامثلة فثبت منها ان الفعل واقع عليه وكل ما وقع عليه الفعل فهو مفعول به
وتجعل صغرى كلا لازم ليس بمفعول به فاذ ليس بلازم للظرفية وهو المطلوب
او تقول المدعى ان اذ غير لازم للظرفية لانه لو كان لازما لما وقع عليه الفعل لكنه
وقع بالدليل الدال عليه فلا يكون لازم الظرفية وهو المطلوب هذا مذهب
جماعة من البصريين ومنهم الاخفش والزجاج ومعهما كثير من المغاربة لكن قال

بعض الافاضل لا يجوز ان يكون مفعولا به وما ورد مما توهم ذلك كالاية على حذف المفعول
بعينه للحال اى اذكروا حالكم او قصتكم او امركم وقت هذه الحال نحو قوله تعالى واذكروا
نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ولا يمشى هذا الا اذا كان منصوبا للظرفية وليس كذلك
لوجود محل اخر فالظرف اللازم ما لا يستعمل الا ظرفا وغير اللازم ما ليس كذلك
فلا وجه لان يقال ان اذ لازم للظرفية الا ان اضيف اليه زمان او يقع مفعولا
اللهم الا ان يقول اصطلح على ان الظرف اللازم ما لا يستعمل الا ظرفا فى الجملة واذ
كذلك لانه لا يقع فاعلا ولا مبتدا بخلاف اذ فلا مشاحة فيه على انا لو اصطلحنا
عليه يلزم ان يكون حين من الظرف اللازم لانه اذا اضيف الى اذ لا يخرج ان يكون
غير ظرف وقد اعترض بعضهم على هذا التعريف الاعتراض نقضا اجماليا تقريره
ما ذكرت من ان هذا التعريف لجميع اجزائه غير صحيح والا لما تخلف وقد تخلف فى
صورة اسم الفعل باسماء الافعال فانها اسماء لا يصح الحديث عنها ولا عن معناها
الدال هى عليها خصوصا بمعنى اسكت ومنه بمعنى الكف فانك لا تحدث عنه
اى عن كل منهما لا عن معناه الدال هو اى كل واحد عليه اى على ذلك المعنى فان
مثلا يدل على اسكت ولن يتاتى اى يتيسر الاخبار عن اسكت كما لا يتاتى عن صه
الدال عليه وعلى هذا القياس سائر اى جميع اسماء الافعال الجواب ما ارادوا
بقولهم هذه الاسماء تدل على الافعال ان ارادوا انها تدل عليها عقلية او وضعية فان
ارادوا الاول فلا كلام لنا فيه وان ارادوا الثانى فما ارادوا بوضعها
لها احقيقة او مجازا والاول ممنوع لما انهم وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة
مواضع الافعال الا ان ذلك القول تجوز اى تكلم بالمجاز منهم فان هذه الاسماء
حقيقة موضوعة مواضع مصادر سادة بالحقيقة لمصادرها وفى بعض النسخ

كالظرف زمانا وكذلك الاستعمال

مصادرها

مصادرها فالنصب على الحال سدت افعالها اى افعال تلك المصادر نصب سادة
فاذا قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب كائنا على معنى اسكت سكوتك
لان النصب لا بد له من ناصب والاصل فيه الفعل فقدر فيه ما يناسب المقام وهو
فعل الامر ثم حذف اسكت لقيام القرينة ثم حذف سكوتك ثم اقيم صه مقامه
بالضم من اقام وبالفتح من قام وكلاهما له وجه اى مقام المصدر طلبا للايجاز
وروما للاختصار وسيأتيك بيانه والحاصل ان كلا من صه ومه لما كان موضوعا
موضع المصدر وهو اى المصدر سادا مسد الفعل والساد مسد الساد مسد الشىء
ساد مسد ذلك الشىء عبر النحويون جواب لما من عبرت عن فلان اذا تكلمت
عنه عن هذا المجاز بانه اسم للفعل قصرا للمسافة شبه الكلام بالمسافة فى
احتمال الطول والقصر اى اختصارا للكلام والا اى وان لم يكن بعبارتهم عن هذا به
لطلب الاختصار فهو فى الحقيقة اسم للمصدر الساد مسد الفعل وفى كلام ابن
الحاجب تصريح به ولا يحتاج لاستعماله الحقيقة كعسى وفعل التعجب وقد مر انهم
حكموا بانه ليس يجب ان يكون لكل مجاز حقيقة وايضا حكموا بانه مفعول مطلق
فكيف يحكم له بان مذهب انه مبتدا وايضا اذا كان مبتدا يكون محدثا عنه
وليس كذلك وايضا اذا كان مبتدا فاين الخبر ولا شك ان القول بان فاعله
ساد مسد الخبر تكلف وسيجى تمام تحقيقه وتفصيله فى بحث اسماء الافعال ان
شاء الله تعالى وهذا محله الرفع على الابتداء اى كونها موضوعة مواضع
مصادر خبره الذى حقق تسميته لانه لو كانت موضوعة مواضع الافعال اولا
وبالذات لما كانت اسماء لان الاسم لا يكون بمعنى الفعل اذ هما حقيقتان مختلفتان
وفيه نظر وزمانا او اختلافا قديما كان الشان تجلى بمعنى تخالج يقول

خالج في صدري عنه شيء اذا شككت هذا التاويل اي تاويله بانه واقع موقع المصدر
وقولهم اسم للفعل مجاز منهم وهو اي هذا التاويل فاعل يختلج وهو مع فاعله
في محل النصب على الخبرية لكان ويجوز ان يكون من قبيل تنازع الفعلين واعمال
الفعل الثاني على مذهب البصريين واعمال الفعل الاول على مذهب الكوفيين
في صدري متعلق بيختلج اي في قلبي من قبيل ذكر المحل وارادة الحال وحتى في
حتى ظفرت ابتداء الله للتدرج وظفرت متعلق بنص باستقصاي هذه
المسئلة من نصصت الرجل اذا استقصيت مسئلته عن الشيء حتى تستخرج ما عنده
من قبل اي من عند ابي اسحاق الزجاج تعالى لمقتبل فلان حوى عنده فانه ذكر
في امين بمد الالف وقصرها قال الله يرحم الله عبدا قال امينا وقال امين فزاد الله
ما بيننا بعدا انه اسم موضوع موضع الاستجابة وفي بعض النسخ كلمة في بعضها
حرف والاولى والثانية ظاهرتان واما في الثالثة فيها نوع خفاء فلا بد من ازالته
اما الاول فلانه اسم لا غير فكيف يقال عليه الحرف واما الثاني فالاطلاق بمعنى
اللغوي وهو طرف الشيء وبه حوزنا اطلاقه على كل من الاقسام كما ان صه موضوع
موضع السكوت قوله والسكوت مما تحدث عنه في قولك السكوت حسن
من تمة الجواب لا من ذكر ابي اسحاق الزجاج بدليل فاذا لا فرق بينه اي
صه وبين شيء في ان كل واحد منهما اي من صه وشيء في معنى ما تحدث عنه اعلم
ان ههنا تقاسيم احدها ان التعريف اما حد او رسم وكل منهما اما تام او
ناقص لانه ان تركب من الجنس والفصل القريبين فقط فحد تام والا فان تركب منهما
وشيء خارج او من الجنس القريب والخاصة فرسم تام وان تركب من الجنس
البعيد والفصل القريب فحد ناقص فان اوفى بالفصل وحده فحد ناقص ايضا

وان تركب من الجنس البعيد والخاصة او وفى بالخاصة وحدها فرسم ناقص
وثانيها ان المميز ما داخل او خارجي والاول يسمى بالفصل المقوم بالنسبة الى
الماهية النوعية وبالمقسم بالنسبة الى الماهية الجنسية والثاني يسمى خاصة ومما سوى
في ان انتفاء مما يستلزم انتفاء الماهية المعرفة ولا يلزم منه ذلك لا يكون فصلا
ولا خاصة فاذا عرفتهما فاعلم ان تعريفنا الاسم بجواز الحديث عنه مما لا ينفك
عن ضعف ولم يتعر عن فساد لانه لو كان تعريفا للاسم فلا بد من ان يكون احد
اقسامه وليس كذلك فان صحة الحديث ليست من الفصول المقومة اي ليست
معدودة منها للاسم وما يقال انه توهم ان يكون لدخل وهو مع ازلا تعد
لها كما بين في موضع برده انه اعتباري فيكون حدا او لا من لوازمه فيكون رسما
حيث لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية كما في الامثلة المذكورة فيما سبق وتعقيد
الفصول بالمقومة على تقدير عدم الاغناء احترازا عن الفصول المقسمة اي عدم
كونها من الفصول المقسمة لا يورث الضعف فيه وعلى دعا تقدير الاغناء دفعا
للايهام الحاصل في الفصول لتسامحهم في استعمال الفصل في كل مميز داخليا كان
او خارجيا فان قلت ما جعل المصنف المميز صحة الحديث فقط بل احدهما واحدها
اعني صحة الحديث عنه او كونه في معنى ما يحدث عنه من لوازمه وخواصه التي
لا افراد الاسم على سبيل التقابل لامتناع حقيقة اي تحقق الاسم بدون احدهما
قلنا وان كان له وجه لكن التعريف اذن تعريف باحد الشيئين والتعريف باحد
الشيئين ايضا غير مناسب لما فيه اي في التعريف باحدهما من النكارة اي عدم
البيان المنافية للتعريف اما الاول فلوجود اولى الترديد بين الشيئين المستلزم
للابهام واما الثاني فلان التعريف يستلزم التعيين وينافي اللازمين تولد

علی تنافی الملزومین ولم نقل غیر جایز لان التعریف باحد الشیئین انما لا یجوز
اذا کان التردید لتقسیم المحدود اما اذا کان لتقسیم الحد ودیشل ما یترکب من
جزئین او اکثر فی تعریف الجسم او ما نا سبنی الاصل او وقع غیر مرکب فی تعریف
المبنی فلا وهذا الترديد ایضا هنا فی تقسیم الحد و داذ الاسم منه ما لا یجوز
الحدیث عن معناه بلفظه ومنه ما لحدث عن معناه لا بلفظه بل بلفظ اخر
فخذ من النکاره من ابهام النکاره علی ان هو واقع کثیرا فی اشعار العرب
وکلامهم للاستدراك والاحتراز عما توهم من الکلام السابق فههنا
لما کان الکلام السابق توهم منه کون الفساد ومقصورا علی ما ذکر من
التعریف باحد الشیئین وبین کذلك بل فیه فسادا آخر فقال علی ان لقائل
ان یقول الحکم علی الاسماء اللازمه للظرفیه بانها فی معنی الوقت والمکان
مطلقا ای عاریا عن قید اعتبار وقوع الفعل مما تستشفه ای ترفه من شف
علیه الثوب یشف شفوفا وشفیفا ای رق حتی یری خلقه الضعف الذی
مبدا حصوله من وراء الاعتراض ای من جانب ومده بوجه آخر وهذا
یدل علی ان هذا الوجه من وجوه اعتراضه اقوی الحاصل ان هذا التعریف
لیس علی ما ینبغی لوجهین احدهما انه اخذ فیه او القاسمة وثانیهما انه انما اخذه
لید خل فیه الاسماء اللازمه للظرفیه حیث لا یجوز الاخبار عنها بل عن معناها
الدال هو علیه وهو معنی الوقت والمکان لوجهه ما اردتم بکونه معناها
مطلقا او مع اعتبار وقوع الفعل والاول ممنوع اشار الیه بقوله فان الاسماء
اللازمه للظرفیه لیست فی معنی الوقت والمکان مطلقا والثانی مسلم اشار الیه
بقوله بل فی معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فیهما ولکنه غیر مفید اذ الوقت

والمکان

والمکان اذ اتصف بهذا القید ای اعتبار وقوع الفعل مما لا یصح الحدیث عنه
وذلك لامتناع کون الشیء مخبرا عنه مع کونه محلا للفعل والا ای وان لم
یمتنع کونه مخبرا عنه مع ذلك یلزم کونه مرفوعا ومنصوبا معا واللازم باطل
وبطلانه یدل علی بطلان الملزوم فظهر انها ای الاسماء اللازمه للظرفیه
لیست فی معنی ما یحدث عنه الجواب انا نختار الشق الثانی قوله غیر مفید قلنا
لا نم قوله اذ الوقت والمکان الی قلنا یجوز ان یکون من عوارضه لا من کونه
فاذا عبر عنه باذا او متی اعتبر ذلك اما اذا عبر عنه بلفظ الوقت والمکان
فلا فلا یخرج عن کونه معناها مع عدم اعتبار وقوع الفعل فظهر انها فی معنی
ما یحدث فیه واشار الی جواب آخر عن اعتراضه مزیف عنده فقال فان
قلت ان الاسماء اللازمه الظرفیه اذا کانت فی معنی الوقت والمکان
مقیدین بهذا القید ای بقید اعتبار وقوع الفعل فقد اشتمل معناها ای معنی تلك
الاسماء علی معنی مطلق الوقت والمکان اذ تحقق کل مقید مطلق والدال علی
المقید دال علی المطلق فی الجمله فیصح ان یقال انها فی معناهما فتکون فی معنی ما یحدث
عنه فی الجمله وهو المراد منه قلنا فعلی هذا ای علی اعتبار کونها فی معنی ما یحدث
عنه علی اشتمال معناها المقید علی المطلق یلزم ان یکون عامه الافعال
ای اکثرها احترازا عن الافعال الناقصه والحق ان المراد کلها اذ ما من فعل
والا یدل علی معنی یصح ان یحدث عنه فی الجمله اسما واللازم باطل وبطلانه
یدل علی ابطال الملزوم واما اللزوم فلانه لو کفی فیه اشتمال المقید علی
المطلق لکفی فی الافعال لکونها مشتمله علی معنی المصدر الکاین فی زمان
لکونها مشتمله علی معنی المصدر فی الجمله والمصدر ما یحدث عنه فصدق

عليها انها فى معنى ما يحدث عنه مثل تلك الاسماء الجواب انما يلزم اذا اتحد جهة
الاشتمال وهو ممنوع فلا يلزم من الاول الثانى وما قيل نظرا ان الافعال التى فى معنى المصدر
مطلقا بل المصدر مع الزمان معنى الفعل فلا يكون الحديث عن المصدر حديثا
عن معنى الفعل ليس بشئ لان ورود المنع من جهة الاشتمال وهو معترف به فكيف
يكون جهت الورود جهة للجواب عنه فافهم واعلم ان التحقيق فى معنى هذا التعريف
ان يقال معناه ما جاز ان يحدث عن معناه المعبر عنه بلفظه او بلفظ آخر مثله
لمانع عنه غيره اى لان معنى او كان فى معنى ما يحدث عنه معنى ما يحدث عن معنا
او كان فى معنى نظيره وهو ما يحدث عنه بلفظه فتدبر فان هذا المقام لا يخلو عن التذبذب
لا نزول قد سلك عن سنن التحقيق قوله كزيد والعلم والجهل قال الشارح فى ايراد هذه
الامثلة غير مكتف باحدها ايراد هذه الامثلة اذان اعلام منه اى من المص
بان الاسم ينقسم الى عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته صفة كراكب وغير صفة
كزيد والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته صفة كان او غير صفة سواء كان معناه
وجوديا وهو ما لا يكون فى مفهومه نفى وهذا مفهوم اصطلاحى لا مفهوم لغوى
والمقصود استفاده منه لا فى الاول كالعلم والمفهوم او عدميا وهو ما يكون
فى مفهومه نفى وهذا مثل الاول كالجهل والعدم قوله ومن علاماته اللفظية اى بعض
علامات الاسم اللفظية دخول الالف واللام ذكر دون حرف التعريف واللام
او اللام اما الاول فلان كون اللام بمعنى لغة اهل حمير عليها قوله عليه السلام
ليس من امبر امصيام فى امسفر وهو بالنسبة اليه قليل واما الثانى والثالث فلان الاول
شامل لهما من غير عكس فيحتمل المذاهب الثلاثة دخل كلام الشارح وهو قوله لانها
تفيدان التعريف على المذهبين الآخرين على ان الحكم يعطى الشئ مع مجاورة الغير خواص الاسم

المنفك

المنفك عنه او على ان الهمزة حرف التعريف عند المبرد واللام عند سيبويه فالالف
واللام تفيدان التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان احسن لانه شمل
وابعد قال الشارح وانما اختص دخولهما بالاسم ذكر المدخول ولم يقل وانما اختصا
لوجود المفردات قبل التركيب عند الجمهور فلو قال انما اختصا الفهم منه ان وجودهما
خاصة للاسم وليس كذلك اذ الخاصة يجب ان يكون مطردة وهذا لا يطرد لوجود
بلا اسماء لانهما تفيدان التعريف على ما يجئ فى بحث المعارف ان شاء الله تعالى
والتعريف ممتنع الا فى الاسم اى لا يوجد ان فى الفعل والحرف لان الافعال
والحروف انما تدل على معان لا يتصور فيها التعريف اورد صيغة الجمع لانه لو افرد
ربما سبق الى الفهم ان المعنى الاصطلاحى هو المراد وهو ليس بمقصود بل المقصود
المعنى اللغوى بخلاف صيغة الجمع لانه علم منها فى بادى الامر ان المراد الجزئيات فيعلم
ان المعنى معان لغوية وهى المقصودة او لانه جمع الافعال والحروف فيقتضى ذلك
جمع المعنى فجمع وعدم تصور التعريف فيها معلوم بالوجدان غير محتاج الى
البيان وقد علموا ان الفعل يدل على معنى عرضى والتعريف معنى عرضى ايضا
والعرض لا يقوم بالعرض ولو فادى بهذا وفيه شئ وانما ذلك اذا كان المراد
بالقيام التبعية فى التحيز لم لا يجوز ان يراد معنى الاختصاص الناعت وكونه
فى الحرف لو قبل التعريف يكون فى غيره لان معناه فى غيره لقلنا لا بعد فيه كما
لا بعد فى سعته وبان الفعل والحرف لا يدلان على الذات بالمطابقة وهما
ان موضوعان لتعيين الذات الدال عليه اللفظ بنسبة المطابقة ان اريد بالذات
ما يقابل المعنى فلا نسلم انهما موضوعان لتعيينه وان اريد اعم فلكن لا نسلم انه
لا بد من دلالة اللفظ عليه بالمطابقة فكم من لفظ يدل على الذات مجازا وبانهما

منزلتان منزلة الصفة حتى ان قولك الرجل بمنزلة رجل معهود اذ لولا معهود يذكر بين
مخاطبك لم يكن قولك الرجل بعد رجل مقيدا به والصفات لا يكون الا للاسماء
وهذا معنى ما ذكره ابن الحاجب ثم ذكر بعده والدليل عليه يحتمل على اختصاص
اللام بالاسم ويحتمل على اختصاص الصفات بالاسماء ان العرب وضعت الاسما
وضعا عاما وهو كونها مخبرا بها وعنها فيحتاج فى الاختصاص باحدهما الى مخصص
والافعال وضعا خاصا فلم يحتج اليه على الاحتمال الاول او فاذا اخبر عنها وهى
نكرة تحتاج الى الصفة والفعل لما لم يقع مخبرا عنه ولم يحتج الى الاحتمال الثانى اى
فى كل منهما حسن اما فى الاول فلان المخصص صفة كان او تعريفا لا معنى الا اخبار
عنه واما الثانى فلان المخبر به قد يحتاج الى الصفة اذا كان المقصود تعريفه بالفائدة
وبان الفعل خبر فحقه ان يكون نكرة فلا يتصور فيه التعريف وفيه نظر لانه ان
اريد بالحق الواجب معناه ان الخبر به يفيده والا لما وقعت الاسماء معرفة
اخبارا وان اريد اعم لكن لا يفيد عدم تصور التعريف فيها وبان الفعل خبر
فلا يحتاج الى التعريف فلو عرف لوقع ضايعا والحرف لا يدل على معنى فى نفسه فيعرف
وبان حرف التعريف معرف وغير تخصيص فيكون مخصصا ولن يدخل المخصص الا على
ما هو قابل له والتعميم وهو الاسم ليس فى الجملة لما امتنع التعريف الا فى الاسم امتنع
دخول الالف واللام الا فيه والا لخلا الحرف عن الموضوع له لما علم فان قلت حق
هذين داخلين على الفعل والحرف فان كانا دالين على التعريف فقوله والتعريف
يمنع الا فى الاسم فيكون معارضة بالنسبة اليه ومناقضة بالنسبة الى دليله والا فقوله
والتعريف لانها تفيد ان التعريف ممنوع فيكون مناقضة ويحتمل ان يكون معها
اجاب بقوله واما قول الشاعر ويستخرج اى القياد واليربوع بالنصب على المفعولية

من نافقائه احدى حجرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يرققه فاذا
اتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتفق اى يخرج ومن جحره عطف على من
نافقائه وهو واحد الجحر والاحجار والمراد منه القاصعاء وهى جحر من جحر اليربوع
الذى يقصع فيه اى يدخل لانه لا يخرج منه ولانه وصفه بالمتقصع بالنتيجة اى يجيبها
وواسطها وهى بنت المتقصع اى الذى يدخل فيه اليربوع صفة جحر ما لا يفيد
اى لا يعتبره جوابا ما بدون الفاء وفى بعض النسخ به تقلة وبمذوره قال فى اللباب
شاذ فكانه لم يعرف وليس كذلك او محمل ما ههنا على انه ماول وما تمثيل على انه غير
ماول وقد شرحه بعض من تقدم شرحه حيث فرق بينهما بين الماول واطلق ما ادم
به الشاذ اذ النادر ما نقل وجوده وان لم يكن جليا فى القياس والتاويل لما يدل عليه
قوله والذى يتجدع اى جعل الشاعر بعد ما جوزه على ادخالها على مقصع وهو على
مضارع حمله حاله والموصول مع صلته فى محل الرفع على الابتداء وخبره قوله انه
اى الشاعر يا انما اى الالف واللام فى الصفات بمعنى الذى نحو الضارب علامه
بالضم زيد اذ الضمير فى غلامه راجع الى الالف واللام فاستعملهما على هذا المعنى
فى هذا الفعل لان بين الفعل والصفة مناسبة ظاهرة فيكونان فى الحقيقة بالتاويل
اسما لا حرفا والكلام فيه لكنها لما شاكلا لاسما شغلا عن صورة الفعل حفظا للتشاكل
اللفظى وشذ قوله يقول الخنا وبعض الجحام طعا الى ربنا صوت الحمار اليجدع اراد الذى
يجدع واشد الهل ما اول بانه قطعا شذ ده قوله وحرف الجر قال الشارح
وانما اختص حرف الجر بالاسم ادره بالدخول لان الظان يعطون على
الالف واللام لان حرف الجر انما دخل الكلام ليعين زايد الجر الافعال التى لا يتعدى
بنفسها الى الاسماء اى يجى بمعانى الافعال سواء كانت مستفادة من الفاظها

او من الفاظ ما يشابهها او من الفاظ ما هو بمعانيها الى الاسماء لانها وضعت
لذلك مزيد لان حرف الجر واحدا فاحدا من افراده انما دخل الكلام المشتمل على
ادكانه لجر طرف المسند الذى لا يتعدى بنفسه بعد تعلقه بالطرف المسند اليه
الى الطرف الاخر المجرور لكما له باعتبار المفعولية التى لا يكون الا فى اسم حقيقة او
تقديرا باعتبار اقتضاء خصوصية بعض المسند بمعنى ذلك الحرف نحو مررت
بزيد واخذت منه وغير ذلك من نحو ذهب الا يرى ان الفعل فى الكلام الاول
الذى قصد الصائد بزيد يقتضى ايصاله والفعل فى الكلام الثانى الذى قصد
ابتداءه منه يقتضى من الابتدائية والفعل فى الكلام الثالث الذى قصد انتهاء
اليه يقتضى الى انتهائه لا كل فعل ولا كل حرف الجر فى الاسم دون الفعل يقتضى
العكس لان ذلك معنى يقتضى لجوازه للفعل دون الاسم واثر الحرف فلا يليق
بالفعل اقوى منه وان لم يقتضى دخولها الا على الفعل فلا اقل من ان يجعل دخولها
فيه اولى فانى له ان يمنع دخولها الا على الاسم الا يرى ان احرف التمنى والتضعيف
كيف يختصان بالفعل الساعا لم يجعلان ما لا يتعدى الى شئ متعديا اليه كحروف الجر
تفرق بينهما وبينه بانه يجر الافعال الى الاسماء دونهما فيندفع لا يخفى على المحتمل ولهذه
هذه الدقيقة اشار الشارح بقوله انما دخل الكلام دون الكلم فان قلت فما
الوجه الزائد قلت الالحاق بغيره وهو غير مميز فيما بينهم فامتنع دخولها اى وظهر
مما تقرر ان دخولها يمتنع الا على الاسماء بعد مجئ فعل لفظا او تقديرا مقتضيا
لا لمجرد فعل فقط كما توهم مثال التقديرى قصدت الى ان تقوم وزيد
فى الدار فان المجرور فى الاول ليس باسم لفظا والفعل فى الثانى محذوف وانما عملت
حروف الجر الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على الاسم عملت الحركة التى لا يكون الا فى الاسم

ومن هنا نرى ان ما قيل ان هذا الاسناد لا للمجرد
لان الفعل الذى سببا لدخول حرف الجر

وهى الجر اذا لم يعارضه مشابهة الفعل ولا بعض الحروف المشبهة بالفعل لان اختصاص
حرف الجر بالاسم من الدليل وبحسب الوضع ومنها استدلالا بعملها فى الاخبار الجملية
كما توهم اذ العمل فيها ليس فيها حقيقة بل فى الاسم المفرد المسبوك منها على ما يعرف فيما
بينهم وهذا الاستدلال من الوثق الى الاوثق وبين ان الجر قد يدخل على غير الاسم
كما توهم اما لان الجر الداخل على غير الاسم داخل عليه فى الحقيقة واما لانه غير معتبر
كما سند كره الشارح لا يقال هذا سؤال يرد على قوله ان الجر هو الحركة التى لا تدخل
الا على الاسم تقديرا ايراد مطلقا ام صورة وعلى التقديرين فلا اختصاص له بالاسم
اشار الى الاول بقوله ان الجر قد يدخل الفعل لو قوعه مضافا اليه لاسماء الزمان
نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم فى محل الجر والى الثانى بقوله وان اردت صورة
فهو ايضا مما دخله اى الفعل نحو لم يكن الذين كفروا لانا نقول كلامنا فى الجر الذى
هو نوع من انواع الاعراب فلا يرد نحو لم يكن الذين كفروا لانه لالتقاء الساكنين
والشارح وان لم يصرح به لكن فى كلامه اشارة اليه وهو قوله ان الاعراب
صرفه بعضهم الى مطلق الاعراب فمعناه ان الاعراب له اعتبارات ثلاث ان يظهر
اى اعتبار ان يظهر صورة وتقديرا وفى بعض النسخ صورة ليس معها تقديرا
فقال على النسخة الاخيرة توجيهه ظاهر واما على النسخة الاولى فتوجيهه انه اذا كان
الاعراب فى الخارج من حيث الصورة يصح تقديره وجوده وهذا كما قال المنطقيون
فى القضية بعده ظاهر لا يخفى على المحصل وعندى ان المراد من الاعراب ما يقابل
اللفظى بقرينة ان السؤال غير وارد اعتبارات ثلاث احدها ان يظهر الاعراب فى
بعض الاحوال صورة وفى بعضها تقديرا مثل المنقوص وثانيها ان يظهر تقديرا
ولا يظهر صورة الحركة فى حال من الاحوال لامتناع حرف الاعراب عنه مثل المقصور

اولى من الاستدلال بالعكس وان كان اولى
فى العمل لانه استدلال ...

فان قلت فى بعض النسخ نحو ضربت تغاضى وهذا ينافى ما ذكرتم قلت لا ينافى لان
قوله الامتناع حرف الاعراب عنه ليس للقسم الثانى بل هو مثال للتقديرى فيصدق
ويشمل التقديرى من القسم الاول فهو ليس مثالا للقسم الثانى بل هو مثال الامتناع حتى
الاعراب عنه ولصعوبه وهذا حمل على انه بعد ذلك الوجه البعيد والله اعلم
بالصواب ومعلم الطريق السداد ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وثالثها ان يظهر
محلا لا صورة ولا تقديرا اى كان فى محل لو كان فيه غيره من المعربات لظهرت
تلك الحركة كقولك مررت بمن عرفته فان من مبنى لانه مجرور المحل لانه وقع فى محل
الواقع فيه زيد مثلا نحو مررت بزيد فظهر فيه حكم الجر واذا تقرر هذا الاصل
معمول الجر المستفاد من العامل ممتنع فى الفعل على الوجهين الاولين اى الوجه
الصورى والتقديرى والوجه التقديرى دون الوجه الثالث وهو الوجه المحلى
حاصله كلامنا فى الجر على الاعتبارين الاولين لانه مطلق الجر فلا يرد الجر على الاعتبار
الثالث ولئن قلت لم حصصت كلامك بقولك اذ العبرة فى الاعراب بالاولين
دون الثالث ثم هو مجرد بقول الاثرى انهم حكموا على مثل من وما والذى وغيرها
مثل هذا وسائر المبنيات المكتسبه للاعراب المحلى بانه مبنى مع كونه الضمير راجع الى
مثل من ابتدا مرفوع المحل اما على الفاعلية او على الابتداء او على الخبر او منصوبه
على المفعولية او على البدلية او مجروره بالاضافة او حرف الجر فلم يعتد بها اى فلم تعتبر
تلك الحركة المحلية اذ لو اعتبروها لحكموا بانه معرب فكذلك اى فكما تعتدوا بها فى الاسم
لم تعتدوا فى الفعل بالحركة المحلية بل هو اولى بعدم الاعتداد اذ الاصل فى الاعراب
الاسم والفعل متطفل عليه فيه والتحقيق كما اشرنا اليه فى مبدا البحث ان الجر
مطلقا لا يدخل الفعل فجواب الشارح على طريق التسليم مبالغة فى الدفع ومبنى على

فيما بعد فان قلت اذا كان الجر لا يوجد الا فى الاسم فلم وجد حرف الجر فى غير محله
هذا الا وجد الموت بدون الاثر نحو نفس العبير وما الليل بنام صاحبه قلت
انه اسم ولئن سلم فحمله على غير معقول فيه ذلك فالمدخول فيه فى الحقيقه الموصوف المحذوف
لا بيس او ورد وه عليه على طريق الحكاية وهو ليس بممنوع نحو زيد مرفوع بقائم
يكون داخلا على الاسم تقديرا قوله والتنوين فى الاصل مصدر من نونت اى دخلت
التنوين وفى الاصطلاح نون ساكنه يتبع حركة الاخر لا للتاكيد وضربه خمسة على
ما ذكره بعض النحاة منهم الشارح الاول الدال على المكانة اى على ان ما دخلت عليه
لم يشابهه والحرف فمعناه على الاول والثانى التمكن وقيل هو ان لا يشبه الحرف فقط
والامكنية ان لا يشبههما والاول اعم واختصاص هذا التنوين بالاسم لانه انما يدخل
اى يلحق الكلمة اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف وستعرف معنوييهما ان شاء الله
اشارة الى الضرب الاول ولن يتاتى هذا الا اذا كان دالا على الامكنية المعبر عنها
بالصرف والتسميه اصطلاحيه لا لغويه نحو زيد وهو علم منونه يعلم انه منصرف
ورجل وهو نكرة تنوينه للتمكن لا للتنكير كما ظن ولا يسقط عند العلمية ويسقط
عند اللام للتنافى كما ظن حسن بقاء علما وزوال الاسم منا باللام فدل على انه منتفى
مطلقا والثانى اى فى نوع الاسم لانه كل فرد من افراده بدليل قوله وذلك اى دخول
التنوين الفارق بينهما لا يتصور الا فى الاسم لان الفرق امر نسبى لا يتصور الا بين
شيئين وهذا لا يتصور الا فى نوعين اذ الصرف ومنعه لا يكونان الا فى الاسم
والضرب الثانى الدال على ان ما دخل عليه نكرة ويسمى تنوين التنكير اشار اليه بقوله
واما فرقا بين المعرفة والنكرة وستعرف معنوييهما ان شاء الله تعالى وذلك مثل
التنوين الداخل على اسم الفعل فى خصوصه والثانى اى فى الفرد هنا ممكن لان من الالفاظ

باعتبار دلالته عليها ولذلك قال الشارح
وانما اختص هذا التنوين بالاسم

لفظا يستعمل بان منونا واخرى غير منون فاذا دخل التنوين قالوا انه للتنكير وحكموا
بانه نكرة واذا لم يدخل حكموا بانه معرفة فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه
اسكت السكوت الان واذا نونت اى دخلت عليه التنوين وقلت صه كان المعنى
اسكت سكوتا ما والتنوين الداخل على الصوت نحو سيبويه وعمرويه والتنوين
الداخل على العلم المنكر نحو عمر واحد وكونه معرفة من حيثية ونكرة مرة اخرى فلا يتأتى في
وذلك اى الفرق بين المعرفة والنكرة لا يتصور ايضا اى كما لا يتصور الفرق بين الصرف
وعدمه الا في الاسم اذ المعرفة والنكرة لا يتصور ان الا في الاسم والضرب الثالث

تنوين العوض

الداخل على الكلمة بعد انقطاعها عن الاضافة عوضا عنها وسمي تنوين العوض
اشار بقوله واما عوضا عن المضاف اليه نحو اذ في نحو اذ كان الاصل اذ كان كذا وكذا وحينئذ
اى اذ كان وحين اذ كان كذا من قوله تعالى وجعلنا بعضهم فوق بعض اى بعضهم وغيره
والاضافة لا يتصور الا في الاسم فكذا ما عوض عنها والضرب الرابع التنوين النائب
مناب حرف الاطلاق وهو كل تنوين جعل مكان حرف المد واللين في القوافي المطلقة

تنوين الغالي

اشار اليه بقوله واما التنوين اللاحق قافية هي اخر حرف في البيت الى اول ساكن
يليه مع المتحرك قبله وعند الاخفش اخر كلمة في البيت كالقنابا وتابا منه الشعر كلام موزون
مقفى صادر عن قصد وارادة بدلا عن حرف الاطلاق الالف والواو والياء
ويسمى تنوين الترنم لان مجيئه انما هو لوجود الترنم واستعماله في القوافي المطلقة
في نحو قوله جرير اقلي خطاب لعشيقته امر من الاقلال وهو التقليل بمعنى اللوم العذل
من لازمه على كذا لومه ولوما عاذل منادى مرخم حذف التاء حذف حرف ندائه
بمعنى لامته لان العذل هو اللوم والعتابا عطف على اللوم وهو مخاطبة الاذلال
ومذاكرة الموجدة من عاتبه عتابا ومعاتبة قال وبقي الود ما بقي العتاب تقول

ان اصبت

ان اصبت اى وجدت الصواب وقلت الصواب بمقتضى الخطا وعطف على اقلي
لقد اصابن مقول قولي واللام للتاكيد وجواب على عدم الجلالة عن معنى الشرط
لحالية محذوف دل عليه فقولي المقدم المعنى بالايماء اتركي اللوم ولا تجري
ودعي العتاب وتفكري حتى يتبين لك صواب امري فقولي ما تقولين
على يقين لا عن ظن وتخمين والتعريف باللام في الموضعين يحتمل التعويض والعهد
في الاستغراق نظرا الى المقام فالاصل عتابا وفي بعض النسخ فان الاصل واصابا
حذفت حرف الاطلاق وهو الالف منهما وناب التنوين منابه وقوله اذا بنيت
اروى والدلون بعض والى الضرب الخامس اشار بقوله والتنوين الغالي وهو الذي
يلحق القافية المقيدة اى الساكنة سمي به لخروجه عن حد الوزن لزيادته على بناء
البيت ولهذا لم يدخل في التقطيع في نحو قوله روبة وقاتم الاعماق اى مغبر
النواحي خاوي من خوت الدار وخوبت ايضا خوى اى خلا جوفها عند
الولادة ومنه قوله تعالى وتلك بيوتهم خاوية اى خالية المخترق بفتح القاف
وكسرها لانها حركة الساكن اسم موضع من اختراق الرياح ومرورها
اى خال المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق مشتبه اسم فاعل من اشتبه عليه الشيء
الاعلام جمع علم وهو العلامة والجبل لماع مبالغة لامع من لمع البرق لمعانا ولمعا
اى كالضار الخفق السراب سمي به لاضطرابه ويريد رب قطع الاطراف بكثرة الغبار
خال الطريق عن السالكين ملتبس الاعلام لماع السراب قطعت فان الاصل
المخترق ساكنا ثم لحقه التنوين للترنم ولهذا جعلنا بعضهم تنوين الترنم
ربع القسمة وانما اثبته الاخفش من اصحابنا دون غيره فلا اختصاص لهما
بالاسم جواب ما لانه يلتبس فيهما ما يقتضي الاختصاص بل فيهما ما يقتضي التعميم

لان حرف الاطلاق في اخر الكلم مختص باخر الاسم وكذا الحرف الساكن ولان القافية ليس يجب
ان يكون من الاسم بل يجوز ان يكون منه ومن غيره وهذا لم يذكر الشارح تنوين العوض
من الحركة او من الحرف لانه من تنوين التمكين على الصحيح واما تنوين المقابلة فلا وجه
ذكره كما ذكره بعضهم لان عدم دخوله في غير تنوين الصرف ظاهر ولا يستقيم دخوله
فيه والا لوجب ان لا ينصرف جمع المونث بالالف والتاء اذا سمي به مونث لان فيه
العلمية والتانيث اتفاقا فلو كان تنوين التمكن لم يجز بقاؤه كما لم يجز صرف زينب
اتفاقا الا على بعض حيث فالتنوين مع بقاء الكسر اولا يعارضها بناء على انه للتمكن فلعل
الشارح اخذه فتدبر قال صاحب الكشاف وعرفات علم للموقف سمي بجمع كاذرعات
انصرف لانه لا تانيث فيه لانه لا سبيل الى التانيث بالتاء اللفظية لانها علامة
جمع ولا بالتاء المقدرة لمنع هذه التاء لاختصاصها بالمونث تقديرها في بنت
وفيه بحث لانه يلزمه نحو مسلمات ولانه لو كان كذلك لما انث ضميرها نحو هذه
عرفات مباركا فيها ويمكن ان يقال انه تنوين التمكن ولم يمتنع لئلا يودي الى
خلاف وضع جمع المونث بالالف والتاء وقولهم التنوين مختص بالاسم وان كان
شاملا لسنا ولا لجميع اقسام التنوين لكنهم ارادوا به الثلاثة الاول يعني تنوين
الانصراف وتنوين التنكير والعوض دون الاخيرين يعني تنوين الترنم والتنوين
الغالي لما ذكرنا من الدلائل الدالة على اختصاص الاول دون الاخيرين والتعليل
العام مجيبه في موضع قطع الكلام ولو فرضنا كما ترى في علام من علام زيد والقطع
المقنع لمن يتصور الا على الاسم لان الفعل يستقيم تعلقه ظاهرا او مضمرا وكذا الحكم
لانه يحتاج اما الى الاسم والى الفعل ولهذا سمي بابيهما قوله والفعل ما دخله قد
والسين اي عرفه بتعريف ان المراد سين الاستقبال لانه كالجزء لغيره مثل

المجرد

التحويل والطلب وسوف لم يعرف لانه لا يجي الا الاستقبال فصار علما لهذا الحرف
فلا يعرف وفلان نساب السوف اي يعيش بالاماني ليس بوارد لانه ليس سوف
هذا لانه ليس بعلم لسوف الدال على الاستقبال لا يعرف البصريون غيرهما وكل
منهما اصل وحكى الكوفيون سف وحكى الكسائي عن بعض الحجازيين سو وحكى صاحب
المحكم سي وي اعربهن وهذه الثلاثة متفرعة عن سوف اتفاقا وفصل السين
ايضا زعما ان هذا تكلف ودعوى مجردة عن الدليل ولا استدلال بكثرة استعمال
لان الفرع قد يفوق الاصل كنعم واخ ولا يتفاوت مدة التسويف لان السماع
وكذا القياس يرده مجيئه على خلافه في قوله تعالى سوف يوتي الله المومنين
اجرا عظيما وسيوتيهم اجرا وقوله وما حالة الا سيعقب حالها اي حالة اخرى
وسوف يزول وتعاقب الماضي والمستقبل ولا يعتقد به الا اطلاق الاستقبال
كما لا يعتقد بالماضي الا اطلاقه من غير تعرض لقرب وبعد اعلم ان لكثرة استعمال
السين دلالة ظاهرة على اصالته ولكن استعمال الفرع في بعض الصور انما
يدل على احتمال ان لا يكون اصلا فلا يترك الظاهر بالمحتمل وقد يعرض في
الماضي لقربه وبعده حتى وضع قد لتقريبه من الحال فبهذا القياس يدل على ان
يكون في مدة التسويف تفاوت كما في مدة المضي فوضع السين للاستقبال القريب
من الحال وهذا التعريف ليس بتعريف حدي بل هو تعريف بالعلامة فلذلك
قال الشارح اعلم ان للفعل حدا وهو قوله والفعل ما دل على ماهية الشيء حقيقيا او اعتبارا
وعلامات جمع علامة والمراد منها الخاصة وحده على ما ذكره ابن الحاجب ما دل
على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وكذا حده الشارح بقوله
وكذا صاحب اللب مع زيادة تصرف بدفع سوال الوارد عليه وعلى ما ذكره

حد الفعل

الزمخشري وغيره ممن اتبعه هو ما دل على اقتران حدث بزمان اى كلمة دلت
جنس يشمل انواعها وقوله اقتران حدث بزمان خرج الاسم والحرف واطلق الحدث
ليدخل الافعال الناقصة والزمان ليدخل خلق الله الزمان وما اورد عليه
بعض الافاضل بان الحدث والزمان خارجا عن الدلالة وكونهما متعلق الاقتران
غير نافع له لان تعلق الحكم بالمضاف دون المضاف اليه والمقصود من الحد التميز
والاقتران ليس مدلوله ابرا جا الا بما له الدلالة على الحدث والزمان دلالة واحدة
ولئن سلم فالمتميز به ليس بذاتي والتميز الذاتي لا يحصل الا بها خارج عن قانون
الترجيح لخروج الزمان بهذا البيان على ان هذا اصطلاح منفرد عادة لخروج
الافعال الناقصة عن الحد واطلاق المعنى في حد هذا الفاضل لابد فيه لمدافعه
الدلالة اياه فليتامل واما العلامات المختصة بالفعل فمنها اى بعضها دخول قد
قدمه لشدة اختصاصه به وعمومه حيث يدخل نوعيه الماضي والمضارع بخلاف
السين وسوف وهو ساكن الآخر دائما حرفا اما اذا جعل اسما فلا اذ اعلاء
التشديد مثلا لو الافها آخره الف حرف لا فانه همزه آخره ولما قدك فهو اسم
اسم وانما اختص دخوله بالافعال جمع لدخوله كما عرفت نوعيه لاعليه
لانه وضع لتقريب الماضي من الحال والتقريب من الحال كقولك قد ركب الامير
تقال ذلك لقوم ينتظرون ذلك زعم الخليل ان هذا لمن ينتظر الخبر مثل قولك
قد مات فلان والافات ومنه نحو قول المؤذن لمنتظري الصلوة قد قامت الصلوة
اى قربت قيامها ولما كان هذا المنتظر المتوقع يتوقع ما سيكون
وهو سيصير كون لتقريب المستقبل من الحال دخل على الماضي لان الدال على الوقوع حقا
فقيل انه لتقريب الماضي من الحال على معنى انه لو قيل بدون قد لاحتمل ان يكون بعيدا

دخول قد

وبعيد انه هكذا ينبغي ان يحقق وسيجيء زيادة كلام فيه او لتقليل عطف على
التقريب الماضي اى لانه وضع ايضا لتقليل الفعل في المستقبل في الصحاح وقد
يكون بمعنى ربما كما قال قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد
ومراده لتقليل الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق خصوصية المحول
تدل على ذلك ولهذا قالوا ان قد يفيد جزئية الحكم قالوا ايضا انه في التحقيق نحو قد
سمع الله وقد يعلم الله ما ذكان وضعه لما ذكرنا من احد المعاني الثلاثة يجيء
دخوله اذن الا على الفعل الماضي ناظرا الى معنى التقريب والتحقيق او الفعل المضارع
بالحق ناظرا الى معنى التقليل والتحقيق والا لم يكن موضوعا لما قلنا انه موضوع له
ومنها اى بعض علاماته دخول السين وسوف وانما اختص دخولها بالفعل
اى بجنس الفعل ولهذا افرد مع خلاف السابق لانهما وضعا للاستقبال
لان اهل اللغة قالوا انهما يخلصان الفعل للاستقبال الخالي انهما موضوعان له واما
لا الخلاصه فلا يجوز دخوله على الاسم وان كان مستقبلا والاستقبال ممتنع الا
في الفعل لانه من الزمان الذاتي له فدخولهما ممتنع الا في الفعل ولا يتخلفان عن الموضوع
له من غير داع نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة ينبغي لحين لانه لما زاد
على السين غيرها جعلت الزيادة دليلا على زيادة لانهم يستفيدون من زيادة
المعنى من زيادة اللفظ في غير موضع الا ترى انهم قالوا سوفته فوضعوا افعلا منه تفعالا
لفظا ومعنى وان كان حرفا كما من آمين وضعوا فعلا موافقا له وان كان اسم
فعل وقد سبق لا يراد عليه الجواب عنه ومنها اى بعضها دخول الجوازم يدخل
في كل جازم اسما نحو من تضرب اضرب كان او حرفا نحو لم يخرج ولما يضرب وان
تضرب اضرب لان كل جازم لا ينفك عن معنى الاستقبال ذاتيا كان او عرضيا

خصوصية الموضوع اوج

دخول السين وسوف

دخول الجازم

ومعناه كما عرفت لا توجد الا فيه ذكره حازم لا توجد الا فيه والا لانفك وقد كان
عين منفك هف وهذا الاستدلال لمن لم يتعلم يعرض سقاط الدليل الصعوبة فهم
المتعلم المراد بواسطة فاختار الاستدلال الآتي تحقيقه وانما اختص دخولهما
بالفعل لوجود المانع لاختصاص الجزم به اى بالفعل اختصاص اى اختصاصا مثل
اختصاص الجر بالاسم على ما سيجيء من بعد ولم يلزم منه اختصاصهما به والا لزم احد
الامرين المحذورين اما عدم اختصاص الجزم بالفعل واما الخلف لانه عن الموثق
والاجماع منعقد على خلافهما فيكون هذا الاستدلال سديدا والقول بانه غير
سديد ومنها اى بعض علامات اتصال الضماير البارزة المرفوعة نحو اكرمت
واكرما واكرموا لم يكشف بواحد اشارة للاسئلة صرح فيه آيته وهي اختلاف الآراء
باختلاف الضماير واحترز بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل
يستكن في الصفات نحو زيد ضارب اى ضارب هو كما تستكن في الافعال
ويقول زيد ضرب اى ضرب هو واما البارزة فلا يتصل الا بالفعل لان الضماير
البارزة فاعل ولا يكون سدودا لها والاقتضا الحقيقة بدله فناسب ان يمزجا
ذلك الامتزاج التام ويعتقدا دون غيرها اعتناق الالف واللام ولان مثنى الاسم
وجمع سلامته بالالف والياء وبالواو والياء وهذه الضماير منها الف ومنها
واو ومنها ياء فلو لحقته هذه الضماير لاجتمع الحرفان الساكنان فان حذف احدهما
لزم الالتباس والا لزم الاستثقال لخروج اللفظ عليهما طور اللباب ولم يتعرض المصنف
لذكر البارزة كانه اعرض عليه ورجا الجواب عنه فقال مترجيا ولعله اى ولعل المص
اراد بالاتصال في قوله واتصال الضمير المرفوع الاتصال العرفي اللغوي دون الاتصال
العرفي النحوي وح اى حين يراد بالاتصال المذكور الاتصال اللغوي لا يبنافي

هذا

وهذا الاتصال الا الضمير البارز دون الضمير المستكن الا ترى انك اذا قلت
ضربت وضربا صح ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت زيد
ضرب فانه يمتنع ان يقال قد اتصل به شيء باصطلاح ما الا باصطلاح النحويين
لان الحس البصري يشهد بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد احترز بالمرفوعة عن
الضماير المجرورة وعن الضماير المنصوبة فان المجرورة لا تتصل بالفعل اصلا لانه
لا يضاف ابدا وانما تتصل المجرورة بالاسم اذا اضيف وبالحرف الجار نحو غلامك
في المجرور بالاسم ومررت بك في المجرور بالحرف واما الضماير المنصوبة فلا اختصاص
بنوع من الانواع فقد تتصل بالحرف نحو انى وانك وكذا اخواته نحو ليتنى وليتك
وكانك ولعلك ولكنك والكسر وتتصل بالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر
فانك اذا قلت الضاربك والضاربه فالضمير هنا ضمير المنصوب عنده على ما
سيجيء بعد ان شاء الله تعالى في الباب الثاني لا يقال ان ما ذكرتم لجميع مقدماته غير
صحيح اذ لو صح لما دخل غير الفعل وليس كذلك لان اسماء الافعال قد تتصل بها
الضمير المرفوع البارز افراد قد جرى به الحكم اذ ليس اتصاله بكل اسم فعل بل
ببعضها نحو هاتوا قال الله تعالى قل هاتوا برهانكم ونحوها نحو هلموا وهاتيا
وهاتين وهذا اولى يدل عليه كلامه اخرا وفي بعض النسخ مثل امكان ونحوها
وهو علامة الفعل والحال ان اسماء الافعال ليست بافعال حقيقة لانا نقول
لا نم ان ما اتصل به من صورة النقض اسم محض بل هو فعل كهاتوا فقد قيل انها
بدل من الهمزة ونسب الى الخليل او جاءت فعليته غالب كما تقوله بنو تميم لهلموا
فلا يكون ما اتصل به من الضمير متصلا الا بالفعل ولئن سلمنا ذلك ولكن لا نم
بان ما اتصل بها اى بالصورة المذكورة من هاتوا ونحوه من الحروف ضماير مسنده

هي انها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك وفيه اختلافات
كثيرة والتمثيل هنا على مذهب الاخفش وسياتي بيان المذاهب وان الحق منها
مذهب الاخفش في بحث المضمرات انشاء الله تعالى وهاك بمعنى خذ فكما ان الكاف
في خذك ليس بضمير فكذلك ثم وارايتك زيدا ما صنع بفتح التاء فان هذا الكاف
حرف لا محل لها من الاعراب بل لمجرد الخطاب وهو بمعنى اخبرني لا بمعنى الروية قلبية
او عينية كما قالوا في قوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت علي وقوله تعالى
ارايتم ان اهلكني الله وقوله تعالى قل ارايتم ان اصبح ماؤكم غورا وقد جاء بمعنى
امره الحوارات زيدا فاني جداي انتبه له فاني احبه والتاء في انت فان بعضهم
ذكر ان الضمير ان والتاء لمجرد الخطاب ولا محل لها من الاعراب الحاصل ان هذه
الحروف تجي تارة حروفا وتارة اسماء فاذن يجوز ان لا يكون هذه الحروف ضماير
في صورة النقض كما جاز في هذه المسند وانما اسنادها الى الضماير المستكنة
فيها ابدا لانها لو كانت ضماير لفاعلها لوجب ان يكون اسناد جميع هذه الالفاظ
اليها كما في الالفاظ واذا كانوا يقولون هولاء هلم ويا قوم صه ونحوهما ولا شك
ان اسنادهما الى الضمير المستكن فيهما لكن لكل منهما تواسنده الى ضمير مستكن فان قيل
اذا لم يكن الواو ضميرا فلاي سبب لحق الواو اجاب بقوله وانما الحق بها الواو
وان لم يكن ضميرا ايذانا اي اعلاما بان المستكن فيه اي فيها تواضعين للجمع
لا الواحد فهو نحو الواو ولم يجعل جزءا لان الفاعل في اكلوني البراغيث بمعنى
والفاعل على توجيه المذكور في هاتوا مستكن وكلاهما مشترك في انه
الحق في اخر المسند علامة للاشعار بان فاعله جمع ولو اتحدا في العبارة لكنها سمية
نحو لما لم يتحد كان العبارة المناسبة له نحو وحقها كلمتي لكن لداعية الا كل المختص

بالعقلاء

بالعقلاء الحق الواو المختص بضمير العقلاء واكل السنون الغارة واكل الذئب الشاة
مجاز عن تعدى كاكل فلان جاره والواو في قوله تعالى واسروا النجوى
اي اخفوها النجوى اسم من التناجي في خفاء معناه بالغوا في اخفائها او كتموا
ما تناجوا به حيث لا يفطن له ولا يعلم انهم متناجون او اظهروا تناجيهم الذين
تناجوه منهم للناس الذين ظلموا اي محل الرفع اما على البدل او على الزم او
على الفاعل على زعم بعضهم وهو لغة ردية قليل وقوعها في محل الفصحاء
وقوعها في القران المجيد او على الابتداء فالاصل ثم اسروا النجوى موضع المضمر تسجيلا
على فعلهم بانه ظلم تراخي او في محل النصب على الذم او في محل الجر على الوصف للناس
فالوجوه ستة فقوله على الحاق التاء ويلات الثلث محمول اما على انه لم يطلع
الا عليها او لم يقبل من الستة المذكورة الا اياها او على ان المراد التاء ويلات
الثلث في الرفع لان البحث في المرفوع والبدل من الفاعل فاعل معنى وبهذا
عدّها واحدا او منها اي من العلامات المختصة بالفعل لحوق تاء التانيث
الساكنة في اصل الوضع ساكنة في الحال او لا واحترز بالساكنة عن المتحركة
فانها تختص بالاسم نحو مسلمة وقايمة واما التاء الساكنة فلا يكون الا في الفعل نحو ضربت
فانه فعل اتفاقا ونعمت وبئست فانهما فعلان على مذهب البصريين والكسائي
وسيجي تحقيقه في موضعه ان شاء الله تعالى وانما اختص المتحركة بالاسم والساكنة
بالفعل ولم يعكس لثقل الفعل فناسبه السكون لخفته وخفة الاسم فناسب الحركة
لثقلها للتعادل بينهما ولم ياخذ طريق التشاكل والتناسب لئلا يودي الى
ابطال اعراب الاسم قوله وتلحقه اسناد المفتوح الاخر والمضارع والموقوف
الاخر لانها اما انشاء او اخبار والثاني اما ماض او غيره والاول الموقوف الاخر

حروف التانيث

تعريف الفعل الماضي

والثاني المفتوح الآخر والثالث المضارع والاولى ان يقال اما اخبار دليس انشا
ناسه بالاسم اولا او انشا ويسمى المفتوح الآخر الماضي قال الشارح الماضي هو الدال
جنس بنيا وله وعين على اقتران حدث وزمان فصل بعيد لخروج الاسم قبل زمانك
فصل قريب خرج الموقوف الاخر والمضارع ولم يقل زمان ماض لئلا يتوهم
تعريف الشئ بنفسه وهو مبني على الفتح هذا اشتمل على ثلثة اشياء البناء والبناء
على الحركة والبناء على الفتح فذكر لكل واحد منها سببا على حدة فقال اما سبب
بنائه ظاهر فيما بينهم ظهورا كسبيا او بديهيا وعلى كلا التقديرين لا حوجة
التنبيه عليه وهو انه فعل وهو ظاهر والاصل في الافعال البناء ولان المعاني
الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقوده فيها اي في الافعال
لما ثبت فيما بينهم من انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه فالحري ان يبنى
الماضي فلا يعرب واما سبب بنائه على الحركة فلاصل اي والحال ان الاصل
في البناء السكون اما لانه ضد الاعراب والاصل فيه ان يكون بالحركات واما
لان الحركة في الاسم لحاجة اليها للاعراب ولا حاجة في الفعل لبنائه فهو ان له ادنى
من الدنائة مشابهة بالاسم وهو اي ادناها وقوعه اي وقوع الماضي موقعه
اي موقع الاسم في مررت برجل قام فان قام صفة رجل كما تقول مررت برجل
قائم فوقع قام موقع قائم صفة لرجل وقيل لمشابهته المضارع في الرجوع الى اصل
واحد وفي الوقوع صفة للنكرة وشرطا نحو ان ضربت ضربت وان يضرب
اضرب وليس لفعل الامر مشابهة بالاسم بوجه فيفضل الماضي بالحركة على فعل
الامر الذي لا شابه الاسم بوجه من الوجوه وللحاصل اي جملة الكلام في اعراب
المضارع وبناء الماضي على الحركة والامر على السكون ان المضارع لما ضارع الاسم

مضارعة

مضارعة تامة من غير وجه اي من وجوه كثيرة ويستطلع عليها عن قريب اعرب
والماضي لما كان مضارعته بالاسم غير تامة ولم يكن بحيث يبعد من البناء الى الاعراب
لم يعرب ولكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة لان البناء عليها ارقى
من الاعراب والامر لما لم يضارع اي الاسم بوجه ما ترك على اصل البناء الذي هو السكون
لان فيه بعدا من الاعراب على ما قيل ان شابهة الماضي بالمضارع بالوجوه المذكورة
يقتضي اعرابه وفوات الموجب له بناؤه على السكون لما ذكرنا فعلنا بالوجهين وقلنا
بالبناء على الحركة لا بالاعراب على السكون للبيان في بينهما ولانه يفضل عليه لما فيه من
الابقاء على الاصل ولا يخرج عنه الا بدليل قوي وشبه المضارع لكونه دخيلا
في الاعراب يكون فيه على قلق واضطراب فكيف يحمل غيره الى ذلك الباب وانما
اختيرت الفتحة من بين الحركات الثلث لخفتها لانها جزء ما هو لازم السكون وهو
الالف وثقل الفعل بدلالته على الحدث والزمان المتجدد المتصرم فالتعادل
بينهما واذا اقتضاه وهو ثابت دايما فهو اي الماضي مفتوح ابدا الا ان يعرض
اجزاء ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فقد عرض له عند الحزد عامي لواو
ددعي في الياء اي والاصل فيهما دعو ورمي وقد ثبت من اصول التصريف ان الواو
والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو والياء من قبيل وضع المظهر
موضع المضمر الفا والالف لا يقبل الحركة وكذا السكون واجب عند لحوق بعض
الضماير المتصلة المتحركة المرفوعة اعني ضمير النساء الغائبات وضماير المواجه وضميري
الحكاية نحو ضربت وضربنا وضربن وانما اسكن اخره عند لحوق هذه الضماير فرارا
عن توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل والفاعل لان الفاعل كالجزء
من الفعل على ما سيجئ ان شاء الله تعالى بدليل وقوع الف الضمير وواوه وياؤه

وهي الضمائر

بين الفعل والفاعل بكد الزيد ولهذا لا يسكن اذا كان الضمير ساكنا او كان متحركا
مضموما لئلا يلتبس الفاعل بالمفعول فى نحو ضربتا وضربنا واما الضم فى واو الضمير
نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم لاجل المجانسة للواو ولانه
لما كان بينهما اشتغالا ستراج جعل الضم دليلا عليه قوله والثانى ما سعا وقت عليها وليه
الزوايد الاربع اى والمثال الثانى من اشد الفعل فهو كان اولها احد الحروف التى يسمى
فى الاصطلاح الزوايد الاربع وهى التى جمعها انيت ويسمى ايضا حروف المضارعة
لحصول المشابهة بينه وبين الاسم بها وليست مطلقة بدليل ما ذكر المص بعده وهى
اليا للغايب واليا التى للمخاطب والتى للمتكلم وحده والنون التى للمتكلم الذى
معه غيره احترازا عن يا اليسنى يرنا الشيب اى خضبه باليرنا وهو الحنا
ومن تا تكلم ومن همزة اكرم ومن نون نرجس الدوا اذا جعل فيه نرجسا اعلم
انه لا بد من بيان ان الفرق بالزيادة دون النقصان وبيان ان الزيادة من الحروف
ومن هذه الحروف وفى الاول دون الاخر فقال الشارح انما اعقب هذه
الزوايد على قول المضارع بلفظ جمعها مسند الا على كل واحد يقود لانه اى الشان
لما وجبت المخالفة بين لفظ الماضى والمضارع لاختلاف معنيهما والاصل
ان يوضع لكل معنى لفظ على حدة خصوصا فى الافعال اذ كثيرا ما يقع التخاطب فيه فى
بيان الاحوال وتحقيق الامال ولهذا اختلف العلماء فى وقوع المشترك واورد
كل على مدعاه حججا كثيرة ولولا ان الاصل ما ذكرنا لما وقع الاختلاف فيه وكان
الفعل اى الحدث اما صادرا عن المتكلم وحده اوصادرا عنه اى عن المتكلم مع غيره
او صادرا عن الغايب وصادرا عن الحاضر لم يذكر المونثات لانه ليس لها صيغ غير
صيغ المذكرين واما لانه غلب المذكر على المونث على سبيل الانفصال الحقيقى طلبوا

جواب لما ان يزيدوا فى الاول حرفا او كلمات اخر يدل على المضارعة اشارة الى علة
الزيادة فى الاول وكون الزيادة من الحروف وبيانه انه لو كان الفرق بالنقص او بزيادة
غير الحروف او بزيادة الحروف فى غير الاخر لما يأتى فى المضارع من الوجوه الاتية ولادى
الى الرسوم الاتية من تراجم الزيادات وكذا العبارات فزاد وحروفا لتدل على المضارع
وعلى هذه المعانى من وقوع الفعل من المتكلم وحده او مع غيره او عن الغايب
عن الحاضر لا حروفا اخر تدل على هذه المعانى جريا على سننهم المالوف فيما بينهم
فى طلب الايجاز الغير المخل والهرب عن التطويل المخل لانه يعب منه الطباع ويستثقل
الى دركه السماع خلاف التطويل اذ هو شئ يكثر عند الاستماع لكن الحروف
كثيرة فلا بد من تخصيص بعضها بالزيادة دون بعض من مخصص لامتناع التحكم
فوجدوا اولى الحروف بالزيادة الدالة على المقصود وحروف المد واللين
اى الواو والياء والالف لكثرة دورها على السنتهم فى الكلام اذ المتكلم لا يخلو
اى عن تلك الحروف او بعضها اعنى الحركات اذ لا توجد كلمة خالية عنها او عن بعضها
فتكون باعتبار جريانها مجرى النفس اسا ذج واسهل الى السامع بها استلذته
للخفة الجارية للثقل الناشى عن الزيادة فعمدوا اى قصدوا الزيادة هذه
الحروف مالكن اولا الى زيادة الالف لانها اخف الجميع فوجدوها ساكنة يتعذر
الابتداء بها فى كونها تاتى فى الابتداء بها على ان بينهما من قرب المخرج ولهذا تبدل
كل منهما بالاخر واهلها وان كان مثلها فى ذلك لان الالف بين الهاء والهمزة الا
ميلها الى الهمزة لكونها من الطرف السفلى اجده لقصاعدها من سفل الى علو بناء
على ان الحروف المبسوطة من انفاس سقصاعدة من الرية الى الحلق وخصوها بالمتكلم
وحده لموافقتها اول انا او لانها اى الالف فى الاصل اخفاى ساكنة فاستوثق

المتكلم بالالف لان ابتداء الكلام منه وكذلك ابتداء المخارج منها ثم عمدوا الى زيادة
الواو لانها في طرف من الالف فوجدوا زيادتها اولا تفضي الى الاستبشاع من استبشع
الشيء اذا عده بشيعا وهو كريه الطعم ياخذه بالحلق فاستعير منه معنى الاستسماج
لمشابهته نباح الكلب لان الفاء اى فاء الكلمة ربما يقع واوا نحو وجل فلو زيدت
عليه واو اخرى للعلامة ثم دخلت عليه الواو العاطفة وهذا ليس بلازم بل قد وقع
حصل الاستبشاع بما سه في بعض المواضع لا ان له دخلا لادى الى اجتماع الامثال
اى الواوات المودى لحصول الاثقال وكان الصوت الحاصل من اجتماعها يشبه
نباح الكلب من نبح الكلب ينبح بالفتح نبحا ونباحا بالضم والكسر اى صوته في حصول
الاستبشاع فعوضوا عنها اى عن الواو التاء اى دعاهذا الى بعض التاء
عن الواو اذا لهذا الاستقباح لانها اى التاء كثيرا ما تبدل منها اى من الواو
نحو تراث بمعنى الميراث وتجاه تقول تجاهك اى تلقاءك والاصل فيهما وجاه
ووراث كذا ذكره الجوهري في الصحاح وجعلوها اى التاء المقلوبة عن الواو علامة
للخطاب والتانيث لكونه علما للخطاب والتانيث في الماضي نحو ضربت وضربت في
المضارع عليه فان قيل لم لم يفرق بينهما كما فرق في الماضي اجاب بقوله لانه لم يمكن
الفرق ههنا اى في المضارع باسكانها اى باسكان التاء في احد الموضعين اما في
الخطاب او في التانيث بل في التانيث لوقوعها اولا لامتناع الابتداء بالساكن
بدلا بالسكون وعلى المجموع بخلاف الماضي لانه يمكن الفرق فيه باسكان التاء
لوقوعها اخرا ولئن قيل ههنا ان الفرق بالاسكان لا يمكن لكن الفرق بالحركة
اما بالضم او بالكسر يمكن فلم لم يفرق اجاب بقوله ولم يمكن ضمها ايضا لالتباس
الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول فانه لو ضم حرف المضارع في نعلم مثلا

لم يعلم انه مجهول او معلوم فحمل مضارع ضم عينه او كسرها عليه لتطرد الباب ولا يمكن كسرها
ايضا لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة نحو نعلم وتعلم وتعلم بلغة
نعم في الفتح ايضا الالتباس لكنهم اكتفوا هنا بالفرق التقديري بان يكون التاء في
المخاطب بدلا عن الواو ودون المونث كما اكتفوا به في الاسم كفلك في الاسم مفردا او جمعا
مع انها في اخواتها مفتوحة والحقه مطلوبة فلا سبيل الى الضم والا الى الكسر ثم عمدوا
الى الياء لانه وسط بينهما وهو وسط اللسان فلم يجد واما انه امتنع من زيادتها
اولا فلزادوها وتعينت للغائب اى غير المتكلم والمخاطب لان ذلك دائر بينهما
فيكون وسطيا فان قيل الاولى لغير المتكلم والمخاطب ليصح نحو يفعل الله ما يشاء وسمى
الغائب لا يطلق على الله وفيه نظر لان الغائب لغة موضوع لما يطلق عليه اسم الغائب
ومنع التوقيف ان ثبت لا ينافيه لان كلامنا ليس في الدلالة الشرعية على ان المتكلم
يقول في ما باب الصفات بنيت البصر والسمع لله تعالى قياسا للغائب على الشاهد
فقد اطلقوه عليه ولا بعد فيه اذ قد يراد الغائب عن حواسنا ومنه قوله تعالى
يؤمنون بالغيب على وجه وايضا يلزمه ما فر منه حيث اطلق لفظ الغير عليه
ثم طلبوا للمتكلم مع غيره صورة تعظيما كقوله تعالى ونريد ان نمن او مشاركة
نحو انا وزيد نفعل واما حقيقة كالمثال الثاني او اعتبارا لان هذه الصيغة انما
يستعملها المعظم نفسه في الغائب لان له اتباعا يذهبون الى مذهبه وقد يستعملها
وحده تنزيلا لنفسه منزلة الجماعة مجازا حرفا يزاد في اول الفعل فوجدوا اليق
الحروف بذلك الموضع النون لانها علم للمتكلمين في الماضي نحو ضربنا فحملوا عليه ولانها
اى النون اقرب الحروف شبها بحروف العلة في التمييز من حروف المد واللين متعلق باقرب
تعلق التقدير لا تعلق من افعل التفضيل اما لكونها غنة ممتدة في الخيشوم وهو

اقصى الالف بدليل ان الماسك اذا امسك انفه لم يمكنه النطق بها فاذن فيها غنة تمتد
فى الخيشوم وليس لها مخرج معين ولهذا لقبوها بالحرف الاغن وهو الذى ينطلق
من قبل خياشيمه ضميرا واما لانها يكون ضميرا لخوضين كما انها اى حروف المد و
مدة فكانت كامتداد الالف التى هى هوا فى الحلق وليس لها مخرج معين وليس
فى الحلق مخصا بالالف فلا يكون مرجع الضمير كما انها الالف كالظن فى الحلق فيكون
شبيها بها من حيث الخفاء والمدة وايضا انها اقرب الحروف من حروف المد
مخرجا ولهذا تدغم فى الواو والياء نحو من يد ومن وال بعد قلبها واوا وياء
وتقلب منها الالف نحو ضربت زيدا ولنسفعا وتقلب من الواو ونحو بهتان فى اصله
بهاوى وذلك لمشابهة هذه اخرجت عن سائر الافعال فلا يجرى على سنن
فى الحاق علامة التثنية والجمع فى الآخر فان قلت علم ان الغرض من الحاق هذه
الحروف الفرق بين الماضى والمضارع فاذا كان كذلك فلم لم يعكسوا الامر حتى
اختصوا صيغة المضارع بالحاق الزيادة دون الماضى مع ان ذلك حاصل به
قلنا انما اختصوا صيغة المضارع بالحاق الزيادة لان الصيغة المزيد عليها
بعد الصيغة المجردة وهو ظاهر والزمان الحاضر والمستقبل الدال عليهما المضارع
بعد الزمان الماضى الدال عليه الفعل الماضى فجعل الصيغة السابقة وهى الصيغة
المجردة اعنى صيغة الماضى للزمان السابق وهو الزمان الماضى وجعل الصيغة اللاحقة
وهى الصيغة المزيد عليها اعنى صيغة المضارع للاحق اى للزمان اللاحق وهو الزمان
الحاضر او المستقبل طلبا للتناسب ورعاية للمشاكلة قوله ويسمى المضارع اى
ويسمى ما سبقت على اوله الزوايد الاربع مضارعا قال الشارح وانما سمى
المضارع مضارعا لانه يضارع الاسم اى يشابهه واشتقاقه من الضرع اما

لان المشتبهين اذا اشتبها فكانهما قد رضعا من ضرع واحد ولما ان بين الضرب
المشابهة وذلك اى مضارعته للاسم من وجوه ثلثة من جهة اللفظ ومن جهة المعنى
ومن جهة الاستعمال اما مضارعته من حيث اللفظ فلموازنته اسم الفاعل
فى حركاته وسكناته وتعداد حروفه نحو ضارب ويضرب فى الثلاثى المجرد
ومخرج ويدحرج فى الرباعى المجرد واما المضارع من حيث المعنى فمن وجوه
احدها انه شايع فيتخصص اعنى انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل اى صالح لان
يراد به احدهما لا على التعيين ثم يختص باحدهما على التعيين اى الحال بدخول اللام
عند الكوفيين لكن لتقوية امر المضارع عند احد بقولهم او بالاستقبال بدخول
السين او سوف كما ان اسم الجنس شايع فى امته اى فى جماعته كرجل يقع على احاد
على سبيل البدل ثم يختص بواحد منها بعينه اى التمييز لكل واحد من احاده اذا
اليه بدخول لام التعريف على البدل وفى بعض النسخ لام العهد انتهى يعنى ان
اى المضارع انما يتقوى بدخول اللام لانه اذا لم يدخل لم يتضح انه يمتنى بالحرف لكل
واحد من مدلوليه لان ذلك التمييز لا يكون الا بحرف الاستقبال والتمييز
لاحد مدلوليه دون الاخر وليس لك ان تقول حار بجوار الان والساعة فيستغنى
عن كون اللام للحال لان المشابهة انما وقعت فى شيوعه وتخصصه بحرف لا فى
تعين احد مدلوليه بقرينة من خارج وثانيها انه اى المضارع بذلك اى بكونه
صالحا لاحد الزمانين المذكورين لا على التعيين واختصاصه باحدهما على
التعيين قد شابه الاسم فى كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة يزيد لكل
واحد لا حد واختصاصه اى الاسم بواحد منها اى من المفعولية والفاعلية والاضافة
على طريق البدل ايضا عند دخول احد العوامل اى بالفاعلية عند دخول عامل

نفسها لكان زيدا وبالمفعولية عند دخول عامل نفسها كرايت زيدا او بالاضافة
عند دخول عامل بعينها كغلام زيد ومررت بزيد كان المضارع صالح للزمان
الحال والمستقبل اى لاحدهما لا على التعيين ثم تخصص باحدهما على التعيين اذا دخل
ما يقتضيه من اللام او سوف ونالتها اى المضارع بالشيوع قد اشبه الاسماء
المشتركة كالعين ونحوه من القرء والشمس والامكان وهذا الوجه ناظر الى اشتراك
وليت شعرى لم لم يذكر الاختصاص وهو منضو في الاشتراك عند وجود قرينه
التعيين فان العين مثلا مشترك بين الباصرة والذهب والعوان والشمس والشخص
لا غير ذلك ثم يتعين لاحدها عند القرينة ورابعها انه اشبه اسم الفاعل
من حيث مبادرة الفهم سادعنه في كل منهما اعنى في اسم الفاعل والفعل المضارع
الى الحال متعلق بمبادرة عند الاطلاق نحو زيد مصل وزيد يصلى فان فيهما
تبادر الذهن الى ان زيدا ملتبس بالصلوة في هذه الحالة الحاضرة واما مشابهته
للاسم من حيث الاستعمال فمن وجهين احدهما وقوعه اى المضارع موقعه
اى الاسم نحو زيد قايم وزيد يقوم فان يقوم واقع موقع قايم لان هذا الموقع
موقع الخبر وموقعه موقع المفرد والفعل مع فاعله جملة فلا يكون واقعا موقع نفسه
والثاني دخول لام الابتداء على كل واحد منهما اى من المضارع والاسم
نحو ان زيدا لقايم وان زيدا ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل هو المضارع
الاسم مطلقا من هذه الوجوه المذكورة اعنى معنى لوجوه واستعمالا لوجهيه
ولفظا يسمى مضارعا ولا يلزم تسمية الماضى مضارعا لوجود وجوه المشابهة
فيه لان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال الوضع فلا يصح نقضه
بوجوده في غير المسمى على ان المضارعة من هذه الوجوه انما نشات من حروف

المضارعة

المضارعة لانه قبل دخول هذه الحروف كان ماضيا لا مشابهة بينه وبين الاسم
لهذه الوجوه المذكورة وملاحظ في التسمية فكان الواضع لما لاحظ وتصور معانى
ثلثة اشد مختلفة للفعل ماض وما يستقبل وما اشتركان فيه يسمى كل باسم الاول
بالماضى والثاني بالموقوف الآخر والثالث بالمضارع لثبوت وجوه المضارعة
المعنوية اراد وضع الالفاظ المختلفة بازاء كل معنى فوضع اولا لفظ الماضى لسبقه
على الصيغة المجردة لخفتها ثم زيد عليها حروف المضارعة فجاءت لفظا زايدا على
لفظ الماضى والا بالزايد على المضارعة المعنوية مستتبعا للمضارعة اللفظية في الاستعمال
فظهر ان الدال على المضارعة انما هو حروف المضارعة فهذا الا في المضارع لهذا
السر اخذ المضارع من الاسم الاعراب واعرب بوجوه اعراب الاسم لانه لا يبقى الكلمة
معنى ولفظا الخلاف غيره يريد ان مقتضى هذه المضارعة ان يعرب بجميع وجوه
اعراب الاسم الرفع والنصب والجر لكن لما كان الاخير على الاضافة منع عن الفعل وعوض
الجزم مكان الجر على ما سنذكره في موضعه ان شاء الله تعالى وهو اخر هذا الباب
كما اخذ الاسم منه العمل وعمل اذا كان بمعناه قوله واذا دخلت عليه لام الابتداء
خلص للحال يعنى اللام من خلص الشيء بالفتح خلوصا اى صار خالصا قال الشارح
يعنى ان اللام في قولك ان زيدا ليفعل مخلص للحال اى مخلصة المضارع للحال
معينة اياه لها بتخفيف اللام من اخلصه الدين لا بتشديدها من خلص يعنى نجا
واعتبار بعض النحو فيه معنى بعيد ذكره ابو على حيث قال لا توجد الا مع الحال
وقال ابن مالك ليست بمخلصة للحال فى الاستقبال كقوله تعالى انى ليحزننى ان تذهبوا
وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة ونقل ابن ابى الربيع عن سيبويه انها توجد
مع المستقبل قليلا ولابى على ان يأول ما وقع مستقبلا بانه حكاية حال

اعراب المضارع

وفي المحرتني وجه آخر وهو حذف المضاف وايضا يجوز ان يكون اللام للتاكيد
كما في الآيتين المذكورتين في الشرح فان قلت اذا كانت اللام للحال
فكيف جامعت حرف الاستقبال الاستفهام للانكار يعني لا يجوز مجامعة اللام
اذا كانت للحال حرف الاستقبال لمكان التنافي بينهما في قوله تعالى ويقول
الانسان اذا ما مت لسوف اخرج حيا المعنى يقول الانسان ابذا ما بعث
دل عليه لسوف اخرج كانه قال احالا ان ساخرج حيا من الارض ومن حاله
الفنا حين يتمكن في الموت والهلاك على وجه الاستنكار والاستبعاد
ويجوز ان يكون اخرج حيا من قولهم خرج فلان عالما او شجاعا اذا كان نادرا
في ذلك حيث اخرج عن نظايره واقرانه فمعنى هذا معنى الآية ساخرج حيوة
لنفسه بحيث يكون خارجا عن نظايرها اعني الحيوة الدنيا اي حيوة ابلغ من
الحيوة التي تحق الان عليها على سبيل التي ففي هذا يكون الهمزة للتقريب وفي
قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى هذا موعد من الله لرسوله عليه السلام
شامل لما اعطاه اياه في الدنيا من الظفر باعدايه ودخول الناس في دينه افواجا
والخلفاء الفتح في اقطار الارض من المدائن والهدم بايديهم من ممالك الجبابرة
والنهب من كنوز الاكاسرة والقذف في قلوب اهل الغرب والشرق من الرعب
والمؤمنين نعيمهم من الاستيلاء على الكفرة الملعونين الى انقراض الزمان
ولما ادخر له عليه وللمؤمنين من الثواب الذي لا يعلم كنهه الا الله قلنا
ان اللام تفيد معنيين التاكيد والحال وفي الآيتين اعني لسوف اخرج
حيا ولسوف يعطيك ربك فترضى قد تجرد لمعنى التاكيد لوجود حرف
الاستقبال ولنفي اي ونظيره اللام في افادة المعنيين ثم تجريده لاحدها

لمكان

لمكان المنافي حرف التعريف في الله فانه يفيد التعريف مع انه عوض عن همزة اله
ويدل انه يفيد التعريف والتعريف بمعنى ثم تجرد ذلك الحرف في النداء للتعويض
عن الهمزة مضمحلا اي ذاهبا عنه معنى التعريف لمكان حرف النداء والا لزم
الجمع بين اداة التعريف وانه ممتنع من اضمحل الشيء اذا ذهب واذا جاز
ذلك فلهذا اجيز نداوه الاصل اجيز نداوه بهذا لكن لما تقدم الجار
والمجرور على الجملة ليدل على الاختصاص دخل الفاء عليه مع ان الجمع اي
معاربا بان الجمع بين حرف التعريف وحرف النداء ممتنع اذ لولا ذلك لما احتيج
الى تجرده عن معنى التعريف وهذا اي وجواز ندائه بعد اضمحلال معنى التعريف
بناء على امتناع الاجتماع بين حرفي التعريف قطع همزته اي همزة حرف التعريف
في الله ليدل على زوال معنى التعريف لان زوال اللازم يدل على زوال
الملزوم ويدل انه لما خلع عنه معنى التعريف بناء على امتناع الاجتماع جعل
في اللفظ ما يدل على ذلك الخلع كما جعل في المعنى اذ جعل على البدلية على انه
ليس باقيا على اصله نعم الحقه ان العطاء كان واقع البتة وان تاخر لمصلحة
فان قلت لم يكون لام الابتداء وهي لا تدخل الا على الجملة الاسمية فالوجه في
دخوله على الفعل قلت لام انه داخل على الفعل وليس مسلم فصدر الجملة محذوف
فالتقدير لانا سوف اخرج حيا وانت سوف يعطيك ولا يصلح ان يكون لام
القسم لانه لا بد ان يدخل على المضارع الا مؤكدا قوله والثالث الموقوف الاخر ويسمى
الامر فهو صيغة ساكنة الاخر يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف الزوائد
فخرج عنه العامل المخاطب والفاعل الغايب والمتكلم وصدورها اذ المراد
بحذف الزوائد معلوم انه على طريقة افعل من يفعل فليس له مداخل في التعريف

ابن الحاجب

بقوله وانما حذفوا الهمزة من المضارع في باب الافعال فرارا عن اجتماع الهمزتين
في فعل المتكلم نحو اكرم هو ثقيل جدا فان قلت اجتماع الهمزتين لما كان في فعل
المتكلم وحده فقط لزم ان لا حذف في غيره لعدم اجتماعهما فيه فلم حذف في غيره
اجاب بقوله وقد حذفوا الهمزة من الكل اجراء للباب على سنن واحد وهو طريقة
سلوكها فيما بينهم اذ لا شك ان اتحاد الباب اولى من اختلافه بل واجب عندهم
ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لان الاصل في الافعال البناء
على ما سبقت اليه الاشارة في بحث المفتوح الآخر والاصل في البناء السكون لان
الاحتياج الى ضده ليدل على شيء ولا يدل في البناء على شيء سيما وكان اولى لانه
اخف فكان ينبغي ان لا يعدل عن هذين الاصلين الا ان يكون معه لما
المشابهة كما في المضارع واما التقاء الساكنين او كون الكلمة على حرف وكذلك
قال الشارح وانما اعرب منهما ما اعرب وهو المضارع وانما بني منهما على الحركة ما
هو الفعل الماضي لحصول المشابهة بينه اي بين ما اعرب وبني من الافعال وبين
الاسماء كما سبقت الاشارة اليه ولا مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه
فالحري ان يكون الامر باقيا على اصل البناء الذي هو السكون الى ان يقتضي العدول
عنه شيء فاذكرنا ولان نحو نزال وتراك مبني لقيامه مقام الامر اجماعا فلولا انه مبني
لما بني ما ناب منابه والكوفيون على انه اي الامر معرب مجزوم لان الاصل في امر الفعل
وهو معرب كقولهم في امر الغايب ليفعل وهو معرب جعل مبنيا عليه لكونه معربا
بالاتفاق وعلى ذلك الاصل قراءة النبي عليه السلام فبذلك فلتفرحوا وهذا
دليل على انه الاصل فيه ما ذكرنا اذ لولا انه اصل لما كان الامر واردا في قراءة النبي
عليه السلام على هذه الصيغة اذ القياس فافرحوا وانما جاء على الاصل لانه عليه الصلوة

والسلام

والسلام بعث الى الغايب والحاضر فجمع في امره ما يدل عليهما وانما خص بالنبي عليه الصلوة
والسلام هذه القراءة مع ان جميع القراءات كذلك لانه اراد به انه قراءة يعقوب
واسند روايته الى النبي عليه الصلوة والسلام ولم يقرأ من اختيار نفسه لانه على خلاف
قياس مشهور في العربية وباقي القراء يقرؤن من اختيار انفسهم غالبا لانه على
قياس العربية فحذفوا اللام منه جريا على سننهم في طلب التخفيف فيما كثر استعماله
وهو الحاضر مما كثر استعماله لما معا وهذا الحذف في امر الغايب والمتكلم معلوما
ومجهولا الا في موضع الضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس خلافا للفراء حيث
جوز حذفه كقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة لان اصله ليقيموا الا ان
للامر الاستبعاد ان يكون القول سبب الاقامة وفيه ما فيه اذ يكفي في الشرط
توقف الجزاء عليه وان سان كره غيركم في الموضوع فيه عليه كما في توضا تصح صلوتك
ثم حذفوا حرف المضارعة بعد تعذر بابه لك الحذف من وقوع اللبس بينه اي بين الامر
وبين المضارع ولا يحسن الفرق بسكون الاخر اذ قد يجيء المضارع ساكن الاخر
ملاجا ذم كقوله اليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فبقي الفاء ساكنة
واجتلبت همزة الوصل واستدى بها حسب بعد انه مقتطع من المضارع فكون الضمة
مشابه عندهم فالخلاف هنا في موضعين وفي موضع آخر غيرهما وهو اعراب الفعل
عندهم بالاصل بالمضارع عربنا على ان ما يقتضي الاعراب كما انه موجود في الاسم موجود
في الفعل فادون قولوا اصحابنا ذكروا في جواب الكوفيين بان علة وجوب
الاعراب في المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارع ثابتا كانت العلة
الموجبة اذا لبناء وعند الاطلاق ليس الا هي ثابتة حال كونها سليمة عن المضارعة
فلم يتصل به نون جماعة النساء ونون التاكيد اذ ثبوت العلة الموجبة ليس الا في هذه

الحال وقد خفي هذا على كثير من المتصدين على درس هذا الكتاب فقال والاولى
ان يقال انه لما كانت العلة ثابتة سليمة عن المعارضة كان حكمها ثابتا ولم يعلم ان هذا
اولى منه وانما قلنا انهم هذا الجملة سليمة جيبا بعد جيبا وما دام العلة ثابتة سليمة
عن المعارضة كان حكمها ثابتا فكان اى فما دام حرف المضارعة ثابتا كان حكمها
وهو الاعراب ثابتا لان ثبوت العلة مستلزم ثبوت الحكم ولهذا اى ولان علة
الاعراب وجود حرف المضارعة كان قوله تعالى ان كان المضارع فى قوله تعالى فلذلك
فلتفرحوا وامثاله من قوله عليه الصلوة والسلام فى بعض مغازيه والتاخذوا مصافكم
ولتعوبوا مصافكم معربا بالاتفاق لوجود حرف المضارعة والماضي مبنيا
بالاتفاق لعدمه وحرف المضارعة محذوف فى محل النزاع وهو الامر الحاضر فكان
عليه الاعراب مبنيه فيكون الاعراب منتفيا معناه حذف حرف المضارعة سبب
لانتفاء العلة وانتفاءها علة لانتفاء الاعراب وهو المط ولهذا خرج الجواب عن
حمل الامر على النهي فى الاعراب وان اجابوا عن جواب هذا بان عامل الاعراب مضمر او
اعمال الناء ايضا كذلك واعمال الجازم فى المضارع الجواب للامر وغيره قلنا
فى الكلام لا دليل على المحذوف فكانه غير محذوف بخلاف اللام فى الامر لا يكون جوابا
عنهم الا بعد الجواب عن اصلهم وهنا كلام طويل اوردها من تصدى لدرس هذا
الكتاب اعرضنا عن ذكره خوفا عن الاسهاب والاولى فى الجواب ان يقال ان قياسه
على الامر الغائب يوجب ان لا وحذف اللام ولو كان للحذف لكن الاستعمال لما
حذف فيما نقلنا استعماله قياسا على حذف النون فى لم يكن دون لم يصن وحذف
اللام فى لم ابال دون لم اعال وحذف الالف والنون فى انعم صباحا دون انعم بالا
حذف الهمزة فى ويلمه دون ويلاخته وايضا لو كان الامر كما ذكر والمتضمن الامر

فيكون مبنيا كالاسم وليس لهم ان يقولوا بتقدير حرف المضارعة لانه من جملة الصيغة
كيف الفاء على ولا تقدير كالاسم ولا تقدير والجواب عن القراءة انهم قالوا انها لغة بعضهم فلا
كلام فى السماع الذايع وان اجتمع الحذف حروف المد من اخر الامر الحاضر
كحذفها فى اخر المجزوم ولم يعرفه هو مجزوم وكذا هذا قلنا حذفها ليس للجزم
بل لان الحركة كما لا يقوم بنفسها لا يقوم بهذه الحروف اما بالالف فاصلا واما بالواو
والياء فعالنا يحكم الغلبة صارت الحركة كانها لا يقوم بنفسها بهما والحركة لا تستقيم
مع السكون فكذا ما اشبهها من ولد هذه الحركة كان وهو بين حب ان يكون
للاعراب بل قد يكون له وقد لا يكون بل هو الاصل فى باب البناء وسيجيء تمام البحث
فيه ان شاء الله تعالى قوله الحرف ما جاء لمعنى ليس بين اسم ولا فعل المعنى على ما ذكره
المصنف للجزولي الحديث عنه ولا عن معناه ولا بد خذ السين وسوف وغيرهما من علامتا
قال الشارح الحرف ما دل على معنى فى غيره اى لا فى نفسه والضمير المضاف اليه العين
معاده اما اللفظ لمعناه لا يدل بنفسه بل بالانضمام لفظا اخر اليه او المعنى فالمراد انه غير
تام فى نفسه اى لا يحصل من اللفظ الا بالانضمام اخر اليه فالحاصل انه لا يستقل بالمفهومية
المعنى منه وبين الشارح بقوله وذلك اى دلالته على معنى فى غيره لان الحروف جميعها
غير محققة لحروف الاضافة كالطي وصل جمع وصلة وهي السبب الذي يوصل اى المراد
وروابط جمع رابط وهي التي تربط شيا بشيء متعلق بها المعانى الاسمية والفعلية لولاها
لما تلاقى خلافها وتحقيقه ان المعنى قد يكون افراديا وهو مدلول اللفظ بانفراد
يكون تركيبا يحصل من اللفظ عند التركيب ولكن يضاف اليه وان كان معناه عند
الاطلاق الافرادى لا غير والمعنى التركيبي يشترك فيه انواع الكلمة انه لا يحصل الا
بالانضمام الغير اليه اما المعنى الافرادى مختص الحروف من بينها بانه لا يحصل بدون الانضمام

ما شرط الواضع فى اول وضعه مصحا او دلالة على ما يشهد به الاستقراء وهذا معنى

قوله ولا عبرة لمفهوميتها على الانفراد اى لا تحصيل مفهوميتها من الفاظها بدون

ضميمة معينة ثم اوضحه بقوله الا يرى ان معنى فى مثلا لا يحصل على الانفراد حتى يتوسط

بين الكلمتين نحو زيد حصل فى الدار وعلى هذا سائر الحروف جارة او غيرها

فالتوسط بين كلمتين اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا فاعتبر فى هذا فانه

موضع اعتبار ثم اورد على ايضاحه ايرادا على صورة السؤال الممنوع فقال لا يقال

لا نم ان فى وكذا غيرها من الحروف مدل على معنى لا يحصل على الانفراد بل انا نقول

ان فى قد يدل على الاشتمال وعلى على الاستعلاء والى على الانتهاء وهذه اى الاشتمال

والاستعلاء والانتهاء كلها معان متصورة بانفسها لا يحتاج فى تصورها الى

غيرها لانا نقول ان هذه الحروف اى فى وعلى والى قد يدل على المعانى المذكورة

اى الاشتمال والاستعلاء والانتهاء نحو ما ذكرت متعلق بالمذكورة من ان فى

تدل على الاشتمال وهو معنى متصور بنفسه لا يحتاج فى تصوره الى غيره وعلى هذا

لا يستدل لفساد المعنى اذ لا يصح ح لقولك ولكن عند الجاء ان ها اى انضمامها بما يريد

فى يدل على الاشتمال الا على الانفراد لكن عند الانحياز الى الاسماء والافعال

وفيه بحث والاولى الاقتصار على الاسماء ولا يدل عليها دلالة الاستعلاء بل

مشروط بحسب الوضع فى دلالتها على معناها ذكر متعلقها اذ لا يصح ان يقال فى تاء

ولو كان دلالته على الاشتمال على طريق الاستقلال لصح ذلك كما يقال الاشتمال

واقع بمعنى لفظ فى لما لم يدل على معنى الاشتمال على الاستقلال لم يصح الاخبار عنه

ولما كان لفظ الاشتمال يدل على معناه بالاستقلال صح الاخبار عنه وعلى هذا

اى وعلى حكم فى سائر الحروف اى حكمه فانها لا تدل على معانيها الا عند انضمامها

الاسما

الى الاسماء والافعال الا انه قد يكون مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على

الحرف فيها كالنائب عن الفعل كنعم وبلى واى والله ويا زيد وكان قد وهذا

اى ما ذكره الشارح من البيان معنى قوله اى قول المص فى الاتقن والحرف اداة بينهما

اى بين الاسم والفعل لا يكون حديثا ولا محدثا عنه وههنا سؤال لا بد من التعرض

لها الاول انه مشكل بجوز ذو واى وبعض وفوق الى غير ذلك مما لا يحصى لانه التزم

الواضع استعمالها الا بمتعلقاتها وحل انها غير مشروط فى دلالتها على معانيها الا

ذلك وان لم يتفق استعمالها الا كذلك لا انها تعنى الا يرى ان ذو بمعنى صاحب و يفهم

منه عند الانفراد لكن وضعه لغرض ما وهو التوصل الى الوصف باسماء الاجناس فهذا

هو الذى اقتضى ذكر المضاف اليه لا انه لم يدل على معناه لو ذكره وغاية ما فى الباب

انه لا يحصل الغرض من وضعه وهو لا يستلزم عدم الدلالة اذ فرق ظاهر بين عدم

فهم المعنى وبين عدم فائدة الوضع مع فهم المعنى فتأمل واشكل منه نحو على وعن والكاف

فى الاستعمال معانيها فى كلتا الحالتين واحدة اجيب بوجوب الرد اى ذلك

وان لم تقم هذا التقدير بين اجزاء الناس على ما علم من لغتهم فيهما وفيه تحكم وتحكم

اما الاول فلظهور ان معنى الكاف اسما وحرفا فى زيد كعمرو وجانى الذى كعمرو

واحد فالحكم بان الاول اسم والثانى حرف محال غير مستقيم واما الثانى فلانا

قاطعون بان ذكر المتعلق مشروط فيهما بحسب الاستعمال ولا دليل على ان ذلك

فى احدهما بحسب الوضع وفى الآخر بحسب الاستعمال وان اردت حقيقة الحال فى ذلك

فليكن هذه المقدمة على ذكر منك حتى يحصل لك الجواب الحق عن كل ما يرد من صور

التعرض وهى ان نظر الواضع فى وضعه قد يكون الى الخصوص اللفظ لخصوص المعنى كما فى

الاعلام وقد يكون الى عموم اللفظ لخصوص اليه لعموم المعنى لوضع رجل ... لواحد

انواع الوضع

عين بخصوصه لا يكون حقيقة فيه وقد يكون الى عموم اللفظ لخصوص معناه بان ملاحظه
امرا كليا مندرج فيه كثير من الالفاظ كصيغ المشتقات وقد يكون الى اللفظ بخصوصه
بان يضعه بملاحظة امر عام لافراده خصوصيات تحته بكون الموضوع له تلك الخصوصيات
على التفصيل لا الامر العام والحاصل ان الواضع عين اللفظ لتلك الخصوصيات لكن
بملاحظة ذلك الامر العام كتعيين لفظ هذا لهذا الرجل ولهذا الفرس الى غير ذلك
لملاحظة امر كلي وهو مفهوم المشار اليه بالخصوص حتى اذا اريد بها الخصوصية كان حقيقة
ولا يراد بها العموم فلا يقال هذا والمراد واحد ما يشار اليه واذ قد حققناه فنقول
الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء لكل ابتداء معين
بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه فالابتداء الذي للبصرة لا يتعين الا
بالبصرة فما لم يذكر متعلقه لا يتحصل فرد من ذلك النوع لا في العقل ولا في الخارج وانما
يتحصل بالمنسوب اليه فيعقل بتعقله بخلاف الاسم فانه ليس موضوعا للنسبة بخصوصها
لخصوصها بل قد يكون لنفس الذات وقد يكون للذات باعتبار نسبته وقد يكون لنسبة
لا لخصوصها كالابتداء والفعل فانه لنسبة الحدث الى موضوع ما فعلى وعن والكاف
اذا اريد بها علو وتجاوز وتشبيه مطلقا من غير ملاحظة الخصوصيات اسماء وما اريد بها
تلك الخصوصيات حروف فلا تجعل يعرف ذلك بالعلامات والقرائن كما في سائر
الاسماء المشتركة فلاحكم وثانيهما ان الحرف لا يكون حديثا ولا محدثا عنه خبر
فالمخبر عنه اما اسم او حرف واياما كان يكون كاذبا اما الاول فلان الاسم محدث
عنه وقد كان لا يحدث عنه فيلزم التناقض واما الثاني فللتحديث عنه بانه لا يحدث عنه
فبعض الحروف يحدث عنه وقد كان لا شيء من الحروف يحدث عنه فيلزم التناقض
للجواب عنه يستدعي تمهيد مقدمة وهي ان التحديث عن الحرف اما عن لفظه او عن

معناه

عن معناه والاول جاز عبر عنه بنفس اللفظ مع ضميمة او بمجرده عنها او بغيره
مثل من كلمة ولفظ من غير مركبة والحرف لمعنى والثاني لا يجوز اما ان يعبر عنه بلفظ
او بغير لفظ ولا امتناع في الثاني نحو معنى الحرف غير مقترن بالزمان والاول
اما ان يكون بلفظ مع ضميمة ولا امتناع فيه ايضا كقولنا معنى من غير معنى
الى او بمجرد لفظه وهو ممتنع واذا تمهد هذا فنقول المراد الحرف لا يخبر عن
عن معناه بمجرد لفظه وح يختار الشق الثاني في قوله فبعض الحروف يحدث عنه
فمناقض قلنا لا م وانما يلزم لو كان المراد معنى الحرف مخبرا عنه بمجرد لفظ الحرف
وليس كذلك بل المحدث عنه معنى الحرف وعبر عنه بلفظ الاسم وهو لفظه
الحرف ولعلك تقول لو صح ما ذكرتم لصح من لا يحدث عن معناه لان من
حرف وكل حرف لا يحدث عن معناه بمجرد لفظه فمن لا يحدث عن معناه
بمجرد لفظه لكن الشرط للتناقض لوجود المحدث بيت عن معناه بمجرد لفظه
فيقول ان التحديث عن لفظ من لا عن معناه والا لكان للمعنى معنى وهو بعد ولئن
اعدت وقلت فلنصدق معنى من لا يحدث عنه بمجرد لفظه فقد حدث فيه
عن معناه نقول حدث هنا عن معنى الفعل لا بمجرد لفظه بل مع ضميمة اسم فلا تناقض
ولو قيل موضوع القضية اسم من وجه وحرف من وجه وعدم المحدث من جهة الحرفية
والمحدث لعدم التحديث عنه من جهة الاسمية ولا تناقض لكان اخصر في الدفاع
المنع قوله واذ قد عرفت ان كلا اي كل واحد من هذه الانواع الثلثة اي الاسم
والفعل والحرف يسمى كلمة فاعلم انه اي الشان اذا ائتلف منها اي من هذه الانواع الثلثة
اسمان او اسم وفعل وافاد اسنيا اي المؤتلف من الاسمين والمؤتلف من اسم وفعل
كلاما وجملة فكما ان كلا من هذه الثلاثة لا يكون نوعا من الكلمة الا بعد لا

على ما دلت عليه مما ذكر وكذلك لا يكون كل من هذين المولفين نوعا من الكلام
الا بعد الاسلاف وحصول الصورة الوحدانية بين الكلمتين لان الواحد لا يطلق
على المتعدد ومن شان الجنس اطلاقه على النوع فما دام متعددين لا يطلق
عليهما الكلام فدعت الضرورة الى الاسلاف وجعله شرطا لكن غير مختص لكونهما
ملفوظين فنعم وزيد في الجواب كلام والحيوان الناطق منقل منقل قدميه
والجمل الشرطية ايضا فاذا لا حاجة الى تخصيص الدعوى بالقول الجازم كما ظن
قال الشارح اعلم ان الكلام وهو في اللغة يطلق على قسمي الدوال الاربع الخط
والاشارة وهو ما يفهم من حال الشي مجازا وعلى التكليم كذلك وعلى ما في النفس
من المعاني التي تعبر عنها وعلى اللفظ المركب افاد او لم يفد قيل مجازا على ما صرح به سيبويه
في مواضع من كتابه من انه لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة وهو مذهب ابن جني
فعلى هذا هو مجاز في النفساني وهو احد المذاهب قيل هو حقيقة في النفساني
مجاز في تلك الجمل وحقيقة فيهما على مذهب بعض وعلى الخطاب قال ابن الحاجب
واختلف في مصدريته وعدمها وفي الاصطلاح انما يطلق على ما يحسن السكوت
عليه من لفظ او قول او كلم لكن الاول ابعدها لتناوله المهمل والثاني فانه
مهمل لان في عدمه لكن لما كان القول واقعا في بعض المواضع على الراي والاعتقاد
مجازا شايعا فكانه حقيقة دون الكلم كان بيان ما بالكلم اولى وذلك اي
كون الكلم بحيث يصح السكوت عليها لا يتاتى الا بعد الاسناد بينهما لما ذكرنا
من ان الواحد لا يطلق الا على الواحد فالكلام ما يفيد من الكلم المولفة
على وجه الاسناد المستمع على وجه يحسن السكوت عليه لكن الشارح اختصر
كيلا يذهب الوهم اخذ المشترك اللفظي وقد اخذه ابن مالك قال اسنادا

مفيدا

مفيدا لان المفيد يطلق بالاشتراك اللفظي على هذا المعنى وعلى المفيد فائدة
جديدة من غير ما يدل على تعيين المراد فاحترز بتعريفه ولما كان هذا التعريف
لا يتضح الا بعد وضوح معنى الاسناد عرفه فقال وهو اي الاسناد في عرفهم
اي اصطلاح النحاة مقيد به لانه في اللغة الاضافة من السند والاسناد بالكسر
عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى متناول لجميع الاقسام التعليقية على وجه
الافادة التامة خرج به غير النوعين ولما كانت مطلقة على المعنيين
بالاشتراك اللفظي بين الشارح فقال اي على وجه يحسن السكوت عليه
اي لا يبقى في الافادة الى الفهم لفظ اخر مسطر لاجل افتقار المحكوم عليه الى
المحكوم به وقيل هو الحكم المفيد فائدة تامة باحد جزئيه على الجزء الاخر فاورد
عليه الجمل الجزائية واجيب بتعميم المراد لكن في بيانه شي وايضا يرد عليه ما يرد
على ابن مالك وقيل هو تعلق خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب منه فاورد
عليه نحو بعت من الالفاظ الانشائية والاعتذار عنه باعتبار اصل الوضع
واخبار الاسناد لمعنى الانشاء فدخل تحت الكلام نحو السماء فوقنا وكلام
ساه او غالط وكلام رجلين والجمل الموصول بها والمضاف اليها وبعضهم
اخذوا في تعريفه قيودا اخرجها ولا حاجة به وان اصطلحوا على سبب ثبوته
فيها والا فاصطلاحهم عبث وما منوه سببا كله مدفوع والاسناد اي لا
المعرف لا مطلق الاسناد لان المعرف اذا اعيد معرفا كان عين الاول مما
عليه لا ينعقد بين الفعلين لان الاسناد امر اضافي لا يتصور الا بين المسند
والمسند اليه فلا بد ان يكون فيما فيه مسند اليه ومسند به فلا ينعقد الاسناد
بين الفعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل اما لانه مسند اليه

واما لان العرض لا يقوم بالعرض والاول اولى ولا ينعقد ايضا بين حرفين
ولا بين حرف وفعل ولا بين حرف واسم لما عرفت ان دلالة الحرف ليست الا
لا لاستقلال وانما هي اي دلالته عند انضمامها الى الاسم والفعل فلا يكون
مسندا ولا مسندا اليه فبين الحرفين لا يوجد كلاهما وبين حرف واسم
لا احد احدهما وبين حرف وفعل لا يوجد مسند اليه ولا يرد النقض بالنداء
لانه في تقدير الفعل والايراد بانه لو كان في تقديره لاحتمل الصدق والكذب
ولجاز ان يكون خطابا مع الثالث لان الفعل المقدر كذلك مدفوع بمنع
الملازمتين غاية ما في الباب انه اختار في بعض موارد استعماله وهو غير
مستلزم لان يكون وارد الاختيار في جميع موارده ولم لا يجوز ان يكون
من الصيغ المشتركة فالاسناد الصحيح انما ينعقد بين اسم وفعل لان الاسم
هو الدال على الذات والتشخص الذات اعم من التشخص هو والفعل الدال على المعنى
اي الحدث والنسبة اي نسبة الحدث الى موضع فيتعين الاول لان يكون
مسندا اليه والثاني لان يكون مسندا فاذن الاسناد الصحيح ينعقد
بينهما لا محالة لوجود تمام مقتضاه الى المسند اليه والمسند ولذا ينعقد
الاسناد الصحيح بين الاسمين لان الاسم وضع وضعا للمسند والمسند اليه
لكن بشرط ان يكون احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون
ما يدل على المعنى النسبتي والمراد باحدهما هو المسند وليس في ابهامه
فائدة وهذا اي قولنا بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل معنى قولهم
ان الخبر لا بد وان يكون فعلا او في معنى فعل اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي
وبمعنى فعل ما يشتق منه فان نوقض بقولهم زيد اخوك اجاب بقوله وقد

نضوا اي صرحوا اي اوقعوا نصبهم وتصريحهم على ان زيد اخوك في تاويل
مواخيك وعمرو غلامك ماول بمملوكك فاذن الخبر يكون معنى فعل تقديرا
بمعنى فعل معنى فعل تحقيقا اوتا ويلا وتنبيه بايراد المثالين على ان ما اول
الخبر به من معنى فعل جاز ان يكون من لفظه وان لا يكون ويدل عليه تعلق الجار
والمجرور بالخبر الجامد وارتفاع الاسم بالفاعلية واستطاب الحال بعده
فلولا انه ماول بالمشتق لما جاز ذلك كله وهذا هو المذهب الصحيح
الذي عليه الجمهور وروي ان الكسائي لم ياول بالمشتق ولجاز تضمنه
الضمير ورفع الاسم بعده مدونه واستبعد البعض اطلاقه وحمله على ان
مراده الحكم بذلك في جامد عرف لمسماه مالا انفكاك له عنه من معنى
فعل كالاقدام والجراءة والقوة للاسد والحرارة والجمرة للنار والحق ان
القصد ماول بالمشتق فاذن الحكم المذكور لا ينافي الاختلاف فيه ونقل
صاحب البسيط هذا القول عن الكوفيين وكذا ابن الحاجب حيث قال
زعم الكوفيون ان كل خبر غير مشتق ماول بمشتق ثم قال وهو دعوى
لا دليل عليها وابن الحاجب تعسف غير محتاج لتن هذا اي من تحقق مفهوم
الكلام عرفت ان الكلام يفتقر الى ثلث شرايط احدها التاليف تحقيقا
كان او تقديرا مثال الاول نحو زيد قايم ومثال الثاني قوم فانه في تقدير
انا قوم والشريطة الثانية كون ذلك التاويل من اسمين او اسم وفعل كالمثالين
المذكورين والشريطة الثالثة كون ذلك التاليف الحقيقي او التقديري الكائن
بين اسمين او بين اسم وفعل على وجه الاسناد لا على وجه التعداد او الاضافة او
التقييد اعني التوصيف او غير ذلك من التركيب المزجي نحو غلام زيد بالتنكير

فيهما ناظر الى التركيب التعدادي او غلام زيد جاء زيد ناظر الى التركيب الاضافي
او الرجل الذاهب ناظر الى التركيب التقييدي وبعلبك في التركيب المزجي وقوله اي
قول المصنف في المتن اذا ائتلف اشارة الى الشريطة الاولى وهي كون التأليف
تحقيقا او تقديرا وقد احترز المص به اي بهذا القيد عن افراد الكلم اي مفرداتها
من غير انضمام احديها الى الاخرى وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشريطة
الثانية وهي كون التأليف من اسمين او من اسم وفعل وقد احترز به عن الاقسام
الاربعة الباقية وهي التأليف بين حرفين والتأليف بين فعلين والتأليف
بين حرف واسم والتأليف بين حرف وفعل وقوله وافاد اشارة الى الشريطة
الثالثة وهي كون التأليف على وجه الاسناد وقد احترز به عن التعدادي
والتوصيف ونحوها فان كل ما احترز عنه لا يسمى كلاما اعلم ان هذا التعريف
مشتمل على العلل الاربع على ثلاثة بالتصريح المادية وهي الكلمتان اشار بقوله
اسمان او اسم وفعل والصورية وهي التأليف اشار اليها بقوله اذا ائتلف
والغائية وهي الافادة اشار اليها بقوله وافاد ودل على واحدة وهي الفاعلية
وهي المؤلف بالدلالة دل عليها بقوله ائتلف لان كل مؤتلف لابد له من مؤلف
لما اراد ان يبين وجه تعقيبه الجملة اياه في التسمية وهو بحث اخر جعله معا
للبحث الاول بمنزلة تابع زمانه فاستعمل له ثم بقال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق
على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين يريد ان النحويين كما يسمون
ما ائتلف من نوعي الكلمة على وجه الاسناد بالمعنى المذكور كلاما كذلك
يسمون هذا المؤلف جملة على وجه الترادف بينهم ولا نسلم فيه تسميتهم بعض ما
عرض له عارض جملة دون كلام لان الكلام في الحال عنه على ان عدم اطلاق

الكلام

الكلام بالمعنى المذكور في محل المنع وتشرط الترادف الاتحاد في المفهوم لا في
الاستعمال فلا يرد وجوه المخالفة في الاستعمال التي ذكروها احدها كلام الله
دون جملة الله وثانيها كلام صدق دون جملة صدق وجمع الجملة دون الكلام
الاولى ان وذرهما دون ترك مع انه غير مستعمل قوله والجمل اربع كذا قال الزمخشري
والاصل ان يكون اثنين كما اعترف به في صدر البحث فاخذه ابن الحاجب
وصاحب اللب وابن مالك فسموها الا فعلية واسمية لكن المص والزمخشري
الحقاه اعتبارين اخريين وجعلاهما قسمين اخريين لها سائر الجمل الفعلية
ان جرد فعلها عن الشرط ولو مع الاضمار فهي قسم من اقسامها تسمونه بذلك
الاصل والا فان تضمن الشرط فتسمونها شرطية او لم يوجد الا انها ظرف فيه قال
الشارح قد عرفت ان الكلام والجملة لا ينفك بدون الاسناد افرد الخبرية
على ان الكلام والجملة عبارة عن معنى واحد مقبول في دليل انحصارها في الاقسام
الاربعة ان المسند والمسند اليه اما ان لم يعرض لهما ما سلبهما اي عنهما صلاحية
السكوت عليهما ونحوهما بالرفع بالعطف على سلبهما لا على لم يعرض على ان تحقق
لا بالنصب عطفا عليه على ان ان هي الناصبة ثم قال لما يقدموهم ويضعف
الجملة اخرى او قد عرض لهما ذلك السالب فالثاني اي الكلام الذي عرض
للمسند والمسند اليه فيه ما سلب عنهما صلاحية السكوت عليهما ونحوهما
هو الجملة الشرطية نحو ان يأتني زيد اكرمه فان ان الشرطية عرضت يأتني زيد
فسلبت عنهما صلاحية السكوت عليهما واخرجتهما الى جملة اخرى وهي اكرمه والاول
اي ما لم يعرض لهما ذلك العارض لا يخ اما ان لا يكون المسند موخرا عن المسند
اليه لا لفظا ولا تقديرا او يكون المسند موخرا عنه اي عن المسند اليه اما لفظا

او اما تقديرا فالثانى وهو ما يكون المسند فيه موخرا عن المسند اليه اما لفظا
واما تقديرا هو الجملة الاسمية نحو زيد قايم فى الموخر لفظا او قام زيد فى الموخر
تقديرا فان قام وان كان مقدما لفظا فهو موخر عنه تقديرا والاول
اى ما لا يكون كذلك لا لفظا ولا تقديرا لاخ اما ان يسد مسد المسند ظرف
او ما جرى مجراه اولا فالثانى اى ما لا يكون المسند فيه موخرا عن المسند اليه
لا لفظا ولا تقديرا ولم يسد مسد المسند ظرف او ما جرى مجراه اولا فالثانى
اى ما لا يكون المسند فيه موخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا ولم يسد
مسد المسند ظرف او ما جرى مجراه هو الجملة الفعلية سواء كان ذلك المسند
فعلا او اسما او اسم فعل مثال الاول نحو ضرب زيد ومثال الثانى قايم الزيدان
ومثال الثالث هيهات الامر وغير ذلك من نحو نعم زيد وما قام الزيدان وشتان
زيد وعمرو عند الشارح والاول اى ما لم يعرض له عارض مذكور ولم يكن ولم
يكن المسند موخرا عن المسند اليه وقد يسد مسد المسند ظرف او ما جرى مجراه
هو الظرفية نحو فى الدار زيد وانا منك بكرا ورد مثالين الاول للجار المجرى
الظرف والثانى للظرف اعلم ان دليل الحصر يشتمل على التقسيم والتعريف باعتبار
الذات والمفهوم فلما كان اعتبار الشارح فى دليل الحصر هكذا جاء بالضرورة
خلاف ترتيب المصنف فقدم الشرطية ثم الاسمية ثم الفعلية ثم الظرفية وخالف
ترتيب الشارح فى لبابه وخالف طريقته المسلوكة فى اخر التقسيم وليس له جهة
حسن ولعل ذلك اهتمامه بشان الجملة الفعلية حيث خالف غيره من النحاة فى
ذلك حيث جعل اقام الزيدان وهيهات الامر من الجملة الفعلية هذا غاية
ما ذكره الشارح ولا يخفى ما فيه والاولى ان يقال انما انحصرت فى الاربع لانه اذا كان

فى اولها

فى اولها ظرف او ما جرى مجراه كانت ظرفية والا فان كان فى اولها اداة شرط
كانت شرطية والا فان وجب تقديم المسند لفظا وتقديرا كانت جملة فعلية
والا فالاسمية فالظرفية وجودية محض والاسمية والشرطية والفعلية وجودية
وعدمية فقدمت الظرفية وتاخرت الاسمية وتوسطت الشرطية والفعلية
والشرطية اقل عدما فلذلك قدمت على الفعلية هذا بحسب التعريف واما
بحسب المعنى فتقدم الفعلية لان مسندها فعل اما لفظا واما معنى وهو اصل
فى الاسناد والاصل فى المسند اليه الفاعل وقدم الاسمية لانها بمنزلة الجزء
من الشرطية وقدم المصنف الظرفية على الشرطية لانها تناسبها فى عدم الاحتياج والشارح
فى لبابه الشرطية على اعتبار تحقق صورة الجملة فيها لفظا واما فى الظرفية فتقديرا
وقد يكون بمفرد محقق صورة الجملة فى الشرطية اظهر فلهما اعتباران اعتبار
يوجب التقديم فاخذه فتقدم واعتبار يوجب التقديم فاخذه الشارح
فاخر فان قلت هذا مناقشة فى المثال تقريرها ان هذا المثال للظرفية
ليس بمستقيم اذ قولهم عندى مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتدا
وتاخيره لتنكيره والظرف المقدم عليه اى عندى مرفوع المحل على الخبرية
فكيف عدها المصنف المنصوب لعندى على تاويل لفظ جملة ظرفية قلنا
الجواب عن هذا السوال مبنى على مقدمة وهى ان الظرف المستقر اعنى الساد
مسد الفعل فسره دفعا لظن من قال الظرف المستقر سمى به لانه مقدرا باستقر
وليس كذلك بل لكونه سادا مسد الفعل فكانه استقر فى موضعه والمراد من
الفعل ما نفل اعم مطلقا او فعل مطلق مطلقا ولا يرد على كون العامل فيه كونا نحو
فلما راه مستقرا عنده لان الاستقرار هنا بمعنى الكون وثمة بمعنى السكون بعد الحركة

اذ الاستقرار وجعل بمعنى الكون ارادة لا من اللغة ولا من الاصطلاح على انه
مناسب بل لان ذلك ليس على سبيل الوجوب بل اذا اخذ في سد مسده واعطى
حكمه والا فلا وعلى كل تقدير فاللغو خلافه وقد بين قال المراد من الظرف المستقر
ما يكون جزءا من الكلام وان يكون له محل من الاعراب واللغو بخلافه وقد مر بيانهما
وهو ظاهر لا يخلو اخبار من ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي المبتدا
والموصول والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي حال كون
كل منها ثابتا قبله او اعتمد على احدها والثاني اي المعتمد عليه يعمل جوازا
في الاسم الواقع بعده عمل الفعل في فاعله وهو الرفع وفاقا لان الظرف
المستقر ههنا اي في صورة الاعتماد لنيابته عن الفعل يعمل عمله لا سيما
وقد اعتضد اي تقوى بالاعتماد وفي بعض النسخ ذلك وذلك بيان اعتماد
بالمثال نحو قولك في الاعتماد على المبتدا زيد في الدار عمرو فان في الدار ظرف
مستقر وقع خبرا لزيد فتقوى به فرفع عمرو بالفاعلية كما رفع حصل النائب عنه
الظرف وفي الاعتماد على الموصول جاءني الذي في الدار اخوه فان في الدار ظرف
مستقر وقع صلة للموصول فتقوى به فعمل في اخوه عمل ما ناب عنه وهو الرفع وفي
الاعتماد على الموصوف مررت برجل معه كتاب فان معه ظرف مستقر في محل
الجر لكونه صفة لرجل فتقوى به على عمل الرفع في كتاب وفي الاعتماد على ذي الحال
لقيت زيدا عليه جبة وشي فان عليه ظرف مستقر منصوب المحل وقع حالا من
زيد فاعتمد عليه وتقوى به على عمل الرفع في جبة وشي وفي الاعتماد على
حرف الاستفهام افي الدار اخوك فاخوك يرتفع بفي الدار لاعتماده على همزة
الاستفهام وفي الاعتماد على حرف النفي ما فيها ابوك فان فيها لما اعتمد على حرف النفي

فهو

وهو ما اعتمد على رفع ابوك بالفاعلية وجه الاعتماد اما في الاول فلان المبتدا
يقتضي الحكم عليه بشي واصله في الفعل بهوية كانه فعل وفيه رائحة واما في الثاني
فانه يقتضي الموصول ان يكون صلته جملة مشتملة على حكم معلوم واما في الثالث
والرابع فكما في المبتدا واما في الخامس فلان الاستفهام من شانه ان يكون عن الاحكام
واما في السادس فلان النفي يتعلق بها لا بالذوات واما الاول وهو الظرف الذي
لم يعتمد على شيء قبله من الاشياء المذكورة فالاسم الواقع بعده لا يخلو من ان يكون
حدثا او غير حدث اي مصدرا او غير مصدر فالثاني اي الظرف الغير المعتمد
على شيء قبله الواقع بعده غير حدث لا يعمل في الاسم المظهر الكائن بعده عند
اصحابنا بل ارتفاعه اي ارتفاع ذلك المظهر بالابتداء والظرف المتقدم — الاسم م
عليه يحمل الضمير وهو اي الظرف المتقدم عليه مع ما تضمنه الظرف كائنا
من الضمير مرفوع المحل بالخبرية لذلك الاسم المبتدا نحو عندي مال
فارتفاع مال بالابتداء عندهم اي عند اصحابنا وفي الظرف المقدم عليه
وهو عنده ضمير له وهو اي الظرف الغير المعتمد معه اي مع ذلك الضمير
واقع خبرا له اي للمال وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده اي بعد الظرف
الغير المعتمد بالفاعلية مثله اي مثل ارتفاع الاسم بالفاعلية اذا اعتمد
الظرف على شيء فانهم لا يشترطون للعمل اي لعمل الظرف الاعتماد على شيء
قبله كما لا يشترطونه اي الاعتماد لاعمال اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم اي الكوفيين
الاخفش منا في المسئلتين اعني في اعمال الظرف هذه مسئلة واعمال الصفات
هذه مسئلة اخرى من غير اعتماد متعلق باعمال هذا اي ما ذكرنا من ان
الظرف الغير المعتمد على شيء لا يعمل في الاسم الظاهر بعده ويعمل عند الكوفيين

والاخفش هنا اذا كان الاسم الواقع بعد الظرف الغير المعتمد غير حدث فان كان
ذلك الاسم حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف
فى محل النصب على الحال اى حال كونه غير معتمد على شىء لانه كان اولا شىء على الفعل
لانه من حيث هو جزء مفهوم الفعل بخلاف ما كان غير حدث سواء كان ذلك
الحدث لفظا فان الخروج حدث وقع فاعلا ليوم الجمعة والوقوف ايضا لامامك
ومعناى ومن وقوع الحدث بعد الظرف الغير المعتمد قوله تعالى ومن آياته انك
ترى الارض لان التقدير ومن اياته رؤيتك وقوله تعالى ومن اياته ان يقوم السماء
اذ التقدير قيام السماء فى الحدث معنى ولذا فصله عما قبله فتقدير الحدث فى الاول
بواسطة ان المقدر وفى الثانى بواسطة ان المحققة وعند الخليل لا فرق بين الحدث
وغيره فى اشتراط الاعتماد يريد ان الظرف اذا لم يعتمد على شىء منها لا يكون عاملا
فى الواقع بعده حدثا او غيره فارتفاع هذه الاسماء وهى الخروج والوقوف ورؤيتك
وقيام السماء عنده اى عند الخليل بالابتداء لا بالظرف وهو اى ما ذهب اليه
الخليل من ان ارتفاعه بالابتداء اقرب الى القياس مما ذهب اليه سيبويه لما فيه من
تقليل الاقسام وهو اقرب الى الضبط ولان الابتداء عامل بالاتفاق اعنى باتفاق
البصريين والاندلسيين لكون المبتدا عاملا بالاتفاق لان فيه اختلافات كثيرة مستقصى
عليها فى بابه انشاء الله تعالى اذا تحقق هذه الاصل فنقول قوله عندى مالك
جملة ظرفية عند الكوفيين والاخفش لما عرفت فى المقدمة ان الظرف يعمل فيما بعد
وان لم يعتمد وعند البصريين جملة اسمية لان الخبر اعنى الظرف وهو عندى
مع ما تضمنه من ضمير المبتدا جملة عندهم لكونه متأولا بالفعل نحو استقر
او حصل دون اسم الفاعل رد لمذهب من قال ان المقدر اسم فاعل وهو مختار

او معنى وذلك اى بيان وقوع الاسم بعده قولك
يوم الجمعة الخروج وامامك الوقوف فى الحدث لفظا

ابن مالك

ابن مالك حيث قال وهذا المذهب هو الصحيح وهو مذهب الاخفش يعنى بها
ومذهب سيبويه ايماء استدلوا عليه بان اصل الخبر الافراد وبان العرب
اذا نطق به كان كذلك كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن
فانت لدى بحبوحة الهون كائن وبان تقدير الفعل يحتاج الى تقدير اسم الفاعل
بخلاف تقدير اسم الفاعل وبان تقدير الاسم صالح لجميع المواضع بخلاف تقديره
فانه يكون موضع يكون فيه تقدير الفعل ممتنعا نحو اما عندك فزيد وحيث
فاذا عندك زيد وا وقد دليلا على ان الفعل مقدر بقوله بعد ليل وغيره
صلة للموصول نحو الذى فى الدار زيد والصلة لا يكون الا جملة والظرف لا يكون
جملة الا اذا كان متعلقا بالفعل ويلزم من هذا ان يكون الظرف فى محل النزاع
متعلقا بالفعل لان تعلقه بالفعل متعلق به فى نفس الامر والا لزم ان تشترطوا
فى الصلة بخلاف ما فى نفس الامر فاذن يكون متعلقا به فى محل النزاع وعلى
المذهبين اى مذهب البصريين ومذهب الكوفيين الاستشهادية
اى بقوله عندى مالك الجملة الظرفية صحيح لان المجموع اى مجموع عندى مالك على
مذهب الكوفيين اوالجزء الثانى على مذهب البصريين وهو عندى لانه
ثان فى الرتبة وان كان اولا فى الذكر جملة ظرفية بلا شبهة هذان مذهبا
على انحصار الخبر فى الجملة والمفرد وفيه مذهب ثالث وهو ان يكون من
قبيل المفارد فى بعض المواضع ومن قبيل الجملة فى بعضها ففى الاول مقدر باسم
الفاعل وفى الثانى بالفعل وهو اختيار بعض المتأخرين ممن قال بان الاخبار
بالظرف والجار والمجرور قسم برأسه لا من قبيل المفاريد ولا من قبيل الجمل
لا يقول بالحصر بل بواسطة بينهما اعلم ان كلام الشارح ههنا يدل على ان اسم الفاعل

مع فاعله جملة عند الكوفيين لان عندى عندهم متعلق باسم الفاعل فاذا كان
عندى مع فاعله جملة لكون اسم الفاعل مع فاعله جملة لان جملة الاولى ومن مبنية على
جملة الثانى وسيصرح عن قريب انه مع الضمير ليس بجملة عند الكوفيين وهل هذا
الا تناقض اللهم الا ان يقال ان هذا غير ما سيصرح لان الظرف فيه واقع موقع
المفرد موقع الخبر وموقع الصفة وموقع الحال قوله وكل منهما يقوم مقام
المفرد فيكتسب اعرابه محلا قال الشارح اعلم ان الجمل كثيرا ما يقوم مقام المفرد
اما للحاجة الى توسيع العبارة فى النظم والنثر ولغير ذلك من الفوائد التى
تكفل ببيانها علم المعانى فيقدر فى محلها اعراب المفرد القائمة هى مقامه
الضمير المنفصل للجملة والمتصل للمفرد وهو اى تقديرا عرابه فى محلها المعنى
بالتشبيه اى المراد من قوله اى قول المص فى المتن فيكتسب اعرابه محلا وذلك اى
قيام الجملة مقام المفرد وتقدير اعرابه فى محلها حكم الاستقراء فى ستة مواضع
احدها خبر المبتداء وذلك نحو زيد ذهب اخوه فزيد مبتداء وذهب
اخوه جملة فعلية فى محل الرفع على الخبرية على معنى انه لو وقع موقعها ما يظهر فيه
الاعراب لرفع وقدمها على الجملة الاسمية لانها ادل على الاسناد الذى باعتبار
كون الجملة جملة وزيد اخوه ذاهب فزيد مبتدا واخوه مرفوع بالواو مبتدا
ثان وذاهب مرفوع على انه خبر مبتداء ثان والمبتداء الثانى مع خبره جملة
اسمية محلها رفع بالمعنى المذكور على الخبرية للمبتداء الاول وقدمها على الجملة
الشرطية لانها منها بمنزلة المفرد من المركب وبكر ان تعطه يشكرك فان
بكر ابتداء والمجموع من حرف الشرط وفعله وجزائه جملة شرطية فى محل الرفع
على الخبرية على ما ذكرنا من المعنى وقدمها على الظرفية لانها جملة بلا خلاف

بخلاف

بخلاف الشرط كما سيقف عليه ان شاء الله تعالى وخالد فى الدار فان خالد
مبتداء وفى الدار جملة ظرفية محلها الرفع على الخبرية على المعنى المذكور
فقولنا فى الدار جملة عند اصحابنا لسده مسد استقر بناء على ما ذكرنا
آنفا من دليل وقوعه صلة للموصول وعند الكوفيين مفرد لان المقدر فيه
مستقر عندهم وانه اى مستقر وهو اسم الفاعل مع الضمير المستكن فيه الراجع
الى خالد ليس بجملة على ما سنبين ذلك فى موضعه ان شاء الله تعالى وثانيها
اى ثانى المواضع الستة الجملة خبر باب ان وهو مشتمل على الحروف المشبهة ان
وان وكان ولكن وليت ولعل فما عبر الشارح فى ايقاع الجمل الاربع اخبارا
لها على سبيل الانموذج مناسبة لطيفة فاورد الجملة الفعلية فى ان نحو ان زيدا
ذهب ابوه فزيدا اسم ان وذهب ابوه جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية لها
على ما هو دابه فى تقديم الجملة الفعلية على غيرها واوردها ايضا فى المفتوحة
نحو بلغنى ان عمروا قد ذهب اخوه فان عمروا اسم ان وقد ذهب اخوه جملة
فعلية محلها رفع على الخبرية لها وهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على الفاعلية
لبلغنى ايماء الى انه لا فرق بينهما فى افادة التاكيد والتحقيق واورد الجملة
الاسمية فى خبر كان نحو كان عمرو غلامه اسد اما على دابه او على ان كان
من المذاد فان التقدير كان زيد الاسد ان زيدا كالاسد واورد
الجملة الفعلية فى خبر لكن نحو جاءنى زيد لكن عمروا لم يجئ الا ان كلامين
مختلفين نفيا واثباتا لا يكونان الا فى الحكم الثابت على التحقيق فى الفعل
واورد الجملة الشرطية فى خبر ليت نحو ليت زيدا ان تاته يكرمك المجموع
جملة شرطية فى محل الرفع على الخبرية لليت لان بين التمنى والشرط مناسبة

مناسبته ظاهرة على انه من داير صغير الجمل الظرفية فلذا اوردها حتى للعل نحو
لعل زيدا في الدار فان زيدا اسم لعل وفي الدار خبرها وثالثها اى ثالث المواضع
الستة الخبر في باب كان نحو كان زيد قد قام ابوه في الجملة الفعلية او كان زيد
ابوه قائم في الجملة الاسمية او كان زيد ان تعطه يشكرك في الجملة الشرطية
او كان زيد امامك في الجملة الظرفية فهذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية لكان
ورابعها اى رابع المواضع الستة المفعول الثاني في باب حسبت نحو
حسبت زيدا قام اخوه او اخوه قائم او ان تعطه يشكرك او امامك وهذا
مع قوله على قياس ما تقدم فهذه الجمل منصوبة المحل على انها مفعول ثان لحسبت
وحكم هذه الثلثة اى الخبر في باب ان والخبر في باب كان والمفعول الثاني
في باب حسبت حكم خبر المبتدا لانها في الاصل خبر المبتدا ثم دخل عليه
هذه العوامل بخلاف صفة النكرة لانها لا يكون خبرا للمبتدا والجملة الخامسة
لان العامل الداخل عليها ليس من العوامل الداخلة على المبتدا والخبر
وخامسها اى وخامس المواضع الستة صفة النكرة نحو مررت برجل
اعجبني كرمه في الجملة الفعلية او مررت برجل ابوه كريم في الجملة الاسمية او مررت
برجل ان تره اعجبك حسنه في الجملة الشرطية او مررت برجل في حسبه شرف
في الجملة الظرفية فهذه الجمل في محل الجر على الوصفية للنكرة المجرورة وانما وسم
الموضع الخامس بصفة النكرة اذ الجملة لا تقع صفة الا للنكرة لوجوب
التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة لكونها خبرا
شايعا لانه ليس فيها ما يزيل من المعارف كالفعل ولان وصفيتها باعتبار
الحكم ولهذا اذا سبك منها المفرد يسلك من الحكم لا من الاسم وهو في المغني

نكرة

نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم فيكون نكرة واذا كانت نكرة
فموصوفها لا يكون الا نكرة لما ذكرنا من وجوب التطابق بينهما وسادسها
اى سادس المواضع الستة الحال سيجيء بيان ماهيتها وتمام ابحاثها في الباب
الثاني ان شاء الله تعالى لكن الشارح تعرض هنا بعض ابحاثها المتعلقة بهذا
الموضع تمهيدا لها مقدمات الاولى قوله اعلم اولا ان الحال اراد بها مطلق
الحال لا الحال المستقلة كما ظن لان الحال اذا اطلقت ليس يجب ان يحمل على المتنقلة
بل قد يحمل وقد لا يحمل عليها انه قوله لا استغناء صاحبها عنها وقوله ومجيئها
فضلة لا اختصاص بالحال المستقلة وثبوتها في حال دون حال وان اختص
بالمستقلة الا ان تغليب الاكثر على الاقل اولى من العكس واستثنا المؤكدة
اذ لا دليل عليه لاستغناء صاحبها عنها اى صاحب الحال عن الحال فانث
والضمير لان الحال مونث سماعي وثبوتها له اى لصاحب الحال في حال دون حال
اى لعدم تقررها بان يثبت له في حال دون حال اخرى ومجيئها فضلة تم الكلام
بدونها بحيث لم يثبت ان يكون ركنا من الكلام الاصلي اذا لم يتحد اى الحال
بصاحبها ذلك الاتحاد الذي بين المبتدا والخبر وبين الصفة والموصوف
هذا مع فاعل جملة فعلية في محل الرفع على الخبرية لان قوله لاستغناء صاحبها
مع المعطوفات تعليل له قدم ليكون الاستقرار اوقع في النفس وذلك الاتحاد
مفعول المطلق وان لم يتحد الاتحاد المذكور ان تؤكد وشيجة اى عرق الاشتباك
اى الاختلاط بينهما اى بين الحال وصاحبها او وسيلة قال الجوهري الوشيجة
عرق الشجر وشجت العروق اشتبكت والوشيج ليف يفتل ثم يشد بين خشبتين
ينقل بها البر المحصود وغير [illegible] سمي ربط وذلك اى اقتضاء زيادة

الربط عند كونها جملة ورد هذا الكلام لان الوهم يورده وهو ان ما ذكرتم يقتضى
زيادة الربط فى قولنا جملة كانت او صفة مفردة فازاله بان ذلك عند كونها
جملة اما عند كونها مفردة فلدلالة الاعراب لفظا فى المفرد على نسبته وتعلق
هناك اى فى المفرد معنوى لم يفتقر الى تكلف تعلق آخر اى لفظ بزيادة ما يدل
على الربط لفظا وتحقيقه ان الاعراب علامة يستدل بها على ثبوت وصف للكلمة
يقتضيه لما سيعرف ان تعلق الفعل او ما اشبهه بالاسم المتمكن بوجه سبب
لثبوت ما يقتضى الاعراب وهو لكونه معقولا ليس للحس فيه مدخل يستدعى
نصب علامة ظاهرة يستدل بها عليه فظهر ان النصب هنا يشعر من غير
احتياج الى امر آخر بان بينهما نسبة وتعلقا معنويا لانه تم به الغرض فلا
حاجة زيادة الرابطة بخلاف الجملة لفقدها ما يدل على التعلق المعنوى فيها
فافترقا والثانية قوله ثم ان بالفتح عطفا على ان الاولى اى ثم اعلم ان للحال
اصلا واسلوبا ونهجا فى الاستعمال النحوى اى ظاهر استعمالها من النحو وهو الطريق
الواضح ويقال الجادة اشهره واستقيما والفرق بين الاصل والنهج ان الا
مدلول الدليل والنهج مدلول استعمال العرب هذا بحسب العرف لا بحسب
المفهوم اللغوى اما الاسلوب والنهج فيهما واحد فذكر الاسلوب
لرعاية التسجيع اما الاصل فهو ان يكون صفة مستقلة اى من شانها الانتقال
من الوجود الى العدم دالة على الحدوث والتجدد كاسمى الفاعل والمفعول
فيمتنع جاء زيد طويلا لان الطول وصف غير مستقل وكذا قصيرا واسود
الا بتاويل اللهم لفظ يقال استصلاء بالاستثناء فى الاكثر لنفى الاسم والخطاء
الحاصل بنفى الكل او اثباته والواقع خلافه نحو ما جاء فى احد فى القوم الا زيدا

فعنا ولا تواخذنى يا رب فان كلامى الاول غير تام لاحتياج الى المستثنى اولتا كيد
كلامى عند المستمع فكانه قال انما المستمع اعلم انى دعوا الله لمشهد انه كلا
حق واستثنائى صدق ولصدقه يا الله ام اى اقصدنا بالخير فحذف حرف
النداء لكثرة الاستعمال وجعل فعل الامر عوضا عنه واتصل به فصار اللهم
الا اذا قصد بها امر لا ينبغى له الانتقال كما فى الحال المؤكدة فان اتيانها اما
للدلالة على رقة وشفقة لازمة نحو زيد ابوك عطوفا فان عطوفا حال
مؤكدة او للاشتهار بالخصلة التى دلت عليها الحال فهى اما للفخر نحو انا حاتم جوادا
او تعظيم نحو انت الرجل كاملا او تحقير نحو انا المسكين مرحوما او تهديد
نحو انا الحجاج سفاكا للدماء والعامل فيها محذوف حذفا لازما بعد ما
بعد جزئى الجملة الاسمية فتقدير المثال المذكور زيد ابوك احقه عطوفا وكذا الكلام
فى غيره واذا كان اصل الحال ما ذكرنا فلا يتخرف بها على صيغة المجهول وان كان
من باب الانفعال اللازم لان اللزوم لتعديته بالبناء الخ فهو مع مجروره فى
محل الرفع على الفاعلية لذلك فليس فيه ضمير عن ذلك الاصل الا مقارنا
بتاويل يردها الى الاصل كما فى الصفات الثابتة نحو جاء زيد اسود والاسماء
الجامدة الواقعة حالا على تاويلها فى الصفات الثابتة بانه ما كان اسود
وابيض ثم صار بمرض او مرض فيكون كالصفة الغير الثابتة فى انه لم يكن
ثم حدث وفى الاسماء الجامدة بالمشتقات نحو بينته بابا بابا على تاويله
مبوبا وارجاع الضمير الى الحال المؤكدة وتاويلها بتاويل يردها الى ان
يكون صفة مستقلة وان كان ممكنا الا انه مرجوح واما النهج فى الاستعمال
فهو ان يكون صفة يستعمل مثبتا لفظا بدون حرف نفى فلا يمنع وقوع الصفة

الدال على النفي حالا وذلك لان الغرض من الحال ان يعرف السامع الهيئة التي
عليها الفاعل والمفعول فلا يكاد يقال جاءني زيد لا راكبا اللهم الا في
الالفاظ العامية اي في الفاظ الجهال وكلام المولدين وهم العرب الذين
ولدوا في العجم او بل بالعكس بل يقال جاءني زيد غير راكب والاولى ان
يحال هذا الى الاستقراء وفي كلام الشارح اشارة اليه والاتيان على الدليل
المذكور للجملة الحالية المفيدة مع انها كلا تكتبا في المعنى والثالثة قوله ثم ان نفي
النفي ايضا عطفا على ان الاولى اي ثم اعلم ان الجملة الواقعة موقع الحال سبقت
سابقة هذا الاصل اي كانت صفة مستقلة دالة على الحدوث والتجدد عارية
عن حرف نفي جرت مجرى المفرد في استغنائها عن رابطة تجمع بينها وبين
صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق اما بانتفائها او بانتفاء
احدها فانها اي تلك الجملة الحالية المنحرفة عن هذا الطريق بتوسط ما يدل
على الربط بينهما اي بين الحال وبين صاحبها حقيق اي جدير خبر ان
وبه يتعلق الجار والمجرور في قوله بتوسط واذا تمهد هذا اي ما ذكرنا
من المقدمات الثلاث فنقول اما الجملة الاسمية اذا وقعت حالا فحقها
ان تصدر بما يدل على الربط وهي راجع الى ما بتاويل الرابطة الواو الموضوع
لافادة معنى الجمع وكون العطف مسلوبا عنها لا يخرجها عن كونها رابطة
بين الحال وصاحبها كالفاء بين الشرط والجزاء لكونها تمحضت عما هو اصل
الحال اعني التحدث والاستقلال لكون الجملة الاسمية في الامر العام اي في جميع
احوالها من حيث هي هي ولا يكون احترازا عن شيء وان كان بمعنى في الامر
الغالب يكون احترازا عن الجملة الاسمية التي خبرها فعل او اسم فاعل عامل

ولحق

والحق الاول لانها في جميع احوالها مفيدة لمعنى الثبات والدوام سواء كان
خبرها فعلا او اسم فاعل عاملا او غيرهما غاية ما في الباب ان الدوام في الجمل
الاسمية التي خبرها فعل او اسم فاعل عامل غيره في الجملة الاسمية التي خبرها احد
نحو جاءني زيد وغلامه راجل وقد يحذف في التقدير نحو كلمته فوه الى في
استغناء عنها بالضمير وقد قال الواو فاه الى في على الحال بمعنى مشافهتا على ان فاه
اسم نائب عن مشافهة بمعناه عند اكثر اصحابنا البصريين واما الكوفيون فهم
يجعلونه منصوبا باضمار جاعلا او ملاصقا كانه قيل كلمته جاعلا فاه الى
في ورجع عوده على بدئه فعوده مبتدأ وعلى بدئه خبره والمبتدأ مع
خبره جملة اسمية في محل النصب على الحال بدون الواو وقد روي منصوبا
اما على المفعول به على ان رجع كما جاء لازما جاء متعديا نحو فان رجعك الله
الى طائفة منهم على ما قال الانباري في الاسرار او على الظرفية على معنى
رجع في الطريق الذي جاء منه على ما قال صاحب الصحاح ونحو قول الشاعر
ولولا جنان الليل اي ظلمته ما آب اي رجع عامر اسم رجل الى جعفر اسم
رجل ايضا سمي البراء اي تبصر بالرفع مبتدأ والجملة الفعلية اعني لم يمزق
اي لم يخرق في محل الرفع في خبره والمجموع جملة اسمية وقعت حالا عن عامر
بدون الواو وعدم تمزيق سرباله كناية عن الطعن لان من يطعن يمزق
قميصه المعنى ولولا جنان الليل الذي يمنع الناظر عن النظر واخفى الخصم
المحارب عن البصر ما آب عامر الى جعفر ولا رجع طرفه الى المنظر والحال انه
لم يمزق سرباله في مضايق الحرب ولم يكدر حاله بانواع الطعن والضرب هذا
ما ذهب اليه صاحب الكشاف وهو محكي عن الفراء اما مذهب الجمهور

فهو ان انفراد الضمير في الجملة الاسمية ليس بنادر بل هو كثير فصيح بل هو في
بعض المواضع فاجب وذلك اذا عطفت على حال كقوله تعالى او هم قايلون
وقال ابن مالك عندي ان انفراد الضمير اقيس من انفراد الواو لا يرى
انه يوجد في شبههما وهما الخبر والنعت وقيل اذا كان الخبر في الجملة الاسمية
اسما مشتقا سقد مالا يجوز دخول الواو عليه وان تاخر جاز وهو مذهب
ثالث لابي الحسن الاخفش وعلى هذا المنوال استقر الحكم وهو ان الحال
حينئذ تزيد ربط حقيق اذا كانت الجملة الاسمية الحالية منفية نحو لقيت
ولاما له بلا الواو اصلا عن قوله على هذا الحكم اذا كانت منفية اي ليس الحكم
ما ذكر الحكم ان الواو وههنا لاخراجها عن اصل الحال لانها اسمية وعن
نعتها في الاستعمال جميعا لانها منفية اوجب خبر قوله الواو والمفضل
عليه محذوف اي من الواو في الجملة الاسمية المثبتة اللهم الا ان يكون الحال
مولكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه فان لا شبهة فيه جملة اسمية منفية
وقعت حالا موكدة لان الحق هو الامر الثابت الذي لا يسوغ انكاره
فلا يكون فيه شبهة وقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد
الوجوه وهو ان لا ريب فيه حال موكدة لان معنى ذلك الكتاب في ذلك
الكتاب الكامل وكماله بان لا شبهة وبقية الوجوه ان لا ريب فيه خبر بعد
لذلك وانه جملة مستانفة لا محل لها من الاعراب والاولى ان قوله الم الى قوله
هدى للمتقين اربع جمل متناسقة تقرر اللاحقة منها السابقة ولذلك
لم يعطف واحدة منها فالم جملة دلت على ان المتحدي به هو المولف من
جنس الحروف التي يركبون كلامهم منها وذلك الكتاب جملة ثانية مقررة

لجهة التحدي بانه الكتاب المنعوت بغاية الكمال ولا ريب فيه جملة ثالثة مقررة لذلك
الكمال بنفي الريب عنه لانه لا كمال اعلى مما للحق واليقين وهدى للمتقين بما يقدر له مبتدا
جملة رابعة اكدت كونه حقا لا يحوم حول السك وكل واحدة منها تسبح ما بينها
استتباع الدليل للمدلول بيانه انه تعالى نبه اولا على اعجاز المتحدي من حيث
انه من جنس كلامهم وقد عجزوا عن معارضته استنتج منه انه الكتاب البالغ حد
الكمال واستلزم ذلك ان لا يتشبث الريب باطرافه ولا نال اذ لا انقص مما يعتريه
الشك والريب ولا ادنى مما يتوجه اليه ذلك العيب فلما كان كذلك كان لا محالة
هدى للمتقين فههنا اي في الحال الموكدة المنفية لا يسوغ ان يتوسط الواو
لكون الحال ح تامة التعلق بصاحبها بل جرت الحال الموكدة مجراه في المعنى لان الحال
الموكدة عبارة عن حال الزمت وفهمت من فحوى الكلام لو سكت عنها وذكرت
لتحقق معنى الجملة ونفي الشك قال ابن الحاجب ان تنقص معناها خبر في
جملة اسمية هو صاحبها في الحقيقة فتحلل الفاصل ههنا اي في الحال الموكدة كتحلله اي
كتحلل الفاصل بين العصا ولحائها ای قشرها وهذا مثل يضرب في تخلل اجنبي بين
المتحدين غاية الاتحاد فشبه شان الغاية القرب بين الحال وصاحبها هنا واما
الجملة الفعلية الواقعة حالا فلا تخلو من ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا
ولم يقل او امرا اذ الامر لا ياتي وقوعه هذا الموقع اي موقع الحال لكونه طلبا
غير ثابت في نفسه والحال خبر لقولها ان يكون ثابتا لغيره وان يكون فاعله الحال
وهو ذو الحال خلافا للفرا نحو تركت عبد الله قم اليه او غفر الله له وقول ابي الدرداء
وجدت الناس اخبر تقله ومن لم يجوزه اول ما يكون اخبارا وهو مفعول لانه
فان كان فعلها مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان مثبتا

فهو وارد على اصل الحال لدلالته على الحدوث والتجدد ونحو لاتناثر فلا يجوز الواو
نحو جاء الامير تقاد الجنائب جمع جنيبة وهي الدابة التي تقاد ولا تركب بين يديه
فان تقاد الجنائب جملة فعلية وفعلها فعل مضارع مثبت وقعت حالا من الامير
بدون الواو وجوبا لانه بمنزلة الحال المفردة التي دخول الواو عليها كالحائل الفاصل بين العصا
ولحائها كما سبق ولذلك وجبنا وربما وقع حالا بالواو وبما خرجه الى الاسمية كقولهم
قمت واصك عينه حكاه الاصمعي وقوله فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا
على الاصح الا اذا اقتضاه اعتبار لطيف كما قال الشيخ عبد القاهر من ان الواو ليس
للحال بل للعطف فان الاصل صككت فعدل الى المضارع حكاية للحال الماضية
وقيل الاول شاذ والثاني ضرورة وليس بسديد لمجيء مثله في التنزيل كقوله لم تؤذونني
وقد تعلمون اني رسول الله اى وانتم قد تعلمون ولم يوجب ابن مالك العرا عن الواو
واذا اصدرت بعت وان كان منفيا فقد جاز فيه الامران الواو وتركه لوروده
اى لورود الفعل المضارع الواقع حالا على اصل الحال لدلالته على الحدوث
والتجدد الدالين على الاستقبال دون نفي الاستعمال لعدم استعماله في الكلام
مثبتا واذا لم يوجد جريانه عليهما فلا يجب فيه الواو نحو جاءني زيد لا يركب بدون الواو
او جاءني زيد ولا يركب بالواو وقوله تعالى وما لنا لا نؤمن بالله وما لي لا اعبد الذي
فطرني وقول الشاعر ضوامر يريدون الرواح وغالهم هلكهم وقول الخرلوان
قوما الا ارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلها لا احجب وكقوله تعالى فاستقيما ولا
تتبعان بالتخفيف وقول الشاعر تعالى صعت وسواسه فان احد منهم لا احد
افاد وامن دمي وتوعدوني وكنت وما ينهنهني الوعيد وقوله اجز كسمته
الورق المعصا با ولقد كان ولا بدعى لاب وان كان الفعل الجملة الفعلية ماضيا

وكذلك

ولذلك اى وكذا الفعلية التى فعلها مضارع منفى يسوغ اى يجوز الامران ترك الواو
لورودها على اصل الحال والواو لانحرافها عن نحوها في الاستعمال مثبتا او منفيا
اذ لابد فيه اى في الماضي الحالي من قد ظاهرة كانت او مقدرة مثبتا حالا من الضمير
المجرور المتصل نحو الا اذا وقع بعد الا نحو لقيته الا اكرمني هذا مذهب الفراء وابى
على وابى العباس المبرد وجماعة من المتاخرين ورده ابن مالك وقال وهذه
دعوى مجردة لا تقوم عليها حجة لان الاصل عدم التقدير ولان وجود قد مع
الفعل المذكور لا تزيده معنى على ما يفهم به اذا لم توجد وحق المحذوف المقدر
ثبوته ان يدل على معنى لا يفهم بدونه والتقريب المستفاد من قد يستغنى عنه
لدلالة سياق الكلام عليها فكذا اى كما انه لابد فيه من قد مثبتا فكذلك لابد فيه
من حرف النفي اذا كان منفيا لفظا او معنى فلا يكون جاريا على نهج الحال في
الاستعمال اما في حال كونه منفيا فقط واما في حال كونه مثبتا فلانه لما كان لا بد فيه
من قد المقربة للماضي من الحال وكان قد حرفا وفي التقريب نفي لنفي الاحتمال
فكان حرف نفي بهذا الاعتبار لم يوجد استعماله في الكلام مثبتا بدون حرف
نفي نحو جاءني زيد قد ركب بدون الواو او جاءني زيد وقد ركب بالواو
وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى ضاقت قلوبهم عن قتالكم وقتال
قومكم وهم الذين عاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم اى قد حصرت وقول
الشاعر ارى الصبح قد لاحت مخايله والليل قد مزقت عنه السرابيل وكقوله تعالى
انى يكون لى غلام وكانت امرأتى عاقرا وقول الشاعر نجيت وقد نضت لنوم
ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل وعلى هذا الحكم قولك في الماضي المنفي كنت
اسعى في امركم ما كان ينفعني السعي اى ما كان الشان او من قبيل التنازع اى

نفعني او كنت اسعى في امر وما كان يغنيني السعي بالواو ولم يذكر الماضي المنفي فكأنه
ادخله في بحث المضارع المنفي لكونه في حكمه كقوله كأن فتات العهن في كل منزل نزلن
به حب العلم محطم وقول الآخر فقالت لم الصبيان سمعا وطاعة وحبة ما كالتيهما
حبيت وقول الآخر لا تأخذني باقوال الوشاة ولم اذنب وان كثرت في الاقاويل
وقول الآخر بانت قطام ولا لحظ منها بوصل والا لحاظ ميعاد واما الجملة الظرفية
الواقعة حالا فالظرف فيها لا يخلو من ان يكون عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن
فيه اي في الظرف او في اسم ظاهر بعده اي بعد الظرف اما الاول وهو ان يكون
الظرف فيها عاملا في ضمير ذي الحال فبغير واو البتة لانخراطها اي لانخراط
الجملة الظرفية بحسب الظاهر في سلك المفرد عند من يقدر الفعل في متعلقه
بل هو مفرد عند بعضهم لكونه مأوّلا بالاسم عندهم على ما سبقت الاشارة
اليه في بيان الجملة الظرفية الحالية الواقعة موقع المفرد نحو جاءني زيد على فرس وما
جاء منه بالواو فمأوّل واما الثاني وهو ان يكون الظرف فيها عاملا في اسم
ظاهر بعده فسائغ فيه الواو وتركه نحو جاءني زيد على كتفه سيف وعلى كتفه
سيف وذلك اي جواز الامرين لما يحاذيها الضمير المستكن راجع الى ما
والبارز للجملة الظرفية من شبهي الجملتين بيان لما ظرف مستقر في محل النصب
على الحال منه الاسمية بالجر على البدل او على البيان او بالرفع على الخبر اي
احدهما الاسمية او بالنصب على المفعولية اعني الاسمية والفعلية عطف
على الاسمية على احد الوجوه لفظا ومعنى عنوان وارد على ان طريق اللف والنشر
نقول لفظا متعلق بقوله الاسمية لان الجملة الظرفية يشبه الجملة الاسمية
من حيث اللفظ لاشتمالها على الاسمين وشبه الجملة الفعلية من حيث المعنى

لتعلقه

لتعلقه بالفعل المقدر فالشبه الاول اجرينا لها حكم الجملة الاسمية وهو الواو وبالشبه
الثاني لها حكم الجملة الفعلية وهو ترك الواو وهذا اذا كان فيها ضمير ذي الحال
اما اذا لم يكن فالواو وقال الشيخ الامام عبد القاهر في الصورة الثانية ترك الواو
الكثر والمختار تقدير اسم الفاعل ههنا خاصة لكن التقدير بفعل ماض مع قد
جائز لا بفعل مضارع اما الاول فلعله لرجوع الحال الى اصلها في الافراد ولهذا
كثر مجيئها بلا واو واما الثاني فلمجيئها بالواو قليلا واما الثالث فللزوم
امتناع مجيئها بالواو وفي الكل بحث اما في الاول فلان الواجب ان يذكر
مناسبة تقتضي اختصاص الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت
واما في الثاني فلانه لا احتياج الى ذكر قد واما في الثالث فلانا لا نسلم ان التقدير بالفعل
المضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو الماضي الا ان
التقدير بالمفرد جائز مع انه لا يوجب امتناع الواو فالحق ما ذكره الشارح
اما الجملة الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا يقال جاءني زيد ان تسأله
يعط على الحال اي على تقدير ان تجعل ان تسأله يعط حالا بل لو اريد ذلك
اي جعلها حالا لجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه اي ذي الحال
نحو جاءني زيد وهو ان تسأله يعط فيكون موقع الحال في الحقيقة هو الجملة الاسمية
دون الشرطية بل الشرطية يكون جزء امر تركت الجملة الاسمية الحالية ولعل السر
اي في عدم وقوع الجملة الشرطية بتمامها موقع الحال ان الجملة الشرطية لتصديرها
بالحرف المقتضي لصدر الكلام وهو ان الشرطية لا تكاد يرتبط بشيء قبلها
هذه الجملة في محل الرفع على الخبرية لأن وبه متعلق قوله لتصديرها اي وقت
من الاوقات الا في وقت ان يكون هناك اي في الشيء الذي قبلها فضل

قوه ومن يدافعنا، لذلك اى لارتباطها بشئ قبلها كما فى الخبر والصفة فان المخبر
عنه لعدم استغنائه عن الخبر لان الكلام انما ينعقد بهما فلا يكون احدهما
بدون الآخر يصير فى نفسه الجملة غير مصرف خبران ويتعلق به قوله لعدم
استغنائه عما وقع بعده بيان لما فى قوله ما فيه ادنى صلوح اى شئ ما من
الصلاحية وهو غير ما فيه فى محل النصب على انه مفعول لتصرف لذلك
اى لكونه خبرا الخلاف ما اذا لم يكن له ذلك كالانشاء فانه لا يصح ان يقع خبرا
وكذا اى وكالمخبر عنه الموصوف تصرف فى نفسه لعدم استغنائه عن وضع
ما فيه شئ من صلاحيته كونه صفة عما وقع بعده لما بينه اى بين الموصوف
وبين الصفة من الاشتباك اى الاختلاط والاتحاد المعنوى حتى انهما قد جعلا
شيئا واحدا فى غير موضع واحد اى فى مواضع كثيرة بخلاف الحال فانها
ينقطع عن صاحبها جدا اى انقطاعا حقيقيا ولذلك سموها اى الحال فضلة
فلم يسوغوا اى فمن ثم اى من اجل ما سبق انهم لم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان
ابرزوها اى اظهروها فى معرض الجملة الاسمية التى ليست تلك المنافية اى مشابهة
الجملة الشرطية فى عدم الارتباط فان قلت ما ذكرتم صحيح بتمام مفقود ما انه
للتخلف فى قولك اكرمك زيد وان اهنته اجاب بقوله نعم قد وقعت
الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعدما اخرجوها عن حقيقة الشرط
وتلك الجملة اى الجملة المصدرة بحرف الشرط التى اخرجوها عن حقيقة الشرط
اذا وقعت حالا لا بد من ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف والاول
ترك الواو مستمر فيه نحو اتيتك ان اتيتنى وان لم تأتنى فان ان اتيتنى جملة
شرطية وقعت حالا بعد ان خلع عنها معنى الشرط واستمر فى مثله ترك

الواو

الواو لانه عطف عليه ما يناقضه اذ لا يخفى ان النقيضين من الشرطين
وهما ان اتيتنى وان لم تأتنى فى مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط
لامتناع ذلك لاداءه الى الجمع بين المتناقضين لان تحقق المشروط حيث
هو مشروط يستلزم تحقق شرطه فلو كان الشئ ونقيضه شرطين لاجتمع
النقيضان هكذا ينبغى ان يقرر هذا الموضع ولا يلتفت الى ما يقال لان
الشرط علة للمشروط فاذا تحقق اتيان المخاطب تحقق اتيان المتكلم واذا
انتفى انتفى فلو كان اتيان المخاطب وعدمه علة لاتيان المتكلم لزم وجود
اتيان المتكلم وعدمه وذلك لانه انما ينبغى اذا انتفى اذا جعل اتيان المخاطب
شرطا لاتيان المتكلم وليس كذلك لان المفروض ان اتيان المخاطب وعدم اتيانه
شرطان لاتيان المتكلم فلا يجوز تفريع قوله فلو كان الخ على قوله لان الشرط
علة للمشروط ثم تفريعه على ما ذكرنا تامل بدر وقيل ان الشرطين باقيان
على معنى الشرط لجواز ان يكون شئ واحد لازما للنقيضين كما هو مبين
فى شرح المفتاح للمص والحق انه لا يبقى معنى الشرط لعدم اعتبار خصوصيته
اذ الغرض بيان وقوع المشروط على جميع التقادير فيئول المعنى الى التسوية
بل يتحول الى معنى التسوية المفيدة الدال عليه مساويا او يساوى بناء
على ان الاصل الافراد او ما فى حكمه وكل منهما اذا وقع حالا استمر فيه ترك
الواو فظهر ان الاول ترك الواو مستمر فيه وهو المط ثم اراد ان يبينه بايراد
نظيره من كلام رب العزة فقال كما لا استفهاميتين المتناقضين الواقعين
فيه نحو قوله تعالى ءانذرتهم ام لم تنذرهم فاستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم
فان المفسرين ذكروا بان الهمزة وام جردتا عن معنى الاستفهام لمجرد التسوية

كما جرديا عن معنى النداء لمجرد التخصيص في قوله اللهم اغفر لنا ايها العصابة

قال سيبويه جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء

قولك اللهم اغفر لنا ايها العصابة يريد جرى هذا على صورة الاستفهام ولا

استفهام كما جرى ذلك على صورة النداء ولا نداء والاصل فيه ان العرب

يعملون في كلامهم في مواضع مع المعاني سيلا بينا من ذلك لا تاكل السمك

وتشرب اللبن معناه لا يكن منكم اكل السمك وشرب اللبن وان كان

ظاهر اللفظ مما لا يصح لما فيه من عطف الاسم على الفعل ولهذا وقع مبتداء

وان كان الفعل مما لا خبر عنه واما الثاني وهو ما لم يعطف عليه ما ناقضه

فلا بد فيه من الواو نحو اتيتك وان لم تاتني واكرمك وان اهنتني فان كلا من

وان لم تاتني وان اهنتني جملة شرطية وقعت حالا من كاف الخطاب خرجتا

عن حقيقة الشرط وهما بالواو اذ لو تركت لالتبس الشرط حقيقة قيد للشرط

لا لقوله التبس وفي ايراد المثالين تنبيه على انها لا بد من الواو سواء كانت

او مثبتة هذا مذهب الجمهور وقد ذكر الجنزي في مسايل العشرين بان

الواو ههنا اي فيما لم يعطف عليه ما ناقضه للعطف دون الحال والمعطوف

محذوف والتقدير في الاول ان اتيتني وان لم تاتني وفي الثاني ان لم تهني

وان اهنتني ففي التقدير الواقع حالا الشرطان المناقضان لا الشرط الواحد

محتجا نفي على الحال من الجنزي بان الشرط الواحد لا ينسلخ عن معنى الشرط

لعدم عطف المناقض فلا يصح وقوعه حالا لان ان ح للاستقبال لعدم

انسلاخه عن معنى الشرط والمستقبل لا يقع حالا فلا يقع الشرط الواحد

حالا فاذن دعت الضرورة الى جعل الواو للعطف وهو مع المعطوف عليه

المحذوف

المحذوف شرطان متناقضان في يكون تتمة القسمة بان تلك لم يخل من ان

يكون شرطين متناقضين ملفوظين او شرطين متناقضين حذف احدهما

لدلالة الثاني عليه والجواب عنه اي عما ذكره الجنزي ظاهر فان الحمله المصدرة

بان لم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنها معنى الشرط واذا كان كذلك اي اذا

كان الامر كما ذكرت من انها لم تجعل حالا الا بعد الانسلاخ لم يبق لان دلالة على

الاستقبال لان كونه دالا على الاستقبال ملزوم كونه للشرط وانتفاء اللازم

دل على انتفاء الملزوم واذا جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالا لخلعهما

معنى الشرطية مع احتياج الى التاويل فليجز ذلك في الشرط الواحد وليس الانسلاخ

بسبب العطف حتى لا يوجد بدونه بل بقصد الحالية وهو حاصل عطف المناقض

او لم يعطف وقصوى ما في الباب ان ما يدل عليه في الاول عطف المناقض

وفي الثاني الواو ثم ذكر الحال ليس لغرض التقييد اذ ليس يجب ان يكون الحال قيدا

ومعنى التسوية الصالح للحال مخصوص بصورة الشرطين المتناقضين فلا يكون

لازما للانسلاخ بعض الشرط فيلزم ان يوجد انما يوجد الانسلاخ ومن

هذا اطلقت ان كون الواو للعطف ليس بحق بل الواو للحال الا ترى انه قد اختلف

في انه يعيل يجب وهو المذكور في الشرح وقيل لا يجب وهو مذهب

ابن جني على ان قوله اي قول الجنزي ان المستقبل لا يقع حالا ممنوع هذا سوا

اخر بعد التسليم تقريره ولئن سلمنا ان معنى الشرط غير منسلخ عنها وان دالة

على الاستقبال لكن قوله لكن ان المستقبل لا يقع حالا ان اردتم به انه لا يقع

اصلا فهو ممنوع اذ يصح وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل

منه مسئلة الكتاب اي كتاب سيبويه وهي اي تلك المسئلة مررت برجل

معه صقرًا صايدًا به غدًا فان صائدًا مستقبل لتقييده بغدًا وقع حالا من رجل
على ضرب من التاويل وهو انه وقع موقع ما هو حال في التحقيق اي مقدرًا
الصيد به غدًا كما في قوله تعا لتدخلن جواب قسم مذكور او قسم محذوف
على اختلاف الاعتبارين في بالحق المسجد الحرام ان شاء الله علق لعدم بالمشية
اما تعليما للعباد او اشعارا بان بعضهم لا يدخل اما لموته او غيبته او حكاية
لما قاله ملك الرويا او النبي عليه الصلوة والسلام لاصحابه آمنين حال من فاعل
لتدخلن فالشرط معترض محلقين رؤسكم ومقصرين حالان بعد حال
او من فاعلها المستكن مع انها مستقبلان على من التاويل وهو انهما وان كانا
حالين ظاهرا الا ان الحال في التقدير ما وقعا موقعه كما فسره الشارح بقوله
اي مقدرين التحليق والتقصير على معنى مقدرًا بعضكم التحليق واخرون
التقصير فوضح من مسئلة الكتاب ومن كلام رب العزة ان المستقبل لا يمنع
وقوعه حالا في الجملة وان اردتم انه لا يقع من غير تاويل فنسلم لكن لا احد لكم
نفعا لجواز وقوعه حالا على ضرب من التاويل كما عرفت بما سمعت فظهر ان
حاصل جوابه جوابان منع وتسليم لا اجوبة ثلثة منع ان حرف الشرط هنا
للمستقبل والزام ان الشرط الواحد جاز وقوعه بطريق لا ولو ونحوه وتسليم انه
للاستقبال ومنع عدم وقوعه حالا كما توهمه بعض من تصدى لتحشية هذا
الكتاب فهذه اي المواضع المذكورة من خبر المبتدا والخبر في باب ان والخبر
في باب كان والمفعول الثاني في باب حسبت وصف النكرة والحال هي المواضع
الستة التي ذكرها المص ان الجملة فيها يقع موقع المفرد وليست بمقصورة عليها
بل وراءها اشياء اخر هي كالمتشعبة عن هذه الستة منها اي من الاشياء

الاخر

الاخر المفعول الثالث في باب اعلمت وهو كالمتشعب عن المفعول الثاني
في باب علمت نحو اعلمت زيدا عمروا اشرف ابوه في الجملة الفعلية او اعلمت زيدا عمروا
ابوه شريف في الجملة الاسمية اذا اعلمت زيدا عمروا ان تاته يكرمك في
الجملة الشرطية او اعلمت زيدا عمروا عنده مال ان [illegible] في الجملة الظرفية
فان هذه الجمل كل منها في محل النصب على انه مفعول ثالث لاعلمت ومنها
اي من الاشياء الاخر خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل شرف ابوه في الجملة
الفعلية على قياس ما تقدم من انواع بقية الجمل موقع خبرها اي ابوه شريف
او ان تاته يكرمك او عنده مال فان هذه الجمل في محل الرفع على الخبرية لها
وهو كالمتشعب عن خبر باب ان لانهم اعملوها تشبيها لها به ومنها
اي من الاشياء الاخر خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد او لا رجل
ابوه قام يسير على قياس ما تقدم في انواع بقية الجمل موقع خبرهما كان يقال
قام ابوه وان تره يحبك حسنه او عنده مال فان هذه الجمل منصوبة
على الخبرية لما ولا وهو كالمتشعب عن خبر كان وبجمع هذه المواضع التسعة
الستة التي ذكرها المص والثلاثة التي ذكرها الشارح قولنا ان الجملة انما يقع
موقع المفرد اذا كانت خبر المبتدا قبل دخول العوامل اللفظية وهنا
شامل لخبر المبتدا فقط او بعده اي بعد دخولها وهذا شامل
للمواضع الستة اي الخبر في باب ان وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر باب كان
وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الثاني في باب علمت والثالث
في باب اعلمت او صفة للنكرة او حالا وهذان موضعان فكملت المواضع
التسعة وقد يظن ان منها اي من الاشياء الاخر التي هي كالمتشعبة الجمل المضا

اليها اسماء الزمان قوله الجملة منصوب لكونه اسم ان واسماء مرفوع لكونه فاعل
المضاف نحو يوم يقوم زيد في اضافة الزمان الى الجملة الفعلية واذ الخليفة
عبد الملك في اضافته الى الجملة الاسمية وليس هذا الظن بصواب لان المراد
بالجملة في مثل هذه المواضع هي الجملة الحقيقية التي لا يكون في معنى المفرد بل
واقعة موقعه فالجملة الحقيقية هي الجملة التي يكون جملة لفظا ومعنى والجمل
المضاف اليها اسماء الزمان والمكان ليست جملا حقيقية اذ هي جمل في اللفظ
دون المعنى لان الجملة الحقيقية لا يقع مضافا اليها لان الاضافة من خواص
الاسماء فاذا كان الجملة المضاف اليها جملة حقيقية كان الاضافة الى غير الاسم
لان الجملة كما انها ليست بفعل ولا حرف كذلك ليست باسم لفظا ولا معنى
بخلاف الجملة المجازية فانها وان لم يكن اسما لفظا لكنها اسم معنى فيكون الاضافة
الى الاسم في الجملة ولهذا اي ولاجل ان الجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان
جمل في اللفظ لا في المعنى قالوا اي النحاة ان المضاف اليه في مثل هذا الموضع
اي في موضع اضافة الزمان او المكان الى الجملة هو المصدر حقيقة
دون الجملة فيكون جملا مجازية لا جملا حقيقية قوله ويكون فيها ضمير
عائد الى الاسم الاول قال الشارح والسبب في اشتراط الضمير
في هذه المواضع لفظا نحو زيد ابوه قائم او تقديرا نحو البر الكر بستين
فنبه على جواز حذف الضمير اذا كان معلوما وفيه كلام طويل الذيل
ليس هذا موضعه ظاهر جبر لقوله والسبب لكن يجوز ان يغفل عنه
فنبه عليه بقوله اذ لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها
بالكلية يريد ان الجملة مستقلة بنفسها اجنبية عن الاسم الاول فلو لم يكن

فيها رابطة تربطها بما قبلها لم يبق لها تعلق اصلا لا بالذات ولا بالرابط او تعلق
شيء بشيء انما هو لذاته او برابط فاذا فقدا لم يكن تعلق اصلا فلا يصلح تلك الجملة
خبرا او وصفا او حالا لذا اي لما قبلها فان قلت هذا اي اشتراط الضمير في الجملة
الواقعة في مثل هذه المواضع نشكل بالجملة الحالية الخالية عن الضمير لفظا
ومعنى نحو لقيته والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة
بل بكل جملة الحدث بالمبتدا معنى او بعضها او قام بعضها مقام مضاف الى الرابط
نحو قوله تعالى قل هو الله احد على احد الوجهين فانه قيل الضمير اما للشان فيكون
الخبر الله احد بلا عائد او لما سئل عنه اي الذي سالتم عنه فيكون الله خبرا واحد
بدلا منه او خبرا ثانيا تدل على جميع صفات الجلال كما تدل الله على جميع صفات
الكمال بدليل ما روى ان قريشا قالوا يا محمد صف لنا ربك الذي تدعونا اليه
وقوله فانها لا تعمى الابصار وهذا الاشكال في الحقيقة بعض اجمالي تقريره ما
ذكرتم من الدليل على اشتراط الضمير في الجملة الواقعة في مثل هذا الموضع غير صحيح
بتمام مقدماته والا لما تخلف في هذه الصورة قلنا كلامنا باشتراط الضمير
في الجملة الواقعة موقع المفرد لا كل جملة وقعت موقعا اولا وما ذكرتم من الجملتين
اي الجملة الحالية والجملة الخبر عن ضمير الشان والقصة غير واقعة موقع المفرد
فلا يرد نقضا علينا اما الجملة الاولى اي اما ان الجملة الاولى غير واقع موقع
المفرد فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا يكون الا جملة والحال المفردة
لا يجرد عن ضمير ذي الحال لا تقول جاءني راكبا عمرو مثلا فالجملة الحالية
عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا هذا ما ذكره في معرض البيان كانه يشكل
رابعه فيكون منحصرة فالجملة لا يكون حالا مفردة وهي ليست بمطلوبة لنا انما المط ان الجملة

الجمليه لايكون واقعه موقع المفرد وهو غير لازم فلا يجعل كلامه على هذا بل على ان
ذكرها بين المقدمتين لبيان الدليل المضمر الذي يثبت المدعى تقريره لوكان
ما ذكرتم من الحاليه الخاليه عن الضمير واقعه موقع المفرد لكان في الوجود حال
مفرده مجرده عن ضمير ذي الحال لكن التالي باطل لان الحال المجرده لا يتجاوز عن
كونها جمله لان بين الافراد والتجرد منافاة ولذا لا يقال جاني زيد راكبا عمرو مثلا
وهذا تقرير مناسب لهذا الموضع لكن في الملازمه بحث لانا انما نتم ان لوكان
المراد من المفرد مفرد تلك الجمله وهو ممنوع واما الجمله الثانيه اى اما ان الجمله التي
من الجملتين المذكورتين اعني الجمله الواقعه خبرا عن ضمير الشان غير واقعه
موقعه فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البته لانه الكنايه عن الجمله فاذا
اخبر عنه بالمفرد يكون مخالفا لوضعها من غير داع اليه واذا كان ضمير الشان
مما لا يخبر عنه بالمفرد البته فالجمله الواقعه خبره لا يكون واقعه موقع المفرد فالحا
ان قد حكمنا ان الجمله الواقعه موقع المفرد انما هي الواقعه موقع المفرد في هذه المواقع
فلا يلزم من حكمنا هذا ان كل ما هو الواقع في هذه المواقع هي الواقعه موقع المفرد
لان المهمله او الكليه لا تنعكس الا جزئيه ثم ان قلت هب ان هذه الجمله غير واقعه
موقع المفرد لكن الجمله من حيث هي جمله مستقله بنفسها منقطعه التعلق عما قبلها
فلا بد من ضمير يتصل بينهما فما السبب في جواز اخلاءها عن الضمير بقوله السبب
في جواز اخلاء الجمله الحاليه الخاليه عن الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه
بينها اى بين الظرف وبينها اى بين الجمله الحاليه ولهذا قالوا ان لها شبها خاصا
بالمفعول فيه الا ترى انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك
هذا الوقت اى فيه كما ان تقدير قولنا جاء زيد اليوم جاء زيد فيه فاذن

لايكون

لايكون بيانا لهيئة الفاعل والمفعول بل بيانا لزمان صدور الفعل عن الفاعل
ووقوعه على المفعول وانما وقعت هذه الجمله حالا مع انها ليست بيانا لهيئة الفاعل
والمفعول على انه في تقدير اتيتك موافقا قدوم الجيش ويؤيده ان سيبويه شبه
واو الحال باذ وقدرها بها من حيث ان ما بعدها لا يكون الا جمله كما بعد اذ
والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى ما تقدمه لشده اتصاله بالمظروف فكذا
ما جرى مجراه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن جني الى تقدير الضمير مثلا فالتقدير
في المثال المذكور اتيتك والجيش قادم وقت اتاني واما الجمله الواقعه خبرا عن
ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها اى الجمله بعينه عباره
عما كني عنه بالضمير عنه في محل الرفع على انه قايم مقام فاعل كني والضمير المجرور راجع
الى الموصول وبالضمير متعلق بكني وبيان له عطف على عباره اى لانها بيان
لما كني عنه واذا كانت الجمله عباره عما كني فيه بالضمير فهي اى الجمله هو اى ما كني عنه
بالضمير في المعنى فجرت مجرى قولك زيد اخوك زيد في كون الخبر هو المبتدا فلا
يفتقر الى ما يصل بينهما كما لا يفتقر اليه قولك زيد اخوك اعلم ان هذا الكلام
من الشارح يمكن ان يحمل على مذهب من لا يرى التاويل في الخبر الجامد فلا
بنا في قوله فيما تقدم زيد اخوك في تاويل مواخيك فيكون الشارح مشبها
لذلك الظرف بما هو خال عن الضمير على ان كون اخوك في تاويل مواخيك
لا يدل على ان فيه ضميرا والا لما ذهب الى التاويل المذكور لان ما يسكن فيه
الضمير لا بد ان يدل على المعنى الحدثي وايضا ذلك التاويل لا يوجب ان يكون فيه
ضمير لعدم المعنى واختلال قاعده متقرره عندهم وهو ان الضمير لا يستكن
الا في المشتق فثبت ان لا ضمير فيه فيصح التشبيه واعلم ايضا ان الشارح ذكر من

صور التعرض مثالين لحصول مقصوده بهما وقد اومنهما اليهما قلنا ان سر عنهما
بالبيان تتميما للفائده فنقول هى عشره خمسه منها متفق عليها ضمير المبتدا
وتكرار لفظه والاشاره اليه والعموم وعطف جمله بالفا منها ضمير على جمله عاريه
عنه فى الخبر كقوله وانسان وعينى تخبر الما تاره فيبدو وفيه تارات يجم فنغرق
وخمسه منها مختلف فيها وهى تكرار المبتدا بمعناه نحو زيد جاء ابو محمد اذا كان
كنيه منعه سيبويه واجاز الاخفش والعطف بالواو مكان الفاء نحو الخليل جاء زيد
وركبها منعه الجمهور واجازه هشام ووقوع المضمر مكان المظهر الذى اتصل به الفاء
كقوله تعالى والذين يتوفون الايه اجازه الاخفش والكسائى ووافقهما ابن
مالك ومنعه الجمهور ووقوع الضمير بدلا من بعض ما فى الجمله نحو حسن الجاريه
الجبتها هو فانه منعه بعض واجازه بعض وزاد البعض عليها قسما اخر نص عليه
ابن ولاد نحو زيد يقوم عمرو ان قام فالرابط فيه اتصال جمله شرطيه فيها ضمير
رابط قوله وسترى ذلك مبتدا خبر قوله وعند بيان هذه الاشيا الستة
اى خبر المبتدا والخبر فى باب ان والخبر فى باب كان والمفعول الثانى فى باب حسبت
وصفه النكره والحال لا بتفصيل وقوع الجمل الاربع هناك اى فى المواضع الستة
اذ ليس فى الكتاب فى المتن منه اى من ذلك التفصيل عين اى ليس ذلك التفصيل
بعينه مذكورا فيه ولا اثر اى ليس ذلك مذكورا على وجه يستفاد منه ولقد
صدق الشارح فى هذا حيث اورد فى هذا الموضع من المباحث الكثير
المتعلقه بالجمل الاربع الواقعه فى هذه المواقع على وجه ليس عينها مذكورا فى المتن
ولا على وجه يستفاد منه ولما كان من شان المصنفين الطالبين للايجاز ان
يجملوا كلامهم ويشيروا الى بيان حكمه اشاره اجماليه لاقتضا التفصيل الاخلا

ما قصدوا

ما قصدوا ومن شان الشارحين ان يفصلوا تلك المجملات الواقعه فى متونهم
اشتغل الشارح بتفصيل وقوع الجمل فى المواضع الستة الذى اشار اليه المص على
الاجمال ولكن لما توغل فيه وارتكب ما ليس عنه ولا اثر فى الكتاب فيكون اتيا
بفعل مرضى من وجه استعذر من فعل نفسه بعض الاستعذار فقال وهذا
اى كون وعد المص ببيانها لا بتفصيل وقوعها هناك الذى بسط من بسط
العذر واذا قبل من عذرى اى بعض عذرى فى بسط الكلام اى نشره من بسط
الكلام اذا نشره فى هذا الموضع فيكون من على هذا الوجه تبعيضيه وحمل الكلام
على هذا اولى من حمله على الزياده لانها هنا خلاف فيه بخلاف التبعيض ولا تعسف
فيه اد التفصيل الواقع على المنوال المذكور محل الاستعذار عن مجموعه لكن
محل القبول التفصيل لا كونه على المنوال المذكور فقبول العذر عنه لم يحصل عن كون
وعد المص بالبيان لا بالتفصيل فاراد اوجها فاعلاله فقال وقد يحذف
المفعول فقصد قصد التعميم والاختصار ههنا اى فى تفصيل وقوع الجمل
على رموز خلا عنها الاصل المنتخب منه وهو المفتاح قوله والاعراب اختلاف اخر
الكلمه باختلاف العوامل الاعراب لغه اما الاجاله يقال عربت الدابه اذا جالت
فى مرعاها واعربها اى اجالها او التحسين من عربت الشى بمعنى حسنته
واما التغيير يقال عربت المعده اذا غيرتها واما الابانه واما ازاله الفساد وقد
ذكرها الشارح بقوله انما سمى الاعراب اعرابا لانه يبين المعانى المقصوده من الكلام
ويوضحها من قولهم عرب الرجل عن حجته اذا بين ثم اوضح ايضاحه للمعانى المقصوده
بقوله الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد بالسكون فلم تعرب لم يعرف اتعجب
انت من حسن زيد ام تاذن للاحسان عنه ام تستفهم عما هو الاحسن

منه مع رفع احسن منه متعلق بالاحسن من الاوصاف او الاعضاء بيان
لما قدم الاخبار لان المقصود الاستفهام عنها لا عن اصحابها يريد به انه اذا لم يعرب
لم يعرف جواب هذا الاستفهام فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه
اى من هذا القول التعجب من احسانه واذا رفعت زيدا ظهر ان المراد منه
نفى الاحسان عنه واذا جررت زيدا علم ان المراد منه الاستفهام عما
هو الاحسن منه من الاوصاف والاعضاء فحصل زوال الاشتباه وتبين المقصود
اعلم ان الظاهر من هذا التقرير ان المراد من المعانى المقصودة النفى والتعجب والاستفهام
ويجوز ان يراد بالمعانى المقصودة المعانى العارضة عند التركيب اعنى الفاعلية
والمفعولية والاضافة فبيانه انك اذا قلت ما احسن زيد بالسكون لم يعلم
ان زيدا فاعل احسن او مفعوله او مضاف اليه فاذا رفعت تعين انه فاعل
فيكون المراد نفى الاحسان عنه واذا نصبت تعين انه مفعول فيكون المراد
التعجب واذا جررت تعين انه مضاف اليه فيكون المراد الاستفهام وقيل
انه ماخوذ من عربت معدته اذا فسدت واعربها اى ازال فسادها
والهمزة للسلب حكاها الهادى وذكر غيره معنى اخر غيرها وهو اعرب
الرجل اذا تكلم بالعربية وانما سمى الاعراب على ذلك التقدير اعرابا لان الاعراب
كما ترى فى المثال ازالة اللبس اى التباس غير المقصود بالمقصود والفساد
يحمل الكلام على خلاف المقصود هذا هو معناه اللغوى واما معناه الاصطلاحى
فقد اختلفت العبارات فيه بعضها ينبئ عن كونه امرا لفظيا وبعضها عن كونه
امرا معنويا ومنشأوه الاختلاف فى المعرب فمن جعل المركب الذى لم يشبه مبنى
الاصل جعل الاعراب الحركات او الحروف والاختلاف حكمه ومن جعله ما اختلف

مع رفع احسن

آخره

ن

آخره باختلاف العوامل جعله اختلاف آخره باختلافها فلهذا ذهب الاولون
الى ان مثل زيد قبل العقد مبنى سكونه سكون بناء والاخرون الى انه معرب
وسكونه سكون وقف ومنهم الزمخشرى والمص بدليل انه لو بنى لحذى به حذو
كيف واين ولم يجعل التقاء الساكنين عفوا كما لم يجعل فى اين ولذا بنى على الحركة
وايضا لو كان مبنيا لكان سببه اما عارضا او لازما فان كان عارضا
يلزم ان يكون فيه شئ يجعله سببا وليس فيه ذلك والا لكان معربا فى الاصل
وان كان لازما يلزم ان لا يكون معربا اصلا لان ما كان بناؤه اصليا لا يزول
بالعارض وعدم تعرضهم بذلك فى كتبهم دليل على ظهور ان الاعراب ليس بحسب تحصيل
فى المعرب بالفعل فليس مرادهم الا انه لو اختلف العوامل فى اوله لاختلف آخره
وبهذا يندفع كثير من الاسولة الموردة ههنا منها ان الاعراب فى جاء زيد
موجود دون الاختلاف ومنها خروج ما هو لازم وجها واحدا كالاسماء المنصوبة
دائما على المصدرية ومنها لزوم كون مثل ما زيد معربا حال البناء ومنها لزوم
ان لا يكون الاختلاف فى الحال وفى الماضى اعرابا فلا يكون اسبابا للعدول عن
جعل الاعراب امرا معنويا وكذا قولهم انواعه رفع ونصب وجر لانها معان هى انواع
الاختلاف فضلا عن الطعن فيه بانه وهم وقولهم حركات الاعراب وحروف الاعراب
وكذا التناسب بين المعرب والمعرف دليل واضح على كون الاعراب الاختلاف المذكور
دون الحركات وعدم تعرض الشارح لهذا البيان مع انه حقيق به كما انه لو توقف منه
هنا ثم تعرض لبيان القيود فقال وانما جعل الاعراب الاختلاف فى اخر الكلمة دون
اولها واوسطها لان الاعراب كما عرفت علم احوال الكلم ولا حسن المصير اى الرجوع
له الحال الا بعد الفراغ من الاصل بعضه عنه قوله بقوله حتى كيف يصير بعدما نقلت

وهل صير فيها الاعراب كيف ولان الاختلاف تغيير والآخر اصل له لاحتماله الحركات والسكون
دون الصدر والوسط على انه لا توجد في كثير من الكلمات ولهذا جعل الاعراب
اختلاف اخر الكلمة وانما قيد اختلاف الاخر باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا
عن الاختلاف في نحوه في قولك احدث من زيد بالسكون ومن ابنك بالكسر ومن اخر من م
الرجل بالفتح وكذا في آخر كم في كم احدث وكم ابنك وكم اخا وكذا في شد ومد
بالحركات فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان الحرف وكذا فعل الامر وكم
لا حظ له من الاعراب واما الاولان فظ واما الثالث فلانه وان كان اسما الا انه
مبني والمبني لا حظ له من الاعراب المعتبر وانما الحركة في نون من وكذا في ميم كم ودال جه م
شد لالتقاء الساكنين هذا وقد ظهر من كلامه ان اخر الكلمة هو حرف الاعراب
وبعضهم عبروا عنه بموضع الاعراب وبه قال ابو علي وقال غيره ان الموضع انما
هو للمبني ثم ان حرف الاعراب هل هو اخر الكلمة مطلقا او اخر المعربة قد اختلفوا فيه
قال ابن مالك اخر الكلمة المعربة وقال ابن يعيش هو اخر الكلمة مطلقا الحرف
الاعراب مرضي على ما قال الا على معنى انه لو اعرب او كان مما يعرب لكان اواخره
محل الاعراب والمصنف ممن قال بالاول لان الاختلاف باختلاف العوامل لفظا
او تقديرا لا يكون الا في المعرب وايضا ظهر منه ان حركة الاعراب لا يكون حركة
اعراب الا اذا كانت لعامل وان كانت لا لغير عامل فاما حركة حكاية نحو من زيد
وذهب الكوفيون الى ان هذه الحركة حركة اعراب واما حركة اتباع كقراءة الحمد لله
بكسر الدال او حركة نقل كقراءة الم يعلم ان الله بفتح الميم واما حركة تخلص من سكونين او
حركة بناء وهي حركة يكون لا لغير ما ذكر فالحركات ستة وقيل سبعة لان حركة المضاف
الى ياء المتكلم ليست عندهم بناء ولا من هذه الحركات المعدودة وما في آخره الف

لا يظهر فيه الاعراب قال الشارح اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية والجمع على احدها
اي على حد التثنية احترازا عن جمع التكسير فان حكمه حكم المفرد لا يخلو من ان يكون
صحيح الاخر او معتلا فالاول اي صحيح الاخر يختلف لفظا حركة في الاحوال الثلث
حال الرفع وحال النصب وحال الجر نحو جاءني زيد ورجال في حال الرفع
ورايت زيدا ورجالا في حال النصب ومررت بزيد ورجال في حال الجر
واما الثاني اي ما يكون معتل الاخر فلا يخلو من ان يكون اخره الفا او واوا
او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري في الاحوال الثلث لامتناع
الحركة على الالف والالف ما كان الفا نحو هذه عصا في الرفع ورايت عصا
في النصب ومررت بعصا في الجر ويسمى هذا القسم مقصورا لحبسه عن الحركة
من القصر وهو الحبس فوقع بينه وبين المبني اشتباه لان كلا منهما محبوس
عن الحركة في الاحوال الثلث فازاد بالفرق بينهما فقال والفرق بينه وبين
المبني ان اعرابه اي اعراب ما في آخره الف تقديري من حيث ان الحركة مقدرة
في آخر الكلمة يعني ان اختلاف آخره باختلاف العوامل في التقدير اذ اختلاف
اذ اختلاف الاخر انما هو باختلاف حركته وذلك انما يكون بعد الحركة
وهي موجودة هنا من حيث ان الحركة مقدرة في آخره ففي الرفع ضمة منوية
وفي النصب فتحة منوية وفي الجر كسرة منوية ولولا ذلك اي تقدير الحركة في
الآخر لما انقلب الواو والياء الفا في عصا ورحى لما تقرر في علم الصرف
انهما انما تقلبان الفا بعد تحركهما وانفتاح ما قبلهما واعراب المبني محلي
لا تقدير للحركة فيه اذ المراد وقوعه محلا لو وقع فيه معرب من المعربات
لظهرت فيه تلك الحركة وقد سبق الفرق بتمامه فيما تقدم اي في موضع بيان

اختصاص حرف الجر بالاسم بين المحل والتقدير وحكى ابن ابان عن بعضهم ان
المقصور لا يقدر في الفتح حركة اعراب وان كان آخره يا نظر فان تحرك
ماقبلها بالكسر كالقاضي وبالفتح كالفتى فارتفاعه تقديري وكذا الجر
لاستثقال الضمة والكسرة على اليا المتحرك ماقبلها قيد بالتحرك لانه
كما سيجي اذا سكن لم يمتنع واحد منهما اما الضمة فلكونها اثقل الحركات
واما الكسرة فلاقتضائها اجتماع ثلث كسرات احدها اليا وكسرتين كسرة
ماقبله وانما علل كونه تقديريا بالاستثقال لانه سبب للحذف فالسبب
للتقدير وسببا لسبب سبب واما انتصابه فلفظي لعدم مايمنعه
اي الآخر من الحركة لانه ليس فيها استثقال ولا يلزم منه توالي الكسرات وذلك
نحو جاني القاضي في الرفع التقديري اصله القاضي فحذفت الضمة للاستثقال
ومررت بالقاضي في التقديري اصله القاضي فحذفت الكسرة لتوالي
الكسرات ورايت القاضي بالفتحة اللفظي وطريق اخر انه في حال الرفع
والجر ايضا عفا النقل تحرك المعتل فاجتمع الضم والكسرتان في الرفع والكسرات
في الجر واما النصب فلا يضا عفا النقل لحقه الحركة العكوية فتعين ان الموجب
لترك الاصل وهو استيفا جميع وجوه الاعراب وهو يضاعف النقل
لا نفس الحركة لان عروضها ماوتي لحظ الحلم فلا توجب ترك الامر المهم وان
كان ماقبلها ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في جميع الحركات الثلث سوا
كان ماقبلها حرفا صحيحا او حرف علة لحصول الاجمام للسان بالوقعة على
الساكن فلما حصل ذلك الاجمام زال ماذكرنا من الالمام فحركت لان الاصل
لا يترك الا بدليل قوي وقد وهن وهنا لما ذكرنا ولانها لما سكن ماقبلها

الجمع

فارقت

فارقت الالف لزوال المدة ح فلا يمنع من الحركة لما ان ذلك لمشاركتها
الالف في كونها مدة نحو هذا ظبي وكرسي في الرفع ورايت ظبيا وكرسيا
في النصب ومررت بظبي وكرسي في الجر وهذا التفصيل مخصوص باليا لان
ماقبل الالف لا يكون ساكنا وماقبل الواو لا يكون الا ساكنا اما الالف
فلالتقا الساكنين واما الواو فلما سيجي عن قريب وان كان آخر الاسم
واوا فلا يكون ماقبلها الا ساكنا وهو جار مجرى الصحيح لما ذكرنا في اليا
نحو دلو وذلك لرفضهم اي تركهم في الاسما المتمكنة احترز بهذا القيد عن
هو ان يتطرف واو قبلها حركة وقلبهم مبتدا وادلو بالنصب
على المفعولية للمصدر وحقو وهو الازار وايضا الخصر مشددا الازار
في الجمع على افعل بفتح الهمزة وسكون الفا وضم العين نحو ادل واحق اصلهما
ادلو واحقو فقلبت الواو يا لما ثبت انه لا يوجد في كلام المعرب اسم
آخره واو وقبلها حركة ثم قلبت الضمة كسرة لاجل اليا فاعل كاعلال قاض تماما فحقق
خبر المبتدا المذكور والضمير المنصوب للمرفض اذ لولا ذلك الرفض لم يكن
لتغيير صيغة افعل وجه هذا وقد ظهر من كلام الشارح والمص ان الاعراب
ثلثة اقسام لفظي وتقديري ومحلي والاعتبار بالاولين دون الثالث وقد
عرفته فيما سبق وقيل المراد بعد اقسام ملفوظ ومقدر نحو المهدي لان اليا
منقلبة عن يا مقدرة ومنوي نحو حبلى لان الفه ليست منقلبة عن شي
ونحو وهو موضع الاسم المبني نحو هذا هذا في السعة والاختيار اما في الضرورة
فيظهر لاجلها حركة اليا كقول جرير ويوما يوافين الهوى غير ماض و رفعها
كقوله تراه وقد بذ الرماة كانه امام الكلاب مصغي الخد اصلم وقد يظهر

فى الفعل ايضا كقوله فعوضنى منها غناى ولم تكن تساوى عنزى غير خمس دراهم
ويظهر ايضا لاجلها رفع الواو كقوله اذا قلت على بلوتبعت هواجس لاتنفك تغريه
بالوجد ويقدر نصبها ايضا لكن كثيرا فى الضرورة وقليلا فى الاختيار كقوله
تعلى ارى باقى على الحدثان وقوله ما اقدر الله ان يدنى على شحط من داره الحزن
من داره صول وقوله فاسود تبتى عامر عن وراثه ابى الله ان اسمو بام ولا اب
وهو احسن الضرورات وزعم ابو حاتم ان ذلك لغة ومثال تقدير نصبها
فى السعة قراءة جعفر الصادق عليه السلام من اوسط ما يطعمون اهليكم وقراءة بعضهم امام
او يعفو الذى بيده عقدة النكاح ولا نظر ان هذا التقدير مختص بالمنقوص الجرى
كذلك فى الصحيح الآخر بتقدير الرفع والجر كثيرا فى الضرورات وقليلا فى السعة كقوله
وقد بدا هنك من المئزر وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب وقوله تنقاه من سعد
فى البحر حالبه وقراءة ابى عمرو يامركم بسكون الراء وقراءة مسلمة بن محارب معولتهم
باسكان التاء وقراءة ابى عمرو وبارئكم وحكى ابو عمرو ان لغة بنى تميم سكين المرفوع من
يعلمهم ونحوه وعن الفراء ان لغة تميم واسد وبعض النجد من سكين حركة الاعراب
طلبا للتخفيف عند اجتماع ثلث حركات وما زعم الكبر البصريين ان ذلك من ضرورات
الاشعار والمبرد انه لايجوز فى شعر ولا فى غيره يرده ما ذكرنا من القراءات قوله
واصل الاعراب بالحركات لان الاصل فى اواخر الكلم السكون لخفة المطلوبة الا ان
ما عرض عند التركيب من المعانى لما مس به احتاجوا منه الى ما يدل عليه هو وان
كان ممكنا بالنقصان الا انه لا يناسب ذلك العارض لكونه زايدا فتعين الزيادة
وهى بالحركات كانت اولى من الحروف لان مناسبتها للاصل اكثر من مناسبة الحروف
من جهة القرب لان الحركات هى اقصى فى الحقيقة اجزاء الحروف التى هى اخف من ساير الحروف

فعلم ان الاصل ان يكون بالحركات فى الحالة الثانية كما ان الاصل السكون فى الحالة الاولى
ولانه لما احتيج بالضرورة كان ضرورة الاحتياج تندفع بما هو اخف واقل فليس
ما حاجة الى تكلف زيادة ما هو اثقل واكثر منه لان الضرورة تتقدر بقدرها
ولان الانسب ان يجعل العلامة غير المعلم كالطراز للثوب فوجب ان يكون هناك
غير الحروف لان المعلم الكلمة المركبة من الحروف وهو الحركات قال الشارح
اعلم ان الحركات هى التى جعلت دلائل الاعراب اذ الاعراب عبارة عن الاختلاف
وغرضه من هذا ان يقول الحركات هى الاصل فى الدلالة على الاعراب بعد ذكر من له
ادراك على حقه والالماع جعل قوله ولذلك سهطاندلان عدولهم الى غيرها
ليس لاجل انهم جعلوها دلائل الاعراب ولا الحركات مختصة بهذا الجعل
بل لكونها اصلا فى هذا الجعل لا تراهم يعدلون عنها الى الحروف الا عن ضرورة
لان الاصل لا يعدل عنه الا لاقتضاء ما يقتضيه فالاستثناء عن الرويه
المعيه وفى بعض النسخ تراهم لا يعدلون فيكون الاستثناء عن العدول المنفى
وكلا الوجهين اصاب شاكلة الرمى بلا نزق فاعتبارات فى دون الاول لم ينفيها
وفى بعض النسخ لا تراهم لا يعدلون وهذا عن المرام بمراحل وذلك اى العدول
لضرورة فى ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة المعتلة مضافة ومكبرة وكان
عليه ان يقيده به فلعله ترك اعتمادا على ما يفهم من الامثلة هكذا قيل وفيه ما فيه
واعلم اولا انها اى تلك الاسماء الستة اسماء محذوفات الاعجاز جمع عجز وهو مؤخر
الشىء اى محذوف اواخرها حالة الافراد اى حال كونها غير مضافة ففيه بيان اصولها
والفاء فى فاصلها يكون جوابا للشرط المحذوف اواخرها اى اذا كان محذوفات
الاعجاز فاصل اب ابو كعصو بدليل ما قالوا فى تثنيته ابوان اذ التثنية ترد الشىء

لا اصل فكان القياس ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد عرفت
ذلك في علم الصرف كما كان القياس ذلك في عصا وكذلك اصلاخ اخوان
من وهنو بدليل هنوان وحم حمو بدليل حموان وذو ذوو بدليل ذووي
كعصوى ثم حذفت عن الفعل لكراهتهم اجتماع الواوين الا انهم حذفوه حذف
غير قياسي استحسانا قال الزجاج حذفوه اي اخر الكلمة هنا ولم يحذفوه في
غيرها فرقا بين المتشبث اي المتعلق بشيء اخر وهو المضاف كاب وغيره
اذ هو من المضافات المشهورة وغير المتشبث كعصا لان من عادتهم انه اذا
كان بين المدلولين تفاوت اثبتوا ذلك التفاوت بين داليهما فان قلت
التفاوت بين الدالين حاصل بعكس هذا الحكم فلم لم يعكس اجاب بقوله والحذف
كالمتشبث اولى لما فيه من الثقل المعنوي وهو تضمنه الاضافة ودلالته
على المضاف اليه الغير المذكور التزاما يعني سلمنا ذلك التفاوت حاصل
بعكسه لكن الثقل المعنوي جعل المتشبث اولى بالحذف لكونه جديرا بالتخفيف
وهو دلالته على المضاف اليه التزاما لا تطابقه لان المضاف ليس تمام ما
وضع له ولا تضمنا لانه ليس جزءا منه وهو ليس من القيود المعتبرة من القيود المطابق
فهذا القيد اظهر ما في الواقع من الدلالة والا فتعريف ليس بمصراما الاول فظ واما الثاني
فلان ما ذكروا في تعريف الاب من انه حيوان يتولد من نطفته حيوان اخر ليس
تعريفا حقيقيا بل هو تعريف اضافي اي بيان لمفهوم العارض بسبب عروض الامر
الاضافي وهو الابوة اللازم لها الابن فيكون لازما لما وضع له لا لازم اللازم لازم
فظهر ان معنى قوله تضمنه الاضافة ليس ان الاضافة مدلوله التضمني حقيقة باعتبار كونها
نسبة للمضاف الماخوذ في المفهوم المذكور العارض له ولا يلزم من الجزئية للعارض

الحمد لله

الحمد لله للمعروض ولهذا فسره بدلالته على المضاف اليه الغير المذكور على طريق العطف
التفسيري فيكون المتضمن بالحقيقة هو المضاف اليه الغير المذكور وبواسطة الاضافة فيه
لانه اذا كان متضمنا للمضاف اليه كان متضمنا للاضافة العارضة له هكذا قيل
وفيه بعد والحق حمل التضمن على الاصطلاحي وحمل الاضافة على الاضافة النحوية
فلما كان فيه زيادة الثقل المعنوي طلبوا زيادة التخفيف فحذفوا اعجازها
دون اعجاز غيرها فاذا اوفي بعض النسخ فاذا اضيف الى غير ياء المتكلم
خص الاضافة الى غير ياء المتكلم مع ان حكم الاضافة الى ياء المتكلم كذلك
لان الحكم الاتي انما ترتب على هذه الاضافة لا على الاضافة مطلقا وما بهام
غير دخل تحت هذا الحكم الاضافة الى المظهر ازال بعض الثقل اذ الاضافة
الصريحة ازالت التضمن اي تضمن الاضافة الضمنية اذ المتضمن الحقيقي هو المضاف
اليه كما سبق وقد صرح به اي بالمضاف اليه الجار والمجرور اعني به في محل الرفع
على مفعول ما لم يسم فاعله الصريح فاذا كان مصرحا به لم يكن متضمنا له واذا
لم يكن متضمنا له لم يكن للاضافة متضمنة فح يظهر ان الثقل المعنوي
كان زائدا وهو بعض الثقل اذ في ابو كما قرر ثقل لفظي وهو كونه على صيغة
فعل بتحريك العين وهذا من مزال الاقدام وموضع تحير الاوهام فرد ما حذف
منها اي من الاسماء الستة لاجل الثقل المعنوي الحاصل ان الموجب التام
لحذف الثقل اللفظي والثقل المعنوي اي مجموعهما لا كل منهما فاذا ازال الثقل
المعنوي زال الموجب التام فيعود المحذوف لان الساقط يعود عند ارتفاع
المانع واذا ردوا المحذوف فلم تات لهم ان يجعلوا اعرابها بالحركات
بعد رد الواو لاستثقالها عليها يعني لو اجرا اعرابها بالحركات بعد

ردا الواو لو وقعت الحركات على الواو ومتى وقعت عليها لزم الاستثقال
المستبعي لاستثقالهم الحركة عليها بفتح لو جعل اعرابها بالحركات بعده
لزم الاستثقال لكن لا نصار اليه مهما امكن فلا نصار الى جعل الاعراب
بالحركات فان قيل فلم لا يندفع بالقلب كما في عصا وهو موتيد بما روى
عن ابي حنيفه رضي الله عنه اجاب بقوله ولم يجعلوا الواو الفا في الاحوال
الثلث مع تحريكها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف
تمهيد المانووه اى قصدوه من اعراب التثنيه والجمع على حد هما
احترز به عن جمع التكسير فان حكمه حكم المفرد بالحروف على ما يجي
بعد هذا البحث فاعربوا هذه الستة من الاحاد بالحروف ابقاعا للانس
بها اى بسبب الحروف واستقامه اى اعتدالا من استقام له الامر اى
اعتدل الطباع لما قاعدة الاعراب قال تعالى فاستقيموا اليه
اى في التوجه اليه اى تعويلا للطباع في التوجه الى قاعدة الاعراب
بالحروف في التثنيه والجمع لئلا يبقيا كالمستوحشين في محل النصب على
من ضمير التثنيه في يبقيا بلا نظير لهما متعلق بمعناه بسبب عدم
نظير لهما في الاحاد اذ لو لم يكن لهما نظير في الاحاد يبقيا كالوايل
ينفران عن الطباع ولا يالفان والاسماع ويجي ان ما روى عن ابي
حنيفه رحمه الله لغة بعض العرب فان قلت فلم عينت هذه الاسماء
للاعراب بالحروف لما ذكرت من استقامة الطبع واعتدال السمع الى الاعراب
بالحروف في التثنيه والجمع اجاب بقوله وخصوا هذه الستة للاعراب
بالحروف لما ذكرنا لانها مقتضيه للاضافه والاضافه فرع الافراد

فضاهت اى شابهت التثنيه في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني ابوه ورايت
اباه ومررت بابيه والاصل ابوه وابوه وابوه فغيرت الى ابوه واباه وابيه
ولهم في هذا وفي بعض النسخ في ذلك التغيير طريقان احدهما انهم حذفوا
حركة ما قبل الواو في الاحوال الثلث النصب والرفع والجر واتبعوها حركة الواو كما
فعلوا ذلك الاتباع في امرء وابنم في الاحوال الثلث فجاز النقل ثم سكنت الواو
في حال الرفع والجر تخفيفا والا لما لذلك النقل فصار ابوه في الرفع فصار فيه
اتباع وتخفيف وابيه بعد الانقلاب اى انقلاب الواو الساكنة ياء
في المجرور كما قلبت في ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة ففيه اتباع
وتخفيف وقلب وانقلبت الفا في حال النصب لتحركها في انفتاح ما قبلها
فصار اباه ففيه اتباع وقلب هذا ما فهم القوم من بيان هذا الكلام
تورد عليهم ان لا حاجة الى الحذف والاتباع في حال النصب والا لزم
تحصيل الحاصل اقول يمكن التقرير على وجه لا يرد عليه وهو انه لما دل
الدليل على ان هذه الاسماء ما ذكرنا كان القياس ح ان تقلب الفا
ويجعل الاعراب كاعراب المقصور ولكن لم يقلبوا بل غيروا الى هذا النمط
ليكون اعرابها بالحروف تمهيد المانووه من اعراب التثنيه والجمع بها
ذكروا الذلك التغيير لاجل التمهيد والتغيير طريقين احدهما انهم
حذفوا اى ارادوا حذف حركة ما قبل الواو في الاحوال الثلث واتباعها
حركة الواو ولما وجدوا ذلك الطريقه المسلوكه فيما بينهم ولم يمكنهم ذلك
في جميع الاحوال بل في حال الرفع والجر فعلوا ذلك في الرفع والجر كما فعلوا
في ابنم مرى ثم سكنوا الواو في حال الرفع والجر تخفيفا الا انهم بعد ذلك

فلو الواو في حال الجر بالوقوعها ساكنة بعد كسرة كما في ميزان انقلبت
الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه وتدل عليه عدم ذكر
في الاحوال الثلث في امرئ وابنم مع ان الاتباع جار فيهما وقوله وانقلب الفا
دون قلبت اذ الفعل على الفعل ادل وجميع هذه الوجوه اوجب ما ذكرنا
من التقرير فاذن اندفع المقال فالحمد لله الواهب المتعال على ما ارشدنا
الى حقيقة الحال ويمكن ان يقال في دفعه بعد اجراء الكلام على ظاهره بانهم
لما اسعوا في الرفع والجر لامكانه فقدروا في النصب ايضا ذلك الاتباع
لتوافق الاحوال فتكون الاتباع في هذه الحال تقديريا وفي الحالين تحقيقيا
فغلب التحقيقي على التقديري فقال واتبعوها وقد وقع في كلام بعض المتاخرين
ان الاولى ان يقدر الاتباع لاجل التوافق المذكور والطريق الثاني طريق
التفسير انهم نقلوا حركة الواو حال الرفع الى ما قبلها بعد حذف
حركته وقلبوها الفا في حال النصب لما تقدم من تحركها وانفتاح ما قبلها
ونقلوا حركتها في حال الجر الى ما قبلها وقلبت ياء لما ذكرنا من سكونها
وانكسار ما قبلها فيهما اي في هذه الحروف النقل لا غير حال الرفع والقلب
لا غير حال النصب والقلب والنقل جميعا حال الجر وذكر الحدي وهو الخبزي
في تعليل اعراب هذه الاسماء بالحروف وجها اخر غير التمهيد المذكور
وهو ان الواحد على النصف من المثنى لانه زائد عليه بواحد والواحد
من الواحد نصف والمفرد اي غير المضاف من هذه الاسماء على النصف
من المضاف من هذه الاسماء وكذلك الحركات الضم والفتح والكسر
على النصف من هذه الحروف اي الواو والياء والالف لان الواو ضمة ومدة

ومده

ومده الضمة ضمة فالواو اذن حاصل من ضمتين وكذلك الالف فتحة
ومده الفتحة فتحة فيكون الالف حاصلا من فتحتين والياء كسرة ومده ومده الكسرة
كسرة فحصولها من كسرتين فلما جعل اعراب الواحد والمفرد الناقصين من المثنى
والمضاف بشطر بالحركات الناقصة عن الحروف بشطر لزم اعراب المثنى والمضاف والمجموع
الزايدين عليه اي على كل من الواحد والمفرد بشطر بالحروف الزوايد على الحركات
بشطر اي نصف لان رعاية التناسب من مستوجبات هذا الفن فان قلت لنا
عن هذه الاسماء من المقتضات للاضافة المحذوفات الاعجاز كيد فلم اختصت
هذه دون غيرها بهذا الحكم اجاب بقوله واختصوا من بينها هذه الستة
دون ساير المقتضيات للاضافة المحذوفات الاواخر بالحروف لانها اطرد ردها
الى الاصول في التثنية بقا لاطرد ابوان واخوان وعلى هذا غيرها ولا يقال يديان
الاصمعي بقوله فالواحد يدي ساكن العين على وزن فعل او يدا كرحا قال الجوهري
حتيها على هذه اللغة يديان كرحيان بل يديان بل يدياه سوطان والاولى ان يقال
ان لانه من المقتضيات من الاضافة المحذوفة الاواخر دون يد اعلم ان الشارح ذكر
في اعراب هذه الاسماء وجوها ثلثة حال كونها مضافة الاول ان يكون اعرابها بالحروف
يريد ان يجعل الحروف دلايل الاعراب كما ان الحركات دلايل الاعراب لقوله في
صدر البحث على ان الحركات هي التي جعلت دلايل الاعراب ولذلك لا بد انهم يعدلون
الى الحروف لان الاعراب عند المصنف هو الاختلاف والحركات دلايله فيكون الحروف ايضا
دلايله فيكون هذا المذهب مذهب المصنف وهو محقق كلام سيبويه لانه ذكر في بيان
الطريق الاول من الطريقين فظاهره يدل على ان الاعراب تقديري بالحركات واللفظي بالحروف
لانهم قدروا الحركة في الواو وصححوا ما قبلها للاتباع ثم سكنوا للاستثقال وكذا في الواو

علامة الرفع نحو يرد عليه انه تقدير لم يعهد مثله وليس مراده ذلك على ما (ذهب)
اليه لما قول سيبويه انه حرف اعراب لا تناقضه لان حرف الاعراب يطلق على (وف)
معتوره الاعراب لفظا كدال زيد وتقديرا كالف عصا وعلى حرف بتعبير
للاعراب فيكون هذه الحروف دلايل الاعراب كالحركات ومن جعل الحركة نفس
الاعراب جعل الحروف نفس الاعراب وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاج من
البصريين وابن مالك فظهر ان هذه الحروف اما دلايل الاعراب او نفس الاعراب (اب)
لا حروف اشباع كما هو مذهب المازني والزجاج لان ذا الشعر ولنقل فيك
ودى مال على حرف واحد وليس الحركات التي قبل هذه الحروف المنقولة عنها
اليه وهو مذهب قوم منهم الربعي لان شرط الوقف وصحة المنقول اليه وصحة
المنقول منه وللزوم جعل غير الآخر حرف الاعراب مع بقاء الآخر او غير المنقول (له)
وهو مذهب قدم من المتاخرين منهم الاعلم وابن ابي العاقبة لان هذه الحروف
ان كانت زايدة فهو المذهب الثالث الا فيلزم ما يلزم الربعي ولا اي مع الحروف
وهو مذهب الكسائي والفراء لانه لا يطرد ولا في بعض الاسماء وهو ابوك وحموك (لك)
واخوك حتى يكون فيك حركات مقدرة في الحروف لعدم اطراد الباب ولا دلالة
على معنى انها حروف اعراب ولا اعراب فيها لا ظاهر او لا مقدر افتكون دلايل
لانه يودي الى حرف اعراب بدونه والثاني ان يكون اعرابها بالحركات من غير
زيادة حرف واليه اشار بقوله ومن العرب من يقول يجعل وفي بعض النسخ من جعل
على الاولى مصدر وعلى الثانية فعل مضارع اعراب هذه الاسماء مضافة الى غير
ياء المتكلم بالحركة مثلها بالنصب حال من الاسماء اى حال كونها مثل الاسماء حال كونها
مفردة احترز عن الاعراب بالحركات في المذاهب السابعة ذهابا بالمضاف (ال)

فيجوز ان يحمل على الاعتبار الثاني الذي لا بنا فان يكون دليل الاعراب م

مذهب

مذهب المفرد فيقول حاله ابه ورايت ابه ومررت بابه قال وشابه ابه فما ظلم (لى)
حكاية الفراء فيكون في الاب لغتان وقد تشد والباء حكاية الازهري وابن قتيبة
اسماء قلاسان اى الحذف ما واعلم ان هنوه وهن لغتان مشهورتان وكلمة
كناية ومعناه شي اى انه كناية والا يعرف اسمه او يكني التصريح به اصله هنو
على وزن فعل بدليل هنوان وهنوان لكن الاشهر النقص فذكره من هذه الاسماء
حكاية سيبويه حيث قال ومن العرب من يقول هناك وهنوك وهنيك
ولم يحفظ الفراء وبهذا لم يعده قوم من هذه الاسماء وكذلك ذوه وذه
لغتان مشهورتان ايضا وذكر الضمير والمصنف اسمه لان الحم يطلق على اقارب (رب)
زوج المراة كالاب وغيره كما يطلق على اقارب الزوجة كذا ذكره الجوهري
في الصحاح واصله حمو على وزن فعل كما ان اصل اب ابو عند سيبويه والبصريين
خلافا للفراء فانه يقول اصلهما واخ فعل بالتسكين وبوه وفمه لغتان مشهورتان (تين)
ايضا ثم شرع في توضيحه بايراد الامثلة على الترتيب المذكور ومصداقه في الحديث
من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه معنى الحديث من انتسب
ينسب الجاهلية اى افتخر باباءه وقبايل الكفار فقولوا اذكر قبايح قبايلك
واباءك من عبادة الصنم والزنا والشرب او عقوا انتم باسلون قبايح افعاله
فمن كان له قبايح الافعال فكيف يفتخر به ولا تكنوا اى ولا تذكروا قبايحه وقبايح
اباءه على الكناية بل صرحوا به فلعله يستحي من الافتخار باباءه فيكون المراد من
الهن القبيح من القول والفعل والمقصود من ايراده لفظ هن فانه مضاف
الى ابيه ومعرب بالحركة ومصداقه ايضا من ابيات الكتاب اى كتاب سيبويه
رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنيك من الميزر رحت خطاب

لامرانه من الرواح هو ضد الصباح وهو اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل
وقد يكون مصدرا بقولك راح يروح رواحا والهن كناية عما يكره التصريح به عند
اصحاب الحياء المروة بهمزة الفاء اصله مأزرة على وزن مفعلة بكسر الميم بمعنى الازار
والغرض من ايراده قوله هنيك فانه منقوص اعرب بالحركة قال سيبويه انما
سكنه للضرورة ومصداق مجيء حم معقوصا في كلامهم قلت ابواب لديه
دارها تبذن اى اعلم امر حاضر بحذف اللام قال ابو جعفر جاز حذفها
لاجل الضرورة وكسرات على لغة تعلم فان حمها وجارها والمعنى ظاهر والمقصود
منه حمها فانه مع انه منقوص اعرب بالحركة ويروى حمارها مكسور الهاء ساكنة
الميم بهمزة اللام ومجيئه مع مصاحبة الحرف في الحديث لا يدخلن رجل على
امراة وان قيل حموها الا حموها الموت والفرض منه حموها فانه اى مع مصاحبة
الحرف وهذه ثلث لغات وسيجيء لغة اخرى وهي لغة القصر ففيه اربع لغات
ومصداق مجيء فم منقوصا في قوله كالحوت لا يرويه شيء يلهمه يصبح ظمآن
وفي البحر فمه معنى لا يرويه لا يسقيه ويلهمه من الباب الرابع بمعنى يبلعه ويصبح
مدخوله الصباح وظمآن عطشان انتصابه على الحال وفي البحر فمه جملة حالية
ومجيئه منقوصا ومصاحبا بالحرف قوله وفي فمي ماء وهل ينطق من في فيه ماء
فانه اعرب في الاول بالحركة وفي الآخر بالحرف قبله قالت الضفدع قولا فهمته
الحكماء واصل فم فوه بفتح الفاء وسكون الواو على وزن فعل عند سيبويه
والبصريين خلافا للفراء فان عنده على وزن فعل بالضم والسكون بدليل افواه
ونويه بحذف الياء حذفا غير قياسي كما حذف حرف العلة لتشابههما اي الهاء
في خفائها اباها اي حرف العلة فبقي فو وهو مستقبح اذ لم يكن في كلامهم اسم متمكن

على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها اي من الواو الميم لتقارب مخرجهما لانهما وان
كانا شفويتين الا ان الميم تحتاج الى ضمهما دون الواو وقد يثلث الفاء والفتح وهو المشهور
والضم حكاه السماك والفراء والكسر حكاه الكسائي ايضا وحكي في تثنية فموان و
فميان وقد تضعف مع السكون في الفاء بدليل الفام فقد على انه لغة الا ان ابن جني
رده حكاه صاحب اليواقيت وقد جوز الاتباع حكاه الفراء فاتضح بهذه ان له
اربع مواد ف وه و ف م و ف م ي و ف م م فلما اضيف رد الى اصله ذهابا
مذهب اخواته فقيل فوه في الرفع وفاه في النصب وفيه في الجر والثالث ان يجعل
هذه الاسماء مقصورة فيقول اباه في الاحوال الثلث كما يقال عصاه واليه اشار
بقوله ومنهم اي ومن العرب من يجعل هذه الاسماء مقصورة فيقول اباه في الاحوال
الثلث كما يقال عصاه حكاه الفراء قال الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا
في المجد غايتاها فانه قال ابا اباها ولم يقل ابا ابيها قصدا الى جعله مقصورا
وسمي العاشر بالالف في حالة النصب على لغة بني الحارث باعتبار ان المجد صاحبين
اعني الاب واب الاب فكان معناه قد بلغ الاب المجد غايته واب الاب ايضا
وتانيث الضمير في غاياها على تاويل المجد بالمرتبة وقول ابي حنيفة في جواب من
سال عنه هل يجب القود على من رمى انسانا بالحجر فقتله لا اي لا يجب القود
ولو رماه بابا قبيس وهو جبل بمكة وارد بالرفع على انه خبر لقوله وقول ابي حنيفة
على هذا اي على القصر فانه لم يقل بابي قبيس بالياء مع انه في موضع الجر ولم يظهر
مثال القصر غير الاب فانه حكاه الفراء وانشد يا حبذا عينا سليمى والفما
وانشد الكوفيون للعجاج خالط سلمى خياشيم وفا خرج ابو الحسن وتابعه ابن مالك
على حذف المضاف وبقيته اراد خياشيمها وفاها وابن كيسان على انه موضع لا يجمع

سوى تحذف ونقع مفردها على حرفين ثم ان هذه الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم
لم ترد حروف العلة خلافا للمبرد استدلالا بقوله وابى مالك ذو المجاز بدار
وهو مردود باحتمال الجمع اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابى واخى
فانهما قبل الاضافة ابون واخون لان الاب يجمع على ابون وكذا الاخ على
اخون يدل عليه قوله وفديننا بالاباء وقراءة بعضهم اله ابيك ابرهيم واسمعيل
واسحاق فاضيفا الى ياء المتكلم فسقط النون للاضافة فاجتمع الواو والياء
الساكن سابقهما فقلبت الواو ياء فادغمت ثم ابدلت الضمة كسرة لسلامة الياء
فصارا كما ذكرنا فلو ردت الواو في مفرده المضاف الى ياء المتكلم لاجتمع الواو
والياء الساكن سابقهما فاذا اعل على المنوال المذكور يعود الى ما ذكر فيحصل
الالتباس ولما لم يلزم ذلك اى الالتباس الواحد بالجمع في فم حيث لم يكن له
جمع سلامة ردت حروف العلة فقيل في وقد جاء فمى بالحركة كما جاء فمه
في الاضافة الى ضمير الغائب من غير اختصاص بالضرورة خلافا لابى على الفارسى
فانه ادعى ان الميم لا تثبت الا فيها وهذا من تحكماته العارية عن الدليل الدال
النظم والنثر من كلام البلغاء عليه وقد سمعه وا عرى من هذا قوله وافتح من
ذلك تشديد ميمه كقوله يا ليتها قد خرجت من فمه وقد سمعت انه لغة واما
فاصله ذو بالتحريك عند سيبويه والبصريين او بالتسكين عند الخليل من باب
نوه وعند ابن كيسان يحتمل الوزنين وقال ابن يعيش الثاني امثل لان الاول
اقل ولهذا كان الثاني اكثر والحمل على الاكثر اولى فظن الجوهرى على الاول
فانها لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة لانها وضعت وصلة الى الوصف
باسماء الاجناس كما وضع الذى وصلة الى وصف المعارف بالجمل على ما عرفته

في الباب الرابع فليس وصفا بل هو ما اضيف اليه فلا يكون الا اسم جنس ظاهر
ولانه لو اضيف الى المضمر لزم اللبس في بعض المواضع مثل ذلك نحو ما غيره عليه
ليتم الحكم في الكل حذفا لهمزة من اخوات اكرم ونحو ابار من البوار وهو
الهلاك اى اهلك ذوى ادوتها وهى بمعنى الاصل ذووها اى اصحابها
الضمير الاول للخزرجية والثانى للمرهفات في المصراع الاول وهو قوله صبحنا
الخزرجية مرهفات صبحنا من الصبوح وهو الشراب بالغداة يقال صبحته
اصبحه صبحا اى سقيته واراد بالخزرجية قبائل الخزرج وهو من قبيلة الانصار
امه قيلة وابوه حارثة ابن ثعلبة من اليمن المرهفات جمع مرهفة بمعنى مرققة
لما شبه السيوف بالشراب في الوصول الى الباطن في الضمير كان المرهفات
استعارة بالكناية وصبحنا استعارة تخييلية او الاتصال بالسقى كان الاستعارة
في صبحنا وقرينتها المفعولان المعنى سقينا قبيلة الخزرج بدل الشراب سيوفا
مرهفات للحرب حتى بلغت كيفية الى ان اهلك اصحاب تلك السيوف اشراف
تلك القبائل حتى كان ذلك اليوم يوم هلاكهم ويروى اباد بمعنى فصل رؤسهم
من اجسادهم شاذ خبر قوله ونحو جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
ما ذكرتم من ان ذو لا يضاف الا الى اسم الجنس الظاهر منقوض بذووها في قوله
ابار ذوى ارومتها ذووها فان ذوو جمع ذو وقد اضاف الى الضمير فاجاب
بانه شاذ والحق ان كان المرجع اسم جنس فهو وضميره في حكم يكون مدلولهما
واحدا فيكون ح كانه مضاف الى اسم الجنس الظاهر الا يرى ان الامام عبد القاهر
قال في قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه هذا اولى من اضافة الى
ضمير زيد وعمرو والثانى من المواضع الثلثة التى عدلوا بالحركات فيها الى الحروف

والتثنية والجمع المصحح مذهب الجمهور ان المثنى معرب وحكى عن الزجاج بناؤه
لتضمنه معنى حرف العطف وانما اعربوا الوجود حد المعرب وليس يجب ان يكون
زيدان في معنى زيد وزيد لجواز ان يكون في معنى زيد زيد وايضا لو كان
متضمنا لمعنى الحرف لما تغير بناء الواحد كخمسة عشر وانما جعل اعرابهما بالحروف
لانهما متفرعان على الواحد لان المثنى واحد الحق بآخره واو او ياء ونون
والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات وقد عرفته فجعل الفرع كما
جعل الاصل للاصل رعاية للتناسب وهذا مذهب الجمهور واكثر اللغات
وبعض العرب يجعل اعراب المثنى في النون اجراء له مجرى المفرد وهو قليل
جدا فالظاهر عليه ان يقال رايت الزيدان ومررت بالزيدان واعراب
سنين وغيره من المعتل اللام في النون فمنهم من يثبتها وهم بنو عامر ومنهم
لا يثبتها وهم بنو تميم فظاهر كلام ابن مالك انه يعرب بالكسرة وظاهر كلام الفراء
بالفتح لعدم انصرافه حيث قال اذا القت بنو تميم الالف واللام من السنين
لم يجروا اي لم يصرفوا كما هو داب الكوفيين وعلى كلا التقديرين لا تسقط
نونه في الاضافة لانه بمنزلة نون مسكين ويلزمه الياء لئلا يجتمع اعرابان في كلمة واحدة قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة غيره لجاز قياسا وان لم يرد به سماع وقد يفعل ذلك سنين وكذا لو عومل بها
عشرون واخواته لكان حسنا لانها ليست جموعا اصلها ومنهم من يجعل اعراب
هذا الجمع في النون في المعتل وغيره وانما اختصت التثنية بالالف والجمع بالواو
واشتركا في الياء هنا يشتمل على مطلوبين الاول اختصاص الواحد من هذه الحروف
بالتثنية والواحد بالجمع وكون الواحد بينهما والثاني كون ذلك الواحد

في التثنية

الف واو وياء ونون للجمع واحد الى آخره ح
للفرع م

في التثنية الالف وفي الجمع الواو المشترك بينهما الياء فاثبت الاول بقوله
لان الحروف ثلثة ومحل الزيادة اثنان وتمام ساير التثنية والجمع لا بد من ان يكونا
بالتصغير للواحد دفعا للالتباس بالزيادة لزيادة المعنى في الاخر لانه اسبق الى الاواخر
من الحروف لاستلزامها الفصل اعني حروف المد واللين لكونها حقيقة لذواتها
وان يكون فيها دليل على الاعراب ليكون جامعا بين الغرضين مع سلوك طريق الايجاز
والاختصار لكن هذه الحروف ثلثة ومحل الزيادة اثنان واحوالهما في الاعراب
ستة فيلزم الاشتراك في كل من تلك الحروف وهو خلاف الاصل فيجب ان يكون
في بعض تقليلا لخلاف الاصل بقدر الامكان فاختص واحد بهذا اي بالتثنية
وواحد بذلك اي بالجمع واشتركا اي التثنية والجمع في واحد ضرورة لانه لا سبيل
الى التوزيع بين المحلين واثبت الثاني بقوله ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع
هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه بالعقلاء للذكور
اسما كان او صفة اذا كان اسما يختص كما يختص بهما بالعلم واذا كان صفة فان
لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مذكرا في لفظ التاء وكذا في تقديره
وعرض الشارح بان كثرة التثنية في الاستعمال بالنسبة الى الجمع وهذا القدر
كاف ولذا اقتصر على ما ذكر بخلاف التثنية فانها لا اختصاص لها بها والالف
اخف من الواو لانها مدة هوائية لا يحتاج الى تحريك الاعضاء بخلاف الواو
فانها تحتاج الى تحريك الشفتين فاختص الاخف اي الالف بما هو الاكثر في الاستعمال
اي التثنية والاثقل يعني الواو بما هو الاقل فيه اي في الاستعمال وهو الجمع على ما تقتضيه
طريق التعادل ويمكن ان يثبت بطريق التشاكل وهو مبني على ان الزيادة في المباني
يدل على الزيادة في المعاني فخص الواو بالجمع ليدل بثقل البناء على تكثير معناه والالف

بالتثنيه ليدل بخفته على معناه ولا يخفى عليك ما فيه وانما جعلا اى الالف
في التثنيه والواو في الجمع علامتين للرفع لان الواو هي اخت الضمه لما سمعت
مما تلونا عليك من ان الواو ضمه ومدة ومدة الضمه ضمه والضمه تناسب الرفع
لانه ضم مع زيادة معنى الاختصاص واذا كان الامر كذلك فهي اى الواو على
الرفع ادل منها اى من الواو وعلى غيره وهو النصب والجر معناه دلالة الواو
على الرفع اكثر من دلالته عليهما فجعل علامة الرفع في الجمع والالف لما كانت بمنزلتها
اى بمنزلة الواو في كونهما علامة او في كونهما ضمير الفاعل في الفعل مثل يضربان ويضربون
في التثنيه حملت عليها اى على الواو في كونها علامة للرفع فان قلت هلا عكسوا
الامر بان جعلوا الالف في التثنيه علامة للنصب لكونها اخت الفتحه التي هي علم النصب
ادل منها على غيره وحملوا الواو في الجمع عليها لكونها بمنزلتها قلنا انما لم يعكسوا
لما في ذلك العكس من وقوع الشركة بين الرفع والجر لان كل الاعراب ستة وحروف
الاعراب ثلاثة فلا يمكن توزيع الثلاثة على الستة بحيث يستوفي كل منها واحدا
منها للزوم الالتباس ولا على احدى الثلاثتين دون الاخرى لتعاديهما بلا اعراب
فاذن دعت الضرورة الى جعل الحرف الواحد علامة للرفع والجر فيهما وهذا اى
وقوع الشركة بينهما على خلاف ما يوجبه المناسبة اذ المناسبة انما هي
بين النصب والجر دون الرفع لما سياتي فاشتراكهما اى الجر والنصب في الحكم
اى في جعلهما علامتين اولى ولما جعلا اعني الالف والواو علامتي الرفع
في التثنيه والجمع الالف في التثنيه والواو في الجمع جعلوا الياء علامة الجر فيهما والا
لبقي احدهما بلا علامة لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنيه
فرقا بينهما فان قلت الفرق حاصل بفتح ما قبلها في الجمع وكسره في التثنيه فما الترجيح

في هذا

في هذا اجاب بقوله والفتحه لخفتها اولى بالتثنيه لما مر من ان التثنيه
اكثر في الاستعمال من الجمع فلم يبق للنصب علامة فيهما فحملوه على الجر دون الرفع
من وجوه احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع لان الجر لا يوجد الا فيها
لانه لا تدخل القبيلتين الاسم والفعل بخلاف الرفع فانه يدخل القبيلتين
فالحمل عليه اى حمل النصب على الجر اولى من حمله على الرفع لان من الظاهر ان
الحمل على ما هو على قرار واحد قربت من الطبع لا سيما في التثنيه والجمع المخصوصين
بالاسماء لكثرة المناسبه والوجه الثاني ان الجر اخف من الرفع لان الجر اخت
الياء والرفع اخت الواو والياء اخف من الواو لاحتياجها الى تحريك الشفتين
دون الياء فالحمل عليه اى على الجر اولى من الحمل على الرفع لكون الخفه مطلوبة
والوجه الثالث ان بين النصب والجر من التاخي طرف مستقر حال من الموصول
في قوله ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما اى النصب والجر في ان كل واحد
منهما فضله يتم الكلام بدونه لان النصب علامة للمنصوب والجر علامة للمجرور
والكلام يتم بدونهما بالمرفوع فيكونان فضلتين فاذن يكون النصب والجر
فضلتين بخلاف الرفع فانه علامة للمرفوع وهو عمدة في الكلام لا يتم بدونه
واشتراكهما في معنى المفعوليه نحو ضربت زيدا ومررت بزيد فانهما بمعنى واحد
واشتراكهما في الكنايه نحو رايتك ومررت بك فان الكاف في مررت بك
ضمير مجرور والكاف في رايتك ضمير منصوب وهما متحدان صورة ولفظا
والوجه الرابع ان النصب الى الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى
وذلك اى كونهما قريبين في المخرج لان النصب من اقصى الحلق لكونه اخا الالف والجر
من وسط الحنك لكونه اخا الياء والرفع من الشفتين لكونه اخا الواو ولا شك

ان الحلق الى الوسط اقرب منه الى الشفتين ثم انهم اختلفوا فى هذه الحروف انها
حروف الاعراب ام دلايل الاعراب ام نفس الاعراب فذهب الخليل وسيبويه
وهو مختار الاعلم الى انها حروف الاعراب لان حرف الاعراب كما يطلق
على الحرف الذى بصورته الاعراب يطلق على الحرف الذى صيغ له وقد عرفت
جميع ذلك فيما سبق فهذه الحروف وان لم يكن حروف اعراب بالمعنى الاول
الا انها حروف اعراب بالمعنى الثانى وقال اصحاب سيبويه ان معناه
ان فيها اعرابا مقدرا ووجه انها حروف لحقت اخر الاسم لمعنى فصارت
كالف التانيث ويا النسبه فذهب الاخفش والمازنى والزيادى الى انها
دلايل الاعراب والاعراب مقدر فى متلوها فعلامة الرفع فى قام الزيدان
ضمه مقدره فى الدال منعها من ظهورها الالف فيكون الالف دليل
الاعراب وهو ضعيف من وجوه احدها انها تكمله للاسم فلا يكون ما قبلها
محلا للاعراب كالف التانيث والثانى انه لو كان الامر كما ذكروا لم يحتج الى التغيير
كالمقصور والثالث انه انما يسمى الاعراب لبيان ما يحدث بالعامل وهذه
الحروف محصله لذلك فلا يعدل عنه وذهب الكوفيون وقطرب والزجاج
والزجاجى وهو اختيار ابن مالك والمص الى انها نفس الاعراب ووجهه ما ذكرنا
وردوه بان الاعراب لا يختل بمعنى الكلم لسقوطه فلو كانت هذه الحروف
اعرابا لما اختل معنى الكلمه بسقوطها واختار الشارح مذهب سيبويه فقال
والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب على ما ذكرنا
وما اوردوه عليه من انه يلزم ظهور علامة النصب فى المجموع كالمنقوص وفى
اليا والالف فى التثنيه فهو مردود بانهم لما حملوا النصب على الجر سووا بينهما فى تقدير

الحركه ولم يعلمها الالف فى المثنى فرقا بينه وبين المقصور وقد لاحظ الاصل فى الحالات
ومن وافقهم فالالف فى زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد واليا بمنزلة الدال
وفيه اختصاص الضمه بالفاعليه لا بمنزلة الدال المتحركه بحركة الضمه واليا فى زيدين بمنزلة
الدال المنصوب او المجرور من زيد اى بمنزلة الدال وفيه اختصاص الفتحه والكسره
بالمفعوليه والاضافه فذهب الجرمى وهو مختار ابن عصفور ان الاعراب هو الانقلاب
والانقلاب علامة النصب والجر واذا دخل عامل الرفع لم يغير شيا ووجهه ان الالف
والواو والياء ان قبل التركيب وقبل دخول العوامل واسعوه ان ترك العلامة لو صح
جعله علامة للاعراب لكان النصب اولى لان الجر له اليا والرفع له الواو وان تقدير
الاعراب اذا امكن راجح اجماعا على عدمه وقد امكن ههنا بالمغاير التقديريه
كما فى نعم الزيدان انتما يا زيدان ونعم الزيدون انتم يا زيدون ومررت برجلين لا
رجلين مثلهما لما كان فى اخر المثنى والمجموع زايدتان وبين ان احدهما حرف اعراب
وجب عليه ان يبين ان الاخرى اى شى وجه زيد فقال اما النون منهما فهو عوض الحركه
والتنوين الثابتين فى الواحد لان الالف مثلا فى زيدان كما عرفت حرف اعراب
كالتا فى قايمه واليا فى هاشمى وفيهما حركه وتنوين كالميم فوجب ان يكونا له
كما للدال فلما تعذرا جعل النون عوضا منهما لان ما يعرى عن البنا من الاسما لا
يجوز ان يعرى عنهما بدل الحركه على المعنى الطارى عليه والتنوين على تمكنه وما قيل
ان الدليل عليه سقوط النون حال الاضافه وثباتها حال الالف واللام فغير
صحيح لان الدليل على السقوط كونها عوضا منهما فيكون دورا اعلم ان التنوين
يقتضى السقوط والحركه يقتضى الثبوت فلكونهما متضادين لا يمكن العمل بهما فوجب للصحيح
العمل بالجهة الراجحه وهى جهة السقوط لاستلزام الثبوت الجمع بين الوصل والفصل

وبين الزيادتين بخلاف السقوط بعم على جهة الثبوت في التعريف نظرا الى جانب
الحركة ولم يعكس لما ذكرنا وهو غير لازم فيه ولان ثبوت النون مع التعريف
يولد معناه لانه نقص الكلمة كما تفصلها ولان الاضافة في الاخر تحل محل التنوين
بخلاف حرف التعريف ولان الحذف معه يودي اللبس في بعض المواضع فيما يجمعون
الواحد المنصوب الف الاطلاق في الوافي وهذا مذهب ولاد وابي على وابن طاهر
وفيه مذاهب اخر والاول مذهب الزجاج وهو انها عوض عن الحركة لثباتها
مع الالف والثاني مذهب ابن كيسان وهو انها عوض من تنوين الواحد
لحذفها في الاضافة والثالث مذهب احمد بن يحيى وهو انها عوض من تنوين
في التثنيه ومن نلثه فضا عدا في الجمع والرابع مذهب الفراء ان النون للفرق
بين رفع الاثنين ونصب الواحد في زيد والخامس ما نقله هشام عن الفراء
وهو ان هذه النون هي نفس التنوين والسادس مذهب ابي الفتح وهو انه
عوض عنهما فيما اجتمعا فيه وعن التنوين فقط نحو عصا وقاض وعن الحركة
فقط فيما لا ينصرف وقد لا يكون عوضا لا عنهما ولا عن احديهما في نحو هذا
حبلى وهو مختار ابن الحاجب وصاحب اللب والسابع مذهب ابن مالك
وهو انها لرفع توهم الاضافة الافراد فجملة المذاهب ثمانيه وما ذكره الشارح
اولى من غيره واليه ذهب صاحب الكشاف فان قلت اذا كان الالف في
زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاي حاجة بمثلها الى زيادة النون بدلا
من الحركة اي لا حاجة اليها لقيام الالف مقام الدال والحركة فيكون الحركة نما بنه
غير الالف قلت ليس معنى قولها الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد
انه بمنزلة الدال المتحركة بحركة الضمة على الاطلاق بل معناه انه بمنزلة الدال وفيه

اختصاص

اختصاص الضمة بالفاعلية الحملة الظرفية حال من المستكن في بمنزلة ففي هذه
الحروف لابد ان يكون دليل على معنى اختصاص الحركة الاضافة الاولى
للبيان اي على معنى هو اختصاص الحركة بحال كالفاعلية مثلا دون حال
كالمفعولية كما في اخر زيد والحاصل ان فيه ثلثة اشيا حرف الاعراب الذي
هو من نفس الكلمة ولفظ الحركة واختلاف هو اعراب ولما خرج
الدال من زيد عن كونه محل حرف اعراب بزيادة الالف وكانت حرف اعراب
اذ هو من نفس الكلمة وقد حصل فيه الاختلاف الدال عليه الحركة لا لفظ الحركة ثبتت
الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة لان ذكر البدل يقوم مقام ذكر المبدل
منه فان قلت الموجود في اخر زيد حرف اعراب وهو الدال واعراب هو الحركة فلما كان الالف
بمنزلة الدال المرفوع لزم ان يكون فيه اعراب اجاب بقوله ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب
اي لا نسلم ان الاعراب هو الحركة لانه لم من حركة لا يكون اعرابا بل الاعراب هو الاختلاف
والحركة دالة عليه فلما كان الالف بمنزلة الدال وليس فيه لفظا الاختلاف وجب ان
يعوض عن الحركة الدالة عليه النون ليكون زيدان بمنزلة زيد في استيعابه الاختلاف
والحركة والتنوين اقول كان الشارح اراد تفصيل ما اجمل فيما تقدم من قوله بمنزلة
الدال المرفوع من زيد الى اخره والا فلا حاجة اليه ايضا قوله ومعلوم ان الحركة تغاير
الاعراب لا مدخل في الجواب بل ذكر ما ذكرنا وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنيه
للفرق بينهما فان قلت اليست الفتنه قد حصلت عنه اي عن الفرق بالحركة بينهما باختلاف
صيغتهما فان صيغة التثنيه تخالف صيغة الجمع لان ما قبل اليا مكسورة في الجمع ومفتوح
في التثنيه قلت ان الصيغتين قد تتحدان في بعض الاسما المعتل فيكون ما قبل اليا
مفتوحا في الجمع وفي التثنيه بالاعلال فقد يظهر الفرق بالاختلاف حركة نونيهما نحو المرميين

والمعلين والمصطفين فان كلا منهما يحتمل عشر وهو ظ هر ويحتمل جمعا فاصل المرامين
مرامون فاعل فصار مرامين وكذا الباقيان اعلم ان بيان هذه الصيغة من مباحث
الصرف لكن اعتبار الاعراب من مباحث النحو بلا اعتبار حذف النون في الاضافة فيلزم
الفرق بغير حركة النون فان قلت الفرق حاصل بالعكس فلم يعكس اجاب بقوله ووجه
اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان يكون
ساكنة لانها حرف مبنى والاصل في البناء السكون الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين
حرف العلة والنون والاصل في تحريك الساكن الكسر لان حركة الساكن لا يكون الا حركة
بناء دوما للمناسبة بينهما فاوثرتها اى الحروف الساكنة ما هو ابعد الحركات من
المعربات وهو الكسر اذ قد وجدناها لا تدخل النوعين من المعربات وهما الاسم
الغير المنصرف والفعل المضارع بخلاف اختيها وهما الضمة والفتحة لانهما يدخلان
عليهما فاستوثرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتح نون الجمع
فرقا بينهما فان قلت الفرق حاصل بالضمة فلم يضم اجاب بقوله لم يضم لثقل الضمة ومن
العرب من يجرى ياء التثنية الغير اللازم مجرى يكف وابن فضمها في حال النصب والجر
وفتحها بعضهم في حال الرفع وحكى عن بعضهم ضمها ولكنها شاذ ان وثمة وجه اخر في
هذا الاختصاص وهو ان نون التثنية اما وقعت بعد الف في حال الرفع او ياء مفتوح
ما قبلها في حالتي النصب والجر فلم يستثقل فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت بعد
مضموم ما قبلها في حال الرفع او ياء مكسور ما قبلها في النصب والجر فاستثقلت الكسرة
فيه اما لتوالى الامثال في النصب والجر واما للخروج من الضمة الى الكسرة في الرفع فتعين
النون تخفيفا ووجه ثالث وهو ان الجمع اثقل من التثنية ووجه رابع وهو
ان التثنية اكثر من الجمع وحصول الاثقل بالاكثر حفظا للتعادل وفيه تعسف الوضع

الثالث

الثالث من المواضع الثلاث التي كان الاعراب فيها بالحروف كلا اذا اضيف الى مضمر
جعل اعرابه كاعراب المثنى يعني بالالف في حال الرفع وبالياء في حالتي النصب والجر
بوجهين احدهما قول المتقدمين وهو ان كلا وان كان اسما مفردا والفه منقلبة
جعل اعرابه وقعت حالا عن الضمير المستكن في كان ان قرئ منقلبة بالرفع وان
قرئت بالنصب كان الفه منقلبة معطوفة على الاسم والجملة عن الواو والياء على الاختلاف
فيه اى في اصل كلا قال ابن جني عن الواو لقولهم كلتا بالتاء اذ هي اما للتانيث
او للالحاق او بدل عن الياء او عن الواو ولا سبيل الى الاول لانها لا يكون وسطا
ولا الى الثاني والا لقيل في التثنية كلوى لا كلوى فتعين الثالث في قسمة الثاني
لان التاء كثرا بدل عن الواو لا على الياء وقال ابو علي عن التاء بدليل اما لتهم
اياها اذ لا تسكون اسما بلا اثبات على غير الثلاثة ودوا الا كان ما كان من ذوات
الياء فوزنه فعل كذكرى وبدليل قولهم في النسبة كلوى وكلتوى كما قالوا ذكري
وذكروي وهو احسن من ان يكون جمعا بين العوض والمعوض عنه واما
كلا فوزنه فكان القياس ان يعرب في جميع احواله اى في الاضافة الى المضمر وفي
الاضافة الى المظهر على الالف لفظا على ما ثبت في علم التصريف كعصاك وعصا زيد
قوله وكان القياس الخ خبران والفاء زائدة الا انه شبه بالى وعلى للزومه
الاضافة لزومها ما يدخلان عليه من الاسماء فاعطي حكمها فقلبت الفه ياء
مع المضمر دون المظهر فقيل كلا اخويك بدون القلب في الاحوال الثلث وكلاهما
بالالف في الرفع اذ لا حظ لالفه وعليه في الرفع فحمل كلا عليهما بخلاف النصب
فانه قد يكون في صورة الجر وهو الياء فباعتبار الاتحاد صورة كان لهما حظ في النصب
في الجملة بخلاف النصب كانه قد يكون في صورة الجر ويقول في النصب والجر كليهما

اعراب كلا

كليهما وعليهما وانما نقلوا ذلك القلب في الجر وعلى لانهم لما راوا الى وعلى نقلوا الى
ما يدخلان عليه لان الحرف لا يستقل بالافادة بل لا يوجد الا داخلا على الاسم ورأوا
الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مبتدوا به فلما دخلتا الى
وعلى على الضمير المجرور كان الاول في افادته محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده
الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما فصارا كاسم واحد فان احد الشطرين لا يستقل
بدون الثاني فلما حصل هذا الامتزاج مع الضمير دون المظهر لان المظهر مستقل
بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به احتاجوا ان ينصبوا علامة ليستدل بها على
هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل هذا الياء لا يوجد اصلا في اواخر الكلمة
واما اليا في ظبي فجار مجرى الصحيح وفي علامي ليس من نفس الكلمة نعم يلزمه لدى
وكان الواجب ان مذكر معهما وانما يوجد كثيرا في اواسطها كسيد وميت وذيل
وعيب ونحو ذلك من بين واذا لم يوجد هذا الامتزاج في المظهر لان الاحتياج فيه
من جانب واحد فقط لم تقلب الفه فان قلت ان هذا الاتحاد في الى وعلى يوجد
في جميع الحروف الداخلة على الضمير لانه ما من حرف الا وهو محتاج الى ما يدخل عليه
ولا من ضمير مستقل يمكن ان يكون مبتدا به فيكون الاحتياج من الطرفين فوجب
نصب هذه العلامة في الكل قلنا نعم ان هذا الاتحاد حاصل في الكل لكن لا يلزم منه
ان نصب علامته في الكل لانه فيما امكن نصبناها اي في الى وعلى نصب العلامة لان في اخرهما
الفا يمكن قلبه ياء بخلاف البواقي لان بعضها عاري الاخر عن الالف وبعضها وان
كان في اخره الف لا يدخل على الضمير فلا يمكن فعلوا هنا دون ثمة لان الميسور لا
يسقط بالمعسور اعلم ان ما يلوح من كلام الشارح ان من جعل انقلاب الفه الى وعلى
بجعل اعرابه بالحروف وليس كذلك بل بالحركات وهو مذهب سيبويه ومن وافقه

والوجه

وجه ثان

والوجه الثاني وهو ما ذكره المتاخرون ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى بدليل
لزوم الالف مع الظاهر في اكثر اللغة ولو كان مثنى لما لزم خلافا للكوفيين فانهم
قالوا انه مثنى استدلوا بالاعراب وهو يحتمل ان يكون لاتصاله وبالاخبار عنه
بالمثنى مع احتمال كونه باعتبار معناه واما قوله في كلب رجليها سلامى واحده
كلتاهما مقرونة بزايده بان فرد ودولو سلم فالمراد كلتا ولو سلم لزم ان يكون معربا
بالحروف مطلقا الحاصل ان اراد وامد لوله فصحيح وان اراد وهنظا ايضا فقفا
الادا اسمي فثبت انه مفرد اللفظ مثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم
المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور توفيرا على اعتباريه
اي اعتبار اللفظ واعتبار المعنى جميعا كما هو العادة المالوفة في كل شيء كذلك
وهذا الوجه اولى من الاول لان القلب في الى وعلى على غير قياس وايضا ان الالف
في مبنى فلا يلزم مثله في المعرب فان قلت لم لم يعكسوا القضية وتوجيه الحق على اعتبارين
حاصله فيه اجاب بقوله وانما لم يعكس القضية اي لم يجعل حكمه عند الاضافة
الى المظهر حكم المثنى وعند الاضافة الى المضمر حكم الاسم المفرد المقصور لان المظهر
هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر فرع لانه قد لا يستقل بنفسه والمثنى فرع
فجعل الفرع اي كونه مثنى واعرابه كاعرابه مع الفرع اي مع المضمر اي مع اضافته
اليه والاصل اي كونه واعرابه كاعرابه مع الاصل وهو المظهر اي مع اضافته الى المظهر
لما فيه من رعاية المجانسة والجنس الى الجنس كما قيل اميل وهذا اي ما ذكر من الوجه
بالمضمر
الثاني معنى قوله اي قول المص في المتن واذا الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا وفي
هذا القيد وجه الاول قوله اي كما ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث
فكذلك لفظ كلا لا يتغير في تلك الاحوال واما في لغة كنانة فحكمه في كليهما

واحد وبهذا يظهر صحة قول من جعل كلا من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة وزعم
الفرا انه قد يضاف الى المضمر ويكون بالالف كما في الظاهر ومنه قول العرب كلاهما
وتمرا نعته ثلث لغات وكذا في قلبي والوجه الثاني قوله ويقال ان قوله لفظا
احتراز عن الخطاء احترازا عن الحكم خطا اذ ليس حكمه حكم العصا خطا الا ان لا
الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف كما عرفته
فمن جعلها منقلبة عن الواو يكتب بالالف ومن جعلها منقلبة عن اليا كان
القياس ان يكتبها باليا والوجه الثالث قوله وقيل انها في حالة الرفع يكتب بالالف
وفي الجر والنصب يكتب باليا لضربها اي ليلها واشتباهها بعرق اي بسبب عرق
واتصال من المناسبة القوية الى اليا في الحالتين اي في حالتي النصب والجر دون
الرفع اذا اضيف الى المظهر يقال ضربت فيه فلانة بعرق معناه ان هذه المراة
يناسبها مناسبة قوية موكدة يعني ان كلا اذا اضيف الى المظهر يكتب باليا في
هاتين الحالتين علامة للنصب والجر فدعت المناسبة القوية بين كلا المضاف
الى المظهر ان يكتب باليا مضافهما اذا اضيف الى المظهر قوله ويستوي الجر والنصب
في خمسة مواضع قال الشارح قد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لاستواء
لفظي الجر والنصب في التثنية والجمع السالم فلا يعاد حذرا عن التطويل واما جمع المؤنث
بالالف والتاء اي بزيادتهما ولم يحتج الى التصريح بهذا القيد لاضافة الجمع الى المؤنث واما
من اطلاقه فهو محتاج اليه احترازا عن نحو قضاة وابيات ووجه الاطلاق لتناوله
ودهمات لكن يسمون جمع المؤنث تغليبا فلا هذا قال جمع المؤنث سواء غير بناء
عرفات اولم يغير فانما استويا اي النصب والجر فيه اطرادا للفرع وهو المؤنث على نظيره
الاصل وهو المذكر وان لم تعرفه اي في الجمع المؤنث العلة التي اوجبت الحكم وهو

الاستوا

وجه ثالث

اعراب جمع المونث بالالف والتا

الاستوا هنا اي في المذكر ولهذا اي وللاطراد المذكور نظاير لا يحصى مثل
اعلال غير يعد على لغة مع انه لم يقع فيه العلة التي اوجبت الاعلال مع انه لم يكن
فرعا عليه فحمل جمع المؤنث الذي هو فرع على المذكر على جمع اولى واما ما لا ينصرف
فانما استويا فيه لانه لما منع الجر لشبهه الفعل على ما سنبين ذلك في بحث غير
المنصرف كان اولى الحركات بان تقوم مقام الكسرة الفتح لما بينهما من التآخي
والتشاكل واما التسوية في الضمير بينهما فيجي من بعد ان شاء الله في بحث الضماير
قوله ومن قيام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان ويفعلون اعلم ان اعراب
الاسم كما عرفت قد يكون بالحركات وقد يكون بالحروف كذلك اعراب الفعل
قد يكون بالحركات وقد يكون بالحروف فاراد ان يبين ذلك فقال ومن قيام الح
قال الشارح اعلم ان النون في الافعال الخمسة اعني يفعلان ويفعلون وتفعلين
عوض عن الحركة في يفعل وانما عوضوها اي النون عنها لانه اي الشان لما وجب ان
يكون هذه الافعال معربة لفظا مضارعتها لانه اي الشان لما وجب ان يكون هذه الا تعالى
معربة لفظا مضارعتها بالاسم بعد لحوق هذه الضماير وعلة الاعراب موجودة وهي
حرف المضارعة سالمة عن المعارض ولم يكن ان يجعل اللام معتقب الاعراب اي محله
لان هذه الضماير بعدها اي بعد اللام اوجبت كونها اي كون اللام على واحد
اي الالف اوجبت كونها مفتوحة والواو كونها مضمومة واليا كونها مكسورة ولان
بعض انواع اعراب الجزم فلو اجرى عليه لزم التقاء الساكنين ولا يجوز حذف
احدهما ولم يمكن ايضا ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست
من نفس الكلمة قال في الحقيقة لانها من نفس الفعل باعتبار فلا يكون محل الاعراب
لان اعراب الكلمة يجب ان يكون فيها لا في غيرها ولان محل الاعراب يجب ان يكون

اعراب غير المنصرف

وجه ح

على الاختلاف وكل واحد منها لا يختلف لزم جواب لما زيادة حرف يذهب فما
الحركة فوجدوا اولى الضماير الحروف بذلك اى بالزيادة حروف المد واللين لكثرة
دورها فى كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان الضماير اى لاجلها فان المكان
مجيء بمعنى ان هذه الضماير يمنع زيادة تلك الحروف لادائها الى اجتماع الساكنين
فيلزم حذف احدهما اما حذف الضماير او حذف الاعراب فزادوا حرفا شبيها بها
وهو النون وقد وقفت على ذلك فى بحث الفعل ماخروها عن الضماير لانها فاعل
فيكون آخر جزء وحرف الاعراب لابد وان يكون فى الآخر واختصت بحال الرفع
لانه اى الرفع اول الاحوال الغلب فاستوثرتها اى فاختير الرفع بثبوت النون دون
سقوطها السبقه عليه كان الرفع سابق على النصب والجر باعتبار انهما يحتاجان الى
الاثرى انك لا تقول عمروا وعمرو بالجر الا بعد سبق المرفوع ثم حذفوها حال الجزم
حذف الحركة التى هى اى النون عوض عنها يعنى جعلوا سقوطها فى هذه الافعال علامة
الجزم كما جعلوا سقوط الحركة علامة الجزم قبل لحوق هذه الضماير وحملوا النصب على
الجزم لانه اى الجزم فى الفعل بمنزلة الجر فى الاسم حملا على الجزم فى الفعل ولان الجزم اخف
ما يحمل على الاخف اولى لان النصب تشبه الجزم فى ان كلا منهما تفيد الخفة وفى ان كلا
منهما عامل لفظى فقيل هما يفعلان بثبوت النون فى الرفع ولم يفعلا ولن يفعلا
لسقوط النون فى الجزم والنصب وكذلك البواقى اى هم يفعلون وانتم تفعلون
وانت تفعلين ولم تفعلوا ولم تفعلوا ولن تفعلوا ولم تفعلى ثم انهم اجروا حروف
المد واللين فى الفعل المعتل اللام مجرى هذه النون فى ان حذفوها فى حال الجزم
وان كانت من نفس الكلمة فى الحقيقة لانها اى لان هذه الحروف اشبهت
الحركات من حيث انها اى هذه الحروف مركبة منها اى من الحركات على قول بعض

لكما حملوا النصب على الجر فى الاسم م

الحرويين

النحويين والحركات ماخوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة
حاصلة من هذين الوجهين بين هذه الحروف والحركات فيحمل فى الحذف عليها
وايضا الحركات لا يقوم بها كما لا يقوم بنفسها فالمناسبة بين الحركة وبين هذه
الحروف عدم قيامها بنفسها فحذفت فى الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز فى حذف الواو
ولم يرم فى حذف اليا، ولم يخش فى حذف الالف وابقيت ساكنة فى الرفع لاستثقال
الضمة عليها وحركوا الواو واليا فى النصب نحو ان يغزو ولن يرمى وتثبت الالف
فى النصب ثباتها فى الرفع لامتناعها من الحركة اعلم ان كلام الشارح يمكن ان يحمل
على ان هذا الحذف بالجوازم ويمكن ان يحمل على انه عندها ومقتضى النظر هو الثانى
وجه الاول ان الرفع اول الاحوال فهو محذوف قبل دخول الجوازم فلما دخل الجوازم
لا تجد الا حرف على مشابهة للحركة فحذفتها حذف الحركة ووجه الثانى ان القياس
كالازم لما هو حذف الحركة حذف الجازم الحركة المقدرة فلما كان الاقتصار عليه ملبسا
بالمرفوع حذفها الجازم وحذفت هذه لئلا يلتبس وحكى عن ابن سراج انه شبه
الجوازم بالدواء والحركة فى الفعل بالفضل التى تخرجها الدواء كان الدواء ان صادف
عليه اخذها وان لم يصادف اخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم اذا دخل على
الفعل ان وجد حركة حذفها والا حذف من نفس الكلمة وهذه الحكاية انسب
بقصد الاول واعلم ان ههنا مسئلة لا بد من معرفتها وهى ان هذه الحروف
اى حروف العلة اذا كانت بدلا من همزة لم يحذف عند دخول الجوازم ان تعذر
فى البدل لان الجازم قد عمل فى حذف الضمة من الهمزة قبل الابدال والاجاز الحذف
نظرا الى اللفظ وجاز الافراد نظرا الى الاصل ومنع بعضهم الحذف وقوله لا شدنا
نظم النظم لا حجة فيه لاحتمال ان يكون على لغة من يقول بدى يبدى مثل نفى ينفى

او على الضرورة وهذا الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير مذكور في المتن في
اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلذا قد شرحنا قوله والاسماء على ضربين قال الشارح
لما كان المعرب هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني
هو الذي يقابله وهو ما لا اختلف آخره باختلاف العوامل لا لفظا
ولا تقديرا فيكون حركة آخره وسكونه لا لعامل اوجب ذلك بل هو اي المبني مبني
عليه اي على كل من الحركة والسكون قوله ثم المعرب على ضربين منصرف قال الشارح
انما جعل التنوين علامة الانصراف اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين
ولم يمكن زيادتها في الواحد للالتباس الواقع بين الواحد والتثنية والجمع مثلا
اذا زيد في الواحد الالف لالتبس بالتثنية واذا زيد الواو لالتبس بالجمع واذا زيد الياء
لالتبس بالتثنية او بالجمع لان النون غير لازمة لسقوطها عند الاضافة زادوا ما
يناسبها وهو التنوين اذ التنوين هي النون الساكنة وبينهما مناسبة كما عرفت قوله
وغير المنصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين قال الشارح اعلم ان احد مذهب
النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل وكان التنوين علامة التمكن ولم يكن
في الفعل اي لم يوجد فيه اوثباته فيه قصد واجرائه ان يمنعوه اياه اي يمنعوا
الاسم عن التنوين او عن الاسم التنوين لموجب الشبه فيه لموجب الذي هو الشبه
وقيل لكون ما يكون موجبا للتشبيه مترتبا عليه ويجوز ان يراد لايجاب الشبه
بينهما ان يمنعوه اياها ولم يكن الجر مقصودا بالمنع لانه في الاسم بمنزلة الجزم في الفعل
فلا يمنع غير المنصرف ما في الفعل فلا يمنع ما هو بمنزلته الا انه منع تبعا له ليعلم ان
سقوط التنوين لمنع الصرف لا لغيره اذ كثيرا ما يحذف لغيره فاحتاجوا الى نصب علامة
يستدل بها على ذلك فمنعوه تبعا له لمناسبة بينهما وذلك لكونه شريكا للتنوين

في اختصاصه

بحث المنصرف وغير المنصرف

في اختصاصه بالاسم يعني كما ان التنوين خاصة الاسم كذلك الجر خاصة بخلاف
الرفع والنصب فاستتبعت الخاصة الخاصة قال ابو علي لو دخل الجر غير المنصرف
مع عدم التنوين نحو مررت باحمد وابراهيم لكان مشابها بالمبنيات في خواص
وجيز فلذلك حذف من الاسم فان قلت كما ان الجر شريك للتنوين في الاختصاص
كذلك غيره من خواصه فما السر في سقوط الجر بالتبعية دون غيره وما ذاك
الا تحكم اجاب بقوله وقد حصل لدى الجر انه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة
تعبير المجلد الاولى لانه قد يكون اذا وجد التنوين في آخر المضاف استحق الجر في آخر
المضاف اليه ولهذا وجد الجر في آخره اعني التنوين في آخر المضاف فانظر فيه
دخلا وراء لو دخل يظهر لك ما قررته لا لغيره من خواصه فرجح على غيره او حصل
للاسم انه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة وذلك ظاهر فمناسبة التنوين
للاسم اشد من مناسبة الجر له لعدم وقوع الاسم موقع الجر على طريق العاقبة
فاسمع هذا بالاصالة وذا بالتبعية فيكون جوابا لسؤال آخر تقريره اذا اشركا
في الاختصاص فلم لم يعكس الامر لكن الوجه الاول اولى لانه يمكن ان يجعل قوله
والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع جوابا لهذا السؤال المقدر اي والذي
يدل على ان التنوين مقصود بالمنع دون الجر غير انه منع لسقوط التنوين انهم
لما امنوا الحاق التنوين بالاسم بالاضافة اي بسبب الاضافة ودخول اللام اعادوا
الجر فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده لما اتوا به حيث امنوا الحاق التنوين به
لكنه اتوا به حيث امنوا فلا يكون من قصدهم منعه على حدة ولهذا اي لكون الجر
غير مقصود بالمنع على حدة اثروا اي اختاروا لفظ مع على لفظ الواو حيث قالوا
منع الجر مع التنوين وذلك لان مع للمصاحبة وامتناع الجر عند مصاحبة التنوين

لا يوجب امتناعه عند الانفراد والمذهب الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع على
حدة وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب وهو التمكن واواو ليس الا
في المعربات كوضاع ان يقال وهذا الباب اي باب ما لا ينصرف فلما شابه
الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب وهؤلاء
آخروا الواو وعاصم فقالوا منع الجر والتنوين لان الواو والجمع المطلق فيحتمل اي يمتنع
الجر عند الانفراد ايضا قال ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين ان هذا القسمة
حاصر لجميع المعرب وتعبيرهم القسمين تنفيه لانهم فسروا المنصرف بما دخله
الحركات الثلث والتنوين لعدم شبه الفعل وغير المنصرف بما لا يدخله الجر
والتنوين لذلك الشبه ويحرك بالفتح في موضع الجر وعلى هذا ينبغي اشياء كثيرة
لا بد خرجت شي منها كالجمع المذكر السالم حيث لا يصدق تعريفهما عليه فدل على
انهم لم يريدوا الحصر بل ارادوا منها ما هو منصرف وما هو غير منصرف ولم يتعرضوا
لما عداهما قوله وكان في موضع الجر مفتوحا قال الشارح هذا من عبارة صاحب
الكتاب يعني سيبويه وقد قيل انه تسامح منه اي من صاحب الكتاب في العبارة
لان الفتح من القاب البناء فلا يستعمل في المعربات وما لا ينصرف ليس بمبني
وما هذا شانه لا يستعمل فيه الفتح فما لا ينصرف لا يستعمل فيه الفتح وهو المط
لخفة اي حقيقة القول ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا فاراد الشارح ان
يحقق كلام صاحب الكتاب حيث لا يكون فيه تسامح فقال والحق ان استعمال
الفتح هنا الحقيقي وسلعيه بالقبول حقيق لان النصب ليس بدال على الحركة فقط
لانه قد استقر ان انواع الاعراب ليست حركات ساذجة بل يدل عليها مقترنا
بالدلالة على المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى

مخصوص

مخصوص وهو معنى المفعولية من شانها ان يزول بزوال ذلك المعنى اي معنى المفعولية
كما في زيد في رايت زيدا وكذلك الرفع والجر بخلاف الفتح واخويه فانك
اذا قلت زيد مفتوح فمعناه ان فيه فتحة لا غير قوله ان يزول فاعل الظرف
المقدم عليه اي من شانها لاعتماده على موصوفه وهو فتحة ومعلوم ان الفتحة
في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه الفتحة في رايت احمد ورايت
زيدا كيف واحمد في مررت باحمد مضاف اليه بواسطة الحرف والفتحة في رايت
احمد علم المفعولية فيصح بالنصب على تقدير ان جوابا لما لا تدل اطلاق النصب عليه اي
على ذلك الفتح الواقع فوق دال باحمد بل اي الفتحة في باحمد اضراب عن قوله
لا تدل حركة قامت مقام اختها يعني الكسرة ونابت عنها لعلة اوجبت ذلك
القيام والنيابة وهي ان ما لا ينصرف لمانع للجار بد من تحريكه لئلا يلزم السكون
المهروب عنه فحرك بالفتح لخفته المطلوبة مع ان بينهما تآخيا فلما لم يكن فيها
اي في فتحة دال باحمد دلالة على المعنى الذي لاجله سميت نصبا اي معنى المفعولية
قيل وكان في موضع الجر مفتوحا كما تقول فكان متحركا في موضع الجر بالفتحة التي هي
بالحركة المعهودة من غير ان يتعرض لكونه مبنيا ولو قيل منصوبا لم يصح في الظاهر اذ هو
بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا لما ذكرنا من دلالة النصب على
المعنى المخصوص وانما قال في الظاهر لانه يمكن ان يقال هكذا ويراد به على صورة
المنصوب وعلى انه مفعول غير صحيح قال ابو الحسن وابو العباس ان غير المنصرف
في حالة الجر مبني يستعمل فيه الفتح ورد بان ذلك لا نظير له وقيل يقال منصوبا
بما فيه معنى المفعولية في الجملة ومفتوحا في العاري عنه قوله والاسباب المانعة
من الصرف تسعة قال الشارح انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب التسعة

اسباب منع الصرف

لانه اى الاسم قد شابه بها اى بتلك الاسباب الفعل وكل ما هو شابه منع من
الصرف معنى التنوين مع الجر لما ذكرنا وانما قلنا انه قد شابه بها لان الفعل بعد الاسم
فى التاليف اى فى تركيب الحروف لانه مشتق من المصدر على ما سياتى من بعد
فيكون فرعا للاسم وثانيا له وكل واحد من هذه الاسباب ثان لاول وفرع
على اصل فيحصل المشابهة بين الاسم والفعل بهذا الوجه فتمنع بما لا يكون فى الفعل
فالعلمية فرع للجنسية لجنسية الاسم اولا وعروض التعريف ثانيا فان ذات
زيد قبل ان سمى به كان يسمى بنطفة ثم بعلقة ثم بمضغة وجنين ومولود وطفل
ونحوها وكل منها نكرة ولهذا كانت المعرفة ذات علامة وافتقار الى وضع
للنقل عن الاصل كنقل جعفر عن اسم النهر وهو نكرة شائع لكل واحد بعينه
وانما اعتبر العلمية من بين المعارف لان المضمرات والمبهمات لا دخل لهما فى
الاعراب والمعرف باللام والاضافة يجعلان غير المنصرف منصرفا او فى حكمه
وعند الخليل التعريف الاضافى معتبر حتى قال بعدم انصراف اجمع لوزن
الفعل فالاصل اجمعه فهو معتبر عند الحذف وقيل تعريف التوكيد اما باللام
او بالاضافة وقيل تعريفهما داخل تحت تعريف العلمية لان الفاظ التواكيد
اعلام لها واليه ذهب ابو على الفارسى والتانيث فرع التذكير لمجرد اى التذكير
فى الامر العام اى الغالب احترز به عن الاعداد من الثلثة الى العشرة وعن
طلحة وحمزة علمين لمذكر حال كونه مجردا عن الزيادة بشهادة الاستقراء
ومجى المونث فيه مع الزيادة فرتبته اى رتبة المذكر اذا مقدمة على رتبته
اى المونث اذ المجرد قبل المزيد كما هو المركوز فى الاذهان فى لانه ادخل
فى القياس واجرى على سنن المناسبة وكلامهم مبنى على غاية

التناسبات

التناسبات فيكون التانيث فرعا وثانيا للتذكير ولان الاسم قبل الاطلاق
على حال من التذكير والتانيث معبر عنه بلفظ مذكر نحو شى وحيوان وانسان
وكان التذكير سابقا على اعتباره فيكون حقيقا بالاصالة وكذا وزن الفعل ثان
لوزن الاسم وفرع عليه لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة الافعال اذ الاسماء
مخالفة للافعال فلا بد من اختلاف الامثلة فى ذينك القبيلين فاذا وجد فيهما
اى فى الاسماء وزن الفعل كان ذلك اى وجود وزن الفعل فيها فرعية اى سببا
لكون وزن الاسم اصلا لوزن الفعل لان الاصل فى وزن كل نوع ان لا يوجد
فيه وزن نوع آخر فاذا وجد فيه ذلك كان ذلك فرعيه مختصا به او غالبا
وكذا الوصف ثان للموصوف وفرع عليه لان معرفة حال الشى متاخرة عن معرفة
ذاته كما قال فعلت وهل اصبر فسال عن كيف ولان حاله قبله ولا شك ان وجود
الشى مطلقا قبل وجوده مقيدا فيكون ثانيا له وهو ظاهر فرعا عليه لان ما هو
متاخر اولى بالفرعية ولان الصفة محتاجة الى الموصوف احتياج الفعل الى الفاعل
وكذا العدل ثان للمعدول عنه وفرع عليه وذلك لتاخره عن المعدول ولان العدل
لما اريد به غير ذلك على شيئين لفظ الغير ومعناه كذلك لا ثلث ثلثة ومعناه فدل
على شيئين كان الفعل دالا على شيئين تخرج عن حكم الاصول وانخرط فى سلك
الفروع وكذا العجمة وهى كون الكلمة من غير اوزان العرب فلا يختص بلغة فارس
ثان للاول وفرع عليه لان لغة العرب مقدمة عندهم على ما ياخذ ونحن اللغة من
غيرهم وكذا لغة كل قوم فانها بالنسبة اليهم اصل ومقدمة على غيرها وكذا
الجمع والتركيب ثانيان وفرعان وذلك لتاخرهما عن الواحد والمفرد اى لتاخر
الجمع عن الواحد والتركيب يعنى المركب عن المفرد وظهر بهذا الفرق بين الواحد

والمفرد فيكون الجمع فرعا على الواحد وثانيا له والمركب فرعا على المفرد وثانيا له واما الالف

والنون المضارعتان اى المشابهتان لالفي التانيث فهما فرعان على الفي التانيث من حيث

مضارعتهما اياهما على ما سنبينه عن قريب فى تعداد الاسماء الغير المنصرفة الاحد عشر

اذ لاشك ان المشبه فرع المشبه به فى وجه التشبيه وهذا ظاهر واما كونهما ثانيين

فلابد من بيانه بان يقال لما كان الالف والنون مشبهتين بالفي التانيث وكان المشبه

متاخرا عن المشبه به فى الرتبة حصلت الثانية الاعتبارية لهما وقال الكوفيون منعهما

من الصرف بالاصالة لا للمشابهة فح يكونان فرعين على ما زيدا عليه وثانيين

له وكان الشارح صدر بيانه بالجمع دون غيره من الاسباب اشارة الى هذا

الاختلاف وان الماخوذ عنده مذهب البصريين قوله فمتى اجتمع فى الاسم سببان

من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منع الصرف قال الشارح وانما منع الاسم

الصرف لمشابهته الفعل من وجهين اى من جهة ثبوت الفرعيتين فيه كما فى

الفعل من حيث ان الفعل فرع للاسم من جهتى الافادة والاشتقاق وهذا

الاسم قد دخل الفرعية من جهتين كما بينا آنفا واما السبب الواحد فلا يمنع

الاسم الصرف اذا تكرر كما سياتى وذلك لان الاسم مع السبب الواحد متمايل

بين الفرع اى عدم الانصراف والاصل اى الانصراف اذ هو لا يثبت فى الاسم

الا باسباب الفعل وبه لا يخرج الاسم عن حالته المالوفة ولو خرج يخرج بوجوه المضارعة

فلو ثبت المنع بواحد لزم رفع الحكم الثابت بطريق الاصالة بدليل ضعيف

لانه جنس ما كان ثابتا بينه وبين الاسم فلم يترجح السبب الواحد جانب الفرع

فجذبه الاصل لاصالته لان الاصل فى الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه اثنان

ترجح جانب الفرع على جانب الاصل فيمنع الصرف لانه اذا ضم اليه سبب آخر تقوى

فيظهر

فيظهر انه بخلاف الحرف اذ لا مناسبة بينه وبين الاسم اصلا فاذا ناسب فى ان

بوجهين فليهذا الستر اكتفى فى سلب الاعراب بواحد دون عدم الانصراف

ولانه انما منع للمشابهة بوجهين فلا منع الا اذا اجتمع او كان فى حكم المجتمع

فى حالة السعة والضرورة خلافا للكوفيين فى الضرورة يجيزون ذلك العلمية

وحدها مستدلين وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع فانه بقول الشاعر

منع صرف مرداس مع انه ليس فيه الا العلمية وهو ليس بثبت اى انه مردود لكونه

على خلاف القياس واستعمال الفصحاء الحاصل انه شاذ فلا يرد علينا على ان

الرواية يفوقان شيخى كما ظن لكون هذه الرواية صحيحة منقولة فى صحيح مسلم

وغيره فلا ينافى الرواية الاخرى لعدم التعارض فيكون العدول للاحتراز

عن ارتكاب امر جائز فيه لان الاسم مع السبب الواحد لما كان متمايلا

بين الفرع والاصل جذبته الضرورة الى الفرع لان الشعر حروف وسكنات

وحركات محصورة لا يزاد عليها ولا ينقص عنها فيكون الشاعر مسلوب

الاختيار فلذا يميل الى هذا الجانب قوله وما وجد فيه احد عشر اسما خمسة

حال التنكير قال الشارح انما منع الصرف هذه الخمسة حال التنكير لاجتماع

السببين فيها اى فى تلك الخمسة او واحد مكرر وذا التعريف اى اما منه

والمراد به غيره وفيه اشارة الى ان التعريف غير معتبر فى العلمية فى الاسم

الذى فيه سبب منكر كما سيجى قال ههنا بحث لفظى لان واحد عطف

على السببين فح يكون تقدير الكلام ولاجتماع واحد متكرر وهذا ظاهر

الفساد اقول لا نم انه معطوف على السببين ولا نجوز عطفه على اجتماع

ولئن سلم فالفساد ممنوع لامكان اعتبار الاجتماع اذ يقال السبب الواحد المتكرر

بمنزلة التبيين ولا حل فيه لما كان هذا البيان مجملاً فصله وقيل اما افعل منعه
من الصرف حال كونه صفة فافعل على مجيء ومعرفة لكونه علما بهذا الوزن ولهذا
منع من الصرف فللوصفية والوزن الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم
اى لان افعل كائنا او الكائن في فعل اكثر من افعل الكائن او كائنا في الاسم
اورد عليه حاتم اذا سمي لان فاعل في الفعل اكثر منه في الاسم لان باب
المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل واورد بان لا غلبة في افعل
في الافعال لمجيء افعل التفضيل من كل فعل ثلاثي ليس بلون ولا عيب وافعل
الصفة المشبهة وافعل في الكلمات التي لا فعل لها كاجدل واخيل فاذا كان
حاتم اذا سمي به منصرفا مع ان فاعل اكثر في الافعال وافعل غير منصرف مع انه اكثر
في الاسماء علم انه لا اعتبار للوزن الغالب ويمكن ان يجاب لنا في ان افعل
يجيء من كل فعل ثلاثي بخلاف افعل التفضيل ونحو اجدل واخيل مما لا فعل له لا دلالة له
في الكثرة فافعل في الافعال اكثر منه في الاسماء وامّا فعلان مؤنثه فعلى
فللوصفية والالف والنون المضارعتين لالفي التانيث في حمراء احترز به
عن المثنى المسمى به فانه منصرف وان كان علما لعدم مشابهة الالف والنون فيه لالفي
التانيث لان الفي التانيث لا ينفك احدهما عن الاخرى ولا يتغير بخلاف ذلك
اذ النون يحذف منه عند الاضافة والالف يقلب ياء في الحالتين اعلم ان
وجوه المضارعة بينهما من وجوه احدها وجود الزيادة فيهما وثانيهما كون الزائد
حرفين وثالثها الزيادة المعينة ورابعها كونها في الآخر وخامسها تساويهما
في الحروف والحركات والسكنات وسادسها اتحادهما في زنة ما قبل الالف
وسابعها اتفاقهما في قدر الزائدين وثامنها اختلاف صيغتي المذكر والمؤنث

وتاسعها

وتاسعها مجيء ثانيهما لمعنى التانيث اذ النون يجيء له نحو يضربن وتضربن وعاشرها
عدم قبولهما التاء لكن لما كان حاصل الوجوه السبعة ثلثة والثلثة الباقية غير
معتد بها لان التساوي في الحروف والسكنات والحركات والاتحاد في زنة
ما قبل الالف كل منها موجود في فعلان وفعلانة والنون وان جاءت للتانيث
الا انها ليست له بنفسه بخلاف الهمزة في حمراء اخذ من بينها ثلثة اوجه فقال وجه
المضارعة بينهما ان الالف والنون هنا اى في فعلان فعلى زيادتان زيدتا معا
كما ان الالفين كذلك اى زيادتان زيدتا معا اى في حمراء فيدرج تحته
وجود الزيادة وكون الزائد حرفين وكون الزيادة في الآخر اذ هي في الغالب فيه
والاتحاد في الاول والاختلاف في الآخر لا يقال ان الف سكران للتانيث ثم ضم
اليه النون لان الصفة اذا كانت للمذكر لا يكون فيه علامة ولا يجوز ان يختص
بالمذكر بعدما لحقه النون لان الاسم بالزيادة لا ينقل من التانيث الى التذكير
بل الامر بالعكس نحو ضارب وضاربة والاعداد من الثلثة الى العشرة ولحوق التاء
بها ليست للتذكير بل للتانيث بمعنى الجماعة لكنها اوجبت الضرورة اسقاطه في
المؤنث لرفع اللبس صار ثباته علما للتذكير وسقوطه للتانيث فيثبت ان سكران
بناء برأسه والالف والنون فيه زيادتان معا كما ان الالفين في حمراء كذلك
وان مؤنث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى كما ان مذكر
ما فيه الف التانيث مخالف لمؤنثه نحو احمر وحمراء وان تاء التانيث لا يجتمع مع الالف
والنون هنا اى في فعلان فعلى كما لا يجتمع اى تاء التانيث مع الالفين فلا
يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة هذا اى عدم الانصراف بسبب ثبوت المشابهة
من ثلثة اوجه اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة لفتح الباء

لكونه غير منصرف للعلمية والتانيث وهو منصرف نحو سعفان وسعدانة في الاسما
وعريان في الصفات لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين وعريانة ٤
الاخيرين من مخالفة صيغة المذكر لصيغة المونث حيث كان مونثه اي فعلان
من لفظ اي من لفظ مذكر كفعلانة وعدم قبوله التاء حيث دخله التاء فان
سمي به لم ينصرف لانه قد عرض له بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع التاء
الذي هو الوجه الضروري للمشابهة لان الوجهين الاولين لا يوثران بدونه
وذلك لان العلمية يمنع من الزيادة كما منع من الحذف الذي ليس للتخفيف
فقط وانما قيدناه بذلك لانه سمعت نحو العلم المرخم اعلم ان الالف والنون اما
ان يكونا في اسم او في صفة فان كان الاول فشرط العلمية في المنع لتاكيد المشابهة
ح لامتناع دخول التاء وان كان الثاني فشرطه قيل انتفاء فعلانة لتحقق مشابهته
لالف التانيث في امتناع دخوله وقيل وجود فعلى لكونه مستلزما له لانه لما وضع
للمونث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمونث بتاء التانيث وعلى هذا
نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما
لانتفاء فعلانة لان كل ما جاء فعلى لا يجي منه فعلانة الا بعيد بعض بني اسد فانهم
يقولون سكرانة ويصرفون المذكر وقيل ويحتمل ان يكون هذا الشرط مقصودا بالذات
لان الاختلاف بين صيغتي المذكر والمونث يحصل به فيهما وهذا احد وجوه المشابهة
المعتد بها ومن ثمه اختلف في منع صرف رحمن لوجود احد الشرطين دون الاخر
واتفقوا في منع صرف سكران لوجود كلا الشرطين فيه سدمان لعدمهما اما العدل العدل
فتوقف معرفته على معرفة ماهية العدل فهي خروج الاسم اي مادته او معناه عن صيغته
الاصلية الى صيغة اخرى والمراد من عرف بان مذكر لفظ ويراد به غير ذلك مع اتحاد

المعنى لا بطريق الكناية رفعا للاعتراض بفلان وفلانة اذا كني بهما وكيت وزيت فانه
في ضرب بمعنى ضارب او مضروب وهو على ضربين تحقيقي يدل قياس غير منع الصرف
على ان اصله شيء آخر كثلاث مثلا وهو كونه من الاعداد وتقديري بخلاف ذلك
لكن يعتد به حفظا لقاعدتهم وسيجي تمامه اذا انقلب النوبة الى التعرض له ان شاء الله
تعالى اذا عرفت هذا فنقول واما الاسم المعدول عن النكرة امتناعه عن الصرف
في نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع هذا اتفاق ما من خماس
ومخمس الى عشار ومعشر فهو عند بعضهم والاصح انه الى رباع ومربع لضعف الرواية
فيما فوقه فلا يكون عند بعضهم قيد الا الى اعشار ومعشر دون فوقه فللوصفية
والعدل حذرا عن التقديم بلا سبب اولا او لزوم الاسقاط من الكلام بما لاما المقام
ثانيا وهنا كلمات كتبت في الحاشية مسوده الى البعض الدخيل في هذا الفن فاعرضنا
عن ايرادها حذرا عن الاطالة لا اللغة او لي اجنحة مثنى وثلاث ورباع فيه بيان
الوصفية لانها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة هذا بيان
العدل لا يقال ان الوصفية غير موثر في المعدول عنها بدليل صرفهم اربعا في مررت
بنسوة اربع ونحوه حيث كانت الوصفية عارضة اذ لو لم يكن عارضة لكانت موثرة
ولو كانت موثرة لامتنع من الصرف لكن التالي باطل فالمقدم مثله واما المعدول
عنها نعم فيها الوصفية مرة وبغيرها مرات وهو انه الاصل للاسمية لا للوصفية
فيكون الوصفية عارضة واذا كانت عارضة لا يكون موثرة واذا لم يوثر في المعدول
عنها فالحري ان لا يوثر في المعدول له لعدم افتراق الحال في المعنى بين المعدول والمعدول
عنها فلا بد ان لا يفترقا في الحكم لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على المعدول عنها
نحو ثلاثة رجال واربع نسوة واذا كانت غالبة عليها فالتوصيف بها اي بالمعدول

عنها شبه التوصيف باسماء الاجناس على ضرب من التاويل متعلق بالتوصيف معنى كما
ان التوصيف بها نحو حال في رجل اسدا ومال لا يكون الا على تاويل شجاع او متمول كذلك
التوصيف بذلك نحو حال في رجال ثلاثة لا يكون الا على تاويل متعدده ولا اعتداد
بهذه الوصفيه حيث كانت عارضه فلم تؤثر في المنع واما المعدول فلا يستعمل الا
وصفا فكانت الوصفيه لازمه لها فتؤثر الوصفيه فيه الا يراك لا تقول ثلاث رجال
ثلث ولكن بين مسافه بعيدة بين اللازم والعارض فلا يلزم من عدم تاثيرها في المعدول
عنها عدم تاثيرها في المعدوله اعلم ان اطلاق المعدول عنها على نحو اربع مجاز من
باب تسميه الجزء باسم الكل فان ثلث ما عدل عنه ثلث لا يستعمل الا وصفا اذ لا يقال
ثلثه ثلثه رجال وانما يقال رجال ثلثه ثلثه بمعنى ثلثه بعد ثلاثة لان مجموع ثلثه ثلثه
لا يتصور الا بعد ثبوت البعد به ومع هذا اي مع عدم استعماله الا وصفا لم تؤثر فيه
الوصفيه والا اي وان كانت موثره لوجب ان يقال مررت بنسا اربع اربع غير منصرفين
للوصفيه ووزن الفعل فالثاني باطل لان لازمه الاعم رفعا للشك الوارد بان بطلان
الوجوب لا يستلزم بطلان الجواز فالمقدم مثله قلنا ان الوصفيه في المعدول عنها
قد لزمت عند التكرار فيكون عارضه اذ التكرار عارض وما بالعارض عارض فلا يلزم
الوصفيه في كل واحد منهما على حدته لزوال عارضه لزوال سببه فالجزء انصرف
كل واحد منهما فان قلت السؤال باق بعد اذ هو بلزوم الوصفيه في المجموع قلت نعم لكن
الجواب لم يتم بعد فحاصل الجواب ان لزوم الوصفيه لما حصل عند التكرار فامتناع الصرف
اما في كل واحد او في المجموع لا سبيل الى كل منهما اما كل واحد فلعدم التكرار واما
المجموع ولا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو الاسم المفرد كاحمد وزيد
او ما هو في حكمه كزيدان وبعلبك لا الاسمان اللذان ليس بينهما اتصال وامتزاج ما

و انما تقول رجال ثلث
ع

ذكر

ذكر ليس اسما واحدا ولا اسمين بينهما شدة الاتصال والامتزاج كما في بعلبك فلا يكون
محل الصرف ومنعه واما ثلث فانه اسم مفرد وقد لزمت له الوصفيه فمنع الصرف لهذا
موزون ذلك وزعم بعضهم ان العدل قد تكرر فيها والمراد بالتكرار التثنيه اي زعم
بعضهم ان فيها عدلين بمعنى الانتقال عن صيغه الى صيغه اخرى والانتقال عن الاسميه
الى الوصفيه والاول يقال له عدل لفظي والثاني يقال له عدل معنوي والمحققون
من النحاة انكروا العدل المعنوي يعني الانتقال عن الاسميه الى الوصفيه لما ذكرنا
من عدم افتراق بين ثلاث وثلاثة ثلاثة في المعنى فلا انتقال عن الاسميه الى
الوصفيه للزومها في المعدول عنها لزومها في المعدول عند التكرير كما ذكرنا
وما قيل انه معارض بالمثل حيث اخذ شرط العدل عند المحققين دليلا على مدعاهم
فللخصم ان يقول فيه عدل معنوي لانا شرطنا عدم الاتحاد وهو معدوم عند اهل
النظر فالصواب ان يقال البعض يدعي عدلا معنويا لان الوصفيه في المعدول عنها
غير لازمه بل الاسميه غالبه فانتقل منها في المعدول الى الوصفيه والمحققون يقولون
لا نم عدم لزومها في المعدول عنها مكررة لانها لا يستعمل عند ذلك الا وصفا كما ذكر
من قبل لا نعاينه لان هذه المقدمه وهي ان العدل معتبر الصيغه دون المعنى مسلمة
للنحاة فكيف تعارض ولئن سلم معارضة ما في الباب ان عند كل منهما اصلا ينبني الكلام
عليه وهو ليس بمذموم وكثير من هذا في الاصول على ان التقدير هكذا والمحققون
يقولون لا نم ان فيه عدلا معنويا وانما يكون كذلك اذا كانت الوصفيه غير لازمه
في المعدول عنها وهو ممنوع لما ذكرنا من عدم افتراق الحال بين المعدول والمعدول
عنها في المعنى وقول بعضهم انه معرفه لامتناع دخول اللام وقول ابن جني جمع لزنة
معناها على الواحد ردي وكذا في اخر جمع اخرى بانيث اخر للوصفيه والعدل عن الاخر

التانيث بالالف

عند بعضهم لانه مقطوع عن الاضافه ومن فى قياسه باللام فاستعماله بغير لام عدول
عما فيه اللام ابو علىّ لو كان معرفه ولا تعدّ فيه بعد حذف اللام المانعه فعلى هذا
جميع بانه معدول لكن المنع بالضافه ليس الا فى اخر او عن من لانه قياس ما قطع عن الاضافه
واللام وجميع باق على هذا معدول الاخر للمقره لانه باق على صيغته ومجرد حذف
من لا يوجب عدلا او حذفه للاستغنا عن ذكره باقتضاء الوضع فحذفه وذكره
سوا ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافه لان حذف المضاف لا يكون الا فى موضع
يجوز اظهاره فيه وههنا لا يجوز اظهاره فلم يبق الا احدهما اعلم ان ابن الحاجب
رجح هذا الوجه على الاول لسلامته عن اعتراض ابى على لكنه وان كان مرجوحا
من هذا الوجه راجح عليه من وجه اخر وهو رعايه المطابقه مع موصوفها فالاولى
وان تعدل عما فيه رعايه المطابقه وهو المعروف باللام وجمع وامثاله للوصفيه
الاصليه والعدل عن جمع ساكن العين على داى لانه جمع جمعاء وهو فعلاء وقياسه
ان يجمع على فعل كحمراء وحمر ابو على اجمع وان كان افعل فعلاء لكن جمع بالواو والنون
فهو معدول عن جماعى او جمعاوات لان قياس فعلاء اسما ذلك واما ما فيه الف
التانيث مقصورة او ممدوده فهو معدول عن جماعى فانما منع الصرف اسما
كسلمى وصحراء كان او صفه كحبلى وحمراء لان الف التانيث فيه قامت مقام
السببين اذ الالف علم التانيث كالتاء فى طاوبناء الكلمه عليه اى على الالف حيث
لم يكن فى الكلام حين ضم اليه الالف بل الكلمه موضوعه عليه ففى كبعض حروفه وبعض
الاسم معها عن سنه التذكير نحو سكران وسكرى واحمر وحمراء جرى مجرى تانيث ثان
الجمله الفعليه فى محل الرفع على الخبريه لقوله وبناء فحصل بذلك الاعتبار فى ذلك تانيث
لفظى ومعنوى وهو لزومه وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث ولزومه

ولهذا

ولهذا لا تنفك عنها فى جميع التصرفات جمع سلامه وتكسير وتصغير ولا تسقط عنه سقوطا
يكون الباقى منه بعده مذكرا عن حبلى فانه وان كان الالف فيه محذوفا الا انه ليس الغرض
منه اثبات الباقى مذكرا لانه مونث بعد فى تلك الحالة فانه فيع السقف بخلاف التاء
فانه لا تثبت فى جميع تصرفاته وانما تسقط عن الاسم ليكون الباقى مذكرا ورجعت على البناء
فاقيمت مقام اثنين فان قلت اليست التاء فى طلحه ايضا لازمه بمعنى التاء فيه لازمه
كالالف فى حبلى لان هذه وتلك متساويتان فى عدم الاسقاط فما بالهما نزلت منزلة
سببين قلت انما لزمت التاء فى طلحه بعد العلميه دون الجنسيه واللزوم فى
حبلى ونحوه عند وضعها والالف فيهما احد الحروف من الكلمه وعلامه التانيث
فى صحراء وحمراء هى الهمزه وهى الالف فى الاصل كالتى فى سكرى وعطشى الا انهم لما راوا
قبلها و فى بعض النسخ لما زادوا قبلها الفا للبنا وقصد التحسين اللفظ قلبوها همزة
لوقوعها طرفا بعد الف زايده ولم يحذفوا احديهما اما الاولى فلكونها للبناء فحذفها
بعد الاثبات صنع كلا صنع واما الثانيه فلان اثباتها لمعنى فحذفها لا عاده محل ذلك
المعنى وهو باطل ايضا وانما جعلت الهمزه منقلبه عن الالف ولم تجعل اصلا وعلامه للتانيث
لانهم قالوا فى جمع صحراء صحارى بان يجعلوا الهمزه التى بعد الالف للبناء المنقلبه عن
الالف لوقوعها بعد الالف الزايده فى الطرف الفاحيث للتعليل قلبت الالف الاولى
ياء لانكسار ما قبلها لان صحراء اذا جمع على صحارى يكون الراء مكسوره والكسره
تقتضى ان يكون الحرف بعدها من جنسها فقلبت ياء فى ذلك ما يقتضى قلب الالف همزه
فاعيدت اليها ثم جعلوها اى الالف المعادة عن الهمزه المنقلبه عن الالف ياء ايضا
اى كما قلبت الالف الاولى ياء لانكسار ما قبلها وهى ياء اما الثانيه لانه كسر بتقديره واما
الياء لان الساكن لا يكون حاجزا حصينا لا سيما وقد كان الياء المجانسه للكسره

فادغمت الاولى فى الثانيه فصار صحارى وقد خففا الياء ثم تبدل الكسره فتحه والياء
الفا فيقال صحارى وصحارى ولو كان الياء الثالثه المدغم فيه منقلبة عن الهمزه
الاصليه كما كان ما حطية الثانيه لوجب ان يظهر الهمزه فى شى من هذا النحو اى
الوزن نحو صحارى على وزن بنحاريج جمع مجموع على وزن درهم بمعنى الطويل كما ان اظهار
الهمزه فى نحو خطيه وهى اسم خطاء وهو الاسم شايع كثير فعلم ان لا اصل الهمزه
فى التانيث ولا يجوز ان تقلبت ان الالف الاولى علم التانيث لان علم التانيث
لا يقع حشوا فان قلت اذا كان علامه التانيث فى صحراء هى الثانيه والالف
الاولى ليست فى شى من افادة التانيث بل لمجرد البناء فقط فما معنى قولهم الالف
والنون المضارعتان لالفى التانيث حاصل السوال ان بين ما قررت وبين قولهم
تداعيا ظاهرا لان ما قررت مشعر ان الاولى ليست للتانيث وقولهم هذا يشعر
انها للتانيث فاذا صح للاول فليس لقولهم هذا معنى صحيح قلنا انما لا يكون له معنى
صحيح اذا اريد به حقيقته وليس كذلك بل انما عبروا عن هذين الالفين بالفى
التانيث على طريق التغليب ذهابا لهما مذهب القمرين للشمس والقمر فغلبت القمر
على الشمس نظرا الى ان القمر مذكر والشمس مونث ولو نظرا الى اصالة النور يعكس
والعمرين لابى بكر وعمر بتغليب عمر على ابى بكر لان عمر علم مشهور وابو بكر كنيه
فغلب الاول لخفته ولانهم انما عبروا الا انه لما كان بينهما مجاورة قيل الفا التانيث
تسميه للشى باسم مجاوره بسبب شده الملازمه بينهما وانما لم يعكس لان ما هو
له لو اللفظ اولى ليستتبع ما هو لمجرد تحسين الصوت وهذا هو الذى يجعلهم
على جعلها اصلا على الالف والنون فى النسبه دون العكس وفيه تجوز اخر وهو
اطلاق الالف على الهمزه تسميه للشى باسم اصله واما الجمع الاقصى وهو الجمع الذى

ما دالتانيه ز خطه

الجمع الاقصى

يكون

يكون بعد الفه اثالثه حرفان بالادغام او بغيره او ثلاثه احرف اوسطها
ساكن كدواب ومساجد ومصابيح قال الله تعالى فاذكروا اسم الله عليها صواف وقال
تعالى لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد وقال تعالى يعملون له ما
يشاءون من محاريب وتماثيل وانما منع الصرف لتكرر الجمعيه فيه اما حقيقه
او حكما قالوا فى تكرر الجمعيه ان الجمع سبب واحد وعلى كل حال لا انه سبب
لا يصح ان يقترن به سبب اخر مخالف من الاسباب الثمانيه اذ هى سوى
الجمع ثمانيه اما العدل والعجمه والتانيث بالالف والالف والنون ووزن
الفعل فظاهر واما الوصف فلعدم اطراده مع ان اجتماع الوصف والجمعيه
لا يستلزم المنع وكذا التانيث بالتاء اما لفظا فلانه يوجب انصرافه فلا ينعقد
سببا واما تقديرا فلان التانيث المعنوى الموثر لا يكون بالتاء والواو يا بين الجمع
وان كان معنويا الا انه بتاويل الجماعه واما المعرفه فلانها فى وعلى التقدير بغير
موثره وسيباتى وانما يقترن به معنى هو كالتكرار او بكرره على الحقيقه بين
الاول بقوله لانه جمع ليس على زنته واحد فصار كانه جمع اخر بعدم النظير
فكانه جمع مرتين وذلك ان كل جمع له نظير فى الاحاد فحكمه فى التكسير حكم
نظيره وكلاب منصرف فى المعرفه والنكره لان نظيره وهو مثل كتاب كذلك
ولو جمع لكان قياس جمعه كلبا على حد كتب فى جمع كتاب وهذا الجمع كمساجد
ودراهم مما لا نظير له فى الاحاد فتكسر على حده فصار بهذا الاعتبار كانه جمع
مرتين وذلك ماخوذ من قول سيبويه وانما لم ينصرف لانه ليس شى يكون
واحدا على هذا البناء ومراده وانما لم ينصرف الجمع الذى هو صيغة منتهى الجموع
لذلك ليخرج نحو فرازنه وفهم منه ذلك فى موضع آخر والا فلا يرد على نحو جمل

ذلك لجمود النقص بات افلس فانه لانظير له في الاحاد مع انه منصرف والجواب
الاخوان المراد كونه بحاله لانظير له في الحركات والسكنات المخصوصين له
لا كونه بحاله لانظير له بحسب الوزن المختص والا لم يصح ان يقولوا ان صياقلة
منصرف لعدم نظيرها بحسب وزنها الحقيقي لان وزن صياقلة فعاللة ووزن
كراهية فعالية فكم فيهما مسافة بعيدة فسقط الاعتراض بالافلس لان له
نظاير كثيرة بالاعتبار الاول نحو ترتب وتنضب بفتح الاول فضم الثالث فيهما
وان كان الافصح ضم الاول والجواب عنه باصبع وابلم واذرح اسمي مكان وانك
وارز واشد ضعيف اما الاول فلشذوذه واما الثاني والثالث فكالمساجد
اذا سمي به واما البواقي فلان انك عجمي مع انه ليس اولا من جعله فاعلا وكذلك
ارز مع ان ارز انعارض واشد جمع شدة يدل عليه قوله بلغتها فاجتمعت
اشدى نعم لم يبلغ قوتها قوة غيرها من الاسباب ولذلك جاز صرفها كثيرا
في الاشعار والفواصل حتى توهم بعضهم ان منع الصرف بها غير واجب قال
ابن باشاذ على المبصر كان هذا الجمع نزل منزلة الاحاد تقديرا حيث جمع ثانيا
قصد التناهي والمبالغة كصواحبات يوسف واما سناو هذا عند من صرف
سلاسلا وقواريرا وهذه طريقة ابي علي الفارسي وبين الثاني بقوله ثم قالوا
ان الاصل في هذا الباب اي باب الجمع الاقصى اساور واناعيم وساير الجموع التي
ليس على زنتها واحد مبني عليهما والى هذا اي الى ان الاصل في هذا الباب ذلك
اشار المص في المتن حيث قال كاساور واناعيم وما كان على مثالهما من الجموع وانما
قال ذلك لانها جمعا من نقيل سوار واسورة واساور لان جمع العلة اذا
كان على افعلة جمع على افاعل ونعم وانعام واناعيم لانه اذا كان على افعال فعلى

اناعيل

اناعيل وفي الصحاح النعم واحد الانعام وهي المال الراعية واكثر ما يقع هذا
الاسم على الابل وجمع الجمع اناعيم ويراد به التكثير فقط والضروب المختلفة وكاسا
كاساور لانه جمع اكلب جمع كلب لان افعلا يجمع على افاعل واما الجمع الكثير فلا يجمع
لان القليل يجمع ليصير الى الكثير والموضوع عليه يستغنى عنه فحصل فيهما سبب
تكرر ثم حمل عليهما نحو مساجد ومصابيح وغيرهما من الجموع التي ليس على زنتها
واحد وليس فيها تكرر الجمعية على الحقيقة لمشابهتهما اياهما من جهة الجمعية والوزن
في الامتناع من الجمع مرة اخرى اي لمشابهة مساجد ومصابيح باساور واناعيم
من هذه الجهات الثلاثة الجمعية والوزن والامتناع من جمع التكسير لانه
يجمع الجمع الصحيح كما رايت آنفا حضاجر وسراويل وعلى هذا يجب ان يكونا
منصرفين وليس كذلك الجواب الاول جمع حضاجر عند سيبويه سمي به الضبع
والثاني اعجمي عند سيبويه وغيره من النحاة وقع في كلام العرب موافقا بناؤه
بناء ما لا ينصرف او جمع سروالة عند بعضهم ابو الحسن منصرف بناء على انه واحد
والسماع عليه حجة وعلى الوجه عنده كان لا ينصرف في النكرة لكونه على بناء ما
لا يكون له نظير في الاحاد فمن جعله جمعا فامره واضح ومن جعله مفردا فهو
اعجمي فلا اعتداد بالاسماء الاعجمية قوله فان كان الاوسط ساكنا كان الاسم
منصرفا كصياقلة قال الشارح انما صرف هذا الجمع اي الجمع الذي اوسط
احرفه الثلاثة بعد الالف متحرك لانه قد خرج بحركة عن مثال اقصى الجموع وذلك
لان شرطه اذا كان بعد الفه ثلاثة احرف سكون وسطها فلحوق الهاء جعلت
ثلاثة احرف اوسطها متحرك فبذلك اشبه الاحاد في الوزن نحو كراهية ورفاهية
فلم يقارن بالجمع معنى هو كالتكرار ولم يوجد شرط المنع حيث وجد التكرار

ووجه المشابهة فيما جرى على ما وجد ذلك قوله فان كان ثاني الحرفين بعد الالف
ياء حذفتها في الرفع والجر ونونت الاسم قال الشارح انما نون نحو جوار في حالتي
الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء عن مثال فواعل للاستثقال معنى لانه جمع متصف
بالفرعية ولفظا لانه ناقص وبناء منتهى اى مبنى على بناء ممتد وانهم كثيرا ما حذفوا
الياء في المفرد اجتزاء اى اكتفاء عنه اى عن الياء بالكسرة الكائنة قبلها نحو يوم
يدع الداع والكبير المتعال فلما كان ذلك اى حذف الياء جائزا في المفرد الذي
هو اخف من الجمع التزم اى كان واجبا في الجمع الاثقل كما ان باب سيد وميت يجوز
فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئنا الى باب كينونه اصلها كيونونه على وزن فيعلوله
فقلبت الواو ياء ثم ادغمت فصار كينونه لم يجز فيه الا التخفيف لكونه اثقل
من سيد وميت فثبت من هذا التقرير ان حذف الياء في هذا الجمع لازم كما في
كينونه فلما حذف الياء حذفا لازما خرج الاسم عن مثال اقصى الجموع فصار
على مثال سحاب وسلام وكلام فصرفت لذلك فلاح من تقرير الشارح انه منصرف
وان حذف الياء ليس لالتقاء الساكنين وان التنوين للانصراف لا للتعويض
فصار ذلك وجها آخر غير الوجوه الاربعة في جواز ذكرها النحاة منقولا بعضها
عن سيبويه لكن عند الكسائي لا تحذف الياء في حالة الجر كحالة النصب [illegible]
مواليا احدها ان اصله في الرفع جواريٌ وفي الجر جواريٍ بالتنوين فيهما لان الصرف
والاعلال متساويان النظر في عدم الانصراف فاعل فصار كقاض فلم توجد صيغة على الزنة
التي صرفت فبقي منصرفا لبقاء مانع كسلام وكلام فالتنوين تنوين التمكن وثانيها
وهو منقول عن سيبويه اصله بغير التنوين لكن حذفت الياء للاستثقال
الجمع والحركة على الياء ثم عوض التنوين عن الياء وعند المبرد عن الحركة يرد عليه

انه لا وجه لتغيير حال الحركة في حالة النصب وهذا ايضا وارد على الشارح
لكن بين فتحة الجر وبين فتحة النصب فرق ولا يقاس عليها فندفع وعلى هذا كل الاحوال
متساوي في عدم الانصراف والاعلال لا يخل بالوزن والا لانصرف جوارى بعد الاعلال
وثبوت الالف في جوارى بعد الحكم بمنع الصرف ولا لحذف الالف ولو قيل لم لا يجوز
ان يكون المنع في جوارى لوجود ما سنه على ان وزنه الافاعل وان زال بالاعلال
كبعد ديري اذا سميا بهما العليا لزوم الكسرة للراء منه ايضا على وزن الجمع
تقديرا وثانيها حكى عن المبرد تعويض التنوين عن الاعلال يلزمه ما يلزم سيبويه
وان القائم مقام الشي مثله او دونه فعلى هذا الوجه ايضا غير منصرف وثالثها
ان اصله بالتنوين معوضا معامله الاول ثم منع الصرف بناء على تقدير الوزن
وعوض تنوين آخر عن الاعلال فالتقى ساكنان فحذفت الياء فعلى هذا الوجه
ايضا غير منصرف هذا الاختلاف المذكور في حالتي الرفع واما في المنصوب
فلم تحذف الياء لانك تقول ساديا الوادي ومررت بالوادي ولا تقول
قطعت الواد بكسر الدال في الجميع بل تقول قطعت الوادي بنصب الياء لان الياء
يتحرك بالحركة في حالة النصب لانها خفيفة فجرى مجرى الياء في ضارب فيكون
جواري كضوارب فلا يكون للتنوين اليه سبيل بالاتفاق وذكر في اللباب
جواز هذا السلك وجها آخر وهو ان جوار لما كان بالاعلال على زنة الاحاد
كان فيه نظران الى ما قبل الاعلال والى ما بعده والاول يقتضي عدم الانصراف
والثاني الانصراف فعملنا بالوجهين رعاية للجانبين بعدم الانصراف في الصورة
وبالانصراف في الصورتين تغليبا للاصل على الفرع واختصاصها بالنصب بلا
يلزم الخروج عن ونيرتهم المسلوكه في المعتل اللام قوله وسنه حالة التعريف

قال الشارح انما انصرف الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية
لما بينهما من التنافي واذا زالت العلمية لم يبق العجمة قد مر انها كون الكلمة
على غير اوضاع العربية الا نادرا سببا لكونها اي لكون العجمة مشروطة
بالعلمية في التاثير في منع الصرف سواء كان في اول استعمالها في كلام العرب
علما قبل الاستعمال كابرهيم او لا كقالون فانه في لغة الروم اسم جنس بمعنى
جيد ثم جعل علما للراوي نافع وهو عيسى لجودة قراءته فبقي الاسم الاعجمي
بلا سبب مؤثر وانما شرطت فيها العلمية لان الاسم الاعجمي اذا حققه المعرب
اي جعله عربيا في حال العلمية او اسم جنس جعل علما قبل الاستعمال كان
ذلك التعريب وعيه اي دليلا على كونه فرعا اذ لم يكن الاسم الاعجمي المعرب
مستحقا لهم اي خالصا للعرب فلم يقدروا على مزجهم بكلامهم وجعلهم
من جنسه في احكام متعددة فاعتبر العجمة لقوتها وهذا معنى قوله
واما العجمة النكرية بفتح الكاف فلا يعتد بها اي لا يعتبر تلك العجمة النكرية
فلا يمنع الصرف نحو لجام وفرند واستبرق وابرسم وديباج وان سمي على
ما الجمهور اي بالاسم الاعجمي الذي عجمته نكرية لانهم اجروا اسماء الاجناس
من الاسم الاعجمي مجرى ما صاغوه من لغاتهم فادخلوا اللام عليها نحو اللجام
وتصرفوا فيها تصريفهم في ساير الاسماء الموضوعة لهم نحو رجل وفرس
بادخال التنوين والاشتقاق كبحر من البحر فصارت بهذا الاعتبار
كانها من لغاتهم الموضوعة لهم فضعف امر العجمة كانها لا علم بعيد والعجمة
ذكروا لها علامات يعرف بها منها خروجها عن ابنية العرب كاسماعيل
وجبرئيل ومنها مقاربة الفاظ العجم الا انها غيرت في المعرب كابراهام الى

ابرهيم

ابرهيم ومنها عدم التصرف نحو ابليس اذ لو كان عربيا لانصرف ومن زعم انه
من ابليس اذا يئس فقد غلط لان الاشتقاق لا يكون في الاسماء الاعجمية اعلم ان الشارح
لم يذكر كون تحرك الاوسط شرطا في الاسم الاعجمي فكانه لم يجعله شرطا وهو مذهب
سيبويه والبعض على ما قاله من ان كل مذكر سمي بثلاثة احرف من غير حرف التانيث
معروف عجميا كان او عربيا الا ان يكون فعل او نحو يجدا وعوض وسجح غير وارد
وبعضهم اعتبره كسقر اتفاقا وقيل لانه الاقوى من العجمة تعويض باعتباره
للعدل المقدر الاضعف منها فاذا اعتبر في سقر وباب عمر باعتباره في العجمة
اولى ثم هوان وافق لفظه عربيا وكان القصد اليه بالتسمية كاسحاق المصدر
فلا اعتداد بعجمتها وكذا كون الزيادة على الثلاثة شرطا فكانه لا يراه والاكثرون
على انها شرط فلا خير في نوح ولوط الا الصرف وسيجيء تمام البحث ان شاء الله
تعالى وكذا اي كالعجمة في الصرف بعد التنكير ما فيه الالف والنون الزيدتان
وهو ليس بفعلان فعلى ضمت فاؤه نحو عثمان او فتحت كمروان او كسرت
كعمران فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون لما ذكرنا من ان فعلان
هذا اذا سمي عاد وجه من وجوه المشابهة وهو امتناع دخول التاء فاذا نكر صرف
لزوال احد السببين وهو العلمية قيل ليس لذلك البقائه بلا سبب لانها شرط
قلنا على انه لم يجعلها شرطا كما في وزن الفعل وسلمان وسلمى ليس كعطشان
وعطشى بل من قبيل البلاق وامر حصل بحكم الاتفاق هذا اذا السين زيادتها
واما اذا لم يتعين فان تعين عدمها انصرف كرهسان علما وان لم يتعين فيحتمل
الانصراف وعدمه كحسان اذا كان من الحس منصرف وان كان من الحسن
لا ينصرف وكذلك شيطان وزمان الاول مذهب الخليل حكما عليهما

الالف والنون الزائدتان

وزن الفعل

بالزيادة حملا على الاكثر والثانى مذهب ابى الحسن حملا على عدمها لكثرة امثاله
على وزن فعال ولعل الشارح قد سها المصنف ما فيه الالف والنون
المزيدتان اشارة الى هذا وكذا ما فيه وزن الفعل فيد بقوله وهو ليس
بوصف كاحمد وزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين
لان حكمه وصف غير هذا الحكم وقد مر بيانه حاصل امره انه على ثلثة اضرب ما
يختص بالفعل ولا يوجد فى الاسم الا منقولا منه او مرتجلا او عجميا فحكمه اذا سمى به
ان لا ينصرف نظرا الى وجود العلتين ولو حصل التخفيف فى بعضه باسكان الوسط
ككيف فى كتف فسيبويه يصرفه لزوال البناء وابو العباس ان كان قبل النقل
والعلمية يصرف للزوم الاسكان لدخ فصار كقفل والا فلا لعروضه بدليل جواز
استعمال الاصل فالحركة وان كانت محذوفة فهى فى حكم المنطوق وما يوجد فيهما
من غير غلبة فحكمه اذا سمى به الانصراف خلافا لعيسى بن عمر النحوي فانه حكم بعدم
الانصراف محتجا بقوله انا ابن جلا ورد بانه جملة اما علم او صفة لموصوف
محذوف ولا بحث فيهما فظهر ان عدم الانصراف ووزن الفعل لا يكون
الا ماخوذا علما من نحو يزيد المذكور مثلا وما يوجد فيهما مع الغلبة فى الافعال
ولما كان فى حكمه استثناء لما ان الضربين الاولين حذا نا رخصه بالبيان
فقال وانما لم ينصرف نحو احمد وان جاء وزنه فى الاسماء نحو اجدل
وهو الاسم الصقر وافكل وهو اسم للرعدة لانه فعل فى الافعال اكثر منه فى الاسماء
وقد مر بيانه واذا كان غالبا على الفعل كان بحكم الغلبة بمنزلة المختص به
والاسماء دخيلة عليه فلا فرق بين ان سمى باحمد الغالب فى الفعل كالحكم
وبين ان سمى بضرب مجهولا مجردا عن الضمير المختص به فى ان وزن الفعل

العدل

فى كل منهما يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة
وينصرف نكرة لزوال احد السببين تحقيقه ان العدل فيهما تقديرى لانه بناء
على منع الصرف لا يستدل عليه الا به وذلك لانهما لا يوجدان الا علمين غير منصرفين
فلا بد له من سببين وليس فيه الا سبب واحد وهو العلمية ولا امكان لتقدير
سبب قابل لها من الاسباب الثمانية سوى العدل لان الظاهر انهما ليسا
عجميين ولا تانيث فيهما لفظا ومعنى ولا تركيب ولا عجمة وليسا من اوزان الفعل
ولا الف ونون مزيدتان وكذا ليس فيهما وصفية للتنافى فقدر العدل فيهما
عن عامر وزافر حفظا للقاعدة فليس كل فعل قدر فيه العدل كما فى صرد ولطيف
وحطم لعدل الراجحة فانهما مصروفان وحسن دخول الالف واللام وعدمه دليل
فارق بين المعدول وغير المعدول وانما قال المصنف فى المتن عدلا عن عامر
وزافر المعرفتين لانه لا يجوز عدلهما عن منكرين وذلك لانهما لو كانا معدولين
عن نكرتين لوجب ان يكون كل منهما اسما مستعملا فى النكرة بيان الملازمة
ان العدل ان يذكر لفظ ويريد غيره وهذا القدر من التصرف لا يوثر فى تغير الكلمة
من التنكير الى التعريف ولكن التالى بط اذ ليس شئ فى النكرة يسمى عمر فلما
امتنع استعماله فيهما تعين انه عدل عن عامر المعرفة وكونه علما بعد العدل
عن النكرة بط لانه مع بقاء العدل يودى الى التنافى ومع استفائه الى خلاف
ما به لسان الاجماع فان قلت قولكم انهما لا يستعملان فى النكرة منقوض
بالنوفل والزفر لان دخول اللام دليل النكارة اجاب بقوله واما زفر فى
قوله يا ابى الظلامة منه النوفل والزفر يابى يمنع الظلامة والظليمة والمظلمة
ما يطلبه عند الظالم وهى اسم ما اخذ منك الضمير فى منه راجع الى المظلوم

والنوفل البحر والرجل الكثير العطاء واسم رجل والزفر المعطي والسيد فانه
صفة كزافر وليس بمعدول كحطم وقد مر تحقيقه آنفا بدليل دخول اللام عليه كلاما
في المعدول فلا يرد علينا نقضا فلو سميت زفر هذا صرفته لما فيه من السبب
الواحد فقط الغير المانع من الصرف وعمراد هب في هذا التعريف وابعد
عن التنكير والتوصيف وادخل في هذا الامتناع من الصرف لانه لم يوجد الا
في الاعلام وليس شيء من لفظه مستعمل صفة بخلاف زفر واذا لم يستعمل في النكرة
علمنا انه عدل عن عامر معرفة فامتنع من الصرف واذا نكر صرف لزوال احد
السببين وهو العلمية بل لبقائه بلا سبب لان تقدير العدل لضرورة وجود
غير منصرف بمحل الصرف بزوال العلمية ارتفعت الضرورة فلا تقدير للعدل
وكذا المونث بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة في المونث بالتاء لفظا و
سعاد في المونث بالتاء معنى يريد بالاول ما في لفظه تاء التانيث وان لم
يكن مونثا وبالثاني ما خالفه لكن تقديرا يدل عليه ظهورها في التصغير
في الثلاثي واما في الرباعي فالحرف الرابع لقيامه مقام التاء في التصغير فانه
لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان التانيث انما يوثر في منع الصرف اذا كان
لازما سواء كان بالالف او بالتاء يريد به ان لا يفارق الكلمة بوجه اما الاول
فلبناء الكلمة عليه وسيجي ومر واما الثاني فلانه لن يكون المونث لازما بالتاء
في وقت من الاوقات الا اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية
تمنع الحذف فتوجب لزوم التاء فثبت ان العلمية شرط التانيث بالتاء
لتحقق اللزوم اذ لولا ذلك لكان في معرض الزوال فلا يكون لازما والمعتبر
في التاثير هو التانيث اللازم ولا اعتبار لزوم صرفت الصفات المونثة

المونث بالتاء

بالتاء

بالتاء اما لفظا نحو ضاربة وكريمة واما تقديرا نحو جيج فسميت بامراة
جيج وان كان فيهما سببان التانيث والوصفية لان التانيث ليس بلازم
ومعناه بقاء اصل المعنى وان حذف تاؤها ولو سميت رجلا او امراة بكل واحد
منها لم ينصرف للزوم عنها بالعلمية فثبت ان لا لزوم الا بها واما التانيث بالالف
ممدودة او مقصورة فلازم ابدا علما كان او غير علم لبناء الكلمة عليها كما ذكرنا
فلا يحتاج الى شرط العلمية ولهذا قيد المونث بالتاء وهذا مونث بالالف فلا
كلام احترازا عنه وما وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه خطاء
لان الكلام في المونث بالتاء وهذا مونث بالالف فلا كلام فيه وقد وجدت
في بعض النسخ حمزة مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه اي عن لفظ
حمزة من الكاتب سهوا وانما قال فالظاهر انه خطاء لاحتمال توجيهه بان يقال
انما ذكر المص سلمى وان لم يكن بالتاء لان الفه كتاء طلحة على تقدير ان يكون اسم
رجل او جمل حتى لو نكر تدا انصرف نظير الف ارطى للالحاق الا انه مبني لتاء التانيث
فانصرف اذا نكر خطاء بين بنيته على ان الالف فيما وزنه فعلى بفتح الفاء ليس بجواز
ان يكون للتانيث فلا يقوم في هذه الصورة مقام السببين قياسا على بشرى
ان ما وزنه فعلى بضم الفاء لا يكون الفه الا للتانيث فلما كان الالف فيهما
بمنزلة التاء في طلحة في الانصراف بعد ما ورد عليهما الاعتراف او ورده بيانا
لحكما اذا وقع في الاسلاف اعلم ان التركيب بين الاسمين على وجهين احدهما
ان يكون بين الاسمين لكل منهما حكم الشيئين المعطوف احدهما على الاخر
فهذا المركب بناؤه جائز لتضمنه معنى الحرف كخمسة عشر فانه لو كل منهما ما دبعد
التركيب كما انه مراد قبل التركيب خمسة وعشرة وثانيهما ان لا يكون كذلك

التانيث بالالف

التركيب

للحرف لبنائه والشارح لم يتعرض لغير الاخير حيث قال واما اذا تضمن الثاني
معنى الحرف فالاسمان مبنيان على الفتح نحو خمسة عشر ويجي بعد فيه تسامح و
تساهل لان المتضمن هو المركب لاحد جزئيه الا ان الحرف لما اتصل بالثاني في اللفظ
دون الاول قال لو ان الثاني متضمن له تساهلا في تفصيله لوجود الاشعار به في لفظ
واشارة الى اثر اجار البناء في خمسة عشر بعد العلمية واشار في لبابه الى جواز
الوجهين فيه ويجوز في نحو معدى كرب ان يضاف الاول الى الثاني ايضا
اى كما جاز ان يركبا تركيبا مزجيا ويجوز في الثاني اى في كرب اذ ذاك اذ بمعنى
الوقت وذلك اشارة الى يضاف الاول الى الثاني في معنى يضاف الى الجملة الفرق
على ان يكون مذكرا وتركه على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيجتمع فيه سببان
العلمية والتانيث المعنوي فيقال معدى كرب في الانصراف او معدى كرب في
عدمه في الاحوال الثلث قيد لكليهما يعني حال الرفع وحال النصب وحال الجر فقال
في الصورة الاولى وهذا معدى كرب ورايت معدى كرب ومررت بمعدى
كرب بالتنوين كغلام زيد وفي الصورة الثانية هذا معدى كرب ورايت معدى
كرب ومررت بمعدى كرب بغير التنوين كغلام زينب بحذف الاعراب في التركيب
الياء من كرب وفي الاضافة اليا في معدى الا انهم سكنوها حملا على المركب بل هو
اولى فيدل على ان التركيب افصح وانما قال في نحو معدى كرب لجواز اجرايهما في غيره
فان كان الثاني ما ينصرف صرفته نحو هذا بعلبك والا فلا نحو رام هرمز ما رجس
قال صاحب الاقليد وهنا دقيقة وهي ان الاضافة لفظية لا معنوية كغلام زيد
فان زيدا فيه تدل على غير ما تدل عليه الغلام بخلاف بك في بعلبك بالاضافة فانه
كالبس باسم لشيء اضيف اليه بعل بل هو من بعل بمنزلة الدال من زيد فلا فصل في المعنى

فيكون الاسمان لشيء واحد ولا تدل كل منهما على معنى مراد وهو المراد بقوله
وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف نحو
معدي كرب الجزء الاول منه مبني لانه بعض الكلمة فالاعراب في الجزء الثاني تقول
هذا معدي كربٌ ومررت بمعدي كرب قال ابن يعيش فيه
شذوذان من جهة البنية لان القياس في الجزء الاول فتح الدال لانه نافق من
جهة الاسكان في آخره لكونه موضع حركة كالياء في حضرموت واللام في بعلبك
وفي بعض الحواشي اصله معدو من عدا يعدو فلما قصدوا جعل الواو ياء
كسروا ما قبله فصار معديا الا ان هذه القاعدة قياس في الجمع شاذ في
المفرد ثم خفيف وركب مع الكرب معناه الفساد في الاصل ثم جعل علما
لانسان وكذا الجزء الاول في بعلبك مبني اعرابه في الآخر البعل الزوج
في الاصل ثم جعل علما للصنم الذي يعبده اهل بلده وهو مصنوع من ذهب
حرا وبين يديه اصنام صغار وقيل هو اسم صنم قوم الياس وكان له
طول عشرين ذراعا وكانت اربعة وجوه وقيل البعل اسم امراة تعبد
من دون الله والبك كسر العنق ومنه سمي الكعبة بكة لكسرها اعناق
الجبابرة والدق ايضا والشق ايضا ومنه البكة لانها شقت من الفردوس
فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فان نكر صرف لزوال احد السببين
فلمنع صرفه شرطان وجودي وهو العلمية اذ لولا ذلك لكان على شرف
الزوال والمعتبر من التركيب اللازم كالتانيث وعدمي وهو على وجوه
ان لا يكون باضافة والا لوجب اعرابان فلم يجعلا اسما واحدا ولا باسناد
لاقتضائه بناء الاسم على حالته الاولى ولا بان يكون الثاني صوتا ولا متضمنا

ورايت معدي كرب

مجرو

بين بعلبك وبعلبك فان قلت فما فايده هذه الاضافه قلت هي الدلالة على شده
امتزاج المضاف بالمضاف اليه وفرط اتحادهما حيث جعلوا المضاف اسما لا يدل
الا على ما يدل عليه المضاف اليه لكن في الوجه الاول اتصل الاسمان بالتركيب وفي الوجه الثاني
انفصل عنه في صورة الخط قوله وكل ما لا ينصرف في المعرفه ينصرف في النكره لان
العلمية لو توجد موثرة فيما فيه سببان او اسباب الا وهي شرط في الجميع او فيما سوى
واحدة فبعض العلل العلمية شرط فيه كالتركيب والعجمه والالف والنون في الاسم
والتانيث بالتاء معنويا او لفظيا والمعرفه وفي بعضها ليست بشرط كالعدل ووزن
الفعل فاذا انكر بقي بلا سبب او بسبب واحد وهما متضادان لان ما وجد من اوزان
العدل ليس شي منه علما ووزن الفعل وهو محصور فيما وجد بحسب الاستقراء
فلا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون اسم فيه علميه ووزن الفعل والعدل حتى اذا
نكر لم ينصرف لبقايه على سببين بل ليس معها الا احدهما فبقي على سبب واحد اذا
نكر ولا يرد مساجد وصحرا اذا سمي بهما اذ لا تاثير للعلميه فيهما قال الشارح
انما لم ينصرف نحو احمر المراد بنحو احمر كل ما كان لفظه مشعرا بالوصفيه ويكون
معنى الوصفيه فيه ظاهرا قبل العلميه كسكران وسكرى واحمر اذا سمي به اتفاقا
للعلميه ووزن الفعل فاذا نكر عن العلميه ذكر في لبابه في طريقين احدهما
ان ساول العلم بواحد من الجماعة المسماة به فاذا اريد بلفظ زيد الموضوع
لواحد مشخص المسمى به صار اسم جنس مقولا على كل من سمي به بالتواطي وثانيهما ان
يكون المسمى مشهورا بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى كاشتهار
فرعون بالظلم وموسى بالعدل فيقال لكل فرعون موسى على معنى لكل ظالم مبطل
عادل محق لا على معنى لكل مسمى بفرعون مسمى بموسى لا حاجة فيه الى التنكير اذ يمكن

تقدير

تقدير المثل فالعلمان على حالهما ولهذا لم يتعرض به الاكثرون ففيه خلاف بين
سيبويه والاخفش اذ هو لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند
الاخفش فحجة الاخفش ظاهره لكن الجواب المبنيه عليه نقيضه فقال لان الوصفيه
قد زالت بالعلميه والعلميه قد زالت ايضا بالتنكير فزالت الوصفيه والعلميه
جميعا فبقي الاسم على سبب واحد وهو وزن الفعل وهو معه منصرف
واما حجة سيبويه فهي ان اذا ان نحو احمر كان في اول احواله غير منصرف
للوصف والوزن فلما سمي به زال الوصفيه للتنافي فلما نكر اعيد الى
اصله الذي ثبت له من منع الصرف من قبل اعتباره للوصفيه لا على معنى
ان الوصف رجع حتى يكون رب احمر معناه رب شخص فيه الحمرة بل على انه كانت
له الاصالة وزوال ما يضاده ولو اريد اسالته لجاز وان كانت الوصفيه
زايله وانما اعيد لنحو احمر على الحكم الاصلي وهو منع الصرف بعد ان دخله
التنكير الذي هو الاصل وتدل على اعتبارها اعتبارها في جمعه وادخال اللام
عليه علما لانها من الاحكام اللفظيه ولولاه لما جاز ذلك كما لم يجز في احمد الاي
انهم منعوا صرف ادهم وارقم واسود وان خرجت الى الاسميه اجماعا بذلك الاعتبار
واراد توافقهم في افضل العلم وهو مثله مغالطة لا يدخلان لم يتصل به من لبين بعيد
فلا يكون شذوذا ان اتصل به فهم ونحن متفقون على انه اذا نكر لم ينصرف لكونه صفه
فان قلت فلتعتبر مع العلميه ولتمنع نحو ضارب علما من الصرف قلت تنافي
ثبوتها في التحقيق يوجب عدم اعتبارها معها فان قلت فلا يصح اعتبارها
مع التنكير لانه اذا نكر بعض العلم بعد انتفاء اعتبار الوصفيه فلا وجه لاعتبارها
بعد ذلك قلت يكون اعتبارها لزوال ما يضادها فلا يلزم من عدم اعتبارها

مع العلمية عدم اعتبارها بعد التنكير فان قلت هذا الثاني يتحقق في صورة
الجمع وادخال اللام فلم اعتبرت قلت لان بينهما فرقا من حيث ان اجتماع الوصفية
مع العلمية شرط في منع الصرف لا بينهما بل في اعتبار الوصفية لا سارك للعلمية معها
فيهما فيلزم من الاول اجتماع متضادين معا في حكم واحد وفيه نظر لان معنى
الوصفية الاصلية انه كان وصفا في الاصل فحال العلم يصدق ذلك فيهما غير
متضادين قلت في حكم واحد لجوازه في حكمين كما في احوص لان الشاعر جمعه
على حوص واحاوص وادخل عليهما اللام في قوله اتاني وعيد الحوص من آل جعفر
فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في هذه المسئلة
فسأله عن سبب صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع تحقق العلتين الوصفية والوزن
فقال الاخفش في جوابه انما انصرف اربع هنا لانه كان في الاصل اسما والوصفية
فيه عارضة والحكم للاصل لا للعارض فالزمه ابو عثمان بنحو احمر بعد التنكير حيث
كان في الاصل وصفا والعلمية فيه عارضة والحكم للاصل لا للعارض حاصله
انهما استويا في ان كلا منهما ما فيه شيء من العارض والاصل فلو اعتددت
بالاصل في نحو اربع لزمك الاعتداد به فيه فسكت الاخفش ولم يجب ولو فرق
بينهما بان احمر بعد النقل الى الاسمية لم يعد بالتنكير الى معناه الاصلي واما اربع فمعناه
الاصلي مراد اسما ووصفا لسقط عنه الالزام وما قاله الفراء اذا سمي بنحو احمر رجل
احمر كان غير منصرف وان سمي به رجل اسود كان منصرفا لخلوص الاسمية ظاهرة بما
نقص منه التعجب فيه وبيانه انه اذا نكر في الاول لا ينصرف وفي الثاني ينصرف واما ما فيه
الف التانيث ممدودة او مقصورة فانه لا ينصرف نكرة بناء على ما سبق من ان فيه
التانيث مع لزومه فكان فيه سببين فاذا سمي به كان ابعد من الصرف من حيث انه

زاد

زاد الثقل بانضمام العلمية فكان فيه ثلاثة اسباب واذا نكر بقي غير منصرف
لبقاء السبب المذكور حكما اذ العلمية لا تنافي التانيث فنزلته وليست شرطا له
منزولة بزواله بالاتفاق بين الاخفش وسيبويه واما فعلان فعلى كاحمر حذف
الفعل بالتعز في الخلاف يعني بلا فرق بينهما فان سكران مثلا لا ينصرف للوصفية
والالف والنون فاذا جعل علما زالت الوصفية واذا نكر زالت العلمية ايضا فبقي
على سبب واحد فانصرف عند الاخفش واما عند سيبويه فغير منصرف لانه بعد التنكير
اعيد الى الوصف الاصلي فجرى على حكمه الاولى بعد التنكير الذي هو الاصل واما الجمع الذي
اذا سمي به لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له ولا منهما نظير في الآحاد
اي كما ان الاسم الاعجمي لا نظير له في الآحاد من كلمات العرب كذلك الجمع الاقصى
لا نظير له في الآحاد فان نكرته لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن صرفا كما يصرف
احمر: قوله اي مثل انصرافه في قول ابي الحسن فالكاف بمعنى مثل وما مصدرية بعد التنكير
لان المشابهة بالاعجمي المعرفة للزومها حيث لا ينفك عنه معرفة كان او نكرة بمنزلة
سببين كالف التانيث للزومه فلا مدخل للعلمية وتاثيرها فينزول بزوالها فيبقى
واذا كان الامر اي عدم الانصراف على هذا الطريق وهو بزوال المشابهة منزلة سببين
يجب ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي
الحاصل ان المشابهة بالصيغة المعتبرة في بابه وبقاؤها مطرد في الجنسية والعلمية
فما فاتها بمعنى الجمع لا يستلزم منافاتها الصيغة وان جعلت مشابهة الاعجمي سببا
والتعريف سببا آخر يجب ان ينصرف على مذهب ابي الحسن بعد التنكير لزوال
احد السببين وهو العلمية كما في احمر واما عند سيبويه فيعود الى اصله وهو
كونه من منتهى الجموع فمنع من الصرف للصيغة لا للمشابهة وحاصل الكلام ان جمع ما لا

ينصرف معرفة ونكرة نحو احمر وما فيه الف التانيث والجمع الاقصى وما ينصرف معرفة
ولا ينصرف نكرة كثلاث ورباع لم يتعرض به الشارح لانه في صدد شرح قوله
في المتن وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة مع المسميات وما لا ينصرف
معرفة وينصرف نكرة كالاسماء الستة في حالة التعريف قوله الثلاثي الساكن
الاوسط يجوز فيه الصرف وتركه هند ودعد قد اجتمع فيهما التعريف والتانيث
ونوح ولوط وقد اجتمع فيهما التعريف والعجمة فالقياس ان يمنع الصرف لوجود العلتين
الا ان الخفة الناشية من سكون الوسط فيها اي في الاسماء الاربعة قاومت احد
السببين وازالت ثقله فصرفت لذلك وقد جمعها الشاعر في الاولين في قوله الا حبذا
هند وارض بها هند وهند اتى من دونها النأي والبعد وقوله لم يتلفع بفضل
مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب وقوم كالزجاج ومن تابعه يجرونها على القياس
فلا يصرفونها لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي اللغة الاولى قال الله
تعالى كذبت قوم نوح وقال تعالى ولما جاءت رسلنا لوطا وقال تعالى وامرأة
نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين اعلم ان اكثر النحاة على وجوب الصرف في نوح ولوط
لاشتراطهم الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط على الاصح والزيادة على الثلاثة
بعينها وخالفهم الزمخشري فيهما لما راى انهم متفقون على جواز صرف نحو دعد وهند
ومنع الصرف لما ذكرنا ومتفقون على وجوب منع الصرف في ماه وجور وهذا يدل
على ان العجمة لها تاثير ولولا ذلك لكان حكم ماه وجور حكم هند في جواز الامرين
لكنهما مختلفان في الوجوب والجواز فدل على اعتبارها في الساكن الاوسط فثبت
ان نوحا كهند قال ابن الحاجب وهذا قوي جدا بالنظر الى المعنى لكن بالنظر الى
اللفظ لم يسمع منع الصرف في نحو لوط ونوح مع الكثرة في الاستعمال والمختار منع

صرف باب هند فوجب اخذ قيد في العجمة وهو ان يشترط في اعتبارها الزيادة
على الثلاثة او الحركة وح يقع الفصل بين نوح وهند ثم كلامه لان نوحا على الاشتراط
ليس فيه الا سبب واحد وهو العلمية بخلاف هند وفرق آخر وهو ان العجمة من حيث
هي غير موثرة في منع الصرف اصلا بدون العلمية والتانيث من حيث هو موثر
بدونها فهذا اقوى فيعادله الضعف وفرق آخر وهو ان العجمة متوهمة والتانيث
في اكثر الاحوال ملفوظ وهو لا يعادله المتوهم ولا يعطى حكمه والمص اقتفى اثر الزمخشري
والشارح عنه كما قاله ونبه عليه بالاثنين بعد قوله واللغة الفصيحة الى اشارة
الى ان النزاع في جواز الامرين وعدمه في نوح ولوط واما ما فيه سبب ثالث
من هذا النوع اي من الثلاثي الاوسط كماه وجور في اسم بلدتين فان فيهما التعريف
والتانيث المعنوي والعجمة ولم يجز فيه الا منع الصرف لان الخفة قاومت احد الاسباب
فبقي سببان هذا في التانيث والعجمة ولم يجز فيه الا منع الصرف ظاهر واما في التعريف
فزواله مستلزم لزوالهما اذ لا اشتراط حين عدم الشرط فالوجدان التعريف
حين قاوم خفة الوسط باق وان زال تانيث والمعتبر في منع الصرف ذاك
لا هذا قيل لا يجوز مقابلة سكون الوسط العلمية لقوتها وايضا يلزم
من اعتبار وجود العلتين ان لا يجيء في هند الا منع الصرف وهو خلاف
الاجماع وانت تعلم ان في سكون الوسط خفة وفي العلمية ضدها فمقابلة كونها
قوية غير مانع واجاب البعض بان قال انه موقوف على ما قاله بعض المحققين في
نحو هند يجوز الامران الصرف استحسانا لان سكون الوسط يوجب الخفة والسببين
الثقل فاذا قاوم الخفة ثقل احد السببين بقي ثقل آخر وعدم الصرف قياسا
بان فيه علتين بخلاف ماه وجور اذ فيهما بعد المقابلة سببان وهما مانعا

للاسم من الصرف والجواب عندى انه لا يلزم من وجود العلمية موثرة حين
قاوم السكون ثقل غيرها ان لا يجوز في هند دن الا منع الصرف فضلا عن
ان يلزم حال وجودها غير موثرة فلا يلزم من كون المعتبر وجودها لا تاثيرها
ذلك فافهم واما المونث الثلاثي المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعي في الصرف
وعدمه نحو قدم اسم امراة وذلك اى كونه جاريا مجرى الرباعي لتنزل الحركة
منزلة الحرف الرابع وتحقيق هذا موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان الالف
في اخر الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة او رابعة منقلبة كانت او زائدة
او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان واوا نحو عصوى ورحوى
وملهوى ومرموى لان ما قبل الياء مكسورة والالف لا تقبل الكسرة فقلبت الالف
واوا عن الياء كان انقلابها وعن الياء لان الياء هنا اثقل من الواو ولما
فيها من الجمع بين الياءات بخلاف ما اذا قلبت واوا وههنا دقيقة هي ان الواو
في عصوى بمنزلة الواو في رحوى في انها منقلبة عن الالف فكانها بمنزلة الواو
في صوبب وما يدعوا الى ذلك انهم لم يعيدوا الى الاصل الالف في نحو رحوى
فالقياس ان يكون الحكم في عصوى كذلك كما قيل ولو قيل العود احق عند
انه ترك في رحوى لما ذكرنا وهو معدوم في نحو عصوى فعاد الى الاصل
لكان وجها حقيقا بالقبول والزائدة فيها ثلاثة اوجه اما الحذف فلكونها
زائدة كتاء التانيث واما القلب فلاجرائها مجرى المنقلبة والاولى احسن لان
الاول اجرى مجرى ستر الاصل والثاني عكسه بالشبه واما الفصل بين الاخر والا
فلاجرائهم مجرى فعلى فعلاء فقالوا دنياوى كما قالوا حمراوى ولا شبهة
في المنقلبة لتلك المشابهة فلا يجرى في الالف يحتمل ان يكون زائدة والمنقلبة واوا

التانيث

التانيث ويحتمل ان يكون الف التانيث والواو زائدة والخامسة لا يجوز فيها
الحذف لطول الاسم في التاديسه اظهر لانها اطول لفظا كحبارى او
تقديرا كجمزى لتنزل الحركة فيه منزلة الحرف الرابع في الثقل واذا نقش هذا
على صحيفة خاطرك ظهر منه ما ذكرنا اجراهم الحركة مجرى الحرف وهو انه
لو اريد النسبة الى حبلى حبلى وحبلوى بالحذف والقلب لانه قد يعرف
في المقدمة ان الالف الرابعة في الاسم تقلب واوا وتحذف ولم يجوزوا في نحو
حبارى الا الحذف نحو حبارى ولم يقولوا حباروى بالقلب لوقوع الالف
خامسة لانه قد يعرف انها اذا كانت خامسة تحذف ليس الا لطولها ثم
جعلوا نحو جمزى بفتح الميم وهي الناقة السريعة السير بمنزلة حبارى فلم يجوزوا
فيه الا الحذف وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة الحرف في الثقل حتى كان
الالف خامسة فلما اجروا الحركة هنا بمنزلة الحرف حتى اعطوا حكم الخامسة فكذلك
ههنا اى في المونث المتحرك الاوسط اجروا نحو قدم مجرى عناق فلم يصرفوه اسم
امراة وان سميت به رجلا صرفته لان الحركة وان نزلت منزلة الحرف الرابع
الا انها لا تقوى قوته فلم يوثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث بخلاف الحرف
الرابع في عناق فانه منزلة بالتانيث ولهذا اى لتنزل الحرف الرابع
منزلة تاء التانيث لم يرد لياء في الرباعي في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء
بل منزلة الحرف الرابع النازل منزلته ولذلك ردت في التصغير في الثلاثي
المتحرك الاوسط دون الرباعي الا ترى انك تقول في التصغير قديمة وعنيق بسبب
الياء والحاصل ان التاء والحرف الرابع والحركة وان التاء اعلى رتبة من الحرف
الرابع لكونه نازلا منزلته وهو من الحركة ايضا فالحركة كانت منحطة عن التاء بدرجتين

ومن الحرف الرابع بدرجة والحرف الرابع متوسط بينهما بعضها دنى بدرجة
عن الياء واعلا منها من الحركة فظهر ان هذا اى التانيث بغير الالف على
ثلاث مراتب على ما ذكرنا المرتبة الاولى لما فيه اى للمونث الذى فيه
التاء ظاهرة لانه يمنع الاسم الصرف سميت به اى بما فيه التاء ظاهرة رجلا
او امراة والمرتبة الثانية وهى المتوسطة لما زاد على ثلثة احرف لان الحرف
الرابع لا يمنع الاسم الصرف فى التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى عليه
التانيث قبل التسمية المذكر به الا ترى ان كتابا اسم رجل منصرف حيث لم
يكون اسم مونث قبل التسمية ويكون الحرف الرابع كتاء التانيث ظاهرة
فى امتناع الاسم من الصرف مذكرا كان مسماه او مونثا لكن شرط فى الحرف
الرابع ان يكون المسمى بحيث قد جرى له التانيث قبل فيكون بهذا الشرط
منحطا عن الياء بدرجة وفايقة على الحركة بدرجة ورباعية الاسم لا منضرها
الحذف نحو جيل مقتصر عن جيال علم الضبع وهو مونث ولو سميت به رجلا
لم ينصرف وهذا بشرط ان لا يكون منقولا عن المذكر فى الاصل وان لا يكون
تانيثه بتاويل وربما اذا سمى به مذكر صرف لانه قبل تسميته للمونث به كان
مذكرا بمعنى الضم وجمالا اذا سمى به مذكر انصرف وان كان مونثا لان
تانيثه بتاويل الجماعة والمرتبة الثالثة وهى الادنى للمتحرك الاوسط
من من الثلاثى المونث فانه لا يمنع الاسم الصرف الا اذا كان اسم امراة
فقط لانك اذا سميت به رجلا انصرف البتة لنقصانه عن الياء بدرجتين
اذ نقصان الفرع بدرجة يستلزم لنقصان فرعه بدرجتين قوله ونحو
حذام فيه مذهبان قال الشارح اعلم ان فعال فى كلامهم على عدة انحا

وذلك لكونها فرع الرابع المجرد
عن التاء وهو ناقص عن التاء بدرجة
فيكون الفرع ناقصا عن الياء بدرجتين

فعال

جمع نحو بمعنى النوع اى على انواع متعددة فالاول فعال التى بمعنى الامر نحو نزال
بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك وهو قياس فى كل ثلاثى مجرد متصرف تام عند سيبويه
لكثرة الورود منه عن العرب واستمراره بالنظر الى باب واحد وهو الثلاثى
المجرد بالشروط المذكورة وما هذا شانه فالقياس عليه جايز وانما قلنا مجرد ليخرج
المزيد اذ لا يقال من انطلق طلاق ومتصرف ليخرج نحو ذر ودع فلا يقال وذار وود
داع وتام ليخرج الافعال الناقصة لعدم جواز كوان وعند غيره سماع اى مقصور
على السماع فلا يجى فعال من كل فعل ثلاثى لانه اسم وضعته العرب موضع افعل
وليس لاحد ان يبتدع اسماء لم يتكلم به العرب هذا فى الثلاثى واما فى الرباعى فعند
سيبويه ايضا سماع والفرق بينهما ان الثلاثى قد كثر فى كلامهم جدا ولم يسمع
من الرباعى الا اللفظان كقرقار وعرعار قال قالت له ريح الصبا قرقار
وقال يدعو وليدهم بها عرعار فلكثرة الثلاثى فى كلامهم جعله اصلا وقاس عليه
وقلة الرباعى توقف عند المسموع ولم يتجاوزه خلافا للاخفش فانه عنده قياس
وهذه اى فعال هذه مبنية بالاتفاق اما سبب بنائه ففيه اختلاف فانه لوقوعها
موقع فعل الامر المبنى عند اصحابنا لان فعل الامر عندهم مبنى والواقع موقع
المبنى مبنى ففعاله مبنى فثبت ان هذا الدليل قياس اقترانى من الشكل الاول مطوى
كبراه ونتيجته وعند الكوفيين بناؤها لتضمنها معنى لام الامر لان اصل انزل
عندهم لتنزل بدلالة فلتفرحوا فلما كان نزال بمعنى انزل تضمن لامه فبنا به الحرف
معنى كما بنى اين وكيف وكم وغيرها من الاسماء المتضمنة المبنية قال ابن يعيش
الاول تقريب والثانى تحقيق ان هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف فى بناء الامر
بالصيغة واعرابه فمن بناه جعل السبب هنا الوقوع ومن اعربه جعل التضمن والحق

فى هذا الاختلاف المبنى عليه بعد الفرقة الاولى فكيف يكون الثانى حقا والاول
تقريبا وانما بنيت على الكسر دون السكون مع اصالته فى البناء فرارا من اجتماع
الساكنين الالف الزايده ولام الكلمة لان الاصل فى تحريك الساكن الكسر ولا
من علم التانيث فناسب هنا بالزيادة ونزال هذه مؤنثة بدليل قوله ولانت
انجع من اسامه اذ دعت نزال ولج فى الذعر بسكون العين المعنى لانت انجع
فى يوم الوغا والحرب واضرب بالقواضب فى الضرب واشد حملا للشده و
الباس من جنس الاسد فضلا عن الناس فقوله دعيت نزال كناية عن الحرب
لان اصله انه اذا التقى خصمان نزلا عن ظهور خيلهما والتعاتم اتسع فيه حتى قيل
لكل متحاربين وقوله ولج اى اذا وقع اللجاج فى يوم الذعر وهو الخوف الاعراب
اذ ظرف متعلق بانجع ولج عطف على دعيت وفى الذعر متعلق بانجع ايضا
الاستشهاد تانيث دعيت لاسناده الى نزال ولولا ان نزال مؤنث لما انث
فعلها وكون نزال فاعل دعيت دليل على اسميتها اضاف لو اهذه حجة
فلا دليل على الاسمية وذكر عبد القاهر فى وجه كون نزال مؤنثا ان نزال
عدل عن انزلى وانث الفاعل وهو الياء فى انزلى مع انه ليس الخطاب الى مؤنث
لتانيث الفعل لفايده يذكرها كما انث الفعل وان لم يكن من حيث هو هو
لا يتطرق اليه التانيث لتانيث الفاعل كما فى ضربت هند وفائدة تانيث
الفعل الذى والحق باخره الهاء له التوكيد والمبالغة قوله كانه اى كان انزلى
بمعنى انزل ثلث مرات اى انزل انزل انزل جملة مستانفة منقطعة عما قبلها كانه قيل
ما يكون معناه فاجاب بقوله كانه تجعل الياء التى هى ضمير الجماعة فى قولك
افعلى باجماعة كذا دالا مفعول تجعل على قصد تكرير الفعل فجمع ثلاث مرات

وبظيره

ونظيره ما ذكره ابو عثمان فى قوله تعالى حتى اذا جاء احدهم الموت قال رب
ارجعون لعلى من انه جمع الفاعل لا لكونه جمعا بل لكون الفعل جمعا ومكررا معنى لان
الفاعل ضمير مفرد عبارة عن الرب يعنى لا يه لا يرالون يشركون الى وقت مجى الموت
وفى الحديث اذا عاين المؤمن الملايكة قالت له نرجعك الى الدنيا فيقول
هى دار الاحزان والهموم بل قدوما الى الله تعالى واما الكافر فيقول رب ارجعون
المعنى ردونى الى الدنيا لعلى اعمل صالحا يعنى اقول لا اله الا الله فيما تركت
اضعت من عمرى وقيل فيما تركت من المال كذا فى الكواشى قال ان المعنى رب ارجعنى ارجعنى
ارجعنى ثلاث مرات وفيه جمع الضمير تعظيما لله ده وقيل جمع الضمير على ان معناه
يا رب مرهم ليرجعونى الى الدنيا ونظيره ايضا قوله تعالى القيا والمعنى الق الق ثنى
الف على لسنه الفعل لا لسنيه لكونه خطابا الى مالك هذا على قول بعض واما على قول
بعض فانما ثنى لكونه امر الملكين وفى الكواشى ويجوز انه اراد الفين فابدل عن النون
الف فالوجه ان نفيا بعض وجه للحاصل انه كما جمع الفاعل وثنى فى هذين القولين
مع ان الفاعل فيهما واحد قصد التكرير الفعل كذلك انث ايضا فاعل انزلى قصدا
لتكريره قال عبد القاهر فلما عدل نزال عن انزلى استعمل فى الكلام مؤنثا فثبت
انها اسم فعل ولو قيل ان هذه الصيغ من الثلاثى فعل امر كما قال الايثم فعل لم يكن
بعيدا لانها حرت من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة افعل ولا دليل على
عدله مع ان الاصل فى كل معدول عن الشى ان لا يخرج عن نوع ذلك الشى دل عليه
استقراء كلامهم ونزال بالنسبة الى انزلى ليس كذلك لانها اسم والمعدول عنه
فعل وظهر من كلام عبد القاهر ان فعال هذه معدوله وصرح بذلك صاحب
اللب واطلق الشارح هنا وفى لبابه والزمخشرى فى مفصله وذكر ابن الحاجب

في شرحه مابدل على انهما معدوله وفعال الثانيه ماكان علما وهو اما ان يكون
معدولا عن فاعلة فالبناء على الاغلب ان قيل بعدلها عن فعل كيا رطاب
عن بارطبة لحذام اسم امراة وقطام اسم امراة ايضا فانها عدلا عن حاذمة
علما وهو ماخوذ من الحذم بمعنى القطع من خدمت الشي وسيف حذيم
وقاطمه ماخوذ من القطم بمعنى العض واما ان يكون معدولا عن المصدر
المعرفه كفجار للفجره وحماد للمحمده وفي بعض النسخ وحماد للمحمود وهي اي فعال
المعدوله عن المصدر المعرفه ايضا اي كفعال التي عدلت عن فاعلة علم الا ان
الفرق بينهما انه من اعلام الاجناس اي المصادر دون الاشخاص وذاك من
اعلام الاشخاص وفي فعال هذه سواء كانت معدوله عن فاعلة او عن المصدر
المعرفه لغتان احديهما وهي الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها اي لفعال هذه
بالتي اي بفعال التي في معنى الامر عليه بقوله حيث شاركتها اي شاركت فعال
المعدوله فعال التي بمعنى الامر في الصيغه فجعلوها اي بفعال هذه مشاركه
لها اي لفعال التي بمعنى الامر في الحكم وهو البناء ذهابا بالحكم اي ذهابا بالحكم
مذهب الصيغه وهذا ما ذهب اليه صاحب الكشاف وذكر البعض ان الشبه
في العدل ولا دليل يدل عليه فلذلك لم يذكره الشارح وقيل بناؤه لتضمنه
معنى التا ففجار متضمن لتا الفجره وحماد لتا المحمده لانهما في معناهما فاذا
اورد عليه نحو هند اجاب بحذف التا فيه بخلاف فجار زاعما بان هذا معلوم
من احكامهم لسامهم احد القسمين واعرابهم الاخر وقيل تعسف وزعم ابو العباس
المبرد انه لزيادة ثقله بتقدير العدل على معنا العلتين فيه وهو راي ابن
كيسان وظاهر كلام الامام المحقق على هذا المذهب حيث قال ان نحو حاذمه

كان

كان استوجب منع الصرف للتعريف والتانيث فلما عدل الى فعال حصل فيه
سبب ثالث وهو العدل وليس بعد منع الصرف للتعريف والتانيث درجه
الا البناء لان الاسماء على ثلاث مراتب الاول اسم يسمى الامكن وهو ما استوفى الوجوه
الثلاثه من الاعراب ودخله التنوين والثاني اسم يسمى غير المنصرف وهو لا تنوين
ولا جر على كل حال فهذا دون الاول بدرجه والثالث اسم يسمى مبنيا وهذا
دون الثاني بدرجه فلم يبق فيه الا منع الاعراب هذا كلامه ثم اعترضوا عليه
بان ما اوجب منع الصرف غير ما اوجب البناء وهو تضمنه معنى الحرف او مشابهته
فكيف حكم لزيادة ما اوجب منع الصرف بحكم ليس من مقتضاه والعلة اذا قويت
قوي الحكم الثابت بها فمحال ان يطرح حكمها الخاص ويحدث حكما اخر وانت اذا
نظرت في زوال التمكن في الاسم بسبب منع الصرف علمت ان اسباب منع الصرف
اذا اذا اوجبت البنا لم يلزم طرح العلة حكمها الخاص واحداث حكم اخر ليس
من مقتضاها لما ان من اوصاف المبني عدم التمكن وابو اسحاق يكره هذا القول
ويستضعفه بادعان والثانيه وهي التميميه الاعراب مع منع الصرف لما فيه
من العلميه والتانيث والعدل المقدر لتقديره في باب حضار لضروره الا ما
فقد في غيره طرد اللباب فثبت انهم يبنون ما في اخره را من فعال هذه موافقين
لاهل الحجاز الا ان بعضهم قد منعوا الجميع من الصرف ولم يحتاجوا الى التعسف في الفرق
والاولى ان يقال تقدير العدل لوجوب سبق التانيث لان حذام وحماد انما يكون
علما مونثا الا بكونه معدولا عن حاذمه او عن المحمده وهما مونثان فثبت ان وجود
العلميه والتانيث غير مغن عن تقدير العدل فلذلك قال الشارح لما فيه من العلميه
والتانيث والعدل اعلم ان الشارح يحتمل ان يطلع على الاختلاف منهم في منع الصرف

فى فعال المعدوله عن المصدر والمعرفه كفعال المعدوله عن فاعل فجعلها قسما ثانيا
من اقسامها الثلاثه لا من اقسامها الاربعه كالزمخشرى فى حكم واحد وعدم
وجدان بعض لا تدل على عدم وجدانه وكلامه فى لبابه لا يدل على عدم خلافهم
فيها نعم كلام الكرم فى بيان الخلاف فى فعال المعدوله عن فاعله وهو لا يدل على عدم
ذلك فاذا نكر صرف لزوال العلميه بالتنكير والتانيث المؤثر فى منع الصرف بزوالها
لما ثبت انه لا يؤثر الا مع العلميه واللغه التى عليها استعمال الفصحا هى اللغه الاولى
اى الحجازيين وعليها البيت الذى انشده المص فى المتن اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام وهو اى البيت للجيم بن صعب فى امراته حذام وقيل
لامراة من العرب واصل ان حذام امراة حذرت قومها من الغارة فانكروها
فلما نزلت الغارة فى لو اصدقت حذام فضرب مثلا والثالثه فعال التى يختص
بنداء المؤنث بلزمه فى سب المؤنث نحو يا لكاع ويا خباث اى يا لكعا ويا خبيثه
اى يا لئيمه يقال للمذكر يا لكع وللمؤنث بالكعا وهى ايضا مبنيه على الكسر لمشاكلته
فعال التى فى معنى الامر فى الزنه وهو مذهب سيبويه فجعلوها مشاكلة لها
فى الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغه والعدل ايضا نسب بعضهم هذا الى سيبويه
وقيل بنيت لتضمنها تاء التانيث وعلى الكسر لاصالته فى تحريك الساكن ولم يستعمل
فعال هذه فى غير النداء الا نادرا ومنه قول الطوق اى دورا الطوق اى مدة
طواف تزاد اى ارجع الى بيت وحدته لكاع اى قاعدته ولا يجوز فى السعه
اى فى غير الضروره حاتنى لكاع الا ان يجعل لكعاء علما لامراة ثم يعدل عنه هذا
اى عن لكعاء لكاع قال عبد القاهر انما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون
اى تعريف فعال هذه لا يكون الا فى النداء لان ما عدل عنه ليس بعلم ولا اسناد

الية

اليه ولا معرف باللام والموصول تعرض الشارح بالاول فقال الا يرى ان نحو خبيثه
وهى ضد الطيبه وفاسقه وهى ضد الفاجر واصله الخروج عن الامر يقال فسقت
الرطبه اذا خرجت من قشرها ومنه قوله تعالى ففسق عن امر ربه ليس بعلم
لظهور غيره وانما يعرف بالنداء اشباه هذا اى اشباه ما ذكر من خبيثه وفاسقه
لانه اى لان لكع علما وعدم كونه اسم اشارة وموصولا ومعرفا باللام ظاهر لا يتعرف
الا بالنداء بالضروره فلما هذا اى لعدم تعرفها الا بالنداء اختص بالنداء فى حال
السعه هذا مبنى على ان علة البناء انضمام العدل الى التعريف والتانيث فقد عدت
الضروره الى اختصاصه بالنداء وهذا من مفترحات خاطرى ثم وجدته
فى بعض الحواشى منقولا عنه قوله فاذا ضيف او دخله الالف واللام انجر بالكسر
قال الشارح اعلم ان انجرار ما لا ينصرف عند الاضافه ودخول الالف واللام على
قول من يقول ان المقصود بالمنع فى هذا الباب اى باب ما لا ينصرف هو التنوين
ومنع الجر بسقاعة التنوين اى بالضمامه الى التنوين انما هو لخروج الاسم بالاضافه
ودخول الالف واللام عن استحقاق التنوين هذه الجمله خبر ان واذا لم يستحق
الاسم التنوين استحال تقدير سقوطه اذ لا يتصور الا بعد ثبوته وهو مع لكن
المنافى وهو اللام او الاضافه فلا يسقط الجر اذ ذاك اى وقت عدم استحقاق
التنوين لان سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين لخروجه
عن حيز الوجود لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور العلاقه وهى ما يجر على الدابه
بعد تمام الوقر يقال لها بالفارسيه سربار بغير حمل بكسر الحاء قال ابن السكيت
الحمل ما كان فى بطن او على راس شجر والحمل بالكسر ما كان على ظهر او على راس فعلى
هذا القول الجر لكونه مفارقا عن التنوين لا لانصرافه واما على قول من يقول

واذا اضيف او دخله اللام تنكير

الجر مقصود بالمنع كالتنوين فانجراره اى انجرار ما لا ينصرف ههنا اى فى حال الاضافة
واللام لوجهين احدهما ان يقال ان القصد ان منع بعض ما لا يكون لا كله فمنع الجر
فى بعض الاحوال وهو قبل الاضافة ودخول اللام دون جميعها لئلا يجرى اعرابه
اى اعراب ما لا ينصرف مجرى اعراب الفعل فى تعريه عن الجر فى كل حال فعلى هذا الوجه
انجراره ليس لانصرافه والوجه الثانى ان الاسم انما منع الجر لكونه مشابها بالفعل واذا
دخلته الاضافة او لام التعريف خرج عن شبه الفعل لدخول ما لا يكون فى الفعل
فاعيد اليه ما اخذ منه اى من الاسم لاجل مشابهته الضمير يجوز ان يعود الى الفعل
ويجوز ان يعود الى الاسم فعلى الاول من باب اضافة المصدر الى المفعول والفاعل
محذوف وعلى الثانى من باب اضافته الى الفاعل والمفعول محذوف لكن الاول
اولى لقربه وهو الجر فان قيل على ما ذكرت كان القياس ان يعود التنوين كالجر
فلم لم يعد اجاب بقوله واما التنوين فلم يعد لعدم الامكان لمكان المنافى
لا يقال ان حروف الجر لا يدخل الفعل وكذا الفاعلية والمفعولية لانها من
خصايص الاسم كالاضافة والالف واللام وكان يجب ان يعاد معها اى مع
حروف الجر والتنوين لزوال المشابهة بدخوله ومقتضاه اعادة ما اخذ
لاجلها من الاسم ومع ذلك لم يعد فوجب ان يعاد معها التنوين من تنازع
الفعلين ويحتمل ان يكون فيه ضمير الشان لان اللام والاضافة اشد تغييرا للاسم
من حروف الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة فيكونان اقوى فى الابعاد عن الفعل
بخلاف حروف الجر فانها لا يحدث فى معنى الاسم من هذا المخصوص شيئا فلم يعتد بدخولها
ولنا جواب ثان وهو ان حروف الجر لتوصل معانى الافعال الى معانى الاسماء فقولك
ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا الا ترى انه يجوز نصب المعطوف عليه حملا على معناه

فكان الباء معدوم واصل الفعل من جهة المعنى لهمزة اذهبت فيصير كانه
لم يتصل بالاسم واما اللام فبخلاف هذا اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه ولكن
تعدى الفعل منا اليه ولولا هذا لما تعدى فكان حرف الخفض كالفاعلية
والمفعولية فى جنب العامل فلا بد من انضمامها الى ما ذكر من اللام والاضافة
لرفع المانع وينصرف الاسم فلا يوثر منفردة وقيل ان القول باعادة الجر
لزوال الشبه لا يصح لان زوال الشبه بزوال ما ثبت به كما اذا صغر احمد تصغير
الترخيم مع التنكير وقيل رب حميد فالشبه فى احمد بالوزن والعلمية قد زال
فى رب حميد وتعرى الاسم عنهما ليس مثبت للشبه فيزول بزواله كان الفاعلية
والمفعولية كذلك على انه يلزم اعراب من مدخول خاصة من خواص الاسم ولم يقل
به احد لان مشابهته بالتضمن لا تعريه عنها فكذا فيما نحن فيه فعلى هذا الجواب
الاول غير صحيح الا ترى ان شبه حمراء بعد دخول اللام لا يزول وذكر ابو على
منه فى الاحتجاج لانه غير منصرف على المذكر مع انه زال معناه الاول ووجدت به
معنى آخر لا يكون فيه بخلاف حمراء اذا عرف باللام فان التغير فيه ليس الا فى
الاصل فعلى هذا فلم لم يوثر هذا التغير فى الاخراج عن الشبه كان ان لا
يخرج عنه التغير باللام اولى واجدر فعلى هذا انجراره لانصرافه وهو مذهب
الزجاج ومن تابعه وقال ابو على لا اقول منصرف لوجود العلتين ولا غير منصرف
لان التنوين لم يذهب بهما وهذا قول من لا يدرى ما هو المنصرف وغير المنصرف

قوله والمبنى نوعان لازم وعارض قال الشارح اعلم ان الاصل فى الاسماء
الاعراب لانه ابدا عرضة من قولهم فلان عرضة للزوجه وناقة عرضة للحجارة اى
قوية عليها ومن فلان عرضة للناس لا يزالون يقعون فيه لتوارد داى لظهور

المعانى الموجبه للاعراب الفاعليه والمفعوليه والاضافه وانما بنى بينهما اى
بين الاسماء ما بنى لمناسبته ما بينه وبين ما لا يمكن اصلا عن الحرف والفعل
الماضى والامر بغير اللام ولم يقل لمشابهته لعدم اطرادها وهى وجوه تضمن
معنى غير المتمكن والشبه به والوقوع موقعه والمشاكله للواقع موقعه والوقوع
موقع ما اشبهه والاضافه اليه وهو ماخوذ من بناء الدار فسمى به لشبهه
به فى وجود الثبات على حاله واحد ثم ان الاسم المبنى على ضربين لازم وعارض
اما ان لم يكن له حاله بالنصب فى حال من الاحوال وبالرفع فالمراد بالحاله
لاحد المعانى المعتوره لان جميع الاسماء له حاله اعراب بهذا المعنى اى معانى
معتوره اعراب رفع على الاول ونحو على الثانى او كان له ذلك اى اعراب وحاله
اعراب والاول هو المبنى اللازم والثانى هو المبنى العارض وتعريف المص المبنى
اللازم بانه الذى تضمن معنى الحرف كاين ومتى او ما اشبهه كالذى وهذا ليس على
وجهه لفساده طردا وهو التلازم فى الثبوت اى كل ما يصدق عليه المعرف
يصدق عليه المعرف وعكسا وهو التلازم فى الانتفاء اى كل ما لم يصدق عليه
المعرف لم يصدق المعرف فبين الاول بقوله لان المبنى المفرد مثلا التى لنفى الجنس
يتضمن معنى الحرف وهو معنى من الاستغراقيه والغايات نحو قبل وبعد واخواتهما
تشبهه اى الحرف وكذا الصدر من المركب تشبه الحرف فى الافتقار والعجز يتضمن معنى
وهو معنى حرف العطف ومثل هذه الاشياء يصدق عليه المعرف كما ذكر مع
انه ليس بمبنى بناء لازما ولا مطرد وبين الثانى بقوله واسماء الافعال نحو هيهات
وشتان لا تشبه الحرف ولا تتضمن معناه فلا يصدق عليه المعرف وهى من المبنى
اللازم فلا ينعكس قال المص فى المفتاح فى جوابه هذا تعريف رسمى لا يجب انعكاسه

واما اطراده فواجب لان معنى قوله ما تضمن معنى الحرف او ما اشبهه محمول
على الدوام اى تضمن معنى الحرف واشبهه ابدا على معنى انه حين وضع وضع على التضمن
والمشابهه واما ما ذكرت فلم يوضع اولا ما وضع متضمنا للحرف ولا مشابها له الا ان
الافتقار والتضمن فى نحو خمسة عشر مثلا وقت التركيب لا غير واما لم نذكر هذا
الجواب هنا لعدم افادته لان التعريف كما يجب اطراده يجب انعكاسه قوله
كاين ومتى وكيف قال الشارح انما بنى اين لتضمنه اما معنى حرف الاستفهام او معنى
او حرف المجازاه شرطيه وذلك لانك اذا قلت مستفهما اين زيد فكانك قلت
افى الدار ام فى السوق ام فى المسجد او فى غيرها فتضمن حرف الاستفهام فبنى لذلك
فاتوا به لانهم لما قصدوا الايجاز طلبوا اسما تدخل تحته الاماكن كلها واين لفظ
عام يدخل تحته كل مكان فاذن مكان زيد الذى جهله السائل داخل تحته واذا
قلت معلقا اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس فى الدار اجلس فيها وان تجلس فى
المسجد اجلس فيه وهكذا يقول فى ساير الامكنه اى وان تجلس فى السوق اجلس
فيه وان تجلس فى الدكان اجلس فيه فتضمن معنى حرف الشرط فاتى به لما مر من طلب
الايجاز وكذلك متى متضمن اما معنى حرف الاستفهام استفهاميه او حرف
المجازاه شرطيه لانك اذا قلت فى الاستفهام متى القتال كان المعنى اليوم فحذف
همزة الوصل بقرينه ام غدا ام بعد غد واذا قلت فى الشرط متى تخرج اخرج فالمعنى
ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا فى باقى الازمنه
فتضمن معناهما فبنى لذلك وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام
وذلك لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم فتضمن معناه ولا يكون للمجازاه
فتضمن معنى حرف الشرط كما جوزى باين ومتى لاستقراء عليه وفيه لغتان

اين ومتى وكيف

احدهما ما ذكروا الاخرى كى بحذف الفاء وقيل مقتصر عن كيف ولبس بلعه
اخرى كسو وسوف ومحله الرفع على الخبرية ان كان الواقع بعده اسما مفردا او النصب
على الحال ان كان جملة اسمية او فعلا تاما ليس من افعال القلوب نحو كيف
زيدا وكيف زيد فاعلا او فعل زيد اى على اى حال وبه حكم الاخفش بظرفيته
لانه والظرف متقاربان وهذا يعمل فى الحال نحو كيف زيد ضاحكا او على المصدر
اى فعلا قبيحا او حسنا فعل ومنه قال سيبويه اسم مبهم غير ظرف اذ لو كان
ظرفا لابد منه ظرف كما فى متى القتال اليوم ام غدا وعلى الخبرية ان كان فعلا
ناقصا نحو كيف كان زيد او على المفعولية ان كان من افعال القلوب نحو كيف
علمت زيدا قوله وما اشبهه كالذى والتى قال الشارح شبه الموصولات
بالحروف من حيث انها يفتقر اى يحتاج الى جملة توصل الموصولات بها اى بتلك
الجملة ولا يستقل بالفائدة وفى بعض النسخ بالافادة بدون الصلة اذ لا يفهم
معناها الا بضميمة ما بعدها اليها فصارت لذلك من مقولتها فبنيت لذلك
واما بنى اين وكيف على الحركة والاصل اى والحال ان الاصل فى البناء السكون
لانه ضد الاعراب والاصل فيه الحركة فيكون فى ضده ضدها ولانه اخف للهرب
عن التقاء الساكنين وهذا احد اسباب العدول لانهم قالوا لا يعدل عن الاصل
الا لاخف الا العارض وله ثلاث اسباب للهرب عن التقاء الساكنين وامتناع
الابتداء بالساكنين لفظا كالكاف المشبه وحكما كالكاف فى اكرمتك فان الكاف
الاول لو لم يبن على الحركة لزم الابتداء بالساكن وهو متعذر واما الكاف الثانى فانه
لو لم يبن على الحركة ايضا لزم الابتداء بالساكن لانه اسم مستقل والاسماء المستقلة
عرضة للتقديم والتاخير وهو فى حكم ما يصح تقديمه وانما عرض له معارض

الموصولات

يمنع من تقديمه وعروض البناء وليس فيه الا الاول فلذا قال للهرب
عن التقاء الساكنين ولم يحرك الياء اما لاستدعائه قلب الياء الفا واما لان تحرك
الحرف الصحيح اولى لقوته واختير الفتحة من بين الحركات فى التحريك لخفتها قوله
والعارض جنسه اشياء قال الشارح انما بنى المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب
فيه اى فى المضاف الى ياء المتكلم يؤدى الى احد الامرين اما الى انقلاب الياء الفا
او واوا فى حالة النصب او الرفع وفيه لف ونشر واما الى خروج الياء عن المدة فى تلك
الحالتين على تقدير عدم الانقلاب وكلاهما على خلاف الاصل فبنى على الكسر ابقاء على الياء
والمدة اذ لا شك ان الابقاء على الاصل اولى من الازالة عنه ولا ضرورة تلجئ اليها
هذا على مذهب البعض ونسبه ابن الحاجب الى اللفظ وجعل اعرابه تقديريا فلا
يلزم المحذوران والذى تدل على ذلك ان الاعراب انما يستحق بعد التركيب والكسرة موجودة
قبل فاذا جاء التركيب وجد الاعراب محله مشغولا بما ينافيه لامتناع اجتماع الحركتين متماثلتين
او متخالفتين فقدر لامكانه وقد مر فى فصل المعرب لكن شرطه فيما اعرابه بالحركة
جواز اجتماعها على الاخر ولا سبيل الى هذا فى علاى فكيف يكون معربا فيكون مبنيا
بناء عارضا على الحركة فرقا بين اللازم والعارض وعلى الكسر لما ذكرنا من الانقلاب
وخروج الياء عن المدة والذى يلوح الى ان الحق ان يكون اعرابه تقديريا لانه لا فرق
فى الحقيقة بينه وبين المقصور فى انعدام الشرط المذكور ومنهم من جعل اعرابه
تقديريا فى حالتى الرفع والنصب وفى حالة الجر لفظيا ومعتمده وجود الكسرة اللفظية
وقد عرفت انها موجودة قبل التركيب واما المنادى المفرد المعرفة فانما بنى لوقوعه
موقع كاف الخطاب فى ادعوك وهو وان كان غير مبنى الاصل لكنه مشابهه لكاف
ذلك فكانه مشابه له لان المشابه للمشابه مشابه وذلك الكاف حرف ولا يمنع

المضاف الى ياء المتكلم

المنادى

لجواز تغاير المشابهتين لتعدده فيما نحن فيه وامكان زيادة الوجه فى احدهما
لا يقتضى التغاير لجواز الاكتفا بذلك القدر فى وجوب البنا وهو اى كاف الخطاب
مبنى فمبنى ما وقع موقعه بين وقوعه موقع كاف الخطاب بقوله الا يرى انك اذا قلت
يا زيد فقد توجه الخطاب اليه اى الى زيد كما توجه فى ادعوك هذا على مذهب البصرى
واما على مذهب الكوفيين فانه معرب بغير تنوين ومذهب الفرا منهم انه مبنى
على الضم وليس بفاعل ولا مفعول وانما بنى على الحركة لعروض البنا فرقا فى انه مبنى
من قوله لعروض البنا وحذف اللام من الثانى دون الاول لوجود شرط حذفه
فيه ضعف اقول يجوز ان يكون فرقا مفعولا له للمجموع لا للبنا على الحركة
فقط ويجوز ان يكون اللام فى العروض للوقت اى وقت عروض البنا فرقا
بين ما يكون البنا فيه عارضا وبين ما هو عريق البنا وانما بنى على الضم لانه
لو بنى على الفتح لالتباس بين الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف
نحو يا احمر مثلا اذا رايت جماعة كلهم احمر فنودى واحد منهم فقيل يا احمر فلو بنى
المنادى المفرد المعرفة على الفتح لم يعلم ان حركته اعرابية والمراد به واحد غير
معين او بنائية والمراد واحد معين وفى بعض النسخ بالدال الغير المعجمة وهو ما لا
يقال فيه يا احمدا بالتنوين لانه منصرف كيا رجلا ولا يفرق بينهما بحرف الندا لجواز
حذف نحو يوسف اعرض ولا يجوز بناؤه ايضا على الكسر لالتباسه اى المنادى المفرد
المعرفة بالمنادى المضاف الى ما المتكلم المحذوف عنه اليا اجتزاء اى اكتفاء عنه
بالكسرة نحو يا غلام فبقى من الحركات الثلث الضمة فبنى عليها ولم يبن المنادى النكرة لانه
وفى بعض النسخ لانها لم يقع موقع كاف الخطاب اذ المراد به واحد غير معين
كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى وكاف الخطاب معين فلا يقع موقعه للمنافى

وفيه

وفيه نظر ولا المنادى المضاف لان الاضافة يمنع البنا لكون المضاف اليه
بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علما للتمكن لا يجتمع مع البنا وكذا ما هو مشبه له
واما النكرة المفردة مع لا التى لنفى الجنس نحو لا رجل فى الدار فانما بنيت لتضمنها
معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من رجل فى الدار وانما افاد الاستغراق
لان دخولها لابتداء الجنس لما انها بمعناه هل من رجل هل من واحد هذا
الجنس الى انقضاء غير انه اكتفى بذكر ما يدل على الابتداء لدلالة احدى الغايتين
على الاخرى ووجه تضمن النكرة المفردة اياها بمعنى قولهم لا رجل بالفتح
من لا رجل بالرفع ومن ليس رجل وما ذاك الا يعرف مولد مثبت للاستغراق
وهو من فضمنت اياه ولو استفيد من لا لما تفاوت الكلامان وطريقه
اخرى ان النفى والاستفهام متشابهان فى نسبتهما بمضمون الجملة الا بالاسم
وحده لكن المفرد لا يحكم هو المنفى المثبت بالاسم المنفى على معنى الاستغراق
كلام التعريف بفيده فى نفس الزجر فاجيب ان مصوا دليلا عليه لتفصيل
هذه الحالة من ساير حالاتها التى لم تنزل عنها منزلة حرف حدث فى الاسم
وحده معنى فنسوا الاسم المنفى لكون هذا الحكم مما يدل على فرط امتزاج الحرف
بالاسم وشدة الاتصال بينهما ولم يبن الرجل لان الاحتياج اليه مثمر وذلك
مفقود هنا وانما بنى على الحركة لعروض البنا اذ العارض يناسب العارض
وانما بنى على الفتح لمناسب حركته عمل لا التى اسمها مضاف ومشابه وهو النصب
وفى بعض النسخ لمناسب عمل لا عمل ان لان بينهما مناسبة فى التضاد فروعى
المناسبة فى الحركة واما المركب المراد به هنا كل كلمتين جعلتا اسما واحدا بان
دل على معنى واحد بلا نسبة اسناد به او اضافة فينحصر ستة اقسام الاول

اسم لا التى لنفى الجنس

المركبات

ماكان ثانيه صوتا كعمرو سيبويه فحكمه بناء الاول على الفتح لانه بمنزلة احد من احد
عشر والثاني على الكسر تشبيها بغاق الابعض العربيه فانهم يعربونه غير منصرف
لعدم التضمن والثاني ما تضمن ثانيه معنى الحرف لكن الجزء الاول يشبه المضاف
فحكمه اعراب الاول وبناء الثاني وسيجي تحقيقه والثالث ما تضمن ثانيه
معنى الحرف ولم يشبه الاول المضاف نحو خمسة عشر فحكمه ان يبنى الجزآن على
الفتح واليه اشار بقوله فانما بنى الشطر الاول لنزوله من الكلمة منزلة الصدر
من عجزها فصار كالزاء من زيد فكما ان الصدر من الكلمة مبنى فكذا ما هو بمنزلته
وبنى الشطر الثاني لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة فحذف الواو وركب
احداهما مع الاخر فصارا كالاسم الواحد الدال على مسمى واحد لجرى مجرى
ساير الاعداد المفردة نحو خمسة وستة وكون العطف في المعنى الموذن بان
الشطرين كلمتان لا ينافي الاتحاد والامتزاج في اللفظ فلا ينافي قض وانما احتاجوا
الى ذلك لرفع الالتباس لانك لو قلت لصاحبك العاقد للشراء اعطيتك
بهذه السلعة خمسة وعشرة ولم يقع لتوهم المخاطب انهما صفقتان والمراد
صفقة واحدة بخلاف خمسة عشر ولا احتياج اليه فيما سوى العشرين
وما فوقها من العقود لان مجرى هذه العقود مجرى الجمع المذكر السالم
في الاعراب واعرابها كاعرابه والتركيب لا يعرض في المسميات والمجموعات
وانما معروضه المفردات على انه لا التباس في تلك العقود مع المعطوف لان
ونحته في حكم نس في التقويم حتى يعطى تارة درهما واخرى عشرين وبنيا
على الحركة لعروض البناء فرقا بين اللازم والعارض وعلى الفتح لخفته المطلوبة
على الخصوص حال من الضمير المستكن في المطلوبة واما متعلقه بها وبها يتعلق

وقف کتابخانه حضرت
شاهچراغ علیه السلام
شیراز

هنا اى في المركب يستقل ان يشى من الاجتماع فحرك بالفتح اذ الغرض ليس الا التحريكه
لما ذكروا به يحصل الوصول الى هذا الغرض فلم يكن بها حاجة الى تكلف ما هو اثقل
والرابع ما لا يكون الثاني منه صوتا ولا متضمنا لمعنى الحرف فحكمه فتح الاول
وحده ان كان الاخر حرفا صحيحا والا فسكنه لكونه منزلة الجزء من الكلمة
واعراب الثاني مع منع الصرف للعلمية والتركيب واليه اشار بقوله واما نحو
بعلبك ولا يبنى منه الا الصدر حيث للتعليل اى لانه لم يتضمن الثاني معنى الحرف
والخامس ما كان كذلك مع اعراب الجزئين وامتناع الثاني من الصرف والسادس
ما كان كذلك مع انصراف الثاني حيث شبهوه بالمركب الاضافي في تشبيهها لفظيا
من حيث انهما اسمان احدهما عقيب الاخر مذكور وقد مر تحقيقه في باب ما لا
ينصرف واما ما حذف منه المضاف اليه وهو على ضربين ظرف وغير
ظرف فالاول الجهات الست واسفل ومن اعلا وابدا وبعد او لكقولك
كقولك جئتك من قبل وقوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد اى من قبل كل شيء
ومن بعده وجئتك من اسفله ودون ومن اعلى اى من اسفله ودونه
ومن اعلاه فانما بنى لان الاسم اى احذف منه المضاف ونوى اى المضاف اليه
فيه اى في الاسم المضاف كان معنى الاضافة مقدرا فيه اى في ذلك الاسم
والاضافة اى ومعناها معنى من معاني الحروف ولهذا يقال حروف
الاضافة فيكون متضمنا لمعنى الحرف فيكون مبنيا فجرى مجرى امس وانه لما
ضمن التعريف من غير ظهور ما يفيده بنى لتضمنه معنى الحرف واذا اظهر
المضاف اليه نحو من قبل هذا كان معناها مفهوما من لفظ المضاف اليه
فلم يتضمن المضاف معناها اى معنى الاضافة كما يفهم معنى التعريف من اللفظ

الظروف المبنية

اذا برزت حرف التعريف في اسين فلم يبين واذا لم يكن منويا لم يبين ايضا اذ هو
غير متضمن معناها فيكون اسما تاما نكرة فيعرب كسائر النكرات فساغ
لي الشراب وكنت قبلا والفرق بينهما في المعنى وقوع المجي قبل زمان المضاف
اليه في الاول معرفة ووقوعه في زمان ما من الازمنة المتقدمة على هذا
الزمان في الثاني وبين المعنيين فرق وهذا مبني على كون الاول معرفة
والثاني نكرة قال ابن يعيش في شرحه للمفصل في علة بنائهما لان هذه الظروف
حقها الاضافة لان معناها لا يتحقق الا بها فلما حذف المضاف اليه اكتفاء
بمعرفة المخاطب عن ذكره منويا صارت بمنزلة البعض من الكلمة لانها
كالشي الواحد والبعض منها مبني فبني لمشابهته الفعل في ان كلا منهما
يفهم منه المعنيان فاذا ذكر المضاف اليه زال ذلك لدلالته ح الا على المضاف
وفيهما ما فيهما وقيل لمشابهته الحرف من حيث الاحتياج وانما بني على الحركة
لعروض البناء وعلى الضم حين المحذوف منه باقوى الحركات تريد ان المضاف
اليه لما انقطع صار كان بعض الكلمة قد زال فظهر النقصان فمنوه عليها
خبر اله وقيل بني على الضم لان النصب والجر يدخلانه حال الاضافة نحو جئت قبل
هذا ومن قبله لا الضم فلو بني على الفتح والكسر التفاعا للمخالفة بين الحركة الاعرابية
والحركة البنائية فبني عليه وصارت الضمة علما لهذا الحذف وقيل بني
على الضم لشبهها بالمنادى المفرد المعرفة في ان كلا منهما مبني في حال ومعرب
في حال والثاني نحو حسب وليس غير ولا غير وغير في ليس غير منصوب المحل
لكونه خبر ليس واسمه مضمر وفي لا غير مرفوع المحل على الخبرية على مذهب
البصريين وعند الزجاج كلاهما واحد وعلى المذهب الكوفيين لا غير بالفتح

مثل لا ريب قوله والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر بغير اللام قال
الشارح قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان
الاعراب اصلا فبناؤهما لا يكون الا لازما واما المضارع فقد استحق الاعراب
بسبب المضارعة وان كان مستحقا له بسبب المضارعة فما بني منه اي
كائنا من المضارع مبني بناء عارضا وذلك اي ما بني منه ما لحقه نون
جماعة النساء نحو يفعلن وانما بني لشبهها بالماضي نحو فعلن من حيث
ان كلا منهما فعل لحق اخره نون جماعة النساء وهم قد اخرجوا المضارع
لمشابهته الاسم من اصله فاعيدوه فلان يدخلوه لمشابهته في اصله الذي
هو البناء اولى واجدر هذا عند سيبويه وقال غيره انه اي المضارع لما
خرج عن اصله بالمضارعة احوجوا بناءه في بعض الاحوال فثبت انه قد
ترك على اصل البناء ايذانا بان الاصل في الافعال البناء كما صححوا القود تنبيها
على ان اصل باب بوب والوجه في حال تعين حال اتصال نون جماعة النساء
البناء ان نحو يفعلن اولى للبناء اذ المضارعة فيه للاسم انتقض اذ ليس من الاسم
على هذا المثال الا مري انه لا يكاد يوجد نحو ضاربن على نحو يضربن بخلاف
يضربان ويضربون ويضربين اذ لكل منهما نظير في الاسماء كضاربان وضاربون
وضاربين فلا يلزم من بناء ما اتصل به نون جماعة النساء بناؤها ويمكن
ان يقال الوجه فيه ان الالف والواو مقتضيان لحركة ما قبلهما اذا كانت
مدة والنون لسكون ما قبلها والحركة اله الاعراب والسكون اله البناء
وما يقتضي حركة ما قبلها فكانه يقتضي اعرابه وما يقتضي السكون فكانه يقتضي بناءه
فلاجل هذا بني مع النون لا معهما فبناؤه لازم على ما ذكر سيبويه وعارض على ما

ذكره غيره واختار المص مذهب سيبويه ولما بنى المضارع عند لحاق نون
التاكيد ثقيله كانت او خفيفه لان الفعليه مقتضيه للبنا لكونه اصلا فى
الفعل كالاعراب فى الاسم الا انهم لم يعتدوا بالفعليه واعربوا عملا بجهة
المضارعه فحين دخلته النون مكان الجهة الاولى مجددة اذ التاكيد جريانه
فى الحوادث فتقوت الفعليه بهذا الاعتبار فعاد الى اصله الذى هو البنا
ولانه لو اعرب لاعرب اما بالحركات او بالحروف لا سبيل الى كل منهما اما الى الاول
فلان قياس اعرابه ان يكون بالحركات فلو اعرب بالحروف لكان بالنون فيلزم
اجتماع النونين واما الى الثانى فلانه ليس من مواضع الاعراب بالحروف
ولو اعرب بالحركه فاما ان تجرى على ما قبل النون فملتبس من هوليه اذ لو ضم لم
يعلم انه للمفرد ام للجماعة او على النون فتكون اعرابا على ما اشبه التنوين قوله

بيان احوال الكلمات الثلث

اعلم ان هذه الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه قال الشارح اعلم ان الكلمات
الثلاث يعنى الاسم والفعل والحرف تقسم بحسب القسمة العقليه الى اربعه
اقسام لانها اما ان يكون عامله او معمولا فيها وهو واقع كالافعال المضارعه
نحو لن يضرب زيد فيضرب معمول لكن وعامل فى زيد وعامه الاسماء
المتمكنه كاسمى الفاعل والمفعول والصفه المشبهه والمصدر والاسم
المضاف والاسم التام نحو لقيت زيدا راكبا غلامه او مضروبا او مررت برجل
حسن وجهه واعجبنى ضرب زيدا ورايت غلام زيد وحصل لى عشرون
درهما فكل منها عامل لشئ ومعمول لآخر او لا يكون عامله ولا يكون معمولا
فيها وهو ايضا واقع كالحروف الغير العامله وهى الحروف العاطفه وحرفا
الاستفهام وحرف الخطاب وغيرها والاسما الغير المتمكنه كالمضمرات

والاسماء

واسماء الاشارات والموصولات قو[...]
غير المتمكنه اسما منها وهو ما تضم[...]
الا ما تضمن حرف الجزاء فانه يكون عا[...]
ترب واما ان يكون عامله ولا يكون مع[...]
الماضى نحو ضرب زيد فانه عامل فى زيد ول[...]
زيد واما باللام فهو بمنزله المضارع والاسما[...]
المضارع وهى الاسماء المتضمنه لمعنى ان غير[...]
واخواتها يقول من نصرف اضرب وما يفعل ا[...]
الفعل بعدها لا معمولا فيها فكان المراد بالعمل[...]
وهى الحروف المشبهه بالفعل والحروف الناصبه
للاسم والحروف الجازمه فانها كلا منها عامل غي[...]
عامله ولكون معمولا فيها وهذا القسم قد اسلم[...]
سوها حالا اما من فاعل اعمل او من فاعل ظن انه ا[...]
فى حال الاتى فى حال ان يكون عاملا لان المعمول في[...]
شبهه فى ان كل فعل مضارع عامل واما الاسم المتم[...]
ليعمل الجر او المضاف يعمل فى المضاف اليه عند الشيخ
لا يقال ان ما ذكرت من القضيه الكليه فى الدليل كا[...]
الاسم المتمكن لا يصح اضافته وذلك لان ما فيه نون الجمع مز[...]
السر لما ذكر فى الباب الثانى فى بحث التمييز ان شاء الله
حت حيث تقول عشرون فى الرفع وعشرين فى النصب

بيان احوال الكلمات الثلث

واختار المص مذهب سيبويه وانما بنى المضارع عند لحاق نون
… له كانت او خفيفة لان الفعلية مقتضية للبنا لكونه اصلا فى
… ب فى الاسم الا انهم لم يعتدوا بجهة الفعلية واعربوا عملا بجهة
… ن دخلت النون سكان الجهة الاولى مجددة اذ التاكيد حرى بانه
… يت الفعلية بهذا الاعتبار فغلب الى اصله الذى هو البنا
… عرب اما بالحركات او بالحروف لا سبيل الى كل منهما اما الى الاو
… ان يكون بالحركات فلو اعرب بالحرف لكان بالنون فيلزم
… الى الثانى فلانه ليس من مواضع الاعراب بالحروف
… ا ان يجرى على ما قبل النون فلدفع من هوله اذ لو ضم لم
… وعلى النون فكون اعرابا على ما اشبه التنوين قوله
… اما يعمل ويعمل فيه قال الشارح اعلم ان الكلمات
… او الحروف تنقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة
… له او معمولا فيها وهو واقع كالافعال المضارعة
… ل يكون عامل فى زيد وعامة الاسماء
… والصفة المشبهة والمصدر والاسم
المـ … راكبا غلامه او مضروبا او مررت برجل
حسـ … بت غلام زيد وحصل لى عشرون
درهـ … او لا يكون عاملة ولا يكون معمولا
فيها و … له وهى الحروف العاطفة وحرفا
الاستفـ … رها والاسماء الغير المتمكنة كالمضمرات

واسماء

واسماء الاشارات والموصولات قوله الا القليل منها اى من الاسماء
غير المتمكنة اسمسا منها وهو ما تضمن منها حرف الجزاء وفى بعض النسخ
الا ما تضمن حرف الجزاء فانه يكون عاملا ولا يكون معمولا فيه كما سيجى عن
قريب واما ان يكون عاملة ولا يكون معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل
الماضى نحو ضرب زيد فانه عامل فى زيد وليس بمعمول والامر بغير اللام نحو اضرب
زيدا واما باللام فهو بمنزلة المضارع والاسماء الغير المتمكنة الجازمة للفعل
المضارع وهى الاسماء المتضمنة لمعنى ان غير اى نحو من وما ومتى وحيثما
واخواتها يقول من يضرب اضرب وما يفعل افعل وعلى هذا فانها عاملة فى
الفعل بعدها لا معمولا فيها فكان المراد بالعمل العمل الصريح والحروف العاملة
وهى الحروف المشبهة بالفعل والحروف الناصبة للمضارع والحروف الجارة
للاسم والحروف الجازمة فانها كلا منها عامل غير معمول فيه واما ان لا يكون
عاملة ولا يكون معمولا فيها وهذا القسم قد اهمله المص فى المتن وظن انه غير واقع
ستو[ه]ا حالا اما من فاعل اهمل او من فاعل ظن انه اى الشان لا يتصور معمولا به
فى كل حال الا فى حال ان يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا
شبهة فى ان كل فعل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح اضافته
ليعمل الجر او المضاف يعمل فى المضاف اليه عند الشيخ عبد القاهر والمص تابعه
لا يقال ان ما ذكرت من القضية الكلية فى الدليل كاذب لانه يصدق بعض
الاسم المتمكن لا يصح اضافته وذلك لان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته
السر لما نذكر فى الباب الثانى فى بحث التمييز ان شاء الله تعالى وهو متمكن
حتى حيث تقول عشرون فى الرفع وعشرين فى النصب والجر ولو لم يكن كذلك

لما كان معربا لانا نقول هب اى احسب انه لا يعمل الجر بالاضافه وهو قايم
مقام مفعولى هب لاقتضائه ايا هما لانك تقول هب زيدا منطلقا
لكنه غير متصرف لا يستعمل منه ماض ولا مضارع اى ولين سلمنا انه غير
عامل للجر بالاضافه الا انه لا يلزم ان يكون غير عامل لانه نصب الاسم الكائن
او كاينا بعده على التميز فيكون عاملا ففى قوله هب اشارة الى الجواب بالمنع او
اى لا نم ما ذكرت لجواز اضافته الى المميز على الخلاف والى غيره بالاجماع فيعمل
الجر ولين سلمنا الا انه لم او لا يلزم من منع الدليل منع المدلول لجواز ثبوته
بدليل اخر لا يقال العلم لا يصح اضافته لانه معرفه ولا ينصب التميز ايضا
اولا ابهام فيه وهو متمكن حيث يقول زيد وزيدا وزيد لانا نقول لا نم
انه لا يصح اضافته اذ كل علم قابل التنكير اضرب من التاويل كما نكر زيدا بان
بان يجعل زيدا من الزيود فيصح اضافته اذ ذاك اى عند التنكير بزوال
المانع نحو مررت بعمركم وبعثمانا وقول الشاعر علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم
ماضى ماضى الشفرتين يمان كما يصح اضافة النكرات وهذا اى ما ذكرنا من
السوالين اسم الاشارة اعنى قوله هذا مبتدا خبره هو الذى غير المصنف
اى جعله مغرورا من اهمال هذا القسم اى من اجل انه اهمله ظانا انه غير واقع
لان من الاسماء ما لا يستعمل مضافا البته من ذلك اشارة الى ما لا يستعمل نحو
طرا وقاطبه بمعنى جميعا فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب التميز دل عليه
الاستقراء وهو معمول فيه لكونه منصوبا على الظرفيه اذ الظرف لا بد له من ظرف
عامل فيه وكذا الاسم الجامد المحلى باللام فانه معمول فيه ولا يصح اضافته
فى تلك الحاله ولا ينصب التميز لانه لا ابهام فيه فيكون هذا القسم ايضا اى

كالاقسام

رح
كالاقسام المذكوره واقعا قوله والاسماء المتضمنه بمعنى ان غير اى قال الشارح
الاسماء المتضمنه معنى ان تجزم الفعل المضارع وقد مست لتضمنها الحرف اى حرف
الشرط نحو من يضرب اضرب وكذا اخواته نحو ما تصنع اصنع ومتى تجلس اجلس
فلما بها خرجت عن كونها معمولا فيها الا ايا استثناء من الضمير المستكن فى ثبت
الراجع الى الاسماء فانه لم يبن فى الاستفهام والجزاء وفى احد قسمى الصله ومن
ضمنها الاخر على غير الاصح وان تضمن الحرف كاخوانه لوجهين احدهما انه انما
لم يبن ايذانا بان الاصل فى الاسماء الاعراب كما بنوا يفعلن ايذانا بان
الاصل فى الافعال البناء وانما خص ايا به دون غيره من اخواته لانه اقوى منه
فى الاسميه بدليل انه ابدا يضاف الى الاثنين او الجماعة ويصير بعض المضاف اليه
ولا كذلك اخوانه والثانى انهم حملوه اى ايا على ما هو نظيره فى المعنى فى الاعراب
وهو جزء او بعض وكلاهما معربان او على ما هو ضده وهو كل وهو معرب ومن
عادتهم حمل الشيء على ضده كما يحملونه اى حملا اى حملا مثل حملهم اياه على نظيره وقيل
ان ايا اعرب لقوته لانه يصلح لمن يعقل ولمن لا يعقل وهو مشتق من اويت اليه
اى ضممت وتساندت وبعض الشىء منضم الى جملته ومستاند اليها والاصل
اى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمه على وجه مخصوص قال
الشارح قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن بتناول المنصرف وغيره بخلاف
الامكن والفعل المضارع وعرفت ايضا ان الاسم هو الاصل فى الاعراب
وعرفت ايضا ان الفعل المضارع قد تطفل عليه اى على الاسم دخيلا
اى فى اعرابه بسبب المضارعه فاذا عرفتها فاعلم ههنا اى فى هذا المقام
ان تعلق وفى بعض النسخ ان تعليق الفعل او ما اشبهه من الحروف كالحروف

العامل

المشبهه بالفعل والاسماء كاسمي الفاعل والمفعول وغيرهما مما تدل على
حدث وغيرهما اى غيرما اشبهه انث الضمير اعتبارا بالمعنا من الابتداء
وحروف الجر والاسم الجامد المضاف والناصب للتميز ملتبسا بوجه ما
من الوجوه المعهوده بينهم بالاسم المتمكن متعلق بتعلق بعد به بناء على ان
المراد بالعامل ما يعمل العمل الصريح تعريبه ابانة عقيب تقسيمات الكلمه
الخبريه الاربعه بحسب اقتضاء العقل كان المراد من العمل فيها الصريح على ما
صرح قيل سبب حيران فى قوله ان تعلق الفعل وبه يتعلق لثبوت وصف
فيه اى فى الاسم المتمكن للتعلق به كالفاعليه او ما اشبهها كالاسميه
لكان وما ولا المشبهتين بليس والخبريه لان او المفعوليه او ما يجرى
مجراها مثل الحاليه والمميزيه والاسميه لان والخبريه لكان وما يحمل عليه
او الاضافه ونحوها كالجار والمجرور ونحو مررت بزيد وهذه المعانى
المذكوره مع ملحقاتها معان معقوله لا يدركها الا العقل ولا سبيل
الى ان يدركها الحس يستدعي نصب علامه يستدل بها اى بتلك العلامه
وبها قايم مقام فاعل يستدل او المصدر اى يوجد الاستدلال بها عليها
اى على تلك المعانى فجعلوا وجوه الاعراب الذى هو الرفع والنصب والجر الذى
صفه وجوه لتوحيد ما اضيف اليه دلايل مفعول ثان لجعلوا عليها اى
على تلك المعانى المعقوله وسموا تلك المعانى المعقوله مقتضيات للاعراب
وفى بعض النسخ مقتضيات الاعراب بالاضافه وسموا الاشياء التى يتعلق بها به
اى بالاسم سبب حدوث هذه المعانى المعقوله عوامل مفعول ثان ليسموا ولما
اى فكما استدعا بها نصب تلك العلامة مضارعة الفعل المضارع بالاسماء

كما تقدم

كما تقدم ذكره في بحث المضارع يستدعي اجراء حكم الاسم عليه فى الاعراب
فرفعوه اى المضارع حيث للمكان وجدوه او فرخطا من المضارعه للاسم وذلك
اى كونه او فرخطا من المضارعة عند وقوعه بنفسه لا بتضمنه موقع الاسم نحو جاء
رجل يضرب اذ الرفع على لقوله فرفعوه اى انما رفعوه لان الرفع اقوى وجوه اعراب
الاسم ليدل على قوة المشابهه وانما كان او فرخطا عنده لان وجوه المضارعه
سبعة ومن جملتها وقوعه موقعه فاذا حصل ذلك يتم له المشابهة ونصبوه حيث
وجدوه لا يقع بنفسه موقعه اى موقع الاسم لكن كان ناصبه ما يجعله فى تقدير
الاسم بحوان او ما اشبهه كان وكى واذن حيث للتعليل كان المصنف اضعف
وجوه اعراب الاسم لكونه علامه ما هو فضله فى الكلام وجزموه حيث وجدوه
قد انحط من رتبه المضارعة بالوجوه السبعه بالواحد وذلك عند وجود
ما يمنعه من تقدير الاسم وهو ان او ما اشبهه وهو لم ولما ولام الامر ولا
للنهى حيث كان الجزم مفقودا فى الاسم ليدل على انحطاطه عن تلك الرتبه وسموا
مضارعته الاسم مقتضيه لاعرابه والمعنى الذى هو اى المضارعه به اى بذلك
المعنى او فرخطا من المضارعة اعنى وقوعه موقع الاسم عامل الرفع فاعله
معنوى وسموا الحرف الذى هو مع ما فى تقدير الاسم او شبهه بالنصب عطفا
على الحرف اعنى ان واخواته عامل النصب وسموا الحرف الذى جزمه اى منعه
عن تقدير الاسم او شبهه اعنى ان واخواته عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت
معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمه على وجه مخصوص فظهر منه
ان المقتضى غير العامل هذا فى الاسم ظاهر واما فى الفعل فلا بد من بيانه بان يقال
ان وقوع المضارع موقع الاسم بنفسه نسبه يحدث البته المشابهة المقتضيه

لكون اخر عمل الرفع وان الذى يقع المضارع به موقع الاسم بسببه يحدث المقتضيه
المشابهة المقتضيه لكون عمل النصب وان الذى جزمه عن ذلك يحدث به
انحطاط رتبه المضارعة المقتضى لكونه عمل الجزم وكل من الاسميه والانقضيه و
الانحطاط معان لا يدركها الا العقل وبهذا اندفع ما قيل وفيه نظر اذ ليس
من شان ناصب الفعل المضارع وجازمه ان يحدث للمعنى وانما قال
ما اوجب ولم يقل لفظا ليتناول العامل اللفظى والمعنوى والمراد من الوجه
المخصوص اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وانما لم يعرفه بما عرف به ابن الحاجب
وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب لانه ذكر عامل اى شئ كان بخلاف ابن
الحاجب فانه ذكر حد عوامل الاسما وعلى ما ذكرنا قبل لا فرق بين التعريفين
فافهم قوله والعامل ضربان قياسى وسماعى فالعامل القياسى الا فعال
اللازمه والمتعديه والعامل السماعى مثل الحروف الجاره فيقول الفعل اللازم
يرفع الفاعل فقط للزومه والفعل المتعدى يرفع الفاعل وينصب المفعول لتعديه
وهذا مطرد فى جميع الافعال وفى العامل السماعى يقول البا واخواته يجر وليس
لك ان تتجاوزها ولما كان هذا ظاهرا قال الشارح هنا غنى عن الشرح قوله
لما رايت اثر الاول فى الثانى وعرفت علته قال الشارح اى علة تاثير اى
تاثير الاول فى الثانى يريد المصنف انك اذا رايت الغلام فى غلام زيد يوثر
حال المفعول ثانيا لان ما استفيد من رايت من الروية هو الروية البصريه
فى الثانى وهو زيد فيجره الفا للتفسير وعرفت ان علة هذا التاثير اى تاثير
الغلام فى زيد فى تلك الصورة هى الاضافه امكنك تعديه هذا الحكم هو التاثير
الى كلما وجدت تلك العله وعن بعضهم ان الصواب وعرفت علته اى علية الاول

فى الثانى اى عرفت ان للاول اثرا فى الثانى ولعل الاول اصوب من الثانى لانه
على الثانى يعود الضمير الى الاثر المضاف وعلى الوجه الاخير الى الاول المضاف اليه والجارى
على القاعدة الجاريه بينهم هو الاول ولانه على الاول يطرد الحكم بخلاف الثانى
لانه لا يلزم من معرفه ان للاول اثرا فى الثانى فى المادة المخصوصه معرفه تاثيره
فى كل ماده اذ لا يلزم من التاثير المخصوص فى موضع فضلا عن لزوم المعرفه من المعرفه
اما اذا عرفت علة التاثير امكنك اطراد هذا هذا الحكم فى كل مادة كما عرفت
ولا شك ان ما يفيد الاطراد اصوب تم شرح شرح الباب الاول بعون الله
وحسن توفيقه فالان مستعينا بالله فنشرع فى شرح شرح الباب الثانى
انه ولى الاعانة **الباب الثانى** فى العوامل اللفظيه
القياسيه قدمنا القياسيه لاطرادها قال الشارح لا خفا ان المطرد يستحق
التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد فى كلامهم جرى مجرى الشاذ النادر
اى الساقط عن القياس الخارج صفه بعد صفه للشاذ عن الاصل والمطرد
ليس كذلك وما ليس كذلك فهو اولى بالتقديم على ما هو كذلك ولان المطرد
بمثابه الكلى لانه ما لا اختصاص له بشئ كالكلى اذ هو ما لا يمنع نفس تصور
مفهومه عن وقوع الشركه الا يرى ان عمل الرفع وحده وعمل النصب والرفع
لا اختصاص له مثلا لان علة الاول اللزوم وعلة الثانى التعدى فيتناول
كلما وجد فيه تلك العله وكذلك عمل الجر وقد عرفت بيانه كما ان الحيوان
لا اختصاص له بانسان والانسان لا اختصاص له بزيد مثلا بل يتناول كل منهما
كلا من هذين وغيرهما وغيره اى غير المطرد بمثابة الجزئى لانه ما يختص بشئ
كاختصاص عمل الجر بالحروف الجارة كما ان الجزئى ما يمنع نفس تصور مفهومه عن

وقوع الشركه فيه فلايتناول زيد غيره والكلى مقدم على الجزئى لانه جزء للجزئى
غالبا لان الكلى منسوب الى الكل وهو جزء والجزئى منسوب الى الجزء وهو كل فكما
ان الجزء مقدم على الكل بالطبع وكان الجزء كليا والكل جزئيا قدم الكلى
على الجزئى فيلزم ان يتقدم ما هو بمثابة الكل على ما هو بمثابة الجزئى لان
الجنسيه بين الشئ علة الانضمام فى الحكم قوله ولان الفعل منها وهو
الاصل فى العمل قال الشارح وانما كان الفعل اصلا فى العمل لكونه اشد تاثيرا
حيث عم عمله اصاله واكثر فائده لدلالته على الحدث بمادته والزمان بصيغته
ويجوز ان يكون علة لهما لانه كانت فائدته اكثر باعتبار دلالته على الحدث
والزمان عم تاثيره لانه باعتبار دلالته على الحدث عمل فى الفاعل والمفاعيل وباعتبار
دلالته على الزمان عمل فى المفعول فيه بخلاف الاسم اذ لا دلالة عليهما وضعا
وقد لايكون مقتضيا وبخلاف الحرف لاقتضائه اما اسما او فعلا ومعموله
ابدا واحد او اثنان ومعمول الفعل لايكون اقل من سته بل يكون اكثر منها
وايضا باعتبار كثرة الدلاله كان التاثير فى الذهن اشد ويجوز ان يكون
باعتبار ان الزمان متجدد ومتصرم سائر الخاطر متغير معناه ولهذا
سمى بعضهم الفعل كلمه وفى الوجهين الاخيرين نظر هذا احد وجهى كونه
اصلا فى العمل والوجه الاخر اشار اليه بقوله والاسم والحرف انما يعملان
بعد تقويتهما به بالمشابهه فى الاسم والحرف والتضمن فى الحرف فقط ولو لم
يكن اصلا لما احتيج فى العمل اليهما فهو عطف من حيث المعنى على قوله لكونه
فالحمل على اللف والنشر الغير المرتب مما يأباه سوق الكلام قوله
اما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب قال الشارح نشر الحاق عمل الفعل مقصور

على الرفع

على الرفع والنصب يعنى لايتجاوز الى الجر لان الرفع علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية والجر علم الاضافه بحسب وضع الواضع اذ لولاه لوقع الالتباس
والغرض التمييز ويعبر عنه بمعنى الاعراب وزمام هذين الامرين بعده
وفيه وجهان اخران يجيئان فى بحث الاعراب الاصلى وغيره والفعل
انما يقتضى الفاعل والمفعول او ما يضاهيهما شابههما من ضاهاها يضاهى
كاسم كان والتمييز والحال ولا يقتضى شيئا سوى ذلك وهذا معلوم
بالضروره يعنى الاضافه فبالجرى ان يكون عمله مقصورا على الرفع
والنصب اذ العمل بحسب الاقتضاء فلا يعمل الجر لانه لا يقتضى ما جعل علما له
وههنا كلام طويل وهو الايراد بمررت بزيد والجواب عنه بوجه بسيط
ولذلك اعرضنا ايراده فى هذا الموضع قوله واما الرفع فعام قال
الشارح يريد المص ان عمل الرفع اى العمل الذى هو الرفع فالاضافه للبيان
اى اضافه مصدريه يشمل وبينا ولجميع الافعال لانها مستويه الاقدام
بكسر الهمزه وفتحها فى اقتضاء الفاعل اذ كل فعل لازما او متعديا يقتضى الفاعل
اعلم انهم اختلفوا فى تعريفه فقال بعضهم منهم ابن الحاجب الفاعل ما اسند
اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به يخرج ما اسند اليه
مجهول الفعل ودخل ما ليس قائما به وبعضهم ما يجب تقديم خبره اى عامله
بتجويد كونه خبرا هذا القيد لاخراج ما نص ما يوجب تقديمه وبعضهم ما ارتفع
باسناد الفعل اليه يخرج به المبتدا وبعضهم ما كان المسند اليه من فعل
او شبهه مقدما عليه قاله الزمخشرى احترازا عن مثل زيد قام
على الظاهر وقال المص الفاعل هو ما اسند اليه عم بما وبالاسناد ليدخل

تعريف الفاعل

ما ليس باسم صريح ولفظ اسم وان كان مطلقاً لكنه موهم لخروجه وفاعل
الانشائيات واطلقه ليتناول الفعلي والتقديري والايجابي والسلبي وجميع
بقوله عامله ما فرقة غيره لافادة المقصود على طريق الايجاز خاليا عن
الوهم محل التعريف مقدما عليه بيان بان تقدير العامل من معونة
او ما قبله لا يفيد لا احترازا عن مثل زيد قام كما توهم لانه وارد على ظاهر
قول الزمخشري لا عليه اما في الحقيقة وليس بوارد عليه ايضا وقد يجاب
عن عدم وروده في الحقيقة ولو لم يذكر مقدما باعتبار لفظ هذا الحد بان
يقال ان قوله من الفعل او شبهه بان يقال ان قوله من الفعل او شبهه بان
يقال ان قوله من الفعل او شبهه لم يقصد جعله من الحد لمكان او المناسبة
للحد بل اتى به كالتفسير لبيان اقسام المسند فكانه قال الفاعل هو ما كان
المسند اليه مقدما عليه ولو لم يذكر مقدما عليه لدخل ذلك في الحد
قطعا لانه مسند اليه وتوسط ضمير الفصل بينهما على انه من بين التعريفات
هو التعريف الحق اما من الاول فلان فيه ما ينافي ظاهره التعريف واما
من الثاني فلانه قال ابن يعيش في شرحه للمفصل وهذا القول عندي ليس
بمرضي لان خبر الفاعل الذي هو الفعل لم يتقدم بمجرد كونه خبرا والا لوجب
تقديم كل خبر والتالي باطل فالمقدم مثله بل لامر وراء ذلك وهو كونه
عاملا ورتبة العامل قبل رتبة المعمول فكونه عاملا فيه اوجب تقديمه كما
لضمن اقول ان حمل تولد رتبة العامل قبل رتبة المعمول على الوجوب
منعنا والا فلا يتولد منه فكونه عاملا فيه اوجب تقديمه فالحاصل اما الكبرى
ممنوع عدوا اما هذه النتيجة غير لازمة والاولى ان يقال لانه لخرج منه فاعل

الانشائيات وتفسيره بالفاعل لا يوجهه اذ لا ضرورة تدعو الى العدول
عنه واما من الثالث فلان الاسناد امر معنوي وعامله لفظي واما من الرابع
فلا تزولنا كان فيداه اعني اسند ومقدما محتاجين الى البيان تعرض محلا
بيان احدهما الى ما سبق حيث قال قد سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب
وهو نسبة احد الجزئين الى الآخر على وجه الافادة التامة فقال وانما وجب
تقديم الفعل على الفاعل لان تقدير قولنا ضرب زيد صدر الضرب عن زيد
وزيد في التفسير مؤخر فكذا في المفسر ولان الفعل علة الفاعل فعليته
تقتضيه ولان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى لشيء وهو الفاعل
في زمان معين احترز باللفظ عن الدوال الاربع وبالدلالة على ثبوت
معنى عن المهملات وبقي زمان معين عن الاسماء والحروف فاذا اي
فاذا كان الفعل كما ذكرنا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل امر اضافي
والذهن مع تصور الاسناد لا بد وان ينتقل الذهن منه الى المسند اليه
والا اي وان لم ينتقل الذهن من الاسناد الى المسند اليه حال تصوره
لكان المعنى الاضافي الذي يتوقف تعقله على تعقل غيره اعني الاسناد
مستقلا بالمفهومية وهو ممتنع فاذا اي اذا كان محالا وهو وان لم يكن مذكورا
لكنه مراد من ضرورة الاسناد انتقال الذهن منه الى المسند اليه وذلك
هو الفاعل ولا يلزم منه ان يكون كلاما وهو ظاهر فيلزم عند ذكر الفاعل
اسناده الى شيء فثبت ان الفعل في الذهن بواسطة دلالته على الاسناد
مقدم على الفاعل فاذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في اللفظ لتحصيل
المطابقة بينهما لا يقال مثله ثابت في خبر المبتدأ فيجب تقديمه عليه لانا

الانشائيات

قبل نعم الا ان المانع منعه وهو الاضمار قبل الذكر فى المشتق وغيره حمل
عليه طردا للباب لان قوله نعم يدل على انه لا فرق بين قولنا زيد قام وقام زيد
وليس كذلك كما سطلع عليه ولا يلزم من وجوب تقديمه الاضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى لانه لا ينافى ان يكون اصل المبتداء مقدما وهو كاف فى
عدم لزومه بل لانا نقول فرق بين زيد قام وقام زيد لانك اذا قلت زيد لم
يلزم من وقوف الذهن على معناه الحكم باسناد معنى اخر اليه بخلاف ما اذا
قلت قام لما حققنا ثم الفاعل لا يكون الا واحدا فلهذا قال المص فى المتن
يرفع اسما واحدا وذلك اى انه لا يكون الفاعل الا واحدا لان معنى ضرب
صدر الضرب عن وهو حرف الجر وهو لا يدخل الا على مفرد لانه ثبت انه
عامل فى المفرد وما تدخل ذلك عليه وهو الفاعل فيكون الفاعل واحدا
بالضرورة ولان وصف الفاعل عند النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما
عليه ولم يشترط ان يكون الفاعل احدث شيئا والا لجاز تعدده لجواز
احداث الشخصين الفعل وبقوله لم يشترط يتعلق قوله بدلالة قولهم
طاب الخبر ومات زيد ولو كان الاحداث شرطا لما جاز لان الخبر
لا يحدث الطيب وزيد لا يحدث الموت فثبت ان شرطه الاسناد لا الاحداث
فاذا كان شرطه الاسناد لا الاحداث قيل هذا الكلام مقتض معناه
ان الشرط لو كان الاحداث لا الاسناد لجاز نسبة الفعل الى الفاعلين
وذلك غير جائز بل هو ممتنع لاستحالة توارد العلتين على معلول واحد
والجواب لا يلزم من اسناد القيام الى زيد وعمرو بشرط الاحداث توارد
عليه لان قيام زيد وقيام عمرو حصتان من مطلق القيام غير ان على ان

هذا

هذا السؤال او سلم لزم عدم صدور الافعال التى هى خصيص من مطلق الفعل
عن الفاعل حين ضوربت منهم معا والحق لكذنه فليس لك ان يسند الفعل
مرتين لانه لما كان نسبته الى الفاعل على جهة الاسناد فاذا اسند اليه تم
الاسناد ولو اسند معه الى آخر لزم ان لا يتم لان الاسناد لا يتعدد لكنه
تام لحصول الكلام به بدون اسناده اليه كما ان المضاف الى شئ لا يجوز
ان يضاف الى آخر فلذا لم يتعدد الفاعل بخلاف نسبته الى المفعول لانه على
جهة التعلق وهى على كثرة فيجوز تعدد المفاعيل فان قلت انا نجد ان الفعل
يسند الى الفاعلين والفاعلين مع جوازه بلا خلاف فبطل ما ذكرتم ان الفاعل
لا يكون الا واحدا اجاب بقوله وقولهم ضرب الرجلان والرجال ليس بناقض
لان المعنى بالتشديد اى المراد انه اى الشان لا يجوز ارتفاع اسمين
مختلفين بجهة الفاعلية اى متلبسين بجهتها بفعل واحد متعلق بارتفاع
من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو ولئن هذا علم انه ليس بناقض لان الرجلين
ليس باسمين مختلفين بل اسم واحد وكذا الرجال وعلم انه يجوز ارتفاعهما
بغيرها نحو ضرب زيدا اخوك وبفعلين نحو قام زيد قام عمرو او فقد
بالعطف نحو قام زيد وعمرو وقوله وان لم يكن مظهرا فمضمر قال الشارح اعلم
ان الفاعل على ضربين احدهما مظهر او على مظهر نحو ضرب زيد والاخر مضمر
وعلى مضمر وهو اما متصل عرفه الزمخشرى بانه ما يجرى مجرى الظاهر فى
الاستبداد اى فى ان كلا منهما مستقل بنفسه لا يحتاج فى التلفظ الى ما يتصل
به قدم هنا على المنفصل وان اخرها الزمخشرى فى مفصله نظرا الى انه لا يعدل
اليه عن المنفصل الا فى موضع الضرورة لاصالته لاختصاره وايجازه وسيطلع

عليه لان البحث هنا بالنظر لكونه فاعلا فاستبداده يقضي بذلك
لانه بمنزلة المظهر كما عرفت ولا يستند اليه الفعل الا عند تعذر الوصل
وذلك في خمسة مواضع موضع الابتداء وموضع الخبر لانه لا شيء يتصل
به وموضع خبر ان لان مرفوعه لا يتقدم على منصوبه واذا وقع بينه
وبين فعله حرف الاستثناء او حرف العطف وهما المقصودان قلنا
نحو ما ضرب الا هو فدل هذا على ان المتصل هو الاصل او متصل وسيجيء
انه ما لا يستقل عن اتصاله وهو اما بارز وهو ما لفظ به كضربا استغني
به عن مثل ضربنا وضربوا وضربن وضربت استغني عن مثل
جمعه ومثل المخاطب والمخاطبة واما مستكن وهو ما نوي به سواء
كان استكنانه لازما كالمنوي في اضرب ويشترك فيه اضرب ويضرب
ونضرب لانه لا يظهر لها صورة فاعل البتة او غير لازم كالمنوي في زيد ضرب
ويشاركه هند ضربت لانه قد يظهر لهما صورة فاعل كغلامه وغلامها
وسيجيء بحث المضمر مستقصى في بحث المضمرات ان شاء الله تعالى قوله ثم الفعل
على ضربين المتعدي قال الشارح وهو ما يتصل الى المفعول به من
غير وساطة الحرف اي الفعل المتعدي ما يجاوز عن الفاعل ويصل
الى المفعول به من غير وساطة الحرف وذلك انما يكون اذا توقف عقليته
على متعلق به ولذا للتعريف ابن الحاجب وصاحب اللب به ولا يرد
عليه ان غير المتعدي يتوقف عقليته على فاعله لانه محله لا متعلق
ورد ومنهم من منع الايراد بمنع توقف عقليته الفعل من حيث كونه فعلا
على من يقوم به لا ما نعقله ولا يخطر ببالنا ذلك ولذلك حد ثم العلم

بانه

التعدي وغير المتعدي

بانه صفه يتعلق بالشيء على ما هو عليه من غير تعرض لذكر الفاعل وهو غير
مستقيم لان الفعل لا يعقل مع قطع النظر عن المحل وعدم الذكر في الحد انما هو
للاستغناء عنه بذكر صفة لان ذلك من معقولها وبهذا ظهر عدم ورود
الزمان والمكان كما ظن او ورد هما لانا نعقل الفعل مع الذهول عنهما
وان لم يوجد الا فيهما كالجسم لا يدخلان في حقيقته وان لم يوجد
الا فيهما واللازم بخلافه ومعناه اللغوي المتجاوز عن عطا طوره اي
تجاوز حده نحو ضربت زيدا وهو اي الفعل المتعدي على ثلثة اضرب
وهم نزلوا الفعل منزلة الحيوان وهو ضربان قوي وضعيف والقوي
ثلثة اضرب قوي ومتوسط واقوى وكذلك الفعل قوي وضعيف
وهو اللازم والقوي ثلثة اضرب قوي خالص وهو متعد الى مفعول
مفعول واحد ان يوقف فهم معناه على واحد سواء كان علاجا وهو
ما يقتضي في ايجاده استعمال جارحة كقتلت زيدا وضربت عمرا
او غير علاج وهو بخلافه بل يكون مما يتعلق بالقلب نحو ذكرت زيدا
وفهمت الحديث ويتعدى الى ذلك المفعول بحسب ما يقتضيه الفعل
ومنه افعال الحواس وذكر ابو علي الفارسي ان السمع خاصة يقتضي
مفعولين لا يكون ثانيهما مما لا يسمع ويجوز اقتصاره على احدهما
لكن على ما يسمع نحو سمعت الحديث او الكلام قال ابن يعيش لا
اراه صحيحا لان الثاني قد يقع مما لا يكون مفعولا الا في الافعال الداخلة
على المبتدا والخبر والحق انه مما يتعدى الى واحد كاخواته من المسموع
والحكم على غيره بقرينة بعده من حال او غيره دالة على ان المراد نحو سمعت

زيدا بقوله فان زيدا مفعول على حذف المضاف اى قوله لدلالة نفس الحال عليه
لعل ابا على جملة من الافعال الداخلة على المبتدا والخبر ومتوسط وهو متعد الى
مفعولين وهو على نوعين لان للمفعول الثانى لا يخ من ان يصح حمله على الاول
بمعنى ان يصدق عليه بهو هو او كان بمنزلته اولا يصح ذلك والاول هو افعال
القلوب نحو علمت زيدا فاضلا فانه يصح ان يقال زيد فاضل وعلمت ابا يوسف
ابا حنيفه فانه يصح ان يقال ان ابا يوسف ابو حنيفه اى بمنزلته وسيجئ شرحها
اى شرح افعال القلوب فى الباب الثالث ان شاء الله تعالى والثانى ما
يتعدى الى المفعولين بنفسه نحو كسوت زيدا جبه او بالهمزه نحو اعطيت
زيدا درهما فانه فى هذين المثالين لا يجوز ان يقال زيد جبه وزيد درهم
وجعلوا من هذا الباب ما تعدى الى المفعول الثانى بواسطة الحرف ثم حذف
منه اتساعا نحو اخترت الرجال كذا اى من الرجال وقوله تعالى واختار موسى
قومه سبعين رجلا اى من قومه وقول الشاعر استغفر الله ذنبا لست احصيه
وسميته زيدا وكنيته ابا عبد الله والاصل عن ثم الاصل تقديم ما هو فاعل فى
المعنى والمتعدى اليه الفعل بنفسه ومن ثم لم نحو اعطيت صاحبه الدرهم
واخترت احدهم القوم للاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى ويجوز الاقتصار هنا
اى فى باب اعطيت على احد المفعولين يعنى يجوز فيه ثلثة اوجه الاقتصار
على الاول نحو اعطيت زيدا ولا يذكر ما اعطيته والاقتصار على المفعول نحو
اعطيت درهما ولا يذكر من اعطيته والاقتصار عليهما جميعا اشار اليه بقوله
ويجوز ان يسكت عنهما اى عن المفعولين جميعا نحو فلان يعطى وذلك
لان الفعل والفاعل جملة يحسن السكوت عليها ويحصل بها فائدة للمخاطب وذكر

افعال القلوب

المفعول

المفعول فائدة اخرى على الاول فان ذكرت المفعولين كان تاما فى البيان
والفائده ويجوز ان يسكت عن احدهما فيكون متوسطا فى البيان وعنهما جميعا
بحصول الفائده فى الجمله وهى المبالغه والتوكيد وذلك لانه انما يفعل ذلك
لقصد به نوعا من المبالغه والتوكيد ايذانا بانه معط على الاطلاق اى سواء
كان من اعطى اهلا للاعطاء اولا وما اعطى درهما او فضه او فرسا او غيرها
وهذا مبنى على ما ذكره السكاكى ان المقام اذا كان خطابيا لا استدلاليا
افاد العموم فى افراد الفعل لعدم ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع وجود
الحقيقه فيهما للحكم وتحقيقه ان معنى يعطى يفعل الاعطاء لان المراد منه
صدور الفعل عن الفاعل فقط والاعطاء المعرف بلام الحقيقه يحمل فى المقام
الخطابى على استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغه لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين
على الآخر من غير مرجح واما فى الافعال القلوب فلا يجوز الاقتصار
على احد المفعولين على الاشهر نحو علمت زيدا فى الاقتصار على الاول
او علمت منطلقا فى الاقتصار على الثانى لان وضعها اى وضع افعال القلوب
على ان تعرف بالتشديد على ان تعرف مخاطبك الشيء بصفه فلا يجوز
لك ان تسكت عن احدهما لفقد ما عقدت عليه حديثك بيان عقد
الحديث انك اذا قلت حسبت زيدا منطلقا فقد عقدت حديثك
على ان زيدا مظنون انطلاقه عندك فلو سكت عن ذكر المفعول الثانى فقدت
ما فيه الفائدة العظمى وضيعت مغزى كلامك لانه ما وقع فيه الشك
وقصدك بهذا التركيب ان يخبر بذلك لا بذات زيد وانما ذكره ليبنى
عليه الثانى ولو سكت على ذكر الاول لم يخرج من ذلك ما يفيده الاول وهو انه

الذى يظنون انطلاقه عندك ومن هنا علم ان الاول معتمد البيان والثانى
معتمد الفائده فاذن لا بد من ذكرهما والسر فى ذلك انهما تدخل على المبتدا
والخبر الغير المستغنى كل منهما عن الآخر لكن لو سكت عن احدهما هنا حملا
عليهما لان مراتب الخفاء هنا اكثر مما فى ذلك اذ تعلق الفعل بمضامين الجمل
الحقيقية فى انفسها لانها من المعقولات الذهنيه امر خفى استناده الى العقل
فلو طرح لدخلت ظلمات بعضها فوق بعض فاعرفه عن فطانة ايضا فيه تحل
مذاقك بلذة اعترافيه وقيل لان المفعولين معا كاسم واحد لان المفعول
فى الحقيقه هو مضمونها وهو مصدر الثانى المضاف الى الاول اذ معنى
علمت زيدا فاضلا علمت فضل زيد فلو حذف احدهما كان كحذف بعض
اجزاء الجمله وانما قلنا على الاشهر لان ابن مالك اجاز ذلك لقيام القرينة
كقولك ظننت قائما لمن قال ما ظننت زيدا وزيدا لمن قال من ظننت قائما
وكقوله كان لم يكن بين اذا كان بعده تلاق ولكن لا اخال تلاقيا اى لا
اخال الكائن تلاقيا او بعد البين تلاقيا والفرق بين الاقتصار والاختصار
مر فى صدر الكتاب واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما منه قولهم
من يسمع يخل اى المسموع صحيحا مطلقا على مذهب ابن السراج والسيرافى
وقوله تعالى يوم يقول نادوا شركائى الذين زعمتم شركائى وظننتم ظن السوء
بالمصدر المؤكد فكانه قال ظننتم ظننتم لان التاكيد كالتكرير وعند قيام
قرينه عند بعضهم فلا يقال علمت بلا قرينة الحذف اذ من العلوم بالضروره
ان العاقل لا يخلو عن علم وظن فى اغلب الاحوال فاذا قلت علمت بلا قرينة الحذف
ما افدت بكلامك هذا الا ما كفت الضروره امره والحق انه جائز مطلقا لان

باعتبار

باعتبار انك اخبرت واعلمت مخاطبك ان ما عندك ظن لا يقين او يقين
لا ظن افدت فيه من الفائده ما لا خفاء فيه وضرب اقوى وهو متعد الى ثلثة
مفاعيل وهو اى هذا الضرب فعلان مفعولان بالهمزه عن المتعدى الى
المفعولين وهما اعلمت واريت بسكون الراء والاصح بالتخفيف نحو اعلمت
زيدا عمرا فاضلا وارايت بكرا محمدا اذ اما افادها الهمزه سببها بزيد مفعول
آخر وهو الذى كان فاعلا قبل النقل وموضعه الاصلى قبل المفعولين لان
الهمزه للتصيير وجعل الشىء على اصل الفعل فمعنى المثال الاول حملت زيدا على
ان يعلم عمروا فاضلا وهذا الفعل مقصور على هذين الفعلين دون اخواتهما
وهو المسموع من العرب فيقف بعضهم عليه ولا يتجاوز الى غيره وقد اجاز
الاخفش النقل فى جميع الافعال بالهمزه الى المفعول الثالث فقال اظننت
واحسبت واخلت وازعمت زيدا عمروا فاضلا اى حملته على ان يظن
عمروا فاضلا قياسا على اعلمت هذا القياس غيره وقد تضمن اخبرت
وحدثت وانبات ونبات معنى اعلمت فتعدى كل منها تعديته الى ثلثه
مفاعيل يعنى قد لا يكون مفعول الثالث بواسطة الهمزه بان كان له مفعول
واحد فيجرى ما له مفعول واحد مجرى ما يتعدى الى ثلاثه مفاعيل لافادة
معناه نحو هذه الافعال المذكوره فان هذه الافعال الخمسه كل منها
عند سيبويه متعد الى واحد بنفسه والى الثانى بحرف الجر نحو انبات
زيدا بكذا ثم حذف الجار اتساعا وقيل انبانه كذا قال الله تعالى انبأنك
هذا اى بهذا او عن هذا غير انه لما كان الاخبار مشتملا على الاعلام
فضمن معناه فتعدى تعديته وعند المبرد انه متعد اليها الا على

التضمن هذا دوى وبالوجرى لان الاعلام يتعلق تشمس بمصر ويحدث
فالجميع من متعلقاته ولا شئ يكون نوعا له اما الاول فبالهمزه واما الثانى
والثالث حا فباعتبار العلم وكذا ارى من راى بمعنى علم بخلاف معانى
تلك الافعال الخمسة فانها غير متعلقه بها لان الاول هو البنا والآخر
هما البنا ومدلول الفعل منصوب على المصدر نحو اسانه بنا فيكون نفس
الفعل وهو يتعلق بنفسه فاذا قلت اخبرت زيدا عمروا قايما فكانك قلت
اخبرت زيد هذا النوع من الجنس وانما ذكر لسان خصوصه البنا فالفعل
نصبها باعتبار انها نبا مخصوص لا باعتبار انها زيد وقايم وسبب
عدم جواز الحكايه كما جاز فى الجمله الواقعه نحو قال زيد عمرو منطلق
وهى منصوبه محلا على انه مصدر عند المحققين وعلى انها مفعول بها
عند الجمهور كون القول فى الاكثر للحكايه فيكون المراد به عين اللفظ الذى
الذى تقدم ذكره بخلاف الانبا لان المراد منه المعنى دون اللفظ
فلا يمكن الحكايه فيه لانه حينيذ مجرى القول النفسى الذى لا يحكى
بعده الجمله كقولك اتقول زيدا منطلقا قوله وقد يقام المفعول
مقام الفاعل اذا بنى الفعل له قال الشارح اعلم ان المفعول به ربما ترك
العنايه بذكره لوجوه مناسبه لترك الفاعل منها عدم العلم بالفاعل
او العلم به بالنسبة الى المخبر والى المخاطب ومنها تطهير الفاعل عن
اللسان لتعظيمه ومنها تطهيره عن الفاعل لحقارته ومنها الخوف
عليه ومنها طلب الايجاز وغرض المتكلم الاخبار عن المفعول ومنها
رعاية النظم كقوله وما المال والاهلون الا ودايع ولا بد يوما ان

مفعول ما لم يسم فاعله

يرد الودايع فانه اقام المفعول وهو الودايع مقام الفاعل لتوافق الودايع
الامثل فى الاعراب وقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته وقوله تعالى وسيجنبها
الاتقى الذى يؤتى ماله يتزكى وما لاحد عنده من نعمة تجزى الى غير ذلك من الاعتبار
المناسبة المكمل شابها علم المعانى فيبنى له الفعل ويجعل مسندا اليه لئلا يبقى
الفعل بلا فاعل ويرفع به كما يرفع به ذلك ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا فلا بد
فيه من ثلثه اشيا حذف الفاعل واقامه المفعول مقامه وتغيير الصيغه
ثم ههنا اسوله منها ان الفاعل ضد المفعول فكيف يترتب عليه من احكامه
ليس مستبعد لان شرط الفاعل الاسناد لا الاحداث وهما فى هذا الحكم
سواء ومنها ان قوله صريح بانه ليس بفاعل وهل هذا الا تناقض يحتمل
ان يكون اراده بيان احد نوعى الفاعل لاختصاصه بحكم ليس فى الآخر ومنها
انه لا احتياج الى تغيير الصيغه لامكان الاقامه بدونه لو علمت انه على نوعين
لما اوردت هذا الاحتياج الى تغيير ما ومنها ان يقال ما الوجه فى
تغييرها الى ماضى اوله وكسر ما قبل آخره ايضا حذف الفاعل الواجب ان
يكون بنا ففعل قما لا شركه بنا اخرمن ابنيه الاسما والافعال لئلا يسمى فاعلوها
خوف الاشكال وليس هذا الا فى التغيير المذكور وما حكى ابو الحسن فحول على انه
منقول من زيد فى ذلك اذا تحرك فيه والخروج من ضم الى كسر اخف من العكس ثم فى
قولى فبنى له الفعل اشارة الى ان هذه الصيغه من الدعى محد ومانه عن اصله
وعليه الاكثرون من النحويين ومنهم من يقول انه اصل بنفسه لا معدول
عن غيره والذى عن محا فعالا لم يطلق بفاعلها مثل جن وحم والصحيح هو الاول
بدليل عدم الادغام فى نوقع وسور مع وجود قاعدة تقتضيه فيها الا انها

من أصل وعلامة البناء للمفعول في الماضي ان يضم أول متحرك لانه لانه من علامات
الفعل فحول حركة تشعر به ولان اخويه مختصان بمعناه الفاعل دونه وهذا
يعم جميع الافعال الماضية من الثلاثي والرباعي المجردين والمزيد فيهما والملحق
بهما ولا بد من ذكر ضم الثاني اذا كان في اوله التاء وهو الافعال الثلاثة نحو تكره
وتغافل وتدحرج اذ لو لم يضم لالتبس بالمضارع المبني للفاعل ويكسر عين الفعل
من الثلاثي المجرد والمزيد فيه واللام الاولى عطف على عين الفعل اي وان تكسر اللام
الاولى في الرباعي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه والملحق بهما اي بالرباعي المجرد
والمزيد فيه لانه على تقدير الضم كان في الثلاثي المجرد على مثال طنب ورسل
ونحوهما وعلى تقدير الفتح كان على مثال ضرب وجرد فيكون مشاركا له بناء
آخر من ابنية الاسماء وقد تقرر ان مشاركة هذا ثم حمل عليه غيره دفعا للالتباس
قال الفراء لما دل على الفاعل والمفعول جيء باقوى الحركات كقيل ونحن وصدقا
فتقرر عليه وعلى كسر ما قبل الآخر دفعا للالتباس نحو ضرب واستكرم في الثلاثي
المجرد والمزيد فيه فان أول المتحركات في استكرم هو التاء اذ لا عبرة بهمزة الوصل
لانها تسقط في الدرج ودحرج وتدحرج في مثال الرباعي المجرد والمزيد فيه
وجلبب وتجلبب في مثال الملحق بهما واما علامة البناء للمفعول في المضارع
فان يضم حرف المضارعة ويفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه وان يفتح
اللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكرم
في مثال الثلاثي المجرد والمزيد فيه ويدحرج ويتدحرج في مثال الرباعي المجرد
والمزيد فيه ويجلبب ويتجلبب في مثال الملحق بهما ولم يقتصر على احدهما دفعا
للالتباس فهذا الاسم اي اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكون الفعل مسندا

اليه

اليه متعد ما عليه ومفعول معنى كمات زيد وطاب الخبر وهذا اشارة الى
جواب التناقض المورد هنا قوله ويجوز الاسناد الى المفعول قال الشارح
ان الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين اما كان الاول والثاني سائغ
اي جائز نحو اعطي زيد درهما في قيام الاول واعطي درهم زيدا في قيام الثاني
الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن وهو زيد لانه عاط
اي آخذ هذا اذا لم يكن الاول ملتبسا بالثاني اما اذا التبس فلا الى الاول
فلا يجوز اعطي خالد زيدا في اعطيت زيدا خالدا لعدم التميز واما في
المفعولين غير المتغايرين فلم يستو نحو الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد
قايما ولا يجوز ان يقال علم قايم زيدا وذلك لان المفعول الثاني في هذا الباب
اي باب افعال القلوب هو الخبر في الحقيقة ابدا ولا حسن جعله مخبرا عنه مجالا
والا لزم جعله خبرا ومخبرا عنه معا وهو ممنوع قيل انما يلزم الخ لو اتحد الجهة
وهو ممنوع يمكن ان توجه ذلك بحيث لا يرد عليه هذا وهو ان يقال معناه
ان الثاني خبر عن الاول ومن حقه التاخير فلو اقيم مقام الفاعل ومن حقه
التقديم لزم ان يكون الشيء متقدما ومؤخرا في حالة واحدة واعلم
ان الاشكال باق بعد قوله لا يلزم من عدم الحسن عدم الجواز الجواب معناه
لا يستعمل على ما ذكره الشيخ عبد القاهر انهم كثيرا ما يستعملون لا يحسن
ومرادهم لا يستعمل وقد اجاز ابن الانباري الاسناد الى المفعول الثاني حيث
امن الالتباس فاجاز حيث امن الالتباس ولم يكن الثاني جملة ولا ظرفا فاجاز
ظن قايم زيدا لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون الزيدية يعني ان
قايم محقق انه هو الثاني لانه نكرة وزيدا معرفة ولم يجز ظن اخوك زيدا في ظننت

زيدا اخاك للالتباس لان كلا من المفعولين معرفة فلا يتميز الثاني عن الاول
فيكون ملتبسا هذا في المفعول به واما سائر المفاعيل فلم يصرح بعدم جواز
الاسناد الذي اليه لكن اشار ولم يشتغل ببيانه قلنا ان لشتغل بيقول لا يجوز
الاسناد الى المفعول له لاستلزامه زوال ما يشعر بالعلية فلا يصلح ان يكون جوابا
وهو من لوازمه ولا الى المفعول معه لانه بالواو يستلزم وجود المعطوف بدون
المعطوف عليه وبلا واو وجود المفعول معه منفكا عن الواو وكلاهما لا سبيل
اليه ولا الى المفعول فيه ان كان ظرفا لازما اذ لا سبيل الى ارتفاعه ولا الى التاكيد
من المفعول المطلق لعدم الفائدة ولذلك لم يجز ضرب شيء وجلس مكان او
زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة قطعا من نفس الفعل وقد نقل
بعضهم جواز الاسناد الى التاكيد منه عن سيبويه استدلالا بقوله وقد حيل
بين العير والنزوان لان بين لازم الظرفية فقال شارح كتاب سيبويه ادعاؤه
انه مذهب سيبويه فاسد لا بد لا جبر اضمار التاكيد في هذا الباب لعدم
الفائدة في الاسناد اليه ملفوظا فكيف منويا وما اجازه سيبويه لا يمنعه
احد وهو اضمار المصدر المقصود مثل قعد لمن يتوقع القعود اي قعد ذلك
القعود الذي ينظر وجوده قوله ومنصوب الفعل على ضربين قال الشارح
اعلم ان المفعول به وهو ما يقع عليه فعل الفاعل والمراد من وقوع الفعل عليه تعلقه
به معنى بحيث لا يعقل الفعل بدون ذلك التعلق فاذا ذكر المفعول يكون مفعولا
به لا الامر الحسي والاخرج في نحو علمت زيدا وارد منه من ان يكون مفعولا به
من المنصوبات الخاصة بها تعلق الجار والمجرور في قوله بعض الافعال وهو
المتعدي لان كل فعل لا يقتضيه وانما يقتضيه الفعل المتعدي فيقتضيه هو لا غير

المفعول

لانك

لانك تقول ضربت زيدا وبلغت البلد اراد المثال الثاني بعد المثال الاول والاشارة
الى ما ذكرنا من ان المراد بالوقوع التعلق المعنوي لا الامر الحسي ولا تقول ضربت
زيدا وانما يسمى مفعولا به لانه فعل به ذلك الفعل وكذا اي وكالمفعول به التمييز
فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه اي التمييز برفع الابهام المستقر عن ذات
مذكورة او مقدرة فلا يجيء الا لما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه
اي طيب زيد يحتمل طيب الاصل وطيب الرائحة وطيب العيش وغيرها من طيب نفسه
وخلقه وكذا نصب الفرس عرقا لانه يحتمل نصب العرق والدم والبول فاذا
صب بالعرق زال الابهام والتمييز بابه محول عن اصله اذ الاصل في طاب زيد
نفسا طابت نفسه وكذا نصب الفرس عرقا لان اصله نصب عرقه قاربا عنه اذ
تضرب من المبالغة لان كون الشيء مجملا ومبهما اولا وكونه مفصلا مبينا اوقع
واثبت في النفس من ذكره اولا مفصلا وذلك لاشتياق النفس الى معرفة المبهم
عليها وذلك لانه اذا استند الفعل الى غير من له ذلك كان الابهام والتعميم
عارضا فيكون السامع مترددا ومذهب وهمه الى كل نوع من الانواع التي
يصلح ان يستند اليها هذا وبعث على ما يورثه السكنة والوقار ويزيل
عنه القلق والانزعاج بتوفر دواعيه الى روم العلم به فاذا جيء بنفسا في
تلك الحال حل من قلبه في محل وكادة واستقر فيه استقرارا لا يفيده قولك
طاب نفس زيد والتوكيد فانك اذا ذكرت الشيء مبهما ثم مفسرا فقد كنت
ذكرته مرتين اجمالا وتفصيلا وما ذكر مرتين اكد مما ذكر مرة واحدة وهذين
الوجهين يجمع قوله لما فيه من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل على ما لا يخفى
وعلى هذا اي وعلى ما مر من المثالين قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اصل

التمييز

الكلام في المرتبة الاولى شاب راسي فتركت الى ابلغ وهي الاستعاره في اشتعل
شيب راسي ثم تركت هذه المرتبه الى تحويل الاسناد وايقاع شيبا تمييزا عنه
واشتعل راسي شيبا ثم تركت هذه لتوخي مزيدا لتقرير الى اشتعل الراس مني
على طريقه وهن العظم مني ثم ترك لفظ مني بقرينة عطف ذلك عليه لمزيد التقرير
وهو ايهام حواله ما ديه مفهومه على العقل دون اللفظ فصار اشتعل الراس
شيبا اى شيب راسي وقد صحت هذه الجمله اى اشتعل الراس شيبا لما فيها
من الاستعاره التي هي ابلغ من الحقيقه لانها نوع من المجاز وهو ابلغ منها لان
الانتقال فيه من الملزوم الى اللازم فيكون اثبات المعنى له كدعوى الشئ ببينه
ولاشك انها ابلغ منها بلا بينه فالاستعاره ابلغ واسناد الاشتعال بالجر عطفا
على الاستعاره الى الراس وايقاع شيبا بالجر ايضا بالتنوين او بغير التنوين
على ان يضاف الى شيبا فيكون محكيا مميزا عنه تمييزا عنه اى عن الاسناد
ايذانا اى للايذان فهو مفعول له لقوله اسناد الاشتعال اى انما اسند
الاشتعال الى الراس واوقع شيبا مميزا عنه ليوذن بشمول اشتعال الراس
شيبا جمع اذ وزان اشتعل شيب راسي ووزان اشتعل النار في بيتي واشتعل
بيتي نارا والفرق بينهما اى بين المثالين اظهر لان الاول لا يقتضي الا الاشتعال
في زاويه من زوايا البيت فلا يفيد الشمول والثاني يقتضي الاشتعال في جميعها
فيفيده فكذا فيما نحن فيه ولما فيها اى في هذه الجمله عطف على قوله فيما سبق
لما فيه من الاستعاره اى انما صحت هذه الجمله لما ذكر ولما فيها من
سلوك طريقة الاجمال والتفصيل لان اسناد الاشتعال الى الراس لما احتمل
وجوها كثيره نورا وبياضا وبرصا كان مجملا ثم لما ذكره بعده ما يبينه ورفع

الابهام

الابهام عنه كان مفصلا وهذا ضرب من المبالغه والتاكيد ولهذا كانت
نصبه وغيرها اى غير هذين الطريقين من لطايف الاعتبارات من ملكه
شيبا لافادته المبالغه لانه اما للنوع اى شيبا مخصوصا وهو الشمول
او للتفخيم اشتعل الراس شيبا اى شيب وكذا الخبر المنصوب فانه ايضا
من المنصوبات الخاصه بالافعال الناقصه وما يجري مجريها من الافعال
التي تحمل عليها وقيل من افعال المقاربه فانها من اخواتها لتقرير الفاعل
على صفه كالافعال الناقصه والاول فان قلت كيف جعل المص الخبر
من معمول العوامل القياسيه هذا سوال على عد الخبر المنصوب من المنصوبات
الخاصه لاستلزامه عده من معمول العوامل القياسيه لان المراد من
الفعل في قوله ومنصوب الفعل الناصب القياسي على ان اللام للعهد
بدلاله كون البحث فيها فاذن كيف يمكن جعله من معمول القياسي وعامله
اسماعي بكفيل بذكره الباب الثالث قلت انه جعل الخبر المنصوب قسما
من معمول الفعل الناصب على الاطلاق قياسيا كان او سماعيا لا من
معمول الفعل الناصب القياسي على ان اللام فيه للجنس بدلاله سابقه
بعد ذلك وجعل الافعال الناقصه من العوامل السماعيه ولا بعد فيه
فالسوال والجواب مبنيان على عهديه اللام وجنسيته فيلزم بانتصاب
جوابا للنفي ما ذكرتم من السوال قوله والعام خمسه قال الشارح
اعلم ان المصدر من المنصوبات العامه سواء على معنى ان كل فعل
لازما كان ذلك الفعل او متعديا مبهما كان او غير مبهم ينصب
خبران في قوله ان كل فعل مصدره او ما هو في معناه بحذف ذهب ذهابا

خبر افعال ناقصه
وخبر افعال مقاربه

وضرب ضربا وطاب طيبا اعلم انه يجوز تقسيم الفعل الى المبهم وغيره اتباعا
للمصدر فان المصدر ينقسم الى مبهم وهو ما لا يدل على اكثر مما دل
عليه الفعل ولا يفيد سوى التاكيد وغير مبهم ويراد به الموقت وهو ما
استفيد منه زيادة لم تستفد من الفعل كالاستعارة التبعية فيكون
المثال الاول اللازم والثاني للمتعدي والثالث المبهم على طريق اللف
والنشر المرتبين فاعتراض من قال ان المبهم وغيره من تقسيمات المصدر
لا الفعل فكيف تقسيمه اليهما ساقط لان في الفعل الذي لا بد له من العمل
دلالة عليه اي على المصدر وكل ما يدل على شيء عاملا فيه اولى ان يعمل
فيه بنفسه بغير قيد الجري ان يعمل الفعل فيه اي في المصدر بنفسه لا
تضمينه لا يقال ان في كلامه تساهلا لانه ثبت ان المصدر اسم ما
فعل فاعل مذكور وما دل عليه الفعل مسمى لا اسم لان الشيء الواحد
يجوز ان يكون اسما ومسمى باعتبارين فاعتبر الحيوان الناطق الدال
عليه لفظ الانسان فان قلت اذا كان في الفعل دلالة على المصدر
وجب الاستغناء عن ذكره لكونه مفهوما منه لذلك فالفائدة في ذكره
قلت التاكيد وارادة التكرير وحصول الحقيقة لان اصل ضربت ضربا
ضربت ضربت لان التاكيد الصريح اكثر في كلامهم فوضعوا موضع الجملة
الثانية الاسم ليدل على الغرض ثم ان المصدر قد يكون مبهما اذا لم
يدل على اكثر مما دل عليه الفعل ولا يفيد الا التاكيد نحو يراد منه حقيقة الفعل
ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث لانها من حيث هي هي ليس من شانها
ذلك نحو ضربت ضربا فانه مثنا واضروب اي انواع الضرب من الضرب

انواع المصدر

التشديد

التشديد وغيره بمعنى الخفيف وكذلك يتناول المرة والمرتين والمرار وقد
يكون المصدر محدودا اذا كان دالا على ما دل عليه الفعل مجردا عن الزيادة
وزيادة نحو ضربت ضربة اي ضربا واحدا او ضربتين فانهما يدلان
على الضرب والواحدية والاثنينية وهما غير مستفادين من مفهوم الفعل
وقد يكون المصدر نكرة كما ذكرنا من الامثلة والفرق بينها وبين المبهم
ان المبهم يجوز اطلاقه على غير المحدود فقط والنكرة يجوز استعمالها في المحدود
وغيره وقد يكون المصدر معرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم وضرب
زيد والمصدر المعرفة لا يتناول غير المحدود فالمحدود دائم لانه قد يكون
نكرة وقد مر وجملة الكلام فيه ان ذكره اما لبيان نوعه بصيغة فعله
فان وضعها للمصدر المخصوص بصيغة من الصفات او باسم خاص
نحو رجع القهقرى او بصفة مقارنة له نحو جلوسا حسنا او لا نحو خير
الامير وقوله تعالى من عمل صالحا او بتعريف عهد مثله الشارح او بكونه
اسما صريحا من كونه بمعنى المصدر من البيانية نحو ضربته انواعا من
الضرب او اضافة الى فعل التفصيل اداي او بعض وكل اليه نحو خير مقدم
او اشد الضرب وكذا غيرهما او لكونه مثنى نحو ضربتين او جمعا نحو قوله
تعالى ويظنون بالله الظنونا اي نوعين من الضرب وانواعا من الظن
واما لبيان العدد معنا اولا وكان العدد مستفادا من الوضع
اولا نحو ضربتين وضربا كثيرا ومن العدد الصريح المميز بالمصدر نحو
ثلاث ضربات او لا نحو ضربت الفا او من الالة الموضوعة موضعه
نحو سوطا او سوطين او اسواطا او بنفسه الالة وجمعها لاجل تشبيه

المصدر وجمعه لقيام الالة مقامه وقد اجتمع في هذا القسم النوع والمرة كما في
ضربته ضربتين اذا اقصد اختلاف الانواع او للتاكيد نحو ضربته ضربا فالاولان
نسان وجمعان لجواز ان يكون مع النوع نوع اخر او نوعان وكذا في العدد
يجوز ان يكون معه عدد اخر او اعداد بخلاف الثالث لما ذكرنا من قبل
ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان يكون ناصب المصدره او غير مصدره
مما هو بمعناه فالاول كما ذكرنا نحو ضربت ضربا وغيره هذا مذهب الجمهور
وذهب الجزولي الى ان انتصاب المصدر المؤكد على انه مفعول لفعل يجب
اضماره تقديره فعلت ضربا وقال السهيلي انه منصوب بضربت اخرى
وانه واجب الاضمار وذلك لان المؤكد لا يعمل عندهم واما الثاني فاما
ان يكون مصدرا او غير مصدر والاول اما ان يلاقيه في الاشتقاق اي
يوازن الفعل في الحروف الاصلية والمراد منه تناسب اللفظين كقوله
تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فان نباتا وان لم يكن مصدرا لانبت
الا انه اي نباتا يلاقيه اي انبت في الاشتقاق فنصبه لاقتضائه اياه بكون
فعله مطاوعا لناصبه واما التضمن اياه على معنى ان معنى انبت جعله
ينبت وهذا مذهب اكثر النحويين منهم ابو العباس المبرد والسيرافي اما رأي
سيبويه على ما ذكره ابن هشام فعلى تقدير انبتكم فنبتم نباتا فانتصابه
بفعل محذوف واجاز ابو الحسن الوجهين وفصل بعض فقال ان غاب
معناه بمعنى الفعل فنصبه بفعل مضمر نحو نباتا والا فبالفعل الظاهر كقوله
يلوح بجانب الجبلين منه رباب كحفر البرق احتفارا فان الحفر والاحتفار
بمعنى واحد واجاز ابن عصفور في غير المغاير الوجهين وقال هذا الذي

يعطيه

يعطيه كلام سيبويه ولا يلاقيه اي ولا يلاقي المصدر الفعل ولا يوازنه
في الحروف الاصلية اي لا يكون بينهما مناسبة في اللفظ بان يكون من غير
لفظه مع تقارب معناهما نحو ابغضه كراهية وقعدت جلوسا لجواز
ان يعمل الفعل في مصدر غيره متفقا معناهما نحو اعجبني الشيء حبا لانه
اذا اعجبك فقد احببته هذا مذهب المازني ومذهب المبرد وزعم
انه مذهب سيبويه ان العامل هو المحذوف فانتصاب ما ذكر من المصادر
بفعل محذوف على معنى جلست جلوسا وكرهت كراهية واحببت
حبا وهذا مذهب الجمهور وظاهر كلام السيرافي انه على التفصيل فان
كان للتوكيد عمل فيه الفعل المضمر الذي هو من لفظه وان كان مختصا
عمل فيه الفعل الظاهر وقال ابن عصفور والصحيح انه ان كان للتاكيد
عمل فيه مضمر من لفظه والا فان كان له فعل جاز الوجهان كقوله وآليت
حلفة لم تحلل والا فبالفعل المضمر وقال ابن مالك والصحيح في المصدر
الموافق معنى لا لفظا كونه معمولا لموافقه معنى لحلفة بايات لا يحلف لقولهم
حلفت عنا ولا يميلوا اكل البيرز فاجلد وهم ثم ابين جلده ولا يضرونه
شيئا ولا يمكن ان يقدر لها عامل من لفظها فتعين ان يكون ما
قبلها وجب اطراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه ليجري الباب على
سنن واحد وهذا الذي اختير به اختيار المبرد والسيرافي ومذهب
المازني انتهى وليس دالا على الاول ظاهر رجع القهقرى وقعد القرفصا
واشتمل الصماء لانه عامل من اللفظ هنا قال فيه سيبويه لما تعدى الفعل
الى الجنس العام تعدى الى نوعه فنصب كلا منهما الفعل المذكور لذلك

وقال ابو العباس المبرد تعدى الفعل المذكور اليه على قيام الصفة مقام
الموصوف فالعمل على الاول بلا واسطة وعلى الثاني بالواسطة والمختار
هو الاول لانه لا جواز لجريانهما على موصوفيهما فانتصابهما لكونهما
مصادر لانهما ذكرت سابا لما فعله فاعل واما الثاني وهو ان لا يكون
مصدرا فنحو ضربته سوطا وانما انتصب لانه اسم اقيم مقام المصدر
لانه لما كان آلة الضرب سد به مسده فالاصل فيه ضربته ضربا بالسوط
فحذف ضربا للايجاز والمبالغة واقيم الآلة مقامه ثم حذف حرف
الجر اخذ الحكم ما يقوم مقامه فتعدى الفعل اليه كما تعدى الى
المصدر ونصبه كما نصبه فان قيل لم لا يجوز ان يكون ضربته سوطا
من قبيل قعدت جلوسا لانه مصدر ساط يسوط اجاب بقوله
والسوط ليس بمصدر ساط يسوط بدليل قولهم ضربته سوطين
واسواطا ولو كان مصدرا لما ثني وجمع لانه حينئذ يكون للتاكيد والمصدر
للتاكيد لا يثنى ولا يجمع وقد عرفته وايضا ان السوط غير داخل في ضربت
حيث لا يفهم منه معنى السوط بخلاف قعدت جلوسا فعلم بهذا ان
السوط لا يجوز ان يكون مصدرا بمعنى لضربت والا لدل عليه وليس
كذلك لما انه اي السوط ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط ولو دل
ضربت ضرب مطلق فالسوط ليس عدلول ضربت يلزمه ان لا يدل
ضربت عليه فتفرع عنه فقال فلا دلالة لضربت عليه اي على الضرب
بالسوط لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس اي عكس ضربته
سوطا نحو سطته ضربا لان لسطت دلالة على ضربا لان الخاص يستلزم العام

فتعين

فتعين انه اسم لآلة الضرب سد به مسده واستعمل استعماله وهذا الوجه وان كان دالا على
المقصود الا انه لسقنعه الصعب ورد الايراد من وجهين احدهما ان لقائل ان يقول
اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدرا لضربت لعدم دلالته عليه فبالحري ان لا ينصب
اي بضربت حال كونه اسما بعين ما ذكرتم من عدم الاستلزام وانما كان احرى لان السوط
مصدرا اقرب الى الفعل في الجملة واما اسما فلا لعدم كونه منصوبا اسما اولى منه
مصدرا وثانيهما قوله وايضا ما ذكره منقوض بنحو ضربت ضربة وضربتين يعني لو صح
ما ذكرتم من الدليل لوجب ان لا يعمل ضربت في ضربة وضربتين فان ضربت لا تدل على
الضربة والضربتين لعدم دلالة العام على الخاص باحدى الدلالات الثلث وانما هو
اي ضربت الدال على الضرب مطلقا قوله المفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان قال
الشارح انما سمي المفعول فيه زمانا او مكانا ظرفا لانه اي المفعول فيه محل الافعال فيسمى
مفعولا له بدلا من لا منه او مفعولا مطلقا فيكون المعنى فشبه تشبيها اداويا مفعولا له لكونه
محل الافعال اي كونه محلا لها لمشابهته بالاواني التي هي محل الاشياء فيها الصفة يشعر بوجه الشبه
هذا على اصطلاح البصريين ولا تسميه الكوفيون ظرفا لان العرب لم تسمه بذلك في
موضع من المواضع لان الظرف في اللغة الوعاء وهو عندنا هي الاقطار كالجراب وما
يسمونه ظرفا ليس كذلك فقول الشارح تشبيها الى الجواب عنهم وقد سماه الكوفيون
محلا لحلول الافعال فيهما اي في الفراء والكسائي واصحابه يسمون الظروف صفات
ثم ان حكم الزمان كله مبهمه بدلا من الزمان وهو النكرة التي لا يدل على وقت بعينه
نحو حين ووقت وزمان ونحو ذلك ومحدوده نحو اليوم والليلة ويوم الجمعة
وشهر رمضان فالمحدود على ضربين معدود كالمثالين الاولين ومحدود كالمثالين
الاولين ومحدود كالمثالين الاخرين فالاول ما يصلح جوابا لكم والثاني لمتى وقد يكون

المفعول فيه

شئ يصلح جوابًا لها كالفصول الاربعة وحكم المكان المبهم وهو ما له بالاضافة الى ما ليس
بداخل فى مفهومه كالجهات الست للجسم نحو قدامك وخلفك فان الاسم للاول
ثابت باعتبار انك تواجه ذلك المكان وللثانى باعتبار انك تدابره ولا شئ من
هذين الامرين بداخل فيهما وقيل المكان المبهم ما ليس له نهاية والاقطار تحصره
وغيرها من الملحقات بها كعند ودون ولدى وسوى لابهامها لانك اذا قلت
جلست عندك لا تختص بمكان بعينه بل يتناول الامكنة التى حواليك وقيس على هذا
غيره ولفظ مكان الكثرة استعماله قياسه التخفيف بحذف فى ولان الامكنة
كثيرة فكان فى لفظ مكان ابهام كما فى الجهات الست واحد خبران فى قوله ثم ان
لما ورد ذلك وفى بعض النسخ وهو اى الحكم الواحد الانتصاب بالفعل المذكور
لفظا او تقديرا سواء كان ذلك الفعل لازما او متعديا نحو سرت حينا
فى الزمان المبهم وخرجت يوم الجمعة فى الزمان المحدود وضربت زيدا امامك
فى المكان المبهم واما المحدود من المكان وهو على ضربين معدود وهو ما له مقدار
معلوم المساحة كالفرسخ فانه مقدار من المساحة مقدر باثنى عشر الف خطوة و
كذلك البريد اذ هو مقدار مقدر باثنى عشر ميلا ومختص وهو ما له اسم بالنسبة
الى ما يدخل فى مسماه كالدار والبيت والبلد فانها موضوعة لتلك المواضع بسبب
اسماء داخلة فيها كدخول الدار فى الثالث والبيت فى الاول والجدران والسقف
فى الثانى وقيل ما له حد ونهاية كالسوق والدار والمسجد والجامع وغيرها
فلا بد له جواب اما من فى لما لزم من كلامه سؤال هو ان يقال لا نم ان المكان
اذا كان محدودا لا يتعدى الفعل اليه بواسطة فى لمجيئه مجردا عنه فى بعض المواضع
نحو عسل الطريق الثعلب اجاب بقوله ونحو كما عسل الطريق الثعلب شاذ فلا يتعدى

يقال

يقال عسل الثعلب اذا خب وعدا اى اسرع الشاهد فيه الطريق وهو مكان محدود
نصب بغير فى قالوا فى تعليل هذا الحكم وانما تعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب
ظروف الزمان الى انواعها بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف المكان لان
الفعل مطلقا يدل بصيغته على الزمان المختص وهو اما ماض او حاضر او مستقبل
فيدل على الزمان المبهم اما يدل على الخاص يدل على العام لاستلزامه اياه لدخوله
فيه فكل يوم جمعة زمان بدون العكس كذا قال ابن يعيش فى شرحه للمفصل
كما يدل على المصدر بمادته وجوهره فكما تعدى الفعل الى جميع ضروب المصادر
مبهمة كانت او محدودة فكذلك تعدى الى جميع ضروب الزمان مبهما كان
او محدودا واما المكان فلا يدل الفعل بصيغته ولا بمادته عليه اى على المكان
فصار الفعل اللازم اى قربه على طريق التعدى منه اى من المكان بمنزلته
اى بمنزلة قربه عليه اى على المكان منفصلا من زيد وعمرو ونحو كما لا يتعدى الفعل
اللازم اليهما بلا واسطة حرف فكذلك لا يتعدى الى المكان الا بها فلم يعمل الفعل
اللازم فيه اى فى المكان الا بواسطة الحرف فان قيل فعلى هذا كان مقتضى
القياس ان يكون هذا الحكم فى جميع ضروب ظروف المكان لوجود العلة فيه لكنه
يخالف فى المكان المبهم حيث يتعدى اليه فما الوجه فيه اجاب بقوله وانما عمل
الفعل اللازم فى المكان المبهم بنفسه وان لم يدل عليه الا بالالتزام لانه اشبه
الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور مثله اى مثل الزمان فاذا قلت
خلفك كان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك ومستغرق له الى
ان ينقطع الارض كما انك اذا قلت قام زيد يكون هذا اللفظ مشتملا على كل
زمان ماض منذ خلق الله تعالى العالم اى من وقت ابتداء خلق الله تعالى

اياه الى وقت حدثك وكذلك اذا قلت يقوم زيد كان هذا اللفظ ايضا مشتملا
على كل زمان مستقبل والوجه الثاني ان هذه الظروف لا تستقر على وجه واحد لان
الفوق يصير تحتا كما اذا صعدت فوق البيت واليمين يحول شمالا عند تحول القدام
والخلف كما ان الزمان المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا لان الزمان لتجدده
وتصرمه يكون اجزاؤه المفروضة مستمرة غير مستقر فلما اشبه المبهم من المكان الزمان
من هذين الوجهين سلك به مسلكه اى سلك بالمكان المبهم مسلك الزمان في
الانتصاب اعلم ان هاهنا اشياء لا بد من تعريفها وتحريرها منها تعريف المفعول
فيه فتعريفه الصحيح ما يقتضيه عامله باعتبار وقوع مدلوله فيه وعرف ابن الحاجب
بما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فيرد عليه اشياء الدهر فانه تعريف الشيء
بما يساويه في المعرفة والجهالة وصاحب اللب بزمان او مكان حصل فيهما او في بعضهما
فعل مذكور وهذا غير سالم عن الفساد الاول والشارح بما وقع فيه من زمان
او مكان مما يصح فيه تقدير في وهذا سالم عن الفسادين كليهما لكنه دون الاول
فلذلك وصفناه بالصحة ومنها ان ما وقع في الزمان من الحدث اما مستغرق
لجميعه او لاكثره او لا ففي الاول جاز جريان كل من وجوه الاعراب وفي الثاني كذلك
لكن الغلبة لغير الرفع والحج اشهر معلومات على حذف المضاف او لقصد المبالغة كان
الاول ومنها جواز حمل كلام الشارح على مذهب من فسر المبهم بما ذكرنا وعلى مذهب
من فسره بالجهات فعلى الاول بيان وغيرها من المبهمات وعلى الثاني من الملحقات
بها ومنها ان شرط انتصابه بتقدير في لانه على خلافه يلزم اما امتناع النصب
او كونه غير مفعول فيه فيما نعتد وهو المظهر دون المضمر لا على التضمن فيجب بناؤه
لكن ولم الجواز اظهاره لا فيهما فافترقا ومنها جواز الاتساع فلا يقدر في بل يجعل

كالمفعول

كالمفعول به خلافا لابي علي لانه عنده كما كان قبل الاتساع لشدة الملابسة بينهما
وذلك الفعل اما لازم فكالمتعدي الى واحد واما متعد اما الى واحد فكا
لمتعدي الى مفعولين واما الى مفعولين ففيه خلاف وجاز المنع قبل المتعدي
الى الثلاثة والى ثلثة فالمنع اتفاقي لعدم المتعدي الى اكثر منها فتشبيه به والفرق
بين الظرف المتسع وغير المتسع في اللفظ يظهر بالاخبار بالذي واما الفرق في المعنى
فغير ثابت ومنها جعل للصادر زمانا وما للاختصار وهو في المصدر لا
غير لا لقصاده كالزمان وعدم ثبوته كما ثبت الاعيان قال سيبويه هو من
من قولهم ولد له ستون عاما اى الاولاد في ستين عاما ومنها ان ما وقع
منه نعتا فالمختار ان يكون ظرفا غير منصرف مجازا والالزال ما يدل على ظرفيته
وهو النصب بخلاف الظرف الحقيقي وقد اجاز البعض كونه مصدرا مجازا نحو
سرت طويلا على الوجهين ومنها جواز اضمار عامله نحو يوم الجمعة في جواب من
قال متى سرت ومنها اضماره على شريطة التفسير كما في المفعول به على وجوهه
ومنها كون جانب وجهة ووجه وخارج الدار وداخل البيت وجوف الصندوق
مسماه من المكان المبهم وان كانت منه لان الفعل لا ينصبها بغير واسطة الحرف
وكذا الظروف المشتقة من حدث لا يكون بمعنى الاستقرار والكون في مكان
كالمضرب مثلا لانه لا ينصبها بنفسه قوله وعند قال الشارح وهو ايضا
من الظروف المكانية وقد يستعار للزمان اذا اضيف اليه نحو عند الليل
وعند النهار وفيه لغات ثلث عند بفتح العين وضمها وكسرها ولا يستعمل
الا ظرفا فلا يقال عندك واسع بالرفع على الابتداء لانه يصير مخبرا عنه
وقد يدخل عليها اى على عند وتانيث الضمير على تاويل اللفظة او الكلمة من

حروف الجر من اى لفظ فى محل الرفع على انه فاعل ليدخل وحده نصب على الحال منه
فان قلت بين قوله ولا يستعمل الظرف وقوله وقد تدخل عليها من الحروف
منافاة قلنا ان الجر اذ من لا يخرجه من عدم التصرف للكثرة زيادتها ولم يعتد
بدخولها على غير المتصرف فان قيل لم لا تم انه لا يدخل عليها الا من لدخول
الى عليه نحو الى عنده اجاب بقوله وقول العامة ذهبت الى عنده خطاء ولا
كذلك اى ليس كعند امام وخلف لانهما يستعملان ظرفين وقد يستعملان
اسمين لانك تقول امامك خير من ورائك بالرفع على انه مبتداء والحاصل
ان الظروف بعض لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو عند وسوى بالمد
وفتح السين وكسرها وتدل على ذلك المد وقوعه مطلقا صلة للموصول ولزوم
ظرفيته مذهب سيبويه وعند الكوفيين بمعنى غير وسيجئ تحقيقه فى بحث
الاستثناء ان شاء الله تعالى من ظروف المكان وذات مرة وذا صباح
من ظروف الزمان وقدم تحقيقه فى صدر الكتاب لكن ذا من الاسماء
الستة فاذا اضيف الى المؤنث يكون مؤنثا كذات مرة والى المذكر مذكرا كذا صباح
فى الاغلب وجه لزوم الظرفية انه لكثرة فى استعمالهم ولم يجئ الا منصوبا فلو كان
مما يقع غير ظرف لوقع فى كلامهم كذلك وهذا الاستدلال بالاستقراء وقيل
فيه انه قد استعمل فى ظروف الزمان وليس من اسمائه ولا من اسماء ساعاته والمرة
فى الاصل مصدر فلما استعمل فى الزمان ما ليس منها لم يتمكن فيه تمكن اسمائه و
ساعاته وبعضها يستعمل اسما وظرفا نحو الجهات الست من المكان واليوم
والوقت ونحوهما من الزمان قوله وسط الدار بالسكون قال الشارح قال
جار الله العلامة الفرق بين وسط بالسكون ووسط بالتحريك ان وسط بالسكون

يكون

يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما غير ظرف لان الوسط اسم مبهم لداخل الدائرة و
الوسط بالتحريك اسم لعين ما بين طرفي الشيء واطرافه فلذلك كان الاول ظرفا
يتعدى الفعل اليه بلا ضميمة ولا يقع فاعلا ولا مبتداء ولا مفعولا به وجعله
ابن مالك نادر التصرف لوقوعه فى الشعر مبتدأ قال يصف سحابا وسطه كاليراع
او سرج المجدل طورا يخبو وطورا ينير فان وسطه مبتدا وكاليراع خبره
ويروى وسطه بالنصب خبرا مقدما والكاف فى كاليراع مبتدا والثانى
لا يتعدى اليه الا بها ويقع فاعلا ومبتدا ومفعولا به الا ترى انك لو قلت
ضربت وسط راسه او جذت الاعماد وسط راسه وجواب لو محذوف اى
لكان معناه يدل عليه المعنى وانما فسره باوجدت بحسب الظرفية لان اتحاد
الشيء فى المكان دليل على ظرفيته ولو قلت ضربت وسط راسه بالتحريك اى ضربت
جرم راسه لان الوسط الجرم وهو عبارة هنا عن جميع الراس فيكون المعنى جثة
راسه والوسط بالسكون اى وسط الراس كونه فى ذلك الجرم كونه بمعنى وجود
مبتداء خبره الجار والمجرور وهو مع خبره خبر لان لان خبره مفرد لفظا
المعنى يعرف بان يرى فى ان تقييد الوسط بالسكون لا يصلح الا للمكان يقع فيه
الفعل نحو حفرت وسط الدار بيرا واذا اردت ان يوقع الفعل على جميع
المكان الذى يتوسط بين طرفى صحن الدار نحو كانك قسمت الصحن ثلاثة
اقسام متساويه ثم اردت ان تخبر انك اوقعت الحفر على جميع القسم المتوسط قلت
وسط الدار قلت وسط الدار بالتحريك فهو مفعول به لا فيه مرا على التسكين
مفعول به وعلى التحريك حال وقال الجوهرى بيانا جلست وسط القوم بالتسكين
وفى وسط الدار بالتحريك وقال الجوهرى كل موضع لا يصلح فيه بين فهو وسط

بالتحريك فلذا اضيف الى الدار لعدمها فهو فى الاول مبهم يتعدى اليه الفعل
من غير احتياج الى تضمينه وفى الثانى لا يتعدى اليه الا بالواسطة فلاجل هذا السر
قال جلست وسط القوم بغير فى وفى وسط الدار به والفرق بين القولين ان
الوسط فى القول الاول مفعول به وفى الثانى مكان معين والكوفيون
لا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين الا ان الوسط فى متفرق الاجزاء نحو وسط القوم
والوسط بالتحريك فى غير متفرق الاجزاء نحو وسط الدار وحكى عن الفراء ان
المحرك والمسكن كل منهما يكون اسما وظرفا وفرق بين ما يجوز فيه بين فسكنه
وما لا يجوز فحركه وجوز فى كل منهما الاخر قوله واما دخلت الدار وتوسع
قال الشارح وذلك التوسع لان الدار مكان محدود وكان حقه ان يقال
دخلت فى الدار لان المكان المعين لا تعدى اليه الفعل الا بفى الا انهم حذفوا
حرف الجر اتساعا واوصلوا الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به وهو مذهب
الفارسى ومن وافقه واليه ذهب المص وكذا ابن مالك والمحققون الى انه
منصوب على الظرف تشبيها للمكان المحدود بغير المحدود وجعل هؤلاء دخل
غير متعد بنفسه واستدلوا عليه بانه لو كان متعديا بنفسه الى المكان المختص لتعدى
الى غيره بنفسه وليس كذلك اذ يقال دخلت فى الامر لا الامر وذهب الجرمى
الى انه فعل متعد لانه هو الذى لا يمكن يعقل الا بمتعلق بغير الفاعل وشان
الدخول هكذا فان قلت لو كان متعديا لما جاز دخلت فى الدار اجاب بقوله
بانه يجى لازما ومتعديا كنصحت وشكرت فاذن نصب دخلت الدار فى دخلت
الدار نحو نصب بيت فى بنيت الدار وقد دفعوا قوله اى قول الجرمى بان مصدره
يجى على فعول بضم الفاء كالدخول وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعد قعودا

وجلس

وجلس جلوسا فان قيل على هذا يلزم ان يكون رجع لازما لان مصدره رجوع على فعول
والحال انه متعد لقوله تعالى فان رجعك الله فلا ترجعوهن فارجع البصر كرتين
فما ذكرتم اكثرى فلا يلزم ان يكون دخل لازما لجواز عدم دخوله تحت افراده قلت
ان رجع من الافعال التى تجى تارة متعدية واخرى لازمة فان كان لازما فمصدره
على فعول وان كان متعديا فعلى فعل ولان مقابله يعنى ضده لازم وهو خرج
فحكم عليه باللزوم فان قيل ان ذهب مقابل جاء مع انه متعد غير لازم قلنا
وان كان مقابله لكن له مقابل آخر لازم وهو مضى اى فحمل عليه فى اللزوم وفيه
نظر قال ابن يعيش فى شرح المفصل والصواب ان يكون متعديا لانه لو كان
على تقدير حرف الجر لاختص مكانا واحدا لكثرة استعماله فيه كما كان ذهب كذلك
اذ هو مقصور على الشام فلا يقال ذهبت مصر فلما كان دخلت سايغا فى جميع

المفعول له

الامكنة دل على صحته وقال سيبويه ان اضمار فى فيه شاذ قوله والمفعول
له وهو علة الاقدام على الفعل الاقدام هو الاخذ فى ايجاد الفعل والشروع فى
احداثه اى المفعول له هو المعنى الذى وقوع الفعل من اجله بدليل انه لولاه لما
اقدم عليه سواء كان علة غائية متاخرة عنه فى الوجود نحو جئتك اصلاحا لك
فوجود الاصطلاح مسبب عن وجود المجى لكن تصوره سبب للاقدام عليه فما به
كان سببا غير ما به كان مسببا او سببا باعثا عليه متقدما فى الوجود نحو قعدت
عن الحرب جبنا فان الجبن سبب باعث عليه لا علة غائية قيل كان العبارة
انه يقول هو المنصوب لعلة الاقدام على الفعل لانه على تقدير عدمه يدخل تحته
كل ما يكون علة ومن جملته المخفوض قلنا كلامه وان كان فى المنصوبات لكن
غرضه تعريف المفعول له مطلقا لان اصل ما كان منصوبا ان يكون باللام ولهذا

شرط له شرايط قال الشارح انما عده المص من المنصوبات العامه لان الافعال
في نصبه مستويه الاقدام لان كل فعل اقدم عليه محتاج الى علة لانه ما كان او متعديا
فاذا نعوى ذلك لوجود شرايط نصبه واصله كما عرفت ان يكون باللام ليدل
على العلة ظاهرا فيكون مجرورا ويجوز نصبه بتقدير اللام كنصب المفعول فيه
بتقدير في لكن قد شرط في انتصابه ان يكون مصدرا وقد تظافرت نصوص
النحاة على اشتراطه لكونه علة وسببا لوقوع الفعل وهو لا يكون الا حدثا لان الفعل
اما ان تحدث به فعل آخر واما ان يدفع به معنى حاصل والمصادر معان
حادثة ومقتضية فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة كذا قال ابن يعيش
والعين الواقعة مفعولا له نحو للسمن على ارادة المعنى وفعلا لفاعل الفعل المعلل
لانه علة وعذر لوجوده وعند ذلك معنى يفهمه ذلك الفعل فيكون كالجزء
منه يقتضي وجوده وجوده ولم يشترط ذلك عند البعض وقال انه ينصب
على منع احد من المتقدمين واحتج بمشابهته في عدم اتحاد الفاعل بضربته
ضرب الامير اللص فكما نصب الفعل المصدر هنا وفاعلها غيره نصب في
حذرت زيدا اذ لا محذور في ذلك من لبس ولا غيره وظاهر قول سيبويه يشعر
بالجواز وبقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا وسياق الكلام فيه ومقارنا
له اي للفعل المعلل في الوجود بان يقع في بعض زمانه او يكون اول زمان
الفعل آخر زمانه او بالعكس فيجب ان يكون من افعال النفوس لا من افعال
الجوارح لامكان الاقتران بينهما فيها بخلاف افعال الجوارح كالاكل فلا يجوز طلبته
قتلا وتاديبا محمولا على ارادة التاديب وانما شرط ذلك لان العلة مقارنة
للمعلول فلو قلت جئتك اكرامك الزائر امس احلت قال بعض المتاخرين هذا

هذا الشرط

هذا الشرط لم يشترطه سيبويه ولا غيره من المتقدمين فيجوز عليه جئتك امس طمعا
غدا في معروفك فاذا وجد هذه الشرايط نصب لان عندها تصير شبيها
بالمفعول المطلق بسبب دخوله في ضمن الفعل فيتعدى اليه بغير الواسطة كما تعدى
الى المفعول المطلق بغيرها ولان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول وزاد بعض
النحويين ان يكون غير نوع للفعل فاذا قلت جاء زيد ركضا وقصدت بهذا
ان يكون باعثا على الفعل فلا بد من اللام فان قلت هل يجوز اثبات اللام
عند وجود تلك الشرايط قلت يجوز اذا كان مضافا او معرفا باللام اما اذا
كان منكرا فاختلف فيه فقيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لانه شبيه
الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة فلا يقال في ضربت تاديبا للتاديب
اولتاديبه قال ابن مالك جر المستوفي شروط النصب معرفا بال اكثر من نصبه
والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف ومتى فقد شيء واحد من ذلك
اي مما ذكر من الشرايط الثلاثة فاللام اي فاللام واجبة ليلا مذهبا يدل
على العلية بالكلية الا في نحو زرتك ان تكرمني او انك تحسن اليه فانه امنع كونه
فعلا لفاعل الفعل المقدم ولم يذكر اللام لان حذف اللام من ان وان قياس
مستمر مثال فقدان الشريطة الاولى نحو قولك جئتك للسمن فان السمن ليس
بمصدر وهو مستتبع لفقدان الشريطتين الاخريين فقدان الشريطة
الثانية نحو قولك جئتك لاكرامك الزائر فان المجيء فعلك والاكرام فعل مخاطبك
ومثال فقدان الشريطة الثالثة نحو قولك خرجت بفتح الياء اليوم لمخاصمتك
زيدا امس فان الخروج والمخاصمة كلاهما فعل المخاطب لكن الاول اليوم والثاني
امس فلا يقارنه في الوجود لان المفعول له متعلق بحرف اللام المقدر اي انما

وجب اللام لان المفعول لا انما ينصب اى يكون منصوبا الا ندرج فى ضمن الفعل
الذى قبله فى المعنى يعنى الفعل المعلل على وجه من الوجوه من العلية و السببية
والغرض الا ترى انه يصح ان يقال اتاديبه ضربه ضربت تاديبى وانى اذا ضربته
فقد اديته ولن يصف المفعول له بهذه الصفة اى بكونه فى ضمن الفعل المعلل
الا بعد وجود هذه الشرايط الثلاثه ومتى فقدت احديها فقد خرج المفعول
عن هذا الوصف اى وصف الاندراج وذلك لانه اذا كان المفعول له غير مصدر
لم يكن من جنس الفعل المعلل منصوبا بالنصب على تقدير ان جوابا لقوله لم يكن
دخوله اى دخول المفعول له فيه اى فى ضمن الفعل المعلل واذا كان فعلا لغير
من له الفعل الاول فكذلك لا يتصور دخوله فى ضمنه لان فعل هذا الا يدخل
تحت فعل ذلك اى فعل الغير لا يدخل تحت من له الفعل الاول وكذا لا يتصور
دخوله فيه اذا لم يقارن المفعول له الفعل الاول فى الوجود لان الفعل
الواقع امس لم يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب
فى الصور الثلاثه لعدم اقتضاء الفعل اياه اى المفعول له فيها فان قلت
ان فى هذا المقام اسولة منها ان يقال لا يجوز ان يكون التاديب فى ضربت
زيدا تاديبا له علة للفعل المعلل لانه يفسر فى الوجود ومنها ان الحد غير
جامع لخروج مثل قولنا ما ضربته تاديبا عنه ويريكم البرق خوفا وطمعا قلنا
العلة الحقيقية والتاديب وقد مر الجواب عنه بوجه آخر والمثالان اولها علة
الاقدام على الفعل وهو اما الضرب او بعد الدال عليه حرف النفى فانهم وثانيهما
محمول على الحال ولئن سلم فعلى تقدير حذف المضاف او على تنزيل الثلاثى
منزلة مزيده او على انه علة لما يتوهم الدال عليه يريكم او على يجعلكم رائين

هذا

هذا ما ذهب اليه الجمهور وهو مذهب سيبويه والفارسى واختاره ابن مالك
ودل على صحته انه جواب والجواب بحسب السؤال وقياسه يقتضى ان يقال ضربته
للتاديب فحذف اللام ونصب لتشبهه بالمفعول المطلق ولان المفعول له اذا
اضمر فبالام والاضمار كثيرا يرد الاشياء الى اصولها وذهب بعض النحويين الى
نصبه بالمفعول المطلق النصب بفعل من لفظه واجب الاضمار او بفعل مذكور
على حذف المضاف فتقدير جئتك اكراما لك اكرمتك اكراما او مجى اكرام ونحو ضربته
تاديبا له ضربت ضرب تاديب او ضربته ادبته تاديبا كذا نقل عن الزجاج وكذا
الكوفيون جعلوا انتصابه نصب المصادر ولم يخرجوه اسما ورد بانه لو كان
كذلك لما جاز دخول اللام عليه وايضا بانه لا يشعر بالعلية قوله وجب
مخالفة الشرع قال الشارح ايراد هذا المثال اى ايراد المصنف اياه فى المتن يوذن اى يعلم
بفوايد وهى ان المفعول له كما نصبه المتعدى نصبه غير المتعدى ولذلك كان
من المنصوبات العامه وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا للفعل المذكور
كما هو زعم بعضهم بل يكفى كونه اى كون المفعول له علة له اى للفعل الاول
سواء كان المفعول له غرضا او غير غرض والا فنى لقوله ليس يجب ان يكون غرضا
فلو كان اساسا اى لو وجب لما جاز خرجت مخافة الشر لان المخالفة لا يكون
غرضا للفعل بقصده وكذا قعدت عن الحرب جبنا لانه لا يكون غرضا له
وان المفعول له كما يجى نكرة يجى معرفة لكن الغالب التنكير خلافا لابن السراج
ومن تابعه وهو مذهب الجرمى وهو عندهم نكرة ومخافة الشر ونحوه مما
هو مضاف من قبيل مثلك وغيرك وضارب زيد غدا فى ان الا نفصال
وانما وجب تنكيره عندهم لمشابهته الحال والتمييز لما فيه من البيان وقد

المفعول معه

جعهما قوله وركب كل عاق جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور اعلم
ان المفعول له يجوز اضماره ويلزم اللام لحواثا ديب ضربت زيدا له وتقديمه
على عامله كما يتقدم المفعول به اذ لا مانع من تقديمه كما في المفعول معه قوله
المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع قال ابن الحاجب
انما يكون هذا معرفا لما هو موجود فيما تكلم به متكلم واما اذا قصد به تعريف
حقيقته ليتميز عند منشئ الكلام ليعطيه بعد تعلقه بحقه من الاعراب ففي
ذلك الدور لانه انما يعطيه النصب بعد معرفة كونه مفعولا معه فاذا جعل
النصب حده فقد توقف كل واحد منهما على الاخر لانه لا يعرف حتى يكون
منصوبا ولا يكون منصوبا حتى يعرف انتهى قال الشارح وتعدده اي وتعديد
المص المفعول معه من المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب الاخفش فان
الباب اي باب المفعول معه قياسي عنده لكثرة ما جاء منه وهو ايضا راي
ابي علي وعند سيبويه مقصور على السماع لانه شيء وقع في موضع غيره فلا يقاس
الا بسماع من العرب موقف عنده والمراد من كون الشيء من المنصوبات
العامة ان يستوي قدام كل فرد من افراد الفعل مطلقا في نصبه لا ان يعمل فيه
فعل لازم او متعد فكون المفعول معه هذا من المنصوبات العامة على
راي الاخفش لا على راي سيبويه فانه فع الاعتراض بانه ينصبه فعل لازم ومتعد
على الراي الثاني فيكون منها عليه ايضا وزعم بعض انه لا يكون في الفعل الذي
فلا يقال ضربت وزيدا على انه مفعول معه وفيما بعد كان خلاف فذهب
الجمهور الى جوازه والشلوبين الى منعه وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي
بالواو فتعدى اليه كما عدي اليه بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا ان الواو لا يعمل

لانها

لانها في الاصل من حروف العطف وعليه الجمهور ويدل عليه عدم جواز تقديمه
على الفعل كما يجوز في غيره من المفاعيل ولا على معموله اي معمول الفعل الناصب
فلا يقال استوى والخشبة الماء الاول اتفاقي وفي الثاني خلاف ابن جني وانما
لا يعمل وليس للعواطف عمل لانه لا اختصاص لها بنوع واحد فان العمل في هذه
الحال كيلا يلزم العدول عن طريقتها الاصلية قيل الدليل على ذلك كونها
فيها عارية عن معنى العطف واشبه واو العطف وهو ما ذهب اليه
ابن مالك يدل عليه استوى في استوى الماء والخشبة فالمعنى في النصب
والرفع واحد لكن في النصب ما يشعر باجتماع الفعلين المعلمين في وقت
واحد ولا استبعاد في كون الشيء مفعولا وهو فاعل في المعنى فاعتبر في الفاعل
هذا مذهب سيبويه ونقل عنه انه لا يجيز انتصاب المفعول معه بالفاعل
المعنوي كحرف التنبيه والظرف والجار والمجرور واسم الاشارة واجازه ابو علي
فاجاز في قوله هذا ردائي مطويا وسربالا ان يكون هذا عاملا في وسربالا
وهو خلاف ظاهر قول سيبويه فالعامل فيه مطويا وقال الزجاج
انما انتصابه بمحذوف فالتقدير في ما صنعت وزيدا ما صنعت ولابست
زيدا لان الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو وقال بعض الكوفيين
على الخلاف لانه لا يحسن التكرير لان الخشبة ليست معوجة فيستوي بل هي
مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت الزيادة فلما خالفته نصب على الخلاف
فالواو هذه قاعدتنا في الظروف وكان ابو الحسن الاخفش قاس انتصاب
ما بعد الواو على انتصاب مع وهو ايضا مذهب معظم الكوفيين قال لانه
منصوب على الظرفية كما تضايه لو وقع موقعه فلما حذف مع انتصب عليها

وايقمت هي مقامه انصب مابعدها على حد انتصابه فلا يكون الواو موصوله
بالمصاحبة واذا اعترضت هذه المذاهب فنقول ان الصواب مذهب سيبويه
لان الواو العاطفة لها معنيان العطف والجمع فلما اقيمت هنا مقام مع جردت
عن معنى العطف للجمع كنايه عند جواب الشرط وما ذهب اليه الزجاج ضعيف
قوله الفعل لا يعمل في مفعوله وبينهما الواو فاسد لان عمل فيه على الوجه الذي عمل
به فان افتقر الى توسط الحرف عمل عند وجوده والا عمل عند عدمه وقد ثبت
ان المفعول معه متعلق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو وصح ان يعمل مع
وجودها كما في ضربت زيدا وعمرا ولانه احاله لباب المفعول معه فانه نصب
مفعولا به ولان الواو اذا ابقى على معنى العطف غيرمانع فكيف يمنع على عدم بقائه
وما ذهب اليه الكوفيين ايضا ضعيف لانه يستلزم جواز نصب الاول
على الخلاف بل هو يبطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني نحو قولك قام زيد لا عمرو
ولو صح ما ذكره لم يجز فيه الا النصب وما ذهب اليه ابو الحسن مزيف اشار
الشارح الى تزييفه بقوله وقد زيفوا قوله بان مع منصوب على الظرفية لانه
ظرف فيكون انتصابه عليها والخشبة في قولك استوى الماء والخشبة ليس بظرف
فلا يكون منصوبا على الظرفية ولا يجوز قياس الحركة الغير الظرفية على الحركة الظرفية
ثم اجاب عنه بقوله الا ان له اي لكن للاخفش ان يقول انهم اذا اقاموا
الواو مقام مع والحال انه قد كان الواو حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا
مابعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع غير وكان حرفا لا يتصور فيه
الاعراب اعربوا مابعده اعرابه كما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
ارتفع الاسم الشريف اذ لا يمكن الرفع في الا النائبة عن الغير وفيه ههنا شي وهو ان

الوجب

الواجب ان يعمل الواو الجر لكونها بعد الفعل موصلة له الى الاسم كحروف الجر ولنيابتها
عن مع وهو خافض الجواب لولا مفارقتها الواو مع لزم ما ذكرتم وذلك
لان الواو كما نزعت به مع معنى مذهب العطف بدليل انهم استعملوه قط بمعنى
مع الا في موضع جاز استعمالها عاطفة هذا ما ذهب اليه ابن جني ونقل عن
الاخفش والسيرافي والفارسي والشلوبين وابن عصفور وابن الصائغ وقد
ذكر ابو الحسن بن الباذش الاجماع فلم يجوز جلست والسارية عندهم وكذا
ضحكت وطلوع الشمس وسطر بك وطلوع القمر قوله ه الخامس من المنصوبات
العامة الحال قال الشارح حقيقة الحال هي البينة جنس يدخل به الصفة وفصل
خرج به التمييز ولا يبعد وقد ذكرنا وجهه في صدر الكتاب التي عليها صاحب
الحال عند ملابسة الفعل به اي تعلق الفعل بصاحب الحال حال كونه واقعا
اي صادرا منه او واقعا عليه فصل يخرج به الصفة فانها انما سيقت هيئة الذات
من غير تقييدها بما عدا به لا مفعوليه بخلاف الحال في جاني رجل قائما فانها
موضوعة للدلالة على هيئة فاعلا او مفعولا تميز ذلك جاء زيد رجلا عالما دون
زيد اخوك قائما وهذا التعريف اولى من قولهم اللفظ الدال على هيئة فاعل
او مفعول ومن قولهم اللفظ الذي يبين كيفية وقوع الفعل وقولهم في تعريفه
كل نكرة جاءت بعد معرفة قد تم الكلام دونها فاسد واولها المخلوقة
لا يمنع الجمع فدخل الحد الاقسام الثلاثة وحنيفا في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم
حنيفا حال من ابراهيم لان المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما ان
اخيه في قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا لما كان في معنى اللحم جاز
ان يقع ميتا حالا عنه ثم علم من قوله وعلم ان الحال لا يقع حالا عما هو المتعلق

به لكنه فصل بالتنبيه نحت انا وزيدا راكبين على ان وزيدا فاعل معنى لانه على
مفعول معه لفظا قال الشارح في لبابه هو ما بين هيئة الفاعل او المفعول
فقال بعض شارحيه اطلق المفعول ليشمل المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا
وفيه نظر نحو جا ان زيد راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجي عنه وكذا
ضربت زيدا قائما فان القيام هيئة عند وقوع الضرب عليه وكقولك
لقيت زيدا راكبين وقوله متى ما تلقني فردين ترجف روانف الاليتين وتستطارا
ومن هذا التقرير تبين ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول ثم ان اى
صاحب الحال اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عند ما يكون العامل
فعلا صريحا كما مر او ما يشبهه من الصفات العاملة عمله كاسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل نحو زيد ضارب عمرو قائما وعلى هذا اريد
قوله فعلا صريحا المصدر واسماء الافعال او يكون فاعلا او مفعولا معنى وذلك
عند ما يكون معنى فعل كما في كلا الموضعين مصدر به هذا على ضرب
حرف جر لاستدعائه الفعل او ما اشبهه وبعض الحروف المشبهة بالفعل والاستفهام
واسم الاشارة وحرف التنبيه واما التفضيلية والجنس المقصود به الكمال نحو هو
الرجل علما والمشبه به كقوله فانك الليث كرهو باجاه وعندى زاجر وقد
افترس نحو ما شانك قائما ومالك قائما فما استفهام في موضع الرفع على
الابتداء او على الخبر وكذلك ما في ما شانك على اختلاف الرايين وقائما حال
فذو الحال هنا ليس فاعلا لفظا الا انه فاعل معنى لان المعنى لا تصنع او ما تلابس
قائما كان الشان شيء عرفه المتكلم من السؤال الذى هو كاف الخطاب فساله
عن سانحة هذه الحال وقد يكون فيه وقد يكون فيه انكار وسأله عن السبب الذى

ادرك اليه كانه قال لم نفت نحو قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين
ويحتمل على السبب الذى ادى ايهم الحال الاعراض فاخرجه مخرج الاستفهام في اللفظ
وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا اذ العامل
فيه احد شيئين اما حرف التنبيه او اسم الاشارة فان كان الاول يكون المعنى
انبه زيدا او ابطر اليه وان كان الثاني يكون المعنى اشير اليه فالعامل في
هذا يكون في الحال وصاحبها واليه واحد ذهب اليه جار الله العلامة
حين سئل مكة عن عامل الحال في هذا بعلى شيخنا ويجوز فيه الرفع من خمسة
اوجه عن البدل من زيدا او على الخبر بعد الخبر لهذا او زيدا ما بدل او خبر او
عطف بيان او المحذوف وكذا قوله تعالى وهذا بعلى شيخا واحد والعامل
بالفعل لما فيها من معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة على قوله مفعول
معنى وعندى الاولى ان يقال ان العامل في الحال محذوف يدل عليه الجملة
السابقة وهو انبه او اشير او انظر لان اسناد العمل الى المعنوى وان كان
محذوفا اولى وقيل نزاع على قراءة عاصم في قوله تعالى كلا انها لظى نزاعة
حال من لظى لما فيها من التلظى يظهر من هذا ان الفاعل والمفعول المعنوين
في صحيح بسيد نعل كل منهما بحال كالفاعل والمفعول اللفظيين وانما في المصابيح
في الصباح وهي جواب كيف لان كيف سؤال عن الحال فينا بحرى ان يكون الحال
مقولا في جوابه فاذا قلت جائني زيد كان زيد سائلا سأل كيف جاء فاجبته
بقائما فاسمى حالا لانه من التحول بمعنى التغير والهيئة بهذه المثابة لكونها
تغيره وتنتقل من شيء الى شيء وكان من المنصوب العام لكون الافعال
في نصبه مستوية الاقدام لاقتضائها اياه على التمام فكان داعيا بعملها فيه

من غير انضمام والحال في لقيت الجيش قادم بيان للازم الفاعل وهو بيان للفا
فكانه بيان للفاعل وقد استمر في كلام العرب العبارة عن الملزوم باللازم فعلى هذا
لا يكون معولا في جواب كيف نقول الله لمن جاز على اطلاقه كما قدمنا ورأى ان الاول
اكثر والثاني بالنسبة قليل لم يتعرض به فاطلق كلامه قوله وحقها ان يكون
نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة قال الشارح وانما وجب ان تخالف
اى الحال صاحبها في التعريف والتنكير لانهما اذا تطابقا تعريفا وتنكيرا ابيا اى امتنعا
عن ان يكون لا تطابقا اعرابا الا بنفسها ان يتحدا اعرابا الا ان فيها نزاعا اى شوقا
واشتياقا يقال نزع فلان الى اهله ينزع نزاعا اى اشتاق الى عرقهما اى اصلهما
في الوصفية فيلتبسان بالموصوف والصفة ولا شك ان في التوافق والهرب عن المخالفة لفه
دخول في حد المناسبة ولذلك وجب تقديمها عند تنكير صاحبها او كونها مع النكرة
ووجه اختصاص الحال بالتنكير جواب عما قيل ان الالتباس يندفع بتنكير صاحبها فما
وجه اختصاصها به فاجاب بان الحال انما اختصت بالتنكير لان فيها شيئا يقتضي ذلك
وهو ان الحال جرى مجرى الصفة للفعل لانك اذا قلت جاءني زيد راكبا فكانك
قلت مجيء زيد متصف بالركوب ولذلك سماه سيبويه نعتا للفعل واراد سيبويه
بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل الاصطلاحي واذا جرى مجرى الوصف للفعل
والفعل نكرة لان مدلول الفعل على الحقيقة هو المصدر والنكرة لزم تنكيره لوجوب المطابقة
بين الصفة والموصوف ووجه آخر ان الحال كالتمييز في رفع الابهام غير ان اصلها
ان يكون صفة لان الغالب عليها الاشتقاق لانها لبيان الهيئة واصل التمييز كونه
اسما لانه لبيان الجنس فلو وجبت نصفة كان على الابهام فيجب تنكيرها كما يجب تنكيره
ووجه آخر ان الحال حكم كالخبر وصحة الاحكام بكونها نكرات في المعنى لان التعريف بالعهد

هذا

هذا ولذلك قالوا الخبر الحقيقي في زيد المنطلق محكوم عليه بالمنطلق المعدود
قيل انها ملازمة للفضلية فاستغرد استحق التخفيف بلزوم التنكير وفيه ما فيه
هذا مذهب الجمهور واجاز يونس والبغداديون ان ياتي معرفة مطلقا والكوفيون
اذا كان فيها معنى الشرط لكن لا يجوز عندهم في مكني المخاطب والمتكلم واصحابنا
يجيبون عن ذلك كل ما وقع معرفة نوجهه بما يخرجه عن وقوع الحال معرفة فيجعلون
انتصاب الراكب في جاءني زيد الراكب والمحسن في جاءني عبد الله المحسن افضل منه
المسمى وزيدا في انت زيدا اشهر منه عمرو المكان المقدر وبالفعل المقدر و
انتصاب اياه واياها ان يسمع على انه خبر كان ايضا وفي ارسلها العراك ذهب سيبويه
الى انه وان كان معرفة لفظا فهو نكرة معنى ولا بعد لان التعريف باعتبار الذهن
والتنكير باعتبار الوجود كما في اسامة وذهب الفارسي الى ان العراك منصوب
بالفعل المستتر فالتقدير يعترك العراك والحال في الحقيقة يعترك لا العراك و قبل
عاملة معتركة فهي الحال في الحقيقة دون العراك فالالف واللام على هذين القولين
لتعريف الجنس وزعم احمد بن يحيى انه مفعول ثان لاوردها بمعنى اوردها تلك
الحرب وارسلها متضمن معنى اوردها عند الكوفيين وابن الطراوة انه صفة
مصدر محذوف وليس حالا اى الارسال العراك وذهب الاخفش الى ان نصبه
على التشبيه بالمفعول به وكذا مررت به وحده اعلم ان وحده مصدر اما فالكن
اختلفوا في ان له فعلا من لفظه او لا فقال بعض بالثاني وبعض بالاول ثم
اختلفوا انه مصدر على ذلك اللفظ او مصدر بعد حذف الزوائد حكى الاصمعي عن
بعض العرب وحد يحد وقال ابو الفتح هو مصدر اوحدته وحدا على حذف
الزوائد وايضا اختلفوا في انتصابه على اى شيء هو فذهب يونس وهشام الى انه

بالظرف والجمهور انه على الحال اما حقيقة او مجازا فان قلت فما هذه الهاء
ملتصقة بمصدر يجد قلت الاصل وحد لحد وحدا فلما حذفوا جعلوا في الباب عنه
ضمير المروية كما في كتاب الله قوله فان اردت الحال عن النكرة فقدمها قال
الشارح اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم صحيح لكنه جايز نعمه كذا قاله ابن
يعيش وابن مالك لم يتبحه رجل الحال عن النكرة قليلا حيث قال لا يكون صاحب الحال
نكرة في الغالب الا بمسوغ وسيبويه جعله كثيرا قياسا من غير اعتبار مسوغ وذلك
ان صاحب الحال مخبر عنه بالحال في المعنى مجاز كونه نكرة كما جاز في كونه فاعلا وههنا
مسوغ لا يحوجك الى مسوغ آخر الا اذا كان النكرة موصوفة او منفية اي متعينة
عند المعرفة بالنعت اي فائدتها او مصدرة بالاستفهام او مفصولا بينها وبين
ذي الحال بالانتفاء للنفي مثال الاول كما في قولك من الحال المتاخر عن النكرة الموصوفة
نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا فانه حال من رجل وهو موصوف بالظرف ومثال
الثاني كما في قوله لا يركنن اي لا يميلن احد الى الاحجام الى التجلم التاخر عن القتال
متحرفا هو المقصود بالاستشهاد بالبيت اذ هو حال عن احد وهو نكرة وصح جعله
الحال لكونه مفيدا فائدة التعريف حيث لا استواء غير مقيد لعدم المعين لانه عام مستغرق
لوقوعه في سياق النهي المشابه بالنفي وسيجيء تحقيقه في بحث المبتدا يوم الوغى اي
الحرب لحاما اي للموت متعلق بتولد لا يركن هذا تشجيع للناس على الحرب ونهي عن الجبن
وبعده فلقد ارى الى الرماح دريئة عن يمينه تارة وامامي حضبت لما اخذ ذلك
دمي اكناف سرج او عنان لجام ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة
قارح الاقدام وحكى سيبويه مررت بماء قايما لعموم كل ومنه قوله تعالى فيها يفرق كل
امر حكيم امرا من عندنا ومثال الثالث كما في قولك هل اتاك رجل راكبا اذا اردت

الاستفهام

الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب يعني ان انتصابه على الحال في ذلك الوقت
متعين حيث لا يفيد الرفع على النعت وايضا انما صح لان الاستفهام والنفي
من واد واحد ومثال الرابع كما في قولك ما جاءني رجل الا راكب وهذا مبني على
ان وقوع مثل الرجل بعد النفي ليس بمخصص لافادة العموم كما حد يخص نكرة مبني
على ان الا يقطع ما بعده عما قبله فلا يصح ان يكون وصفا فتعين الحال ويقول
في غيرها اي في غير هذه الصور المذكورة جاءني راكبا رجل بتقديم الحال وفتح
جاءني رجل راكبا بتاخيره قبل لانه لو اخر لالتبس بالصفة في حال النصب وتقدم
في غيرها طرد اللباب وهذا صحيح لو لم يصح ما ضربت احدا راكبا وهل ضربت رجلا
راكبا على التوصيف فان قلت ما في بحر على كبعه سيف وجاءني غلام رجل
راكبا غيرها اجازها ابن مالك وكذا جاءني حديدا وعندي راقود خلا على ظاهر
كلام سيبويه قلت بني كلامه في الاول على مذهب الزمخشري لانه على مذهبه
محل الالتباس بالصفة حيث جوز توسط الواو بينهما للتاكيد لتجردها معنى
الجمع عن معنى العطف كما في الحال والثاني في محل المنفي وقد قال بعض النحاة لا يسوغ
في غير الموصوف الا سماعا لم يعدم لوجود الالتباس لكن الصحيح جوازه لوروده في
التنزيل كقوله تعالى في اربعة ايام سواء للسائلين والثالث المشهور فيه الانتصاب على
التمييز مضى الشارح كلامه عليه ولم يتعرض المص لما ذكرنا من القيود تسامحا وتساهلا
واطلق القول بالتقديم في كل نكرة والاستشهاد بقوله لعزة موحشا طلل قديم عفاه
كل اسحم مستديم عزة اسم امراة وموحشا اسم فاعل من الايحاش وهو ان يجعل حريسا
والطلل اثر الديار وعفاه بمعنى طمسه ودرسه متعديا ولازما جميعها قوله
عرفت المنزل الخالي عفا من بعد احوال عفاه كل حنان عسوف الوبل هطال واسحم يعني

اسود اى سحاب اسود فحذف الموصوف واقيم صفته مقامه مستديم بمعنى دايم نصف
الدنيا دواند راسها انما يصح خبر لقوله ولا سنتها داى سنتها والمتق فى المتن بهذا
البيت انما يصح على مذهب الكوفيين والاخفش لان الاسم الواقع بعد الظرف يرتفع بالظرف عليه
عندهم واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا مستديما حالا من طلل لاختلف العامل فى
الحال وصاحبها لما ان العامل عنده فى الحال هو الظرف وفى صاحبها معنى الابتداء
لكونه مبتدا عنده لعدم الاعتماد وهو ممتنع لان اتحاد العامل فيهما واجب لانها بمنزلة
الصفة فى الحقيقة فكما ان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف كذلك العامل فى الحال
هو العامل فى صاحبها هذا مذهب الاكثرين وذهب البعض الى جواز الاختلاف
نظرا الى ان الحال وصاحبها فى المعنى بمنزلة المميز والمميز بمنزلة المبتدا والخبر ودل
عليه قول العرب ها انا ذا زيد وممن ذهب اليه ابن مالك فانه جعل العامل
فى الحال الخبر والعامل فيه معنى الابتداء فيما يؤكد بالحال خبر جملة جزاها معرفتان جامدان
جمودا محضا فى بيان تعيين او فخر او تعظيم او تصاغر او تحقير او وعيد وقال ان الخبر
لما كان صالحا للعمل فلا حاجة الى اضمار عامل اخر بعدها والصواب على مذهب ما ذهب
اليه بعض قوم ان يجعل مستديما حالا من المستكن فى الظرف من ضمير طلل ومع لا يكون هذا
من تنكير ذى الحال وتقديمها عليه شىء اذ الحال متاخرة عن صاحبها وهو معرفة ذكر
ابن بوجه قولهم انه حال من طلل على مذهبه بانه تسامح فى اللفظ كما تسامحوا فى قوله تعالى
ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا حيث قالوا المستثنى منه الانسان وفى الحقيقة ضميره
المستكن فى لفى خسر لكن لما كان كما هو عنه تسامحوا باللفظ فكذا هنا قال ابن مالك
والصحيح انه حال من المظهر لان جعلها من الظاهر اولى من جعلها من المضمر وزعم بعضهم
ان هذا على مذهب سيبويه صحيح لان الخبر اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا لا ضمير

فيه الا اذا تاخر هذه بناء على عدم التاكيد والعطف عليه والبدل منه كما فى المتاخر
ذكره ابن خروف واما عند الاخفش والكوفيين فلما كان ارتفاع طلل بنا على
الظرف صح جعله اى جعل مستديما حالا عنه اى عن طلل اذ العامل ح متحد وحسن تنكيره
اى وقوع ذى الحال نكرة لوجهين تقديم الحال عليه لانه مسوغ له لانه حكم وتقديمه
يورث تخصيصا وكونه موصوفا بتقديم مستديما وتقديم فى الاصل وصفا لطلل ومعين
الاول الحال بالتقديم والثانى للوصف بالتاخير والحاصل ان تقديم الحال على صاحبها
قد يكون لازما اى واجبا كما ذكرنا من نحو جاءنى راكبا رجل دفعا للالتباس وقد يكون
تقديمها جائزا اذا كان صاحب الحال معرفة كما فى قولك جاءنى راكبا زيد وضربت
راكبا زيدا مظهرا كان كالمثالين او مضمرا خلافا للكوفيين فى المنصوب الظاهر
مطلقا فى قول بعض واسما فى قول بعض وفى المرفوع الظاهر المؤخر رافع عن الحال
او مطلقا اما فى المضمر المرفوع فهم وافقوا البصريين فى جواز تقديم حال عليه نحو حسنا
انصارهم يحتجون من الاحداث وقد يكون تقديمها عليه ممتنعا وذلك اذا كان
صاحبها مجرورا نحو مررت جالسا بزيد فهذا اى تقديم الحال على صاحبها اذا كان
مجرورا ممتنع عند جميع النحويين كسيبويه وابن السراج ومن تابعهما الا ابن كيسان
وابن برهان وابا على فانهم جوزوا ذلك اذا كان مجرورا بحرف الجر والكوفيين فانهم
فصلوا فقالوا جاز ان كان ذو الحال مضمرا او مظهرا ان كان الحال فعلا وحكى ابن
الانبارى الاتفاق على منع ذلك وان التقديم خطأ وذلك لان الحال صفة فى
الاصل لصاحبها فهى معمولة فى المعنى لحرف الجر الا انهم نصبوه للفصل بين الصفة والحال
واحسن حال التابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم
على الجار ما هو تابع له اذ هو فى جواز تقديم التابع للمجرور مع استناعه دفع توهم

الاولى على مرتبة الاعلى ولان العامل ههنا وان كان الفعل لكنه لما لم يتعد الى ذي الحال
الا بواسطة حرف الجر لم يجز ان يعمل في حاله قبل ذكر ذلك الحرف وقد اجازه اي تقديم
الحال على صاحبها ابن كيسان اذا كان مجرورا بالحرف الجر حقيقيا مستشهدا بقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس فان كافة حال من الناس مع تقديمها اي وما ارسلناك
الا الى الناس كافة اي جميعا وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف في ارسلناك والتاء
فيه للمبالغة كما في علامة وراوية وهو من الكف والمعنى وما ارسلناك الا كافا للناس
وانما قال الشارح والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر
لانه انما ارسله الله تعالى الى الناس حال كونه كافا لهم لان سبب الارسال ان يكف
الناس عنهما وعندي ان الاظهر فتح اللام قال ابن مالك ما ذكره الزجاج مردود لان
لحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يأتي ذلك غالبا الا في احد ابنية المبالغة
وان حمل على راوية حملا شاذا ذلك وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر
لكونها صفة مصدر محذوف اي وما ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة
لهم وردّه ابن مالك بان كافة لا يستعملها العرب الا منصوبة على الحال وجعل
ان يكون مصدرا لان الفاعلة قد تجيء بمعنى المصدر كالكاذبة والعاقبة فيكون مصدرا
لفعل محذوف اي وما ارسلناك الى الناس الا لتكف الناس كفا هذا اذا كان مجرورا
بحرف الجر واما اذا كان مجرورا بالاضافة فالمنع متفق عليه فهم فرقوا بينهما بان حرف
الجر كالجزء والتضعيف من تمام الفعل قال ابن مالك اذا كانت غير محضة كالمجرور
بحرف الجر لان الاتصال فيه الانفصال وايضا قال ان موضع الخلاف ينبغي ان يكون
غير الزائد فان كان زائدا جاز التقديم نحو ما جاءني من احد راكبا كما جاز في الاضافة
غير المحضة واعلم ان في هذا المقام ما لا بد من معرفته وهو ان يكون يتعلق بكل من

لكون

لكون العامل فيه الحال لفظيا وكونه فيها معنويا حكم غير حكم يتعلق بالآخر وهو جواز تقديم
الحال على الاول اذا كان مانع وسبب الفعل كونه مصدرا بان وما المصدريتين و
مقرونا بلام الابتداء والقسم الا اذا كان منفصلا او كانت لام الابتداء داخلة على
خبر ان وفيها شبهه المصدرية والالف واللام والضعف في العمل وعدم جوازه في
الثاني لانه ليس فوق اللفظ وهو قد يضعف في العمل بالتاخير فيكون الضعف اضعف
لكن قال الاخفش يجوز اذا كان ظرفا شرط تقديم المبتدا على الحال فاذا تأخر
يكون موافقا لسيبويه في المنع هذا اذا كان الحال بغير واو واما اذا كان بالواو
فلا يتقدم على العامل مطلقا مراعاة لاصل الواو وكذا وجب في المفعول معه وانهم
اختلفوا في جواز وقوع الحال غير مشتق فذهب كثير من النحويين الى عدم جوازه
وذهب ابن حاجب الى جوازه وكذا ابن مالك وههنا كلام طويل لم يورده خوفا

اسم الفاعل

من تطويل الكتاب قوله اسم فاعل كل اسم اشتق لذات من فعل قال الشارح اسم
الفاعل اسم مشتق لذات من فعل طرح لفظ كل لانها مما يخل بالتعريف لانها للاحاطة
الافراد وهو يكون للحقيقة لا بالافراد لا من حيث هي تلك الذات اي لا باعتبار
مجرد ذاته بل من حيث هو فاعل في الجملة قيل سواء صدر منه الفعل مرة او مرتين
او مرارا وقيل سواء احدث شيئا او لم يحدث وهو المناسب لما نحن فيه واحترز
بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل كزيد في جاءني زيد واحترز بقوله
لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق لكن اشتقاقه لذات من وقع عليه
الفعل واحترز بقوله وجرى على الفعل عن الصفة المشبهة فانها وان كانت
مشتقة لذات من فعل الا انه لا يجري على الفعل من فعله نحو كريم وانما قال المص
بعده من فعله احترازا من جالس بالنسبة الى قعد وقاعد بالنسبة الى جلس

لان كلا منهما اسم فاعل جار على يفعل وليس باسم فاعل فيه ولم يسما المشتق منه احدا
بمذهب جعفر فانه جمع بين قول من قال انه مشتق من الفعل كالشيخ عبد القاهر
والدعلي وغيرهما من اكثر النحويين وقول من قال انه مشتق من المصدر وهو ممكن لان
اسم الفاعل لما كان مشتقا من الفعل وهو من المصدر وكان المصدر اصلا فاذن
يصح ان يقال انه مشتق من الفعل نظرا الى قربه ومن المصدر نظرا الى الاصل
البعيد وهذا اولى من قول الزمخشري وهو ما يجري على يفعل من فعله لان اراد
الواقع موقعه باعتبار المعنى ورد عليه اسم الفاعل بمعنى الماضي جميعا وان اراد انه
على مثل حركاته وسكناته ورد عليه اسماء الزمان والمكان مثل المقاتل حاصل
السؤال ان يقال ان قيد الجريان احترازا عن الصفة المشبهة مستدرك لحصول
الاحتراز عنه بقوله فعل اذ الصفة المشبهة من افعال الطبايع اي من افعال الجبلية
فلا يقال للمتصف بها انه فعل شيئا اي اخذ به واوجده لانا نقول لا نم انها
خارجة بقوله فعل اذ لا يلزم بقولنا فعل انه احدث شيئا بل المراد منه انه اي المصدر يكون
بحيث يصح ان يسند اليه المشتق منه وهو الفعل الحقيقي اعني المصدر بصيغة فعل
اي بصيغة فعل الاصطلاحي نحو كرم زيد مثلا فان الكرم وهو المشتق منه كريم
مسند الى زيد بصيغة كرم فاحتاج الى قيد الجريان احترازا عنها وانما فسر
الجريان في المتن بالموازنة لفعل في الحركات والسكنات حيث قال في اخر التعريف
اي توازنه في الحركات والسكنات لان الجريان اذا اطلق مبهم محتاج الى البيان
بالتفسير لانهم ربما قالوا صفة جارية للموافقة اي للصفة الواقعة بعد شيء صفة
او خبرا او حالا نحو رايت رجلا ضاربا وزيد ضارب ورايت زيدا راكبا فهذه
الصفة يشاركها في الجريان والمراد منه هذا الجريان بل المراد جريان على يفعل

من حيث

من حيث الموازنة في الحركات والسكنات فاحتاج الى تفسير الجريان هنا اي في
التعريف هذا اعتذار من الشارح للمصنف عن تفسيره وان كان لا يحتاج اليه نظرا
الى قوله على يفعل لان اختصار الموهم حمل الكلام على الصحيح على قدر الطاقة ولو
ذكر لكان اولى فانه دفع السؤال بذلك وعندي ان ابهام الجريان من حيث انه
محتمل انه يجري عليه في العمل او في معنى الحال والاستقبال او في الموازنة في الحركات والسكنات
فلما احتمل المراد وغيره فسره بما ذكره تعيين والمراد من قوله يجري على يفعل انه
يجري على مضارع ولا يمكن جريان كل اسم فاعل على فعل ثم ان اسم الفاعل يعمل
عمل فعله متقدما ومتاخرا ملفوظا به ومقدرا يعني ان كان فعله يرفع فاعلا
رفع ايضا وان كان ينصب مفعولا فهو ينصبه ايضا واحدا فواحدا ايضا واثنين
فاثنين وثلاثة فثلاثة فعمله في ساير المفاعيل اظهر وانما يعمل عمل فعله ولهذا اظهر
من قول الزمخشري يعمل عمل الفعل لانه لا التخلص من الاشكال الا بجعل اللام للعهد
حتى يكون بمعنى عمل فعله اذا اريد به الحال والاستقبال دون الماضي دليله
الاستقراء واما حكمه فاشار اليها بقوله وذلك ان يكون عمله مقصورا على
ارادة الحال او الاستقبال منه لان الفعل كما دخل على الاسم في الاعراب الذي
هو اي الاعراب مستحقه بكسر الحاء اي مستحق الاعراب او الاعراب مستحقه بفتح الحاء اي
مستحق الاسم في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له في الاصل قوله
دخل الاسم على الفعل جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية لان ودخل في قوله كما دخل
في معنى المصدر على المصدرية والكاف بمعنى المثل في محل النصب على انه مفعول
مطلق لدخل الثاني والفعل في قوله على الفعل من وضع الظاهر موضع المضمر فتقديره
لان الفعل دخل الاسم عليه في العمل دخوله على الاسم في الاعراب فيقال زيد ضارب

غلامه عمروا الان او غدا كما يقال زيد نضرب غلامه عمروا واسم الفاعل الذى بمعنى
الماضى فهو مضاف الى ما بعده ابدا ولا يجوز اعماله اصلا نحو هذا ضارب زيد
امس ولا يقال ضارب زيدا امس لان الافعال دخلت على الاسماء فى الاعراب
والاسماء على الافعال فى العمل فلما لم يوجد الماضى اعراب عمن الاسم لم يعط الاسم
اذا كان بمعناه اى بمعنى الماضى عمله بالنصب اى عمل الماضى الحاصل انه اذا كان
بمعنى الحال والاستقبال يتم التشابه بينهما حيث يكون صوره ومعنى فاخذ كل واحد
منهما حكم الاخر ساوضا اما اذا كان بمعنى الماضى فلا اذ لا اشتباه بينهما لكن
المشابهة لا تنع لا لموافق المضارع فى المعنى الماضى فى اللفظ فلا يلزم من اعماله او من
شبهه بالفعل اعماله باضعف شبهه به هذا عند المتاخرين واما عند المتقدمين
فيكون فى تجرد الفاعل سواء كان مضمرا او مظهرا اجنبيا او غير اجنبى لان ادنى المشا بهة
يكفى فى رفع الفاعل لشدة اختصاص الرفع بالفعل والظرف لان لكن لا الجه
الفعل والمصدر لانه ليس اجنبى منه اذا جرد عن الالف واللام لا يمنع عمله وان
زيد منه لانه فى الحقيقة عمل عنه اى لفظ الاسم لصورتهما بدل على امتناع عدم
معمول عنه وكانوا به من الزاهدين محول المجرور وعلى جازه وقد اجاز ذلك
اى عمال اسم الفاعل مرادا منه الماضى الكسائى مستشهدا بالمتواتر بقوله وجاعل
الليل سكنا والشمس باجاعهم على جواز الضارب زيدا امس وهذا معطى
زيد امس درهما وقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه فان باسط عمل فى ذراعيه
مع انه بمعنى الماضى واصحابنا ذكروا فى جوابه ان مثل ضارب زيد امس لم يوجد
فى لغة العرب مع كثرة التفسير عن معناه ولو كان جائزا لوقع فلا تقاس على ما
استشهد به اما الاول فلكونه بمعنى الماضى ممنوع ولئن سلم لجاز انتصابه بفعل

[illegible]

معقد

معقد دل عليه ما قبله فاذا جاز ذلك ضعف جعله منصوبا بجاعل لان فيه اثبات
اصول الابواب التى ثبت انها ثبتت من لغاتهم بالمحتملات فاذا جاز ذلك ضعف
جعله منصوبا واما الثانى فلما مر واما الثالث فكالاول فى الجواز على مذهب ابى
على الفارسى وابن الحاجب ويلزم على مذهبهما جواز حذف احد مفعولى باب علمت
وقد السيرافى والاجودان يقال عمله فى الثانى وجب بالضرورة حيث لم يمكن الاضافة
اليه بسبب القطع عنها بالاضافة مرة فاكتفى فى الاعمال بما فيه من معنى الفعل
واما الرابع فمنع الشارح بقوله بان باسطا وان كان ماضيا فى لفظ الان المعنى
على الحال لانه وكذا امثاله انما يكون فى موضع الاحوال وهى يقصد بها التعبير عن ذلك
الفعل حال الوقوع بدليل انك لو اوقعت المضارع يعنى يبسط موقعه اى موقع باسط
نحو وكلبهم يبسط ذراعيه لصح وذلك اى كونه صحيحا لان الحال الماضيه تحكى على
صورة الحاضره بان يقدر المتكلم بهذا كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر
ذلك الزمان كانه موجود الان وليس المراد به ان اللفظ الذى فى ذلك الزمان
يحكى الان على ما لفظ فى ذلك الوقت بلفظ نحو كان زيد يضرب عمروا امس و
قولك رايت رجلا امس يقراء اية الكرسى ونظيره قوله تعالى ودخل المدينه
على حين غفلة فوجد فيها رجلين يقتتلان ثم قال هذا من شيعته وهذا من عدوه
والاشارة بهذا انما يقع الى الحاضر ولم يكن ذلك حاضرا وقت الخبر واعلم ان شرط
اعماله ايضا اعتماده على احد الاشياء السته التى اشترطوا للظرف الاعتماد عليها
على ما سبق فى صدر الكتاب وهى المبتدا والموصول والموصوف وذو الحال وحرف
الاستفهام وحرف النفى والمراد من الحرف الكلمه لان المقصود الاستفهام والنفى
استفيدا من الحرف اولا لان طلبه المعمول على خلاف وضعه لان وضعه للذات

المتصفة بالمصدر فالذات من حيث هي هي لا تقتضي معمولاً قط وانما تقتضيه
باعتبار ذلك المصدر فاشترط في عمله ان يكون واقعا موقعا هو بالفعل
اولى ففي الاربعة الاول ولا يجوز ان يكون مخبرا عنه وصار كالفعل والا
خبران كذا لان الاستفهام والنفي يرجعان الى الاحداث لا الى الذوات
فلا يقال اقايم غلامك خلافا للاخفش والكوفيين فانهم لا يشترطون الاعتماد
في عمله فان قلت في هذا المقام سوال من وجوه الاول انه لا بد من ذكره ان
لا يكون موصوفا بصفة وان لا يكون مصغرا لخروجه عن مشابهة الفعل اما
بالوصف فلانه لا يوصف واما بالتصغير فلكونه وصفا في المعنى والثاني ان
اسم الفاعل الموضوع للمبالغة يعمل عمل فعله وليس بينهما مشابهة من جهة اللفظ والثالث
انه لا بد من ذكر مثناه ومجموعه لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل خصوصا ضاربين
وضاربات وضرب وضراب وضرب مع انهما كالمفرد في العمل والشروط المذ
كورة قلت الجواب عن الكل مبني على حرف واحد وهو ان الكلام في اسم
الفاعل الباقي بينه وبين الفعل مشابهة لفظية وفي الاخيرين وان انتفت
المشابهة لكن في الاول ما يقوم مقامها وهو المبالغة هذا على مذهب سيبويه
والخليل واكثر المتاخرين وعند بعض الكوفيين صيغ المبالغة لا يعمل لحجة
الاولين السماع على ان الموضوع للمبالغة في طرف والموضوع لغيرها في طرف
اخر ولا بعد في ان يحمل احد الطرفين على الاخر والثاني في حمل عليه طردا للباب فان
قلت فليحمل ما يوصف ويصغر عليه قلت فيما يوصف ويصغر ما ينفيه
من حدوث معنى غير لايق بالفعل وهو الموصوفية بخلاف ما اذا المعنى الحادث فيه
هو معنى الجمع وانه معنى العطف وهو لايق ويجوز حذف النون في مثنيه اسم الفاعل

وجمع السالم المعرفتين بلام التعريف مع العمل تحقيقا واسقاطه بالصلة لكون
اللام بمعنى الموصول كقمت الكاتب والحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم
نطف وينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل ينحط عن مرتبة الفعل من وجوه منها
انه اذا اجري على غير من هو له يبرز الضمير بخلاف الفعل وانه اذا ثني وجمع لا يعمل
اسم المفعول
في الضمير البارز قوله اسم المفعول اصله المفعول به معناه الذي فعل به الفعل
الا انه حذف الجار واستتر الضمير قال الشارح لما كان اسم الفاعل اسما
مشتقا لذات من وقع منه الفعل اعمل بصيغة المجهول عمل الفعل المبني للفاعل
كذلك اسم المفعول لما كان اسما مشتقا لذات من وقع عليه الفعل اعمل عمل الفعل
المبني للمفعول فيكون حكم اسم المفعول في العمل كحكم اسم الفاعل الا انه ينقص عنه
ابدا بمرتبة فان تعدى الى واحد لم يتعد اليه والى اثنين فالى واحد والى ثلثة
فالى اثنين وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمانين الحال
والاستقبال والاعتماد على احد الاشياء الستة التي يشترطون للظرف الاعتماد
عليها تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون غلامه مرفوعا بمضروب
كما كان مرفوعا بيضرب فان قلت هل فيه جريان على فعله كاسم الفاعل
اجاب بقوله ومضروب حاصله نعم فيه جريان كما في اسم الفاعل الا ان الفرق
بينهما ان اسم المفعول جار في التقدير فان مضروبا جار في التقدير على يضرب
لان اصله مضرب بفتح الميم وضم الراء وعندي ان اصله ذلك بعد ما
حول اليه لان اصله في الحقيقة مضرب بضم الميم وفتح الراء فغير لا بفتح الميم وحده
ولا بضم الراء وحده للالتباس في كليهما بل بفتح الميم وضم الراء قطعا لمادة الا
لتباس وكان اولى بالتغير لقلة حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فاشبع

ضمة الراء فنشأ منها الواو كما نشأت من اشباع الطا لى قوله والتي حتها مثنى الكوى
بصري من حيثما سلكوا ادنو فا نظور وانما فعل ذلك الاشباع لوزن ضم با،
معقد في ابيتهم الا مع النا ، ومكرم في قول لوم و دوع ، او نعا المكرم جمع
مكرمة كذا قاله الفراء واما نحو مكرم ومعطي لمجاز على الفعل لفظا بقولك زيد
مكرم اصحابه ومعطي غلامه درهما كما تقول يكرم ويعطي قال المص في تعريف
اسم المفعول كل اسم اشتق لذات من وقع عليه الفعل لفظه كل غيرو واقعه
موقعها لما مر في تعريف اسم الفاعل واسم جنس متناول غيره واشتق
فصل يخرج غير المشتق كمفعول ضربت زيدا ولذات من وقع عليه الفعل فصل
آخر يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان والآلة
فان قلت فما يقول في اسم التفضيل بمعنى المفعول قلنا اشتقاقه
باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وان وقع عليه الفعل قوله والصفة
المشبهة وهي ما لا يجري على يفعل قال الشارح اعلم ان نحو كريم ليس بجار على
يكرم ولا حسن وكذلك بقية الصفات شديد لا يجوز على يشد و نحوه
على يسوى وصعب على يصعب واما اشبه ذلك من بقية الصفات المشبهة
ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي اي هذه الصفات
مشبهة بها اي باسماء الفاعلين من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث تقول
حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات كما تقول اسم الفاعل
ضارب ضاربان الى الخمس من هذه الوجوه المشابهة بينهما فاجريت مجراها
في العمل عملا افعالها من غير اشتراط الاقتران بالحال والاستقبال لدلالتها على
معنى ثابت في الازمنة الثلثة فلا يكون لاشتراطه وجه واما اعتمادها على احد

الصفة المشبهة

ماشرط

ما شرط اعتماد اسم الفاعل عليه فلا بد منه قال عبد القاهر هذه الصفة بمنزلة
اسم الفاعل واسم المفعول في استدعاء الاعتماد لا عمالها على ما ذكرنا من الاشياء
الستة فلا يقول حسن غلامك كما لا يقول قائم اخوك وهذه اولى باستدعاء
الاعتماد لكونه ضعف وقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وشريف
حسبه رفع هذه الاسماء بالصفة المشبهة كما يرفعها بالفعل في قولك مررت
حسن وجهه وكرم اباؤه وشرف حسبه كما قيل زيد منطلق غلامه ويدل على ذلك
ان افعل التفضيل مع كونه صفة لا يعمل عمل الفعل لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
فلم يكن بينه وبين اسم الفاعل مشابهة والمراد من المشابهة في تلك الامور
المشابهة مطلقا لعدم الاطراد في بعض الصفات المشبهة اذ لا يقال في ابيض
ابيضون وابيضة وانما قال المص كريم اباؤه بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه
بالفاعلية على سبيل القطع اذ الواحد محتمل مع الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم ابوه
لان الصفة متى طابقت مفردا جاز فيه الامران وبهذا اندفع ما قيل ان فيه
نظرا وهو انه لا يجوز ان يكون ابوه مبتدأ لعدم تعريه عن العوامل اللفظية
اذ كريم معتمد على المبتدأ فيكون عاملا في ابوه بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء
اذ لو كان مبتدأ لقيل كريمون اباؤه اذ المبتدأ يطلع عدة الخبر اي على وفقه في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اذا كان هو هو اي اذا كان المبتدأ هو الخبر فان
قلت كيف عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي والثاني زيادة الفرع على الاصل
ينبغي وانما انكر ذلك لان اعمالها مع تعلق معناها بالمضي ركوب الشطط والعدول
عن الصواب الى الغلط قلنا ان هذه الصفات لم تخرج عن حكم اسم الفاعل مع كون معناها
متعلقا بالمضي بل في حكم اسم الفاعل في انها بمعنى الحال لان معنى الحال وحكمها موجودان

عن زيد كريم ابوه بمعنى [illegible] زيد وبعضهم قالت
بجواز ان [illegible] الاصل [illegible]
الفاعل [illegible] احدهما [illegible]
حال [illegible] الماضي والثاني

فيهما لانه هو المعنى الكاين موجودا فى زمان الاخبار كقولك زيد يقرا زيد
انه فى حال حديثك ملتبس بالقراءة فزمانها و زمانه واحد الا ترى انك اذا
قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود فى الحال كما فى اسم الفاعل الكاين بمعنى الماضى
وسافى عن قرب وكون هذا الفعل اى الحسن موجودا قبل زمانك لا يقدح
فى الفعل الصريح فى قولك زيد يتعلم فنونا من العلم فان علميه قد وجد من قبل
ثم لا يقدح فى كونه حالا وعلى هذا اى على عدم القدح اسم الفاعل نحو قولك
زيد قايم غلامه زيد الحال من القيام والقيام اى الحال ان القيام قد كان مع ذلك
اى مع ارادة الحال قبل حالك بزمان الحاصل ان الموجود فى وقت الاخبار اما
ان يكون شيا لم يكن قبل هذه الحال واما ان يكون موجودا قبل الا انه استد حتى
اقترن بزمان هذا وهو بعد موجود فلما ترتبت الخفاء وانكشف الغطاء عن المراد
بالحال وضح لك ان الصفة المشبهة بالفعل ليست بخارجة عن ان يكون عملها بمعنى
الحال وهذا كما فى اسم الفاعل ولا يلزم مزية الفرع على الاصل ويدل على انها ليست
بمعنى الماضى انك اذا قلت زيد حسن ابوه امس قبيح القوم ولم يجز حتى يدخل كان
عليه لئلا يدل على ان الحال التى دل عليها حسن حال محكية ليست بحاضرة كما يدل عليها
فى الفعل واسم الفاعل الحكاية الحال نحو كان زيد يقوم امس وكان زيد قايما
غلامه ولهذا اى لعدم جواز قولك زيد حسن امس قبيح اليوم حتى يدخل كان
الدال على الحكاية وقولوا ان هذه الصفات المشبهة ليست بمعنى الماضى ولا بمعنى
المستقبل لعدم وجودها فلا يقول زيد حسن مزيد الحسن او حسنا وقد انقطع
وان اردت ذلك قلت حاسن وكارم توضح ان الصفة المشبهة بعمل عملها
بمعنى الحال هذا هو المفهوم من كلام الامام عبد القاهر قوله المصدر هو الاسم

الذى اشتق منه الفعل كل الشارح انما سمى المصدر الاصل والفعل مصدرا لان
الفعل يصدر عنه والمصدر فى الاصل هو الموضع الذى يصدر عنه الابل فالدليل
على ان المصدر اصل والفعل فرع مشتق منه اى من المصدر ان المصدر مستقل
بنفسه ويستغنى عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم والمستقل
بنفسه اولى بالاصالة ولان الفعل يدل بصيغته على شيين حدث وزمان و
المصدر يدل على شى واحد فقط وهو الحدث اذ لا اعتبار بدلالة الالتزام و
لا شبهة ان الواحد قبل الاثنين واصل له قيل فيه نظر لان دلالته عليهما لا بصيغته
بل على الزمان بها وعلى الحدث بالمطابقة الجواب ان بصيغته حال من الضمير
المستكن فى تدل وليس بصلة له فيكون المعنى يدل ملتبسا مختلفه يعنى كما ان
الاشيا المختلفة تتخذ من الذهب وهو نوع واحد كذلك الامثلة المختلفة متشعب
ويوحد من المصدر وهو اصل واحد ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر
والزيادة والفرع لابد وان يكون فيه الاصل وزيادة فيكون الاصل المصدر
اصلا والفعل فرعا واما ما يمسك به الكوفيون من اعلال المصدر باعلال
الفعل وصحته اى صحة المصدر بصحته اى الفعل نحو قام قياما اعل بقلب واوه
يا لاعلاله فيه بقلب واوه الفا وقاوم قواما فان قواما صح لصحة قاوم ومن
وقوعه تاكيدا للفعل نحو ضربت ضربا ومن انه انما سمى مصدرا وهو بمعنى
المصدر لكونه مصدورا عن الفعل كما قالوا مشرب عذب ومركوب فاره
اى مشروب ومركوب فذلك اشارة الى ما يمسك به الكوفيون علينا فانما
يدل على اصالته اى الفعل فى التصريف اى فى الاعلال وفى حال كونه موكدا للفعل
فلا يلزم من ثبوتها فى هاتين الحالتين ثبوتها مطلقا اذ لا يلزم من الفرعية

بالعضو ولان المصدر له مثال
واحد والفعل امثلة كما ان
الذهب نوع يتخذ منه اشياء

المخصوصة الفرعية فى كل شيء ولا كلام لنا فيه اى فى كونه اصلا فى التعريف بل
الكلام فى انه اصل مطلقا ام لا ولو كان هذا القدر يقتضى الاصالة مطلقا لزم ان
يكون بعد ما الباء والكرم مشكلا اصلا وباقى الامثلة فرعا عليه ولا قائل به كما لا كلام
فى انه اى الفعل هو الاصل فى العمل والمصدر فرع عليه ولهذا اى ولكون الفعل
اصلا فى العمل قال المص يعمل عمل الفعل اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب زيد
عمروا وكل فعل له رفع فقط او رفع ونصب اى نصب واحد او اثنين او ثلاثة او
عمل فى المفعول الثانى بحرف الجر كان لمصدره ذلك يقول اعجبنى قيام زيد او عطاء
زيد عمروا درهما واعلامك زيدا عمروا فاضلا لانه مقدر بان والفعل
لشابهته بذلك القدر وقيل انما عمل عمله لتضمنه حروف فعله فدلالته على الحدث
فشابهه بها الفعل فعمل عمله على الوجه الاول يعمل المصدر اذا لم يكن مؤكدا لفعله
او عاملا فيه الفعل الذى اخذ منه على وجه من الوجوه ومصغرا وموصوفا ومقترنا
بالحال لانه لا يمكن ان يكون مقدرا فى هذه الوجوه بان والفعل اما الاولان
فلانه لا يحسن قولك فى ضربت زيدا ضربا او الضرب الشديد ان ضربت واما
الثالث فلان الفعل لا يوصف ولا يصغر واما الخامس فلان الفعل الذى
مع ان ان كان ماضيا يدل على المضى فقط لان ان فيه لمجرد المصدرية وان كان
مضارعا يدل على الاستقبال لان ان فيه لها مع الدلالة عليه ولا يكون المضارع
الذى واوله ان للحال فلا يكون المصدر مقترنا بها بتقدير ان مع الفعل ولا يعمل
اذا كان مقترنا بها وكذا قولهم فى الامر ضربا زيدا المراد نحو رفع السوط اى اضرب ضربا
زيدا وان كان بدلا من الفعل بان يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فاكثر النحاة
يقولون العامل فى زيدا ضربا وما عليه المحققون ان العامل فيه هو الفعل

الذى نصب المصدر وتقديره اسق سقيا زيدا ولا فرق بين اظهاره واضماره ووجوبه
لعارض كثرة الاستعمال فلا اثر له فى منع تقدير الفعل قال ابن يعيش فى شرحه للمفصل ولا يبعد
عندى ان يعمل هذا المصدر فى زيد لنيابته عن الفعل لا لانه مصدر وصار كقولك
زيد فى الدار ابوه وان يكون فيه ضمير فاعل ينتقل اليه كما انتقل الى الظرف ويؤيده قول
سيبويه انه يجوز استتار الضمير فيه وعلى الوجه الثانى يعمل مصغرا وموصوفا
ومؤكدا او معمولا للفعل قياسا لكنه لم يستعمل عاملا واعمال المص كما يقول
من ان يضرب لان الفعل المصدر بان منزلة المصدر فى كونه فاعلا ومفعولا و
مضافا اليه ومبتدا نحو اعجبنى ان يخرج زيد فى كونه فاعلا وارجو ان يخرج زيد
فى كونه مفعولا وبلغنى خبر ان يخرج زيد فى الاضافة وان يخرج خير له فى كونه
مبتدا فلما كان الفعل المصدر بمنزلة المصدر فى الاعراب وفى هذه المعانى
معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة والمبتدائية كان المصدر ايضا بمنزلته اى
بمنزلة فعل المصدر بان فى العمل وفى امتناع تقديم ما يعمل المصدر فيه عليه اى
على المصدر ولا يقول اعجبنى زيدا ضربك كما لا يقول زيدا ان ضربت وانما
امتنع لان معمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة ان وما فى حيز
الصلة لا يتقدم على الموصول وعند بعضهم يجوز اذا كان معموله ظرفا لانه مما يكفيه
رائحة الفعل الا يرى انه يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل كحرف النفى فى قوله تعالى ما انت
بنعمة ربك بمجنون فان بنعمة ربك متعلق بمعنى النفى اذ لا يجوز تعلقه بمجنون
لفساد المعنى والحق انه يجوز اذا كان ظرفا كيف وقد وقع فى التنزيل لقوله تعالى
ولا تاخذكم بهما رافة وقوله تعالى فلما بلغ معه السعى والاصل عدم التقدير
ومن لم يجوز ذهب اليه اعلم ان المصدر العامل على ثلثة اضرب ما يعمل منونا وما

مضافا وما يعمل معرفا بالالف واللام والاول اخصها في العمل اذ التنوين قد
تدل على التنكير فيكون قريبا من الفعل وان كان في الاصل من خواص الاسم
والثاني حسن لان الاضافة وان كان منها التعريف او التخصيص يكون هذه
الاضافة في تقدير الانفصال فيكون المصدر المضاف مشاكلا للفعل في المعنى
فيعمل عمله ولا يلزم منه التسوية بينه وبين ما هو اقوى منه وهو التنوين اذ
هو كان مشاكلا للفعل من حيث اللفظ لكونه عاريا من اسباب التعريف ومن
حيث المعنى لانه ليس باسم علم يراد منه شيء بعينه كزيد وعمرو ولثبوت الفرق بينهما
من جهة اخرى وهي ان ذلك انما تحكم التنوين في المضاف بدون العكس
كما جاز العطف بالمرفوع على ما اضيف اليه المصدر بتقدير الانفصال ولا يجوز
العطف بالمجرور على ما وقع بعد المصدر المنون مرفوعا على تقدير الاضافة
والثالث ليس بقبيح لان الالف واللام لا يكونان في اسماء الاجناس التي هي الاصل
الا معرفة وفي المثال المذكور في الشرح يجوز ذلك ان تقدم المفعول على الفا
لكنه قليل في الاستعمال قوله ويضاف الى الفاعل لما فرغ من بيان القسم
الاول شرع في بيان القسم الثاني فقال ويضاف قال الشارح اعلم ان المصدر
اضافة المصدر
المتعدي على خمسة اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا
نحو عجبت من دق القصار الثوب والفاعل يعني القصار مجرور لفظا
لاضافته اليه ومرفوع معنى لكونه فاعلا له ولهذا اي لكونه مرفوعا معنى
حمل المعطوف والصفة ذكرهما مثلا لا لقصد الا ان ساير التوابع مثلهما اي
جاز حملهما على الموضع اي موضع نحو عجبت من دق القصار الثوب وصاحبه
بالرفع مثلا او عجبت من دق القصار الثوب الحاذق بالرفع والضرب الثا

ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب
والضرب الثالث ان يبني المصدر للمفعول ويضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل
نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد وعلى هذه المسئلة الكتاب اي كتاب
سيبويه ومنه عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض اي من ان دفع الناس بعضهم
ببعض والمضاف اليه ههنا اي في الوجه الثالث مرفوع معنى لانه مفعول ما لم
يسم فاعله فيجوز حمل المعطوف والصفة على الموضع والضرب الرابع ان يضاف الى
المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد والضرب الخامس
ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم الانسان اي
لا يمل من دعاء الخير والمضاف والمضاف اليه في الوجهين الاخيرين اي في
الوجه الرابع والخامس منصوب معنى وان كان مجرورا لفظا لانه مفعول ويجوز حمل
اي حمل المعطوف والصفة عليه عليه كما جاز الحمل عليه في الفاعل فثبت ان اضافة
المصدر الى كل من الفاعل والمفعول جايزة لتعلقه بكل واحد منهما لكن اضافته
الى الفاعل احسن منها الى المفعول وايضا الاضافة الى الفاعل اولى من رفعه
منونا لانه محله الذي يقوم به فجعل معه كلفظ واحد اولى ولم يجز ذلك
في اسم الفاعل لانه فاعل فلم يجز اضافته اليه اضافة الشيء الى نفسه ومن غير
هذا الوجه بينهما فرق من وجوه اخر منها ان الالف واللام في المصدر للتعريف
فقط وفي اسم الفاعل يكون بمعنى الذي ومنها جواز عمل اسم الفاعل المضمر دون
المصدر ومنها عمله مطلقا بخلاف اسم الفاعل ومنها جواز تقديم معموله عليه
بخلاف المصدر واما مصدر الفعل اللازم فضرب واحد وهو ان يضاف
الى الفاعل نحو اعجبني ذهاب عمرو فان قلت انه اي المصدر الفعل اللازم

يجوز ايضا اى كاضافته الى الفاعل ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل رأسا
نحو اعجبني ذهاب اليوم عمرو او على العكس يعني يجوز ان يضاف الى الفاعل
ويترك الظرف منصوبا نحو عجبت من ذهاب زيد اليوم او يضاف الى الظرف
ويترك ذكر الفاعل كقوله تعالى بل مكر الليل والنهار اى بل مكركم في الليل والنهار
فيكون مصدر الفعل اللازم المضاف على اربعة اضرب لا ضربا واحدا فقط
قلت لا يجوز اضافته اى اضافة المصدر الى الظرف الا بعد ان اتسع فيه بجعله
يجرى الظرف مجرى المفعول به وينزل المصدر اذ ذاك اى في وقت ان اتسع
فيه بمنزلة المصدر المتعدى ولا كلام لنا فيه اى في المصدر المنزل منزلة المتعدى بل الكلام
في غيره وهو ضرب واحد فلا يرد علينا ما ذكرتم واشار الشارح الى القسم الثالث
من اقسام المصدر المضاف بقوله وقد يعمل المصدر معرفا باللام نحو قوله لقد
علمت اولى المغيرة او اول الجماعة التي غادرتني كررت فلم انكل عن الضرب
مسمعا المغيرة اسم فاعل من اغار واولها بعدها تانيث الاول السكون اى رجع
عن مسمع ردو العجز عن الحرب جبنا ومسمعا اسم رجل في المعنى والله لقد علمت
اولى من لقيته من المغيرين الى صرفهم عن وجوههم ها زمالهم ولحقت عمدتهم فلم انكل
عن ضربه [illegible] ولم احجم عنه وكانت [illegible] قد اغارت على باهلة فلحقتهم فهزمهم
اعلم ان بعضهم رواه في شعر مالك بن الباهلي والرواية في الكتاب لحقت فلم انكل
كررت ففي الرواية الاولى وجهان ما ذكره الشارح من ان الناصب هو المصدر
هو المصدر المعرف وان يكون اصل مسمعا على مسمع بعد ى الفعل بعد حذف
على ونصبه كما عدى اختار ونصب قومه بعد حذف من قوله تعالى واختار
موسى قومه اى من قومه لكن الاول هو الوجه لان حذف على قليل ليس للقياس

سعد وجار رغبة في عن عليه اخرهما مستعملان وفي التنزيل وعرف في الخطاب لعلمه
وعلت عليه وعلاه وعلا عليه واما كررت زيدا فلم يجئ مثله في الاستعمال فلا يكون
الحمل على الوجه الثاني حسنا وعلى الرواية الثانية للعجز في البيت او نصب مسمعا
ح لحقت لا بالضرب وهو اى اعمال المصدر المعرف باللام التعريف قليل وفي
قوله قد يعمل اشارة اليه لافادة قد معنى القلة ولم يجئ في التنزيل ولم يذكره المصنف
لقلته وندرته والاعتراض على الشارح بقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء بالسوء
متعلق بالجهر وهو مصدر معرف باللام غير وارد لان المراد ما لا يكون بواسطة
الحرف وهو مصدر قال الشيخ عبد القاهر لا يكاد يوجد المصدر عاملا وفيه الالف
واللام لكن تعدى بحذف الجر نحو الضرب لزيد وقوله ويترك ذكر احدهما من
الفاعل والمفعول في الاضافة والافراد بيان ترك ذكر احدهما في الاضافة مر فيما سبق
واما ترك ذكر احدهما في الافراد فذكره هيهنا ومثله بقوله كما في قوله تعالى واطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما قال الشارح اطعام مصدر منون ويتيما منصوب به والفاعل
محذوف تقديره ان اطعم احدكم يتيما وحذف الفاعل به ولم يضمر لان المصدر اسم
جنس كرجل ودابة ولا شئ من اسماء الاجناس يحمل الضمير فالمصدر لا يحمل الضمير
ولانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد لكنه لا سبيل الى اضماره
لاداء ذلك الى اجتماع التثنيتين والجمعين بيانه انه لا بد من تثنية المصدر وجمعه في
كليهما وتثنية الفاعل وجمعه لانه غير الفاعل فلا يستلزم تثنية الفاعل وجمعه جمعه
فلو اضمر في المثنى والمجموع لوجب استتاره لامتناع الضمير البارز المرفوع في الاسماء
ح وجب علامة التثنية والجمع لان كل ضمير مستتر في المثنى او مجموع لا بد له من علامة
العدد فادى الى تثنيتين وجمعين ولا يلزم هذا في الفعل لانه لا يستحقهما

وفي اسم الفاعل لانه هو الفاعل بنفسه حسنة وجمعه جمعة تثنية الجزء الجواز ان يحمل
الضمير المصدر وعدم تثنيته وجمعه باعتبار الفاعل وهما باعتبار ... كاسم
الفعل والظرف فانهما يحملان الضمير فيهما مع انهما الاسما ولا يجتمعان با...
فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين باعتبار ... المصدر وجمعه فالاولى
ان يقال ان الواضع نظر في المصدر الى ماهيته الحدث لا الى من قام به فلا
يطلب فاعلا ولا مفعولا وطلبه باعتبار الفعل والوضع نظر في المصدر ازال
حكمه فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل لانه نظر فيه الى كونه مسندا
الى شيء فجاز ان يتصل به ذلك الاتصال فاضمر فيه لا في ذلك وانما اضمر في
اسمي الفاعل والمفعول لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى ومما يدل على حذفه انك
لا تقول اعجبني من هذا الامر ظهوره كله لانه لا ضمير في ظهوره فيقع كله تاكيدا له
كما يقول ان ظهر كله يعني لو اضمر الفاعل في المصدر كالضمير في الفعل لجاز التاكيد
بكل كما جاز ذلك في الفعل وانما جاز خلوه اي خلو المصدر عن الفاعل مع
ذلك اي الخلو عن الفاعل في الفعل لان الفعل ابدا خبر كالفعل الماضي والفعل
المضارع او وصف جار مجرى الخبر في اقتضائها ما يسند اليه كالامر والنهي
وساير الانشائيات فانها ليست باخبار لكنها في معنى الخبر في اقتضائه فاذا
قدرت خلوه اي الفعل عن المسند اليه فقد احلت اي اثبت بالمحال بخلاف
المصدر فانه اسم والاسماء كلها لا يلزم ان يكون مسندا الى شيء الحاصل ان ذكر
الفاعل لازم مع الفعل لكونه احد جزئي الجملة فاحتيج اليه لاتمامها وما هو في
المصدر باحد جزئيها فلا يلزم لا يقال فعلى هذا يلزم جواز حذف الفاعل في اسم
الفاعل وغيره اذ هو ليس شانه كذا بدليل لانه لا يحسن السكوت عليه كما في الفعل

لانه

لانه اقرب بمنزلة منه بدليل قيامه مقامه بلا تاويل واما المصدر فلا يقوم
الا بتاويل فضمر فيه كما يضمر في الفعل كذا في شرح المفصل واما في قوله تعالى
الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون فمن قرا
سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل
المعنى انا الله اعلم غلبت الفارسي الروم في ادنى الارض اي قربها وهم اي
الروم من بعد ان غلبوا على بناء المفعول سيغلبون الفارسي فالضماير الثلاثة
كلها للروم ومن قرا بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول
متروك وعلى هذا اي على القراءة ببناء المفعول فالوجه ان يقرا الم غلبت
الروم بالبناء للفاعل اي غلبت الفارس الروم وقد قرئ به اي بالبناء
للفاعل ويجعل بالنصب عطفا على يقرا المصدر بان الضمير المضاف اليه المصدر
الفارس لا للروم وفي بعض النسخ او مكان الواو وليس توجه اذ ليس هذا وجهين
بل وجه واحد يعني هذا الضماير الثلاثة والضمير المستتر للفارس ومحال الكلام
وهو اسم من موضع قولهم جال الفرس في الميدان جولا بان الا انه متعلق
بالكلام فسيح واسع عريض اي غيران الكلام في الا انه يقتضي لك الاطناب
اعمل تيل في توجيهه لانه يجوز على القراءة الاولى وهي البناء للمفعول في الفعل الاول
والبناء للفاعل في الثاني اضافة المصدر الى الفاعل اي من بعد ان غلبوا اي
المجوس على الروم الا ان الاضافة الى المفعول اظهر لان الضمير المضاف اليه
المصدر الظاهر انه للروم وادهم المغلوبون وعلى القراءة البناء للمفعول
وغلبت يجوز ان يقرا سيغلبون بالبناء للمفعول مع يكون الضمير المضاف اليه
للفارس وكذا الاخران فالمصدر مضاف الى الفاعل ويجوز ان يكون الضمير

المضاف اليه للروم فالمصدر مضاف الى المفعول وعلى قراءة سيغلبون بالبناء
للفاعل يجوز ان يقرا غلبت بالبناء للفاعل ايضا فالضمير المستتر في غلبت للفا
والثلثة الاخير للروم فاضافة المصدر الى المفعول ويجوز ان يقرا غلبت
بالبناء للفاعل وان يكون الروم فاعله وسيغلبون بالبناء مفعول فالمصدر
مضاف الى الفاعل وقيل يريد ان فاءه للايجاز ويود كونه على مقتضى الاصل لادى
الا طناب المخل بانه ان الاصل غلبت الفارس الروم وهم من بعد غلبهم سيغلبو
سطوى الكلام ايجازا واختصارا والاول اولى اذ سوق الكلام عليه يدل وسبب
النزول ان المسلمين كانوا يحبون ظهور الروم على فارس لانهم اصحاب كتاب
مثلهم والمشركون يحبون ظهور فارس على الروم لانهم كانوا مجوسا لا كتاب
لهم كالمشركين فالتقى جيشا كسرى وقيصر باذرعات من ارض الشام فانهزم جيش
قيصر ففرح المشركون المسلمين وسروا بذلك فنزلت قوله المضاف كل اسم اضيف
الى اسم اخر فان الاول جر الثاني قال الشارح اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل
وانما العمل في الافعال والحروف العاملة فان قلت العامل هنا اما الاسم المضاف
او حرف الجر المقدر كما ذهب اليه بعضهم او معنى حرف الجر وقد ذهب اليه بعضهم
والاول لا سبيل اليه لانه اسم محض ولا عامل وعلى التقدير كلاهما سواء فيلزم التحكم
وكذا الثاني لا سبيل اليه اذ اضمار الحرف الجار بعيد لا يصار اليه وكذا الثالث لان
المصير اليه عند فقدان اللفظ ومن هنا حصل الجواب عما قيل في وجه الاخير من ان
جعل العمل لحرف الجر المقدر اولى ليكون الباب متحدا وانه لا يبطل كون الاسم والحرف
عاملين وجب ان يكون المعنى عاملا قلت العمل للاسم المضاف ولا يلزم التحكم لانه
انما عمل الجر هنا اي في حال الاضافة لان في الكلام معنى حرف الجر وكان مقدما على

الاضافة

المضاف

المضاف اليه ومرتبة عامل الشيء قبل مرتبته فقوي بذلك المعنى الثابت على العمل
ويرجع على الثاني المضاف اليه قوله والاضافة على ضربين قال الشارح اعلم ان المضاف
اليه اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية احترز به عن الاضافة اللفظية لانها
لا يعرف وان كان معرفة على ما سيجي يعرف المضاف الا الاسماء المتوغلة في الابهام
الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه او بما يليه نحو غلام زيد لانك اذا قلت
غلام كان شايعا في امته اي في جنسه غير مختص بواحد فاذا اضفت تعريف
وصار لواحد بعينه وهو زيد ويكتسي المضاف منه اي من المضاف اليه تعريفه
فان قلت هذا اذا كان لزيد غلام واحد اما اذا كان اكثر منه فلا وقد اطلقوا
في قصة الاضافة المعنوية قلت تعريفها باعتبار العهد وقصته ان يكون
المضاف معرفة وان كان اكثر من واحد وذكر بعض المحققين هذا اصل وضع الاضافة
لكنه قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف
وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام وذلك اي اكتساؤه التعريف انما اي لان قدر المعنى
على قدر اللفظ يعني اذا كان في اللفظ اتصال ينبغي ان يكون في المعنى على قدره
مهما بينهما اتصال في اللفظ فيكون في المعنى ايضا اشار اليه بقوله فكما نزل المضاف
منزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال عن الاسم حال ثبوته يريد ان بينهما
اتصالا يجب لا يجوز ان يقع الشيء فاصلا بينهما كذلك يجب ان يمتزج معنى الثاني
المضاف اليه بالاول المضاف ليكون مرتبة اللفظ اي لفظ المضاف على قدر مرتبة
المعنى بحقيقته فصد في المعنى ان المضاف بالاضافة معهود معينة فيجب ان يكون لفظه
الدال عليه معرفة على قدره ولان الالفاظ قوالب المعاني وبهذا حكموا بان تعريف
المضاف معهود على تقدير تعريف المضاف اليه لا يقال على ما ذكره الشارح يلزم

ان يكون المضاف في كل اضافة معرفة لانا نقول لما رانا جريان احكام التعريف
في المعرفة وعدم جريانها عليها في اللفظية احتجنا الى اثبات العذر في الكتاب
التعريف في الاولى لا في الثانية اذ المحتاج الى العلة هو الاثبات دون النفي كما بين
في غير هذا العلم اما اذا كان نكرة فلا يفيد الاضافة الا التخصيص اي تقليل
الشيوع نحو راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شائعا في اجناس ما يركب فاذا
قلت راكب فرس فقد خصصته ومصداقه صدق الموجبة الكلية في المضاف
وصدق السالبة الجزئية في غيره اي كل راكب فرس راكب وليس كل راكب براكب
فرس فثبت ان الراكب خص بالفرس بالاضافة وزال عنه بعض الشيوع حيث
لم يبق صالحا لان يكون مركوبه حمارا وان لم يتعرف ان للرجل لان المضاف اليه
اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسب منه المضاف التعريف ومن ههنا ظهر الجواب عما اورد
عليه من قولك مررت برجل صالح بامراة من وجهين قوله وهي في الغالب بمعنى
اللام او بمعنى من قال الشارح انما قال المص في المتن في الغالب احترازا عن
قولهم ثابت الغدر بفتح الغين المعجمة والدال المهملة اي ثابت القدم في الحرب والكلام
رجلا اذا كان في موضع الزلة والخصومة حسب لسانه ابن السكيت ما اثبت غدره
يعني الفرس اي ما ابته في الغدر وهي ارض ذات الاخاديد وهي شقوق الارض
وجزد فيها والموضع الخشنة ذات الحجارة يقال للرجل اذا ثبت في الشدائد والجدال
وثابت الراي في الامور وقتلى جمع قتيل الطف اسم موضع بناحية الكوفة قال
الا ان قتلى الطف من ال هاشم اذلت رقاب المسلمين فذلت وقد قيل في بعض
النسخ بدون قد وفي بعضها بعد لكن بالفاء بدل الواو ان هذه الاضافة بمعنى
في اي ثابت في الغدر وقتلى في الطف فثبت ان الاضافة فيهما بمعنى في وهي وان جاءت

بمعناه

بمعناه لكن الغالب فيها كونها بمعنى اللام نحو غلام زيد اي لزيد او بمعنى من نحو
خاتم فضة اي من فضة وانما كانت هذه الاضافة بمعنى من لان الغرض فيها
اي في اضافة خاتم الى فضة تبيين النوع فاذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو نوع
حديد ام نوع ذهب ام نوع فضة ام نوع غيرها فاذا اضفت الخاتم الى الفضة
بينت انه اي نوع فضة وذلك يكون عن السنة فتعين انها بمعنى من والجنسية
والنوعية بين المضاف والمضاف اليه انما هما بعدها والا فبينهما عموم و
خصوص من وجه والتحقيق في هذا المقام ان الاضافة في جميع المواضع بمعنى اللام وان
لم يجر اظهاره في بعضها اذ تقدير معناها كاف لكن قد يكون لنا غرض لا يحصل
باثبات اللام فيعبر عنها بانها بمعنى من او بمعنى في لكونها معناهما لا لتفيد معنى
الاختصاص المراد من اللام وفي قوله فقد قيل اشارة الى اختلاف فيه فانه قال
بعض المحققين ان الاضافة فيها بمعنى اللام وقوله وهي في الغالب يجوز ان يرجع
الى الاضافة المعنوية فيكون هذه الثلثة المذكورة من اقسامها لا من اقسام مطلقا
فعلى هذا لا يكون اضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة بمعنى اللام ويجوز
ان يعود الى الاضافة في صدر الكلام فعلى هذا يكون اضافتها بمعنى اللام ويجوز
لما ذكرنا قوله قوله لان الغرض تبيين النوع مشعر بان الاضافة بمعنى من انما تتحقق
بمعنى من التبيينية دون من التبعيضية وانه لا يكفي صحة الاطلاق عليه بل يصح
ان يطلق عليه وعلى غيره ولهذا كان الاضافة في عين زيد وصغير القوم ويد زيد
بمعنى اللام وقولهم يد من زيد وبعض من القوم لا يدل على ان الاضافة فيهما
بمعنى من وما ذكره الشارح يخالف ما ذكره صاحب الاقليد من ان هذا
الحكم لا يستقيم في الاضافة بمعنى من اذا كانت بمعنى التبعيضية نحو صغير القوم اذ

يدل على ان الاضافه بمعنى من على ضربين متضمنه معنى من التبعيضيه ومتضمنه
من البيانيه والحق في يد الشارح والفرق بينهما اى بين الاضافه بمعنى اللام وبين
الاضافه بمعنى من ان الاضافه التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه
على المضاف اذ لا يصح ان يقال في غلام زيد الغلام زيد وفي الاضافه التي بمعنى
من جاز ذلك اى اطلاق المضاف على المضاف اليه اذ يقال في خاتم فضه الخاتم
فضه وظاهر هذا انما ذكره اولا صحيح ولا ما ذكره اولا فافهم قال الشيخ عبد القاهر
وانما يقول النحويون في مثل غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحا للمعنى الجر لا ان
اللام مقدره هناك كيف يكون اللام مقدره والمضاف اليه اى والحال ان
المضاف اليه يتنزل من المضاف منزله التنوين ويعاقبه في الاضافه فكما لا يجوز ان
يفصل على بناء المفعول اى ان يقع الفصل بين التنوين والمنون بشيء ولا يجوز ان
يكون على بناء الفاعل فيكون الباء زايده في بشيء كذلك لا يجوز ان يكون اللام
فاصله بين المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كانت اللام مقدره هنا حتى يكون الجر بها
اى باللام لوجب ان لا يحذف التنوين كما لا يحذف فاذا اظهر اللام ويمكن ان يقال
يجوز ان يجعل ذلك خاصه لحذف اللام وايضا لو كانت اللام مقدره لم يبق
فرق بين غلام زيد وغلام لزيد واعلم ان النحويين اوردوا سؤالا وهو ان المضاف
اليه قائم فيه معنى الحرف ولفظها محذوف حذفا اخرجها عن ان يكون في حكم المذكور
او ان يكون في عداد المضمر ولهذا ذهب بعضهم الى ان العامل هو الحرف الجار واذا
كان كذلك كذلك اى اذا كان المضاف اليه قائما فيه معنى حرف الجر فلم لم يبن
لتضمنه معنى الحرف والقياس ان يبنى اذ هو متضمن بمعنى الحرف وكل اسم متضمن معنى
الحرف فهو مبني فالمضاف اليه مبني وهو المطلوب ثم اجابوا اى اجاب النحويون عن

سوالهم

سوالهم هذا بان بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف من الجائز دون الواجب الا
تراهم اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف الجزاء وفي بعض النسخ لتضمنه توجيهه ان
ان معلوله محذوف تقديره واعربوا بعضهم ايا يدل على ما ذكر لتضمنه اذ لو كان من
الواجب لبني كما بني اين ومتى او والقياس ان يكون مبنيا لتضمنه فلم لم يبن دل على انه
من الجائز دون الواجب ويمكن ان يمنع هذا السؤال اولا بان يقال لا نسلم انه متضمن
اذ معنى التضمن ان يكون مشتملا على معنى الحرف معنى الاسم كما ان معنى كيف وهي
يشتمل على معنى حرف الاستفهام وحرف الشرط واولهما داخل في معنى كيف وثانيهما
داخل في معنى متى بالوضع والمضاف اليه ليس كذلك بل معنى حرف الجر وسيله لنسبه
المضاف الى المضاف اليه والوسيله مخارج من الطرفين فذكر عبد القاهر في
جوابه ان بناء الاسم هنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم المتضمن
صفه ومعناه مفعول له والاسم فاعله والموصوف اعني الحرف مبتدا خبره حرف
عامل وعمله الجر والعامل من العامل بمنزله الحكم من العله فلو سلم المتضمن الا بان
يجعل الاسم المتضمن معنى الحرف نظيره اى نظير ذلك الحرف العامل في كونه عاملا
يحدث بها اى بالعامل وانما انث الضمير بتاويل العله وتدل عليه ما وقع في
بعض النسخ العله مقام العامل هذا الحكم يعني عمل الجر فلو بناه اى المضاف اليه
لم يتصور ذلك اى كون الاسم عاملا يحدث به هذا الحكم على ما استوفاه اى
اخذه وفيه عبد القاهر وافيا في مقتصده وهو اسم شرحه للايضاح وتحصيله
ان بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف انما يكون اذا لم يكن الحرف المتضمن عاملا اما اذا
كان عاملا فلا والا يكون نقضا للغرض واربى بضم الهمزة وفتح الراء بمعنى اظن ان
ايراد هذا السؤال في المضاف اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن بمعنى الحرف هو المضاف

دون المضاف اليه وذلك لوجوه منها قوله لانه اى لان المضاف الذى يعمل
الجر بعمومه فلولا يتضمن معناه لما قوى على العمل ومنها قوله ولان تضمن غيره
يعنى المضاف اليه والضمير المجرور البارز عايد الى المضاف للحرف لا يكون موجبا
لعمله وهذا دليل بالقياس الاستثنائى اذ هو فى قوة قولنا ولانه لو تضمن غيره معنا
لكان عاملا لكنه تضمن غيره فلا يكون عاملا لان تضمن غيره لا يكون موجبا
لعمله ومنها قوله ولان المعنى من التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك
الحرف كما ان اين واخواته لما كان معناها مشتملا على معنى حرف الشرط بنيت
ولتضمنها اياه اى معنى الشرط عملت الجزم والمتضمن على هذا التفسير اى تفسير
بالاشتمال هنا اى فى الاضافه هو المضاف دون المضاف اليه لان العمل للمضاف
فوجب ان يكون المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف دون غيره ولانه لو كان المضاف
اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا فى نفسه وذلك اى كون الشئ
عاملا فى نفسه مح وهو ظ بيان الملازمة ان المراد من التضمن اشتمال معنى
المتضمن فان كان عاملا لجاز ان يكون عاملا فلو كان المتضمن المضاف اليه لزم
بالضرورة عمله فى نفسه ويدل على ذلك اى على ان ايراد هذا السؤال فى المضاف
اولى منه فى المضاف اليه قول الشيخ عبد القاهر ولم يسم لنا هذا التضمن
الا بان يعطى الاسم حكمه ويجعله مثله الضمير الاول والاخير للحرف والمتوسط للاسم
فى كونه علة يحدث بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذى اعطينا حكمه وجعلنا
نظيره فى كونه علة يحدث بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه واذا د
هذه الدلايل المذكوره على ان المتضمن هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن
للحرف هو ليس الا اى ليس المتضمن الا المضاف واذا كان المتضمن للحرف هو المضا

دون

دون غيره فلا يكون بناء المضاف اليه لازما على ما ذكروا فان قيل فعلى ما ذكرت
فالمضاف الفاء فيه للدلالة على الشرط المحذوف اى اذا لم يكن المضاف اليه
متضمنا لمعنى الحرف على ما ذكروا فالمضاف يتضمن معناه على ما ذكرت لكن تقدم
الجار والمجرور على المتعلق به وهو متضمن لمعنى الحرف ليفيد الحصر ادخل عليه
الفاء ليدل فى اول الامر على الشرط المحذوف واذا كان المضاف متضمنا لمعناه
فهلا بنى فالجواب ان الاضافه تمنع البناء فى الاعم الاغلب احترز به عن نحو الاضافه
فى حيث واذ واذا وفى مثل قوله من عذاب يومئذ وهذا يوم لا ينطقون فيمن
قرأ بالفتح وانما منعت البناء اذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف والاضافه
ما نعارض تلك المناسبه لانها من خصايص الاسم فلا يكون فى الفعل والحرف
اذ لو كانت فيهما لما كانت منها الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى
نحو يا عبد الله والمنفى بلا التى لنفى الجنس نحو لا غلام رجل فى الدار مع ان العلة
التى اوجبت لهما البناء فى مفرديهما قائمة اى حال كونهما مع قيام العلة
الموجبة لهما البناء وهى وقوعه موقع كاف الخطاب لمشابهته بالمضمر ونحو
ما قيل من ان العلة غير قايمه لان المضمر مفرد والمنادى المضاف ليس بمفرد
فدلت هذه المسئلة على ان الاضافه مانعه للبناء اذ لا مانع فيهما غيرها او
نقول دليل بان لقوله الاضافه تمنع البناء ان المضاف اليه لشدة امتزاجه
واتصاله بالمضاف ومعاقبته التنوين نزل منزلة التنوين التى هى علامة التمكن
والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما يقوم مقامه قوله ولفظيه قال الشارح

الاضافة اللفظية

اعلم ان الاضافه اللفظيه هى التى لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما يفيد تخفيفا
فى اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافه والاصل فى هذه الصفات ان يكون عامله

وانما الاضافه لحصول الخفه اللفظيه قد عاد ذلك الى ان لا يكون الا انفصالا تقديرا
فلو فرضنا انه يلزم ترك الواجب من كل وجه بابطال عمل العامل اللازم اعماله في
الظاهر والتقدير بالاضافه فيكون اضافه هذا النحو من حيث التقدير
لوجود ما يمنعها عن لحوقها وهو التنوين او النون لما ان الاعمال يستلزم ثبوتها
فثبت ان الاضافه لفظيه لا غير ولذلك سميت لفظيه هذا تعريف بالاضافه اللفظيه
بحكمها وتعريفها الحدى كما ذكره المص هي اضافه اسم الفاعل الى مفعوله والصفه
المشبهه الى فاعلها فقوله اسم الفاعل والصفه احتراز عما ليس اياهما وقوله
الى معموله عن نحو مضارع مصر والى فاعلها عن نحو حسن القوم والمراد من ذلك
الاضافه الى المعمول بحيث لو سلط على المضاف اليه لنصبه او رفعه او انه كان
رافعا له او ناصبا له قبل الاضافه لكن عدل الى هذه العباره تصريحا بقسميها
الثاني والى ما ذكرنا اشير بتعريفها اولا عما عرف ثم تقسيمها ثانيا والسبب ان المص
قال معنويه اي مفيده معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ثم قال ولفظيه فالمناسب
لما سبق ان تفسرها بان يقول اي غير مفيده معنى تعريفا وتخصيصا بل تخفيفا
في اللفظ ولم تفسر بها في الابتداء وهي اضافه اسم الفاعل الى مفعوله هكذا
قال صاحب الرشيد فقال البعض اضافه اسم المفعول الى فاعله او الى ما يقوم مقامه
على اختلاف الرايين لفظيه وعلى المص كان الواجب ان يذكره وقال اضافه اسم
الفاعل الى مفعوله لان اسم الفاعل اذا كان فعله متعديا لا يجوز اضافته
الى الفاعل وان كان لازما جازت وهذا القسم داخل في قوله والصفه المشبهه
الى فاعلها في القسم الاول فكانه اراد به ان اضافه اسم الفاعل الى فاعله غير
اضافه اسم الفاعل المتعدي الى مفعوله فلابد من التعرض لهما لكن لما كانت

الاولى

الاولى داخله في حكم الصفه المشبهه دون الثانيه تعرض بها دون الاولى
والتعجب منه انه قال الواجب على المص ان يذكر اضافه اسم المفعول مع دخولها
في حكم اضافه اسم الفاعل الى مفعوله لانه مفعول معنى على كلا المذهبين او في
حكم اضافه الصفه المشبهه الى فاعلها على راي ثم ذكر في عدم ذكر اضافه
اسم الفاعل اللازم انها داخله في حكم اضافه الصفه المشبهه فيلزم حينئذ
احد الامرين اما ان يقول الواجب ذكرهما او جعل الفائده المذكوره عامه لهما
فالوجه في هذا المقام ان يقال انما اضافه اسم الفاعل الى مفعوله لان المراد منه
ما فعله متعد فاضافته الى الفاعل غير جايزه امتناعا ودفعا للالتباس فالحاصل
التقسيم شيئين وفي الشيئان فادرج احدهما تحت القسم الاول والثاني
تحت الاخير لما ذكرنا اعلم انهم اختلفوا في اضافه المصدر فبعضهم ذهب الى انها
لفظيه وبعضهم الى انها حقيقيه وقول الشارح اما تسميته حقيقيه او مانعه الجمع
فعلى الاول لا يكون اضافه المصدر لفظيه وعلى الثاني يجوز ان يكون والتخفيف
في اللفظ اما بحذف التنوين او ما يقوم مقامه من نوني التثنيه والجمع او سقوط
الكنايه او الاستثقال من الحركه الثقيله الى الحركه الخفيفه [illegible] وانما اقتصرت
فاسدتها على ذلك لان حقيقتها عرفت الاضافه الى معمولها قبل الاضافه فكان
هذه الفاعليه والمفعوليه الاصليين منظورا اليه بعدها وليس ذلك الا بتقدير
التنوين او النون وهو يجعلها في حكم الانفصال فلا يحصل للمضاف اختصاص بالمضاف
اليه فضلا من معناه اليه هذا لما وجد فيه التنوين او النون اما في غير ذلك فلا يتصور
فلا يتصور الخفه اللفظيه الا بالشرط والاشتغال اما القسم الاول وهو اضافه اسم
الفاعل الى مفعوله نحو مررت برجل ضارب زيدا الان او غدا ويدل على ان هذه

الاضافة غير حقيقة وانما فى تقدير الانفصال انك تصف النكرة بالمضاف كهذا
المثال وتوقعه حالا نحو مررت بزيد ضارب عمرو ونحو الحال لا يكون الا نكرة وكذا
الصفة للنكرة لا يكون الا نكرة واما القسم الثانى فنحو مررت برجل حسن الوجه وانما
كانت اضافة لفظية لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه فهو وحسن الوجه
سواء بدليل انهما لا يقعان صفتين الا للنكرة الا اذا دخل اللام وان كان المضاف
اليه معرفة الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى الحسن حتى كان الحسن قد شاع جميع
اجزاء الموصوف به اى الحسن فاذا ارتفع به اى بالحسن الضمير المستقل اليه لم يكن
ان يرتفع به الوجه اذ الفاعل واحد ليس الا فلما احتيج الى تبيين موضع الحسن
اضيفت الصفة اليه اى الى الوجه الذى هو موضع الحسن فالوجه هنا فاعل باعتبار
الاصل فصار غيرا وبذلك نقل الضمير الى الصفة تذكيرها اى الصفة فى هند
حائل وشاحها وتانيثها فى هند حايلة الوشاح هند مبتدا وحائل خبره ووشاحها
فاعله وهو مذكر لاسند الى المذكر وفى الصورة الثانية الخبر يعنى حايلة مؤنث
مع ان المعنى فى كلتا الصورتين واحد فما ذلك الا لاستقلال الضمير المؤنث المضاف
اليه الوشاح الى الحايل ولولا ذلك لوجب التذكير فى الصورتين معنى ذا الخبر جائز
فيهما على عين هو له الحايل من الجولان والوشاح شئ مزين مرصع باللالى والحلى
يعلق بالعنق وقيل هو الازار قوله والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه نزل
من المضاف منزلة التنوين منه فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين فى اخر الكلمة
ولان بين لاريهما تنافيا وهو يستلزم منافى طروهما قوله ولا بد فى المعنوية من تجريد
المضاف عن حرف التعريف قال الشارح انما اشترط ذلك اى تجريد المضاف عن حرف
التعريف فى الاضافة المعنوية لانه لم يتجرد منه لكان المضاف معرفة واذا كان معرفة

قوله تجريد المضاف عن حرف التعريف
انما لم يجمعوا بين التنوين والاضافة
لان الاضافة بمنزلة التنوين ... قال الشارح

استغنى

استغنى عن الاضافة المعنوية التى وضعها للتعريف اذا كان المضاف اليه معرفة
او للتخصيص اذا كان المضاف اليه نكرة لان تعريف المعرف محال هذا فى الاضافة الى
المعرفة ظاهر واما فى الاضافة الى النكرة فبيانه ان التخصيص بمنزلة التعريف فى الحكم
الا يرى انهم جوزوا رفع النكرة المخصصة على الابتداء فثبت منه انه لو لم يتجرد منه
لكان مستغنيا عن الاضافة الى المعرفة والمخصصة فكون الشئ معه وهو مح ولانهم
كرهوا ان يجمعوا بين امرين احدهما يغنى عن الاخر مانه ان وضع الاضافة على
افادة شئ لا يتعدد فيها ولهذا اذا تعدد اعتبار الخصوصية لا ينفرد فى المضاف
والتعريف باللام راجع الى ذلك ولانه فى الاضافة الى النكرة يلزم تحصيل الادنى مع
حصول الاقوى وقيل لانه يلزم كون الاسم معرفة ونكرة فى حالة واحدة لان نوع حكم
مقتضيان للتعريف والتنكير معا وقيل لانه اذا كان معرفا كان مخصصا كانه
استدلال من الشكل الثالث وفيه نظر فيه وانا استدل بانه كلما كان المضاف
معرفا كان مخصصا لان مرتبة الشياع مزيل لبعضه فيمتنع دخول حرف التعريف
على المخصص والا لزم ليس البتة اذا كان المضاف معرفا كان مخصصا بيرهان
من الشكل الثانى وهو ايضا كلما كان المضاف معرفا كان مخصصا فان قلت
نحن ندعى قد لا يكون اذا كان المضاف مخصصا امتنع دخول حرف التعريف عليه
وهو لا يصلح نكبرى الشكل الثانى قلت بالضرورة لازم عليك اما ترك الدعوى
اصلا واما الدعوى الكلية لان المضاف اذا دخل حرف التعريف عليه فى الاضافة
الى النكرة اما ان يكون مخصصا ولا سبيل الى الاول لانه يلزم تحصيل الادنى مع
حصول الاقوى ولا الى الثانى لانه يكون الشئ معه كهو لا معه وكلاهما محال وقد
بعضهم اضافة العلم مع بقاء تعريفه لجواز اجتماع التعريفين اذا اختلفا كيا

وكلام المص على هذا المذهب ويمكن حمله على مذهب من منع مطلقا لان الاستغنا
عن الضعيف بالقوى اجدر والتعريف الذاتى ليس باصل وانما هو بالقصد
والارادة وبهذا يتمكن اذا لم يقصد فلم يعتد بتعريفه اعتدادا ساو التعريفات
فاعتبر دخوله فيما لا يكون تعريفه بواسطة الحرف لا غير الا على مذهب الكوفيين فى الاعلام
خاصة وهو ضعيف لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء قوله ونحو فى اللفظية الحسن
الوجه قال الشارح اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة اذ
هو ليس بمعرفة لان الاضافة فيه ليست محضة فيكون فى تقدير الانفصال فان اردت
وصف المعرفة به اى بحسن الوجه ادخلت عليه حرف التعريف اذ تعريفه لا يكون الا به
نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف يعنى اذا ادخلت عليه حرف التعريف فهو
يتعرف به فلا يعصى هذا اى ادخال حرف التعريف لتعريف المعرف اذ تعريفه
انما هو به فهذان المثالان شاهدان على ان المضاف فى الاضافة اللفظية نكرة لا
يتعرف الا باللام فيقع صفة للنكرة لا للمعرفة لا يقال ان نحو الحسن الوجه ينبغى ان يكون
غير جائز لان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة هنا اى فى الحسن الوجه
لان التخفيف فى الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين لا يتصور مع اللام فقد
بالنصب على تقدير ان جرا للنفى سقوطه بالاضافة لتخفيف الحاصل بسقوط التنوين
وان كان مفقودا الا انه حصل فيه التخفيف من جهة اخرى الا يرى انك اذا قلت مررت
بزيد الحسن الوجه كان التقدير فيه الحسن وجهه فلما اضيف افادت الاضافة
التخفيف من وجهين وهما سقوط الكناية وهى الضمير المضاف اليه من المضاف اليه
وانتقال الضمة عنه الى الكسرة التى هى اخف منها وجه الجواب على طريق التفصيل ان يقال
لا نم ان التخفيف سقوط التنوين لا يتصور هنا اذ الاضافة سابقة على وجود الالف واللام

لا يتصور مع اللام لانا نقول ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين [illegible]

ولئن سلمنا

ولئن سلمنا ذلك لكن لا نم ان التخفيف المطلوب من الاضافة اللفظية فى الواحد انما
هو بسقوط التنوين بل المطلوب منها حصول التخفيف مطلقا سواء كان فى لفظ المضاف
او فى لفظ المضاف اليه او فيهما واليه اشارة فى كلام الشارح فيما سبق من انها
يفيد تخفيفا فى اللفظ حيث لم يجعله فى المضاف وقد اشكل هذا على جلال الدين
النجدوانى محمله على انه من باب اخذ الحكم بالبنية فقال فان الاصل فى الحقه المحوف
الاضافة ان يكون بحذف التنوين او النون الا ان هذه الخفة لما اشتركت ملكى اصل
معناه احد حكمها وكم لذلك نظائر الاولى بصاير لا يقال ان الكناية اى الضمير وان
سقطت اى للوصل فقد عوض عنها اى عن الكناية اللام وتعلق بقوله لا يقال الا ان
اللام لا يوازى الكناية فى الثقل لثقلها اى لثقل الكناية وخفته اى وخفة اللام
اما الاول فلانها ضمير مضموم مردف بالواو التى هى مدة واما الثانى فلان اللام ساكنة
ولا اعتبار لهمزة الوصل لسقوطها فى الدرج قوله والضارب زيد قال الشارح انما
جاز هذا اى قولك الضارب زيد لان هناك نونا تسقط للاضافة ولعائد المضاف
اليه فيكون فى الاضافة فائدة لفظية وهى سقوط النون كما يكون تلك اللفظية فى قولك
ضاربا زيد وضاربوا زيد وجاز الضارب الرجل مع انها لا يفيد فيه خفة لفظية
اذ لا تنوين ولا نون ولا كناية تسقط بالاضافة فمنعه الدليل ان لا يصح فى الضارب
زيد لانه اشبه الحسن الوجه من حيث اللفظ اذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس
محلى بلام التعريف كالوجه فاجرى فيه الجر تشبيها به كما اجير النصب فى الحسن الوجه
تشبيها بالضارب الرجل فانه يجوز فى الضارب الرجل نصب الرجل بالضارب فاخبر فى
فى الحسن الوجه النصب تشبيها له ووجه المشابهة ما مر ولا يجوز الضارب زيد
ولا يفيد بالاضافة خفة لفظية كما افادها فى المثنى والمجموع بسقوط النون منهما والمضاف

اليه ليس باسم جنس نصبه بالنصب جوابا للنفي بذلك اى بكونه اسم جنس بالحسن الوجه
خلافا للفراء اذ هو عنده جايز بناء على ان الاضافه سابعه وحصلت الخفة بها لمن نظر
الى ان اللام سابعه وزوال التنوين لاجلها حكم بمنع الاضافه لفوات الشرط وهو التخفيف
وهذا الاخير هو الوجه لان الالف واللام فى اول الاسم سابقه على ما يشعر بالاضافه
توجبا سنادا حذف التنوين اليها لانه موجب له موجبان احدهما سابق فالسابق
باسناد الحكم اليه واجب الاستبداد كما لو قصد رجل قتله بالاسقاص وضربه للقصد
السابق فلا يوثر الثانى سببا اذ لا يحصل الحاصل ولعدم جواز الضارب زيد ضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها لان عبدها معطوف على المائة المضاف اليها الواهب
والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها فيكون مثل الضارب
زيد فى الاضافه مع الالف واللام الى المعرفة وجاز مع ضعفه لان هذه الاضافة
ليست بصريحه بل انما كانت مقدره وقد يحتمل فى التقديرات ما لا يحتمل فى القصديات
كما فى رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث وههنا بحث وهو ان الواهب المائة
الهجان وعبدها كهذين المثالين حذف الفصل بالقول فلم ضعف هو ولم يضعفا
فان قيل ان علية امتناع الاضافه موجوده فى الضارب كما الضارب زيد فمقتضى
القياس ان لا يجوز هذه الاضافه كالاخرى اجاب بقوله واما نحو الضاربك
والضاربى والضاربه فتابع لما فيه اى فكل واحد من هذه الامثلة المذكورة من
استبدال الضمير المتصل اذ الاصل الضارب اياك والضارب اياى والضارب اياه
فلما اضيف الضارب الى هذه الضماير المتصله حصل التخفيف اللفظى جدا لان المتصل
احصر من المنفصل وفيه ما لا يخفى من الخفة فان قيل لم لا يجوز ان يكون هذه الضماير
فى محل النصب كما ذهب اليه بعضهم فلا ورود له اى تركوا فيما يوجد فيه التنوين ع

الواهب المائة الهجان وعبدها

على ما ذكرنا اجاب بقوله وانما لم يجز ان يكون الضمير فى مثل هذا ضمير المنصوب كما فى
الفعل لانهم لما رفضوا اى تركوا فيما يوجد فيه التنوين او النون ان يجمعوا فى
محل النصب على انه مفعول له رفضوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربك وضاربانى
وضاربونى كراهة اجتماع الزيادتين فى اخر الكلم جعلوا جواب لما ما لا يوجد فيه
التنوين او النون تبعا له اى لما يوجد فيه اجراء للباب على وتيرة الاطراد تقرير كلام
الشارح ان الاصل فى ضاربك وضارباك وضاربوك ضارب اياك وضاربان
اياك وضاربون اياك فلما وصلوا اسم الفاعل الى مفعوله طلبا للتخفيف وكان المنفصل
متصلا الزموا الاضافه وان لم يحصل التخفيف بها لانه بنفس الاتصال اذ لا يجتمع
الضمير المتصل مع التنوين والنون لان علامة المضمر غير منفصل من الاسم الذى
اتصل به ولا يتكلم بها وحدها وهى زائدة ومحلها آخر الكلمة كما ان التنوين والنون
كذلك يكرهوا ان يجمع بين الزيادتين فى آخر الكلمة لما بينهما من التدافع والتمانع
ثم لما لم يتعسروا التخفيف بالاضافة فيهما وجوزوها بدونها ولم يجعلوا الضمير منصوبا
حملوا ما لا يوجد فيه التنوين والنون عليهما روما للتماثل وحرصا على اثبات
التشاكل والذى يدل على ان سقوط التنوين والنون بنفس اتصال الضمير دون الاضافة
انه لا يتصور ضاربك اولا ثم يضاف كما يتصور ضارب زيد ثم يضاف
فاذا قلت الضاربون مثلا فالياء لا يكون الا ضمير مجرور هذا ما اختاره الزمخشرى
وهو راى سيبويه وميل الامام عبد القاهر رحمه الله الى انه ضمير المنصوب بمنزلته
فى نحو ضربنى وعلى هذا الاشكال اعلم ان المشهور من مذهب سيبويه انه يعتبر
المضمر بالمظهر فى هذا الباب فيقول الكاف فى ضاربوك فى موضع مجرور لا غير
لانه لا يقول فى الاضافة الى المظهر الا ضاربوا زيد لا غير وفى الضاربك والضاربوك

يجوزان يكون فى موضع مجرور وهو الاختار وان يكون فى موضع نصب لجاز ان يقال
اما ربوا زيدا على ما قال الحاوطوا عورة العشيرة بالنصب فان قلت الضاربك كان
فى موضع مجرور نصب لا غير لانك لو وضعت مكانه مظهرا لم يكن الا منصوبا نحو
الضارب زيدا وكان ابو الحسن الاخفش فيما يقول ابو عثمان يجعل الضمير المتصل
باسم الفاعل ضمير منصوب على كل حال ويقول ان اتصال الكنايه قد عاقب النون او
التنوين اذ لا يقال ضاربنك بالتنوين وعلى هذا كما يقول هو ضارب زيدا
فلما زالت لاتصالها صار بمنزله اسم الفاعل على الغير المنصرف وهو يعمل من غير
تنوين نحو هن ضوارب زيدا والجامع حذف التنوين لا للاضافه وان كان
فى احدهما لاتصال الضمير وفى الاخر لمنع الصرف واما قوله هم الامرون الخير و
الفاعلونه فجعل الهاء كنايه على راى سيبويه زعمان ذلك من ضرورة
الشعر وابو العباس المبرد الى انها هاء السكت وكان حقها ان يسقط فى الوصل
فاضطر الشاعر فاجراها فى الوصل مجرى الوقف وحركها لانها لما ثبتت فى الوصل
اشبهت هاء الاضمار فحركها قوله الاسم التام قال الشارح انما نصب الاسم التام
التمييز هذا مشتمل على دعويين احديهما ان يكون عاملا فى التمييز والثانيه نصبه اياه
فلا بد من اثباتهما فقوله لانه لابهامه يقتضى ما يبينه ويرفع الابهام عنه لاثبات
عمله فى التمييز لا لاثبات نصبه اذ اقتضاؤه التمييز لا يقتضى نصبه واشارة الى الدعوى
الثانيه قال وانما وجب ان يكون الاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه
ما ينصب المفعول من اسماء الفاعل والمصدر ولانه بتمامه شابه الفعل الذى تم
بفاعله الذى بعده وشابه التمييز الاتى بعده المفعول الاتى بعد تمام الكلام ومن
ثم لا ينصب الاسم التام بالاضافه التمييز لان المتمم ليس بعده فلا يقال عندى الراقود

خلا

خلاً واشارة الى وجه الشبه بينه وبين اسماء الفاعلين والمصدر قال
الا ترى ان راقود وهو ذى طويل لا يبتعل كهيئة الاردبة يسيع داخله بالقار
وهو معرب فى قولك راقود خلا انه قد تم الى امتنع عن الاضافه لما فيه من التنوين
ومنه يحتمل بكسر الميم لا بفتحها لان المحتمل على صيغة اسم الفاعل هو الذى تنصب
التمييز كعشرون مثلا فانه محتمل لان يكون من الدراهم والدنانير وهى محتملات
بالفتح لانها هى التى احتملتها المنصبه هى هنا الاجناس المكيلات فنصب خلا مثلا
لامتناعه اى الراقود اياه اى خلا ومشابهته ضارب بالتنوين فى انه ايضا
يقتضى مفعولا وقد امتنع عن الاضافه بالتنوين فيكون عامل النصب هو الاسم
التام اعنى راقود فى هذا المثال كما ان العامل فى زيدا فى هذا ضارب زيدا
هو ضارب لان العامل هو الذى يتقوم به المعنى المقتضى للاعراب والمعنى
المقتضى هنا شبهه بالمفعول والذى يتقوم به الاسم التام لما بين لانه لابهامه
يقتضى التمييز وكذلك منوان وقفيزان فى منوان سمنا وقفيزان برا اسمان
قد تما اى امتنعا عن الاضافه بنون التثنيه وهما محتملان لكل جنس من اجناس
الموزونات والمكيلات اى منوان محتمل لاجناس الموزونات وقفيزان لاجناس
المكيلات فاشبها من حيث ان كل واحد منهما مقتضى لما انتصب عنه ومتمم
عن الاضافه ضاربان فنصبا ما بعدهما وهما سمنا وبرا كما نصب ضاربان ما
بعده وهو زيدا فى قولك هما ضاربان زيدا وكذلك عشرون درهما
لانه اسم قد تم بنون الجمع فاذا ذلك على طريق التشبيه وهو محتمل لكل جنس
من اجناس المعدودات فاشبه ضاربون فنصب ما بعده كما نصب هو
وعلى هذا ملؤه عسلا ومثله رجلا لان ذلك اى كل واحد من الملء والمثل

بهم كقفيزان ومنوان وقدتم بالاضافه فاشبه انا معطيه درهما لان
اضافه المعطى الى الضمير يمنع اياه عن جر درهم فهذا اى ما ذكرنا من داود
الى مثله هو الاسم التام فظهران المراد من التمام ان يكون على حاله يمتنع الاضافه
معها وان للتمام احدا ربعه اشيا التنوين وان كان تقديرا كما فى المبنى وغير
المنصرف ونون التثنيه ونون الجمع والمراد به ما ذكرنا وقد عد صاحب اللب
منها نحو الزيدون حسنون وجوها والحق انه ليس من هذا القبيل والاضافه
ثم ان الاسم التام قد يكون تامه زايدا وقد يكون لازما فالاول هو الاسم
التام بالتنوين ونون التثنيه لانك يقول نحو واقود خلا واقود خل اذا اردت
حلا مملاءه وان اردت ضا لحالة فلا يجوز الا الاضافه وتقول فى منوان سمنا
منوا سمن وقفيزان برا قفيزا بر اذا اردت بما يملاءه وكذا فى منوا سمن
وانما جاز لان فى الاضافه تخفيفا فلا مانع بينهما فيما ذكرنا هذا فى التنوين لفظا
واما تقديرا فحكمه انه لا زم ان كان مبنيا وان كان معربا فان كان افعل
تفضيل لا يجوز الاضافه والا فالاضافه واما الثانى وهو اللازم فهو التام
بنون الجمع والاضافه وليس لك ان يقول فى عشرون درهما عشرو درهم
يعنى ان ما فيه نون الجمع كعشرين وثلاثين مثلا لا يجوز اضافته لانه لو اضيف
لا ضيف اما مع النون او لا معها وكل منهما لا سبيل اليه اما الاول فلانه نحل
نون الجمع واما الثانى فلانه ليس نون الجمع وذلك ان عشرون اسم موضوع
لمضاعف عشره وليس بجمع على حد مسلم ومسلمين اى ليس بجمع عشره على انه عشره
ثلاث مرات كما ان مسلمين جمع مسلم على انه مسلم ثلاث مرات اذ لو كان
كذلك اى لو كان جمعا لعشره على حد مسلم ومسلمين لوجب ان يقع عشرون

على

على ثلاثون لانه عشره ثلاث مرات وثلاثون بثلاث مرات عشره علمنا انه
اى عشرون او ثلاثون اسم موضوع مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص فاذا
كان عشرون موضوعا مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص فيمتنع ان يوجد
بدون النون وهذا دليل صريح على ما ذكرنا من قبل الا فيما حكاه الكسائى عن
بعض العرب من قولهم عشرو درهم وقاس عليه بعض النحويين فاجاز ذلك
فى بقية العقود فهذا الدليل المذكور قيل انه اى التام بنون الجمع لازم ولا يورد
عليه حسنون وجوها على انه يجوز حسنو وجوه لانه ليس مما نحن فيه وقد مر
وكذلك الاضافه اى كذلك الاسم التام بالاضافه لازم لانك لا يقول فى ملوه
عسلا ملوه عسل لانه مضاف الى الضمير ويمتنع ان يضاف الشيء مرتين لانه
لو جاز فاما مع بقاء المضاف اليه فهو يستلزم كون المضاف اليه الاول ضايعا
ان حصل الغرض بالاضافه من المضاف اليه الثانى والا فضيع الثانى وان حصل
لكل منهما لزم الاستغناء لكل منهما عن الاخر ولا مكان غير مضاف وقد فرض كذلك
هف فيمتنع ان يضاف الاسم التام بالاضافه ولانه لو اضيف الاسم التام بالاضافه
فذلك اما ان يضاف المضاف او المضاف اليه او كلاهما فالاول فاسد من جهه
اللفظ للفاصل ومن جهه المعنى لفساد الفا هر على التمر شبها والثانى ايضا
فاسد اذ ليس الغرض بتبيين التمر بالزبد فى تلك الصورة وانما المراد تبيين مثلها
بالزبد والثالث ايضا فاسد لما مر من الوجهين اذا عرفت هذا فاعلم ان مثله
اى مثل المثله فى المتن الاسم التام بالتنوين بقولهم ما فى السماء موضع كف سحابا
فيه نظر لان الاسم الذى فيه التنوين هنا اى فى هذا المثال لا ابهام فيه فيرتفع بالتميز
جوابا للنفى وانما الابهام فى قوله موضع كف مضافا الى كف اذ المقصود بالتميز

وثلاثون على ثلاثه ثلث مرات فيمتنع
على التسعه كما تبع المسلمون على الثانيه النفس
فلا اختص عشرون لعشره مرتين

زيدا مثلا

هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف واضافته اليها يمنع الجر بحسب
النصب كما يمنع اضافة الملى في قولك ملوه عسلا فان قلت الموضع وحده اى من
غير اضافة الى الكف لا يتم به المعنى الذى كان التمييز لاجله من المساحة اذ
لا ابهام فيه كالابهام في الكف وحدها وانما يحصل ذلك اى المعنى الذى
كان التمييز لاجله من بعد ان تضيفه الى الكف وهذا غير كاف في اقتضا التمييز
لان شرط تمام بالاضافة في ذلك كون الابهام في نفسه من غير واسطة كما في
الاسم التام بالتنوين والنون فلا يصح التمثيل به ايضا قلت كذلك الملو يعنى
لا نسلم ان شرط ما تم بالاضافة المصير في اقتضا التمييز ان يكون الابهام في نفسه
من غير واسطة كما في الاسم التام بالتنوين او بالنون لانه لو كان كذلك
لما اقتضى الملو في ملوه عسلا التمييز فنصبه لانه مثله حذف الفعل بالفعل
الا يرى ان الملا لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شيء مخصوص كالاما او
الى ما هو مكيال معروف كالزق وغيره كما انه لا يتم معنى المساحة في الموضع
الذى يقتضى لاجله التمييز حتى يضاف الى الكف ونحوها فما شرط في التام بالتنوين
والنون ليس يشترط في التام بالاضافة لا لاسم التام بالتنوين لان اعمال الاسم
التام النصب مشروط باقتضا التمييز لابهامه ولا شك ان المقتضى للتمييز ههنا
اى في موضع كف سحابا هو الموضع مضافا الى الكف لا الكف اذ لا ابهام فيها اى
في الكف وفي بعض النسخ اذ لا ابهام فيها اى في الاضافة دون المضاف وفي
النسخ فيه اى في الموضع مضافا الى الكف دون الكف يدلك على هذا اى على
ان الابهام في الكف انك لو جئت بالكف منونا غير مضاف اليه شيء لفظا او تقديرا
نحو ما لعلان كف سلام نقبض التمييز ويدلك ايضا على هذا انهم اشبهوا موضع

فاذا اراد ان في تمييز الاضافة ردينه
في تمييز التنوين اذ العامل في التمييز هو الاسم
التام بالاضافة ع

كف سحابا بان يضرب زيد عمروا فان موضع مضاف الى الكف ناصب سحابا كما ان ضرب
مضاف الى زيد ناصب عمروا فوجب ان يكون العامل المضاف لانه هو المشبه بضرب
لا المضاف اليه وهو الكف قال الشيخ عبد القاهر ان سحابا قد انتصب ههنا
اى في قولك ما في السماء قدر راحة سحابا من وجهين احدهما ثبوت التنوين
في راحة والثاني الاضافة اى اضافة قدر الى الراحة فاورد الشارح عليه
اشكالا من وجهين تعالى في الوجه الاول وهذا ايضا عجب منه يعنى ان هذا
الكلام ركاكته ظاهرة وخلله بين فكيف صدر هذا الكلام من هذا العالم
النحرير وهذا مما يقتضى منه التعجب وذلك لانه ان اراد بهذا القول ان
العامل في التمييز هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة ايضا فهذا
يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد وهذا مع انه غير معقول لانه يلزم منه
الاعراب باعرابين مختلفين في بعض المواضع وعدم استقلال كل من العاملين
والمعروض خلافه هف مما انعقد الاجماع بينهم اى من ايمة النحو على رفضه الا يرى انه
اى ان الشان لو ازدحم عاملان على معمول واحد بحيث يمكن ان يكون كل منهما
عاملا فيه وهو نه مكانه لو لم يعمل فيه الاخر قال عاملان ليشمل كل عامل والمراد
بالمعمول المظهر والمراد بالعاملان العاملان المختلفان مطلقا فالعمل باعتبارهم
لواحد منهما الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما للثاني عند البصريين مع جواز اعمال
الاخر لانه اقرب الطالبين الى المطلوب وللاول عند الكوفيين كذلك لانه اول
الطالبين واحتاجه الى المطلوب ولى من احتياج الثاني اليه وفيه بحث لان الفرا
يشرك العاملين في المرفوع فاذن على هذا يحتمل ان يشركهما عبد القاهر في
المنصوب وقال في الوجه الثاني ان المنون ههنا لا يصح ان يكون عاملا لما بينا

ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون مقتضياً للتمييز لابهامه وقد انتفى اى عدم هذا
الشرط ههنا اى فى المنون ولعل كلام الشيخ عبد القاهر هو الذى غير المصنف فى جعل
العامل ههنا الاسم المنون لان الشيخ لما جوز ههنا النصب من وجهين جعل المصنف
الاقرب عاملاً على ما هو المذهب الصحيح فى ان المقتضيين اذا ازدحما على مقتضىً
واحد فالعمل لاخرهما اى لاخر العاملين وجوداً اى ثبوتاً فى الموضع المتنازع فيه
الا ان ذلك اى جعل الاقرب هنا عاملاً خبط منه اى من المصنف يظهر بادنى تأمل
فيما ذكرنا من ان شرط اعمال الاسم اقتضاؤه التمييز لابهامه فاذن لا سبيل الى جعل
الاقرب هنا عاملاً فلا ازدحام للعاملين فلا يتم عذر من هذه المقولة قوله
ويقال للثلاثة الاول مقادير جمع مقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء ومبلغه
قال الشارح فان قلت كيف قال المصنف فى المتن ويقال للثلاثة الاول مقادير
وقد ذكر فى بيانها بارجاع الضمير اليها اربعة اشياء حيث قال وهى اى الثلاثة
التى يقال لها مقادير المساحة وهى ما يعرف قدر الممسوح من مسحت الارض مساحةً
اذا ذرعتها والكيل وهو ما يعرف به قدر المكيل والوزن وهو ما يعرف به
قدر الموزون والعدد وهو ما يعرف به قدر المعدود وهل هذا الا حمل شيء
على شيء لا يصح حمله عليه مثل الانسان فرس قلنا انه اى ان المصنف قسم الاسم التام
الذى ينصب التمييز اربعة اقسام وهى المنون الذى تمامه بالتنوين وما فيه
نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف الذى تمامه بالاضافة ثم قال ويقال
للثلاثة الاول مقادير اى لما فيه التنوين ونون التثنية ونون الجمع وللاخير منها
اى يقال للمضاف فيما ذكره من المثال مقياس وما ذكر بعد ذلك اربعة اشياء
لا ينافى كون ما رجع اليه ضمير الفصل الموضوع ثلاثة اذ الوزن والكيل من مثال

واحد

واحد وهو ما تم بنون التثنية اعلم ان المصنف جعل العدد من اقسام المقادير اقتداء
لصاحب الكشاف وابن الصائغ والآمدى وصاحب اللب فلم المقدار حيث قسم المفرد الى
مقدار ومساحة وعدد اتباعاً لابن مالك وابى على وابن عصفور وانما سمى الاخير
مقياساً لانك اذا قلت لى ملؤه عسلا فقد قست ما عندك من العسل الى هذا
الاناء وكذلك مثله رجلا من المقياس لانك قد قست ما عندك من الرجل بزيد
مثلاً بخلاف لى منوان سمنا فقدرت ما عندك من السمن بالمنوين ولم تقسه
بشئ قوله والتمييز يقال له التبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر رفع الابهام
من المفرد كهذا اى كما ذكر من امثلة المقادير والمقياس قال الشارح اعلم ان المفرد
قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة كما يقال الخبر اما مفرد او جملة وعلى هذا المعنى
فالاسم المضاف والاسم المثنى والاسم المجموع من قبيل المقادير وقد يذكر ويراد به
ما يقابل المضاف مثل ان يقال المنادى اما مفرد او مضاف فعلى هذا غير المضاف من
اقسام المقادير وقد يذكر ويراد ما يقابل المثنى والمجموع كما يقول الاسم اما مفرد او مثنى
او مجموع فعلى هذا يكون غيرهما من اقسامها والمراد منه اى من المفرد ههنا اى فى
قوله التمييز رفع الابهام عن المفرد المعنى الاول من معانى المفرد وهو ما يقابل الجملة
لكونه مذكوراً فى مقابلة الجملة اذ قال بعد هذا الاصل فاعلم ان التمييز رفع الابهام وهذا
معنى جامع لقسميه فاشتركا بينهما اشتراك معنوى ثم فصله وبينه ان هذا على
قسمين فقال ثم ان الابهام اما ان يكون فى الاسناد وفى احد طرفيه اى المسند او المسند
اليه فالمميز الاول وهو يسمى مميزاً عن الجملة سواء كان فى جملة حقيقة او فى شبهها
يقع بعد تمام الكلام اى بعد استيفاء اركانه نحو طاب زيد نفساً فالابهام
هنا اى فى طاب زيد نفساً فى اسناد الطيب الى زيد لا فى الطيب على الانفراد ولا فى زيد

معانى المفرد

على الانفراد فيه تسامح وتساهل لان اصل التشبيه معلوم محقق لا ابهام فيه كما لا
ابهام فى طرفيها وانما المبهم امر يتعلق به التشبيه فان معنى طاب زيد طاب
امر من اموره ثم تفسير ذلك الامر نفسًا او غيره فالمبهم فى الحقيقة هو الشيء المنسوب
اليه لا النسبه فان كلا من المفسرات بعده تفسير للمنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبه
ومرادهم بهذا القول هذا ومن هنا قيل التميز رفع الابهام اما عن ذات
مذكوره او عن ذات مقدره وخصوا الاخير بهذا الاسم لكونه بعد تمام الكلام
بخلاف القسم الاول مما رفع الابهام المستقر عن الاسناد لان فى التقسيم يذكر
ارجاع وام مميز فباعتبار اجتماعهما يحصل التعريف والمميز الثانى اى ما يكون فى احد
طرفى الاسناد وذلك تسمى تميزا عن المفرد ويقع بعد تمام الاسم ما حد اربعه
اشياء مذكوره نحو عندى راقود خلا فالابهام هنا فى الراقود لا غير فارتفع
تقول ذلك خلافا رفع الابهام المستقر عن احد طرفى النسبه تم شرح الباب الثانى بحسن
عنايه الله ولنشرع فى شرح شرح الباب الثالث مريدا من الله بتيسيره واتمامه
انه ميسر لكل مطالب عسيره وموفق معين على اتمام مسائل كثيره

الباب الثالث فى العوامل اللفظية السماعية

احترز باللفظيه عن العوامل المعنويه فان المعقود لها الباب الرابع وبالسماعيه
عن القياسيه فان المعقود لها الباب الثانى وهى اى العوامل اللفظيه السماعيه ثلاثه
اصناف قال الشارح انما قدم المصنف من العوامل اللفظيه السماعيه الحروف على الافعال
والاسماء لان الحروف هى الاصل فى العوامل السماعيه اذ لم يوجد فيها اطراد يوجب ما
لان العمل فيه لا يكون الا سماعيا فكانت متمحضه فى السماعيه واثبت قدمها بخلاف
الاسماء والافعال فان فى كل منهما اطرادا اذ الاسماء العامله منها سماعيه ومنها

قياسية

قياسيه وكذا الافعال فلم يتمحضا فيها ولا شك ان المتمحض فى شى يستحق التقديم
على غير المتمحض فى ذلك الشى ثم قدم الافعال على الاسماء لان الاسماء انما يعمل بشبهها
الافعال والحروف اى لمناسبتهما فدخل الاسم المضاف اما فى الافعال فظاهر واما فى
الحروف فكل اسم عامل سماعى لا يعمل الا مشروطا على مناسبته الحروف كمن يعمل الجزم لا
نظرا له على مناسبته حرف الشرط والاسم المضاف يعمل الجر لا شماله على مناسبته حرف الجر
وقد اطلعت عليه وستطلع على الاخر ان شاء الله تعالى فهى اى الاسماء فى العمل متأخره
عنها سواء كان ذلك العمل بطريق القياس او غيره ثم قدم من الحروف العوامل ما هو
العامل فى الاسم على ما هو العامل فى الفعل لكثرة هذا اى العامل فى الاسم فكان مستحقا
ببيانه وقلة ذلك اى العامل فى الفعل فكان مستحقا بان يتأخر وذلك لان ما يعمل
فى الاسم من الحروف اربعه وعشرون حرفا وما يعمل فى الفعل تسعة ثم قدم من العوامل
فى الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقدم الواحد على الاثنين
ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب لكون الجار على عمل لا يشبهه ولا
خلاف بخلاف النصب فانهم اختلفوا فى ان الناصب هل هو هذا الحرف ام الفعل كما سيجى
فى حروف النداء وحرف الاستثناء والواو الكائنه بمعنى مع وفى قوله عامل فى الجمله
تجوز وتساهل وهو ضد الاحتياط يقال تجوز ولا تجوز اى بطلب الجائز ولا بطلب الجيد
والمراد التسامح والتساهل ويقال تجوز فى كلامه اى تكلم بالمجاز وهذا انسب فى هذا
المقام والمراد عامل فى كل واحد من جزئى الجمله لان الجمله من حيث هى جمله لا تستطيع ان
يكون معمولا فيها اذ الجمله من حيث هى الجمله ليست باسم ولا بفعل فيتعمل فيها العامل
والمعمول لا بد وان يكون من احدهما فيكون من قبيل اطلاق الكل واراده الجزء و
واما الجار فسبعه عشر قال الشارح الحروف الجاره موضوعه للافضاء المعانى الافعال

حروف الجر

اوما يشبهها من اسماء الفاعلين وغيرها الى الاسما اما لفظا نحو مررت بزيد وانا مار
بزيد ومروري بزيد حسن واما تقديرا نحو في الدار زيد ولهذا سماها الكوفيون
حروف الاضافة باعتبار معناها كحروف النفي وحروف الاستفهام وغير ذلك
وتسميتها بحروف الجر اما باعتبار انها تجر معنا في الافعال الى الاسماء او باعتبار ان المراد
نفس الاعراب فاضيفت الى الاعراب الذي توصلها وايضا سماها الكوفيون
حروف الصفات لاحداثها صفة في الاسم من ظرفية او غيرها ولانها تقع صفات
مع مجرورها لما قبلها من النكرات وقد ذكروا المناسبة لعملها الجر بان الفعل على
ضربين واصل بنفسه فينصبه وواصل لا بنفسه فلا ينصبه نحو ذهبت زيدا
رديء وما حكاه ابن الاعرابي من قولهم مررت زيدا شاذ لا يعتد به فاوتيت
حروف الاضافة ليكون موصلة اليه فينبغي ان ينصب علامة عليه فجعل اثرها
عمل الجر اذ لا سبيل الى النصب لوجوب الفرق بين القوي والضعيف ولا الى الرفع
لاستبداد الفاعل به واستيلائه عليه ثم ان هذه الحروف على ثلثة انحاء ما
استعملته العرب حرفا فقط وهو تسعة من والى وحتى والباء وفي واللام ورب
وواو القسم ولا يكون اسما وفعلا كذا ذكر الزمخشري في مفصله والمراد منه
ان لا يكون باصل وضعه من غير اعلال والا فربما يمكن ان يجعل بعض هذا القسم
فعلا وبعضه اسما وما استعملته حرفا واسما مع المحافظة على اللفظ والمعنى وهو خمسة
عن على وعن والكاف ومذ ومنذ اي لا يكون فعلا والمراد منه ما مر لما مر وعلى
اسم ليس كالى اسما لا ان الى ليس متمكن والفه منقلبة عن الياء قطعا فلم يصر كذلك الا
باعلال واما على الاسمية فلاد الدلالات بالاصالة لا يقدر لانها اصول كالفات
الحروف فلذلك حكم باستعمالها اسما وحرفا لا انهما كذلك في اصل وضعها اسما وحرفا

من غير اعلال وما استعمله حرفا وفعلا مع ذلك وهو ثلثة حاشا وخلا وعدا و
وعداها ان تستاعدا وخلا اللتين تقول فيهما خلا يخلو وخلوت وعدا يعدو وعدوت
وانما هو انوا فعلتان في الاستثناء وذلك غير متصرف لقيامه على في الاسماء والفات
الافعال التي لا يتصرف بها كالفات غير المتمكنة من الاسماء فلهذا جيء ذكرها في الفعلية
دون على ولو تصفحت كتب اللغة اطلعت على ما ذكرت وكلها اي جميع الحروف الجارة
يشترك في افادة هذا المعنى اي معنى الافضاء الا ان وجوهه اي طرائق هذا المعنى
تختلف بها اي تلك الحروف يعني ان كل واحدة من هذه الحروف يفيد معنى الافضاء
لكن افادته على طريقة لا يوجد في الاخر اذ لو كانت توضيء الطريقة لو قع الاستغنا
بواحد عن الاخر بل هذه بديهية لا يحتاج الى برهان فمن معناها ابتداء الغاية
بدا بها لكثرة دورها في الكلام وسعة تصرفها وقد يقال انها وهي ثنائية عند الجمهور
واما عند الكسائي والفراء فثلاثية اصلها منا مرآتها تخفيف لكثرة الاستعمال واستدل
بقول بعض في قضاعة منا ان ذر قرن الشمس اوله ابو الفتح بانه مصدر مبني بمعنى
اذا بدا واستعمل ظرفا اي تقديره ان ذر قرن الشمس لا بزيد ولا ينقص ثم ان معانيها
كثيرة ذكر مشاهيرها المص ومنها الشارح فقال فمن معناها ابتداء الغاية في المكان
نحو خرجت من البصرة فزيادة مبدأ الخروج كان من البصرة هذا المقام يحتاج الى
كشف عن معنى الغاية اذ الغاية بمعنى النهاية فلا وجه لابتداء النهاية ولانتهائها
فالمراد جميع المسافة ومعنى انتهائها ان يكون للفعل المتعدي بها امتداد يكون
ابتداؤه من مجرورها من كسيرت من البصرة او يكون اصلا لشيء ممتد نحو خرجت من البصرة
ويكون فانه يتبادر ولو باقل خطوة يكنه اصل لما له امتداد وهي ما نظيره لا الى لانتهائها
على انتهاء الغاية فكل فاعل احد في فعل له فله ابتداء بدأ منه وانتهاء ينقطع

من ابتداء الغاية

عنده فالاول شاسره من والثانى بمباشره لى و بعرفها الابتدا بما يصلح انتها

فلا بد منه اما لفظا واما تقديرا وقد يجى مستبعدا فيها الانتها لعدم القصد اليه

وتعرف الغرض للابتدا اذا كان المعنى لا يفيد الا المبتدا منه كقولك اعوذ بالله

من الشيطان الرجيم و زيد افضل من عمرو وهذا مذهب سيبويه وذهب

ابو العباس وبعض من البصريين الى جواز جعلها لابتدا كل غايه فى المكان والزمان

وغيرهما كقول بعض العرب من الا ان الى غد حكاه الاخفش فى المعانى وقرات

من سوره البقره الى آخرها قال ابن مالك وهو الاصح لكثره وروده فيهما فالتاويل

معها غير مرضى وعندى ان الحق هذا لان معناها ابتدا الغايه وكونها فى الزمان

او فى المكان او فى غيرهما مستفاد من الاستعمال فاذا استعمل فى جميعها فلا اختصاص

له بواحد منها وقد يكون للتبعيض نحو اخذت من الاموال اى بعضها فسره بان شذا

نا بان المبعضه تعرفها ان يصح موضعها بعض وهذا ايضا لا ينفك عن معنى الابتدا

لانه يدل على ان الاموال مبدا موضع اخذك وفى بعض النسخ موضع موضع مبدا

كما ان قولك خرجت من البصره يوذن بان البصره منشا خروجك اى مبداوه الا انها

فى الاموال افادت التبعيض ايضا اذ كان ذلك ممكنا ولم نفده فى قولك خرجت من

البصره لانه لا يتصور لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها يعنى ان مفارقة

البصره انما يكون بمفارقة جميع نواحيها اذ لا يصح ان يكون خارجا وغير خارج هذا

مذهب سيبويه وذهب اليه الجمهور وهو الصحيح قال به ابن عصفور واما المبرد

وابن السراج والاخفش الاصغر وطائفه من الحذاق والسهيلى فذهبوا الى انه لا يكون

الا لابتدا الغايه ويكون للبيان فى له عشره من الدراهم لان العشره قد يكون من

الدراهم ومن غيرها فيكون مبهمه محتاجه الى البيان فلما قيل من الدراهم تبين

ماهو

ماهو المقصود هذا اذا كان المراد بها جنس الدراهم اما اذا كان دراهم معينة الكرم

عشره يكون من للتبعيض لان العشره بعض مجرورها وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا

الرجس من الاوثان لان سائر الارجاس مما يجب ان يجتنب عنها فلما قيل من الاوثان

تبين ما هو المقصود بالاجتناب وحمله بعضهم على القلب اى فاجتنبوا الاوثان من

الرجس وهذا مشهور فى كتب المقربين وقال به جماعة من القدما والمتاخرين و

انكر ذلك بعض المغاربه وكان الشارح اشار اليه بقوله وقالوا وهذا اى معنى التبيين

قريب من معنى الابتداء اذ جعل مبدا اجتناب الرجس هو الاوثان وهذه المبينة

يعرفها حمل مجرورها على مبهم قبلها فالمعنى فيه فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان

وقيل ان المبعضه ما كان المذكور قبلها لفظا او تقديرا بعضا مما بعدها والمبينه

عكس ذلك نحو فى اخذت درهما من الدراهم مبعضه على التفسير الثانى مبينه

على التفسير الاول ويكون مزيده فى المرفوع نحو ما جاءنى من احد وفى المنصوب نحو

ما رايت من احد ودخولها فى حال الزيادة على المنصوب اينسب اقرب الى القياس

من دخولها على المرفوع فيكون قولك ما رايت من احد احسن مما جاءنى من احد لان

حروف الجر موضوعه لمعنى المفعولية حيث توصل الى الاسما الافعال وتجرها اليها

فيكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل و مع هذه مع انها مزيدة لم تخرج عن

معنى الابتدا وهذا اى لعدم خلوه عن معنى الابتدا قال ابو على السيرافى اذا

قلت ما جاءنى من احد معناه من واحد اى من واحد هذا الجنس الى انتهاه فقوله

الى انتهاه يدل على عدم خلوه عن معنى الابتدا كما عرفت يعرف بما يصلح له انتها

وهذا اى ولكون معناه ذلك قالوا انها اى من فى ما جاءنى من احد للاستغراق ولعل

الصواب يزيد بهذا ان كلام السيرافى لما دل على ان من فى ما جاءنى من رجل زايد

المبينة

للتبعيض

للبيان

رد بانه انما يكون زايدا اذا كان الاستغراق مفادًا من الكلام عاريا عن من
كما جاءني من احد فقال الشارح رد كلامه على هذا الوجه ليس بصواب لانه لا خفا
في زيادة من بل الصواب ان يقال انه فهم من كلامه انه زائد ويفهم من اطلاقه انه
زايد محض كما جاءني من احد وليس كذلك على ما بينه الشارح بقوله ولعل ان تقال
انما اي من في ماجاءني من احد زيادة محضة اي خالصه زيدت لتاكيد معنى النفي
المستغرق اذ لا فرق في المعنى بين ماجاءني من احد وما جاءني احد لافادتهما
جميعًا معنى الاستغراق لان احدا اذا قرن به حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق
البتة اذ لا تقول ماجاءني احد بل اثنان والسر فيه انه مقصور على العموم نص دیار ربك
عليه قول صاحب الصحاح واما قولهم ما في الدار احد فهو اسم لمن يصلح ان يخاطب
يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع والمونث وقال تعالى لستن كاحد من النساء
وليس هذا احدًا بمعنى الواحد الذي هو اول العدد واما في جاءني من رجل
فليست بزيادة محضه حيث افادت الاستغراق الغير المستفاد من اصل الكلام الا ترى
انك اذا قلت ماجاءني رجل بغير من لم تفد الاستغراق قطعا بل افادته محتملا وصح
قولهم ماجاءني رجل بل اثنان تشهد لذلك اي لعدم افادة الاستغراق قطعا فاذا
دخلت عليه من صرفت الكلام المحتمل الى الاستغراق فازال عنه احتمال غيره كما
ان لام التاكيد صرف صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت
محتملة لها ولغيرها ولهذا السر استشهد المص في الزيادة بماجاءني من احد دون
ماجاءني من رجل الحاصل ان من في ماجاءني من رجل زايد في اللفظ دون المعنى وفي
ماجاءني من احد زايد في اللفظ والمعنى جميعًا فالاولى مفيدة للاستغراق فلا تكون
زايده محضه والثانيه مفيدة لتاكيده فيكون زايده محضه واشارة الى هذا

فلا

قال ابن مالك تزاد لتنصيص العموم او لمجرد التوكيد والحكم بالزيادة لا ينافي
القول بافادته الاستغراق فظهر الفرق بما ذكر بين ماجاءني رجل وبين ماجاءني من
رجل وفيه نظر لان معنى رجل ليس رجلا واحدا فبطل بذلك مقيدا بداعي
التعيين حتى لو جاء رجلان لصدق جاءني رجل فلما كان رجل نكره والنكره في سياق
النفي تعم جميع احاده فلا يجوز ان يجيء رجلان او رجال والا لثبت رجل واحد وقد
نفي جميع افراد رجل واحد فاذن لا فرق بين ماجاءني من رجل وبين ماجاءني رجل
والتحقيق ان مفهوم رجل رجل واحد من هذا الجنس لا الحقيقه لان لفظ النكرة
لا يدل عليها من حيث هي بل في ضمن فرد من افرادها الا عند قرينه فاذا انتفى فالنفي
راجع الى قيد الوحده وانتفاء الوحده لا يستلزم انتفاء الاثنينيه قوله والنكره في
سياق النفي تعم جميع احاده الخ مسلم لكن لا نم عدم جواز ان يجيء رجلان او رجال قوله
والا لثبت رجل واحد قلنا نعم قوله وقد نفي جميع افراد رجل واحد قلنا ثبوت
رجل في ضمن رجلين لا ينافي نفي جميع افراد رجل وانما يلزم لو كان رجل في ضمن رجلين
من افراد رجل واحد وهو ممنوع ثم ان زيادة من في النفي بجميع ادواته وما جرى مجراه
من النهي والاستفهام وهو شامل ايضا لجميع ادوات الاستفهام لكن لا يحفظ زيادتها
الا في هل ولو قلت كيف يضرب من رجل وان يضرب من رجل ومتى تضرب من رجل لم يجئ
والحق بعضهم الهمزه بهل هذا احد شرطي الزياده والثاني الشرط الاخر وهو ان يكون مجرورها
نكره ولو قال ثم ان زياده من في غير الواجب لكان اخصر مستتره ولا تزاد في الاثبات
عند سيبويه ولا يصح ان يقال جاءني من رجل ويراد من واحد الى اضعافه لان الاثبات
لواحد لا يوجب الاثبات للكل بخلاف النفي الا ترى انك اذا قلت ماجاءني من احد فقد
صح تصور عدم مجيء جميع الناس اليك فاذا قلت جاءني من احد فلا يتصور مجيء جميع الناس

واما اذا قلت م

فاذا استقريت مثالاً فمثالاً وجدت الاستغراق فى النفى دون الاثبات
واجاز ذلك اى زيادة من خليحة فى الاثبات الاخفش و وافقه ابن مالك
مستشهداً بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وقوله وكلوا مما امسكن عليكم
وقوله تعالى ويكفر عنكم من سياتكم وقولهم قد كان من مطر وقول الشاعر
وهبتى لها جبها عندنا فما قال من كاشح لم يضر الجواب اما عن الاول
فمن فيها للتبعيض اى يغفر لكم بعض ذنوبكم وقوله تعالى ان الله يغفر
الذنوب جميعاً وارد فى خطابه محمد صلى الله عليه وسلم وهذه الايه
فى خطابه نوح عليه السلام ولا يبعد ان يغفر الله بعض ذنوب قوم ويغفر
جميع ذنوب قوم اخرين ولئن سلم فقد جاز غفران بعض الذنوب لبعض
وجميعها لبعض فلا تناقض على ان قوله ان الله يغفر الذنوب جميعاً ليس
ما فاعلى عمومه بدليل قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر
ما دون ذلك لمن يشاء وعن الثانيه فكذلك اى كلوا بعض ما امسكن
عليكم اى لحمه دون غيره وعن الثالثه فكذلك ولا يناقضها قوله تعالى ان
تجتنبوا كباير ما تنهون عنه نكفر عنكم سياتكم لان الله عز وجل وعد على
علا توبه فيه ولا اجتناب الكباير تكفير بعض السيات وعلى عمل فيه
التوبه واجتناب الكباير تكفير جميع السيات وعن قولهم قد كان من مطر
فبانه محمول على الحكايه او على ان من للتبعيض او للتبيين اى قد كان شيء
من مطر فيكون من مطر صفه شيء واعترض عليه بانه يلزم حذف الفاعل
واقامه الصفه مقامه وقد اجتمعت فى قوله تعالى وينزل من السماء
من جبال فيها من برد لان من الاولى لابتداء الغايه لجواز الى الارض ومن

الثانيه

الثانيه للتبعيض على ان الجبال برد بكثرته اى بعضها او لابتداء الغايه
على ان المعنى من امثال الجبال من برد هذا على راى من لا يرى زياده من فى
الموجب اما على راى من راها فالاولى على حالها والثانيه زايده على ان
الجبال مفعول وضمير الموصول فى الظرف المستقر اعنى فيها والثالثه لبيان
الجنس اى لبيان ان الجبال من اى نوع ويجوز ان يكون من الثانيه بمعنى
فى والثالثه زايده اى وينزل من السماء فى جبال فيها برداً او لبيان الجنس
ومن ههنا تعلم ان من الداخله فى الغايات وعن وقبل وبعد لابتداء الغايه
قال ابن مالك اذا دخلت على قبل وبعد ولدن وعن فهى زايده لان المعنى
فى ثبوتها وسقوطها واحد واذا دخلت على عند ولدى ومع وعلى فهى
لابتداء الغايه الجواب ان المساواه ممنوعه لانك اذا قلت جيت من قبل زيد
كان مجيك مبتدا من الزمان المتعقب زمان مجيك بخلاف قبل زيد فان
معناه ان مجيك سابق على مجى زيد واحتمل التعقيب والمهله وكذا فى بعد
ولدن وعن فتامل هذه هى المعانى المشهوره التى ذكرها المص وبينها
الشارح وقد اثبتوا لها معانى اخر منها التعليل نحو من الصواعق حذر
الموت ومنها البدل تعرفها وضعه موضعها كقوله تعالى ارضيتم
بالحيوة الدنيا من الاخره اى بدلها ومنها المجاوزه اى بمعنى عن كقوله
تعالى الفاسيه قلوبهم من ذكر الله اى عنه وكذا حدثته من فلان وعدت
وامنت وبرئت وشفيت وروية منه ولهذا صاحبت افعل التفضيل فمعنى
زيد افضل من عمرو جاوز زيد عمرواً فى الفضل وهذا اولى من القول
بكونها للابتدا كما زعم سيبويه لعدم جواز وقوع الى بعدها هنا كما قاله

فاذا استغرقت مثالا فمثالا وجدت الاستغراق في النفي دون الاثبات
واجاز ذلك اي زيادة من خلاصة في الاثبات الاخفش ووافقه ابن مالك
مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وقوله وكلوا مما امسكن عليكم
وقوله تعالى ويكفر عنكم من سيئاتكم وقولهم قد كان من مطر وقول الشاعر
وهي لا حجة لها عندنا لما قال من كانت لم يضر الجواب اما عن الاولى
فمن فيها للتبعيض اي يغفر لكم بعض ذنوبكم وقوله تعالى ان الله يغفر
الذنوب جميعا وارد في خطاب محمد صلى الله عليه وسلم وهذه الاية
في خطاب قوم نوح عليه السلام ولا يبعد ان يغفر الله بعض ذنوب قوم ويغفر
جميع ذنوب قوم اخرين ولئن سلم فقد جاز غفران بعض الذنوب لبعض
وجميعها لبعض فلا تناقض على ان قوله ان الله يغفر الذنوب جميعا ليس
ما فاعلا عموما بدليل قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر
ما دون ذلك لمن يشاء وعن الثانية فكذلك اي كلوا بعض ما امسكن
عليكم اي لحمه دون غيره وعن الثالثة فكذلك ولا ينافيها قوله تعالى ان
تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم لان الله عز وجل وعد على
عدم التوبة فيه ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السيئات وعلى عمل فيه
التوبة واجتناب الكبائر تكفير جميع السيئات وعن قولهم قد كان من مطر
فبانه محمول على الحكاية او على ان من للتبعيض او للتبيين اي قد كان شيء
من مطر فيكون من مطر صفة شيء واعترض عليه بانه يلزم حذف الفاعل
واقامة الصفة مقامه وقد اجتمعت في قوله تعالى وينزل من السماء
من جبال فيها من برد لان من الاولى لابتداء الغاية لجواز الى الارض ومن

الثانيه

الثانية للتبعيض على ان الجبال برد بكثرته اي بعضها او لابتداء الغاية
على ان المعنى من امثال الجبال من برد هذا على راي من لا يرى زيادة من في
الموجب اما على راي من راها فالاولى على حالها والثانية زائدة على ان
الجبال مفعول وضمير الموصوف في الظرف المستقر اعني فيها والثالثة لبيان
الجنس اي لبيان ان الجبال من اي نوع ويجوز ان يكون من الثانية بمعنى
في والثالثة زائدة اي وينزل من السماء في جبال فيها بردا او لبيان الجنس
ومن ههنا تعلم ان من الداخلة في الغايات وعن وقبل وبعد لابتداء الغاية
قال ابن مالك اذا دخلت على قبل وبعد ولدن وعن فهي زائدة لان المعنى
في ثبوتها وسقوطها واحد واذا دخلت على عند ولدى ومع وعلى فهي
لابتداء الغاية الجواب ان المراد ممنوعة لانك اذا قلت جئت من قبل زيد
كان مجيئك مبتدأ من الزمان المتعقب زمان مجيئك بخلاف قبل زيد فان
معناه ان مجيئك سابق على مجيء زيد واحتمل التعقيب والمهلة وكذا في بعد
ولدن وعن فتامل هذه هي المعاني المشهورة التي ذكرها المص وبينها
الشارح وقد اثبتوا لها معاني اخر منها التعليل نحو من الصواعق حذر
الموت ومنها البدل تعرفها وضعه موضعها كقوله تعالى ارضيتم
بالحيوة الدنيا من الاخرة اي بدلها ومنها المجاوزة اي بمعنى عن كقوله
تعالى للقاسية قلوبهم من ذكر الله اي عنه وكذا حدثته عن فلان وعذت
وامنت ورغبت وشبعت ورويت منه ولهذا صاحبت افعل التفضيل نحو
زيد افضل من عمرو جاوز زيد عمرا في الفضل وهذا اولى من القول
بكونها للابتداء كما زعم سيبويه لعدم جواز وقوع الى بعدها هنا كما في

ابن مالك وعنه انها للابتداء ولا يخلو من التبعيض عند سيبويه ولا بنيد
عند المبرد والاخفش الصغير وصححه البعض ورده البعض بما رده به
ابن مالك الجواب ان ذكر الابتداء لا يلزمه ذكر الانتهاء بل قد يترك
اما للعلة او لان الاخبار به غير مراد في يكون الابتداء معلوما والانتهاء
مجهولا وهو امدح في حق المفضل اذ لا تقف السامع على محل الانتهاء ورد
ابن مالك التبعيض بعدم صلاحية بعض موضعها مجاب بان التبعيض
حيث يكن وما قال انما المجرد التبعيض يرد عدم صلاحية بعض موضعها
وقيل الصحيح ان افهام البعض ما هو من افعل من جهة ان من لابتداء
الغاية دخلت على الموضع المبتدا منه التفضيل لانه ح يعلم ان التعميم في
التفضيل غير مراد وانما المراد ذكر الموضع الذي ابتدى منه التفضيل وهذا
حسن الا في الله اعظم من كل عظيم ومنها الانتهاء كقولك قربت منه
ساو لقربت اليه وروايته من ذلك الموضع حيث قال سيبويه فيه تجعله
غاية رويتك كما جعلته غاية حين اردت الابتداء واثبته الكوفيون
ايضا ورده المغاربه ومنها الاستعلاء كقوله تعالى ونصرناه
من القوم اي عليهم كذا قال ابو الحسن الاخفش ويجوز ان يضمن الفعل
معنى فعل آخر اي منعناه بالنصر من القوم وهو بيّن على ما بها وهو
احسن من تضمين الحرف معنى آخر ومنها الفصل شرط دخوله على ثاني
المتضادين عند ابن مالك نحو الله يعلم المفسد من المصلح ويجوز عند
البعض وان دخل على ثاني المتباينين نحو لا يعرف زيدا من عمرو ومنها
موافقة الباء نحو ينظرون من طرف خفي اي به كما يقال العرب ضربت من

السيف

السيف اي به ويحتمل ان يكون لابتداء الغاية ومنها موافقة في ذهب اليه
الكوفيون وابن مالك قال عسى سائل ذو حاجة ان منعته من اليوم
سؤلا اي يبشر في غده ولا حجة فيه لاحتماله التبعيض على حذف المضاف
اي من مسؤلات اليوم او من مسؤلاتك اليوم ومنها التجريد نحو لقيت
من زيد اسدا اي لقيت زيدا وهو اسد وقوله ولى الانتهاء الى
الى
نحو سرت من البصرة الى الكوفة يريد ان منتهى السير هو الكوفة هذا في الغاية
الحسية واما في الغاية الغير الحسية فقولك قلبي اليك اي مائل كان المخاطب
منتهى اليه باعتبار الشوق والميل فهي معارضة لمن لم يقيد السادح بالمكان
كما قيد في من به تنبيها على انه لانتهاء الغاية في الزمان والمكان ولا خلاف في ذلك
ولم يقيدهما صاحب الكشاف بالمكان تنبيها على عدم الاختصاص به وقد يكون
بمعنى المصاحبة
بمعنى المصاحبة اعني بمعنى مع ولفظه قد تشير الى قد مجيئه لهذا المعنى
نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وقوله
تعالى من انصاري الى الله وقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق
حكاه ابن عصفور عن الكوفيين وابن هشام عنهم وعن كثير من البصريين و
هو الوجه في الآيات المتقدمة لان ما يتعلق به الى ليس مما تعدى بها وقيل
والصحيح بقاؤها على معناها على التضمين فالمعنى لا تضموا اموالهم
الى اموالكم ومن نصرته الى نصرة الله وعلى هذا القياس ما كان هكذا وقولنا
وهذا اي كونه بمعنى مع ايضا راجع الى معنى الانتهاء لان المعنى لا ينتهين اكل
بمعنى اللام
اموالهم الى اموالكم وقد يكون بمعنى اللام نحو الامر اليك لكون اللام في
هذا هي الاصل وقوله تعالى ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم قيل

الى في الاول للانتهاء اي الامر مضاف ومفوض ومنه اليك وقد يكون بمعنى
في كقوله فلا تتركنه بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اي فيهم واستدل
بعضهم على هذا بقوله تعالى هل لك الى ان تزكى قال ابن مالك يمكن ان
يكون من هذا قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة والى معنى في الى ذهب
القتبي وابن مالك وبعض غيرهما من النحاة ورده ابن عصفور بانه
لو جاز ذلك لجاز زيد الى الكوفة والثاني بط فوجب التاويل اما مطلي
الى الناس فمضمن مبغضا واما هل لك الى ان تزكى فادعوك الى ان تزكى
وبعضهم اولوا البيت بمضاف الى الناس متعلق بمضاف واحدف لدلالة
الكلام وقد يكون بمعنى من كقوله ابن احمر يقول وقد عاليت بالكور
فوقها ايسقى فلا يروى الى ابن احمرا اي مني هذا قول الكوفيين والقتبي
وقيل وارد على التضمين اي فلا ماني الى الرواء قال ابن عصفور على اراد
المضاف اي فلا يروى ظماؤه فحذف الظما واستتر في الفعل فهو الفاعل
في له وقد يكون زائده عند الفراء زعم زيادتها في قوله تعالى فاجعل
افئدة من الناس تهوى اليهم على قراءة الفتح قال ابن مالك اولى من
الحكم بزيادتها كون الاصل تهوى بالكسر فجعل موضعه فتحة كما في رضي
رضى وفي ناصية ناصاة وهي لغة طائية ورد بان هذا التخريج غير جائز
لانه ليس كل ما اخرها قبلها كسرة يجوز ابدالها الفا وفتح ما قبلها
فالتخريج في هذه الاية تضمين تهوى بميل وفي معناها حتى يعني كالى انها
للانتهاء كذلك حتى للانتهاء الا انها تفارقها من وجوه اي يفارق
حتى الى ويختص باحكام ليست في الى من وجوه الوجه الاول ما اشار اليه بقوله

حتى

٩٣

وهي ان مجرورها لا بد ان يكون مما ينتهي له المذكور نحو اكلت السمكة حتى
راسها فان الراس ينتهي به السمكة او يكون ينتهي عنده المذكور نحو نمت
البارحة حتى الصباح فان الصباح ينتهي عنده الليلة لانه من اجزاء اليوم
لا من اجزاء الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرور حتى يجب ان يكون اما اخر
جزء من الشيء كما في المثال الاول او ما يلاقي اخر جزء منه كما في المثال الثاني في
ذلك اي كون مجرور حتى كذلك لان الفعل المعدى بها اي بحتى كالاكل والنوم
منه الغرض الوضعي فيه ان ينقضي اي يطلب ما تعلق به ذلك الفعل
شيئا فشيئا يعني بالتدريج حتى ياتي عليه اي على ذلك الشيء وفي
بعض النسخ اي ينقضي معناه اي يمضي فعلى الاولى ما في محل النصب وعلى
الثانية في محل الرفع وشيئا منصوب على انه مفعول مطلق وقيل على البدل
من ما وقيل على التمييز كذا ذكره الزمخشري في مفصله ولا يجب ان يكون مجرورا
الى كذلك اي اخر جزء من الشيء او ما يلاقي اخر جزء منه ومن ثمة اي ومن اجل
ان المجرور بالى لا يجب ان يكون كذلك جاز اكلت السمكة الى نصفها والى ثلثها
ولم يجز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها والسر فيه ان الغاية اما مفروضة
او مصنوعة عينت حتى للمفروضة والى لم تتعين فرقا بينهما ولم يعكس لان
حتى زايد والى ناقص فاختص الزايد بالمفروضة الزايد على المصنوعة ولم
يختص له وفي قوله ولا يجب اشارة الى انه يجوز ان يكون كذلك وان لا يكون
والوجه الثاني ان مجرورها اي مجرور حتى داخل وجوبا في الحكم السابق كالاكل
والنوم في المثالين المذكورين ففي مسئلة السمكة ومسئلة البارحة
قد اكل الراس ونيم الصباح ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع عند

الراس ولو جاز ذلك لجاز دخولها على ما ليس باخر جزء من الشي
او ما يلاقي اخره ولم يجز دخولها على ما ليس كذلك على ما مر من ان
الغرض الوضعي ان ينقضي الفعل بما تعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه
كذا ذكره الزمخشري وابن الحاجب في شرحه للكافيه وفيه بحث
لان ما وضع حتى لاجله انما يقتضي الدخول اذا كان اخر جزء من الشي
لا دخول ما يلاقيه ثم الكلام ساكت عن دخوله وعدمه في مسئله
البارحه ولهذا قال العلامه في المقيس ونمت البارحة حتى الصباح مستدرك
لان ما ينتهي به الشي يدخل فيما قبله لا ما ينتهي عنده وايضا قال السيرافي
لا يتناول القوم الصباح مستدرك كما يتناول الاكل الراس وفي التحقيق
قوله ونمت الصباح منظور فيه لانه لم يتم فلهذا السر لم يات الشارح في
بيان الوجه الثاني في التمثيل بنمت البارحة حتى الصباح وهذا ان الوجها
ذكرهما الشارح على مذهب الزمخشري خالف الوجه الاول ابن مالك حيث
قال التزم الزمخشري كون مجرورها اخر جزء وهو غير لازم بدليل قوله
عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعد يئوسا ولا حجة فيه
على الزمخشري لانه لم يتقدم حتى ما يكون ما بعدها جزءا له ولا ملاقيا
لاخر جزء منه ولو صرح في الجملة بذكر الليلة فقال فما زلت راجيا وصلها
تلك الليلة حتى نصفها كان حجة عليه لكن اذ لم يتقدم في الجمله المعنا
حتى ما يصلح ان يكون ما بعدها جزءا له او ملاقيا لاخر جزء منه جاز ان
يدخل على ما ليس كذلك وخالف الوجه الثاني ايضا قال وحتى لانها
العمل بمجرورها او عنده والفراء والرماني وجماعة من النحاة لانهم

قالوا

قالوا يدخل ما لم يكن غير جزء منه ووافقه بعضهم الا ان يقترن بالكلام
ما يدل على خلاف ذلك وابو العباس وابو بكر وابو علي حيث قالوا دخل
على كل حال وقال سيبويه داخل فيما قبلها ولا بد لكنه مثل بما هو بعض
بخلاف مجرور الى فانه ان دلت قرينه على دخول ما بعدها فهو على حسب
القرينه والا فالذي عليه اكثر المحققين انه لا يدخل وقال ابن الحاجب قد
جاءت الى وما بعدها داخل في الحكم فيما قبلها وجاءت وما بعدها غير
داخل فمنهم من حكم بالاشتراك ومنهم من حكم بظهور الدخول ومنهم
من حكم بظهور انتفاء الدخول وعليه النحويون ووجوب دخول المرافق في
وجوب الغسل ليس من ظاهر الايه وانما حمل على ذلك من السنه بدليل
فلم يصر اليه الا بدليل والوجه الثالث ان الى تدخل على المظهر والمضمر
جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا يدخل الا على المظهر استعمالا فلا يقال حتاه
هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين لانهم قالوا استغنوا عن الاضمار في
حتى بورود ذلك بعده وبالاضمار في الى نحو اليه اما الاول فلان ذلك اسم مبهم
يؤتى به اذا ظن ان المخاطب عرف كما يكون في المضمر كذلك واما الثاني فلان
المعنى واحد قيل لا يؤدي الى اختلاط الضماير لانه كما يقع بعد حتى ضمير مجرور
يقع ايضا ضمير مرفوع وضمير منصوب فلو لم يمتنع من الضمير لادى الى اللبس فيه
بحث لانا لا نسلم ذلك اذ وضع الضماير على صيغ مختلفه ينوب في كل موضع
ضميره واحسن ما قيل في التعليل ما ذكره فخر المشايخ من ان مجرور حتى يجب
ان يكون اخر جزء من الشي او ما يلاقيه على ما قرر والضمير كنايه عن السابق
كالمهو بعينه لا جزء منه فلو قلت اكلت السمكه لفسد المعنى واما الكوفيون

والمبرد ينحرون ذلك استدلالا بقوله فلا والله لا يلقى اناس فتى حتاك
يا ابن ابى يزيد وهو عند الاولين ضروره او شاذ والوجه الرابع ان حتى
لا يلزم الجر ويكون عاطفه ومبتدا ما بعدها الموصول في محل الرفع على
الفاعل المبتدا بخلاف الى فانها يلزم الجر اما العاطفه فيجوز مجا في
القوم حتى زيد وكذلك النصب والجر بقولك في صورة النصب رايت القوم
حتى زيدا وفي صورة الجر مررت بالقوم حتى زيد وانها وان كانت
عاطفة الا انها تخالف ساير حروف العطف في ايجاب مجانسه ما بعدها
لما قبلها لكونها موضوعه للغايه والدلالة على احد طرفي الشيء ولا
يتصور ان يكون طرف الشيء وغايته من غيره ولهذا اى ولكونها موضوعه
للغايه والدلالة على احد طرفي الشيء وقالوا انها تذكر للتعظيم والتحقير
مثال التعظيم نحو مات الناس حتى الانبيا ومثال التحقير قدم الحاج حتى
المشاة جمع ماش لبصير كانه جنس آخر حتى يصح العطف ولا يكون بمنزلة عطف الجزء
على الكل بيانه ان الناس والحاج فيهم ارفع وادنى فاذا قلت حتى الانبيا
او حتى المشاة علم ان الانبيا ارفع الناس والمشاة ادنى الحاج فيستدل
بذكره ان الموت قد انتهى الى الرفعا والقدوم الى الوضعا والا لم يكن
في ذكرهما فايده لمكان الاشتمال الموجب لدخولهما في الحكم والمجانسه لما
قبلها والبعضيه فالمذكور بعد حتى هذه لا بد وان يكون مما يشتمل عليه اللفظ
الاول فذكر بعضها على ان الامر قد انتهى به لجواز ان لا يتوهم منه الفعل
اما لرفعته او دناءته فعلم مما ذكرنا ان كونها للتعظيم او للتحقير عند كون
مدخولها ما ينتهي به الامر وان هذين المثالين صالحان لكونهما مثالين

يكون

لكون حتى للتعظيم وللتحقير لان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غايه وطرف له
واذا اخذ من اعلاه فادناه غايه وطرف له فالانبيا عليه غاية جنس الناس
لو اخذنا من ادنى المراتب واسعينا صاعدين والمشاة غاية جنس الحاج
اخذ من الاقويا الراكبين وينزل وينتهي الى المشاة واما الابتدائيه
اى كون حتى حرفا يبتدا بعده الكلام اسميا كان او فعليا فنحو قولك خرجت
النسا حتى هند خارجه في الجمله الاسميه او حتى خرجت هند في الجمله الفعليه
قال جرير فما زالت القتلى تمج دماءها بدجله حتى ماء دجله اشكل وقال
الفرزدق فيا عجبا حتى كليب تسبني كان اباها نهشل او مجاشع والمراد
سبني الناس حتى كليب تسبني وقد جازت في مسئله السمكه الوجوه الثلاثه
الجر على كونها جارة والنصب على كونها عاطفه والرفع على كونها ابتدائيه
والخبر محذوف اى حتى راسها ما كول وقال اللقى الصحيفه كى يخفف رحله والزاد
حتى نعله القاها روى في نعله الوجوه الثلاثه الجر على انها جارة والرفع
على انها ابتدائيه والنصب على ان يكون عاطفه او على اضمار فعل ناصب
يفسره القاها خص مسئله السمكه لان في مسئله البارحة لا يجوز الوجوه
الثلثه لان الفعل المعدى بها الغرض منه ان ينقضي ما يتعلق به شيئا
فشيئا حتى ياتي عليه فلا يكون ما بعدها الا اخر جزء او ما يلاقيه فاذا
كانت عاطفه فامرها كذلك انما يكون آخر جزء دون ما يلاقيه كما ان
اصلها ان يكون جارة وانما استعملت عاطفه لاشتراكها مع الواو في المعنى
هو ثبوت الحكم في الامرين فاستعملت على خلاف اصلها في اظهر معنيها لما
اشبهته وهو الواو فلذلك لم يجز في مسئلة البارحة الا الجر اعلم

انه مما يجب ان يعلم هنا ان المعطوف بحتى ليس يجب ان يكون جزءا مما قبلها
بل يجوز ايضا ان يكون كالجزء او جزءا مما يدل عليه ما قبلها فان قلت
الابتدائية قسم من العاطفة فلا يكون قسيمة لها اما الاول فلان العطف
اما عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة واما الثاني فلان القسم
ضد للقسيم قلت بل هي قسيمة لها لا عينها لانها ليست بعاطفة والا
لامتنع دخول حرف العطف عليها وليس كذلك كما في قوله سريت بهم حتى
تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان وقد يكون للمصاحبة غير
منفك عن المعنى المذكور فيما لم يكن اخر جزء ولها معنى اخر الا وهو انه
لا يستعمل حتى على الاستقرار الا في نحو كان سيري حتى دخلها بخلاف
الى فانه يقع مستقرا نحو السير الى بغداد ولا يقال السير حتى بغداد اذ هنا
ثم اختلفوا في الخفض بعدها انها او باضمار الى ذهب الخليل وسيبويه
الى الاول والكسائي الى الثاني قال الفراء حتى من عوامل الافعال لكن
غير لازم عملها بدليل وقوع ما لا يقبل العمل ثم لما ناب مناب الى خفضت
الاسماء قيل هذا قول له قيد بعد لما دعته الى ابطال معنى حتى الجواب
لا نم ان النيابة يستلزم الابطال لان وضع حرف مكان اخر لفائدة والحق
المذهب الاول لوقوع المجرور بعدها مع عدم قيام الدليل على تقدير الى
واما في فهي للظرف ويقال للوعاء ويقال للاشتمال بمعنى كونه للظرف انه والظرف في
دال على كون مجروره محلا لوقوع الشيء اما حقيقة نحو المال في الكيس لان
الكيس محل لوقوع المال فيه واما تقديرا نحو نظرت في الكتاب وسعيت
في الحاجة جعل الكتاب محلا للنظر والمراد نظر القلب لا نظر العين بدليل

زيد بكونه في الكتاب والحاجة للسعي واشار الى هذا التفصيل قال
الشارح فالمثال الاول من الاعيان والثاني من المعاني قيل وقد
تجي بمعنى على كقوله تعالى ولأصلبنكم في جذوع النخل اي عليها قال
صاحب الكشاف انها على معناها لتمكن المصلوب في الجذوع تمكن الكائن
في الظرف فيه وتعديته الصليب بعلى على تضمينه معنى الاستقرار والحق
ان كل موضع فيه الاحتواء فهو موضع في وكل موضع فيه الاستعلاء
فهو موضع صالح لها فهو صالح لكل منهما فزيد على السطح موضع على وجلست
في الدار موضع في وجلست في الارض يحتملهما على حسب ما يقصده المتكلم
من الظرفية والاستعلاء ومنه حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم واذا
استويت ومن معك على الفلك وهذه الاية فلهذا حملها صاحب
الكشاف على انها نظرا الى احتمال الظرفية بذلك المعنى الذي مر وغيره
جعلها على خلاف ما به نظرا الى احتمال الاستعلاء فقد تبين وجه
القولين وقد تجي بمعنى الباء كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس
بصيرون في طعن الاباهر والكلى اي بطعن وهو على تاويل التضمين
واحد على بابه وهو ماهرون او مقدمون على غيرهم قال ابن مالك
وقد تجي للتعليل كقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم
اي لما اخذتم وقد تجي للمقايسة وهي الداخلة على تال يقصد تعظيمه
او تحقيره لمتلوه كقوله تعالى فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا
قليل والكتاب على انها لا يكون الا للظرف مطلقا وهو مذهب سيبويه
والمحققين ويرد ما سوى ذلك بالتاويل اليه قوله واما

الباء للالصاق

الباء وهي للالصاق جعلها الفتح كواو العطف وفائه فالكسر حملا لها على
اللام للاشتراك بينهما في العمل ولزوم الحرفية وسيجي تعليل الكسر في اللام
نحو به داء قال الشارح في تفسيره اي التصق به وخامره اي خالطه
قال وخامره لان الالصاق لا يستلزم الاختلاط لان الالصاق يتعلق
احد المعنيين بالاخر قال الغاية الباء غير الزائدة للالصاق و[illegible]
حقيقة او مجازا لا غير فقد يتجرد لهذا وقد يدخلها مع ذلك معنى
آخر وسيبويه لم يذكر لها غير الالصاق وظاهر كلام ابن مالك انها
مشتركة بين ما يذكر ها هنا وردت وهو ظاهر كلام الشارح ومنه مررت
بزيد اي مما يفيده الباء من الالصاق قولك مررت بزيد فان قلت
لا نم انها للالصاق بل للتعدية اذ لا وجه له اجاب بانه وان كان
كما ذكرتم لكن هو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب
منه زيد وهذا فصله عما قبله كما فصل باء القسم بقوله ومنه اي ومن
الالصاق اقسمت بالله فالباء للقسم وحقيقتها الصاق معنى القسم
بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف الفعل في القسم توخيا اي تحريا
وقصدا من توخيت مرضاتك اي تحريت وقصدت للاختصار مع كثرة
الاستعمال التي تقتضي التخفيف وروما اي طلبا من رمت الشيء ارومه
روما اذا طلبته للاختصاص بالقسم ورفع الالتباس بغيره من الاخبار
بالقسم اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز ان يكون مخبرا لا مقسما وقد وقعوا
موقعها اي موقع الباء الواو بعد حذف الفعل لذلك اي للاختصار
والاختصاص نحو والله لافعلن ولا يجوز اقسمت والله ولذلك

قيل

قيل انها عوض عن الفعل واجاب به مانع العطف على عاملين في قوله تعالى
والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى حين اعترض عليه به لانه لما كثر تصرفهم في القسم
وخففوا الحذف الفعل استدعى ذلك نصب علامة يستدل بها على ذلك فوضعوا
حرفا يشعر به وبحرف الجر جميعا وهو الواو والباء ثابتة في قوله وابدلت
الواو عنها اي عن الباء لتقاربهما في المخرج اذ هما شفويتان وفي المعنى اذ معنى
الجمع والالصاق متقارب بان لم تزيد التاء عن الواو نحو تالله لاكيدن وابدال
التاء عن الواو كثير في كلامهم نحو تجاه وتراث وتخمة قال الجوهري يقال قعدت
وجاهك بضم الواو وكسرها اي قبالك واتجه له راي اي سنح وهو افتعل
صارت الواو ياء لكسرة ما قبلها وابدلت منها التاء وادغمت ثم بني عليه قولك
قعدت تجاهك وتجاهك اي تلقاءك وقال التراث اصل التاء فيه واو تقول
ورثت ابي وورثت الشيء من ابي ارثه بالكسر فيهما ورثا ووراثة وقال وقد
اتخمت من الطعام وعن الطعام والاسم التخمة بالتحريك على ما ذكرنا في وكل لانه
يريد بدال تاء اصلها الواو والعامة تقول التخمة بالتسكين وقد جاء ذلك
في شعر انشده اعرابي واذا المعدة جاشت فارمها بالمنجنيق بثلاث من نبيذ
ليس بالحلو الرقيق تهضم التخمة هضما حين تجري في العروق واعلم ان الباء والواو
والتاء مشتركة في افادة القسم فالحروف القسم الباء والواو والتاء وهذا
يدل على ذلك فينبغي ان يدخل كل منهما على كل ما يدخل عليه الاخر ويجيئه لا يجي له
وما يجي به وليس كذلك لدخول الباء على كل مقسم من قسمي الاسم دون الاخرين
والواو على المظهر لا على الواحد منه دون الباقي ومجي الباء للحلف على سبيل الا
ستعطاف بخلاف اختيها ولجواز اظهار الفعل مع الباء لا غيرها اي غير ما يقتضي

للتعدية

ذلك اذ لا جواز له بدونها فنبها الشارح فقال ثم ان البا لاصالتها في ادوات
معنى القسم ستبد اى منفرد من استبد فلان بكذا اى تفرد به منفصله عن اختيها
اى الواو والتا لجواز اظهار الفعل معها يعنى يجوز في البا ولا يجوز في اختيها
نحو اقسمت بالله ولا يجوز اقسمت والله ولا تالله وبدخولها على المظهر والمضمر
يعنى يدخل البا عليهما ولا يدخلان عليهما نحو بالله وبه لاعبدنه ولا يقول
والله ووه ولا تالله وته وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو
بحياتك اخبرنى فهو استعطاف للمخاطب فهو حيث يكون ما بعد القسم امرا ونهيا
يقسم على الحقيقة لان اخبرنى ليس جملة خبرية يوكد بالقسم ولا يقال وصوتك
ونحوتك ومعنى الاستعطاف طلب العطف وهو الشفقة كانه سال ان يعطف
عليه ويخبره اى سالك بحبوتك ان تخبرنى والواو لكونها فرعا على البا لا يدخل
الا على المظهر والتا لكونها فرعا على الواو لم تدخل المظهر الا على اسم واحد
هو الله وقد تقدم بيان الفرعية الحاصل ان الواو لما قام مقام البا
والتا مقام الواو والقائم مقام شى يتحط عنه بمرتبة والقايم مقام القايم
مقامه بمرتبتين لم يجز دخول الواو على المضمر لانحطاطه بمرتبة ولم يجز دخول
التا من المظهر الا على اسم الله لانحطاطه بمرتبتين والمظهر غاية مظهر معنى
القسم ولفظ الله اقوى واشرف فالاول فى بيان الانحطاط بمرتبة فى الثانى
والثانى فى بيانه باسمين فى الثالث اولى وقد يكون للتعدية اى لايصال
الفعل الى المفعول به نحو ذهبت به والمعنى اذهبته لوضعه قوله تعالى ذهب
الله بنورهم اذ لا يصح الا لمعنى اذهب الله نورهم وقوله ديار التى كانت
ونحن على منى تحل بنا ولا تجا الركايب اذ المقصود تحلنا لا تحل ملتبسه

مطلقا ام بناء الالف بناء من حصل التقسيم فعند
معنى التعدية لا قوسطها هنا اذا ذهب التعدية

بنا وهو ظاهر فان قلت اليس البا للتعدية فى اوجهها الاخر الالصاق
والاستعانه والمصاحبة فاذن لا وجه لقوله وقد يكون للتعدية لان المص
فى صدد بيان اقسام معنى البا فلو كان هذا المعنى قسما من معانيه لكان قسيما
لكل واحد من معانيها الاخر وليس كذلك اذ قسيم الشى لا يوجد فى ذلك الشى
وقد بينا انه يوجد قلت نعم البا للتعدية فى اوجهها الاخر الا انها فى سائر
الاوجه قد افادت مع التعدية معنى اخر وهنا لم تفد شيئا سواها فلهذا
عد المص كونها للتعدية فقط قسما منفردا حاصل الجواب انه قد علم ان
التعدية معنى حروف الجر كلها في ضمنه سوا اعتبر معها معنى اخر او لا فعا دحاصل
التقسيم الى ان يقال البا للتعدية مع الالصاق وغيرها مع المصاحبة وعلى هذا
غيرها فباعتبار عدم اعتبار قيد التعدية بمعنى اخر واعتبار تقييدها بمعنى اخر
فى معانيها الاخر صار قسم التعدية قسيما لكل واحد منها وان كانت التعدية
بالاتصال المذكور ولو فسرت لكون البا معين لمعنى الفعل المعدى بها
ومحدثه بمعنى الجعل والتصيير كالهمزة والتضعيف لما احتيج الى هذه التكلفات
اذ هذا المعنى يختص بهذا القسم من اقسام معانيها كما يختص بالبا من بين حروف
الجر وقال بعضهم اذا نظرت الى هذه البا التى بمعنى الهمزة وجدت فيه الالصاق
وقد يكون للاستعانة فى نحو كتبت بالقلم وهى الداخلة على صالح الاستعانة به
عن فاعل معداها مجازا نحو كتبت بالقلم يجوز فيه كتب القلم هكذا غير النحويون
عن هذه البا وعبر ابن مالك عنها ببا السببية قال اثرته عليه من اجل الا فعال
المنسوبة الى الله تعالى فان استعمال الاستعانة فيها لا يجوز بخلاف السببية
وقد يكون للتعليل قال ابن مالك هى الصالحة غالبا موضعها اللام كقوله

للاستعانة

تعالى انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل وقوله غالبا احترازعن قول العرب
غضبت بفلان اذا غضب لاجله وهو حي وغضبت اذا غضبت به من اجله
وهو ميت والتعليل والاستعانة عند غيره من مقوله واحدة ومنهم
المص فلذلك لم يذكر با التعليل ويسمى با الاستعانة ايضا اداة ووصله
للفعل والمناسبة فيهما ظاهرة ومكمله اياه اى الفعل لان معنى الكتابة
يقتضي متعلقا فالبا يكمل لذلك المعنى بخلاف با التعدية اذ الاقتضاء
فيه بواسطة البا فلا يكون مكمله وقد يكون للمصاحبة فدخلت عليه
بثياب السفر اى معها والمعنى دخلت عليه وثياب السفر هي جملة اسمية
في موضع الحال اى مصاحبا لثياب السفر فلما كان المعنى يعود الى ذلك
لقبوا هذه الباب با المصاحبة وما لولا يكون هذه اليا الا مستقر
ابدا و تعرف بانها هي التي تحسن في موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها الحال
كقوله قد جاءكم الرسول بالحق اى مع الحق ومحقا قالوا الفرق بين البا
ومع ان مع لاثبات المصاحبة ابتداء والبا لاستدامتها اى لاستدامة
تلك المصاحبة فلستا مل فيما ذكرنا من المثال ليظهر ما هو حقيقة الحال
وقد يكون للمقابلة وهي الداخلة على الاثمان والاعواض نحو بعت الفرس
بهذا وكافات الاحسان بضعفه وقد يسمى هذا باء العوض والبدل
وهي التي تحسن في موضعها بدل كقوله فليت لي بهم قوما اذا ركبوا ولم يذكر
المصابيح هذين المعنيين قال بعضهم زاد المتاخرون في معاني البا كونها
للبدل والصحيح ان معناها السببية الا ترى ان معنى قولنا هذا بذلك
اى يستحق بسبب ذلك وللظرفية وهي التي تحسن في موضعها في نحو زيد بالبلد

للمصاحبة

وقد

وقد يكون بمعنى عن كقوله تعالى يوم تشقق السماء بالغمام يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم
اى عن ايمانهم كذا قال الاخفش وكونها بمعنى عن بعد السؤال منقول
عن الكوفيين نحو فاسأل به خبيرا وتأول ذلك الاستاذ ابو علي في معنى
سبيله وبعضهم بانه على التضمين اى فاعتن او اهتم به لان السؤال عن الشيء
اعتناء به وبمعنى على قال به الكوفيون كقوله من ان تأمنه بقنطار و
وتلك مررت به كما قال الله تعالى هل آمنكم عليه وليمرون عليهم وبمعنى
من التبعيضية قال به الكوفيون ايضا كقولك شربت بماء النهر وهو من
اى بعضه وقوله تعالى يشرب بها عباد الله اى بعضها ذكره الفارسي
في التذكرة وتبعه القتبي وروى ذلك عن الاصمعي في قوله شربن بماء البحر
ثم ترفعت قال ابن مالك والاجود ان يضمن شربن معنى روين وقد
يزاد البا المراد انها تجي بوكدا للكلام لا انها تحدث معنى من المعاني المذكورة
كما ان ما في قوله تعالى عما قليل كذلك في المنصوب خبر ليس وما قياسا
لان الخبر لما تراخى عن حرف النفي لوقوع الاسم بينهما مع ان النفي مضمون
الجملة زيد البا لتصل الخبر المتراخي عن حرف النفي به لان البا للالصاق
او منصوبا سماعا نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على
احد القولين والمعنى ولا تلقوا ايديكم ويكون عبارة عن كل البدن
اراد باسم الجزء كما في قوله تعالى تبت يدا ابي لهب وتب وقيل الاخر ان المفعول
محذوف اى ولا تلقوا انفسكم بايديكم الى التهلكة وفي المرفوع خبر
مبتدأ في الاستفهام قياسا او فاعلا نحو وكفى بالله شهيدا اى وكفى الله
قال ابن السراج فيه وجه آخر وهو ان يكون فاعل كفى ضميرا يعود الى المصدر

المفهوم من كفى كانه قيل كفى اى هو الاكتفاء بالله فعلى هذا لا يكون الباء زائدة ورد
بانه ح لا يبقى للباء متعلق الا الضمير وهو لا يصلح والمصدر مضمر الا يعمل الجواب
ذهب بعضهم الى جواز عمله بذلك وقيد ابو جعفر بن الزبير زيادتها فى فاعل
كفى بكونه بمعنى حسب فان كانت بمعنى وفى فلا نحو وكفى الله المؤمنين القتال
او مبتدأ نحو بحسبك ان يفعل الخير اى حسبك ان يفعل الخير وقوله بحسبك
فى القوم ان يعلموا بانك فيهم غنى مضر سماعا ويجوز الزيادة فى خبر المبتدأ
فى غير الاستفهام فى موضع واحد ايضا فى قول ابى الحسن الاخفش وقوله تعالى
وجزاء سيئة بمثلها اى مثلها بدليل وجزاء سيئة سيئة مثلها وليس ببعيد ان
ما يدخل على المبتدأ يدخل على الخبر كلام الابتداء على قول من جوز ان زيدا وجهه
يحسن وزيادتها فى المنصوب قياس ولهذا السر قدم الزيادة فى المرفوع ومعنى
قياس ادخل فى القياس لان زيادتها قياسية اذ فى المفعول ليست بقياسية
منها اى من زيادة الباء فى المرفوع لما سبق فى من من ان حروف الجر موضوعة
لمعنى المفعولية من حيث انها توصل الى الاسماء الافعال فيكون حال الزيادة
تابعة لحال الاصل وفى المجرور ايضا سماعا كما فى قوله فاصبحن لا يسألنه عن بما به
اصعد فى غير الهوى ام تصوبا واما اللام فهى للاختصاص قال المص اما اللام
فهى للملك لان الاختصاص عام يوجد فى الملك وهذا شامل للاختصاص شامل
هى فى احدها الملك قال عبد القاهر اصل اللام ان يكون للتمليك نحو المال
لزيد وقد يكون للاستحقاق المجازى نحو الجل للفرس يريد ان موضع اللام
الاضافة فى الكلام ولها معنيان التمليك والاستحقاق العام لكن اصلها
ان يكون للتمليك وقد يستعمل للاستحقاق فى موضع لا يصلح للتمليك فيكون

اللام للاختصاص

المراد

المراد الاستحقاق بطريق الملابسة اعنى اختصاصه بذلك نحو الجل للفرس فانه
لما اختص به ودام ملابسته له اى ملابسة الفرس للجل جرى الجل مجرى المملوك
وان كان الفرس مما لا يملك له وعلى هذا نحو حاجبى اخ له وابن له فان الاخ
والابن لا يملكان بل يختصان فعلى هذا لا فرق بين الاختصاص والاستحقاق
وقد فرق بعضهم حيث قال ولمجرد الاختصاص ولمجرد الاستحقاق قال ابن
مالك للملك وشبهه والتمليك وشبهه وللاستحقاق والنسب ففرق
بين الملك والتمليك وجعل لام النسب غير لام الاستحقاق على خلاف
ما ذكر الشارح وقيل اصل ذلك الاختصاص واستعمالها فى التمليك
لان كل ما لك مختص بالملك وقيل معنى اللام التمليك خاصة فى الاسماء
وما ضارع التمليك فى الاسماء وغيرها وهى اصل حروف الاضافة لان
اخلص الاضافات اضافة الملك وسائر ما نابه تلك الاضافة نحو
العبد لعمرو والبياض للثلج وقولك فى الفعل اكرمتك لزيد فالمعنى انك
ملكته الاكرام واعتقدت انه ملك ذلك منك واما قولك جئتك
لاكرامك فالمراد منه ان مجيئه مختص بالاكرام لانه سببه وقد يكون للتعليل
وهى الجارة اسم من غاية حقيقة او حكما عن قائل قولك يتعلق به كقوله
تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اى من
اجلهم وقال الشاعر كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسدا ونقصا انه
لذميم وقيل ان اللام فى الاية بمعنى عن اذ نجى معناه مع القول اذ
ليس المراد ان الكفار خاطبوا المؤمنين والا لوجب ان يقال ما سبقتمونا
كما يقال قلت لزيد انك كريم ولو كان له لا عنه لوجب انك كريم ونظيره

بعض الناس بانه يجوز ان يكون الامه على الخطاب ولا يلزم ان يقال بما تنفقوا
لجواز ان يراد به اضاعوهم هنو وهذا استخراج من غير ما يدل عليه وقد
يكون للقصد الى تحصيل شئ اى العلة الغائية نحو جئتك للاستفتاع اى لاجل
ان الاستفتاع مما يقصد وكم فرق بين القولين وقد يكون للتبليغ وهي الجارة
اسم سامع قول او ما في معناه نحو قلت له وفسرت له واذنت له واسجت
له وقد يكون للقسم نحو لله لا يوخر الاجل قال لله يبقى على الايام ذو حيد
بمشمخر به الظيان والآس اى والله وقد يكون للتبيين وهي اللام الواقعة
بعد اسماء الافعال والمصادر مبينه لصاحبها او المتعلقة بحب في
تعجب او تفضيل مبينه لمفعوليه مصحوبها نحو هيهات لما توعدون
وسقيا لك وما احب زيد العمرو والذين آمنوا اشد حبا لله وقد يكون
للتعديه نحو سكرت لزيد وقد جعلها الشارح مكمله والاولى انها
هي اللام الداخله على المعمول المتقدم على الفعل نحو قوله تعالى ان كنتم للرويا
تعبرون وهي اجود من حملها على الزيادة بدليل ما قال عبد القاهر
الاجود فيه ان لا يكون زائده لضعفه بتقدم معموله عليه وكذا باللازم
فان اللام متعلقه باد عو المقدر وقد يعدى به لتنزله منزله اللازم
لضعفه بالاضمار وهذا عند سيبويه واما عند المبرد فحرف النداء
وسيجي وقد يكون للصيرورة وقد عبر عنها بلام العاقبه نحو لزم السفر
لشقا وتراى لما كان عاقبته الشقاوة وقوله له ملك ينادي كل يوم
لدوا للموت وابنوا للخراب وقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم
عدوا وحزنا وهو مذهب الكوفيين والعتبي وقد يكون بمعنى في نحو قوله

تعالى

تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمه وبمعنى عند كقراءة الجحدري
بل كذبوا بالحق لما جاءهم اى عند ما جاءهم وبمعنى الى نحو سقناه لبلد
ميت اى اليه وبمعنى بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس اي بعده وبمعنى
على نحو يخرون للاذقان اى عليها وبمعنى من كقول جرير لنا الفضل في
الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمه افضل اى منكم وقد يزاد مع
مفعول ذي الواحد اما قياسا اذا كانت مقويه لعامل ضعف بالتاخير
او بكونه فرعا في العمل نحو ان كنتم للرويا تعبرون وقد سبقنا فروان
ربك فعال لما يريد واما سماعا في غير ذلك نحو ردف لكم اى ردفكم ولم
يذكر سيبويه زيادة اللام وتابعه ابو علي وقد اول بعضهم ردف لكم
على التضمين وفي البخاري ردف بمعنى قرب ولم يفده نفي المنصوب
لانها لا يجئ زيادتها في المرفوع فتعين له لولا زيادتها في المجرور وقد
جاءت نحو يا لك فلذا مع المفعول ذي الواحد اى مع مفعول بل متعد الى
واحد لانه اذا كان متعديا الى اثنين لم يزد معهما ولا مع احدهما واما
رب فهي حرف من الحروف الجارة عند البصريين والا لصح دخول حرف
عامل فيه ولم يصح والا لوقع ولم يقع كما صح دخوله على كم نحو بكم رجل مررت
ولا تقول برب رجل مررت فامتناع هذا دون ذاك لعلل ان المذهب
ما عليه البصريون واما عند الكوفيين والاخفش فهي اسم بدليل قوله
ان تقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار وانه نقض كم
او نظيره وهي اسم فالرب وايضا لو كانت من الحروف الجارة لافضت معنى الفعل
الى الاسم لان وضع الحروف الجارة على ذلك اجابوا عن الاول بان التقدير

للزيادة

رُبَّ

ربت فيل موعار وحذف المبتدا في غير الصلة جايز في السعة ففي الشعر اجوز وعن الثاني بنفي الاستلزام وعن الثالث بما سيجي من ان رب وقع في الكلام على حد من الاستغراقية لا يقال انها مزيدة لان ذلك على تقدير التسليم انها على حدها في عدم الاقتضا ولين سلم يكن لما اخر فعلها ضعف فاحتاج الى تعديته الى حرف يقتضيه وجه الاقتضاء لان الاقتضاء عام لا يعين جزءا مخصوصا فيكمن يقتضي اللام ولها معنيان احدهما ان يكون للتقليل اي لانشاء تقليل نوع من جنس في اصل الوضع يقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت والمعنى لا تنكر لقائي لهذا الجنس فاني لقيت منه شيئا قليلا قال الشارح مستدلا عليه بالنقل عن سيبويه وهو موثوق به في العربية قال سيبويه ان كم في الخبر بعكس رب وليس المقصود منه اثبات اسميته حملا على نقيضه لانه يخالف مذهبه بل المقصود بيانه بان معناه اي شي هو مقصوده ان رب للتقليل وكم للتكثير يقول رب رجل لقيته تريد ان تقلل ذلك هذا المعنى اصلها الموضوع له وثانيهما ان يكون للتكثير وهذا مجاز شايع في رب ليس باصل موضوع له اشار اليه الشارح بقوله ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بحيث صارت فيه كالحقيقة والتعليل كالمجاز لا يتصار اليه الا بالقرينة وذلك بدليل انهم يستعملونها اي رب في موضع المدح وعدها تراي المناقب الذي لا يناسب معنى التعليل اصلا مثاله نحو قوله الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوما بدارة جلجل الا للتنبيه ورب للتكثير ولا في سيما لنفي الجنس وسي بمعنى مثل يقال هما سيان اي

الى ان رب ان لم يعمل عادة بالاقلام المقيد للاختصاص لان ذلك ممنوع والحق ان الفعل المتعدي اذا ضعف احتاج الى التعدية باللام والله اعلم

مثلان

مثلان في محل منصوب على انه اسم لا وما اما موصولة او موصوفة او زائدة ويوم بالجر على زيادة ما واضافة سي اليه او على انه بدل من ما وروي فيه الرفع على انه خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ما ويجوز حذف شطرها في القرينة على الموصولية او صفة شي على الموصوفية والنصب على الاستثنا لان لا سيما بمنزلة الا في معنى الاستثنا وهو اخراج الشي عن حكم دخل فيه وشبه هذا المعنى حاصل فيه لانك اذا قلت اكرمني القوم لا سيما زيدا فقد اخرجت زيدا من حكمهم بانك اثبت له افضل ما اثبت لهم اذ المعنى اكرموني وزيد وان شاركهم فيه الا انه حصل منه اكرام عظيم ليس منهم فيه فكون مستثنى عنهم بزيادة الاكرام ودخول الواو عليه لا ينافي كونه بمعنى الا لان معنى سيما خصوصا فكانه قال وخصوصا هذا اليوم اي واخص هذا اليوم من بين ساير الايام خصوصا لكونه ابلغ في الطيب والصلاح فاندفع الاشكالان احدهما بان المراد تفضيل هذا اليوم على ساير الايام والاستثنا يدفعه فيودي الى خلاف المقصود وبايراد الواو في اوله ودارة جلجل اسم موضع يخاطب امرا القيس نفسه فيقول لكم يوم طبت لك كنت مع اوليك النسا ولكن لا مثل الايام التي كنت معها فيها بهذا الموضع يعني كان عيشك معهن اطيب واكثر منه في غيره فهذا يدل على ان رب للتكثير لانه يفتخر بكثرة الايام الصالحة المشتملة على فضايل وخصايص كثيرة يحصل من اوليك النسا الحسنة الناعمة المستعمة الكريمة المحسنة اللطيفة ولما بين معنيها اراد ان يبين ان لها خصايص تستبد بها عن اخواتها فقال وانها اي وان رب تستبد عن ساير حروف الجر باشيا منها انها يصدر بها الكلام ويريد انها لا يقع الا في صدر الكلام بخلاف اخواتها

فلا يقال جاءني رب رجل وذلك لانها موضوعة للتقليل اي لانشاء التقليل
وكل ما وضع للانشاء فموضعه الصدر ليعلم من اول الامر على اي نوع من انواع
التعبير هو وايضا التقليل والنفي من واد واحد والنفي له صدر الكلام فكذا ما
جرى مجراه له ذلك وانما قلنا انهما من واد واحد لان القلة تجيء بمعنى النفي
الا ترى انهم يقولون قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل يقول
ذلك دل عليه الاستثناء لان الظاهر انه ليس المراد اثبات كثرة القول
لزيد وان كان يمكن عقلا يدل عليه التتبع بموارد استعماله لو صرفت
نفسك عن طريق العناد ولما كان استحقاقه الصدر مستفادا من صور
الاستفهام والنفي والشرط لانها من افراد المقدمة الكلية المندرجة تحت
الكبرى احتاج الى اثبات الصدر في هذه الصور فقال وانما اختص بالنفي
والاستفهام والشرط بصدر الكلام لانها معان تدخل الجمل لتغيير معناها
اما الاول فقط واما الثاني فلتغيير الجمل من الاخبار الى الانشاء واما الثالث
فلتغييرها من عدم التردد فوجب ان يصرفه العناية الى ذكرها اولا
لكونها مقصودة في الكلام فتشير هذا البيان على التعليلين فالاول
مستفاد من كلامه والا فلا احتياج الى ذكر الاستفهام والشرط في البيان
فافهم ومنها اي ومن الاشياء التي يستبد بها رب اختصاصها بالنكرة
يريد ان مجرورها لا يكون الا نكرة بخلاف اخواتها فان مجروراتها كما
يجوز ان يكون معرفة يجوز ان يكون نكرة وذلك لانها لما كانت موضوعة
للتقليل اي لتقليل نوع من جنس وكانت النكرة دالة على الشياع والكثرة
اوجب هذا الامر اختصاصها بالنكرة لان التقليل انما يتصور فيما يحتمل

القلة

القلة والكثرة وذلك لا يكون الا فيما يحصر به معنى الجنس وليس ذلك الا النكرة
لان المعرفة اما دالة على القلة وحدها او على الكثرة وحدها فلو جيء بها
لحقت بما غير محتاج اليها فيكون زيادة ضايعة فاختص بالنكرة ليصح
معنى التقليل فيها هذا ما ذكره ابن الحاجب وقيل انما اختصت بالنكرة
لانها نقيضة كم فيها استفهامية كانت او خبرية تدخل على النكرة
اما اذا كانت استفهامية فلان الاستفهام اصله ان يجيء في النكرة اما
اذا كانت خبرية فلان الاخبار انما يفيد السامع اذا كان بالمنكور
وقال ابن السراج لان النحويين اجمعوا على ان رب جواب لسؤال محقق
او مقدر والواقع فيه نكرة فيجب ان يكون في جوابه كذلك ولما كان وجه
الاختصاص حين يفيد معنى التكثير ظاهرا من هذا تركه ولان القلة
نعبر بها عن النفي وقد عرفت ذلك فيما تقدم كما ان النكرة نعبر بها عن
المجهول والنفي والمجهول متقاربان فتناسبا لان المناسبة من
المرجحات في هذا الفن ورب رجل وغلامه في قولهم رب رجل وغلام
له وانت تعلم ان هذا يقتضي جواز رب غلامه ولهذا اي ولاختصاصها
بالنكرة حكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة مجهولة غير عائد الى شيء
بعينه عند البصريين وذلك لانه ما اريد به شيء معين مثل زيد
وعمرو بل ابهم شيئا ما لانه رمي به من غير قصد الى ظاهر يقصد تقدمه
فلهذا اي فلكونه نكرة مجهولة فسر بالنكرة كما ترى في ربه رجلا كما في نعم
رجلا زيد ولو كان هذا الضمير معينا كما في نحو مثله رجلا اي كضمير فيه
لجاز ان يقول ربه رجله كما جاز لي مثلك رجلا ورب الرجل كا

اجوز لان المضمر اعرف والجار ربه وربهما والكل غير جايز فلما كان
هذا الضمير غير جايز راجع الى ما تقدم ذكره ثبت على حالة الافراد
وان طرأت على مميزها والتذكير كذلك ثم لحقته هذه الحالية زعم
بعضهم انها اسم ظاهر نكرة الا انه لما كان في الاصل ضمير الم يجز اضافته
ووصفه اعتبار الحالة الاصلية وعند الكوفيين معين راجع الى ما
تقدم ذكره في السؤال المقدر فلذلك يفرد ويذكر ويثنى ويجمع ويؤنث
على حسب حال مميزه ولو كان مبهما لجاز رب رجل كما جاز ربه رجلا
اذ لا فرق بينهما الجواب ان هذا الضمير وان كان مبهما غير مراد منه
شيء معين لكن لا بد من تقدم المرشد الى المفسر له فكان قايلا قال
هل من رجل كريم فيقول له ربه رجلا فالمراد به رجلا كريما فكان
المتقدم المذكور مرشدا الى التخصيص في المعنى فمن اين يلزم جواز رب
رجل من غير وصف ومنها اي ومن الاشياء التي يستبد بها
رب عن اخواتها ان فعلها الذي تسلطه على الاسم يجيء محذوفا
في الاكثر ولا يكاد ذلك الفعل يظهر الا في ضرورة الشعر وذلك
اي مجيئه محذوفا في الاكثر على الجهة المذكورة لان المعنى فيه معلوم
وما كان معلوما يحذف كثيرا كما كان من الافعال في مواضع معلومة
كزيد في الدار لدلالة الحال عليه اي على الفعل المحذوف وفي بعض
النسخ والمقام عليها اي على فعل رب وانث الضمير لتانيث ما اضيف
اليه لانك اذا قلت رب رجل يفهم كان المعنى رب رجل يفهم
لقيت او ادركت والحال اي والقرينة الحالية تدل عليه وهي كونه

جوابا

جوابا للسؤال المتقدم ذكره كان قايلا قال هل من رجل يفهم ادركت
والمطلوب ادركت او لقيت فحذف هذا الفعل الخاص وهو لقيت
او ادركت بقرينة ما تقدم كما حذف الفعل الخاص المتعلق به
مع الباء في بسم الله وهو ابتدأت وابتدى لدلالة الحال عليه وذلك
لان البسملة لا تقع الا في ابتداء الكلام وقد ورد الوعيد على تركها
فيه اعلم ان قوله لانك اذا قلت الى بدل من قوله لدلالة الحال
لا انه دليل لذلك والا لكان الدعوى جزءا من الدليل وتوقف
الدليل على المدعى فتأمل تدبر فان قيل لا يحتاج الى حذف المتعلق
به واما ذلك اذا لم يصح ان يكون يفهم فعلا مسلطه على الاسم فاي
دليل يدل على عدمه اجاب بقوله ولا نظن ان يفهم هو الفعل
المسلطه بالكسر اللام هي اي رب فاعله اياه اي الفعل مفعوله على
الاسم متعلق بالمسلط لعدم صلاحيته لذلك لانه مسند الى ضمير
الرجل فيكون الرجل فاعلا ليفهم من حيث المعنى ولو جعلنا رب
مسلطه ليفهم عليه اي على الرجل كان الرجل مع ما يدخل عليه
من الجارة مفعولا به ليفهم كما في مررت بزيد وذهبت بعمرو فاذن
لزم كون الشيء الواحد فاعلا ومفعولا معا وهو ممتنع ولان يفهم لو جعل
هو الفعل المسلط لبقي مجرورها غير موصوف وهو ممنوع فوجب جعله
صفة فاذا وجب ذلك لم يبق المتعلق الا محذوفا وهذا اي حذف
المتعلق هو الغالب لانه قد يجيء مذكورا نحو رب رجل كريم جمعت
ومنها اي ومن الاشياء التي يستبد رب بها عن اخواتها

ان مجرورها يلزم الصفة اذا كان اسما ظاهرا اما بجملة كما مر من رب رجل لقيته منهم
واما بمفرد نحو رب رجل جواد لقيت وانما لزم مجرورها الصفة ليكون عوضا
عن الفعل المحذوف وقيل انما لزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل لان رجلا
قائما مثلا اقل من رجل وحده وكلا التعليلين منظور فيهما اما الاول
فلان حذف الفعل ليس بلازم فلا يكون ما جعل نائبا عنه لازما واما
الثاني فلان غاية ما ادى اليه هذا التعليل ثبوت المناسبة وهو ليس
الا محتاجا فلهذا استشعر الشارح بهذا اسنده اليهم وقالوا والحق ان
الوصف غير لازم كما ذهب اليه البعض وعلله بان العامل مغن عن الصفة
فان قلت فلا يكون مفيدا لان من المعلوم ان في الدنيا رجلا لقيته
قلت هذا مشترك الالزام لانه يمكن ان يقال من المعلوم ان في الدنيا
رجلا كريما لقيته ومنها اي ومن الاشياء التي يستبد رب بها عن
اخواتها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا هذا عند المبرد وابن السراج قيل
والصحيح انه لا يجب والا لما وقع خلافه وقد وقع كقوله فان اهلك فرب
فتى سيبكي على مهذب رخص البنان وانما وجب لانه لا يتصور معنى التقليل
المستفاد من رب الا اذا كان ماضيا لانك اذا قلت رب رجل يفهم لقيته
كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل وهذا صحيح واما اذا قلت رب رجل
القاه لا يصح لانك لا تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل ولانه جواب لسوال
المذكور فيه فعل ماض منفي فوجب ان يكون المذكور فيه ماضيا ليكون الجواب
مطابقا للسوال فان قلت لو وجب ذلك لوجب في كل موضع لكنه يخلف مثل قوله
تعالى ربما يود الذين كفروا وقولهم رب رجل يأتي غدا اجاب عن الاول

بقوله

بقوله واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا راجع الى معنى المضي لان ما اخبر الله
تعالى بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد وتحققه بمنزلة الموجود الحاصل
ولان علمه تعالى بالمستقبل بهذا الاعتبار مثل علمنا بالماضي فتقليله في علمه
تعالى بمنزلة تقليل الماضي في علمنا فيود على كلا الوجهين بمنزلة ود ويجوز ان
يكون المراد من تود ود فعبر عنه بيود حكاية للحال الماضية استحضارا
لوداديتهم هذا اذا كان ما كافة اما اذا كانت موصوفة ولا يكون يود
فعلها بل يكون محذوفا والتقدير رب شيء كافر يوده الاسلام يلزم ذكره الكواشي
فظهر من هذا الكلام ان رب يبطل عملها بدخولها على ما الكافة لدخولها
على الجملتين ويكون لتقليل النسبة اما اذا كانت ما زائدة فلا يجوز ربما
ضربته بسيف صقيل واما الجواب عن الثاني فهو ان هذا الفعل المذكور
ليس فعلها بل صفة رجل وفعلها محذوف وقد مرت الاشارة اليه في رب
رجل يفهم فهذه المذكورات احكام رب وقد تقع هنا اي في رب سوال
وجواب لابد من ذكرهما لتحقق ان رب حرفا لا اسما اما السوال وهو ما اورده من
قال ان رب اسم فقوله وذلك اي السوال ان لقائل ان يقول انك اذا قلت رب
رجل يفهم ادركت مثلا كان رب موصلة لادركت الى الرجل لان الايصال من
خواص الحروف الجارة وادركت فعل متعد بنفسه فكيف يقال انه يتعدى برب
ولم يوجد حرف الجر اتصل بالفعل المتعدي الا وقد حكم بزيادتها ولا يمكن ادعا
زيادة رب اذ لم يقل بذلك احد هذا هو السوال تقريره ان رب اما اسم
او حرف لا يجوز ان يكون حرفا والا فاما ان تكون زائدة وكلاهما لا سبيل
اليه اما الاول فلان الايصال لا يكون الا في الفعل اللازم لان تحصيل الحاصل

نـ واما الثالث فلانه ما قال احد ممن استقرا استعمالات العرب بزيادتها
اشار الى الشق الاول من الثانى بقوله كان رب موصلة والى بطلانه بقوله
وادركت فعل متعد والى الشق الثانى منه بقوله ولم يوجد حرف الجر
الى والى بطلانه بقوله ولا يمكن ادعاء زيادة رب الى فظهر ان رب لا يجوز
ان يكون حرفا فتعين ان يكون اسما اذ لا قائل بالثالث واما الجواب فهو
انها حرف جر اى انا نختار الشق الثانى من الترديد المذكور بقوله لكانت
اما موصلة او زائدة قلنا الشرطية ممنوعة لجواز ان لا يكون لا هذه ولا تلك
والحال انه وكذلك لانه وقع فى الكلام على حدس اذا كانت لاستغراق
الجنس نحو ما رايت من رجل فانها مفيدة للاستغراق وان لم يكن قد
اوصلت فعلا الى اسم الا ترى ان الفعل الذى قبلها يتناوله الاسم بنفسه
فتعين ان حرف الجر لا يلزم ان يكون موصلة والا لامتنع ذلك ولا يلزم
من ذلك ان يكون من زائدة وانما يلزم ذلك لو اردت بها تاكيد المعنى
الحاصل بدونه كما فى جاءنى من احد لكنك لم ترد بها ذلك بل اردت بها
افادة معنى اخر غير المتعدى لا يحصل بدونه وهو استغراق الجنس وقد مر
تحقيقه فى بحث من وقد حصل الشارح فى لباب من هذه تتميمة لمن اراده
كذلك رب يدخل فى الكلام وان كان الفعل الذى قبلها متعديا لقصد
معنى اخر غير المتعدى لا يحصل بدونه وهو التقليل وهذا تشبيه واضح
مع وضوحه خفى على بعض قوم فاعترض عليه بان من هنا زائدة وقد اطلعت
عليه مرة وعلى جوابه فلا نعاد اخرى واما على فهى للاستعلاء ويكون تارة حرفا
وتارة اسما مضافا ولا يكون فعلا لما ذكرنا فى تقسيم الحروف الجارة اما الاول

على للاستعلاء

اى على فى هذا المثال حرف جر لايصال معنى الفعل المذكور وهو جلست
الى الاسم وعلى هذا المعنى على فى زيد على السطح حرف جر ايضا لايصالها معنى الاستقرار
المدلول للفعل المقدر الى الاسم واما بطريق معنويا فمثاله قولهم عليه دين لانه
لا يخلو عن معنى الاستعلاء ايضا باعتبار ان ثقل الدين كانه محمول على عنقه
او ظهره بدليل قولهم ركبه دين وليس فيه الا ركوب معنوى فالركوب المعنوى
بدليل على الاستعلاء المعنوى واما الثانى اى على الاسمى فنحو قوله غدت من عليه بعد ما تم
ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل وقبله قطعت بشوشاة كان قتودها
على خاضب يعلو الاماعز مجفل اذا ذلك ام كدرية ظل فرخها لقى بشرورى كاليتيم
المعلل عدت البيت الشنفرى شاة الناقة السريعة القتود جمع قتد وهو خشب
الرحل الخاضب الظليم الذى اكل الربيع واحمر ظنبوباه واصفر ويقال ذلك الا
للظليم دون النعامة الاماعز جمع امعز وهو المكان الصلب الكثير الحصى مجفل
اسم فاعل من اجفل القوم هربوا اسرعوا الكدرية نابتة الكدرى وهو ضرب
من القطا وهو الغبران الالوان الرقش الظهور والبطون الصفر الحلوق الفرخ ولد
الطائر لقى مطروح ملقى شرورى اسم جبل المعلل ذو علة غدت بمعنى صارت عليه
بمعنى اعلاه الظمؤ اما اسم الظما بمعنى العطش واما الظمء الذى هو اسم ما بين الوردين
وهو حبس الابل عن الماء الى غاية الورد تصل بالصاد المهملة بمعنى تصوت من جفاف
الحشا يبسا عطشا وذلك اذا اسمعت لاحشائها صليلا اى صوتا القيض ما يعلو
على البيض من قشوره وما يتفلق من قشور البيض البيداء المفازة المجهل بفتح الميم
المفازة التى لا اعلام فيها هذا الاعراب بشوشاة الباء فيها اما للسببية او للاستعلاء
متعلق بقطعت لا بعلو بزيد بدهت ومفعوله محذوف اى قطعت البادية

بنا وعلى خاصب مع متعلقه المقدر في محل الرفع على الخبرية لكان وهو مع اسمه
وخبره في محل الجر على الوصفية لشوساه وتعلو جملة فعلية مجرورة المحل على انها صفة
خاصب والاماعز بالنصب مفعوله ومحل صفة اخرى لخاصب ذلك اشاره الى الظليم
في محل الرفع على الخبرية لمحذوف اى اناقتي هذه ظليم ام كدريه عطف عليه
على بين الافعال الناقصة وفرخها اسمه ويلقى في تقدير النصب خبره وبشرورية
متعلق به وكاليتيم في محل النصب على المفعول المطلق اى لقا مثل القائه عذبه
الضمير المستكن الراجع الى الكدريه ومن عليه متعلق به وكذا بعد وماتم في تاويل
المصدر المجرور به وتصل خبره والجملة في محل الرفع على انها صفة لكدريه اخرى
وعن قيض معطوف على من عليه وبيدا صفة قيض ومجهل بيان لبيدا المعنى اني
قطعت البادية بناقة مسرعة في السير كان رحلها على نعام مسرع يعلو الارض
الصلب ولم اعرف لشدة سرعتها في السيران ناقتي هذه مثل ذلك الظليم او مثل
قطاة كان فرخها يلقى بذلك الحجر كالقا اليتيم لقليل وسارت تلك الكدريه
من فرق فرخها بعد ماتم مدتها التي يكون بين الوردين عن قشور البيض المنكسرة
في زمان قريب من ذلك الزمان وافراخها صغار وهي في بادية مستقذره
معنى سارت الكدرية من فوق فرخها لقصد الماء بصوت من العطش فاذا هبت
من عند افراخها بذلك الشاهد قد فوقه عليه لان على فيه اسم بمعنى اعلى كما فسره
الشارح بقوله اى من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخلها الجار فعرف على الاسمية
دخول حرف الجر فاذا لم يدخلها حرف جر وهو وان كان اسما الا انه مبني على الفتح كلها
اللفظية والمعنوية وبنا عن اذا كان اسما يدل عليه وكذا انقلاب الفها يا عند
دخولها على المضمر كما في البيت فلو كانت معربة لقال من علاه كمن رجاه وعدم

اسرعت في غاية السرعة لتصل الى افراخها

قبلهم في الاسم المتمكن وقبلهم في غير نحو لديه دليل واضح على انه غير متمكن
وقد يكون بمعنى الباء نحو مررت عليه اذا جاوزته في المرور فكانك بها
استعليت او اذا كان مرورك من جانب العلو وقد يكون بمعنى مع كقولك
فلان على خلالته يفعل كذا اى معها واما عن فهي للبعد والمجاوزة اطلقه
ليتنا ولا البعد الحسي وهو وهو زوال عن محل بسبب احداث مصدر الفعل
المتعدى بها او وصول الى محل اخر والبعد المعنوي وهو ان يحصل في محل مثل ما
حصل في محل اخر ويكون ايضا اى كما يكون على حرفا واسما اما الاول فنحو رميت
عن القوس على معنى ان السهم قد بعد عنها اى عن القوس لانه ضميرها لان القوس
مؤنث تانيثا معنويا وجاوزها الى غيرها لما حصل فيك من معلك صار
كانه قد تعدى اليك فحصل بهذا المعنى معنى البعد فهو مثال للبعد المعنوي
فان قلت يقال رميت بالقوس ورميت على القوس فما الفرق بين معانيها قلت
بالقوس بالنظر الى جعل القوس آلة للرمي ومستعانا بها وعلى القوس بالنظر الى
يد الرامي التي اعتمدت على القوس في الرمي وعن القوس بالنظر الى السهم الذي
جاوز عن القوس وفيها اى في عن معنى من وزيادة معنى المجاوزة الا انها
تدل في رميت السهم عن القوس على ان مبدا الرمي منها قال عبد القاهر كل موضع
لم يصلح الا المعنى التعدية كان مخصوصا بعن ولا يجوز ان تستعمل فيه من فلا يجوز
ان يقول اديت الدين من زيد وانما يجوز عن زيد لان هذا موضع التعدى
فقط اذا كان موضع لا يجان يكون متمحضا للتعدى جاز ان يقع فيه بها ثبت
نحو قولهم سقاه عن العيمة بالعين المهملة شهوة اللبن من عام الرجل عيم
وتقام عيما او سقاه بها قال به ابن السكيت حيث قال اذا اشتهى الرجل اللبن

عن للبعد

وهو المراد بقدر السهم الحسي عن محل ووصل الى محل اخر بسبب الرمي فهو مثال للبعد
وعواخذت عن العلم لان العلم

قيل قد اشتهي فاذا انطرت شهوته حد اصل قد عام وبالعين المعجمة العطش وحر الجوف قال به ابو عمرو وانشد ما زالت الدلو لها تعود حتى افاق عنها المجهود

وكلا المعنيين محتمل ههنا اى بعده عنها وجاوز به اى بالسقي حكمها اى حكم القيمة الى حكم الرى من رويت من الماء بالكسر اروى ريا وريا

وليس في اللغات الرى مخصوص بان يكون من الماء وان شئت قلت من اى تلك سقاه من القيمة على معنى سقاه من جهة القيمة ونشيه فزوال القيمة بسبب السقي حصلت مبداه ومنشاه وهذا المعنى لا يحصل من التركيب الا بواسطة من فلذلك

قال وهذا اى المعنى المذكور هو على من اى مما اتيته من تحت لولاه لما حصل وان كان موضع لا يناسب موضع المجاوزة لم يجز ان يقع فيه عن ولا يقول زيد افضل عن عمرو بل يقول من عمرو لانك لا يقصد ان فضل احدهما قد انفصل عن صاحبه اليه وتعداه وانما يريد ان فضل زيد بدا اى ظهر من هذا الموضع وهذا معنى من فالمفهوم من القول الاول ان عن اخص من من استعمالا مطلقا ومن القول الثاني اخص من وجه واما كونها اسما ففي نحو قولك جلست من عن يمينه اى من جانبها وقوله ولقد اراني للرماح دريه من عن يميني مرة وامامي والكلام في اسميتها ومانيها كالكلام في على واما الكاف فهي للتشبيه ويكون حرفا نحو

الكاف للتشبيه

قولك الذي كزيد اخوك ويدل على كونها حرفا وصلهم الذي به اذ لو كان اسما لما جاز ذلك والتالي باطل اما الشرطية فلانه بمعنى المثل ولا سبيل اليه اذ لا يقال الذي مثل زيد اخوك لانه يكون مفردا وهو لا يقع صلة لان الصلة لا يكون الا جملة وسنعرفه في موضعه ان شاء الله تعالى واذا جعلت الحرف يعني اذا كان هذه الكاف حرفا كان متعلقا بالفعل لانه لا يكون الا حرف

جر لا اصالة بمعنى الاستقرار المبهم الى زيد في ذلك المثال والفعل لا بغا بد له فاعل وهو مع فاعله جملة فيكون هذه جملة لقيامها مقامها ويكون المعنى الذي حصل كزيد فكان ذلك الوصل دليلا على انه حرف جر وجوبا ومنا والمعقد الغاسد مالا يتم الواجب الا به فهو واجب لا يقال لا نم انه اذا كان اسما بمعنى مثل يكون الصلة مفردا لجواز ان يكون التقدير الذي هو كزيد على حذف شطر الجملة فلا يكون الكاف اذا حرفا بل اسما جاريا مجرى مثل لان ذلك اى حذف شطر الجملة في الصلة قليل غير متسع بعض اتة وان كان واقعا لكنه في موضع الضرورة فلا يجوز ان يقول جاني الذي قايم على تقدير هو قايم اللهم الا في ضرورة الشعر ولما كان وصلهم الذي بالكاف الاسمية لا يجوز الا في الضرورة وبالكاف الحرفية جايزا مستمرا في حال السعة علمنا انه حرف جر وقد يكون الكاف اسما بمعنى مثل في نحو قوله يضحكن عن كالبرد المنهم بمعنى المذاب والبرد بلسان الفارسي تكرك اى عن مثل البرد المذاب يصف اسنانها بانها في اللطافة مثل البرد المذاب والشاهد فيه انه استعمل الكاف في عن كالمبرد بمعنى مثل والا لما دخل عليه الجار ولا يعلم اسميتها الا بدخول الجار ونحوه ومثل فهو اصل ما التشبيه اليه ولذلك لا يدخل الا على المظهر الا شاذا نحو ام اوعالكما واقربا ولانه لو دخل ادى في بعض المواضع الى التمحيص وقوله لا يلمني فاني كل فيها ناشا ذي نحل غيره عليطود الثناب واورد الشارح في لبابه انه يكون للقران في الورود نحو كما حضر زيد قام عمرو اى اقترن القيام والحضور فهما متساويان في المقارنة في الوقوع وتاكيد الوجود على ما قيل في قوله كما ربيا في صغيرا لانه لا يصح للقران لان التربيه واقعه والرحمة مطلوب وقوعها فلا يكون الا التاكيد وجود الرحمه

فالمعنى وجد رحمتهما ايجادا موكدا محققا كما اوجد الوالدان تربيتهما الى ايجاد
محققا موجودا فى الزمان الماضى ويكون مزيدة فى المنصوب نحو قوله تعالى
ليس كمثله شيء اذ المعنى ليس مثله والا لفسد المعنى الا اذا حمل على زيادة مثل
كما فى مثل الامير يفعل كذا وعلى نفى المثل على طريق الكناية مع لا يكون المثل زايدا
ايضا كما فى قولك ليس لاخى زيد اخ والمراد نفى اخى زيد وفى المجرور نحو فصيروا
مثل كعصف ماكول اى فصيروا مثل ورق زرع اكلته الدواب ورايته
وفى المرفوع نحو عندى كذا درهما عند بعضهم ورده الشارح فى لبابه فقال
وليس بذلك اى لا يتعين حمله على الزيادة بل يجوز ان يراد مثل ذا ثم فسر بقوله
درهما ويكون ذا الاشارة الى الشيء اى عندى مثل هذا الشيء درهما واما مذ و
منذ فانهما لابتداء الغاية فى الزمان كما ان من لابتداء الغاية فى المكان على ما
قال بعضهم لا يستعمل فى غيره الا على تاويل احد فالزمان على راى كما اذا وقع
بعدهما المصدر او الفعل نحو ما رايته مذ يوم الجمعة يريد ان مبدا انتفاء الرؤية
يوم الجمعة فمذ حرف اوصلت الفعل المنفى الواقع قبلها وهو ما رايته الى الاسم الواقع
بعدها وهو يوم الجمعة هذا مثال الايصال الفعل المذكور وكذلك يقولون
عندنا منذ الليلة اى استقررت عندنا منذ الليلة هذا الفعل المقدر فمنذ
وصلت معنى الاستقرار المنذر فى عندنا الى الليلة وقد يكونان اسمين الا انهما
مبنيان لانقطاعهما عن الاضافة ابدا فلذا لم يجيئا معربين اصلا بخلاف قبل
وستظهر الاضافة المقدرة فى الامثلة الاتية اعلم ان هذا دخل فى الاسمية
للحروف الحذف وهو تصرف والتصرف لا يكون فى الحرف الا اذا كان مضاعفا كحروف
او لكونه بمنزلة جزء الشيء ولا تصرف فيه ولانه للتصرف فيه يلزم الاجحاف فيج

ما بعدها

مذ ومنذ

ما بعدهما باى وجه كان وسيجى فيما بعد ويكونان على معنيين احدهما ان
يراد بهما اول المدة للفعل الذى قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما رايته
مذ يوم الجمعة اى اول الوقت الذى انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الجار فى ان
الغرض الدلالة على ابتداء الغاية فقط يريد انهما مشتركان فيهما وفى الاخبار
ما اول الوقت وعلى هذا الى وعلى ارادة اول المدة لا يحسن النكرة بعدهما
والمراد النكرة المعرفة بدليل دليله وهو لانك لو قلت انت عندنا مذ وقت
مثلا لما افدت بكلامك هذا الا ما كنت الضرورة امر اذ كل احد يعلم
ان ابتداء الكون كان فى وقت ما فلا يجب ان يقع بعدهما المفرد المعرفة كما قال
انه يجب ان يقع بعدهما اذا اريد بهما اول المدة اما الاول فلتعيين الاول ليبين
المقصود فاذا قلت منذ اليومان لا يتعين لان اليوم الثانى لا مدخل له
فيها لان الاول ايهم للعدد السابق واما المعرفة فلتعيين المقصود بالذكر
وسياتى بيانه واما الواجب ان يقع ما يفيد تعيين المبدا مطلقا سواء
كان مفردا معرفا او مثنى معرفة اذا لم يكن العدد مقصودا او يكون معنا
من اول هذين اليومين الى وقتنا هذا او نكرة موصوفة نحو ما رايته مذ يوم
لقيتنى فيه فلا يرد الاعتراض بالاخير على الشارح هنا واما فى لبابه
فيرد لانه كونه جوابا لمتى لا يقتضى تعريفه بل تعيين المبدا بحيث لا يكون نكرة
صرفة والثانى ان يراد بهما جميع المدة نحو ما رايته مذ يومان كانك قلت
امد ذلك اى غاية انتفاء الرؤية يومان اى منتهاه يقال ما امدك
اى منتهى عمرك وفى بعض النسخ وامد ذلك المدة اى منتهى ذلك الزمان الذ

اعني فيه الروية واول وقته وآخره يومان ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما يجب
الاتيان بالعدد اي بما يفيده مفردا كان او لا معرفة كان او لا لانها جواب
عن كم وهو استفهام عن العدد فوجب الجواب به لوجوب المطابقة ولو قلت
مذ يوم الجمعة والحال انك تريد به اول الوقت واخره جاز على تاويل مذ ابتداء
عشرة ساعة او عشر ساعات مثلا على تقدير الايام وطولها فمعرفته لا ينافي عدد
وكذا منذ السنة ومنذ الربيع ومنذ المحرم والفصل بينه اي بين ما اذا كان
المراد جميع المدة وبين ما اذا كان المراد اول الوقت دون آخره ان الروية
في هذا الوجه اي كون المراد جميع المدة لم تلتبس اي لم تتعلق بيوم الجمعة ولم
تحصل تلك الروية في جزء منه وهي اي الروية منتفية في جميع اجزائه او ورد
هذا الوجه ثلث حل ظاهر كل نفي عن الاخرى لانه قد سبق من الجملة الاولى
ورفع الايجاب الكلي وهو لا يستلزم السلب الكلي فاذن وجب ان يعرف ذلك
بقوله ولم تحصل في جزء منه ان المراد من الجملة المذكورة عدم التباس الروية
بجزء من اجزائه لكن لما كان هذا التعريف لا يتم من هذه الجملة الثانية
من حيث ان النكرة في سياق النفي مجردة عن من الاستغراقية وكان
عدم احد لا يوجب الاستغراق بل يجوزه فجاز ان يلتبس الروية بجزء منها
فوجب ان تتمه بقوله وهي منتفية في جميع اجزائه نعم لو قال في الاول ان
الروية منتفية في جميع اجزائه لكفى في بيان الفصل الا ان النفي نفي لما اثبت
المثبت فصدر الفصل بنا على هذا ونفي الالتباس وان افهم من انتفاء
الروية في جميع اجزائه الا انه يكون بما على انه تعين من الشارح فنفيه
الطريق ليس بلازم وفي الوجه الاول اعني الذي يكون المراد اول المدة كا

الروية

الروية قد انقطعت في يوم الجمعة ويدل على انك رايته فيه ثم فارقك كما في
المجرور والمراد منه اول المدة فظهر ان المجرور والمرفوع متحدان في المعنى
الاول ومتغايران في المعنى الثاني هذا هو الفرق بينهما في المعنى اما الفرق
بينهما من حيث الحكم فاشار اليه الشارح بقوله والفرق بين المرفوع والمجرور
من حيث الحكم ان الكلام في صورة الجر جملة واحدة وفي صورة الرفع
جملتين احدهما فعلية وهي ما رايته والاخرى اسمية وهي مذ يومان
لان مذ يومان لان مذ مبتداء ويومان خبره كان المعنى ما رايته
وامد ذلك يومان كما يقول ما رايته وايام البين طويلة يعني انهما اذا
كانا اسمين فهما اما بمعنى الامد ومعنى اوله واذا كانا بمعناهما فكما
يكونان مبتداين كالمثال المذكور وما رايته واول المدة يوم الجمعة يكونان
مبتداين ايضا هذا اذا كان بعدهما زمان اما اذا وقع غيره من الفعل
والمصدر فهما ايضا مبتدان ما بعدهما خبره بشرط ان يقدر زمان
مضاف اذ لا يستقيم اول المدة سفره لان الحدث لا يقع خبرا عنه انما يستقيم
زمان سفره هذا على مذهب جمهور البصريين وقال بعضهم اسميتهما على
عكس ما مر لان المراد بهما الامد واوله لا نسخ يكون المبتدا نكرة محضة بل
على انهما ماولان بالظرف اي بين وبينه يومان والاول اظهر او كلتاهما
فعلتان تعلقتا احدهما بالاخرى تعلق الجار بالمجرور وفي التقدير ما رايته
من ان مضى يوم الجمعة او يومان وعلى هذا لا يحتاج الى تقدير زمان فيما اذا
وقع بعدهما مصدر او فعل فان قلت ان مذ ومنذ كما عرفت
مبتداء وخبر على مذهب البصرة فكيف يكون مذ يوم الجمعة جملة مستقلة

فكانت مظنة لجواز عطفها على الجملة التي بعده وهي ما رايته كما جاز ذلك في
الغير اجاب بقوله وانما لم يجز تخلل العاطف بين الجملتين نحو ما رايته
ومذ يومان كما ساغ ذلك اي تخلل العاطف مع مثل ما فيه به وهو ما رايته و
امد ذلك يومان من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام الذي
قبلها لانها اي لان الجملة الثانية يفيد التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو
ما رايته ولم يقل مذ يومان كان نفيا للروية في عموم الزمان الماضي واذا
قلت ومذ يومان قيد العموم وخصصته فلما امتزج احدى الجملتين بالاخرى
اتحدتا وجريا مجرى جملة واحدة فلم يجز دخول العاطف عدم اتحاد الجملتين
معنى فان اتحادهما يمنع تخلل العاطف ومذ ومنذ مع خبرهما متحدان و
ممتزجان بما قبلهما فبين الشارح الامتزاج بالوجه المذكور وقد بينه غيره
بانه لا يقال مذ يومان الا قد يتقدمه مثل ما رايته بخلاف تفسيرها فانه جملة
مستقلة بنفسه لا يتوقف على تقدم جملة عليه وفيه بحث لانه ان اشترط في التفسير
بعدم تقدم يكون هذا مبتدا له لم يستقل ايضا والا فلا يكون الفعل الذي جعل
مبدا له معلوما انه قولك اول المدة لا يعلم منه من غير تقدم ذكر انه
اول المدة للانتفاء الروية وانت تعلم ان الجملة الثانية في التفسير يفيد
التحديد على ما ذكرت والا فلا يفسر فلا يكون علة عدم المساغ ويمكن ان توجه
الكلام على وجه لا يرد هذا وهو ان يقال انما لم يجز دخوله العاطف لان الجملة
الثانية يفيد التحديد للفعل المذكور في الجملة الاولى فصارت كانها جزء
من الجملة الثانية فلها اعتباران اعتبار كونها جملة واعتبار كونها جملة محددة
فبالاعتبار الاول لجوز تخلل العاطف وبالاعتبار الثاني لا فاعتبر هذا في

الجملة

كما لم يجز ذلك في الشرط والجزاء
وغير ذلك من الجمل المتحدة حكما
حاصل الجواب ان شرط دخول العاطف

الجملة المفسرة وذلك في المفسرة وان اشتركتا في التحديد والمزج المشاكلة
اللفظية بين الاسمين والحرفيتين فكان عدم قول الشارح في اخر البيان
بخلاف ما فسرنا به معرفتك هذا فلا تغفل عن النكتة وقال بعض الكوفية
وهو مروي عن سيبويه انهما ظرفان ابدا مضافان الى جملة اما مصرح بجزئيها
نحو قوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره واما محذوف فعلها بشرط ان
يكون فاعله وصاحبه به مثنى وكم فالتقدير في ما رايته مذ يوم الجمعة مذ
كان يوم الجمعة ومذ يومان مذ كان يومان واستحسنه بعض الناس
بان فيه اجراءهما في الاسمية والحرفية على طريقة واحدة مع صحة المعنى ومخلصا
من الابتداء بالنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير فيهما ومن تعريف غير معتاد
ان ادعى التعريف ومن جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابطة ظاهرة
ولا مقدرة واستغناء عن تقدير زمان مضاف اذا وقع بعدهما مصدر
او فعل او ان لان تقدير الفعل مغن عن تقدير الزمان وفيه ما فيه وانما
قال المص ويجوز مذ يومين ظن بعض المتاخرين انه لا يجوز ما رايته مذ يومين
ظنا بان المجرور هنا لا يفيد الا ما يفيد المرفوع فبناء على هذا الظن قالوا
ان هذا وقع سهوا من الناسخ ولا يجوز مذ يومين فاراد الشارح ان
يزيل هذا الظن ويبين كلام المص على وجه يقوم فيه معنى الجر بمعنى الرفع فقال
وانما قال المص ويجوز مذ يومين في المتن لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي
اول المدة كما ذكرنا واذا كان كذلك فلمتوهم ان يتوهم امتناع الجر في
قولهم ما رايته مذ يومان اي ان يقال مذ يومين لانه عدد لجابت كم
فهو بمعنى الاستيعاب فكيف يراد اول المدة فازال المص هذا الوهم وذكر

ان الجر هنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت بارتفاع المثنى بعد الفعل
المنفي هنا ان انتفاء الرؤية متعذر بهذا المقدار وانه سواء ان بهذه المدة
مبتداء من اوله ومنقطع عنده جره وقعت فقلت ما رايته مذ يومان ولو
اردت بذلك ان مبتداه اول هذه المدة الى وقتك الذي تتكلم فيه لكن
لا تعتد الفعل بالمدة ولا تمحض بها لانك تريد انه كان من بعد لم يبلغ غاية
جررت فقلت ما رايته مذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية انما هو في مدة
اولها اول يومين من هذا الوقت ولم ينته بعد بل هو باق ممتد وهذا
دليل واضح على انه يجوز وقوع النكرة بعدها اذا لم يكن محضة اعلم ان كونهما
حرفين تارة واسمين اخرى قول بعض اصحابنا وقال بعضهم انهما اسمان على
كل حال فاذا رفع ما بعدهما فعلى ما ذكرنا واذا جر فعلى الاضافة وربما
لا يمنعها كما لا يمنع في من لدن حكيم وكم رجل ولا يدخلان الا على المظهر لانه
لم يوجد الدخول على المضمر في استعمال الفصحاء خلافا للمبرد فانه يجوزه قياسا
على من وعلى بمجرد القياس لا يكفي ما لم يعضده استعمال الفصحاء واما حاشا

حاشا للتنزيه

فهي للتنزيه اي تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر فيه او في غيره وكثيرا ما
اريد تنزيه شخص من سوء فيبدأ بتنزيه الله تعالى من السوء ثم اريد تنزيهه
على معنى الله تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون ذلك
ابلغ تنزيه نحو قوله تعالى قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء ولا يقال
صلى القوم حاشا زيد وهي حرف جر عند سيبويه لا غير ويدل عليه
قول الشاعر حاشا ابي ثوبان ان به ضنا بخلا عن الملحاة والشتم الملحاة
الملامة المعنى ذمهم والوهم الا ابا ثوبان فاني اخترت الحياة والشتمة والثنا

رهز

فيه حاشا ابي فان حاشا حرف جر بابي وروى فيه النصب هكذا وقع هذا البيت
في كلام اكثر النحاة وانشد ابن عصفور هكذا حاشا ابي ثوبان ان ابا ثوبان
ليس بكمة فدم عمرو بن عبد الله ان به ضنا عن الملحاة والشتم فهم ركبوا
صدر البيت الاول على عجز البيت الثاني وقولهم حاشاي بلا نون الوقاية
ولو كان فعلا يدخل عليه ولدخل عليها المصدرية كما دخلت على خلا
وعدا ومذهب المبرد انها حرف جر كما قالت به البصرية وفعل ماض
من حاشا يحاشي بمعنى جانب يجانب كما قال به الكوفيون نحو حاشا القوم
حاشا زيدا اي جانب بعضهم زيدا واستدل بتعلق لام الجر به وقولهم
حاشيت زيدا واحاشيه قال لنابغة وما يحاشي من الاقوام من احد وحكى
ابو عمرو الشيباني عن بعض العرب اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان
وابن الاصبع بالنصب وبالتصرف فيه بخلاف بعض حروف ونحو حاشى لله الجواب
ان التصريف والتصرف فيها لا يقطع بفعليته لجواز اشتقاق المذكور
فعلا من حاشا حرفا ولا بعد فيه مثل لوليت اي قلت لولا ولا فقني حاشيت
زيدا اي قلت حاشا زيد والحرف الكثير استعماله يخفف مثل سو وسف
واما الجواب عن حاش لله فمشكل الا انه يمكن ان يقال ان دخول لام الجر به
انما يفيد عدم حرفيته وهو لا يدل على كونه فعلا لجواز ان يكون اسما منتصبا
نصب المصدر وكانه قال تنزيها لله بقرينة قراءة السماك حاشا لله بالتنوين
وقراءة ابن مسعود حاشا الله بالاضافة وعدم التنوين في القراءة المشهورة
لانه لشبهه بحاشا الحرفي لفظا ومعنى فاقتضى ان يجري مجراه في البناء واما

خلا وعدا

خلا وعدا فانهما للاستثناء العاري عن معنى التنزيه المذكور ويكونان

حرفين تاره وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور في الاولى ومنصوب في الثاني على
المفعولية اما عدا فلمتعديه واما خلا فلتضمنه معنى جاوز اذا قصد به الاستثناء
لمناسب ما بعدها ما بعد الا والفاعل مضمر عايد الى بعض القوم الدال عليه القوم
نحو جاني القوم خلا زيدا وعدا زيدا اى عدا بعضهم زيدا وقد اختلف فيه
هل لها محل من الاعراب فقيل لها ذلك من النصب على الحال اى خالين وعادين
وقيل لا وصححه ابن عصفور ومثله في اضمار الفاعل بعد قصد الاستثناء
قولهم جاني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اى ليس بعضهم زيدا ولا يكون
بعضهم زيدا فانا لبعض القوم راجع الحد لولا العامل في المستثنى منه فتقدير
جاني القوم ما خلا زيدا ما خلا مجيئهم زيدا اى وقت خلو مجيئهم زيدا ثم نفى
الوجه الاول فقال ولا يجوز ان يرجع الى البعض المذكور كما في ليس لان المفهوم
من قولك جاني القوم ما خلا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة
البعض اياه مجاوزة الكل اياه وانت تعلم ان زيدا اذا كان مع القوم لا يكون
كل القوم بل بعضهم فاذا قلت جاني القوم وزيد معهم كان معناه جاني قوم
بعضهم زيد وبعضهم غيره فاذا لم يكن معهم زيد واريد استثناؤه بهذه
الالة فقيل ما خلا زيدا كان معناه ما جاوز بعضهم زيدا ولا سبيل الى ان
يكون معناه ما جاوز كلهم زيدا والا لزم مجاوزته عن نفسه فتعين ان معناه
ذلك وهو يفيد ان لا يكون معهم اصلا فاذن لا معنى لقوله ولا يلزم من مجاوزة
البعض اياه مجاوزة الكل اياه على ان صحة قولهم جاني النساء ليس هندا ولا يكون
هندا يدل على ما ذكرنا فلولا ان الفاعل هو البعض لما صح في ليس ولا يكون التذكير
وانما لزم الاضمار فيهما لان هذه الالفاظ لما كثر استعمالها ودورها على السنتهم

مرن

مرنه كالامثال التي لا يقبل التغيير وقيل ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى
فتجهل بالا اذ لو اظهر لا ينفصل عن الخبر وهو المستثنى فتجهل قصد الاستثناء وانما
لا يتصرف هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف
غير متصرف وكذا ما جرى مجراه واذا دخلت ما على خلا وعدا لم يذكر حاشا
لان ما لا يدخل على حاشا اصلا عند اكثر القوم فيه سيبويه واما على جواز دخوله
كقوله رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فلقلته فكانه لم
يعتد به فصار البتة قوله البتة تشعر بان ما ذهب اليه الجرمي والكسائي
والفارسي والربعي من جواز الجر بعدهما غير ملتفت اليه لان معنى ما ذهبوا
كون ما زايده وسيبطله لتمحضهما اى لخلوصهما في كونهما فعلين اذ ذاك اى اذ
دخل ما عليهما وذلك اى كونهما فعلين على وجه تمحضهما فيه لان التامل الصادق
في موارد هما وموارد استعمالهما يشهد لما اى للفظه بالتي بصدد ان اى خلا
وعدا بها اى بما انهما لا يخلوا من ان يكون مزيده او مصدريه مع عدم القائل
بغيرهما اى لم يذهب ذاهب الى ان ما هذه موصوله كما ذهب الى انها مزيده والى انها
مصدريه لان هذا الموضع ليس موضع ما الموصول بل موضع الذى لانها
الموصول الموضوعه للصفه والموصوف جميعا والمستثنى منه هنا بمنزلة الموصوف
فلا يكون موضع ما الا يرى انه لا يصح اشتريت الكتاب ما نعم وان صح الذى نعم ولانها
لو كانت موصوله يصح ان يقع موقعها من في جاني القوم ما خلا زيدا لان من لذوي
العلم ولانها لو كانت موصوله لوجب ان يكون في الفعل ضمير يعود اليها بعض القوم فاذا
كانت مصدريه ولا بد ان يكون الواقع بعدها فعلا لانها لا يدخل الا على الفعل
كان يجعله في تاويل المصدر فاذا قلت جاني القوم ما عدا زيدا كان التقدير

عدو زيد بمعنى عد المجئ زيدا عدوا يريد بانه منصوب على المصدر ولعد المحذوف الدال عليه المصدر والمنصوب وهذا اشير الى الوجه الثانى فى انتفاء على المضمر الذى ذكره بعض القوم وقيل انتصابه على الاستثناء كانتصاب غير وقيل على الظرفية على تقدير انها اى وقت عد وهو دخله معنى الاستثناء هذا على تقدير ان يكون لهذه الجملة محل من الاعراب ويجوز ان لا يكون وان كانت مفتقرة من حيث المعنى الى ما قبلها من حيث المعنى الى ما قبلها من حيث كان معناها معنى الا وان كانت مزيدة حتى يدخل الفعل ايضا فان قلت كما تدخل الفعل تدخل الحرف فلا يمحضا فى فعليتهما اجاب بقوله وما هذه وان اتصلت بالحرف لكنها لا تتصل باول الحرف وانما يتصل باخره نحو ربما وانما واذا دخلت على الفعل دخلت اوله نحو ما ضرب وما نضرب فلما كان هنا فى الاول دل على فعليتهما وما فى خلا ما وعدا ما ان قيل انها مزيدة لست بداخلة عليهما لا على بل على الفعل الاخر لكنها وقعت متصلة بهما فى الكتابة قوله واما ما ينتصب المفرد فيه بعد على ما ذكر فى الة الواو بمعنى مع قال الشارح قد سبق ذكر الاختلاف فى عامل المفعول معه وان عليه الاكثرون ان العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة الواو ولا يخفى انه ما سبق فيما سبق من الاختلاف الا ان باب المفعول معه قياس عند الاخفش ومقصور على السماع عند سيبويه ومن ان الفعل الغير المتعدى انما عمل فيه بواسطة الواو وان الواو لا تعمل وما ذاك اختلافا فى عامل المفعول معه وما ان ما عليه سيبويه والاكثرون هو الفعل المتقدم بواسطة الواو فلا بد لتخصيصه من ارتكاب تعسف من ان ما عليه سيبويه والاخفش ما عليه الاكثرون و[معقد] ذلك اى كون العامل فعلا بواسطة الواو وانه اى ان المفعول معه لا يجئ منصوبا

ان ذلك يجوز على الحال كما يجوز ذكره فى المصدر الصريح وهذا قول السيرافى م

متعلق بمباحث المفعول معه

الاو قد

الاو قد يقدم فعل نحو استوى الماء والخشبة او معناه نحو ما شانك وزيدا فلو كان الواو بنفسه عاملا لما احتيج الى فعل او معناه لكنه محتاج اليهما لما ذكرنا ولا يكون الواو بنفسه عاملا فيه وايضا لو كان الواو عاملا فيه لا نتصب ما وقع بعد الواو الكاينة بمعنى مع فى قولهم بالنصب على انه مفعول فيه اى فى قولهم وان قرى بالرفع المجاز كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب علم ان العمل للفعل لا للواو فثبت من هذه الدلايل ان الواو لا يجوز ان يكون عاملا فلا يصح جعل المصنف اياه عاملا فان قلت جاز ان يكون العمل للواو والفعل او معناه شرطا للعمل الواو والفعل الا عند وجودهما اى وجود احدهما حذف المضاف فلذا لا له ما سبق عليه او بنى منهما على الاتحاد فى التشبيه بلا تفاوت قلنا ان الاصل فى الواو ان لا تعمل كما اطلق عليه فى بحث المنصوبات العامة والفعل وما جرى مجراه عامل فان يجعل العمل للفعل الذى له تاثير فى العمل اولى من ان يجعل للواو الذى لا تاثير له فيه اى فى العمل اصلا على ان المتقدم تدنا قض كلامه هنا كلامه ثمه اذ جعل المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل حيث عده من المنصوبات العامة للفعل وههنا عد الواو عاملا حيث قال واما ما ينتصب المفرد فيه بعد الواو بمعنى مع ومن كلامه ساقط ولعل قوله على ما ذكر فى المائة لدفع هذا التناقض والشيخ وان كان العامل عنده الفعل او معناه بواسطة الواو على ما صرح فى كثير من مصنفاته انما عده عاملا على ضرب من التوسع والمجاز لما راى انهما لا يعملان الا عند وجود الواو وقوله وحروف النداء بكسر النون الصوت وقد يضم مثل الدعاء ومصدر نادى ينادى اى صاح وهو ان تصوت لمن تريد اقباله عليك لتخاطبه يا وايا وهيا واى والهمزة قال الشارح اعلم ان النداء

حروف النداء

الاول يعني يا وايا وهيا لنداء البعيد او ما هو بمنزلته من نام او ساه لاحتياجهم
في الدعاء الى رفع الصوت ومده فنودي بها لان في اواخرها الفات زمدية
للمد ولان فيها كثرة الحروف الممدة لرفع الصوت والاثنان الاخيران يعني
الهمزة واي لنداء القريب لانتفاء رفع الصوت ومده لتعذر حروفهما وعدم
كون اخرهما مده اما الهمزة فظ واما الياء فلان حركة ما قبلها ليست من جنسها
وقيل ان يا قد يستعمل فيهما اي في القريب والبعيد لان وايا وهيا حروفهما
كثيرة واخرهما مده وهذان المعنيان مفقودان في اي والهمزة فاستعمل
الاولان في البعيد لا غير والاخيران في القريب لا غير ولما كان احد هذين المعنيين
موجودا في يا دون الاخر استعمل فيهما رعاية للاعتبارين فلهذه الجملة
فضل على اخواتها وايضا بكثرة وقوع النداء بها ووقوعها في الاستغاثة والندبة
بدل اي واو التعجب فلذلك كانت ام الباب والاصل في الخطاب واما ايا
وهيا فعند الجمهور هما اصلان كيا وعند ابن السكيت اصل ايا هيا وليس بعد
لكثرتها استعمالا من هيا لاختيار الاعتماد بانها اصل وعند بعضهم يا ادخلت
ها التنبيه مبالغة وفي الاقليد صنعت هذه الحروف من حروف المد واللين لانها
اسهل الحروف واكثرها دورا في الكلام واصل هذه الحروف يا وعكسه اي والهمزة
بحذف الياء وايا بزيادة الهمزة في يا وهيا بابدال الهمزة ها وقد اهمل المتن ذكر وا
وهي مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء صورة لموافقة لفظ ما بعدها من
المندوب لما بعد حروف النداء من المنادى في البناء والنصب وان لم يكن نداء
حقيقة يجوز ان يكون هذا الكلام من الشارح تعليلا لا همالة فاللازم فكان
ذكر حروف النداء مغنيا عن ذكر حرف الندبة ويجوز ان يكون اعتراضا عليه

والتنبيه

فاللازم

فاللازم فالواجب ذكره كثير من النحويين الجواب ان وا ليست في الحقيقة
من من حروف النداء كما اعترف به لخصوصها بالندبة وهي البكاء على الميت والتلهف
التفجع عليه وتعديد محاسنه ليعلم الناس انه لقي امرا عظيما وخطبا فظيعا
لتعذره من سمع بكاءه ويعقله ويشاركه في التفجع ويصبون عليه ما وصمه
من ذلك الخطب المحرق والامر المقلق فلا يكون نداء والا لكان المندوب منادى
وليس به لانه ليس بمطلوب اقباله لظهوره وا ليست من حروف النداء فلذلك
اهمله ولو ذكره لا يكون بعيدا لما ذكرنا من الموافقة ثم يكون تاركا لبعض تواصب المفرد
كما ترك ذكر بعض جواز المفرد قوله بنصب المنادى اذا كان مضافا قال الشارح
ذكر جار الله العلامة وكذا المحشي ان معناه ما اريد واعني لانك اذا قلت يا
فقد نبهت على انك بقصد منادى توجه الخطاب اليه لان قولك يا بدون قصد
المنادى المتوجه اليه الخطاب سفه ثم اردت ان تبين ان المعنى بالتشديد
اي المراد بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت زيدا واعني عبد الله فنصب
المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل لكثرة الاستعمال حذفا لازما سادا
حال من فاعل حذفت يا مع افادته معنى النداء والتنبيه على ما عرفت مسده
وانما لزم حذفه لكان الناس يغلو ذكره لادى الى الجمع بينه وبين الذي عنه وايضا
انما لزم ذلك تفادنا اي احترازا من تعادى فلان من كذا اذا تحاماه وانزوى
عنه لبعادي الاسود العقب منه تفاديا بذلك اي ملزوم الحذف من الالتباس
بالخبر لانه اذا ذكر الفعل اخراه يكون خبرا لاشتراك الصيغة بينه وبين
الانشاء فيمكن تصوره احتماله للصدق والكذب وقيل في بيانه انه اذا ذكر الفعل
خيف عن فوت المراد لان المراد ان المنادى منادى في الحال والفعل صالح له

ولكن الدين الجندي انك اذا قلت يا عبد الله
فكانك قلت يا اريد او اعني عبد الله وانما
قال جار الله العلامة ذلك

وللاستقبال فلما خيف عنه اخبروا عن ذكر الفعل وجعلوا هذا الصوت دالا
بذلك المراد واذا كانوا يضمرون الفعل في اياك ان يفعل لان المعنى باعد نفسك
من ان يفعل كذا مع انه لا يفيد شيئا من رفع اللبس كان اضمار الفعل هنا مع ما فيه
من رفعه احرى بالجواز واعرف في الحكمة وقال صاحب الكتاب يعني به سيبويه اذا
قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اياك اعني وانما قال يا اياك ليدل على النداء واياك
ليدل على الخطاب اي ليدل على ان الاسم المظهر اعني عبد الله مخاطب لان الاسم
المظهر وان كان يستعمل للغائب الا انه ههنا ينزل منزلة كاف الخطاب وانما
قال اعني ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر ففي تفسير صاحب الكتاب ثلثة
امور نصه بها وقيام ضمير المخاطب موضع المظهر وتقديم المفعول ليدل على
القصد متوجه اليه لا الى غيره ومما حكى على الاصل من قول بعضهم يا اياك شاهد
على هذا ومنهم من يضع موضع المضمر المنصوب ضمير المرفوع نظرا الى الضم اللفظي
في يا زيد وعليه قوله يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا
وقيل انما نصب ايا المضافة الى كاف الخطاب بخلاف لانه مفرد ومستتر
ان هذا مبني على وجه مردود ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال حذفا لازما
وليس المعنى هنا وفي غيره انهم تكلموا به على الاصل كثيرا ثم خففوا الاستلزام
ذلك لوجوده في كلامهم كثيرا بل المعنى انهم علموا انه سيكثر استعماله فاوجبوا
ثم انهم لما راوا ان الفعل لا يستعمل اصلا قد اختلفوا في ان عامل المنادى
اي شيء هو فقال لو ان العمل لهذه الحروف فيكون العامل حرف النداء ام
للفعل المضمر فيكون العامل اياه فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل
المضمر لما ذكرنا من التفسير ولان هذه الحروف انما هو لتنبيه المدعو

عامل المنادى

وبني

وبني لا يجتمع بنوع يا يدخل ما ره على الجملة الاسمية نحو قوله يا لعنة الله والاقوام
كلهم والصالحين على سمعان من جار وا جرى على الفعلية كقوله تعالى الا يا اسجدوا
وما هذا شانه لا يعمل فلا تعمل هذه الحروف لا يقال انه يعمل على طريق النيابة
عن الفعل لان النيابة لا توجب العمل لان عامة حروف المعاني نايبة عن الافعال
المعرب من الايجاب ونوع من الاختصار مع انه لا يجوز اعمالها ولا تعلق الظرف
والحال بها وذهب اخرون الى ان العامل هو حرف النداء لنيابته مناب الفعل
ويعضده اي يقوي ان العامل هو حرف النداء انهم اجازوا الامالة في حرف
النداء فلولا انه حرف ناب مناب الفعل وسد مسده لما جاز فيه الامالة
التي لا سبيل للحروف اليها ويدل عليه اي على ان العامل حرف النداء ايضا تعلق
لام الجر به اي بحرف النداء في نحو يا لزيد ولولا ذلك لما جاز ان اللام الجار
لا يتعلق الا بالفعل او بما هو بمعناه وبهذا اي وللنيابة عن الفعل على هذه
الوجوه زعم بعضهم ان فيه ضميرا وميل الامام عبد القاهر الى هذا المذهب
اي مذهب الاخرين وزعم بعضهم انها اسماء الافعال استدلالا بها وبان
المنادى كلام مستقل والحرف مع الاسم لا يستقل كلاما ورد بوجهين
احدهما ان اسماء الافعال ليس فيها ما هو اقل من حرفين ومن جملة هذه
الحروف الهمزة وهي حرف واحد واذا بطل كونها اسم فعل بطل كون البواقي
اسماء الافعال لعدم القائل بالفصل وثانيهما انها لو كانت اسماء الافعال فلا بد
لها من مرفوع ولا مرفوع فوجب ان لا يكون اسماء الافعال ولا يجوز ان يكون
مثل يا زيد في الاضمار لانه اما ان يكون ضمير متكلم او مخاطب او غايب لا سبيل
الى كل منها اما الاول فلعدم استتاره في اسماء الافعال واما الثاني فلعدم كون

المعنى عليه لانه لم يرد ان المخاطب هو الداعي بل المدعو فلو كان نداء علما سم ووقع
الفصل عليه لزم كونه فاعلا ومفعولا معا واما الثالث فلانه لو لم يتقدم له
ذكر وليس المعنى عليه ايضا وانت تعلم انه يجوز تقدير المنادى المحذوف في
الجملتين وبين النيابتين المذكورتين فرق ظاهر لان نيابة حرف النداء
عن الفعل من حيث الترادف على ان المقصود من يا ادعو كما صرح به ابن يعيش
في شرحه للمفصل حيث قال وصار يا وادعو وانادي من الالفاظ المترادفة
واما نظيرها في العمل من جهة النيابة ونيابة عامة حروف المعاني ليست من
هذه الجهة وعدم ما هو اقل من حرفين في اسماء الافعال وعدم استتار
ضمير المتكلم فيهما غير مسلم والحق انه يجوز العمل للنيابة عن الفعل ويجوز ان يكون
اسم فعل مستترا فيه ضمير المتكلم نحو اف واوه فان كل واحد منهما اسم فعل
والمضمر فيه ضمير المتكلم وزعم بعضهم ان حرف النداء مع المنادى كلام مستقل
من غير اضمار فعل ولاجل اسميه يرده وجوب التركيب الجملي من المسند والمسند
اليه وكون وضع الحرف على ان لا يكون مسندا ولا مسندا اليه فلو كانا
كلاما تاما يلزم احد الامرين الباطلين اما كون الحرف مسندا او مسندا
اليه او وجود كلام من غير اسناد فما ادى الى باطل باطل فكونهما كلاما تاما
بط وزعم بعضهم انه ليس بجملة ولكنه بعض جملة متمم ما بعده من الكلام اذ
المنادى انما ينادى بكلام يذكر بعد يذاته فالجملة ما يذكر ما بعده والندا
كالفضلات التي يكون في الجمل وهذا غير مستقيم ايضا اما معنى فلا نقطع ان
يا زيد كلام تام ولا يلزم ان يذكر بعده جملة لانه قد يقول القائل يا زيد
لا ليحصره بشيء بل ليعلم حضوره او غيبته ولذلك قال بعض المحققين جاز

الوقف

الوقف على الجملة الندائية واما لفظا فهو ان الاسم لا بد له اعراب من جهة التركيب
بجهات التركيب مخصوصة ولا يدخل في واحد منها الا ان لا يكون عامل مقدرا — تقديرهم
قبله ويكون جزءا فبطل ايضا لذلك الوجه قوله او مضارعا له نحو يا خيرا
من زيد قال الشارح المشابهة بين هذا وبين المضاف من ثلثة اوجه وهي
اي الوجوه الثلاثة احدها كون الاول عاملا في الثاني وذلك لان من لا بد
من ان يجعل متعلقه زيدا ونحوه فان كان الاول كان زيد مع الجار في
موضع المفعول مثله اي كونا مثل كون المجرور مع الجار في موضع المفعول
في نحو مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني قد انجر بالاول انجرار
المضاف اليه بالمضاف والوجه الثاني ان الثاني من تمام الاول فان من زيد لا يتم
معنى خيرا الا به لان افعل التفضيل لا يتم معناه الا بان المفضل عليه كما
ان المضاف اليه من تمام المضاف والوجه الثالث ان الاول قد يتخصص بالثاني
لان المفضل فيه شايع لاحتمال ان يكون للمفضل عليه زيدا او غيره فمن زيد
ارتفع شياعه بتخصيص المضاف بالمضاف اليه وقد مر بيانه في بحث الاضافة
والوجوه الثلاثة متحققة في قولهم يا ضاربا زيدا او يا مضروبا غلامه ويا
حسنا وجه الاخ تشبيها بالمفعول ولا يحسن رفعه لافتقاره الى العائد
اذ لا يخفى ان الاول عامل في الثاني في هذه الامثلة لاعتماده على حرف النداء
وانه لا يتم معناه الا بالثاني وانه يتخصص به والاخيران اي تمام الاول بالثاني
وتخصيصه دون الاول وهو كون الاول عاملا في الثاني متحققان في قولهم
يا ثلاثة وثلاثين اسم رجل اذ لا يخفى ان الاول لا يعمل في الثاني وان المجموع اذا
كان علما كان الاول محتاجا الى الثاني في ان يتم معناه ويتخصص به لكونه بمنزلة كلمة

واحدة فان قلت نعم ذلك لا يجوز نصبهما معا اذ لا يستحق
بعض الكلمة النصب قلت نصب الاول لكونه منادى ونصب الثاني بناء
على الحالة الاولى التي قبل التسمية لانه قبل التسمية كان الثاني منصوبا على العطف
فاقروه وان لم يبق في الحقيقة كما في عبد الله والحق ان التسمية والتخصيص باعتبار
المفعول عنه كالاعراب وانما قيده بكونه اسم رجل لانه اذا لم يكن اسم رجل يضم
المنادى ويرفع المعطوف وفي تعرب الاسئلة لطف حيث شرط اولا بقولنا
ما جرى اسمي زيد لانه اشبه بالمضاف من باقي الاسئلة لكون الاضافة مقدرة
بحرف الجر وثانيا بقولنا يا زيدا لان المنصوب اخو المجرور بدليل الحمل في غير
موضع وثالثا معبرا بعلامة لان عمل الاول في الثاني فيه اصلي ورابعا
لحسنا وجها لاغرابتهما في العمل وخامسا بثلثة وثلاثين لضعفه من الثاني
حيث لم يتحقق فيه جميع الوجوه الثلاثة وفي بعض النسخ والاولان دون الثالث
وهو ليس بخطاء لامكان ان يقال الماضي حيلا بازاء حقيقة واحدة وكان الثاني
من تمام الاول وتابعا له في اعرابه باشراك الواو وصار كان الاول عامل
في الثاني كما في تاخير اسمي زيد وهو موافق لما ذكره ابن يعيش في شرح
هذا الموضع من المفصل وفي بعضها والثاني دون الاول والثالث
يعني كون الاول مما يتم بالثاني متحقق في ثلاثة وثلاثين دون
كون الاول عاملا في الثاني وهو ظاهر على الحقيقة دون التخصيص لانه ان
عنى به مثل التخصيص في الاضافة فهو ممنوع وان عنى به غيره فعليه بيانه
حتى يتكلم فيه قوله او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي قال
الشارح رجلا ههنا نكرة لان نداء الاعمى لا يقصد واحدا بعينه بل كل من

ياخذ

المنادى المفرد والمعرفة

ياخذ بيده فهو المنادى وقد يجي النكرة موصوفة نحو يا رجلا صالحا والضمير
من الوصف على لفظ الغيبة لوضع الكرسي ياخذ بيده فهو المنادى وقد يجي
النكرة موصوفة نحو يا رجلا صالحا والضمير المظهر للغايب قوله
واما المفرد المعرفة فمضموم قال الشارح قد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة
لبنائه في بحث المبني بناء عارضا وهي وقوعه موقع كاف الخطاب واما المضاف
فلم يبن لما ذكرنا منه ايضا من ان المضاف اليه بمنزلة التنوين لما قبله والتنوين
علم التمكن فلا يجوز ان يبنى الاسم مع ما هو بمنزلة علم التمكن وقيل لا يعادله
البناء وهو ممن اعتبر العلة اللفظية والمعنوية وان اقتصر على المعنوية فلما ذكره
الشارح لان العلة انما تؤثر اذا لم يكن مانع وقد كان كما في الفعل المضارع
ولا بد خمسة عشر لاصالة البناء بقوة السبب بخلاف المنادى لضعف
بنائه بعيد دا عليه لا رجل ولا علام رجل وليس المعنى بقوة سببه وضعفه
الا ان يكون تاثيره اشد بحيث لا يحتق بموضع وان لا يكون تاثيره اشد بحيث
يحقق بما بني المنادى في هذا الموضع خاصة ضعف تاثير سبب بنائه ولذا
بني ما ذكرتموه من نحو خمسة عشر في كل موضع قوي تاثيره وههنا بحث في
الايضاح فليطلب ثمة وقيل لانه اراد العرب يا ونداءه ثم حذفته وهو
كالمضاف فصار كقبل وبعد واذا اقيم مقام الزيادة فحذا لانا صب واللام
لصحب الحال وهو ضعيف وامتناعها لاطلاق الدعاء وقيل لانه طال كقبلك
فضم حين افرد كقبل وهو اضعف لورود ما ورد على ما سبق عليه مع اختصاصه
بالنكرة وقيل رفعوا المفرد بغير تنوين للفرق بينه وبين المرفوع بعامل صريح
ونصبوا المضاف للحمل على اكثر الكلام للفرق بينه وبين المفرد وهو اضعف ايضا

لا نتقاضه بما انتقض به الثاني وقيل لانه لو جى لزم تقدم الحكم على العلة واللازم باطل
اما الملازمة فلان المنادى هو المضاف لا مطلقا بل بقيد الاضافة فما لم يذكر
المضاف اليه لم يتحقق لوقوع الذي هو علة البناء واما المشابه له فلما شابه
المذكور اعطي حكمه توفيرا للحكم النظير واما النكرة فلم يبن لانعقاد علة البناء
فيها اى فى النكرة على تأويل المنكر حيث لم يقع موقع كاف الخطاب من حيث انه يستدعي
التعيين وليس فيها دلالة على التعيين وانت تعلم انك اذا قلت رجل يجوز ان
يراد به كل من ياتى منه الرؤية لا واحد بعينه ثم يكون الخطاب عاما فتنافيا
المنادى النكرة ذلك الضمير فسقوط العلة ونحو قوله يا زيد ويا رجل اشارة
الى ان المنادى المفرد المعرفة على ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو
يا زيد والثاني ما كان نكرة وانما تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل
النداء معرفة وانما تعرف بالنداء من حيث انك اقبلت على واحد من الجنس
وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان يقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه
كقول لت هريرة لما جئت زائرها ويلي عليك وويلي منك يا رجل اراد
رجلا بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم المنادى هل يكون باقيا على علميته
بعد النداء ام لا وذهب الاكثرون الى انه نكر وجعل جنسا نحو زيد من
الزيدين كما يقال رجل من الرجال ثم خصص بالنداء من بين الجنس والا اى
وان لم ينكر كان جمعا بين التعريفين وهو ممتنع يدل عليه امتناع قولهم يا الرجل
وهو قول ابي العباس المبرد وذهب الاخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء
قوله يلزم اجتماع التعريفين قلنا مسلم قوله وهو ممتنع قلنا لا نم ان اجتماع
التعريفين انما يمتنع اذا كان اى اجتماع التعريفين بتلاصقهما لفظيه او يلزم

ح يرادف الحرفين على معنى واحد وهو محال لحرف النداء واللام ويعضد
هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة وبينه وبين اسم
الله نحو يا هذا ويا الله مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير اصلا ويطلع
عليه وكذا لفظ الله وهذا مذهب ابي بكر بن السراج والبحث مستقصى في المفتاح
ولو ظفرت به لاوردت ذلك البحث المستقصى قوله ولكن محله النصب قال
الشارح لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة وقد عرفت علة البنا في المنادى
المفرد المعرفة ثم ينتصب جواب لما لكن حكم على محله بالنصب كما حكم في سائر
المبنيات على محلها توجد من وجوه الاعراب اذا وليتها العوامل ويدل على
كونه منصوب المحل جواز النصب في وصفه نحو قوله يا عمر الجواد فلولا ان محل
الموصوف النصب لما انتصب الصفة لكنها انتصبت لمحل موصوفها النصب
ونظيره ذهب امس الدابر فالوصف يعني الدابر مرفوع على انه صفة لما
هو مرفوع المحل وان كان ذلك مكسور اللفظ وعلى هذا المنوال ساير المبنيا
فان التوابع التي تصاحبها تحمل على الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا
الرفع في صفة المنادى المفرد المعرفة حملا على اللفظ وان لم يجوز ذلك الحمل في
غيره من المبنيات كما لم يجز ذهب امس الدابر وهؤلاء الظريفين بجر الوصف
فيهما حملا على لفظي امس وهؤلاء لان الضم لما اطرد في كل منادى مفرد معرفة
على معنى ان الدليل لما دل على وجوب ضمه كان والوما نحو يا سطعا على جميع
جزئياته اشبه الكلام في المعنى المتخالف فيه ما يرتفع بالفعل اى بالامر
الظاهر المرتفع بالفعل يعني الفاعل لان الرفع فيه مطرد على معنى ان الدليل
لما دل على وجوب رفع الفاعل كان الفاعل مرفوعا فانوا نحوها منطبقا على

توابع المنادي

جميع جزئياته نحوها فاجد فاحتج الجمع على لفظ اى لفظ المنادى المفرد المعرفة
كما يجوز الحمل على اللفظ فى المعرب ولم يجوز ذلك فى امس وهولاء لانه ليس
كل ما كان طرفا مثلا كامس يطرد فيه البناء على الكسر فيكون قانونا وفى هولاء
ايضا لم يدل دليل على وجوب الكسر فى اسم الاشارة فيطرد وهذا معنى قول
الخليل كل اسم مفرد معرفة فى النداء مضموم وليس كل اسم فى موضع امس
مجرورا فلا يكون الكسر فى هولاء وامس مطردا كما زعم الفالى مع اعترافه
فى اخر كلامه بالمعنى من الاطراد الحاصل ان ماله لفظ ومحل ثلاثة اقسام
قسم بناوه لازم لا يجرى عليه شئ الا باعتبار محله لعدم مشابهته المعرب
وقسم بناوه عارض يجرى عليه شئ باعتبار لفظه وموضعه والكلام الشارح
الشارح وهذا من مشكلات ابواب النحو يحل بما ذكرنا ولم يجر ما صفته
كما جاز فى لا لانه يتم النداء بما زيد وانما جئ وصفه للتوضيح بدليل ان
المعنى لم يختلف بذلك بخلاف اسم لا لان المراد نفيه بصفته فصار كشئ
واحد لانه نفى مطلقا ثم اتى بوصفه والا لاختلف المعنى وليس قولهم ابا
شاعر لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن فى كليب تواضع وغيره مما نادى
على صفته مثل اسم لا الموصوف مع حصول الارتباط بينهما مثل فيما يتقدم لانه
بالطول الموجب للاعراب فات الموجب للبناء فحصل الفرق بين الارتباطين
وانت تعلم ان المنادى فى هذا المثال ان كان نكرة لا يكون نصبه
للطول وان كان معرفة فكيف يوصف بالجملة والفرق بين الصورتين ان علة
البناء فى المنادى المفرد المعرفة وقوعه موقع المضمر فكونه موصوفا ينافى علة
بنائه فكيف يبنى وفى المبنى لا لتضمنه معنى من وكونه موصوفا لا ينافيه فان قلت

بعد اعرابه اولا كالصفة ولذا لا يجوز وصله بشى كالمضاف
[illegible]

فصل

هذا السؤال استدلال الاصمعى على ما ذهب اليه من منع توصيف المنادى
مطلقا فقال كيف جوزوا توصيف المنادى المفرد المعرفة مع حكمهم باجرائه
مجرى كاف الخطاب وهلا منعوا ذلك التوصيف منهم اى منعا مثل منعهم
فى الضماير لانها لا توصف لحال فالواقع بعده مرفوعا خبر مبتدا محذوف
ومنصوبا بمفعول لا بفعل مضمر قلنا انه اى المنادى المفرد المعرفة وان وقع
موقع كاف الخطاب الا انه لم يجر مجراه فى كل حال فلا يلزم ان لا يوصف بدليل
على ذلك اى على عدم جريانه مجراه فى كل حال انهم قالوا انتم كلهم باعادة الضمير
اليهم بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم نظرا الى الاصل اذ لم يكن المنادى
من اعلام الخطاب فى الاصل كانت واياك اى كما كان فى الاصل من اعلامه
لانه اسم ظاهر والاسماء الظاهرة جميعا للغيبة فيه والخطاب عارض فيه
اعتبار ان اعتبار الخطاب العارض واعتبار الغيبة الاصلية فبنى نظرا الى
الاول ووصف نظرا الى الثانى توفيرا لهما على الاعتبارين حظهما ولم يعكس
وهو ظاهر والحاصل ان الشى اذا شبه بالشى لم يجر المشبه على سننه اى
طريق المشبه به من قولهم استقام ولان على سنن واحد فى كل حال الا يرى
ان ما شابه ليس عمرا جاريه على سننه فى كل حال حيث يقال ليس منطلقا
زيد ولا يقال ما منطلقا زيد ثم الاكثرون على جواز وصف المنادى مطلقا
وذهب بعضهم الى جواز توصيف المنادى المفرد المعرفة قبل النداء دون
المنادى المتعرف به فلا يقال يا رجل الخبيث وقالوا ما حكاه يونس من
قولهم يا فاسق الخبيث ليس بقياس فالمنادى فى النكرة الموصوفة فيحققه
بالصفة فلو جاز وصفها وضم قبل مجى الصفة لزم تقدم الحكم على العلة و

منا

نظرا لان تخصيص المنادى لا يتم انه بواسطة الوصف بل بدخول حرف النداء وكذا لا نعلم
لا سيما عند من قال انه لذا اوه بعد تنكيره فاذا انكر صار مساويا لقولك يا رجل فيكونا
سواء في جواز الوصف متناعدوا ايضا لو جاز وصفها كان الكلام مستطالا [illegible]
لذلك بخلاف المعرفة لان هذين المحذورين لا يوجدان فيه لان المقصود هو
اللفظ الثاني فكانك قلت في يا زيد الخبيث يا خبيث والحق ان المعرفة قبل
النداء والمعرفة بعده سواء فاذا جاز وصفها لاول جاز وصف الثاني والا لزم
التحكم ومما تخرط في سلك التعقد في جواز الرفع والنصب حملا على اللفظ والموضع اي
يعني المعنوي اذ اللفظي حكمه حكم المنادى وعطف البيان وما فيه الالف واللام من
المعطوفات لكن الخليل وسيبويه والمازني يختارون الرفع على انه منادى ايضا
في التحقيق كما ضم الرجل في يا ايها الرجل وابا عمرو بن العلاء والجرمي ويونس يختارون
النصب لان حكم المعطوف على المبني ان يحمل على موضعه وقد مر تقريره وجوابه ايضا
وابا العباس المبرد يختار الرفع فيما يصح نزع اللام عنه لامكان تقدير حرف النداء
فتحرك بحركة المنادى والنصب فيما لا يصح لعدم امكان تقديره فكان اولى
ان يجعل تابعا للموضع اولى به وبعضهم عكس هذا التفصيل ولم يذكر البدل وما ليس
فيه الالف واللام من المعطوف لان حكمهما حكم المنادى كما سيجيء مثال التاكيد
نحو قولهم يا تميم اجمعون بالرفع حملا على اللفظ واجمعين بالنصب حملا على المحل
ومثال عطف البيان نحو قولهم يا غلام بشر بالرفع وبشرا بالنصب حملا على اللفظ
والمحل ومثال ما فيه الالف واللام من المعطوفات قولهم يا زيد والحارث
بالرفع حملا على اللفظ والحارث بالنصب حملا على المحل وانما جاز ان يعطف ما فيه
الالف واللام على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث لان الواو وان ينزل

منزلة

منزلة العامل فليس بمنزلته في كونه عاملا للنداء الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان
يجتمع مع الالف واللام كما امتنع مع يا ويدل على انه ليس بمنزلته ولم يجر مجرى العامل في كل
حال قولهم ليس زيد خارجا ولا عمرو قاعدا مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا
لان ليس للنفي لا للاثبات فاذا جاز هذا الكلام كان وضعه مخالفا للغرض وذا
غير جائز وقولهم رب شاة وسخلتها فان قيل ينبغي ان لا يجوز ذلك العطف كما لا
يجوز البدل لانهما سيان في كونهما في حكم تكرير العامل وفيه بحث [illegible]
الشيخ عبد القاهر من ان ما يمتنع ان يقال يا الحارث ليس بموجود في المعطوف
لان الالف واللام في الاسم للتعهد وتقديره في المخاطب محال لكونه في غير المتكلم والمخاطب
والمعطوف على المنادى لا يدخله الخطاب كما لا يدخل في اعطيك وزيدا وان كان
معطوفا على المخاطب بدليل انك تقول مخاطبا لزيد انت فعلت كذا ولا يصح على
تقديره هذا الخطاب ان تقول وانت لم يفعل بالعطف مريدا به عمرا وانما يجوز
الجمع بين شيئين في الخطاب اذا لم يفرق نحو انتما فعلتما ونحو ذلك واذ قد ظهر ذلك
ظهر السبب في جواز دخولهما على المعطوف وان لم يصح دخولهما على المنادى واعترض
ابن الحاجب عليه وقال ان ما كان الاول مخاطبا به ان كان موجودا في الثاني
بقي الاعتراض لكون زيد داخلا في الخطاب والا بطل كونه منادى وما توهم من ان
المخاطب لا يكون معطوفا على المخاطب بطل بصحة قولهم يا زيد وعمرو فان زعم ان هذا
مما يعتد به حرف الخطاب عدل عن المعنى الذي كان به مخاطبا الى التقدير
الذي يلزم فيه المعنى في اصل المسئلة وهو على هذا التقدير ايضا باطل لان كون
عمرو من حيث المعنى بالنسبة الى زيد كالرجل في قولك يا زيد والرجل
بالنسبة الى زيد امر معلوم فوجب ان يكونا مخاطبين وما ذكره انه لا يكون

مخاطبا بلفظين في جملة واحدة ليس بمطرد الا في الضماير وقصد الاختصار فاتى
ما لا يمكن الاختصار فالضرورة تلجئ الى العطف واذا ثبت ان المعنى الذي كان
مخاطبا واجب كونه في الرجل في الاعتراض قايما واذا امكنت يا زيد وعمرو لم يجز في المعطوف
الرفع والنصب بل حكم المعطوف هنا حكم المنادى بعينه كانك قلت يا زيد يا عمرو
لان من بيان حرف العطف ان يدخل الثاني فيما دخل فيه الاول الا انهم لما قصدوا
الايجاز جاؤا بالعطف بدلا عن التكرير وهذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع
والنصب بل حكمه ايضا حكم المنادى بعينه نحو يا زيد زيد لكونه اي البدل في حكم تكرير
العامل فيكون ما في حكم الملاصقة بالبدل فلا يكون له الا حكم المنادى المستقل
ولان البدل هو المقصود والبدل منه في حكم التنحية وما هو بعضهم في المثال حيث قال
انه تاكيد لفظي كما في رايت زيدا زيدا لا بدل وليست من الدابة وعلى التقدير فالحكم
جار على التاكيد فانه جار لاحتماله التجوز والتسامح واما هاهنا فلا ينادى شخصا
الا ان يخشى بيا امر يدعوك ويحثك على ان ينادى فلا يتساهل في النداء كما في
تساهلك وتواسك من قوب ميا يعنك واماسك ويدل عليه ما قيل ولصحة
الابدال لا التاكيد في النداء قضى سيبويه بجواز يا زيد زيدا بالنصب على انه عطف
بيان ثم لو شك يا زيد عمرو اذا كان له اسمان لكان اولى لما في الحكم على المنادى
بعدم احتمال التجوز فافهم هذا اي جواز الوجهين في التوابع اذا كانت التوابع
مفردة فان كانت مضافة فرد اضافة حقيقية حتى لا يرد يا زيد الحسن الوجه
فانه يجوز فيه الوجهان مع الاضافة فالنصب جاير لا غير لان التابع ينزل منزلة الجزء
من المتبوع ولذا لم يتقدم عليه كاللام على الراء والجيم في رجل فيكونان بمنزلة
شيء واحد يدل عليه قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم

فلم يكن في المنادى اذا كان مضافا الا النصب لان النصب في المفرد المعرفة ثابت
تقديرا وفي صفته لفظا على الجوار فالمنادى اذا اضيف ترقى امر نصبه من التقدير الى
لزوم ظهوره في اللفظ كذلك لا يكون فيما هو تابع له اذا كان مضافا الا النصب لما
ذكرنا من تنزله منزلة الجزء من المتبوع فما يجري ان يترقى امر النصب في صفته اذا اضيفت
من الظهور الجائز الى الظهور اللازم لان التقدير ادنى من الجائز وقد ترقى امره
بسبب الاضافة في المكنية ترقى الاصل بشبهها والمنادى وان شبه بالمرتفع بالفعل
كما تقدم الا انه لا يقتضي ان يجري مجراه في كل حال لا سيما وقد وجد ما يدل على النصب
النصب وذلك نحو يا زيد اخا عمرو في الصفة ويا خالد نفسه ويا تميم كلهم او كلكم
في التاكيد الاول تاكيد مفرد والثاني تاكيد جمع واضاف كلا مادة الى المضمر الغائب
واخرى الى الضمير المخاطب لما عرفت من ان المنادى مخاطب معنى وغايب لفظا فصح
المعبر عنه بالعبارتين رعاية للاعتبارين وهذا اصل مطرد في كل شيء له جهتان
باعتبارهما الا ان الاعتبار الاول اولى لان المعنى اقوى واللفظ وسيلة في
التحقيق فكان الوفاق وما لاهم اولى فلذلك كان قولهم يا تميم كلهم اولى فيما بينهم
والتنزيه انت الذي فعل كذا اولى من فعلت ولهذا قيل لو وقع انا الذي سمتني
امي حيدره من غير علي يرد ان الذي حين مستقل اذ لا يجري تابعا للمضمر فيما
كالغايب لفظا ومعنى باعتبار نفسه نظرا الى استقلاله بخلاف التاكيد بل
هو مع المؤكد جزء مستقل لمن ثم جاءت الخالفة فيهما ويا غلام ابا عبد الله في
العطف بالحرف ويا بشر صاحب عمرو في البدل ولا يجوز ان عطف بيان لان
الاصح فيه انه لا يكون الا جامدا او سيجي وفي وجوب نصبهما وجه اخر وهو ان
الرفع في التابع انما كان لا نسحاب حكم حرف النداء عليه وحكاية المفرد الضم

في عطف البيان ويا زيد وعبد الله

بجعل اعرابه كذلك وايضا فانه لو قدر دخوله عليه لم يكن الا منصوبا فلم يكن للرفع
وجه قوله ويا ايها الرجل ثم يا زيد الظريف قال الشارح انما لم يجز ههنا اي في صفة
اي الا الرفع مع انه مثل يا زيد الظريف وفي الوصف هناك جاز الوجهان فكان
قياسه ان يجري ههنا الوجهان لان ايا وان كان منادى صورة من حيث
انه دخل عليه حرف النداء الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاء باي
ليكون وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالندا
ولام التعريف لان اجتماعهما يستلزم كون الشيء الواحد غايبا ومخاطبا
ولانه لو نودي لم يجز لان حرف التعريف معاقب للتنوين فهو كالتنوين ولذلك
قل بناء الاسم معهما وان اعرب لم يجز لوجود علة البناء فكان المنادى في الحقيقة
هو الصفة فصار بمنزلة يا رجل وفيه لا يجوز النصب فلا يجوز في يا ايها
الرجل النصب لان الانتصاب امارة كونه غير مقصود بالنداء فيلزم
الاخلال بالغرض بخلاف يا زيد الظريف لان المقصود بالنداء في هذه
الصورة صورة وحقيقة هو زيد فجعل اعرابه بالحركة التي كان يستحقها
لو دخل عليه حرف النداء تنبيها على انه المنادى في الحقيقة وقال صاحب الكشاف
في وجوب رفع صفة اي انما صار وصفه لا يجوز فيه الا الرفع هذه الجملة في
محل النصب على الخبرية لصار لتنزل الصفة منزلة الموصوف وهي لازمة لانك
لا تستطيع ان تقول يا اي ولا يا ايها وتسكت بالنصب عطف على تقول ولا
يجوز رفعه على انه لوجود الواو اوالمهملة الا اذا حمل على حذف الشطر لانه مبهم
يلزمه التفسير وكانت صفته لازمة فلذلك كانا كشيء واحد فنا حرا لكلمة
في يا ايها الرجل كانه آخر في يا رجل فاذا قلت يا ايها الرجل فكانك قلت

يا ايها الرجل فكانك قلت يا رجل فجعلوا حركته الاعرابية الحركة التي يكون لو كان
منتهى الاسم حقيقة بخلاف صفة غير المبهم ولذلك جاز مررت بزيد في الدار
الكريم وامتنع مررت بهذا في الدار الكريم ورح لا يستقيم قياسه على ما زيد
الظريف في جواز الوجهين كما قاس المازني لظهور الفرق بينهما لما ذكرنا وانما
اجراؤه صفة لاي وان كان منافيا لظاهر الجواز ان يكون مقصودا باعتبار
اخر ووصف الرجل لا يجوز فيه ايضا الا الرفع ولا يجوز ان يقاس على العجبني ضرب
زيد العاقل لانه كانه مرفوع لصيرورته مرفوعا بادنى تغيير مع بقاء المعنى
بخلاف الرجل في هذه الصورة لانه وان كان منصوبا في المعنى لكنه لا يكاد يصير
منصوبا الا بتغييرات كثيرة مع احتمال عدم بقاء المعنى فظهر الفرق بينهما وكذا
الحكم في هذا الا انه يجوز ان يستقل بالنداء لان كلا من تعريفي الاشارة والندا
ايماء وقصد الى حاضر ليعرفه المخاطب فلما صارا كالتعريف الواحد يدل
على ان الخليل شبه تعريف النداء بالاشارة في نحو هذا وشبهه لانه في الموضعين
قصدوا بها الى حاضر ولانه لما دعوته ترغب فيه الاشارة التي كانت فيه والزمته
اشارة النداء فصارت عوضا عن تلك الاشارة ولذا قيل ان هذا لا يجعل
حذف حرف النداء وهو قول المازني في نفي وضعفه ح الوجهان الا ان وصفه
في هذا الوجه يجب ان لا يكون باسم الجنس بل بالاسم المشتق لان الشيء لا يوصف
الا اذا كان مبهما غير معلوم بتمامه او كان غير مستقل بنفسه وهذا على الذي
الوجه ليس بشيء منهما وضمة اللام ههنا اي في يا ايها الرجل فيها غموض اي اشكال
وعدم وضوح والاولى غموضه لانه يقال غمض المكان بالفتح غموضا اذا
اطمأن ويقال للمطمئن من الارض غامض وغمض الكلام غموضا اذا لم يتضح ويقال

ايضا للكلام الغير الواضح غامض لانها اما ان يكون حركة اعراب او حركة بناء او حركة
شبيهة بحركة الاعراب والكل لا سبيل اليه لانا لا نقدر ان نسميها حركة اعراب
لان حركة الاعراب هي التي يكون لها عامل ولا عامل للرفع هنا ولا نقدر ايضا
على ان نسميها حركة البناء لان الاسم اذا كان مفرد الا يبنى مع الالف واللام
وكذلك لا نقدر على ان نقول انها شبيهة بحركة الاعراب لانا ان قلنا انها
شبيهة بحركة الاعراب كما زيد لكنا قد سوينا اى اوقعنا التسوية بينهما اى
بين ضمة الرجل وبين حركة الموصوف اعنى المنادى المضموم فانهم يسمونه المبنى
المشبه بالمعرب والتالى باطل اذ من حقها اى من حق حركة الصفة وهى ضمة لام
الرجل ان تفضل على هذه الحركة اى حركة الموصوف لانه مبنى والصفة معربة وحركة
المعرب مفضل على حركة المبنى فاذا اى فاذا لم يصلح ان يقال انها حركة الاعراب
وحركة البناء وحركة شبيهة بحركة الاعراب ينبغى ان يقال انها حركة لها منزلة
بين منزلتى الاعراب والبناء الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت
لتدل على ان موصوفها المبنى قد اعطى شبها من المعرب وفيه منع الجواب
ان الموصوف هنا طفيلى وفى المبنيات يجب الحمل على المحل فاذا كان حمل الصفة
هنا واجبا على اللفظ صار كان الغرض منه ان يدل على ان حركة الموصوف
شبيهة بحركة الاعراب وحركة التابع اذا دلت على ان حركة متبوعه كذلك
يكون هى مفضلة هذا ان عملنا بمذهب سيبويه وان عملنا بمذهب ابى
الحسن فى جعله العامل فى الصفة كونها صفة كان الامر فى ضمة اللام ابين واظهر
لكون الحركة ح حركة اعراب لوجود مقتضيه مع عدم المانع هكذا ذكره عبد القاهر
وانما اتحجت اى دخلت بالعنف من غير ضرورة الاحتياج الى معناها حرف التنبيه

عدم دخول يا على المعرف باللام

بين اى وبين صفتها تعويضا لاى عما تستوجبه من الاضافة وقد مر ذكره قوله
ولا يدخل يا على ما فيه الالف واللام قال الشارح قد سبقت الاشارة ايضا الى
العلة الموجبة لامتناع ايلاء حرف النداء على ما فيه الالف واللام وهى كراهتهم
الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف فان قيل يلزم من هذه العلة ان
يمتنع قولهم يا الله لكنهم قالوا اجاب بقوله وانما جاز ذلك اى دخول حرف
النداء على ما فيه الالف فى اسم الله لاجتماع امرين احدهما لزومها للكلمة اشار
اليه بقوله لان الالف واللام لا تفارقانه كما لا تفارقان النجم وثانيهما كونهما
عوضين من شىء اشار اليه بقوله مع انهما اى الالف واللام عوض عن همزة
اله التى هى فاؤه لان اصله الاله نقلت حركة الهمزة الى اللام فحذفت فصارت
اللاه ثم ادغموا مع التفخيم الا اذا كانت حركة ما قبلها كسرة فعلم انهما عوض عن
الهمزة المحذوفة فصارا كانهما قد تنزلا منزلة البعض من الكلمة فتجرد للامرين
المذكورين فاجيز ندائه من غير التوصل بشىء ولذا كان قوله لا حلك بالتى
سميت قلبى شاذا وقوله فيا العلامان اللذان فرا شذ ولما جاز الكوفيون
اجتماعهما تمسكا بما ذكر ضرورة لامكان فيا غلامان اللذان فرا لان النكرة
المعينة بالنداء توصيف بذى اللام وابن سعدان فى اسم فيه معنى التشبيه
نحو يا الاسد شدة وبالخليفة جودا على تقدير المثل وجه وجاز هو ثم
لم يجيزوا على الاطلاق واسم المبهم على الله تعالى اما لانه يؤتى به للتحقير على ما عرفت
فى علم المعانى واما لان الاذن لم يرد من الشارع فان قيل فليجز قطع الهمزة
فى غير النداء اجاب بقوله وانما جاز قطع الهمزة فى اسم الله فى النداء ولم يجز ذلك
القطع فى غيره اى فى غير النداء لان الهمزة مع اللام فى غير النداء وان كانت

عوضا عن الهمزة الاصلية لكنها وفي بعض النسخ الا انها لم تخلع على صيغة المجهول
اى لم تجرد عن معنى التعريف راسا الى اصله فوصلوا الهمزة لعدم ما يمنع ذكر ايا
الهمزة مع اللام في النداء فقد جردت للتعويض فضمحلا اى زايلة عنها معنى
التعريف لان التعريف الندائي اغنى عن تعريفها اى عن تعريف الهمزة مع اللام
نجرت مجرى الهمزة الاصلية فقطعت كما قطعت هي قوله فان وصف المضموم
يا ابن قيد المضموم احترازا عن المضاف نحو يا عبد الله بن زيد فانه ليس من
المفرد هذا الباب قال الشارح اعلم ان الابن الموصوف به المنادى المعرفة في تقدير
الرفع على انه فاعل الموصوف فالموصوف صفة سيبينه اذا وقع بين العلمين
المراد منه اذا وصف المنادى المذكور العلم بابن مضاف الى علم كان حقه اى حق
الابن ان يبنى مع المنادى على الفتح يريد ان بناؤه على الفتح ليس بواجب بل هو
مختار وقيل واجب وذلك اى كون الابن مبنيا على الفتح مع المنادى لانهما
بمنزلة شيء واحد كحضرموت اى مما كلمتان جعلتا كلمة واحدة كما ان حضر
حضرموت كلمتان جعلتا كلمة واحدة وذلك اى كونهما بمنزلة شيء واحد لان
الابن لا ينفك من الاب كما لا ينفك عن كونه ابنا يعني كما ان الابنية لازمة للابن
لا ينفك عنه كذلك الاب لا ينفك عنه وبالعكس فيكون بين الابن وبين كل
واحد منهما لازمة والا بمساواة فكان الابن صفة لازمة اى للمنادى
الموصوف به فعوله صفة خبر كان ولازمة صفتها وكونها كذلك مساعد
للمعنى وكان الصفة والموصوف على ذلك التقدير من حيث المعنى قيد به لظهور
عدم الاتحاد من حيث اللفظ بمنزلة شيء واحد كحضرموت واذا نزلا منزلة شيء
واحد بعث حركة المنادى حركة الابن لان فيه تخفيفا من وجهين ابدال الضمة

الابن الموصوف به المنادى

فمن

نحو وموافقة الحركات اذ لا شك انها اخف من مخالفتها فان قيل الغرض
من الاتباع حصوله وهو حاصل بالعكس فلم لم يعكس اجاب بقوله ولم يعكس اى لم
يتبع حركة الابن حركة المنادى لان ما حصل من الاتباع الاول من التخفيف من
وجهين غير حاصل من هذا الاتباع بل من الوجه الثاني ولئن سلم فعدم العكس
لان الحركة التي يستحقها الابن حالة الانفراد اى حال كونه غير تابع بل منادى
مستقلا والا فلا معنى له كانت اعرابية وهو النصب ذكر الضمير لتذكير الخبر
لكونه مضافا وحركة المنادى وهي الضم بنائية واتباع الحركة البنائية الاعرابية
اولى لكون الاعرابية اقوى لكونها بعامل يقتضيه ولانها دالة على معنى بخلاف حركة
الاول وهو احرى بالمتبوعية دون الاضعف ولو عكس لزم متبوعيته وهو خارج
عن مقتضى العقل ويخالف لما تخرج النقل وقيل وجه الاتباع ان الاول تابع
تابع للثاني وجود المخفف تابعا بعد اللفظ ليحصل التطابق بينهما كالجولان والغليان
فحملوا اللفظ على حركة متباه هكذا ذكره الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان
الصحيح وزن ابن في قولنا يا زيد بن عمرو حركة الاعرابي بالحركة في دال زيد اتباع
الا يرى ان صاحب الكتاب شبه هذا يعني يا زيد بن عمرو بابنم وامرء فكما ان
ان حركة الهمزة من امرء حركة اعراب كذلك يكون حركة ابن حركة اعراب ولم نجوز
جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا
واحدا لم يبن منهما الا الاول اذا عرى الثاني عن مقارنة الحرف قيد به احترازا
عن نحو خمسة عشر كما في نحو بعلبك فان الاسم الاول منه مبني لكون آخره
وسط الكلام دون الثاني لعدم مقارنة الحرف فقوله اى فقول المص في المتن حيث
المنادى مع الابن على الفتح لكان محمد على ما عليه الاكثرون من بنائهما على الفتح

وكذا نصرف البنا في قوله ست الى المنادى دون الابن اى ست المنادى
حال مقارنته بالابن افاد هذا القيد انه شرط في بنائهما على الفتح تكون الابن
متصلا بموصوفه فلا يحتاج الى ذكره فيكون مع على الاول بمعنى البناء وعلى
الثاني حال من المنادى فتبصر والاولى منهما ان يقال فتح المنادى لخفته
فيما كثر استعماله من غير التقييد بالاتباع لعدم ارتكاب مخالفة الاصل
من وجوه جعل الاول تابعا للثاني والاصل عكسه وعدم الموازنة بين الحركتين
الا من حيث صورة الفتح وجعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة مع كون الصفة
مضافة وفيه نظر وانهم لم يجوزوا الاتباع فيما اذا لم يقع الابن بين
علمين سواء كان واقعا بين الموصوف العلم والمضاف اليه الغير العلم او على
العكس مثال الاول نحو يا زيد بن اخينا ومثال الثاني يا رجل بن زيد لان
القياس ان لا يجوز الاتباع في كلمتين وانما هو اى الاتباع في كلمة واحدة نحو
منحدر الجبل وهو اسم فاعل من الانحدار بمعنى الانهباط بضم الدال اتباعا
لحركة الراء في الرفع وكذا في الحالين كما في امرء وابنم الا انهم اجازوا الاتباع هنا
اى فيما وقع الابن بين علمين لتنزل الابن منزلة الجزء من الموصوف وكل ما ينزل
منزلة الجزء من الموصوف وكل ما ينزل منزلة الجزء من الموصوف يجوز فيه
الاتباع لا يقال ان الكبرى ممنوعة لاستلزامها ان يجوز الاتباع فيما اذا لم
اذا لم يقع بين علمين بل في كل صفة وموصوف لان كل صفة فهي كالجزء من
الموصوف وذلك اى عدم القول اى لانا نقول على ذلك التقدير لا يستلزم الكبرى
ما ذكرتم لان من الصفات ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك
اى كونه اشد امتزاجا واتصالا اذا كانت تلك الصفة اشد اختصاصا بالموصوف

فكذلك

فكذلك الابن لانهما مدتين بنوع من الاتصال والامتزاج فالمعنى فكذلك الاتصال
والامتزاج ينزل بالرفع على انه فعل مضارع محذوف منه احدى التاءين
اى تتنزل الصفة منزلة الجزء من الموصوف فيكون ما احاط به سور الكلية
ما هو اشد امتزاجا واتصالا لا كل صفة كانت ولا سبيل للمنع ايهما والابن
مما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف فان الابن اذا اضيف الى العلم وقد وصف
به العلم بمعنى اذا كان واقعا بين علمين كان له نوع من الاختصاص وهو في محل
النصب على الحال من الموصوف المتأخر اى كان له كائنا من الاختصاص بموصوفه
ما لا يكون لغيره اذا لم يقع بين علمين والتغاير هنا اعتباري وذلك لان الرجل
اذا اريد نسبته الى ابيه فاتم ما يكون هذه النسبة اى اتم وجودها انما يصدق به
ويكون تامة ان يذكر كل واحد منهما اى من الرجل والاب باسمه العلم لانهما على
هذا التقدير غير مضطربة ولا كذلك اى ولا يحصل له اختصاص كما ذكر اذا لم
يقع الابن بين علمين البتة اى انه يجوز ان يكون اسما ولا يكون ابن اخ لاحد
ومما يدل على شدة اتصال الابن حال كونه واقعا بين علمين بموصوفه انهم
اسقطوا اى اسقاطهم التنوين من الموصوف في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرو و
كذلك النصب والجر نحو رايت زيد بن عمرو ومررت بزيد بن عمرو وهذا
تخفيف لفظي وقد يعيد تخفيفا كتابيا وهو حذف الهمزة من ابن في الكتابة
ولا كذلك الامر يعني لم يسقطوها اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد بن اخينا
ورايت زيدا بن اخينا ومررت بزيد بن اخينا فاسقاطهم التنوين من الموصوف
والهمزة من الصفة في الحالة الاولى دون الثانية دليل على ان الاختصاص اشد
في الاول منها في الثانية واما قولهم جارية من قيس بن ثعلبة فضرورة فيعلم

ان الشرائط المذكورة سبب لوجوب الاسقاط ههنا فههنا مذهب آخر ذهب اليه
قوم فجملة الاقسام العقلية اربعة والمذاهب ثلاثة الاول ما ذهب اليه الاكثرون
والثاني ما ذهب اليه من نظر فيه وهذان المذهبان ذكرهما الشارح والثالث
ان حركتهما اعرابية من جهة ان شدة الامتزاج بحيث لا يمكن الانفكاك يقتضي
ان المنادى مضاف لما اضيف اليه الابن كانه قيل يا زيد عمرو والقسم
الرابع وهو ان الحركة الاولى اعرابية والحركة الثانية بنائية باطل لم يذهب اليه
احد قوله وان لم يقع بين علمين كان ككبار الاسماء المضافة قال الشارح اي
كان الابن كسائر الاسماء المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن معها
اي مع سائرها انث ضميره لتانيثه بالاضافة الموصوف على الفتح في النداء
ولم يحذف منه التنوين ومن الصفة الهمزة في غير النداء وجملة الكلام
الشرط وجود الامرين جميعا بان يكون صفة واقعة بين علمين فعدمه
اما بانتفائهما او بانتفاء احدهما فالاقسام العقلية ثلاثة فمثال انتفائهما
يا رجل ابن عمرو على تقدير ان يكون ابن عمرو عطف بيان وزيد ابن اخي على
الابتداء والخبر ومثال انتفاء الصفة يا زيداً ابن عمرو على ذلك التقدير
وزيد ابن عمرو على التقدير المذكور ومثال انتفاء الوقوع المذكور يا زيد
ابن اخي وجاء زيد ابن اخي فالحكم في جميع هذه الاقسام في النداء النصب
وفي غير النداء اثبات التنوين والهمزة قوله المنادى اللام الجارة
مفتوحة قال الشارح اللام الجارة تفتح مع المنادى وتكون تلك اللام للاستغاثة
وهي طلب الغوث من المنادى اذا نودي منادى للتخليص من الشدة او للاعانة
على المشقة او للتعجب وهو اذا راى الامور العجيبة او حالة تعرض للانسان عنده

لحوق اللام المفتوح للمنادى

على اختلاف القولين اذا نودي اذا عجب ما هو عجب نحو يا لزيد للخطيب
وهو سيد الامر بقوله ما خطبك الجليل من جر فلان بجر بالكسر جلاله فهو جليل
اي عظم قدره ومعناه تاكيد طلبا لاقبال للاحتياج اليه للوقوع في خطب عظيم
امره فانضم معنى النداء فيه وهو معنى قول من قال ان الاستغاثة نداء اضطراري
وقول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين انا ادعوك بالله للمسلمين وانما زيد
الحرف فرقا بينه وبين النداء الاختياري مع انه يعد تعدية الفعل المقدر
وان كان متعديا بنفسه لضعفه بالاضمار عند سيبويه وحرف النداء النائب
عنه لضعفه بالبناء بعد المبرد واختير اللام لان معناها الاصلي وهو الاختصاص
يناسب معنى الاستغاثة وكذا معنى التعجب من حيث ان المستغاث به والمتعجب
منه مخصوصان من بين امثاله بالدعاء بالاستغاثة وانما فتحت هذه اللام
مع المدعو وهو المستغاث وكسرت مع المدعو اليه وهو المستغاث له فرقا
بينهما اي بين المدعو والمدعو اليه لان حرف النداء قد يلي ما هو مستغاث له
مكسور اللام والمنادى محذوف نحو يا للعجب في المستغاث لا يلتبس المستغاث له
في تلك الصورة ويجيء مثاله لا في صورة ذكر فيها اذ حرف النداء مع ذكرهما
دليل على ان المدعو ما دخل عليه فان قيل لاي دليل لم يعكس والغرض حاصل
فيه اجاب بقوله ولم يعكس الامر اي لم يكسر مع المدعو ولم يفتح مع المدعو اليه
وان كان الغرض حاصلا منه لان الفتحة بالمنادى اولى منهما اي من الفتحة مع
المدعو اليه لنزول المنادى على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام الجارة تفتح
مع الكاف فكذلك فتح مع المنادى ايضا دون المدعو اليه وانما فتحت اللام
الجارة مع الكاف لان الاصل في الحروف الواردة على هجاء واحد ان يبني على

لام الابتداء

الفتحة التي هي اخت السكون في الخفة لتولدها من الالف اذ البناء على السكون
ممتنع وهو ظاهر فان قيل لم يفتح في المظهر اجاب بقوله وقد كسرت اللام
الجارة اذا دخلت على المظهر مع ان الاصل المذكور يقتضي فتحها فرقا بينها
اي بين اللام الجارة وبين لام الابتداء اذ لو فتحت كما هو الاصل في قيل ان
زيدا لهذا لم يعلم ان الاخبار عن زيد بانه هذا او اللام للابتداء او بانه
مختص بهذا واللام للاختصاص ثم هذا الالتباس اي التباس اللام الجارة
بلام الابتداء لما كان زايلا مع الاختصاص بالضمير لاختلاف صيغتي
الضمير المرفوع والضمير المجرور في قولك ان زيدا لك في قولك واللام
جارة وان زيدا لانت واللام للابتداء اعيدت اللام جواب لما
الى الحركة التي استحقها اللام في الاصل وهي الفتحة ونشيله بهذا اشار الى
ان الاعراب لا يكتفى به للفرق ولم يعكس لان في الكسر موافقة حركتها لاثرها الا في
الفتح فتركت المخالفة وعلى هذا لام التعجب يفتح مع المنادى ايضا لما ذكرنا من
التنزل منزلة كاف الخطاب نحو قولك يا للماء فكانك ابصرت ماء فاعجبك
فنادته ويقول يقال بفتح اللام لانه امر من تعالى يتعالى تعاليا اي ارتفع
اي ارتفع من موضعك يا ماء حتى نراك فانت عجب الشان لا يعرفك كل احد
فمعنى النداء على التقدير وهو تنزيل المتعجب منه منزلة المطلوب اقباله لما ذكرنا
من المعنى بخلاف ما عطف عليه لبعده عنه فصار كانه داخل على المظهر لفظا ومعنى
كقولهم يا للكهول وللشبان للعجب اي يا قوم احضروا للعجب قوله وقولهم
باللهيبة بكسر اللام قال الشارح هذا جواب عن سوال عسى يورد على ما ذكره
من ان اللام مع المدعو مفتوح تقريره ما ذكرتم من ان اللام مع المدعو مفتوح

غير صحيح اذ لو صح لكان مفتوحا في جميع المواضع وليس كذلك كيف والعرب يقول
يا للهيبة بكسر اللام فاجاب اي المص بان المنادى متروك اي لا نم انها
مدعوة بل المدعو متروك وهي مدعو اليها واللام معه مكسور كما ترك المنادى
في قولهم يا بوس لزيد وهو دعاء عليه من بيس اذا افتقر والمعنى يا قوم للهيبة
اي احضروها وشاهدوها اي عاينوها من المشاهدة بمعنى المعاينة اي ادعوكم
لهذه لتنظروا اليها وتتعجبوا منها والهيبة الهيمان وهذا من امثالهم
وفي معناها قولهم يا للعضيهة ويا للافيكة كلاهما بمعنى الافك وهو
الكذب والبهتان ويا للفليقة وهي الداهية اعلم ان الشارح اورده في
قال م
لبابه هكذا وقرر الفاني السوال المقدر بان ان هذه اللام مكسورة وهي
للمدعو اليه وانما يكسر اذا تقدمها مدعو كالمثال المذكور ولم يتقدم هنا مدعو
فظاهره يخالف ما قرره الشارح هنا اللهم الا ان يراد في آخر تقريره فيكون
المذكور هنا مدعوا واللام مكسورة مع سطاعنان الا انه بعيد فالقريب
الترخيم
ان يراد فلم كسر لانها قوله وترخيم المنادى اعلم ان الشارح ذكر في شرح
هذا القول عدة اشيا وذكر بعضها المصنف تعريفا للترخيم مع بيان المناسبة
واختصاصه بالنداء وشرايطه وبيان المذهب في المرخم وبيان اقسامه على ما
يقتضيه العقل ترتيبها فقال قال النحويون في تعريفه ان الترخيم في صناعة النحو
حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط نحر البعير وغيره من
غير علة يقال اعتبط واعتبط البعير اذا نحر لا لعلة وهذا ايضا حذف في آخر
الاسم من غير سبب عارض يوجب حذفه من اضافة كما في قوله تعالى واقام الصلوة
واعلال كما في قاض ويحا ورسا كنين كما في رايت حبلى النساء او غير ذلك

من الحذف للطول نحو حذف اللام من سفرجل وللقراءة نحو حذف الحاء في خرج
قرأ اعني باب سلس مع ان الهاء الحلقي يقبل وهو اي الترخيم ماخوذ من قولهم
امراة رخيم وهي التي يكون كلامها رسلا من رتل في القراءة اي ترسل فيها في
تعريفي وكلام رسل اي مبين محذوف الفضول لانها تترك الكلام الذي
لا يفيد فيكون الترخيم بالمعنى اللغوي موافقا لهذا الحذف فسمي ترخيما لانه
مبين محذوف الفضول وقيل انما اي المراة الرخيم هي التي يكون لسان الكلام
خفيف الصوت ناعمة من قولهم جلد ناعم اي لين النعمة وهي الصوت اي
لذيذ النغمة ولينتها ومن هذا قولهم للحجر الاملس رخامة قال ذو الرمة
لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هرا ولا نزر اي كلامها ناعم
المقاطع لين الاطراف ومنه قولهم رخم صوته اي رققه وكلام رخيم اي
ضعيف وعن الاصمعي قال الخليل انما اسم الصوت الضعيف قلت الرخيم
فعل باب الترخيم وان يكون قبل الخليل جماعة من النحاة كابي عمرو وابن ابي
اسحق وغيرهما لم ينقل غير الترخيم عنهم ولا نضعف قوله لاحتمال انهم تكلموا
بغير هذا الاسم وعدم النقل لا يدل على عدمه او ما تكلموا فيه اصلا ثم لو ثبت
ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه لما سمع قراءة ابن مسعود رضي الله
عنه يا مال قال ما اشغل اهل النار عن الترخيم كان ضعيفا اذ الاتفاق بعيد
فسمي هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف للفظ وتسهيله وترقيقه وتضعيفه
لما فرغ عن بيان التعريف مع اثبات المناسبة شرع في بيان انه مختص بالنداء
فقال وقيل وانما اختص الترخيم بالنداء لان النداء باب تغيير من الاخبار
الى الانشاء لا من التنكير ولا من الاعراب الى البناء كما ظن لانها لا يطرد ان والترخيم

ايضا

ايضا تغيير كما ذكر من انه حذف في اخر الاسم على سبيل الاعتباط فالتغيير
يونس بالتغيير ولان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادي بكسر الدال يوذن بعمه بالترخيم
ان ذلك الامر المهم مما لا يقبل التوقف ريثما يتم الكلم ريثما من راث يريث اذا
وماؤه مصدر ريه واشعار بعلو الظرفية اي قدر ابطاء بتمام الكلمة فيحذف اخر الاسم
تحريضا على ان يتوجه المخاطب المدعو نحو مراد هذا المنادي فلا يجوز في غير
النداء الا في الضرورة لانها تبيح المحظورات فيجوز في الوجهين وهو مذهب
سيبويه وانشد الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما
وهذا البيت واضح فيما ادعاه سيبويه ورده المبرد بان الرواية وما عهدك
كعهدك يا اماما فليس يرد لان الرواية لا يرد رواية اخرى لكن اجازه في الشعر
على لغة باجازة بالضم دون الاخرى ولما فرغ عن بيان الاختصاص بالنداء
شرايط الترخيم
شرع في ذكر شرايطه فقال ورأى وللترخيم شرايط جمع شريطة وهي والشرط
بمعنى الا ان جمع الشريطة شرايط وجمع الشرط الشروط وهذا انث احدها اي
احدى تلك الشرايط ان يكون الاسم المرخم علما وذلك اي كونه علما للشهرة وكونه
شرطا كيلا يلتبس المراد على السامع لانه لما كان علما مشهورا عند السامع علم
ان المرخم هو ذلك العلم وهذا الحق لان الاعلام بعرضة من التغيير نحو محبب
بالفك وموهب بالفتح وسكونه بترك الاعلال وحيوة بترك القلب والادغام
ويجوز ان يجعل كيلا تلبس بدلا من للشهرة وقيل ان للشهرة علة لقوله كيلا
يلتبس وهو علة لكونه علما فتقرير الكلام على هذا وانما شرط كون الاسم علما لشهرته
ان لا يلتبس المراد على السامع وانما ذلك لان العلم لشهرته يغني ذكر بعضه
عن ذكر كله وانت تعلم ان هذا كلام في غاية السماجة وتقرير لا تقتضيه الحاجة

ولان نداء الاعلام هو الكثير في الكلام فناسب كثرته التخفيف لتحقيق المرام صاح
من الشواذ والشريطة الثانية ان يكون المنادى المرخم زائدا على ثلاثة احرف
ليبقى بعد الحذف على ما هو اقل الاوزان نحو كان على ثلاثة احرف لا يرخم قط وان
تحرك وسطه على المختار لان ما على ثلاثة احرف لو رخم لادى الى كون الاسم على
بنية ليست في ابنيتهم بما هو مختلف للاعلال الحاصل ان الترخيم امر
جائز استحساني مطلوب به مجرد تخفيف طرآني فلا يرتكب لنيل الممتنع لامر
جائز لا سيما على لغة من لا حار بالضم لانه يقال عليها في يا عمر ويا ع على حرفين وهو
غير موجود فيها وهذا ومذ من المبنيات لا يقاس عليهما المنادى لانهما
من المبنيات اللازم بناؤها وبناء المنادى عارض فهو في حكم المعرب بدليل
اعراب توابعه حملا على لفظه على ما مر وانما قلنا على المختار اذ الكوفيون قد
اجازوا ترخيم ما كان على ثلاثة احرف اذا كان وسطه متحركا كعمر كما يقال في
يعنق يا عنق ثم قالوا اي الكوفيون في بيانه لان في الاسماء ما شاكله نحو دم
ويد وقال اصحابنا البصريون في جوابهم ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال
بعيدة عن القياس بيانه ان اصل يد ودم يدي ودمو فكان القياس فيهما قلب
الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كما في عصا ورحا لكن حذفا
على خلاف القياس فلا يحسن ان يقاس عليهما لان كل ما ورد على خلاف القياس
فغيره عليه لا يقاس والشريطة الثالثة ان يكون المرخم غير مضاف لانك لو حذفت
من المضاف لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة
كلمة واحدة وهو غير جائز اذ الترخيم حذف الاخر ولو حذفت من المضاف اليه
لكنت رخمت في غير النداء وهو ايضا غير جائز لاختصاصه به هكذا ذكره

الغالي

الغالي في توجيه كلام الشارح في هذا الباب وما اعترض عليه الا فيما بينه شرحا ثم
قال وفيه نظر لان المضاف ان كان كالجزء من المضاف اليه فالملازمة الثانية
ممنوعة والا فالاولى ممنوعة وانت تعلم انه لو لخص كلام الشارح لما توجه عليه
ملخصه ان الاسم المضاف حكمه بعد التسمية كحكمه قبلها لانهما اسمان معربان
باعرابين مختلفين فالاسم المضاف كانه كالجزء من المضاف اليه قبل التسمية
فهو كالجزء منه بعدها قد اعتبار انه اعتبار انه كالجزء واعتبار انه ليس بجزء
حقيقة فبالاعتبار الاول كان الترخيم في وسط الكلمة وبالاعتبار الثاني
في غير النداء فالملازمة الاولى على الاعتبار الاول فلا يكون الثانية
ممنوعة لانه بالاعتبار الثاني وكذا بالعكس فتعذر الترخيم لرعاية الاعتبارين
ولا يلزم امتناع ترخيم معدي كرب لان الامتزاج في التركيب لاضافي جعل
ربع الاخر في موضع التاء فلولا ذلك لما صح هذا فقد زال حكم الاستقلال
عن الثاني لفظا والشريطة الرابعة ان لا يكون المنادى مندوبا لان الندبة انما
يكون بعد عد المناقب لميته والاوصاف الحسنة فوجب ان يذكر على وجه الكمال
تطبيقا للكلمة على كمال المسمى لان عد مناقبه واوصافه لاشتهاره واظهار
التفجع عليه فلذلك لزم زيادة حرف مد في آخره ولو حذف منه شيء لزم
نقض الغرض وبعبارة اخرى المطلوب منه مد الصوت وتطويله والترخيم نقصانه
فتنافيا والشريطة الخامسة ان لا يكون المنادى مستغاثا لان المستغاث لا يكون
من نوع تعلق من المستغاث بالالتباس يتعلق بعمل وعدم التفهم وذلك اي
عدم التفهم اما حقيقي منه او واقع منه حقيقيا وواقع منه بطريق التجاهل بعد
الحذف والترخيم الحاصل اما ان لا يسمع اصلا فيتعلق بطريقه او يسمع

ولكن يتحامل فيتعلق بطريقة في الجملة لا يخلو المستغيث من نوع تعلق من المستغاث
اذا رخم المنادى فلو رخم لفات غرضه الداعي الى الاستغاثة ولان المستغاث
اما ان يكون مجرورا او في اخره زيادة فعلى الاول يكون الترخيم في غير النداء
لانه لما لم يظهر فيه اثر حرف النداء صار كانه غير منادى وعلى الثاني يلزم
نقض الغرض كلام المحابط والدليل الجامع ان المرخم يجب ان يكون مبنيا
على الضم قبل الترخيم فيما لا ضم ولا اضمر في المستغاث والمندوب والمضاف
والنكرة ولم يتعرض المص لذكر الشرائط الثلاث الاخيرة اعني ان لا يكون
مضافا ولا مندوبا ولا مستغاثا لاشتهار ما فيما بينهم وقول المص في المتن
ورخم المنادى اذا كان معرفة علما زائدا على ثلثة احرف لا يدل على ان لا يكون
مضافا الا التزاما ومراد الشارح انه لم يذكره صريحا كما ذكر الشرطين كذلك
ولم يتعرض الشارح لذكر الشريطة السادسة وهو ان لا يكون جملة مع انه شرط
لان الجملة يجب ان تحكى على اعرابها الاصلي في انفصال كل كلمة عن الاخرى
من جهة اللفظ وان اتحد جميع اجزائها باعتبار المعنى فهو كالمضاف والمضاف
اليه سواء فلعله لم يذكرها بناء على هذا وانما حكت على حالها لان المسمى
بالجملة المنقولة عن صريقها صورتها ولو تغيرت لفظا لما فهم معناها الاصلي
علما فيبطل فائدة التسمية اعلم ان المص لم يذكر المندوب بناء على انه ليس
بناء حقيقته واحد من حكمه المختص به فقال ورخم المنادى اذا كان معرفا
احترز به عن ان يكون مضافا وجملة يعني ان لا يكون مستغاثا وهو مشارك للمندوب
في العلة فاستوفى كلامه ذكر جميع الشرائط بناء على هذا لما فرغ من تعداد
الشرائط شرع في بيان المذهب في المرخم فقال ثم ان للعرب في الاسم المرخم

مذهبين

مذهبين احدهما ان يحذف اخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه
قبل الحذف من الحركة والسكون وهو القياس لان ما حذف مراد قطعا
الا انه حذف نسيا منسيا ولان بقاء اثره يدل عليه ويبقى ما قبل المحذوف
على حركته وسكونه الا فيما يلزم التقاء الساكنين فيعود الى الحركة الاصلية
مثاله يقال في ترخيم شاذ شا د بكسر الدال والمذهب الثاني ان يجعل ما بقي
من الاسم بعد الحذف كانه اسم برأسه ولم يحذف منه شيء فيسلك به مسلك سائر
الاسماء ووجهه انهم يقدرون المحذوف نسيا منسيا حتى كانه اسم
بني على هذه الحروف الباقية فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل من
قلب الواو ياء في يا ثمو وقلب الواو الفا في ما كرو والياء همزة في نحو يا حولاي ويكون
الحذف فيه للتخفيف لا للاعلال الحقيقي ومن لغتهم ان الحذف لانه كالعدم
حتى اعربوا الخود ويدملو كان ليبقى اثنان على حاله كما في عصا ورحى وذلك
اي شانه على المذهب الاول نحو يا حار بالكسر ويا هرق بالسكون في حارث
ومهرق لان الراء في الاول مكسورة فبقيت على كسرها والقاف في الثاني ساكنة
على لغة انه كسبطر واما على لغة انه كترج فهو كحارث وهو اسم ملك الروم
وهو من ضرب الدنانير الهرقلية فان شئت قلت على المذهب الثاني يا حار ويا
هرق بالضم كما زيد ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل اخر الاسم
مضموما لكن التقدير مختلف اي التقدير على المذهب الاول مخالف للتقدير
على المذهب الثاني وذلك اي الاتفاق بينهما في نحو يا برج المسمى ببرجد على اللغة
الا ان الضمة اصلية وعلى الثانية حادثة وقد زعموا في قاضون اذا رخمت
قلت يا قاض عليهما لان حذف الياء لوجود عارض لفظي وهو وجود الواو

ولو حذفت على اللغة الاولى ولم يبعد فالقياس يا قاض بالضم ولا يرد عليهما
ترخيم محمر وهم يقولونه بالسكون لان اليا في قاض ثبت في غير موضع فلها
اصل في الاثبات لفظا وزواله انما هو لخلاف راء محمر فانه لم يثبت كسرها
بوجه من الوجوه فكانه لم يتحرك اصلا فافترقا والفرا يكسرها اذا كان اسم
فاعل ويفتحها اذا كان اسم مفعول وهو قياس قول من قال في يا قاضون يا قا
باثبات اليا. لما فرغ عن بيان المذهب شرع في بيان اقسامه فقال ثم ان المرخم
اما ان يكون في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة بان كانتا قد زيدتا معا
وليست احديهما زائدة اولا ثم الاخرى كالرطاة فيه قيود ثلثة الاول ان يكون
في آخره احترز به عما لا يكون في آخره زيادة كجعفر والثاني ان يكون فيه زيادتان
احترز به عما في آخره زيادة واحدة كحرام والثالث ان يكون الزيادتان في حكم
زيادة واحدة بان زيدتا معا احترز به عما في آخره زيادتان لم تكونا معا كرهبوت
او لم يكن كذلك وهو شامل للاقسام المذكورة لكن لم يبين الشارح الا القسم
الاول حيث قال والثاني اما ان يكون قبل آخره مدة زائدة اي حرف مد ثالثا
قيد بالزيادة احترازا عن نحو مختار لان ترخيمه باثبات الالف او لم يكن
فان لم يكن قبل آخره مدة زائدة لم يحذف الا الاخير نحو يا حارثة يا حار
بالكسر والضم على اللغتين وان كان قبل آخره مدة زائدة فالاسم اما
ان يبقى بعد الحذف على ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق بعد الحذف على ثلثة
احرف لم يحذف منه ايضا الا الاخير نحو يا سعي في المسمى بسعيد على اللغتين الا
ان الحركة مقدرة في الثانية على لغة من يقول يا حار بالضم وغير مقدرة على اللغة
الاخرى وان بقي الاسم بعد حذف المدة على ثلثة احرف يحذف المدة ايضا

نحو يا

نحو يا منص في يا منصور بالضم على اللغتين الا انه اصلي على اللغة الاولى
وحادث على اللغة الثانية وان كان في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة
حذفتا معا لانهما لما زيدتا معا حذفتا معا ولذا لم يحذف من نحو ارطاة
الا التا لانهما لم يزادا معا بل زيدت الالف اولا للالحاق ثم التا للتانيث
وهو انواع منها ما في آخره الف التانيث نحو اسما. اصله وسما على وزن فعلاء
على مذهب سيبويه لانها علم والاعلام اكثرها صفات والتسمية بالجمع غير واقعة
الا نادرا فاذا تردد الاسم بين كونه جمعا وبين كونه صفة كان حمله على الثاني اولى واما
على مذهب غيره فهو من قبيل الاسم الذي قبل آخره مدة زائدة لانها افعال
جمع اسم سمي به المونث وهذا اجرا على مقتضى اللفظ لان الغالب على تقدير
وسما وعلى خلاف القياس من وجه ولا ضرورة تدعو اليه واذا لم يكن الواو وسقط وجب
ان يكون افعالا وهذا وان كان قويا خالف سيبويه لما ذكرنا من المعنى و
منها ما في آخره يا التشبيه وشبهه نحو كوفي وكرسي ومنها
ما في آخره الالف واليا من الجمع ومنها ما في آخره الالف والنون للتثنية
ومنها ما في آخره الواو والنون في الجمع ومنها ما في آخره الالف والنون
لا للتثنية نحو يا مرو بالضم والفتح على اللغتين في مروان وعلى هذا القياس
الجميع قوله الا ما في آخره تا التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة على
الثلاثة والعلمية قال الشارح وانما لم يشترط هذان الشرطان لان العلمية
انما اشترطت لان لها تاثيرا في الحذف يعني اذا كان المحذوف من نفس الكلمة
كان الحذف اشد واعتنا فاحتيج الى ما يسهله وهو العلمية فيكون لها
تاثير في الحذف واما اذا كان المحذوف حرفا زائدا على الكلمة فحذفه اهون

واسهل فلا يحتاج لها الى مؤثر فيه واليه اشار بقوله واذا كان المحذوف تاء التا
لم يفتقر الى هذا الشرط لان تاء التانيث في حكم كلمة زايدة فحذفها اهون
من حذف ما هو من نفس الكلمة ولذا لم يشترط الزيادة على الثلاثة لانها انما اشترطت
لان لها تاثيرا في الحذف بانها لو لم يكن لم يجز الحذف فاذا كان المحذوف
تاء التانيث فحذفها اسهل فلم يحتج الى المؤثر فلم يشترط لانه اي الشان بالترخيم
اي بحذف التاء لم يلزم اجحاف في الكلمة لم يكن قبل الترخيم اذ الاجحاف
في الكلمة واقع قبل اي قبل الترخيم لان التاء منفصلة غير مبني عليها الكلمة و
اشتراط الزيادة على الثلاثة للهرب عن اجحاف الكلمة وحذف الياء لا يؤدي
اليه لما ذكرنا من انها زائدة على مبنى وذهابها لا يلزم اخلال بها اعلم
انهم جعلوا الشرط الثاني من المركب المزجي بمنزلة التاء لكونه ملحقا بالاسم
الاول بعد كماله كالتاء التانيث وكون النسبة والتصغير واردين عليه دون
الثاني كما في تاء التانيث فحذف الشرط الاخير كما يحذف هي اي الاولى لما فيه
من مزيد التطويل القياسي سنذكر بسبب جمع الى الاول قوله ثابت اقبل او قبلى
على اختلاف المعنيين قال الشارح شبيها اذا كان اسم رجل اي علما له فالواجب
ان يقال يا ثابت اقبل بحذف التاء وتذكير الامر واحد الشرطين منفرد وهو
الزيادة على الثلاثة اذ العلمية محققة فان قلت قوله واحد الشرطين يؤذن
بان العلمية شرط فيه قلت صفة الشرطية ليست ذاتية لها بل هي عرضية فلم يلزم
من وجود العلمية اعتبار ما هي عرضية لها واطلاق الشرطية عليهما يجوز ان
يكون باعتبار انها كانت موصوفة بها في غير هذا الاسم في الجملة واذا كان
بمعنى الجماعة فالواجب ان يقال يا ثابت اقبلي بتانيث الامر ويكون كلا الشر

سقوط

مفقودا او قوله وجاز في نحو ثبت الفتح والضم معنى قوله الضم على اللغتين اعلم
ان ههنا احكاما شريفة يذكر في باب النداء فلا بد ان يذكر في هذا الكتاب منها ان
للنداء غير هذه الخاصة المذكورة خاصتين اخريين الاولى زيادة شيء في الاخر
لغير الندبة والاستغاثة في هن في احواله اذا كان منادى مجاوزا حركته الا في الواحد
لان حركته ضمة والزائد الف نحو يا هناه وكذا باقي احواله ومعناه يا هن بعينه وانما يستعمل
بمعنى يا رجل لكونه الهاء قيل انه بدل عن الهاء على تقدير ان اصله هناو وقيل عن الهمزة
المنقلبة عن الواو لوقوعها بعد الالف زائدة لغير الوقف وقيل للوقف يعني فلا يكون
الا في الوقف خاصة وقيل اصلية على ان مده هنة بدليل هنيهة والثانية انهم استعملوا
في النداء اسماء لا يستعملونها في غيره نحو يا نومان ويا فساق ويا فل اقبل بدليل انه
فتح واستعماله ابو النجم في غير النداء اخذ من قول الضرورة واصل فل لانه لم يوجد
اسم متمكن في حرفين فقدر في اخره من حروف العلة لكثرة دورها والواو لكثرة
الواو ومنها انه يجوز حذف حرف النداء في موضع ويجب في موضع ويمتنع في موضع
وهو اذا كان المنادى نكرة بتحقيقها واسم الاشارة والمندوب والمستغاث وانما
امتنع الحذف عن النكرة لان الاصل في يا رجل مثلا يا ايها الرجل فلو حذف حرف النداء
لزم كثرة الحذف قال الامراوي وفيه نظر لانا لا نسلم ان الاصل ما ذكره وكان طلب الدليل
على ذلك وانت تعلم ان المنادى اذا كان معينا وهو اسم جنس فلا بد ان يكون معرفة
باللام وعن اسم الاشارة ايضا لما ذكرنا وعن المندوب والمستغاث لما ذكرنا من مقتضاهما
اما وجوبه ففي اللهم لوقوع الميم خلفا عنه وقد مر بيان اصله في بحث الحال واما جوازه
ففيما عداهما نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل لانه لا يلزم منه الا حذف امر واحد وحذف
المنادى كقراءة الكسائي الا يا اسجدوا بالتخفيف اي يا هؤلاء اسجدوا وعلى قراءة التشديد

اصله ان لا تسجدوا ومنها انه يستعمل صيغته للتخصيص مجملا عن معنى طلب الاقبال
نحو انا افعل كذا ايها الرجل وانا معشر العرب نفعل كذا فهو منقول من معنى الى معنى
باعتبار المنقول اليه واعرابه باعتبار المنقول عنه اي انا افعله مخصصا من بين الرجال
ونحن نفعل مخصصين من بين العرب ومنها انها يستعمل للندبة لاشتراكهما
للنداء في الاختصاص وحكمه حكم المنادى في الاعراب ... ويلحق آخره الف لمد الصوت
جوازا والهاء للوقف خاصة اذا كان مفردا اما اذا كان مركبا فلا للالتباس الا ترى
انه لو قيل في ندبة غلامه وغلامهم وغلامك واغلامهاه واغلامهماه واغلامكاه
لالتبس المذكر بالمؤنث والجمع بالمثنى والمؤنث بالمذكر فجئ بالواو نحو واغلامهوه واغلا[مهموه]
وبالياء نحو واغلامكيه للفرق الا اذا كان المضاف اليه مظهرا نحو وا امير المؤمنيناه
واما الصفة فلا تلحقها عند الخليل واجازه يونس قياسا على المضاف اليه لان جوازه
فيه دون الصفة لحكم يكن منهما فرق من حيث ان المضاف والمضاف اليه تركبا تركيبا
صار به مدلولهما واحدا الا ترى انه لو فصل احدهما عن الآخر لم يفهم المدلول اصلا
والصفة والموصوف ليسا بهذه المثابة فان الموصوف مستقل بالدلالة مع المذكور
عن الصفة فيكون المضاف اليه متمما دون الصفة ويدل عليه انهم لا يجيزون الفصل
بين المضاف والمضاف اليه ويجيزونه بين الصفة والموصوف كذا ذكره ابن الحاجب
واورده الاسفرايني في شرح اللباب وانت تعلم ان المراد من المدلول في غلام زيد
مثلا اما مدلول غلام مطلقا ولا فرق بين المضاف والصفة في الاستقلال مع المذكور هو
عنهما او مدلول غلام مقيد بكونه لزيد فلا نم انه يستقل مع المذكور عن الصفة مع
انهم صرحوا ان المعنى في غلام زيد غلام لزيد فح يكون تركيبا تعدد المعنى وعدم
الفصل الا في الشعر رده لعله يكون لاجل ان الاول عامل في الثاني بواسطة اللام وليس

ذلك

ذلك في التركيب المفيد واستدل الخليل بان المندوب نحو يا زيد الطويلاه
هو الموصوف لا الصفة كذا في غلام زيد المندوب هو غلام لا زيد وقال ايضا لو جاز
لجاز في زيد الطويلاه ونحوه يجب لان اللازم ممنوع مع انه يمكن ان يعارض
يونس بما عارضه الخليل اذا كان معروفا ليتصور اقامته عنده في ذلك او طلب
من يفقده من الغير علما كان او غير علم اللهم الا ان يكون المندوب متحملا به نحو واحسرتا
فلا يقال وا رجلا لان معناه لا سبيل لعدم دلالته على ما يوجد اللهم الا ان يكون مشهورا
فان قلت فلا يجوز وا زيداه قلت يدل على شخص معين فربما اشتهر
ذلك الشخص بالخير بخلاف رجل فانه لا دلالة له على معين فافترقا لا يقال
ان اردتم بالمعين المعين المستفاد من العلمية فهو لا يوجد في النداء وان
اردتم به المعين المستفاد من حرف النداء فلا فرق بين زيد ورجل لانا نقول
لا نم انه غير باق ولو سلم لكن زوال ذلك المعين بحرف النداء لا ينافي دلالته على
شخص معين باعتبار العلمية بالنسبة الى المخاطب بل الى المتكلم واجازه الكوفيون
استدلالا بقول العرب وا من حفر بئر زمزماه اجيب بانه شاع اشتهر بذلك
ومنها ان المنادى قد يكرر في الاضافة نحو يا تيم تيم عدي يجوز نصب الاول
على الاضافة الى عدي المذكور والحكم تم الثاني للتاكيد لفظا او الى عدي المحذوف
لدلالة المذكور عليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد وبينه نصف وربع درهم والفصل
بينهما مختلف فاذا اجاز مع تقدم الالحاق فاولى خلافا لبعضهم حيث عدد واسم الثاني
مضاف اليه ورد بانه يلزم اما التقديم والتاخير بلا فائدة واما الفصل بين
المضاف والمضاف اليه وانت تعلم ان الفائدة استقامة بالكلام لان تمام الاول
لم يكن فيه الا تم بالتنوين او الاضافة فاخر عدي ليكون عوضا عن تمام تم الثاني

يا تيم يا تيم عدي

ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضم المضاف اليه المقدر وايضا لا يجوز الفصل
بين المضاف والمضاف اليه بغير ضرورة وذهب بعضهم الى فتح الاول تشبيها بنحو بعلبك
هذا وما نصب الثاني على تقدير نصب الاول فاما لانه بدل او منادى مستانف او عطف
بيان او مفعول فعل محذوف وضمه على انه منادى مفرد معرفة ومنها ان المنادى
اذا اضيف الى يا المتكلم جاز اثباته مفتوحا لخفته وساكنا لاصالته كما في غير النداء
وحذفه وما قبله مكسور ليدل على المحذوف وعليه القرا والكسرة فتحة لانها اخف من
اليا والكسرة وقد تخفيف كذا في غير النداء كما دعى دعا وفي بادية باقاة في لغة
طي ويلحقها الها للوقف خاصة وابدال اليا بالتاء اذا كان المنادى ابا
واما لكثرة استعمالها مكسورة لا بدلها من اليا ومفتوحة لفتحها ومضمومة
تشبيها بنا طلحة وعند يونس يجوز فتح اخر الام والاب المضافين بغير الف والوقف
في يا ابت ويا امت على الها عند اصحابنا ويجوز ان يلحق بالف بعد اليا في
هذين اللفظين خاصة نحو يا ابتا علكا وعساكا ويا امتا ابصرني راكبا ولا يقال
يا ابتي ويا امتي والا يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه بخلاف يا ابتا ويا امتا
فانه اجتماع العوضين وهو جائز وفيه نظر وانما ساغ تعويض يا التانيث
من يا الاضافة لتناسبهما في الضم الى الاسم في اخره هذا كله في المنادى المضاف
الى يا المتكلم واما المنادى المضاف اليه فلا يجوز فيه الوجوه المذكورة الا في لفظين
وهما يا ابن ام ويا ابن عم لكثرتهما كثرة يا غلامي نحو استعماله للمشاكلة في النسب
والسر فيه انه يشعر باستعطاف المخاطب وادعا بما يبعثه الشفقة عند ذكرها
الجميعة في جانب الامات اشد وكذا في ابن عم لما فيه من الرمز الى الجرثومة لبعث الى الاتحاد
وقيل انما جاز فيهما تلك الوجوه المذكورة لتنزلهما منزلة كلمة واحدة في التقدير

اذ هو

اذ هو في يا ابن ام يا اخي ويا ابن عم يا قرابتي وفيهما وجه اخر وهو جواز الفتح وهو وجه
فصيح وان لم يكن في المضاف الى يا المتكلم اما للطول او لانه في صورة المركب فحملت
حركته حركة المركبات وعدم جوازه في المضاف المذكور على المشهور بعد بهما فوت

الاستثناء

والثاني الاستثناء قال الشارح الاستثناء في اللغة مشتق من ثنيت عن الامر اذا صرفته
عنه فسمي استثناء لان الاسم المستثنى مصروف عن المستثنى منه او هو مشتق من ثنيت عطف
الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثاني وعلى هذا الاشتقاق يسمى استثناء لانه ضم
بتراي بسبب الاستثناء الخبر وشفع به ان كان الاول مثبتا شفع بالنفي نحو جاء في
القوم الا زيدا اي ما جاء وان كان الاول منفيا شفع بالاثبات نحو ما جاء
القوم الا زيدا اي جاء هذا في اللغة واما في الاصطلاح فتفسيره مشكل لان زيدا
مثلا في جاء في القوم الا زيدا ان لم يدخل في القوم كان مخالفا للاجماع وهو مقطوع
به في تفاصيل العربية والا يكذب بالاستثناء وهو باطل لاشتمال القران عليه فقيل
رفعه بانه مبين لا اخراج ورد بانه كالتخصيص والمخرج منه كثيرا ما يقع نصا فلا
يحتاج الى البيان والا لكان نصا على انه مخالف للاجماع المذكور وقيل حمل الكلام
لان الاول المعنى ثم اخرج منه الاخير ورد بتصور افراد الجميع على حده ويستطيع عليه تكلف
يكون الجملة لمعنى واحد ولم يعهد كلمات مركبة وضعت لمعنى مفرد وعلى انه ايضا مخالف
للاجماع المذكور والحق غير ان نفي الحكم بالنسبة لا يكون الا بعد كمال ذكر مفردات
الكلام لان الكلام يتم باخره فاذن الحكم بنسبة المجئ في المثال المذكور الى المفرد الذي
اخرج منه زيد فحصل الجمع بين الدخول والخروج فلا يؤدي الى المنافي فيه المذكور
وهذا لان المتصل والمنفصل حقيقتان مختلفتان فلا يمكن جمعهما في حد واحد
وسنفصح هذا بعد تمهيد مقدمة وهي ان الاستثناء اما حقيقة في المتصل مجاز

في المنفصل واما مشترك بينهما اشتراكا لفظيا واما موضوع للقدر المشترك بينهما
وكل منهما ذهب اليه فعلى القول الاول والثاني لا يمكن حده باعتبار المعنى بحد
واحد وهو ظ وعلى القول الثالث يمكن ذلك وان كان الاولى ان لا يحد لتباينهما تحققا
بالنظر الى ان المتصل والمنفصل متغايران مفهوما وجدنا الاخر فيهما حقيقتان مختلفتان
فالقرب الى العقل ان يقسم اولا ثم يحد كل قسم منه بما يليق به فاندفع بهذا نظر المصنف
على كلام ابن الحاجب بان صحة تعريف الجنس لا يتوقف على جمع انواعه في التعريف حتى
يمتنع اختلاف حقيقة نوعي المستثنى عن تعريفه من حيث هو هو وظهر ان تعريف
الشارح في لبابه باعتبار اللفظ على الاولين وباعتبار المعنى على الثالث وتعريف
ابن مالك بانه المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما بمعناها
ناظر الى الثالث واما تعريف المصنف الاستثناء بقوله هو اخراج الشيء عن حكم دخل
فيه غيره فناظر ايضا الى الثالث الا انه جعل الاخراج بمعنى اعم وسنعرف عليه عن قريب لانك
اذا قلت جاء في القوم الا زيدا فقد اخرجت زيدا عن حكم المجيء الداخل فيه غيره ولم
يقل المصنف في المتن وهو اخراج الشيء عن حكم دخل فيه هو وغيره لان ذلك التعريف
لا يتناول المنقطع من الاستثناء لان الحمار في قولك جاء في القوم الا حمارا لم يدخل
في الحكم الا انه مخرج عن حكم دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل المنقطع في الحكم
فكيف اخرج والاخراج لا يتصور الا بعد الدخول قلنا المراد بالاخراج ليس هو
الاخراج الحقيقي المقتضي للدخول بل المراد من الاخراج صرف الحكم عنه اي عن المستثنى
والتصريح به اي بصرف الحكم والنص عليه اي على الصرف فان قلت فح لا يجوز ايراده
في التعريف قلت ذاك مشهور فيجوز ايراده فيه فلما قال عن حكم دخل فيه كان مساويا
له لان صدقه اما بان دخل هو وهو المتصل او لا وهو المنقطع ومذهبه مذهب الفراء

على ظاهره لانه ذهب الى انه لم يخرج زيد من القوم وانما اخرجت الا وصف زيد عن
وصف القوم وسيبويه وجمهور البصريين ذهبوا الى انها ايضا اخرجته من القوم
وانما اخرجت الا وصف زيد عن وصف مذكورا او متروكا ولم يصرح به دفعا
لتوهم الاعتراض باستدراكه ولا بد من قيد بادوات الاستثناء ان جعل قوله
ثم لا تقبلوا اهل الذمة بعد قوله فاقتلوا المشركين ونحو قولك قام القوم لا زيد
والمعنى القوم المطروحا مخرجا لكنه سمي لا مخرج فلذلك ترك قوله والمستثنى
ينتصب في الكلام الموجب قال الشارح اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون في كلام موجب
او غير موجب والمعني بالموجب ما لم يصدر باحد الاشياء الثلاثة التي هي النفي والنهي
والاستفهام واما المثبت فهو ما وقع وكان فكل مثبت موجب من غير عكس
فقام زيد بجميعها ويقوم زيد موجب لا غير فلهذا السر قال المصنف في كلام موجب
دون مثبت والمعني بغير الموجب ما صدر باحدها وانما كان الاستفهام غير موجب في حكم
النفي والنهي لان من الاستغراقية كما يزاد في النفي والنهي يزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى
هل من خالق غير الله واما التخصيص فيختلف فيه فحكمه حكم الايجاب عند الجمهور وعند
ابي اسحق بحكمه حكم الاستفهام فلهذا الاختلاف فسر الموجب بما فسره ليبينا ولـ
الخفش اعلم ان المستثنى بالا اما ان يجب نصبه او يمتنع او يجوز نصبه او رفعه
اما الاول ففي مواضع منها ما يكون المستثنى منه مذكورا والكلام موجبا
اشار اليه بقوله فان كان الكلام موجبا فلا بد ان يكون المستثنى منه مذكورا
لانه اذا لم يذكر بقي الفعل بلا فاعل والمستثنى ح منصوب نصبا واجبا نحو
جاء في القوم الا زيدا وانما نصب نصبا واجبا لانه قد شابه المفعول للمفعول به
لكونه فضلة يجيء بعد تمام الكلام يعني وجه الشبه بينهما انه ياتي بعد الكلام

ان تم فضلة وموقعه بين الكلام الاخير كموقعه وانما قال انه شابه المفعول به ولم
يقل انه مفعول به لانه غالب الامر بعض المستثنى منه بخلاف المفعول به وبان
ان المعانى يعمل فيه نحو القوم فى الدار الا زيدا يدل على ان المستثنى غير المفعول به
لانه لا يعمل فيه الا الفعل فتعين انه شابه به لا هو وله اى للمستثنى شبه خاص
بالمفعول معه يعنى انه يشبه بهذا الوجه شابه بالمفعول معه لا بغيره وذلك لان
العامل فيهما بتوسط الحرف على ما هو المقصود من مذهب النحويين فاعلم انهم
اختلفوا فى عامله فقال سيبويه انه الفعل او معناه بواسطة الا لتقويته
على العمل بها كما فى حروف الجر الا ان العمل غير لازم لعدم اختصاصه بما يعمل فيه
وقال هو ايضا مذهب السيرافى والفارسى وجماعة من البصريين ورده ابن مالك
بنحو كل الاستثناء اذ لم يعهد فعل يتعدى الى اثنين بحرف من غير عاطف وايضا
يرد عليه امران احدهما ان العامل هو الذى يكون له اقتضاء المعمول وليس
فى جاء وشبهه اقتضاء المستثنى وثانيهما انه ثمه مسايل ليس فيهما مثل القوم الا زيد
اخويك فان كان العامل هو الفعل او معناه بقيت هذه المسايل بلا عامل
فالاولى ان يقال العامل هو الذى اقتضى المخرج منه الا لان هذا يشمل المواضع كلها
وجد الفعل او لا وقال بعض النحويين المذكورين فعل او معناه نفسه كانتصاب
غير اذا وقع موقع الا بلا واسطة وجوابه ان انتصابه على الحال وفيه معنى الاستثناء
وقال ابو العباس المبرد وابو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين الا نائبة عن استثنى
فاذا قلت جاءنى القوم الا زيدا فكانك قلت جاءنى القوم استثنى زيدا وهو غير
مطرد لامتناع تقديره فى غير زيد لفساد المعنى ولا حرف قبله يقيمه مقام الناصب
ولان فيه اعمال معنى الحرف الذى لا سبيل الى جوازه والا لجاز ما زيدا قائما على

والمصنف جعل الحرف هنا اى فى المستثنى عاملا كما جعل الواو ثمه عاملا وان كان العامل فى الحقيقة للفعل بواسطة الحرف

معنى نفيت زيدا قائما ولو جاز ذلك لزم نقض الغرض وتراجع عما اعتزموه بيانه
انهم انما اتوا بالحروف نيابات عن الفعل طلبا للايجاز والاختصار
فاذا اخذت تعمل معانى هذه الحروف لزم التطلع الى الافعال المدلول عليها ذكرناها
نحو ذلك كان نحو الادعاء فى مثل حسب للتردد وابطال غرضهم الذى هو الاختصار
وقال ابن مالك الا نفسها وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد والجرجانى
اخذه المصنف وحجتهم ان الا حرف اختص بالاسم وليس كالجزء فيجب لها العمل
كساير الحروف التى هى كذلك ما لم يتوسط بين عامل مفرغ ومستثنى مفرغ
وما وجد مما دخل على الفعل نحو نشدتك بالله الا فعلت فما ولى الا فى موضع
الاسم اى الا فعلك فان قلت لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير ولا يفصل
لانه لا يستقر الا الا او زنا الالك ديار وقال اعوذ برب العرش من فئة بغت
على فما لى عوض الاه ناصر وليس هذا بضرورة لامكان ان يقال الا ايا كون
لنا خزوا لا جار وفى الثانى على فما لى غيره عوض ناصر والصحيح انه شاذ لا يقاس عليه
وما من ضرورة الا ويمكن تغييرها بتبديل النظم نحو ما ذكر فلو اعتبر ذلك لم تتحقق
ضرورة فعلى هذا العلة فى انفصال الضمير تشبيهه بالمنصوب على التحذير من حيث
هو منصوب لا مرفوع معه وان المستثنى بالا فى هذا النوع فى حكم جملة مختصرة
تكون اختصار الضمير باتصاله اذ الاختصار بعد الاختصار اجحاف وقال
الفراء وهو المشهور من مذهب الكوفيين ان الا مركبة من حرفين ان الناصبة
للاسم والرافع للخبر ولا التى للعطف خففت وادغمت فى اللام فاعملوها فيما
بعدها مثبتا ومنفيا اعتبارين واذا رفع منفيا يكون ذلك باعتبار
لا فيكون بالاعتبار الاول لما بعد الاسم ان لا اسم للخبر الا انها منه والثانى

لفظ الا مركبة من حرفين

ان زيدا لم يقم وهو قول يبطله قولك ما اتاني الا زيد لبطلان تأويل الحرفين فيه
وحكي عن الكسائي انه قال انما نصب المستثنى لان تأويل الا زيد الا ان زيدا
ورد بان ان لا تضمر هذا في الاستثناء المتصل واما في المنقطع فالعامل الا
نفسها لانها تعمل عمل لكن ولها خبر مقدر على حسب ما يقتضي المراد ومنهم من يظهره
ومنها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه ومنها ان يكون منقطعا
وفيها يحتاج الى تفصيل الكلام الغير الموجب وتفصيله ان يقال وان كان الكلام كان
غير موجب فلا يخلو من ان يكون تاما او غير تام والمعني بالتشديد بمعنى المراد
بالتام ما كان المستثنى منه مذكورا فان كان تاما فلا يخلو من ان يكون المستثنى
مقدما على المستثنى منه او لا يكون مقدما عليه فان كان المستثنى مقدما
على المستثنى منه فالمستثنى منصوب ابدا اي نصبا واجبا اذ لا امتناع اي
لا جواز للبدل نحو ما جاءني الا زيدا احد وهو الموضع الثاني لانه لا يتقدم
على البدل منه لانه تابع وكل تابع لا يتقدم على المتبوع ولا يفهم منه جواز
تقدمه على العامل لانه بمنزلة المعطوف بلا من المعطوف عليه قلت يقتضي ان فانا م
لا يجوز تقدمه على المستثنى منه قلت الا انه جاز توسعا لتقدم ما يطلب
المسند اليه او الواقع عليه فهو كتقدمه لفظا وهذا ضعف في غيرها نحو ما
ضربت الا الخميس جميع الايام ولانه كالمفعول معه قاله ابن الحاجب واما
قولهم الا زيدا قام القوم فشاذ على مذهب الجمهور واجازه الكسائي و
الزجاج وزعم ابن هشام انه اتفاقي وكذا اذا كان مقدما على صفة المستثنى
منه عند المازني نحو ما جاءني احد الا زيد خير منك لما انها كالجزء منه
خلافا لسيبويه فانه جوز الاستثناء واجاز البدل خلافا للمبرد فانهما

عنده

عنده سيان لان اولوية البدل لا يعارضهما وصف المستثنى منه وهذا
اي وجوب النصب اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه مذهب البصريين وحكى سيبويه
عن يونس ان العرب الموثوق بعربيتهم يقولون ما جاءني الا ابوك احد
فيجعلون احدا بدلا وجعله سيبويه من باب ابدال الموصوف من الصفة على ما قيل
جاء بذلك نحو جاءني مقبل رجل والفراء جعل مثله بدلا واجاز ذلك
الكوفيون والبغداديون ويجوز الرفع على الفاعلية واحد بدل منه لان
الاعم لا يبدل من الاخص وان لم يكن المستثنى مقدما على المستثنى منه
فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه او لا يكون من جنسه
فان لم يكن من جنسه فالمستثنى منصوب ايضا نصبا واجبا نحو ما جاءني
احد الا حمارا وهو الموضع الثالث وهي اللغة الحجازية اذ البدل مشروط
فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه فلا يجوز معه فيتعين النصب
على الاستثناء قال ابن الحاجب لان الابدال يكون على اللغة الفصيحة لا على
اللغة التميمية فيما يمكن ايقاعه موقع الاسم الاول بالثاني وبل كالمثال المذكور
واما فيما لا يمكن كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم على قول بعض
فلغتهم كاللغة الحجازية سواء واما الثالث فقد اشار اليه بقوله وان كان
من جنس المستثنى منه متأخرا عنه زاد ابن مالك فيه قيدا اخر وهو غير مردود به
كلام تضمن الاستفهام مثل قول القائل قاموا الا زيدا وانت تعلم ان الامر بخلافه
فيدخل النفي ويأتي بالكلام مثل ما كان نطق المردود عليه فتنصب زيدا ولا ترفعه
لعدم تقدم معنى ما قاموا الا زيدا وكذلك اذا قال لك احد عندك ما به الا درهم
وقلت جاحدا ما لك عندي ما به الا درهمين بمنزلة ما لك عندي الذي ادعيته

ولو رفعت لكنت معربًا بالذ رهين جاهدًا بما سواهما اجده من كلام ابن
السراج فانه قال انه قد يدان الاصل ما جاء فى القوم ثم الحق بعد ذلك
بالاستثنا. فالمختار الرفع وان قدرات الاصل ما جاءنى القوم الا زيدا
ثم دخل حرف النفى فالنصب لان حرف النفى لا يغير عمل العامل الذى دخل
عليه قال ابن عصفور هذا ليس من كلام العرب جائز فى المستثنى النصب
على ما ذكرنا من انه شابه بالمفعول به والبدل نحو ما جاءنى احد الا زيد
بالرفع على البدل والا زيدا بالنصب على الاستثنا وما مررت باحد الا زيد
بالجر على البدل والا زيدا بالنصب على الاستثنا وما رايت احدا الا زيدا
وههنا لا يجوز الا النصب لكنه يحتمل الاستثنا والبدل اى بدل البعض
والاستثنا اعنا عن ضميره العايد الى المبدل منه والفصيح هو البدل
لان الكلام ههنا لو حمل على الاستثنا كان الفعل الواقع قبل الا غير مفرغ
اى غير مشغول لما بعدها اذ الكلام قبل الا تام لا يفتقر الى شى لاستيفائه
اركانه واذا اردت الاستثنا نصبت لتمام الكلام كما نصبت المفعول به لذلك
فيكون فضله واذا حمل على البدل كان الفعل الواقع قبل الا بمنزلة المفرغ لما
بعدها اذ المبدل منه فى حكم الساقط وكان قولك ما جاءنى احد الا زيد
بمنزلة قولك ما جاءنى الا زيد فاذا كان الامر كذلك فالبدل اولى من الاستثنا
لكونه مقصودا من الكلام وجزا منه ولان النصب على الاستثنا فى عقيدة العامل
فيه اشكال فاذا امكن غيره من الواضح كان اولى وما قبل لانه اظهر من جهة
العوامل النحويه اذ اكثرها ان يكون العمل بلا واسطه ثم ما ذكره الشارح و
فى توسيط ضمير الفصل بين المبتدا والخبر افادة القصر لامكان ان يقال الفصيح

هو الاستثنا والا يلزم الفساد وهو ان يكون قراءة اكثر القرا على غير الفصيح
فى قوله ولا يلتفت منكم احد الا امراتك اذ اكثرهم على النصب فحصر الفصاحه على
البدل دفعا لهذا الوهم فان قلت فما تقول فيه قلت قال بعضهم انه اذا
نصب فهو استثنا من قاسر واذا رفع فمن لا يلتفت وفيه نظر لان هذا
ليس بمخلص بل هو غلط على ان القصة واحدة فيكون سرى بها وغير سرى
بها وانت تعلم ان هذا انما يلزم على من قال ان القراات السبع متواترة
اما على من قال انها احاد فلا يجوز ان يكون بعضها خطا فلا يبالى به وان
المعنى على تقدير الاستثنا من قاسر على تعقيد الاسرا وبعدم الالتفات
فلا تناقض لانه لا يشترط فى الاسرا بهما ذلك فاذن المرا تم على كلتا القراتين
سرى بها وضحه قولك اضرب القوم ولا يخرج الا زيدا فان زيدا مضروب
مستثنى من الجمله الاولى من الجمله الثانيه ولو جعل الاستثنا على القراتين ثم
منقطعا لم يقصد اخراجها لا من المامورين ولا من المنهيين بل استانف الاخبار
عنها بمعنى لكن امراتك يجرى بها كما جرت بدليل ما جاء مثلها فى سورة الحجر
وليس فيها استثنا اصلا وقد ذكر شارح اللب فى هذه الايه تبعا لا مقصودا
بالاخراج ثم يكون اكثر القرا على اللغة الفصيحه هذا ما ذكره سيبويه واصحابه
واما ابن مالك فشرط فى اختيار النصب تراخى المستثنى لضعف التشاكل بالبدل
بالطول وابن السراج عدم التعبه بالبدل وتعذر البدل لان البدل لا يكون
على وفق المبدل ولا موافقه فلا بدل وجواز المخالفة فى التبعية يدل على ضعفه
والكوفيون قالوا الاتباع عطف جعلوا الا عاطفه قلت ما شرط العاطف فلا
يكون عاطفه فما اراده فى المثال ما جاءنى احد الا زيد يشعر بعدم اشتراط تعريف

المستثنى منه في جواز النصب كما شرطه الفراء لان ذلك مردود بالسماع كقول
العرب الموثوق بعربيتهم ما اتاني الا زيد وقوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك احد
ولم يشترط في الابدال عدم الصلاحية للايجاب كما شرطه بعض القدماء فانهم
لا يجيزون في ما جاني القوم الا زيدا الا النصب لصلاحيته للايجاب حكاه عنهم
سيبويه ورده لمخالفة القياس قال الله ما فعلوه الا قليل وفعلوه يقع في
الايجاب وحكى يونس عن ابن عمرو ان الوجه في اللغة ما قام القوم الا زيد وقام
القوم يقع في الايجاب وانما لم يجز البدل في الكلام الموجب نحو جاني القوم الا
زيد لان البدل للقوم مقام المبدل منه واذا قام مقامه عمل فيه عامله فصار
كانك قلت جاني الا زيد فرفعت زيدا بجاني فكيف يرفعه وقد نفيت عنه
وهذا اى رفع زيد بالفعل المثبت ما فيا عنه مح لان القصد اى قصدك انه يجعل
زيدا خارجا من جملة القوم عاريا عن المجي فاذا جعلته فاعلا للمجي كنت قد اسقطت
القوم لانه في حكم الساقط واثبته اى زيدا مكانه فيثبت له المجي وهذا عكس الغرض
وايضا يودي الى اجتماع النقيضين وهذا مبني على ان معنى بالبدل والاستثنا
حيث جاز واحد وهو ان يثبت للمستثنى الحكم بدلا واستثنا في الموجب على الاستثنا
يكون الحكم مسلوبا عن المستثنى وعلى البدل وهو في تكرير العامل يكون الحكم بدوا
ثابتا له وهو خلاف القاعدة المستقراة حيث جوزا ولا يجوزان يكون ما
مقدرا بعدا لاختى معا المعنيان في غير الموجب لان العامل هو الفعل السابق
وهو جا لا ما جا لانه لا تاثير للنفي في العمل فيتحد المعنيان ح واما الثاني وهو ما
يمتنع فيه النصب فقد اشار اليه الشارح بقوله وان كان الكلام الغير الموجب
غير تام لعدم ذكر المستثنى منه فيه ... لا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاني الا زيد وما رايت

الا زيد

ههنا
الا زيدا ومررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا قبل الا مفرغ لما بعدها والا
بمنزلة سائر الحروف التي بغير المعاني دون الالفاظ نحو هل وغيره يعني ان
المستثنى منه ان كان غير مذكور في الكلام الغير الموجب كان المستثنى معربا بحسب
العوامل ان اقتضى فاعلا فهو مرفوع على الفاعلية وان اقتضى مفعولا فهو منصوب
على المفعولية وكذا في غيرها وهذا القسم هو الذي تسميه النحويون المستثنى المفرغ
لانه فرغ له العامل قبل ان يأخذ المستثنى منه وجعل اعرابه لما بعده وسمي باسمه
مجازا بدليل جواز ما قام الا هند دون قام هند ومفهوم الاستثنا وعدم
انفكاك الفعل عن الفاعل فالاصل في الامثلة المذكورة ما جاني احد واحد
او باحد لانه تخصيص العام الا انه حذف سعنا على عموم الفعل مرادا الا تضمنا
بدلا منه ما بعد الا ولا يجوز هذا النوع من الاستثنا يعني المفرغ الا في المنفي
لا يقول في الايجاب جاني الا زيد لانه لما كان مفرغا وجب ان يقدر المستثنى
منه عاما من جنسه اما الاول فلمعنى الاستثنا واما الثاني فلا نقصاله اذ كل
مفرغ متصل نص عليه ابن الحاجب وهذا لا يستقيم الا فيه لا امتناع ان يجي كل
احد الا زيدا وما قيل انا نجد مواضع متصورة فيها ذكر الخلق كلهم ولا يصح البدل
كقولنا يموت الخلق كلهم الا زيد هذا كلام صحيح والبدل يمتنع غير قادح فيما
نحن من الاحتجاج لان المدعي لزوم الاحاطة في الجملة لا في كل صورة وقال
في غير الفاعل والمفعول بهما سوا نحو ضربت الا يوم الجمعة لاستقامة معناه و
قال الشارح وانما لم يجز ذلك اذ لو ذهبت اي شرعت بقولك لم يجي ان تريد
اثبات المجي لزيد او نفيه عنه فان اردت الاول كنت جعلت الا زائدة بمنزلة
الساقط اي بغير فائدة وذلك لا يجوز لان الا لا يزاد لا سيما وقد عري عن

الفايده وانت تعلم انه ان اراد على الاتفاق فممنوع لان الاصمعي وابن جني قالا
بزيادتها وان اراد على راي فلان يكون حجة وان اردت الثاني يعني النفي
كنت جعلت الا ايضا بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاني الا زيد
جعلته بمنزلة ما جاني فرفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما رفعته بالفعل المنفي بما
وهذا اي جعل الا بمنزلة ما تحكم اي باثبات بلا دليل على الاوضاع وخروج
بما الباء للتعدية عن طريقها لان اللام توضع لنفي الافعال وانما وضعت لنفي
الحكم عن البعض ان كان الكلام ايجابيا فقط وان كان سلبيا فالحكم عدم الحكم
فيكون ايجابا فليس لك ان تستعملها لما لم توضع له اعلم ان ما يسمونه المفرغ
يجوز ان يكون منصوبا على الاستثناء لسبق العامل المقارن بالا او مرفوعا
على البدل لجواز اضمار المستثنى منه عاما من جنسه وهو اولى من اسناد
الفعل الى ما بعده وليس بناء على ما سبق والتسمية بالمفرغ يجوز ان يكون
باعتبار ان لا الجاب ولا نمائية ومفهوم الاستثناء ولما كان اخراجا تقتضي
مخرجا منه اقتضى ان يجوز هذا النوع في الموجب وتوهم لفساد المعنى بل انا
على تقدير ان المقدر احدهم لا يجوز ان يكون القوم ولا يلزم من كون الا بمنزلة
ما من حيث المعنى رفع المستثنى بالفعل المنفي فيلزم التحكم على انه ان صح هذا
الدليل امتنع البدل في النوع والله اعلم بحقيقة الحال قوله وحكم
غير حكم الاسم الواقع بعد الا قال الشارح اعلم ان غيرا موضوع في الاصل
على الوصفية لانه بمعنى المغاير فهو اسم دال على ذات باعتبار معنى هو المغا
كمغاير فهو صفة كذلك ولذلك جاز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه
للاستثناء في بعض مواضعه نحو جاني رجل غير عادل ولا يقع الا صفة للنكرة

حكم غير

وان

وان اضيفت الى المعرفة لانه موضوع على ما بنا في التعريف من الابهام لانك
اذا قلت مررت بغيرك فكل من عدا المخاطب غيره وفي التمثيل اشعار بجواز
قيامه مقام الموصوف فيرتفع الوهم المتولد من كلامه السابق واذا كان غير
موضوعا على هذا اي على ما بنا في التعريف لم يكن الاضافة معرفة له اللهم الا
اذا اضيف الى ما له ضد واحد فتعرف اذ ذاك نحو عليك بالحركة غير السكون
فان غيرا هنا قد يعرف بالاضافة الى السكون لان له ضدا واحدا وهو الحركة فعند
اطلاق الغير مضافا الى السكون يعلم انه حركة ونحوه نحو عليك بغير اليسار
ولك ان يقول ان التوصيف باعتبار المفهوم وهو باعتباره اعم ولا دلالة له على
الخاص فالقياس ان لا يتعرف الا باللام او بالعلمية فيوصف به ان نكر يعني اذا
كان وضعها على الوصفية وعلى ما بنا في التعريف يوصف به النكرة نحو قولك مررت
برجل غيرك وهو على وجوه احدها ان يقول ذلك القول حال كونك مريدا به
انك لم تمر بالمخاطب بل بآخر وثانيها اشار اليه بقوله او انك اي ان يقول
ذلك مريدا به انك مررت برجل يخالف المخاطب في المذاهب والشمايل اي
الاوصاف والاخلاق وهو اي غير في هذا الوجه اي في الوجه الثالث بخلاف
مثل اي مثال له بخلاف اي بخلاف غير في الوجهين الاولين وفي بعض النسخ
يخالفه خبر بعد خبر والضمير المرفوع المستتر للغير في الوجه الثالث والمنصوب
البارز للغير في الوجهين لان المراد فيهما اي في الوجهين الاولين المخالفة
في الذات دون الاوصاف والشمايل اما انهما نقيضان في الوجه الثالث
لان غيرا فيه للمخالفة في الاوصاف ومثل للموافقة فيها لان الرجل لا يكون
نفس غيره فموافقته في الذات والاصل واما انهما ليسا بمتقابلين فيهما لان

اي مررت برجل غيرك [illegible]
[illegible]

الاختلاف في الذات مع الاتفاق في الوصف واقع الا غيرًا لما تضمن معنى المخالفة
في كل موضع قيل انه خلاف مثل مطلقا مجازا وهذا اى ما ذكرنا من المباحث
معنى غير وماله في اصله ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة من جهة
وهي كون ما بعد كل واحد منهما مغايرا لما قبله ذاتا او صفة فادخلوا كلا
منهما على صاحبه انهم استعاروا اى استعملوا غير لمعنى الاستثناء الذي هو
اصل في الا واعربوا اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان اسما متمكنا وا
الا بمعنى الوصفية التي هي اصل في غير واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا
حيث في كلا الموضعين للتخفيف لما وقعت الا موقع غير وغير موقع الا والا
حرف وغير اسم متمكن وجب ان يكون لغير اعراب فجعل اعرابه الاعراب الذي
يكون للاسم بعد الا وجعل ما بعدها مخصوصا لقبولها الاضافة وفي مقتضى
الاسمين وان تعرب ما بعد الا اعراب غير ومثل ذلك الا اذا وقعت موقع غير جعل
اعراب ما بعدها اعراب غير لتعذر الاضافة فيقول جئت الا راكبا اى غير راكب
لكن وقوعه موقع الا اكثر من العكس لان التصرف في الاسماء اكثر منه في
الحروف ولم يشترط في كون غير للاستثناء تعذر الوصفية واشترط في كون
الا بمعنى غير تعذر الاستثناء وسره ان غيرا لم يجئ مستعملا للاستثناء
امثال ضرب ذلك المجرى كسوى وسواء فوقوع الاسماء استثناء لا بعد فيه
بخلاف استعمال الا صفة لانه خلاف القياس قال الا والخ جاني القوم غير
زيد في الكلام الموجب التام فيه النصب لا غير كالا زيدا وما جاني غير زيد
احد في الكلام الغير الموجب التام والمستثنى مقدم على المستثنى منه فيه النصب
ايضا لا غير كالا زيدا احد وما جاني احد غير حمار في المنقطع ولا يجوز

فيه الا النصب كالا حمارا وما جاني احد غير زيد في الكلام الغير الموجب التام
والمستثنى منه جاز الرفع على البدل والنصب على الاستثناء كما جاني احد الا زيد
الا زيدا وما جاني غير زيد ورايت غير زيد ومررت بغير زيد في الكلام
الغير الموجب الغير التام فهو ههنا معرب بحسب اقتضاء عامل قبله فان
قلت عمل فيه الفعل الغير المتعدى بغير واسطة حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد
الا قلنا انما عمل لان غير الموغل في الابهام وقد مر انه شبيه الظروف المكانية
التي هي الجهات الست وما يجرى مجراها نحو عند ودون وغيرهما وقد مر انفا
في بحث المفعول فيه قوله لتوغله متعلق بقوله اشبه فعمل فيه غير المتعدى كما
عمل فيها خلافا لما ذهب اليه الفارسي من انها منصوبة على الحال وفيه معنى
الاستثناء واليه ذهب ابن مالك واما الثاني اعني دخول الا على غير
في الوصفية فقد اضطرب كلام النحويين في الوصف بالا والظاهر ان يراد به الوصف
الصناعي وهو مفهوم من كلام الاكثرين وقال بعضهم يعنون به عطف بيان
ومعنى دخول الا على غير في الوصفية ان الا وما بعدها تودى معنى الوصف
وهو المغايرة فالوصفية مستفادة من مجموعهما لا من الا وحدها لان الا حرف
والحرف لا يوصف به قال ابن مالك فيوصف بها وبما لها نحو قوله تعالى
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اى غير الله اعلم ان تحقيق هذا المقام
موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان استعمال الا صفة انما يكون اذا تعذر
الاستثناء ولا يتعذر ذلك الا اذا كانت لجمع اى لمتعدد دال على الجمعية
كرجال وقوم مراعاة لاصلها فلا تقول جاني رجل الا زيد مذكور لكونها
فرعا على غير فلا يقال جاني الا زيد الا على ما نقل جاحني ابن السراج عن

المبرد منكور والا لكان مستغرقا فلا يصح الاستثناء غير محصور في عدد معين
لما ذكرنا واتما صح لان شرط الاستثناء ان يدخل المستثنى لو سكت عنه
في المستثنى منه فاذا كان المتبوع جمعا منكورا غير محصور نحو ما جاءني رجال الا
زيدا لو سكت عنه لم يدخل في رجال اذ لا دلالة عليه ولكن ان تمنع وعلى التقدير
لا يلزم وانما ذلك لو امتنع دخوله وهو ممنوع ولا يلزم المنقطع لان الكلام في
المتصل والنحويون كالمجمعين على ان المستثنى المتصل لا بد وان يكون مندرجا
في المستثنى منه لو لم يستثن وقد اختلف الاصوليون في ذلك والاصح عندهم
ما ذكرنا واذا تمهدت فاعلم ان في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
القيود المذكورة متحققة فلا يجوز الاستثناء وكذا لا يجوز البدل كما زعم
المبرد ونقله ابن السراج بناء على ان معنى لو كان فيهما آلهة الا الله ما فيهما
الهة الا الله تنزيلا للنفي المعنوي منزلة النفي اللفظي لانه لو كان كذلك لجاز
لو كان فيهما الا الله ولجاز الوجهان في ما القوم الا زيد ولكان معناه معنى
الاستثناء فجاز الا الله بالنصب والتوالي كلها باطلة فتعين للامعنى الوصفية
وقيل يكون الكلام موجبا اما وان كان المقدم والتالي منفيين تقديرا
واعتبار النفي التقديري اذا لم يتغير باعتباره وهنا متغير الا يرى ان سيبويه
قال لو قلت لو كان معنا احد الا زيد لهلكنا احلت لانه يصير في معنى لو كان
معنا زيد لهلكنا بخلاف قول رجل يقول ذلك الا زيد اذ لا يتغير معنى الكلام
في تبدل النفي وبجواز الاستثناء في هذه الاية مانع اخر اورده الشارح
وهو انه لا يجوز الاستثناء فيهما اذ المعنى ح اي اذ على ذلك التقدير يكون المعنى
لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن لم يفسدا فصدق الملزوم

على البدل على معنى ما رجل يقول ذلك الا زيد

وهو مركب لا يلزم من انتفاء مجموعه انتفاء كل واحد من اجزائه فجاز ان يكون
انتفاؤه بانتفاء صفة الاستثناء لا بانتفاء الالهة فلا يلزم التوحيد المطلوب
من القياس الاستثنائي والى هذا التقدير اشار الشارح بقوله فللمشرك
ان يقول هب اي احسب ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى
عنهم الله لما مر من انه لا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء الالهة فلا يكون رد في
بعض النسخ فلا ينبغي للاية دلالة قاطعة على التوحيد فلا يكون ردا على المشركين
القائلين بان مع الله الها اخر تعالى عن ذلك علوا كبيرا واما اذا حمل
على معنى غير يكون للاية دلالة قاطعة على التوحيد اذ معناها ح لو كان فيهما
آلهة موصوفة بانها غير الله لفسدتا لكنهما لم يفسدا بدليل المشاهدة فلم
يكن الالهة الموصوفة بتلك الصفة موجودة وانتفاؤها اما بانتفاء الالهة
او بانتفاء المغايرة وايا ما كان يلزم المطلوب اما على الاول فظ واما على الثاني
فلانه اذا انتفى المغايرة وحقيقتها لم يكن آلهة مغايرة فلا له الحق واذا انتفت
ماهية المغايرة كانت الالهة عينه فيلزم ارتفاع التعدد لان المتعدد
لا يكون عين الواحد وهو المطلوب والاية سيقت رد المشركين القائلين
بالتعدد المعتقدين بوجود الالهة في الارض وفي السماء كما انكر الله تعالى
عليهم في قولهم ام اتخذوا آلهة من الارض هم ينشرون فمعنى الاية لو كان
سواهما ويدبر امرهما آلهة شتى غير الواحد الذي هو فاطرهما لفسدتا
فيلزم من اشارة النص انتفاء التعدد لانه كما يلزم الفساد من المجموع يلزم
من الاثنين وبهذا سندفع ما قيل يجوز ان يكون انتفاء الملزوم بانتفاء
الظرفية المستفادة من فيهما لا بانتفاء الالهة لان كل من اثبت آلهة فانما

اثبت فيهما فيلزم بانتفاء الظرفية انتفاء ما قال الخصم وهو المدعى وحمل
الا على غير في غير القضا بط المذكور في قوله لعمرابيك الا الفرقدان ضعيف
قوله ومثله سوى قال الشارح اعلم ان سوى في معنى غير انه
يستثنى به متصلا او منقطعا ووصفا وتعريفا ولما استشعر من الكلام
توهم اتحادهما دفعه بقوله والفرق بينهما ان سوى عندهم اى عند البصريين
وهو مذهب سيبويه وهو الاصح ظرف مكان في الاصل وحققوا انه يلزم
ظرفية لان لا يلي العوامل لان المعنى المقدر وهو معنى الاستقرار فيه
عامل وناصب لا يجوز ان يلي معمولا في احدهما عاملين مختلفين في حالة
واحدة وهي حالة الظرفية فلهذا اى فلكون المعنى المقدر عاملا فيه
كان الحسن ان يقال مررت برجل سواك وهو ههنا ظرف لان العرب
اجرونه مجرى الظروف الحقيقية نحو جلس فلان مكان فلان فيكون ظرفا
فكانك قلت مررت برجل مكانك بمعنى ان الاستقرار فيه عامل وكان الاحسن
ان يقال ليلا يلزم توارد عاملين مختلفين على معمول واحد في حالة واحدة
وقبح ان يقال مررت بسواك لانه في معنى بمكانك فيلزم التوارد المذكور وهو
قبيح ومما يدل على ظرفيته وقوعه صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك عندك ورفعه
على انه خبر لمبتدأ مضمر ونصبه على انه حال وقيل متضمنا لمعنى بخلاف غير متعلق
بقوله ان سوى عندهم ظرف مكان لا يقال جاءني الذي غيرك والكوفيون اجازوا
استعماله اسما وظرفا فيجوزون في الشعر مررت بسواك وجاءني سواك وذهب البعض
ومنهم الرماني والعكبري الى انه ظرف متصرف فعلى هذين المذهبين يجوز فيه
التنازع كما في غير لان معنى سوى معنى غيره كما صرح به سيبويه وهو لا يستلزم

الظرفية

الظرفية انتفاؤه قياسا على غير لان الظرف في العرف ما ضمن معنى في من اسماء الزمان
والمكان وسوى ليس كذلك ولو سلم فلا نزاع في وقوعه صلة للموصول لا يدل
على الظرفية لانه لا يلزم من معاملته معاملة الظروف كونه ظرفا كما في الجار
والمجرور وان سمي ظرفا مجازا ولا بعد فيه فضلا عن لزومها فان قلت
يلزم في غير قياسا عليه قلت ان هذا من التوارد ويكفيه عدوه بعد لدن
وايضا ان سوى لازم الاضافة نشبه بعند ولدى بخلاف غير لانه قد ينفك
عن الاضافة وانت تعلم انه لما كان ظرفا مجازا لم يتصرف فيه والا لزم كثرة
التغيير كما في ذات مرة وذهب ابن مالك الى انه كغير معنى واعرابا ففيه ثلاث مذاهب
احدها انه ظرف غير متصرف والثاني انه يرد ظرفا ويرد اسما والثالث انه اسم بمعنى
غير هذا اذا كان معربا لانه قد قال عبد الدائم بن مرزوق ان سوى مبني
على الفتح وفيه لغات ثلث فتح السين وكسرها وضمها فاذا فتح مدت واذا ضمت
قصرت واذا كسرت جاز الامران وظاهر كلام الاخفش انه يستثنى بالثلاثة وقال
ابن عصفور الاصل في الاستثناء سوى المكسورة فان استثني بما عداها فبا
لقياس عليها ولذلك لم يمثل سيبويه الا بالمكسورة فمثل المصنف والشارح بها اقتداء به
قوله والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها قبل المرفوع واثنان
على العكس لما كانت هي ثمانية وهي من عقود القلة كان الواجب ان يقول الا
حرف الداخلة كما قال ابن مالك لانها من جموع القلة فانما قال ذلك الوجهين
احدهما اعتمد سيبويه في قوله الحروف حين اورد المبرد وابن السراج عليه
اعتبارا لما تعرض لها من اللغات والتغيير وثانيهما انه من وضع جمع الكثرة موضع
جمع القلة كقوله تعالى ثلاثة قروء والستة تسمى مشبهة بالافعال قال الشارح

سوى

الحروف المشبهة بالافعال

انما سميت هذه الستة مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل المتعدي من وجوه منها
انها من حيث ملازمتها الاسماء ملازمة الافعال اياها ومنها ان اواخرها مبنية
على الفتح كالفعل الماضي ومنها انها على ثلاثة احرف فصاعدا اي على اربعة احرف وخمسة
احرف نحو ان وكان ولكن كما يكون الافعال كذلك اي على ثلاثة احرف واربعة وخمسة
نحو كرم ودحرج واقتدر ومنها انها يتصل بها الضمير اتصاله بالافعال نحو انه وضربه
ومنها ان هذه الحروف يقتضي امرين كما يقتضيهما الفعل لانها لاحداث معانٍ فلم يكن
قبل الا يرى ان قولك زيد منطلق خبرا باطلا عن عارض التاكيد والتحقيق عن زيد
فاذا قلت ان زيدا منطلق فان تحقق ثبوت الانطلاق لزيد وقس على هذا البواقي
فعملت في طرفيها رفعه ونصبه لزوم العكس ليطلع عليهما ومنها ان معانيها معاني الافعال
ومنها انها يلحق بها نون الوقاية لحوقها بالفعل فلما اشبهت هذه الحروف الفعل
من هذه الوجوه اجريت مجراها في ان جعل لها مرفوع منصوب فان قلت فيلزم
التسوية فينبغي ان يجعل واحدا احطا لرتبة المفعول اجاب بانه لا يلزم التسوية وانما
يلزم اذا لم يلزم طريقة واحدة بان قدم فيها المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا
اخوك كما قيل ضرب زيدا اخوك وهذا معنى قوله الا ان تقديم المنصوب على المرفوع
هنا اي في الحروف الستة لازم اي واجب وثمة اي في الفعل المتعدي جائز فلا يقال
ان اخوك زيدا كما يقال ضرب اخوك زيدا وانما التزم فيها اي في الحروف الستة
ذلك اي تقديم المنصوب على المرفوع لانه ليس للحروف خطة العمل وانما هي محمولة على الفعل
وفرع عليه في العمل فالقياس ان يلزم طريقة واحدة ولا يجوز فيها الوجهان كما جاز
ذلك في الفعل لانه يجري مجرى الفصل في التقديم والتاخير نحو ضرب زيد عمرا وضرب
عمرا زيد فان قلت لم لم يكن تقديم المرفوع على المنصوب اجاب بقوله وانما

كان

كان تقديم المنصوب اولى من تقديم المرفوع ليكون ابعد من مشابهة الفعل اذ الاصل
فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع هنا اي في الحروف الستة حصل مخالفة هذه الحروف
للفعل وانحطاطها عن رتبته انحطاطا تاما مع ان المناسبة تقتضي ذلك وفيه هذا
الاختصاص وجه اخر وهو ان هذه الحروف قوة في اقتضاء الرفع باعتبار شبهها
بمطلق الفعل بخلافها في اقتضاء النصب اذ ذلك باعتبار شبهها بالفعل المتعدي
فبهذا الاعتبار راجح ان يكون الموجب بعدها لئلا يقع احساس عن العامل بالبعد
فافهم فان قلت كان الخبر اذا كان ظرفا يجوز تقديم مرفوعها على منصوبها فما الذي
يسوغ تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك لوجهين لان الرفع
لما لم يظهر في الخبر كان تقديمه كلا تقديمه ولان في الظروف من الاتساع ما ليس في
غيرها لان جميع الافعال الصادرة عن المخلوق لا يكون الا في الظروف زمانية كانت
او مكانية والتنزل اي ينزل الظرف من الاشياء المظروفة منزلة انفسها لان للظروف
اختلاطا بها لان كل شيء لا يخلو عن احد الظرفين ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان
يشتمل عليه فكان ظرف الشيء بمنزلة نفسه الا يرى انهم يقولون احمل هذا الوعاء
والمراد حمل ما في الوعاء واجازوا فيها ما لم يجوزوا في غيرها الا يرى انهم يفصلون
بها بين المضاف والمضاف اليه في الشعر نحو قوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له اي هما
اخوا من لا اخا له في الحرب فاذا جاز الفصل بينهما وهما كالشيء الواحد فجوازه هنا
اسهل فاذا كان في الظروف ما ذكرنا كان تقديمه كلا تقديمه اذ تقدم الشيء
على نفسه ممتنع على ان الخبر ليس هو الظرف فلا يلزم من تقديم الظرف تقدمه فان
قلت فيجب لذلك تقديمها على هذه الحروف اجاب بقوله ولا يجوز ان يتقدم
على ان لا تقول في الدار ان زيدا اي ما ذكرتم مسلم لكن هنا مانع يمنعه وذلك

لانه اى اللسان لم يبلغ من قوة الحرف اى قوته فى زايده ان يعمل فيما بعده ولم
يمنع ايضا من ضعف الحرف اى لاجده وجوز ان يكون من الاول كذلك ان
تعمل فيه الحرف معتمدا عليه والاولى ان يقال ان لها صدر الكلام والتقديم
بنا فى ذلك واعلم بان الاسم والخبر فى هذا الباب اى فى باب ان هو المبتدا
والخبر فى الاصل وقد عمل الحرف فيهما معا عند اصحابنا البصريين لاقتضاء
الحرف الطرفين على السوية كما ذكرنا ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان
يعمل فيهما جميعا اذ العمل فى احدهما دون الاخر تحكم وارتفاع الخبر عند
الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف ولا عمل له اى للحرف فيه اى فى
الخبر وذلك لان الحرف من حيث هو حرف ضعيف بل لا عمل له فان ثبت له
العمل فبالفرعية فيكون عمله ضعيف ومن شان الضعيف ان ينحط عن القوى
وذلك بان لا يعمل فى احدهما لكن رجح الاول لقربه على انه مشابه لمطلق
الفعل وليس كل فعل يعمل عملين وانت تعلم انه لم تعمل الحرف فى الخبر يبقى بلا عامل
على ان عمل كل ما دخل على المبتدا والخبر يدل على ذلك والانحطاط عن
رتبة الاصل بلزوم تقديم المنصوب على المرفوع ومشابهته ليست بمطلق
الفعل بل به وبالفعل المتعدى كما مر واستدل السهيلى على صحة مذهبهم
بانها لو كانت رافعة للخبر لجاز ان يليها كما يلى كل عامل على معموله وانت تعلم
انه اذا كان مانع لا يليه والخلاف من اصحابنا والكوفيين يظهر فيما اذا
قلت انك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف زيد
على المحل اى محل اسم ان لانه اى لان المعطوف يكون اذ ذاك اى وقت عطفه
على المحل مرفوعا بالابتداء مفتقرا الى خبر وذاهبان خبر له ولان

يكون

يكون الخبر معمولا العاملين مختلفين احدهما لفظى والاخر معنوى ولا
يخفى استحالة هذا وهى وان كانت غير حقيقية لكن لا بد من التغذية وهو ان
يقال ان الرفع لا يخلو اما ان يكون حاصلا باحدهما او لا سبيل الى الثانى
لمخالفة التقدير فتعين الاول فلا بد وان يكون الاخر مهملا لامتناع تحصيل
الحاصل ولان العاملين عندهم بمنزلة المؤثرين ولا يجوز ان يصدر من
مؤثرين مستقلين اثر واحد والا لزم ان يكون كل منهما مستغنيا عن الاخر
ومحتاجا اليه وهو محال وعند الكوفيين جائز لانه لا عمل للحرف عندهم
فلا يفضى الى اعمال عاملين فيه قوله وهى ان وان للتحقيق والتوكيد
ولذلك يجاب بها القسم كما يجاب باللام وزعم ثعلب ان ان مقررة
لقسم متروك استغنى عنه عند سيبويه هذه الاحرف خمسة على ان المفتوحة
فرع ان المكسورة وكذا المبرد فى المقتضب وابن السراج فى الاصول
وابن مالك فى التسهيل وكان اصلها ممنوع لاستغنائه كافه عن متعلق
واما المصنف فعدها ستة وهو ظ فقال وهى اى الحروف الستة التى
ينصب بها قبل المرفوع ان وان للتحقيق قال الشارح اذا قلت ان زيدا
قائم فان تحقق مضمون الجملة وثبت قدمها فى الصدق بمنزلة تكرير الجملة مرتين
وعند دخول لام الابتداء ثلاث مرات فلا يجوز ذلك مع حصول غرض
التاكيد عدل اليه وكذلك اذا قلت بلغنى ان زيدا قائم بالفتح يفيد ان
تحقق مضمون الجملة كان الا ان الفرق بينهما انها اى ان ان المفتوحة نقلت
معنى الجملة الى معنى المفرد لم تعل الى المفرد لان المضمون معنى والمعنى
مطلقا لا الى اللفظ وتصير تلك الجملة فى معنى المصدر المؤكد ولو لا قصد

التحقيق لكان المصدر لا يجازه احق بالموضع وافتقارها في انعقادها الى شي
قبلها دال عليه فلذلك جاز ان يقع فاعله ومفعوله ومبتداء ومجرورة
على سراه في بيان الفرق بين ان وان وان المكسورة لا يفيد شيئا سوى تاكيد
مضمون الجملة فيكون الجملة معها على استقلالها بفايدتها بدليل جواز السكوت
عليها اذ هي عبارة عن كل كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه فلا فرق بين ان
زيدا قايم وزيد قايم الا في التاكيد ولذلك جاز وقوعها صلة بعد دخول
ان كما جاز قبله فلعدم تغيير معناها قيل انها للابتداء لان المبتداء
وان غير لفظا عرابا لكن معناه باق على اصله مسندا اوليكونها للابتداء
لم يجامع لامه اى لام الابتداء الا بها مع ان من بين هذه الحروف الستة الا
ان عند المبرد كما في قراءة بعض الا انهم ليأكلون الطعام اذ لا منافاة بينهما
بخلاف غيره الا ترى ان لزيد منطلق مناف للعمل زيدا منطلق وهذا ظاهر
واما لكن فهي ليست بغير لمعنى الابتداء فلذلك اجاز الكوفيون دخول
اللام على خبرها فالمنافاة بينهما ان لكن يقتضي الاتصال حيث لا يقع الا متوسط
واللام منقطع ما بعدها عما قبلها مع عدم المناسبة بينهما من حيث ان لكن
ليست للتاكيد فقا وبل ولكنني من حبها لعميد لو صح ولكن انه قاعر فصار لكنني
مثل لكنا هو الله ربي او اللام زائدة زيادتها في الخبر ومعمولا امسى او
زال او راى وان او ما كان الحليس بعجوز وامسى لمجهودا او ما زلت من ليلى
لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مراد ورد اوراك لفضا والقراءة المذكورة
وما ابان لمن اعلاج سود ابن وقيل معناه وما ابان الامن اعلاج عند
الكوفيين فيكون اللام عندهم بمعنى الا او على حذف المبتداء اى لهو من اعلاج

على ان ما ابان استثنها على سبيل التحقير نحو ان زيد القايم وان في الدار
لزيدا وان زيدا لفي الدار جالس وحق هذه اللام وقوعها في اول الكلام نحو
قولك لزيد قايم وقوله وقوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور
فح كان القياس ان تدخل عليها اى على ان نحو لان زيدا قايم مع ان مجاها
واحد في التاكيد لان ان عاملة وحق العامل ان يلي معموله ولان العرب
اذا ابدلت همزة ان هاء نطقت بها نحو لهنك قايم واصله لانك قايم وقوله
لهنك من عبسية لوسيمة وقوله الا يا سنا برق على قلك الحمى لهنك
من برق على كريم فتبنيها على موضعها الاصلي ولهذا لم يعدل عنه هذا
على مذهب بعض النحويين وذهب سيبويه وجماعة الى انها لام القسم والقا
وجماعة اخرى الى انها للقسم وانك جوابه بدليل لزمنى لا قول وقيل
اصله له انك فاسكان الهاء فاعل الا انهم كرهوا توالي الحرفين اى
ما بينهما بمعنى واحد فادخلوها على الخبر الموخر عن الاسم كالمثال الاول
وقوله تعالى ان الله لقوى عزيز وعلى الاسم ايضا اذا فصل بينهما اى بين
ان والاسم بالظرف المخبر به عنه اتفاقا كالمثال الثاني وقوله تعالى ان في
ذلك لعبرة وعلى ما يتعلق بالخبر صريحا او غير صريح اذا تقدم متاخر
عن الاسم فلا يجوز ان زيدا قايم لفي الدار لان اللام لا يتاخر عن الاسم
والخبر والالما وقع في صدر ان خلافا للزجاج اذا دخلت اللام على الخبر
ولا ان فيك لزيدا راغب كما عند المغاربة لانهم يمنعون ان فيك زيدا
راغب كالمثال الثالث وقولك ان زيدا لطعامك اكل واما الحال المعاصل
نية الخبر ففيه خلاف ولا ان في الدار لنا كنا زيد وظاهر عبارة ابن مالك والشاطبي

على الجوار لكن على مذهبه في جواز ان في الدار لساكنا زيد بطرو حكى الكسائي
دخولها على الاسم مطلقا حكى عن العرب خرجت فاذا ان لغزالا لكن ينبغي
ان يقدر الفاصل اي فاذا انّ بالمكان لغزالا على ان الخبر يتناول المفرد
والجملة وهي اما اسمية فاولى لجريها اولى بالدخول نحو قوله تعالى وانا لنحن
نحي ونميت فيدخل تحته ضمير الفصل الداخل عليه اللام نحو ان زيدا لهو الظريف
لانه مبتدا عند بعضهم واما عند من يجعله فصلا فعما يتعلق بالخبر وقد
يجي دخولها على الثاني نحو قوله فانك من حاربته لمحارب شقي ومن سالمته لسعيدا
وفعلية فعلها ان كان ماضيا متصرفا لم يجز دخولها عليه اذا كان مصدرا بقد
فلا يجوز نحو ان زيدا لذهب لان اللام في الاصل للاسم ودخولها على المضارع
لمشابهته الاسم واما مع قد فيجوز لانه يقربه من الحال المشابه المضارع الا على اضمار وقد عند
الكسائي وهشام وان كان غير متصرف كنعم جاز دخولها عليه لمشابهته الاسم
في عدم التصرف نحو ان زيدا لنعم الرجل خلافا لما حكي عن سيبويه من منع دخولها
على الجامد وان كان مضارعا دخل عليه حرف التنفيس ففي جواز دخولها عليه خلاف
للكوفيين قال بعض المغاربة واما السين فامتنع دخولها عليه لئلا يتوالى
الحركات في بعض المواضع نحو لسيدحرج او شرطية فلا يجوز دخولها عليها خوفا
عن التباسها بالموطئة خلافا لابن الانباري في جوابها الا انه غير صالح للتوطئة
والصحيح المنع لكن الشارح في معرض بيان تاخير عن ان في الجملة فلذلك لم يتعرض
بمواضع جواز وامتناعه جميعا ولكونها مع ما عملت فيه مرفوعة المحل بالابتداء
اشار الفقير وذكره في الموضعين اشعارا بالجواز تذكيرها وتانيثها جار متعلق بقوله
ولكونها في المعطوف الرفع حملا على المحل هكذا قال صاحب الكشاف نحو ان زيدا

قايم وعمرو فانه لما امتنع ان يكون قايم خبرا لعمرو وجب ان يكون خبره
محذوفا مقدرا اي وعمرو قايم واما ان زيدا وعمرو قايم فيحتمل ان يكون قايم
خبر عمرو وخبر ان محذوف وان يكون خبر ان وخبر عمرو محذوف والنية به
التاخير وعلى كلا التقديرين فهو من عطف الجملة على الجملة هذا اذا تعدد واما
اذا اتحد وقدم المعطوف على الخبر فالمسئلة ممتنعة عند اصحابنا البصريين
خلافا للكوفيين وقد تقدم وسيجيء الاختلافات قال ابن يعيش هذا ليس
بشديد لان ان وما عملت فيه ليس بجميع موضع للاسم بل على تقدير سقوطها
وهذا احد المذاهب وثانيها ما ذكره ابن يعيش وقيل ان ما يقع بعد
خبرها مرفوعا عطف على المستكن في الخبر ان كان مما يحمل وقيل مبتدا
خبره محذوف فيكون على هذا من عطف الجملة على الجملة وهو الصحيح والمفهوم
من عبارة سيبويه وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة لانه تاويل ولا يصح
تاويل الكلام الا بعد التمام فان لم يتم فالنصب ليس الا النصب على اسم الفاعل من لزوم
كون الخبر معمولا لعاملين مختلفين وهذا رد لما ذكره الكوفيون وابو الحسن
منا والكسائي والمبرد من جواز العطف قبل المضي لكن عند الكسائي والمبرد
اذا كان المعطوف عليه مبنيا قال ابن يعيش واجاز الكسائي وابو الحسن مطلقا
اعلم ان سيبويه اورد ان بعض العرب يقولون انهم اجمعون ذاهبون
وانك وزيد ذاهبان غلطا ومنشا غلطهم انهم لما راوا ان معنى ان معنى
الابتداء ولا تغير معنى الجملة توهموا ان انهم وانك بمنزلة هم وانت ومن وجه التوهم
لهم ما يشبه بقول زهير ولا سابق شيئا اذا كان جائيا على توهم شيء والامر على
خلافه وان اختلف تفصيله والحق انه لا يجوز العطف بالرفع قبل المضي وان كان

المعطوف عليه بسبب القيام المانع منه ايضا ولانه يثبت ما ذكره من المعتبرين من العرب
واذا خرج بعض العرب عما عليه القياس واستعمال الفصحاء كان مردودا عند اهل التحقيق
فليكن كذلك عند ذوي التصديق قال ابن مالك هذا وهم من سيبويه لان
المطبوع على العربية لو جاز غلطه لم يوثق بشيء من كلامه بل يجب اعتقاد الصواب
في جميع ما نطق به وسيبويه يوافق على هذا اذ لولا ذلك لما قبلنا نادرا كلام
عدوه وبحرضت حزب بالصواب ان محل القولين على ان تقديرا الاول انهم هم
اجمعون ذاهبون وانت انت وزيد ذاهبان وحذف المتبوع جائز اذا علم
فالقول به راجح ولا يخفى ان الطباع مختلفة وبحسبه اختلف الكلام الى فصيح وغيره
وح يمكن ان يكون كلام بعض العرب على وجه يكون مخالفا لوضع الواضع ولما عليه
الفصحاء فيكون مردودا ومثل لدن غدوه وبحرضت حزب سمع عن كثير وما
نحن بصدده لم يسمع الا عن متعدد وحذف المؤكد والمعطوف عليه لا يرتكب
من غير ضرورة فان قلت شرطوا في جواز العطف مضي الخبر فمقتضاه ان لا يجوز
الا اذا مضى فما يقولون في قوله ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابيون والنصارى
فانه عطف والصابيون على محل اسم ان قبل المضي اجاب بقوله واما قوله تعالى
ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابيون والنصارى من آمن بالله واليوم
الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون فقد ذكر سيبويه ان في
الآية تقديما وتاخيرا كانه ابتدا واتم الكلام وقال بعده والصابيون كذلك
بعد ما مضى الخبر وهو فلا خوف عليهم على ان يكون من آمن بدلا في محل النصب
من اسم ان وما عطف عليه او من المعطوف عليه لما اذا كان في محل الرفع على
الابتداء وخبره فلا خوف عليهم فالخبر مجموع الجملة فان قلت كيف قال امن امن

بعد بعد قوله ان الذين آمنوا قلت على ان المراد منهم المنافقون وهو
لجواب عما تمسكوا به تقريره ظاهر وانشد سيبويه شاهدا له اي لما ادعاه
قول الشاعر والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق البيت لبشر بن عمرو بن
عوف والشاهد فيه رفع بغاة على انه خبر ان والسر بالتقديم فيكون انتم مبتدا
مستانفا وخبره محذوف لدلالة خبر ان عليه كانه قال انا بغاة وانتم كذلك البغاة
جمع باغ وهو الباغي بالفساد ويجوز ان يكون من بغى الجرح اذا ورم وترامى الى
الفساد والشقاق الخلاف واصله من المشقة كان كل واحد يأتي ما يشق
على الآخر او من الشق بمعنى الجانب كان كل واحد يكون في شق غير شق الآخر فان قلت
البيت لا يصح العطف فيه فلا يكون صالحا للاستشهاد به لان المفتوحة بتغيير معنى
الجملة وتخرجها عن الوضع وتجعلها في معنى المفرد فكيف يصح العطف قلت ان هذه
وان كانت مفتوحة لفظا لكنها مكسورة حكما لانها تقوم مع ما في حيزها
مقام المفعولين قال ابن مالك في تسهيله ان في ذلك كان في الاصح اطلقه
هنا وقيده في الشرح بتقدم معمل او معنا وهو مختار ابن الحاجب وعلله
بما ذكرنا فعلى هذا الجواز ان يكون صالحا للشهادة على ان كل جزء من المعطوف
يجب ان يكون متاخرا عن كل جزء من المعطوف عليه كما يجب تاخر المعطوف هنا
فلما تقدم جزء من المعطوف على جزء من المعطوف عليه ههنا جاز ذلك لفائدة
تذكرها الشارح وفائدة التقديم في الآية هي الايذان بان الصابين الذين
كانوا ابعد منزعا اي ميلا في الشرك وابين فسادا في الكفر وما سموا صابين
الا انهم صبوا عن الاديان كلها لو آمنوا العمل مع ذلك ايتا بهم فضلا عن غيرهم
وهو مصدر فضل الشيء بفضل فضلا اي زاد فيبالا سطر الى التعبير فضلا عن

اعطانه الدنانير اى اعطاء الدنانير ممتنع امتناعا زاد منه فامتنع النظر ومنه
قول الشاعر وحسبيه لسنا نرى من بكيهما عن الفعل فقدا ان نرى من نصيدها
يعنى ان رويت من نصيد المحبوبه ممتنعه امتناعا زاد منها فالمعنى هيهنا ان
ايمان غيرهم صحيح صحه زادت منهم وصح ايمانهم فقد ذكرهم ايذانا بهذه النكته
واحده النكت وهى المعانى الدقيقه المفهومه واما فايده التقديم فى البيت فهى او علّ
الاشعار بان المخاطبين ادخل فى البغى فاجل بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا
ادهم ح يكونون اهم بالذكر بالتقديم ولو قيل بالنصب والصابئين فى الايه و
اياكم فى البيت لما كان من التقديم والتاخير فى شيء لما وجد فى حال الا التقديم
والتاخير فى المنزل اى فى الذى ازيل عن موضعه دون القار اى الثابت فيه
وهكذا ذكر فى الكشاف ويجوز ان يكون فى البيت خبر ان محذوفا ودعا ما الظاهر
خبر انتم وذلك جايز لدلاله الثانى عليه وعندى يمكن ان يحمل البيت على وجه لا يلزم
منه الحذف وهو ان يكون فى شقاق خبر انا ومعناه خبر انتم وهو مع خبره حال
مثل لعيتك والجيش قادم فكان الحق تاخيره لكن قدم ايذانا بهذه النكته على ان
الشخص لا ينبغى لنفسه البقى فالمعنى والا فاعلموا انا فى شقاق ابدا فى جانب غير
جوانبكم ما دمنا نافتراذ اكنتم باغين وحمل الاية على حذف خبر ان اى ان
الذين امنوا فرحون اعلم ان الشارح فى جواز العطف على المحل ان المكسوره
وان المفتوحه تصريحا وايما بدليل ايراد الاية والبيت فكانه اخذ مذهب
الجمهور لان فى هذا خلافا من النحويين ذكر بعضه فيما سبق فى اسماء الكلام
ولم يذكر خلاف الفراء بتمامه فانه اجاز العطف على المحل بعد لكن وليت ولعل
وكان كما اجازه فى ان وان استشهادا بقوله يا ليتنى وانت بالميس فى

بلدة

بلدة ليس بها انيس والجمهور يا ولونه بان انت مبتدا وخبره محذوف اى وانت
معى والجمله حاليه واوله بعضهم بان التقدير انا وانت انا مبتدا وانت معطوف
عليه والخبر فى بلدة فحذف انا وايضا ذكر العطف فقط فلم يعلم احد باختيار
البصريه فانهم لا يجوزون الرفع على المحل الا فى عطف النسق وفى غيره لم يجوزوا الا
النصب على اللفظ الا ان يسمع فيحفظ ولا يقاس عليه اما الجرمى والزجاج فيهما جاز الرفع
فى عطف البيان والنعت والتوكيد كالعطف بعد مضى الخبر واجاز الفراء مطلقا
شرط خفاء الاعراب ومنه قوله تعالى ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب فانه
صفه لربى قوله وكان للتشبيه اى لانشائه كما ان ليت لانشاء التمنى
اختلفوا فى انها كلمه براسها او مركبه فذهب الخليل وسيبويه والاخفش
وجمهور البصريين والفراء الى الثانى والشارح اخذه حيث قال كانه مركبة
من كاف التشبيه وان اذ الاصل فى قولك كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد
فالكاف هذا تفيد تشبيها صريحا فى موضع الخبر متعلقا بمحذوف اى كاين كالاسد
فلما قدمت الكاف من وسط الكلمه الى اولها لافراط عنايتهم وفرط اهتمامهم
بالتشبيه الذى عقد والجمله عليه فتحت همزه ان ليكون الكاف داخله على
المفرد لفظا والمعنى على الكبير بدليل جواز السكوت عليه اى على قولنا كان
زيدا الاسد كما جاز السكوت على اصله ونظيره الصاد ربا اياه زيد والكاف
ليست بزايده على حد زيادتها فى كاى وكذا بدليل بقاء التشبيه فيه لا فيهما
ولا متعلقه بشيء وما دخلت عليه من ان مع ما عملت فيه اقوى الامرين فيه انه
فى محل الجر قال به ابو الفتح واورد عليه بان الاحرنا فى الصدر اذ فى الاول
صرح بانها ليست بمتعلقه بشيء وهو ينافى كون ما دخل عليه فى محل الجر واجب

كأنّ

بان عدم التعلق لا ينافي عمله فانظر في قوله تعالى ليس كمثله شيء وقولك هل كـ
احد عندك وبحسبك درهم كيف عمل الحرف فيما دخل عليه مع عدم التعلق وفتح
همزتها عند دخول العوامل الخافضة وغيرها نحو عجبت من انك منطلق والمعنى
انك منطلق يدل على انها عاملة لا مهملة فان قيل فما الفائدة في العدول عن
الاصل اجاب بقوله وانما عدل الكلام عن سمته اي طريقته الاولى ليكون
الكلام مبنيا في اول الوهلة على التشبيه الا ترى انك اذا قلت كان عمرا
الاسد فقد بنيت كلامك على التشبيه من اوله بخلاف ان زيدا كالاسد
اذ التشبيه فيها انما يكون بعد مضي صدره على الاثبات يريد اذا قلت
عمرو كالاسد فقد بنيت كلامك على اليقين والاثبات ثم طرأ التشبيه بعد
مضي من الاخبار الى اه وقال ابو اسحق ان الكاف في محل الرفع معتد بها كان في نحو
كانك ابوك موجود قال ابن عصفور والظاهر ما قاله ابو الفتح من جهة
ان العرب لم يظهر ما ادعى ابو اسحق اضماره ثم ما ذكرنا من انها للتشبيه
مذهب البصريين وذهب الكوفيون والزجاجي الى انها قد تكون للتحقيق
دون التشبيه وجعلوا منه قول عمر بن ابي ربيعة كانني حين امسي لا يكلمني
ذو بغية يشتهي ما ليس موجودا وقوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض
ليس بها هشام وان ما قلنا فيهما يظهر فيه معنى التشبيه فهي للتشبيه والاجود
في الاخير عند ابن مالك ان الكاف بمعنى اللام وذهبوا ايضا انها للتشبيه
اذا كان خبرها اسما جامدا واذا كان مشتقا كان للشك بمنزلة ظننت
واليه ذهب ابن الطراوة وابن السيد وذهبوا ايضا الى انها للتقريب نحو
كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت وقول الحسن البصري كانك بالدنيا

لم تكن وبالاخرة لم تزل والصحيح انها للتشبيه مطلقا اذ الشيء يشبه في حالة
ما به في اخرى وهو اظهر من تقدير الحذف كما قال به ابو علي من ان المعنى كانك
قائم كان هيأتك هيئة قائم وقيل انها بسيطة وبهذا ابطل قول ابن هشام
انها مركبة بلا خلاف وصححه ابن الحاجب مستدلا عليه بثلاثة اوجه ان التركيب
خلاف الاصل وان اخواتها غير مركبة وانها لو كانت مركبة لادى الى جار ومجرور
ولا يستقيم منهما كلام ونحن قاطعون باستقلاله الجواب اما عن الاول فكما
وكذا ابدا لان عليه واما عن الثاني فعدم تركب اخواتها لا يستلزمه واما
عن الثالث فقد مر قوله ولكن للاستدراك اختلفوا في تركيبه وعدمه
ايضا فذهب البصريون الى انها بسيطة وهي حرف مادة الما وليس في الاسماء و
الافعال ما يشبهه والنقيه اصل لانه ليس احد ممن يوخذ بقوله يذهب الى ان
الفه بالا زيادة الالفات في الحروف اما اذا سميته فالفه زائدة ح لانها
لا يكون اصلا في ذوات الاربع من الاسماء والافعال ومذهب الفراء انها
مركبة من لكن وان فطرحت الهمزة ونون لكن ومذهب الكوفيين انها مركبة من
لا وان فزيدت الكاف وطرحت الهمزة وقيل من لا وكان والكاف للتشبيه وان على
اصلها ولذلك وقعت بين كلامين متغايرين وهذه الاقوال اندر حسنها
عدم النظير والمذهب هو الاول ومعناها الاستدراك وهو رفع توهم
تولد من كلام سابق رفعا شبيها بالاستثناء الحاصل يتدارك بالكلام الاخر
التوهم من السابق كانك لما اخبرت من الاول بخبر خفت ان يتوهم من الثاني
مثل ذلك فقد استدركت بخبره ولذلك وجب تغاير خبر الثاني لخبر الاول
الملفوظ والمقدر فان كان نقيضا او ضدا جاز اجماعا وان كان خلافا

لكن

ففيه خلاف وان كان وفاقا فاستاعه وفاق فلذا قال الشارح احدهما
وفاق في جوازه اعلم ان لكن يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
فيستدرك بها النفي بالاثبات اي يرفع التوهم المتولد من النفي مما كان كلاما
مثبت بعد بواسطه لكن وكذلك يستدرك الاثبات بالنفي وذلك نحو قولك
ما جاءني زيد فتوهم مخاطبك منه ان عمرا لم يجئ فاردت ان ترفع ذلك الوهم
فقلت عقيبه لكن عمرا جاءني في استدراك النفي بالاثبات وقولك جاءني زيد
فتوهم مخاطبك ان عمرا جاء فاردت رفع ذلك الوهم فقلت لكن عمرا لم يجئ
في استدراك الاثبات بالنفي فان قلت قد يقع لكن بين كلامين ليسا متغايرين
نفيا واثباتا نحو فارقني زيد لكن عمرا حاضر فما الوجه في قوله لكن يتوسط
بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا اجاب بقوله وقد ينزل التغاير المعنوي
منزلة التغاير اللفظي يريد كما يتوسط لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
لفظا كذلك يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى الا ان هذا الاخير
وان كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى الاول فاشارة الى هذا ادخل
على المضارع قد المفيد لجزئية الحكم فيقال فارقني زيد لكن عمرا حاضر فانهما
كلامان متغايران نفيا واثباتا معنى اذ معناه لكن عمرا لم يفارقني او ما
حضر لدى زيد وكذلك جاءني زيد معنى ما غاب عني زيد لكن عمرا غائب
او معناه لكن عمرا لم يجئ فحصل التغاير بينهما نفيا واثباتا معنى فعلم ان الشرط
التغاير المعنوي نفيا واثباتا سواء وجد التغاير اللفظي اولا ومصداقه مجيئه
في كلام رب العزة ولكن الله سلم اذ ريكهم كثيرا لفشلتم اذ لو اراكهم كثيرا لانهزمتم
وهلكتم فحذف سبب التسليم وهو انتفاء الارادة واقيم المسبب مقامه وستره انه لو

يدل على امتناع الشي لامتناع غيره فدل على ان الاراءة ممتنعة فلما قيل ولكن الله
سلم دل على اثبات ما ثم اثباته اثباته اولا من مفهوم لو وهو سبب التسليم
وهو نفي الاراءة فيه علم ان المعنى كما ذكرنا فان قلت فعلى هذا لا تغاير بينهما
معنى قلت هذا بمفهومه واما بمنطوقه فيدل على الاثبات المفروض وهي
اي لكن تشارك ان في جواز العطف عليها مع ما عملت فيه محلا لما ان معناها
لا يغاير معنى الابتداء اذ معناها الاستدراك وهو لا يزيل معناه بخلاف كان
وليت ولعل ومن النحويين من لم يجوز العطف على محل لكن مدعيا زوال معنى
الابتداء لافادة معنى الاستدراك فيها وادعى ابن مالك الاجماع فيه باطل
لكن المذهب هو الاول اذ لا منافاة بين الاستدراك والابتداء اذ الاستدراك
معنى يرجع الى الخبر والاستدراك ليس كذلك بل انما هو رجوع عن معنى الكلام
الاول الى معنى كلام اخر وتداركه وذلك امر لا يتعلق بالخبر ولو ادعى الاجماع على
جواز الرفع لكان له وجه اذ هو مجمع عليه لكن الاختلاف في توجيهه فقيل
على الضمير المستكن في الخبر ان كان مما تحمل الضمير وقيل انه مبتدأ وخبره
محذوف وهو الصحيح والمفهوم من كلام سيبويه وكذلك المعطوف في ان بالرفع
لكن بعد مضي الخبر وقد تقدم ذكره فيما مضى وتشارك ان في جواز دخول اللام على
خبرها ايضا عند الكوفيين دون اصحابنا وقد مضى بيانه وللكوفيين
ان يقولوا ما ذكرتم من المنافاة بين لكن واللام محققة بين لكن وان فكيف
تجوز لكم ان تعقدوا الا صرفه ولكنني من حبها لعميد هكذا قال ابن الحاجب
فان قيل كيف صحت مخالفته لكن باعتبار اللام وموافقتها باعتبار العطف
قلت اما مخالفتها باعتبار اللام فقد ذكرنا ما مر واضح واما موافقتها باعتبار العطف

ليت

فلان العطف لم يكن متعلقا بما تقدمهما حتى يحصل المخالفة بينهما وبين ان كما
حصلت في اللام كذلك وانما العطف باعتبار ان ما بعدها لا يتغير حكمه بينا
بدخولها كما يتغير بان فلما توافقا في المعنى الذي صح العطف لاجله لاجله توافقا
في صحة العطف واما سائر اخواتها فمخالفة لها في المعنى الذي صح لاجله العطف
لمخالفة المعنى بدخولها ما كان عليه قبل دخولها قوله وليت للتمني اي لانشاء
تمني الممكن او المستحيل لا بما لا اتقاء محبة حصول الشيء سواء ترتب حصوله اولا وهو حرف
ثلاثي البناء احقه ان يكون موقوف الآخر لكن حرك لالتقاء الساكنين وفتح لخفته كاين
ويعمل النصب في الاسم والرفع في الخبر كاخواتها دون النصب عند الجمهور مثلهما خلافا
للفراء محتجا بمعنى امنى كانه لما الفعل الذي باب الحروف عنه مستشهدا بقوله يا ليت ايام
الصبا رواجعا على الحال من الضمير المستكن فيه الفايد لدلالة التقدير اي حاصلة حال كونها
رواجعا وضعف لعدم جواز كان ولعل زيدا قائما مع انهما بمعنى اشبه وارجو ولا
بقوله احد بان اضمار كان ليس بقياس ولو جاز اضماره هنا لجاز زيدا قائما
على معنى كان وليس كذلك اذ قد نقل ابن اصبغ عن الفراء جوازه في لعل وان مالك
عن بعض اصحابه انه يجوز في الخمسة وقال ابن اصبغ اجازه بعض المتاخرين في
الستة وممن ذهب اليه مالك بن سلام في طبقات الشعراء وزعم انها لغة رؤبة
وقومه وابن الطراوة وابن السيد حيث قال ينصب خبر ان واخواته لغة قوم من
العرب قال اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا
وقال كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا ونا ومال البصريون الى اسد وان
الفراء بليت ان زيدا قائم اجيب بانه على حذف الخبر واما من ذهب ظننت ان زيدا
منطلقا الى عدم حذف الخبر فمحتج عنه بانه مع ما عمل فيه ساد مسد ما يحتاج اليه

اي ليت ايام الصبا رواجعا على الحال اي كانت رواجعا
وهو محمول عند البصريين على حذف الخبر والتقدير ... لنا

لعل

ليت من الاسم والخبر فيكون ما يقتضيه منهما متوفرا من حيث المعنى ولعل للترجي
اي لانشاء الترجي وهو توقع امر ممكن لا وثوق لحصوله مرجو وهو فيه كثير حتى غلب
فيه نحو لعل الامير يهب لي شيئا او مخوف نحو لعل الامير يغضب على زيد وهو حرف
رباعي البناء ينصب اسمه ويرفع خبره كان الا ان خبره مشكوك فيه بسيط عند اكثر
النحويين ولامها الاولى اصلية وقيل مركبة ولامها الاولى زائدة لمجرد التوكيد
وقيل لام الابتداء محتج القائلين بالتركيب انه يجيء على كثير الحذف اللام وحجة
القائلين بالبساطة ان الزيادة نوع تصرف وهو بعيد في الحروف فلعل وعل لغتان
وقد يبدل لامها نونا لانها اخف من اللام واقرب من حروف المد واللين وقد
يبدل العين غينا لعن بعد لقربها في الحلق وليست بينهما الا الحاء وهي اخف
من العين لانها دخل في الحلق وكلما استعلى الحرف كان اثقل وقد يبدل عينها
همزة بعد قلب لامها نونا كما تبدل العين من الهمزة نحو اشهد عن محمدا رسول الله
ولا تنقلون ذلك الا في الهمزة المفتوحة وقد تبدل اللام قبل المعين الغين المعجمة
والعين المعجمة راء وقد يزاد التاء في اخر لعل فهذه عشر لغات مشهورة زاد
عليها بعضهم عن بالعين المعجمة ورعل بالراء فجعلها اثنا عشر لغة ونصبها
الجزءين مذهب قد مضى في ليت ويدخل على ان المفتوحة حملا عليه وقد يجر
اروى السيرافي عن ابن دريد ان من العرب من يجر بها وانشد في ذلك وداع
دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
لعل ابي المغوار منك قريب واول بعضهم بان الجر يحتمل ان يكون على قصد الحكاية
او على انه قد اشتهر بابي المغوار بالباء فيجب ان يحكى به في الاحوال الثلاث او على حذف
المضاف اي جواب ابي المغوار واول ابو الفارسي على تخفيف لعل حتى بعدها بلام الجر

به لا بلعل وبعض المقاربة على ان الخبر بلام محذوف فيعطى هذين التاويلين اسم لعل
ضمير الشان المقدر في لعل فقال الشارح وذلك اى مثال ما يكون ليت للتمنى نحو قوله
تعالى ياليتنا نرد النون مع الالف في محل النصب اسمه ونرد جملة فعلية في محل الرفع
خبره اى مردودون فان قلت وورد في التنزيل كلام فيه لعل على غير الحكاية نحو قوله
تعالى لعل الساعة قريب لعله يتذكر او يخشى لعلكم تفلحون فكيف يكون على المعنى
المذكور وهو مستحيل على البارى تعالى لانه فيما جهلت عاقبته وهو عالم بالمعلوم
كلها اجاب بقوله وقوله تعالى لعل الساعة قريب ترج للعباد اى توقع امر محبوب
لان الله تعالى امر بالعدل والعمل بالشرايع قبل انه تعالى يجى اليوم الذى لا شك
في حصوله فلعل اشفاق وتذكير قريب على تاويل البعث حاصل الجواب ان ما
ذكرنا من المعنى مقتضى لفظها لغة وهو ممكن هنا على طريق رد معناها الى المخاطب
كان التوقع ممن تعلق به وهم المخاطبون كما في قوله تعالى وارسلناه الى مائة
الف او يزيدون فهى كالحجارة او قسوة ولم يقف بعضهم على هذا فرده وفى قوله
تعالى ان المجاز مما يتعارفه الناس من صيغ لا استحالة له الشك في اخباره
تعالى نحو لعلكم تتقون وهو يقف عليه في مثل لعل الساعة قريب ومن معنى التحقيق
وهو ايضا يقف عليه في مثل قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى لانه لم يتذكر ولم يخش
وقوله انت ليس هو التذكر النافع وانما ارسله اليه وقد لحق فيها معنى التمنى من
قرا فاطلع الى اله موسى بالنصب كانه يشبه الترجى بالتمنى من جهة ان كلا
منهما مطلوب الحصول مع الشك فيه والفرق بينهما اى بين ليت يجوز ان يستعمل
فيما يمكن وقوعه نحو لعل زيدا يجئ وفيما لا يمكن وقوعه نحو ياليت الشباب يعود
يوما فاخبره بما فعل المشيب ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع ولا يقال لعل الشباب

ولعل ان لعله م

بعود

يعود اذ المحال لا يرجى وقوعه فحصل من هذا اجتماعهما في الممكن ووجود معنى
التمنى بدون الترجى في المستحيل ووجود الترجى بدون التمنى في الممكن المتوقع على
سبيل كراهته فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه لكن لما كان الشارح
في بيان الفرق من جهة الاستعمال وهو عموم وخصوص مطلق وهو من جهة الاستعمال
لا ينافى ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما بينا لم يتعرض له قوله والفرق بين
ان وان احتاج الى بيان الفرق بينهما لما انه جعلهما شريكين في افادة التحقيق
فكان محل توهم اتحادهما من جهة الاستعمال فازاله فقال والفرق بين ان
وان احتاج الى بيان الفرق بينهما لما انه جعلهما مشتركين في افادة
التحقيق فكان محل توهم اتحادهما من جهة الاستعمال فازاله فقال و
الفرق بين ان وان ان ان للكسورة كلام تام مفيد يعنى مع اسمها وخبرها
من غير انضمام الى شئ اخر قال الشارح قد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة
في العمل وافادة معنى التوكيد اى تاكيد اى تاكيد معنى النسبة الاساسية فلا يجوز
دخولها الا على الجملة ومخالفته لها في انها تقلب الجملة الى حكم المفرد فيكون اى
الجملة معها في تاويل المصدر يريد ان مضمونها ينقلب بها الى معنى ما هو في
حكم المفرد وذلك ما يحصل من اضافة المصدر الى اسمها وذلك المصدر
مشتق من معنى خبر الجملة الداخل عليها ان او من وصف ذلك الخبر نحو عجبنى
ان زيدا يضرب اى ضربه او رجل شريف اى شرفه واذا كانت مع ما بعدها
في تاويل المصدر فلا يفيد حتى يضم اليها اى الى الجملة التى انقلب مضمونها الى
المصدر اسم او فعل لانه اما فاعل او مفعول او مبتدأ او مضاف اليه
وكل من المبتدأ والمضاف اليه يحتاج الى الاسم وكل من الفاعل والمفعول

محتاج الى الفعل الا ترى ان التقدير في المغني ان زيدا منطلق بمعنى انطلاقه
واما ان المكسورة فالجملة معها على استقلالها بعد دخولها غير محتاج
الى انضمام شيء آخر من اسم او فعل يقول ان زيدا منطلق ويسكت عليه
سكوتا صحيحا كما يسكت على زيد منطلق كذلك ومن فههنا علم ان المكسورة
هي الاصل ذكروا في بيانه وجوها ستة اربعة منها مستفادة من كلامه
والخامس ان المفتوحة يكون مكسورة بحذف ما يتعلق به ولا يصير
المكسورة مفتوحة الا بزيادة يعني ان هذا يدل على اصالة المكسورة
لان كل شيء تفرع عن اصل بزيادة يعود اليه بحذفها والسادس ان
المكسورة اشبه بالفعل في انها عاملة غير معمولة كالفعل وقيل ان المفتوحة
~~ان المفتوحة~~ اصل المكسورة وقيل هما اصلان والاول هو الصحيح فالحاصل
ان ما كان مظنة للجملة اي موضعها او مظنة الشيء موقع الذي يحتمل كونه
فيه والجمع مطان فالواقع فيه مكسورة كافتتاح الكلام لانه لا يتعلق
بشيء قبله والا لما كان في الافتتاح فلا يوجد ما يخرجه عن معنى الجملة كقوله
تعالى انا اعطيناك الكوثر وبعد القول المجرد لانه لحكاية الجملة ليس الا
نحو قال الله اني معكم فاذا كان القول بمعنى الظن والتقوه او سيق بعد
القول للتعليل فتحت نحو متى تقول ان زيدا ذاهب وقوله تعالى وقالت
اليهود عزير ابن الله وقولك احصك بالقول انك فاضل لان الجملة في كل
منها ليست محكية اما الاول فظ كما بعد الظن واما الثاني فلاستلزامها
تقدير ان عزيرا ابن الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا واما الثالث فلتقدير
اللام وبعد الموصول اذ الصلة لا يكون الا جملة كمسئلة الكتاب وهي

اعطيته

اعطيته ما ان شره خير من خير ما عندك وقوله تعالى وآتيناه ما ان مفاتحه
على راي فان وقعت بعده مفتوحة كقولهم لا اصحبك ما ان في السماء نجما
فعلى حذف الصلة اي ما ثبت ونحو ذلك كما وقع بعد حرف التصديق نحو نعم انك
قائم لان التصديق في الجملة المستقلة وما دخل في خبره لام الابتداء نحو
والله يعلم انك لرسول الله لان حقها صدر الكلام فلذلك منع باعملت
عن العمل فلما لم يعمل رجع الجملة الى استقلالها وما بعدها حتى الابتدائية وبعد
حرف التنبيه نحو قال القوم حتى ان زيدا يقولونه وقوله تعالى الا انهم هم المفسدون
وهما تما الاجابة الى ذكرهما الانهما داخلتحت قوله كافتتاح الكلام وجواب القسم
اذ هو لا يكون الا جملة نحو والله ان زيدا قائم عند البصريين والكوفيون يفتحون
بعده ما لم يوجد اللام وذكر ابن كيسان انهم يفتحون ويكسرون والفتح عندهم
اكثر وقال الزجاج الكسر اجود واكثر في كلام العرب والفتح جائز قياسا وحكى
عن ابي عبد الله ان الفتح لازم والمذهب هو الاول ويرد والسماع وما ورد
من الفتح شاذ وما وقع موقع الحال بواو وبغير واو وموقع خبر اسم عين
كقوله تعالى ان الله يفصل بينهم ومنه قوله منا الاناة وبعض القوم يحسبنا
انا بطاء وفي ابطائنا سرع لان المفعول الثاني خبر في الاصل لانها لو فتحت لتقدير
ما دخلت عليه لحالي المصدر والذي لا يجوز وقوعه حالا ولا خبرا وزاد بعضهم
ما بعد حيث وقد وقع عوام الفقهاء بالفتح بعدها وكان مظنة للمفرد فالواقع
فيه المفتوحة نحو مكان الفعل وهو ظ والمفعول لانه معمول والمعمول حقه الافراد
اذا الجملة من حيث هي هي لا يعمل فيها العامل والمضاف فلما ذكر في المفعول لهذا
قالوا ان ما وقع مضافا اليه من الجملة مجازي لا حقيقي والمبتدا لانه كالفاعل معنى

مكان الفاعل نحو اعجبني ان زيدا منطلق وقوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا
وقوله تعالى قل اوحي الي انه استمع نفر من الجن ومثال مكان المفعول
نحو سمعت ان زيدا منطلق اي انطلاقه ومثال مكان المضاف اليه نحو عجبت
من طول ان نكرا اي قفاي من طوله وفوقه وقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون
ومثال مكان المبتدا نحو حق ان زيدا منطلق اي انطلاق زيد حق وهي ان وقعت
في موضع المبتدا الا انها لا تقع مبتدا بها في اللفظ اي لا تقع في اول الكلام
لفظا لا يقول ان زيدا منطلق حق بل التزموا اضراب من قوله لا يقع اي الا انهم
لا يوقعونها في ابتدا الكلام بل التزموا اي اوجبوا تقديم الخبر لانه لو ابتدى
الكلام بان لكان ذلك الكلام عرضة لدخول ان عليها اي على ذلك الكلام نحو
ان زيدا قائم حق لان المبتدا صالح لدخولها عليه وهذا لا يجوز لاجتماع
حرفين بمعنى واحد ومثله مستكره فنفروا من تقديمها الى تاخيرها حتى
لا يودي الى اجتماع ما يستكرهون اجتماعه ولانه قد تجي بمعنى لعل في قوله ائت
السوق انك تشتري لحما وفي الصحاح ان المفتوحة قد يكون بمعنى لعل كقوله تعالى
وما يشعركم انها اذا جاءت وفي قراءة ابي لعلها وتلك لها صدر الكلام
فقصد المخالفة بينهما فنصبوا علامة يستدل بها من اول الامر على الفصل بينهما
فقدمت هذه واخرت تلك ولم يعكس لانه لا يستقيم تاخير لعل فكذا ما بمعناه
اذا اخروها فانما اخروا ما لا يسوغ تاخيره واذا اخروا تلك فانما اخروا
ما يسوغ تاخيره وانما التزموا احد الجائزين لغرض فكان وزانه وزان
تقديم الاستفهام الواقع خبرا نحو متى القتال فانظر الى سوق الشارح
كيف مر بين موقعيهما بذكر المعنى الذي لاجله امتنع الفتح في المكسورة

والكسر

والكسر في المفتوحة وهل هذا الا ذكر الحكم بعلته ومن هذا كان اولى
مما ذكره الفارسي كل موضع فيه وقوع الاسم والفعل فان فيه مكسورة
وما لم يقع فيه الا احدهما فان فيه مفتوحة ومما ذكره صاحب الجمل حيث
عدد مواضع المكسورة تعديدا ثم قال والمفتوحة فيما سوى ذلك على
ان ما قاله ابو علي ينتقض بنحو قولك من يكرمني فاني اكرمه فهذا موضع
يصح فيه وقوع الاسم والفعل مع انه لم يتعين الكسر فان زعمت ان الفعل اذا
وقع بعد فا الجزا فعلى تقدير حذف الاسم اجبت بفاسد لانه قد يقع الفعل
بعده ولا يمكن تقدير الاسم ولئن سلم فحاصله انه موضع يتعين فيه الاسم
فوجب ان يتعين الفتح وليس فليس قوله ويفتح بعد لو ولولا وبعد علمت
واخواته قال الشارح انما فتحت بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك وهو مما
كان سلطنة الجملة نظرا الى انه حرف شرط لا يقع بعده الا جملة لان ما بعد لو
اذا كان مختصا بالفعل لما ذكرنا انفا اقتضى ذلك الفعل فاعلا والفاعل
لا يكون الا مفردا لانه محكوم عليه وهو لا يكون جملة لان الجملة لا يحكم
عليها فالتقدير في المثال المذكور لو انك جئتني اي مجيئك لاكرمتك فهو
مما كان سلطنة المفرد نظرا الى اصله وتقديره الا ان هذا التقدير مما ترك
استعماله لطول الكلام بان وصلته هذا مذهب صاحب الكشاف وابي
محمد بن يزيد والكوفيين والمبرد والزجاج واما السيرافي فقد قال لا
حاجة الى تقدير الفعل فجعلها مبتداة وذهب سيبويه واكثر البصريين
الى ان ما بعده مرفوع على الابتداء وخبره محذوف وقيل يجوز اظهاره
وقيل لا يجوز وقيل لا خبر له لطوله وجريان المسند والمسند اليه

في الذكر قال ابن عصفور هذا الذي اختلفه من البصريين ولطلبها الفعل وجب
كَاِنّ الواقعة بالجر صفة لان بعدها ان يكون خبرها فعلاً فلا يجوز
الاسم نحو لو ان زيدا اخوك منه ليكون عوضا عن الفعل المحذوف هكذا
ذكره جار الله العلامة وقد اعترض عليه اي على جار الله بقوله تعالى
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده فاقلام خبر ان الواقعة
بعد لو وهي اسم وقد اجاب عنه اي عن هذا الاعتراض نجم المشايخ بانه انما
جاز وقوع خبر ان هذه اسما من حيث ان قوله تعالى والبحر يمده لما
التبس اي تعلق بالعطف اي بسببه متعلق بالتبس وبه ايضا متعلق قوله
بقوله ما في الارض من شجرة اقلام صار جواب لما خبر الجملة المعطوفة
وهو يمده في والبحر يمده كانه خبر الجملة المعطوف عليها وهي ما في الارض
من شجرة اقلام لالتباسهما اي لتعلقهما بها اي لتعلق الجملة المعطوفة
بالجملة المعطوف عليها وحصول التشارك والملابسة بينهما بالعطف اي بسبب
العطف قال نجم المشايخ ونظيره قولهم زيدا ضربت عمروا واخاه في
ان زيدا انما يصح اي انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو وهو
اجنبي عنه اي عن زيد وقوله من اجل متعلق بقوله انما يصح اي انما يصح
انتصابه من اجل ان عمروا واخاه لما التبسا اي اختلطا وتعلق احدهما بالا
لاخر عطفا نصب على التمييز اي من جهة العطف صار المعطوف عليه وهو
عمرو لاتصاله به اي لاتصال عمرو بالاخ بسبب العطف من سببي زيد
خبر صار وكان الضمير المتصل باخي زيد متصل بعمرو وصار كانه يتصل
بلا بس ضميره نحو زيدا نصب بتقدير اهنت يفسره ضربت لان ضرب

اخي زيد مستلزم لاهانته ولولا ذلك لكان شرط الاضمار على شريطة
التفسير مفقودا فثبت ان الشي يجوز ان ياخذ حكم شي اخر بالعطف
فصار هنا كان يمده خبر ان اعلم ان هذا الاعتراض انما يرد على اطلاقه
وهو ليس بجار عليه بل اذا لم يعد الفعل المقصود به فيندفع عنه
من غير احتياج الى ما ذكر من التكلف لظهور انه لا يمكن ان يقع موقع
اقلام فعل بمعناه وانما فتحت بعد لولا لان ما بعدها مبتدا محذوف
الخبر والمبتدا لا يكون الا مفردا كما عرفت فاذا قلت لولا ان زيدا منطلق
لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرت لكان بمنزلة قولك لولا زيد
منطلق وهو ممتنع اذ الجملة لا تكون مبتداء كيف يكون مبتداء والمبتداء
اي والحال ان المبتداء مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها فالمبتداء ليس
بجملة وهو منعكس الى قولنا الجملة لا يكون مبتداء فقوله والمبتداء مخبر
عنه صغرى والجملة لا يصح الاخبار عنها كبرى وهذه القرينة من الشكل
الثاني وينحصه سيبويه توجيها اخر لان هذا الموضع موضع مبتداء
لا يذكر خبره فاذا لم يقع ان مع ما عملت فيه الا في موضع المبتداء خاصة صح
وهو موضع المفرد توجب الفتح ولو كسرت لادى الى ذكر الخبر المطروح
استعمال ذكره وهذا ليس كما يعدا ذلان خبر مبتداء بعد جاز فيه الامران
فان كسرت كانت الجملة هي الاصلية وان فتحت لم يقع الا في موضع المبتداء
خاصة هذا ما ذهب اليه سيبويه واما ما ذهب اليه بعضهم انه في موضع
رفع على الفاعلية كما بعد لو لكونه بمعنى الشرط تشابهه وهو ما اختاره
بعض المحققين من النحاة المتاخرين واوردوا لو كان الامر كما ذكرتم

صح

لوجب الكسر لان الموضع موضع الجمله وهذا الاقوة فيه لان وجوبه في موضع
الابتداء الذي الخبر فيه خبر ما فاذا وقعت في موضع يكون الخبر فيه
المفرد الذي هو منفرد وجب ان يكون مفتوحه بدليل فتحه في عندي انك
قائم وانما فتحت ان بعد علمت واخواتها جوابا عما يعترض به على فتح ان في
موضع الجمله تقريره ان زيدا قائم بعد علمت في معنى الجمله المستقله بعدها
ولولا ذلك لما سدت مسد المفعولين بوجهين احدهما انه ليس مذهب
الجماعة بل مذهب بعض النحويين اختاره الزمخشري في مفصله لاستصعابه
هذا الاعتراض وظن انه ليس مذهب بعض النحويين ان اندفاعه ليس
مقصورا عليه بل اندفاعه على ارتكابه واضح وهو ان ان مع ما عملت
فيه في موضع المفعول الاول خاصة والمفعول الثاني محذوف لانك
اذا قلت انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا فتبين انها وقعت
في موضع المفعول خاصة وهو موضع المفرد فوجب الفتح الا انه ترك
ثاني المفعولين مع ان لطول الكلام بان وصلته ولهذا لا يحذف الخبر مع
المصدر اذا قلت علمت انطلاقه واقعا لانه مختصر اللفظ فتبين انها واقعه
موقع المفعول الاول خاصة وهو موقع المفرد فوجب الفتح يرد عليه وجوب
الكسر اذا لم يقصد الى حذف الخبر وجواز ذكر المفعول الثاني لان اكثر
ما ثبت حذفه جواز الجواب ان حذفه ثبت وجوبه عند العرب وثانيهما
مذهب الجماعة اشار اليه بقوله وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت ان زيدا
منطلق جرى في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه فنصير كانه قيل علمت زيدا
منطلقا تقريره ان اصحابنا وانما فتحت لان الموضع موضع المفرد لانتصابه

بعلمت

بعلمت لان الجمله المستقله لا يعمل فيها الا افعال والمفعول فضله فكيف
يكون جمله وهو فضله والكلام وان كان محتاجا الى ثانيهما من حيث
ان افعال القلوب انما وضعت لتتعلق بالشي على صفته لكن لما دخلت
ولزم ان يكون فيها اسم وخبر حصل المقصود معها من متعلق
الظن والحسبان هذا المعنى يغلط فيه ولهذا قال هذا كلام يغلط فيه
من ينظر الى الظاهر فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وبينه ازاله
لذلك الغلط فقال وليس كذلك اي ليس الامر كما توهم من جعلهم ان في
حكم اللغو بل غرضهم من كلامهم ان الحديث والمحدث عنه اذا
جرى ذكرها في صلتها دل ذلك الجريان على ان المقصود الاخبار
بعلم زيد منطلقا واذا كان غرضهم كذلك اي الاخبار المذكور
علم ان المراد علمت انطلاقه واقعا لانه اذا علم زيد منطلقا علم وقوع
انطلاقه فلم يحتج الى ذكره بل ترك نسيا منسيا وسد ذلك مسد
المفعولين واذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اي على علم زيد
منطلقا اذ لا يكون ح معه حديث ومحدث عنه هكذا ذكره
عبد القاهر رحمه الله فعلم ان المذهب مذهب الجماعة واعترض
بان الحال فضله والواقع في موضعها مكسوره الجواب انما صح وقوعها
حالا من حيث انه حكم على صاحبها باعتبار المعنى فمن هذه الحيثيه
ليس فضله بخلاف المفعول لانه فضله على الاطلاق فافترقا وبان
كان واخواتها يعمل في الجمله على استقلالها الجواب ليس كذلك بل في
اجرائها بخلاف ما نحن فيه فان اجراءها معموله لان على تقديرها

كسرها وبان اقتضاء الفعل العلمي مسنداليه على ان مسنده ثابت له
لا لشيء على صفه مطلقا ولا يكفي ان يكون متعلقه موصوفا بالجزا
ما اشار اليه الشارح في اول البحث وايضا الفعل القلبي اذا دخل على
جمله زيد قايم لم يخرجها عن استقلالها لان المستقل مجموع علمت زيدا
قايما واذا خرجت عنه يكون موضع المفتوحه مفعولا علمت فقيل
دخول ان عليهما ليسا جمله مستقله هدير في هذا المقام فانه دقيق
وبالتدبير حقيق فان قلت لو كان ما بعد علمت مظنة للمفاير
لوجب الفتح بعده في كل موضع وليس كذلك لانا قد نجد المكسوره
بعده عند دخول اللام على خبره فليس اجاب بقوله وانما كسرت
بعد علمت عند دخول اللام في خبرها لان علمت تعلق على صيغه
المجهول عند دخول لام الابتدا نحو علمت لزيد منطلق على ما ستيا
بيانه في اخر الباب في بحث افعال القلوب فاذا دخلت اللام في خبرها
صار علمت معلقا وما بعده من مظان الجمل فيكسر اعلم ان المظان
ثلثه مظنة المفرد ومظنة الجمله ومظنة محتمله لهما فالاوليان ما ذكره
الشارح والثالثه لها امثله منها ما وقع بعد فاء الجزاء نحو من
يكرمني فاني اكرمه فالكسر ان قصد ان الجزاء ما بعده من غير حذف
والفتح ان قصد انه في تاويل مصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف
او بالخبريه والمبتدا محذوف والاول اولى لانه سالم من الحذف
ومنه قوله تعالى كتب على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوء بجهالة
ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم قرئ بالكسر والفتح على ما

قرئنا

قرئنا ومنها ما وقع بعد اذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا انك
منطلق فاذا قصد فاذا انت منطلق فالكسر واذا قصد فاذا انطلاقك
حاصل فالفتح ومنه قوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه
عبد القفا واللهازم فاذا اراد فاذا هو فالكسر ليس الا فيكون
النظر الى الشخص نفسه لا الى فعله وحذفته واذا اراد فاذا عبوديته
فالفتح لا غير فيكون النظر الى المعنى وهو الخدمه والكسر اولى
لان الاصل عدم الحذف ولذا قرا القراء السبعه في جميع المواضع
من القران بالكسر الا اذا وقعت بعد ان المفتوحه فانها قرئت
بالوجهين كالايه المذكوره ومنها مسئله الفارسي في الايضاح
وهي اول ما اقول اني احمد الله فالفتح على تقدير قولي
حمد الله فاول مبتدا مضاف الى المصدر فيكون مصدرا والخبر
بالمصدر عن المصدر صحيح والكسر على تقدير اول ما اقول اني
احمد الله ثابت فيكون اني احمد الله جمله محكيه بالقول فيكون هذه
الجمله من تمام المبتدا والخبر محذوف والاول مستقيم واضح
واما الثاني فلا لان كل ما يحكى بعد القول عينه فانظر في الحجبي
قول زيد ان عمرو منطلق يلوح لك ما ذكرته فقول التقدير الى اول
الى احمد الله فاذا قدر خبره وهو ثابت يكون خبرا عن الهمزه باعتبار
الكلمات على ما يقتضي اول من اضافته الى ما هو بعضه وهو فاسد
لانه لم يقصد وان قصد وليس له معنى والاولى ان يقال الى تاويله
ان القول عام في الجمله وغيره فاول مضاف الى اقوال متعدده

منها انى احمد الله ومنها غيره ثم اخبر عما هو اولها بقوله انى
احمد الله فيكون التقدير اول الاقوال التى تكلمت بها انى احمد الله
كما يقول اول الاقوال التى تكلمت بها زيد منطلق فيكون انى احمد الله
خبر المبتدا هو اول ما اقول لان الخبر محذوف وهو جمله لانك اخبرت
عما معناه جمله لانه قول واول الاقوال واول الاقوال قول ويصح ان يقع الجمله
خبر القول نحو قولى زيد قايم ونظيره قوله عليه افضل ما قلت انا والنبيون
من قبلى لا اله الا الله فعبارة الفتح يصدق على كل لفظه تتضمن حمدا و
عبارة الكسر لا يصدق على حمد بغير هذا اللفظ الذى اوله انى وذكر
الملك عضد الدولة وجها سالما عن الاعتراض المذكور وهو ان
يكون التقدير اول ما اقول قولى انى احمد الله فيكون انى محكيه للخبر
المحذوف لقيام معموله مقامه والشارح فى لبابه سلم هذا الاعتراض
حيث قال لا على حذف الخبر مع الكسر لفساد المعنى واجاب عنه صاحب
اللب بقوله وعلى هذا اشارة الى تقدير حكاية القول ليس القول غير
القول حتى يلزم فساد ذكره بعض الحذاق يريد به ابن الحاجب و
للغافل فيه نظره لابن الحاجب محالا ولعل عدم ذكر الشارح هذه
المواضع المحتمله بناء على انها ان كانت من مظان الجمله فهى مبنيه بينها
وان كانت من مظان المفارد فهى داخله فى بيانها قوله
ويدخل ما الكافه على جميعها فيكفها اى يمنعها عن العمل قال الشارح
اعلم ان ما تدخل على هذه الحروف السته فتمنعها عن العمل من وجوه
منها ان ما لا تدخل على الفعل او فلما دخلت عليه فلما دخلت عليها

بعدت

بعدت عن مشابهه الفعل ومنها انها صارت كالجزء حين اتصلت بها
فاخرجها من شبهها الذى هو بناء الاخر على الفتح واتصال الضماير كاتصالها
ومنها انه يقع الفصل بينه وبين معمولها بعد الحروف ما بهذه الحروف ولا
تعمل والبادى فيها رحمه الله عامل لا صالته وما نحن فيه بالشبه فيضعف
ومنها الدخول على الفعليتين يريد انه لما بطل عملها دخولها على الفعليتين
لان اقتضاها الاسميه لاجل المشابهه وقد زالت نحو انما زيد قايم فى الاسميه
وانما قام زيد فى الفعليه ومعناه التقليل قال سيبويه فى انما سرت
حتى ادخلها انك تقلل لان هذا التركيب يفيد الحصر لان ما لما دخلت
يفيد اثبات ما تذكر بعده ونفى ما عداه لان انما اتصلت بان للاثبات
امتنع ان يدل على نفى ما بعدها لاستلزامه كون الكلام مثبتا ومنفيا
فيدل على نفى ما عداه فاما قال السكاكى هذا قول لم يقف على اصول النحو لامتناع
اجتماع حرفى النفى والاثبات من غير فصل بينهما وايضا وضع ما النفى ما ذكر بعدها
لا لنفى ما سواه وايضا يلزم نصب قايما فى انما زيد قايم لان الحرف
وان زيد يعمل ثم حكم بان ما هذه هى المؤكده لثبوت كونها مؤكده للمنكر
فى شياعها نحو جئت لامر ما فان اتصلت بان ناسبان يتضمن معنى القصر
لانه تاكيد على تاكيد فان قولك زيد جاء لا عمرو يفيد اثبات المجى لزيد
صريحا فى الابتداء وضمنا فى الاخر قال بعض المتاخرين معترضا عليه
الاثبات على الاثبات انما يفيد الحصر اذا كان الاثبات الثانى ضمنا حاصلا عن النفى
عما عداه كما فى المثال المذكور وما فى انما اذا لم يكن للنفى لا يكون فى الكلام ما
تدل على ذلك والثبوت على الثبوت بل التاكيد على التاكيد لا يدل الا على

الثبوت للمذكور مع خلو الكلام عن النفي عما عداه فلا يتحقق القصر قطعا ويجوز
ان يكون زيادة ما هنا كزيادتها في فبما رحمة حتى لا يبطل عملها قال
صاحب الكشاف وعاملتها وليتما ولعلما وكانما اكثر منه في انما وانما ولكنما قال ابن
الحاجب وهذا شي اختاره من طريق القياس فالاولى في موضع الكثرة اولى لان هذا
لم يات عنهم فيه نصب وذكره وخبر القياس انه ثبت بعد ليتما في قوله الا
ليتما هذا الحمام لنا على احد الروايتين تحمل عليها لعلما وكانما لقربهما
في تغيير معنى الابتدا مثلها بخلاف انما وانما ولكنما وفيه نظر لان الاخفش
والكسائي رويا عن العرب انما زيدا قايم بالاعمال اعلم ان ان واخواتها اذا
اتصلت بها ما ففيها اربع مذاهب كفها عن العمل الا ليت اذ يجوز فيها الامران
وهو مذهب سيبويه وجوازهما في الجميع وهو مذهب الزجاج والزمخشري
وجوازهما في ثلاثة ليتما دون اخواتها وهذا ايضا منسوب الى الزجاج
ووجوب العمل في لعل وليت وهو مذهب الفراء وجه الاول بقاء اختصاصها بخلاف
اخواتها والفراء حمل لعل عليه قال لا يبقاء اختصاصها وعلى هذا الحكم اي حكم ان سائر
الحروف المشبهة بالفعل نحو عملت انما زيد قايم او انما قام زيد قال
ولكنما اهلي بواد انيسه ولكنما اسعى لمجد موثل وكانما زيد قايم او يقوم زيد
قال الله تعالى كانما يساقون الى الموت ولعلما زيد جالس او جلس زيد قال
اعد نظرا يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا اوليتما زيد قايم
او قام زيد وذكر علماء علم المعاني وهو علم يعرف به احوال اللفظ العربي بها نطابق
اللفظ مقتضى الحال ان انما للقصر الحكم على الشيء او لقصر الشيء على الحكم قد ذكرنا على
انا ذكرنا القصر في لنا بيان اقسامه فلا بد من بيان ماهية القصر او لا فنقول

هو في الاصطلاح عبارة عن تخصيص امر بامر ويسمى الاول مقصورا والثاني مقصورا
عليه او على العكس وهو اما حقيقي ان كان للموصوف او الصفة غير معين
او غيره ان لم يكن كذلك فالضرب الاول من الحقيقي تخصيص امر بصفة لا
يتصف بغيرها اصلا وهذا لا يكاد يوجد اذ ما من شيء الا وله صفات
متعددة يتعذر الاحاطة بها او يتعسر والثاني تخصيص صفة بامر لا يكون
الا له وهذا كثير في الكلام لعدم تعذر الاحاطة بموصوفات الشيء غالبا والاول
من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون اخرى وهو المسمى بقصر الافراد او مكانها
وهو المسمى بقصر القلب والثاني منه تخصيص صفة بامر دون اخر او مكانه
الفرق بين الصيغتين ان الاول من جواز مشاركة غير الموصوف له اذ المعنى ان
هذا الموصوف ليس له الا تلك الصفة لكنها يجوز ان يكون لموصوف اخر
وامتناعها في الثاني لان معناه ان الصفة ليست لغير ذلك الموصوف
فلا يجوز ان يكون له لكن يجوز ان يكون له صفات اخر وله طرق مذكورة
في علم المعاني منها انما وقدمت بيانها كقولك انما زيد كاتب افراد المن
اعتقد ان زيدا كاتب وشاعر يريد ان زيدا مقصور على الكتابة اي
الثابت له الكتابة لا غير وانما زيد قايم قلبا لمن اعتقد ان زيدا قاعد لا
قايم يريد ان زيدا مقصور على القيام اي الثابت له القيام مكان ما اعتقد
وكقولك انما يقوم زيد افرادا ان كان المخاطب معتقدا ان زيدا وعمرو
كليهما قايمان وقلبا ان اعتقد ان القايم عمرو دون زيد يريد ان القيام
مقصور عليه اي على زيد دون عمرو او مكانه ومنه قوله تعالى قل انما انا بشر
مثلكم في قصر الشيء على الحكم وقوله تعالى انما يهديكم الله في عكسه وسيتقصا

الكلام فيه اي في بحث القصر لا يليق بهذا الكتاب لانه من علم النحو وليس من
وظيفته ان يبحث عن القصر لانه من مسائل علم المعاني لكن يجوز التعرض به
استطرادا لا على سبيل الاستقصاء ولما كان من وظيفة الشرح بيان
ما ذكر في المشروح بينته على قدر الكفاية والله المستعان واعلم ان هذه
الحروف الستة لما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها لبطلان مشابهتها
كذلك يبطل عملها ما خلا ليت ولعل بالتخفيف لحذف والتغيير مما يأباه
القياس في الحروف الا انه جاء قليلا لكن اكثر فيما كان مضاعفا نحو
ان واخواتها ورب لان لها اختصاصا بالاسماء فشابهت الافعال على
ان التضعيف تقبل فلا يجوز في لم لعدم الاختصاص ولا في ليت لعدم
التضعيف ولعل وان كان فيه ذلك الاختصاص مع التضعيف لكن لم
يجئ فيها التخفيف في الاستعمال فاذا خففت بطل عملها لزوال المشابهة لبقاء
البعض على حرفين وزوال فتح الاخر بالتخفيف وهو على ثلاثة اضرب ما لحق
فيه الا الفاء وذلك لكن لمشابهته لكن العاطفة لفظا ومعنى فحملت عليها
بخلاف ان وان المخففتين لانه ليس لهما ما اجرينا عليه في ترك العمل فان
قلت فليعمل للفرق فيقول لا حاجة اليه لحصوله بان ما وقع بعد المخففة
جملة وبعد العاطفة مفرد وفيه بحث لجواز ان لا يكون مفردا اذا عطف
جملة على جملة بها وباجتماع الواو مع لكن العاطفة اذا كانت لمجرد الاستدراك
نحو قام القوم ولكن عمرو جالس كانك قلت واستدرك ويضعف مع لكن
المخففة لانها شبيهة بالعاطفة الا عند يونس والاخفش فانها عندهما كا
المشددة تعمل وعدم مجئ عملها في الاستعمال يجعله ضعيفا وحكى عن يونس

لفتح

انه حكى بها العمل وهي رواية لا يعرف وما يجب فيه الاعمال وذلك في ان بالفتح
لانها عاملة في ضمير الشان المقدر بعد التخفيف ولا يبرز لها اسم الا في ضرورة
كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق وما وقع في كلام
بعضهم الغيب كالنقصان محمول على عدم اظهار عملها الا انها تهمل لان سبب عملها
اختصاصها بالاسم وهو باق بعد التخفيف بخلاف المكسورة الا ان سيبويه
اجاز الغاءها لفظا وتقديرا وانما قدروه في المفتوحة دون المكسورة
لانهم وجدوها عاملة بعد التخفيف في فصيح الكلام نحو كلام رب العزة
وان كلا لما ليوفينهم فجاء في قراءة جميع من خفف ولم يجئ المفتوحة
عاملة في ملفوظ بعدها مع انها احدى بالاعمال نظرا الى قوة مشابهتها
ولما كانت قوية وعملت المكسورة مع ضعفها وجب اعمالها لكن لم يجئ في
الظاهر فوجب عملها في المضمر وهو مستقيم في الصور كلها فيكون تقديره
تقديرا معلوما مطردا فيتعين تقديره ولانهم وجدوها داخلة على افعال
غير داخلة على المبتدا والخبر في المكسورة لا يجوز دخولها عليها لئلا يلزم
خروجها عن اصل وضعها بالكلية فوجب اعمال المفتوحة في ضمير شان مقدر
ولا يجوز في غيره عند سيبويه حيث قدر سيبويه في قوله تعالى ان يا ابرهيم
انك يا ابرهيم لتكون داخلة على جملة اسمية فلا يخرج عن اصل وضعها بالكلية
ولا يجوز تقدير ضمير الشان في المكسورة اما في العاملة فظ واما في غيرها
من نحو ان زيد منطلق فلجواز اعمالها فيه بالاجماع فزيد متعين لاسميتها
ولا يجوز تقدير اسم اخر لامتناع ان يكون لها اسمان فلهذا السر قدر في
المفتوحة دون المكسورة ولان اتصالها باسمها وخبرها اتصال واحد

وهو اتصال العامل بالمعمول فيه واتصال المفتوحة بها اتصالا لان هذا
الاتصال واتصال الصلة بالموصول لان ما بعدها صلة لها فلما قوي اتصالها
وجب تقدير اسم يعمل فيه وفي المكسورة لما ضعف جاز الالغاء اذ خفف
وما يجوز فيها الاعمال والالغاء وهو ان المكسورة وقد مر ذكر وجه
اعمالها والغائها الا عند الكوفية فانهم لا يرون اعمالها لان الخفيفة
عندهم نافية واللام بمعنى الا ويجعلون النصب في وان كلا ليعمل محذوف
يفسره ليوفينهم وهم محجوجون برواية سيبويه والاخفش النصب عن العرب
وايضا مجيء اللام بمعنى الا لا يعرف في كلامهم وكان فوجه اعمالها ان الشبه
المعتبر وهو اقتضاء الاسمين كالفعل باق ووجه الغائها فوات المشابهة
بزوال الفتح الاخر اما ان الاعمال في اي شيء في الظاهر وفي ضمير شان مقدر ففيه
قولان فقال بعضهم في الظاهر قياسا على المكسورة من حيث ان اصلها
على الكسر وابن الحاجب في شرحه للمفصل حصر عملها في الظاهر وقيل في الضمير
قياسا على المفتوحة والقياس ان من جعلها كلمة براسها جعلها كالمفتوحة
ومن جعلها مركبة جعلها كالمكسورة مثال الاعمال في الظاهر قوله تعطو
الى ناضر السلم على رواية النصب وهي احدى الروايات الثلث ومثال الاعمال
في ضمير الشان المقدر سياتي ولهما اي للدخول على القبيلين الاسم والفعل
الا ان المكسورة اذا خففت لزمتها اللام الابتدائية مطلقا اي سواء دخلت
على الاسم او على الفعل اذ لولا ذلك لتوهم النفي لان الاصل عدم التخفيف لم يعكس
لان الزيادة لما حذف منه شيء اولى ليكون كالعوض ولانها للابتداء
للابتداء فناسب ان الباقية فلزمتها اللام كذلك فرقا بينها وبين ان النافية ان

ليس

ليس بان النافية ولم يكن بعدها نفي فمع الاعمال لا لبس وكذا في موضع
لا يصلح للنفي كقول الطرماح انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك
كانت كرام المعادن فلا يلزم اللام كما لا يلزم في نحو ان زيدا يقوم هذا
ما ذهب اليه الاخفش وجماعة من البصريين واختاره ابن مالك وابن عصفور
وذهب ابو علي الفارسي الى انها لام اخرى اختلست للفرق بدليل دخولها
على ما ليس بمبتدا ولا خبر في الاصل ولا راجع الى الخبر نحو بالله ربك ان
ان قتلت لمسلما وعلى ما بعدها فيما قبلها نحو وان كنا عن عبادتهم لغافلين
وبالعكس نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وفي كلام ابي علي ما يقتضي
التفصيل وهو ان دخلت على الاسم يكون لام الابتداء وان دخلت على
الفعل يكون لام الفرق وكلام الشارح لاطلاقه اللام يمكن حمله على كل واحد منهما
واذا دخلت اي المكسورة على الفعل فيدخل على الافعال الداخلة على المبتدا
والخبر يعني افعال الناقصة وافعال المقاربة وافعال القلوب مثل كان وكاد
وحسب واخواتها لانها لما خرجت من وضعها الاصلي بدخولها على الفعل
وجب دخولها على تلك الافعال ليكون مقتضاها موفرا عليها لذكر الاسمين
بعدها ولان المكسورة يناسب باب علمت اذ التحقيق مناسب للعلم فناسب
ان يختص بالدخول على تلك الافعال هذا مذهب البصريين واما الكوفيون
فقد ذهبوا الى جواز دخولها مطلقا متمسكين بما مر من قوله بالله
ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد الجواب انه مردود
لخروجه عن القياس لما مر واستعمال الفصحاء لانه لم يوجد دخولها
على غير هذه الافعال في القران ولا في كلام فصيح ولان ان للاثبات والافعال

كلها للاثبات فيلزم ان يسوغ دخولها على الافعال لتحقق المناسبة بينها
وبينهن ووجه مذهبهم على صحة تمسكهم بتقدير ضمير الشان في مثل ذلك
او تنزيل الجملة الفعلية مجرى الاسمية كما اجروا انما قام زيد مجرى انما زيد
قام وعلمت ما قام زيد مجرى علمت ما زيد قايم فلا بعد اذا في ذلك والمفتوحة
عطف على المكسورة اى وان المفتوحة اذا خففت تعوض عما ذهب منها
اى من المفتوحة عند دخولها على الفعل قيد به لانها اذا دخلت على الاسم
لا تحتاج الى ذلك التعويض وكذا اذا دخلت على الجملة الشرطية والجملة المصدرة
باحد الاحرف الاربع السين وسوف وقد وحرف النفى فرقا بينها وبين ان
الناصبة من اول الامر ولم يعكس لما مر من ان الزيادة بالمحذوف منه شيى
اولى ولان الناصبة كثيرة وهذه قليلة واختصت الزيادة بها حفظا
للتعادل وانما كانت هذه الاربع فارقة بينهما لانها لا تجامع ان الناصبة
لكونها للاستقبال وهذه الاحرف ايضا اما للاستقبال اى كالسين
وسوف ولا او للحال مثل ما وقد لانها لتقريب الماضى من الحال فعلى الاول
يلزم الجمع بين حرفين فى معنى واحد وعلى الثانى الجمع بينهما فى معنيين متنافيين
وكلاهما ممتنع ولان قد لا يدخل فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا او حرف
النفى له وذلك للاثبات فلا يجتمعان ولا يرد علينا قولك ان زيدا لن يقوم
وعلمت ان لا يقوم بالرفع لبعد تجامع الفاصل معه اما حرف النفى فلا لزوم
التكرار واما البواقى فلتوارد النفى والاثبات معا وهذا الاعتذار مشكل
ومن علمت وان علم ان الواقعة بعده مخففة لكنه يجوز الذهول عنه فاذا دوا
بعض ما يقع بعد الذين فاتوا باحدها الا فى ضرورة واجازه بعضهم فى الكلام
على ضعف ومنه قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وعند البصريين
هذه فى الناصبة للمضارع لكن اهملت حملا على اختها المهملة ولذلك
جا فى قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم على ان ان مخففة
على المختار وقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى مع عدم الفاصل
ولان هذه الافعال لعدم تصرفها جرت مجرى الحروف فكانه ليس
يقع بعدها ولان المصدرية تدخل فى موضع يكون الفعل معها فى تاويل
المصدر وليس لهذه الافعال مصادر فيكون معها فى تاويله ومن هنا
وقفت على انها اذا دخلت على الجملة الشرطية والدعاء لا تحتاج الى
زيادة احد هذه الاحرف الاربع لان الجملة الشرطية والدعاء لا
يقدران بالمصدر واعلم ان الحاصل من هذا السيا(ق) ان المكسورة و
المفتوحة كلاهما تدخلان الاسم والفعل لكن المكسورة لا يدخل
على الافعال كلها بل على الافعال الداخلة على المبتدا والخبر واما المفتوحة
فهى تدخل على كل فعل لانها لما عملت فى ضمير الشان لم يبعد عن الاصل وان
دخلت على الفعل والمكسورة اذا خففت لا بد ان تعوض عما حذفت منها اللام
مطلقا بخلاف المفتوحة فانها لا يعوض عما حذف منها احد الاحرف
المذكورة الا اذا دخلت على الفعل الا ان النافية تدخل على الفعل والاسم
والمصدرية الا على الفعل ثم اراد ان يبين امثلة ما ذكره على ترتيب
مستقيم على ما اورده من اول البحث الا فى حرف النفى فقال وذلك
اى امثلة ما ذكرنا نحو ان زيد لقايم فى تخفيف ان المكسورة المعوض عما
ذهب منها لام الابتدا وان كان زيد لقايما فى دخولها على الفعل

الداخل على المبتدا والخبر واستغنى به عن ذكر مثال فعل القلب والمقاربه
لانه لما ذكر اولا ما دخلت عليه انّ المكسورة من الفعل على العموم ثم بين
ذلك بعده بامثله ثلاثه ثم اتى باحدها داخلا على المبتدا والخبر الذى دخل
عليه اللام علم انّ الاخيرين كذلك وعلمت ان زيد منطلق في ان المخففه
المفتوحه عن غير تعويض عمّا ذهب منها وهو مستفاد من قوله عند دخولها
على الفعل وتبينت الجن ان لو كانوا يعلمون وتيقنت ان ربما مرجل خاينا
امين وخوان تخال امينا وعلمت ان سيخرج في تعويض السين وان سوف
يخرج في تعويض سوف وان لا يخرج في تعويض حرف النفي وهو مشكل وان قد
خرج في تعويض قد وما جاني زيد لكن عمرو لم يجي في تخفيف لكن الملغاة عن
العمل وقوله ونحو مشرق اللون كان ثدياه حقان في تخفيف كان و
ثدياه مبتدا وحقان خبره اصله حقان حذف الالف كما حذف من
حياه وضمير المجرور عايد الى النحر او الوجه والمراد صاحبه ويروى
اعمال كان في الظاهر اى كان ثدييه تقطو الى ناظر المسلم فانه روى بالرفع
قوله والاثنان اللذان مرفوعهما قبل المنصوب ما ولا المشبهتين
بليس قال الشارح وما ولا المحمولتان على ليس في العمل فتجعل لهما مرفوع كما
لليس على لغة اهل الحجاز الجار والمجرور فيه وفي المشابهتين متعلقا بتجعل
اياها اى ليس انه على تاويل اللفظة والكلمة من وجهين احدها النفي يريد
انهما للنفي كما ان ليس كذلك وثانيهما الدخول على المبتدا والخبر الحاصل ان
ليس للنفي ومن الدواخل عليهما فاذا دخلتا عليهما شابهتاها من جهة
النفي ومن جهة الدخول ولما كان مقتضى هذا الوجه تساويهما في الاستعمال

بالنصب كما روى

ما ولا المشبهتان بليس

وما هما

وما هما متساويين وسيطلع عليه احتاج الى بيان ان ذلك لان شئ فقال
ثم ان ما اذهب في الشبه بها من لا وذلك لاختصاصها بنفي الحال عند الاطلاق
واما الاول فلان المفهوم من قولك ما زيد قايما ليس الا نفي القيام في زمان
الاخبار وما هو الا زمان الحال وليس هذا كالايجاب في الكون من قبيل
الاخبار بدليل انه لا يجوز ان يكرم مثا اكرمك وازيد ان ما يقوم انما
الثاني فلجواز استعمالها للماضي والمستقبل عند قيام القرينه كليس فانه للحال
بخلاف لا فانه لا سبيل لها الى نفي الحال فانها لنفي الاستقبال ولهذا جاء
في جواب من يقول هو يفعل الان وزيد منطلق الان ما يفعل زيد وما زيد
منطلق دون لا الا اذا اريد بها الاستقبال فجوابها حينئذ واجب بلا لان
الجواب يجب على وتيرة السوال بلا فرق الا في الكيف وعند ابن مالك الاصح
انه لا يلزم ما للنفي مطلقا كذا ذكره الاستاد ابو على وبين انه انما يكون
للحال اذا لم يكن الخبر مختصا بزمان فيحمل عليه كما يحمل الايجاب فاجاز ما
زيد ضربته على المجازيه الا برى ان قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب
وما هم بخارجين من النار واشباههما على الاستقبال فلذلك اى
فلكون ما اذهب في الشبه دون لا كانت عاملة في المعرفه والنكره
جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك ولم تعمل لا الا في النكره
نحو لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا اظهارا لضعفها في الشبه
وانما لم يعكس بل اختص بالنكره دون المعرفه لانها كانت اولى بالنكره
منها بالمعرفه لكونها لنفي الجنس في الاعم الاغلب وذلك اى نفي الجنس لا
يتصور الا في النكره من وعمي هنا اى في موضع يعمل فيه الرفع والنصب ذلك

اى كونها لنفى الجنس وان كان بمعنى ليس اذ ذلك لا ينافيه وقد ذكروا
فيه وجهين اخيرين احدهما ان الاصل لا ان يدخل على النكرة التى تبنى معها
على الفتح نحو لا رجل فاختص دخولها هنا بالنكرة لئلا يكون ذلك الاصل
منبوذا وراء الظهر وثانيهما ان النكرة اخص من المعرفة فتعين الاخف
للعامل الاضعف دخولا فى باب المناسبة واما بنو تميم فهم لا يعملونها
ويرفعون ما بعدها على الابتداء فيرفعون ما بعده على الخبر اذ القياس فيها
لا اختصاص له باحد القبيلين ان لا يعمل كحروف الاستفهام والعطف
وحالهما ولا كذلك يقولون ما زيد منطلقا وما خرج عمرو ولا رجل افضل
منك ولا اصل هكذا ذكره النحويون ويقولون ان لغة بنى تميم فى ذلك
على القياس والعجيب منهم انهم يعملون لا التى لنفى الجنس ولا يعملونها اليس
مع انهما مشتركان فى علة عدم العمل وان ادعوا ان لا الان صيغة غير لا الداخلة
فما المانع ان يكون ما الداخلة غير ما الرافعة وقول الاصمعى ما سمعته
نصب خبرها فى اشعار العرب وان شهد بسر حجة له لا لغيره على ان وقوعه
فى القرآن دليل ساطع وبرهان قاطع فالحق الاعمال واليه اشار الشارح
بقوله ولغة التنزيل على اللغة الاولى يعنى اللغة الحجازية قال الله تعالى
ما هذا بشرا وقال تعالى ما هن امهاتهم وليس انتصابهما كما زعمه
الكوفيون على نزع الخافض لان ذلك انما هو فى موضع نصب للفعل او
معناه حتى اذا اسقط وصل ونصب واما فى غيره فلا كما فى موضع الفاعل
والمبتدا ولا على الحال من ضمير الخبر المحذوف لان الكلام اذا استقل
بدونها فالاصل فيه عدم التقدير ويبطل عملها عند نقض النفى بالا لزوال

مشابهتها

مشابهتها بليس وذلك لان وجه الشبه الخاص الذى عملت به هو النفى
نحب اى لا غير وانضمام الثانى بعد القوة فالاطلاق فيما سبق للمجاورة
او القصر اضافى لا بالنسبة الى الوجه الثالث المشعر به قوله واما ليس الا وقد
ابطلت الا ذلك النفى لصيرورة حصول الاثبات بدخولها فبطل العمل
واما ليس وانما يعمل مع الا لكونها فعلا لا يبطل الا دخلت الفعلية بل النفى
الحاصل ان ليس بمعنى لا يكون فاذا السمع بعينه تبقى يكون هذا مذهب
سيبويه واما يونس فاجاز مستشهدا بقوله واما الدهر الا منجنونا
باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا وقول الاخر وما حق الذى
يعثو نهارا ويسرق ليله الا نكالا الجواب حمل على ما الدهر شيئا
شيئا الا منجنونا والا بدورد دوران منجنون او الا نحن حرنا و
نعذب معذبا او وما الدهر موجودا الا بهذه الصفة فالنصب
على الحال لا على اسقاط الحافظ اى الا كمنجنون كما زعم ابن بشاذ لما مر
وكذا الا نكالا على تقدير الا ينكل نكالا او نكالا ان نكال العنوة ولكان
لسرقته فحذف النون للضرورة وكذلك يبطل عملها عند تقدم الخبر
على الاسم لانها لضعفها وفرعيتها لانها قد اشبهتا فعلا غير متصرف شبها
ضعيفا من جهة المعنى على بنوا على العمل عند عدم وليهما عن سمتها الاصلى اما ليس
فانه قوى على العمل لانه لاجل فعليته فقويت على التصرف فلم يبطل عملها
هذا ايضا مذهب سيبويه وحكى الفراء العمل فاجاز ما قائما زيد و
كذا الجرمى قال النصب لغة ونسبه ابن مالك الى سيبويه حيث قال
انشد سيبويه مستشهدا على نصب الخبر المقدم قول الفرزدق

فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر وقد وقع في الغلط لان
عبارة سيبويه وزعموا ان بعضهم قال وهو الفرزدق فاصبحوا البيت ثم قال وهذا
لا يكاد يعرف فالظاهر من كلامه انه لم يسمع من العرب ولم يعترف بصحة زعمهم لانه
مفاد قد عرفت فان الجواب عن البيت من وجوه الاول ان الفرزدق تميمي وكلام هذا
معتقد اجازة على اللغة الحجازية فلم نصب وليس كما ينبغي لانه ذكر ان له اضدادا
من الحجازيين والتميميين يطلبون الصغر بشيء من زلاته فيسعون عليه
ويبادرون الى الخطئة ولو وقع شيء من ذلك لنقل لتوفر الدواعي فنفي ذلك
دليل على اجماعهم تصويبه قوله والثاني انتصاب مثلهم على الحال على ان بشر مبتدأ
لخبر محذوف وخرجه المازني والمبرد وابو علي ولولا انه حذف ما لا يحفظ
من كلامهم وعدم تمام الكلام بدون مثلهم لقيل والثالث نصبه ضرورة
لئلا يختلط المدح بالذم الا ترى انك لو قلت ما مثلك احد احتمل الخلاف
ما اذا رفعت احدا ودلالة السوق على قصد المدح يدفع والرابع ان مثلا
هنا ظرف لقيامه مقام ظرف اذ اصله اذ ما مكانا مثل مكانهم زعمه من قال
ان مثل هذا الحذف في كل الصفات وليس كذلك بل في المختص منها على انه
لا قرينة تدل عليه والخامس ان مثلهم مبني على الفتح في موضع الرفع كيومئذ
صححه ابن عصفور لكن سيبويه لم يذكر البناء الا في الاضافة الى الفعل
والسادس انه ظرف بمعنى بدل ذكره الكوفيون وهو صحيح لو جاء في اللغة
او في الاستعمال ووصل بعضهم فقال ان كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا
جاز والا لم يجز اختاره ابن عصفور وذكره ابن مالك في الكافية اعلم
ان لعملها عمل ليس شروطا هاهنا الشرطان والثالث عدم زيادة ان وذلك

لما ذكر فلو زيد بطل عملها كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة
آخرينا وقال المجازي والكوفيون اجازوا النصب فيها انشد يعقوب
على ذلك قول بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف
وقد يقال في تاويله ان ان نافية موكدة لما والعمل لها ثم على كافة عند
الجمهور ونافية عند الكوفيين موكدة لما وهو مردود بوجهين احدهما
انه لو كان كذلك لما تغير العمل كما في نكرتها وسيجي وثانيهما انها استعملت
زائدة بعد ما الموصولة لشبهها في اللفظ بما النافية فلولا ان المعنى في
ما النافية زائدة لم يكن لزيادتها مسوغ والرابع عدم تقدم غير ظرف
او شبهه من معمول الخبر فلو قدم لبطل عملها كقولك ما طعامك زيد آكل ونصب
طعامك على انه مفعول آكل الخبر وابن كيسان اجاز النصب معه والكرماني
اوجبه وهو محجوج بقوله وما كل من وافى منى انا عارف على رواية نصب
كل قلنا غير ظرف او شبهه اذ لو كان معمول الخبر ظرفا او شبهه نحو ما
اليوم زيد ذاهبا وما بسيفه زيد ضاربا لم يبطل العمل لمكان التوسع فيهما
والخامس عدم التوكيد بما والا وجب الرفع نحو ما ما زيد ذاهب عند
عامة النحويين واجاز جماعة من الكوفيين النصب ونص ابن مالك على ان
تكرار ما لا يبطل العمل والسادس ان لا يكون البدل من الخبر مصحوبا بالا نحو
ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اذ فيه لا تفاوت بين اللغتين والسبب
ان البدل لما كان موجبا بالا لم يصح لا افتراق بينه وبين المبدل منه
في الاعراب فلزم الرفع فيه فلذلك جاءت التسوية لكن الشارح لم يذكر
منها الا عدم الانتقاض وعدم التقدم ولعل ذلك مبني على ان المشهور الثلاثة

الاول واستغنى بذكرهما عن الثالث لاشتراكها اياهما فى العله ويجوز ايضا
فى الثالث مذهب الكوفيين بناء على مجيئه فى كلام فصيح وقد سمعته والتاويل تعسف
وفى الرابع مذهب ابن كيسان بناء على ان تقديم فضله من فضلات الخبر ليس فى
قوة تقديم الخبر وفى الخامس اختيار مذهب مذهب جماعة من الكوفيين فانهم
اجازوا النصب قد جاء فى كلام فصيح كقوله لا ينسك الاسى تاسيا فما ما من حمام
احد معتصما وقد نص على ان الصواب عدم اشتراطه وفى السادس نظر لانه داخل فى
الشرط الاول بناء على ان البدل هو المقصود والمبدل منه فى حكم التنحيه فان قلت
كما ان الحروف المشبهه بالفعل تعمل بالمشابهة كذلك ما فان الحرفان فما بالهم التزموا
تقديم المنصوب على المرفوع فى باب ان وفى ما ولا تقديم المرفوع على المنصوب لذلك
اى لاظهارها وهل هذا الا تحكم قلت ان واخواتها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى
واستحققن الاحكام احتيج الى التنبيه على المخالفة بينهن وبين الاصل اشدها لئلا تشبهن به
وذلك بالتزام تقديم المرفوع على المنصوب وقد مر تحقيقه بخلاف ما ولا فانهما
شبهها تلك المشابهة القويه اذ لم يشبههما الا معنى فحصل الفرق بينهما فامن اى
وقع الامن الاشتباه اى عنه بالاصل فلا يلزم التحكم فى رفعنا الاسم ونصبنا الخبر
كليس وقد تجر الباء الزايده كما فى ليس وما الحجازية ولا الحجازية زيد لمنطلق و
ناقش ابن الحاجب فيه فقال ان هذا الاستدلال غير مستقيم لان زيادة البا
لاجل النفى لا يلزم ذلك كما لا يلزم جائنى من احد وفيه اشارة الى ما قال الكوفيون
انما زيدت البا فرقا بين الحجازية والتميميه وليس تشديد لان زيادة البا
فى خبرها ان كانت بحملها على ليس فلا فرق بينهما بدلالة مسئلة الكتاب
بشى لا شى لا تعبا ربه برفع شى على البدل من موضع البا لتعذر الخفض

والنصب

والنصب ومن ههنا علم ان زياده البا فى خبرها بالحمل لا بالاصاله
بل بالاصاله فى خبر ليس لانه فضله بالنظر الى انه مفعول بالنظر الى فعليته
وان كان مسمى بخبر ومعظم زياده البا فيه ولانه لما كان غير متصرف كان
بمنزله اللازم فاحتاج الى ما يقوى به وقال قوم على العكس لما بين ما وان من
التقابل فكانت زيادة البا هنا بمقابله زياده اللام ثمه لم يحمل عليه لاشتراكهما
فى النفى الحالى وقد يزاد فى خبر لا نحو لا رجل بافضل منك كذا قال ابن يعيش
فاذا عطف عليه فاما بحرف الايجاب فالرفع واجب لان النفى اذا بطل فى
المعطوف عليه بطل العمل ففى المعطوف ايضا اذا بطل بطل بل هو اولى نحو قولك
ما زيد قايما بل قاعد ولكن او لغيره فحكمه فى الاعراب حكم المعطوف عليه كقولك
ما زيد قايما ولا قاعدا هذا اذا لم يل المعطوف سببى وان يلاه نحو ما زيد
قايما ولا ذاهبا اخوه فيجوز فيه الوجهان جعل المعطوف كان لم يذكر بعده
شى فيجوز فيه النصب والجر على التوهم والسببى مرفوع به والثانى جعل السببى
مرفوعا بالابتدا والوصف خبره فيرفع وذكروا وجها آخر وهو ان يجعل
الوصف مبتدا والسببى فاعله المغنى عن الخبر لاعتماده على حرف النفى وان
تلاه اجنبى فلا يجوز نحو ما زيد قايما ولا قاعدا عمرو لانه لم يوجد فيه ما يجب
فى المعطوف عليه من الضمير وان جعل من باب عطف الجمله على الجمله فهو ايضا
لا يجوز من قبل لزوم عملها بالتقديم بخلاف ليس لا على التقدير الاول لا
شتراكهما فى عدم الجواز لاشتراك العله قوله ولها وجه آخرة لا الشارح
فى بيان افادة لا نفى الجنس المستلزم للاستغراق الذى هو احد شروط
عملها علم ان اعلم ان النكره نحو رجل وفرس تشمل على الجنس كله اى على

لا لنفى الجنس

حسبي افراده بطريق البدل الا يرى انك اذا قلت جاءني رجل يصح ان يراد من افراده
زيدا او عمروا او بكرا وغيرهم لا بطريق الشمول كاسم الجمع فان تمها يجوز ان يراد به
جميع افراده فاذا ادخلت عليه لا استغرقت تلك النكرة جميع الافراد نحو لا رجل
في الدار فان فيه قد اشتمل النفي على كل رجل يعني لا فرد من افراده شذ عنه
بل كل واحد واحد منها منفي عنه الحكم حتى لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان
للزوم التناقض كما يجوز ان يقال ما جاءني رجل بل رجلان وهذا اي ما
ذكرنا من استغراق النفي معنى قوله اي قول المص في المتن ويقال له نفي
الجنس وفي قولهم نفي الجنس تجوز لانه نفي حكم الجنس فاطلقوا السبب واراد
المسبب وهو من باب المجاز المرسل لا نفي نفس الجنس اظهر بقوله الا يرى انك
انك اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كينونته في الدار لا نفسه
بالنصب عطفا على حكم الرجل والحق انه جار على ظاهره على طريق الكناية يودي
نفي الحكم على طريق الضرورة وظاهر هذا الكلام ان استغراق النفي من اصل الوضع
لا من من الاستغراقيه ثم لا هذه اي لا التي لنفي الجنس لان لا الباقيه انما
تعمل عمل ان اذا كانت لنفي الجنس وما ليس له ليس بعامل عمله بل انما تعمل عمل
ليس او ملغى فعلم انها اذا كانت لنفي الجنس فهي قد استحقت عمل ان في نصب الاسم
ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون الشيء على ضده
في الاعراب نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا اما لانه في احد الطرفين كما ان
الاخر في الطرف واما لملازمتهما في الذهن كما يحملونه على نظيره كما في العوامل
القياسيه طلبا للتناسب والتشاكل في حمل الشيء على نظيره وتحقيقا للتقابل
في حمله على نقيضه ففي الكلام لف ونشر غير مرتبين وجه كونه تحقيقا للتقابل

انه اذا عمل عمله كان النفي واردا على ما ورد عليه الاثبات واما اذا لم يعمل فربما
يسبق الى الذهن ان ما ورد عليه النفي غيره فلا يتحقق التقابل ولانهما لما كانتا
داخلة على المبتدا والخبر لتاكيد النفي كان لتاكيد الاثبات اشبهها فوجب ان
تعمل فيهما لاقتضائهما جميعا كما تعمل ان فيهما لذلك ثم لما كان البحث في عمله وعمله
في حالة اعراب اسمها قدم الكلام في اعرابه فقال ثم ان الاسم لا اذا كان مضافا
نحو غلام رجل او مضارعا له اي مشابها ويسمى مطولا وممطولا نحو عشرين درهما
لك والمعنى بان يكون الاسم الداخل عليه لا متعلقا باسم اخر على غير جهة الاضافة
فاجرى مجراه لشبهه به في الارتباط انتصب ذلك الاسم انتصابا صحيحا كما ذكر
في المنادى واذا كان ذلك الاسم مفردا اي غير مضاف ولا مشابها به لانه
ذكر في مقابلهما فيدخل فيه الواحد والمثنى والجمع مذكره ومؤنثه يبنى على
الفتح خلافا للمبرد لانه اعرب المثنى والمجموع لانهما بزيادة والياء والنون
اشبها المطول قيل الاولى على ما سمعت كما قال في لباب لبيتا والنحو ولا علامين
فان بناءه بالياء الجواب ان الفتح في المبنيات بمنزلة النصب في المعربات فجاز
ان يقال فتحه بالياء كما جاز نصبه بالياء فعلى هذا معنى قوله على الفتح على
الفتح اما بالحركة او بالحرف فان اختار بناءه على جمع المؤنث السالم على الكسر
كما اختاره بعض وهو من يقول على ما نصبه اما بالتنوين او بغيره وهو لمنا محمود
فالحركه مطلقه اي اما بالحركة الفوقانيه كما في النكره الواحده او التحتانيه
كما في هذا وان اختار بناءه على الفتح كما اختاره ابن مالك لان الحمل على الحرام هو
في الاعراب فاذا بني يصح حركه بنائه الى الاصليه فالمراد بها الحركه الفوقانيه
فقط فلو قال لعل ما ينصب بدل لغائب هذه الفايده على ما لا يخفى ويروى بهما

قول سلامة بن جندل ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب
وبه تعين ان نصب الكسر او الفتح ليس على ما ينبغي ولهذا قال بعضهم ولو توقفوا
على السماع ما اختلفوا وجعل بعض المغاربة هذا الاختلاف فرع الاختلاف
في حركة اسم لا فمن قال هي اعراب كسر ومن قال بنا فتح وقد سبقت الاشارة الى
العلة الموجبة للبنا في المفرد وانها اى تلك العلة غير معمول اى لا يعطى لها اثر
في البنا في المضاف والمضارع له لما ان وجود المضاف اليه يمنع بنا المضاف
وكذلك ما يضارعه فلا يفيد العلة هنا اى فيهما فايدة البنا وفي بعض
النسخ فلا تعيد بالعين المهملة وفي بعضها فلا يفيدها اعلم انهم اختلفوا في
فتحة اسم لا انها اعرابية ام بنائية فذهب سيبويه الى انها بنائية والزجاج و
السيرافي الى انها اعرابية وحذف التنوين للتخفيف او لحط مرتبته عن مرتبة
ان وسعهما الجرمي والرماني فهم لا يشترطون لعملها الاضافة ولا شبهها بل
ينصبونه بلا تنوين على كل حال وزعما ان ذلك مذهب سيبويه والشارح
احد مذهب سيبويه وبين انه حق فقال والذي يفصل لك اى يفرق
وبين النصب الصحيح من البنا في هذا الباب اى باب لا التي لنفي الجنس انك
تقول ان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على الخبرية للذى يفصل في تأويل
المصدر اى قولك لا مسلمات في الدار فيفتح التا لان الحركة ليست حركة
اعراب فيلحقها بالنصب على اصلها بان جعلوا الكسرة ناصبها التي هي الجر ولكن كانت
حركة بنا كيف والنحويون قالوا ان الفتحة ليست للاسم وحده لكنها للاسم
مع لا لانهم جعلوه معها اسما واحدا وجعلوا علة بنا تركيبه معها كتركيب
خمسة عشر لانهم قد وجدوا الحروف العامل مع معموله مثل ان المفتوح

مع

مع اسمها وخبرها وان الناصبة مع ما دخلت عليه من الفعل قد جعلا اسما
واحدا مع ان كلا منهما لا يصلح ان يكون اسما فهذا اولى فيكون الحركة لها فلا
يكون حركة اعراب ويقول عطف على يقول الاول لا ابيات صدقك ولا
اخوات نسب لك فنكسر لان المضاف معرب وحركته اعرابية فيلحق باخيها
الحاصل ان مسلمات واخوات جمعان وفتح الاولى وكسر الثانية دليل واضح
على ان الاولى بنائية والاخرى اعرابية اذ لو كانت فيهما اعرابية لكسرتا
فحصل مطلوبه بالقياس الاستثنائي والاقتراني تامل في تخريجهما بذلك ان
ما قلت لك صدق ام كذب وحذف التنوين للبنا لا لانه وان دل على المقابلة
فلا يخص دلالته على التمكن لا للتخفيف لانه لو كان له لكان المطول اولى
ونسبة ذلك الى سيبويه لا يصح لانه صرح بخلافه واستدلوا بجواز العطف
على لفظه ولولا انه معرب لما جاز فنوقض بمنع التالي لجواز ان يكون الحركة
البنائية مشابهة لضدها كما مر في باب الندا وعورض بانها لو كانت معربة
لثبت التنوين كما ثبت في لا خيرا منك وقد مر ان كونها للمقابلة لا يمنع التمكن
وانما قال اي المص في المتن اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لان الاضافة
في هذا الباب الى المعرفة ممتنع لتعرف المضاف حينئذ ولا مساغ لدخول لا هذه
على المعرفة لانه قد مر انها لنفي الجنس فلا حاجة الى التعريف ولانه لو عرف
لعرف تعريف الجنس وذلك كما يحصل بالمعرفة يحصل بالنكرة فيكون
التعريف ضايعا وايضا الغرض منه نفي الواحد المتعقل في الذهن فيلزم
منه نفي ما عداه وذلك لا يحصل الا بالنكرة فاذا وقع اسم لا معرفة لا
يعامل معاملة النكرة بان ينفي مفردا او ينصب مضافا بعد نزع ما فيه

صح
من الف ولام لرعاية اللفظ واصلاحه كما في عبد الله وكذا عبد الرحمن على الا
الاعلى ثانى اولهما ما يلتى بهما الا بطريق معين وهو اضافته مثل او بجعل العلم
لاشتهاره بالحصله كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى مثل
ولا ابا حسن لها معناه لا فيصل لها اذ المراد بابى حسن على وهو كان فيصلا
في الحكومات على ما قال عليه اقضاكم على فصار اسمه كالجنس المفيد معنى
الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر او تقديرا
الى مسمى بهذا الاسم او لا واحد مسمى من مسميات هذا الاسم لان شيا من هذه
التقديرات لا يصح على الاطلاق في اللهم الا اذا كانت الاضافه اى اضافه
اسم لا هذه لفظيه نحو لا ضارب زيدا الان او غدا في الدار فانه يجوز دخول
هذه على ذلك المضاف لعدم التعريف فقوله اللهم متصل بقوله ممتنع او التعرف
لا بقوله لا مساغ لفساد المعنى هذا حكم اسم لا واما خبر لا هذه فمرفوع نحو
لا غلام رجل كائن عندنا مثل بهذا المثال لا بما مثل به النحاه وهو لا رجل
ظريف لان ظريف صفه في الظاهر وبنى تميم لا يثبتون الخبر اصلا كما سيجى و
يحذفون كثيرا بخلاف الصفه وخبر بالاحتمال وهو ظاهر فلا يليق بمن هو
من اولى الفهم حمل ما هو ظاهر في غير ما هو مقصود مثله ولا اقل انه
يحتملهما على السواء فلا يحسن اذ لا يحصل من المحتمل بخلاف ما مثله فانه لا يحتمل
الوصفيه لان المضاف لا يوصف الا بمنصوب وما اجازه ابن مالك من وصفه
بالمرفوع باعتبار الاصل وهو الابتداء ضعيف لم يثبت في كلام فصيح فما قال
الزجاج ان علام الغيوب صفه لربى في قوله تعالى قل ان ربى يقذف بالحق
علام الغيوب محمول على غير وجه لم يثبت بل هو انه محمول على انه خبر بعد خبر او

خبر مبتدا محذوف لا بد له من الضمير في يقذف او فاعل يقذف على ان
لا ضمير فيه ولاجل موافقه الظاهر بلا ورود في المعنى يغني عن التقدير فالا به
عن الضمير يحتمله احتمالا ظاهرا على وجه ثابت ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه
اى ارتفاع الخبر بماذا فبعضهم على انه بالحرف وهم ابو الحسن وابو عثمان ومن
تابعهم كما في ان وبعضهم وهم الكوفيون وسيبويه على انه بالخبريه بما هو قبل
دخول لا ولا عمل للنافيه وهي قاعدتهم فيها وفي ان واخواتها حجة الاول
ان محذو بها حذو ان اما من حيث ان ان لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق
النفي او من حيث ان ان للاثبات ولا للنفي فعلى الاول محذو بها حذوها
من حيث المشاكلة وعلى الثاني من حيث التقابل فوجب ان يرفع الخبر كان
وايضا ان لا يقتضي معنى النفي ومعنى النفي يقتضي مضمون الجمله فلا يقتضي
مضمون الجمله فوجب ان يكون عامله في طرفيها لان العمل بحسب الاقتضا
وحجة الثاني انه لا فرع على ان فوجب ان لا تساويه في العمل انحطاطا لرتبة
الفرع عن الاصل وايضا ان لا مع المنفي مرفوع المحل على الابتداء فوجب
ان يكون الخبر خبر المبتدا ولا يعمل فيه لا اذ الخبر من حيث انه خبر المبتدا
لا يعمل فيه العامل اللفظي ويدل عليه حمل جميع توابعها على الموضع قبل الخبر ولولا
ذلك لجوهدا وبينه الشارح في واحد منها فقال وجواز لا رجل وامراة
كاين عندنا بالرفع عطفا على المحل قبل مضى الجمله يدل على ان لا عمل للا في الخبر
والا يلزم اعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق في ان وايضا ان ان مشبهه
بالفعل فينصب وترفع كالفعل ولا هذه تشبهها فتجرى مجرى الحروف
الناصبه للفعل وانت تعلم ان الانحطاط حاصل بعدم اظهار عملها في اسمها

المبني وكون لا مع المنفي مرفوعا على الابتداء ليس في خبره بل في حق توابع اسمه
وجواز تلك المسئلة ممنوع فلا يدل على المطلوب ولا ايضا مشابهة الفعل
لكن بواسطه ان والتحقيق فيه ان ما ولا بمعنى ليس ولا لنفي الجنس سواء
لانهما مشابهان للفعل الغير المتصرف بلا واسطه ولا مشابهه للفعل
المتصرف بواسطه فصارت مشابهتهما قويه من حيث انها بلا واسطه
وضعيفه من حيث ان المشبه به فعل غير متصرف ومشابهه لا ضعيفه
من حيث انها بواسطه وقويه من حيث ان المشبه به فعل متصرف فعملتا
الرفع والنصب باعتبار المشبه به وعملت النصب والرفع باعتبار الواسطه
لانها يقتضي شيئين واما الحروف النواصب فليست كذلك لانها لا تقتضيهما
هذا على تقدير التركيب مع لا واما على تقدير عدمه فقالوا لا خلاف
في رفع الخبر واعلم ان اثبات الخبر في هذا الباب اي باب لا التي لنفي
الجنس هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفون
حذفا لازما كما يحذفون الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد
موجود حذفا لازما يريد به ان الخبر مراد وان حذفوه حذفا
لازما كما انهم حذفوا خبر المبتدا في مواضع منها خبر لولا لا حذفا
لازما مع انه مراد وانه غير مراد اصلا لا اصلا ولا تقديرا على ان لا
اسم فعل بمعنى انتفى واستغنى لا يحتاج الى تقدير الخبر لاستقلاله لكن
الوجه الاول اظهر لموافقته اللغة الفصيحة ظرفا كان او غيره خلافا
للجزولي فان الخبر اذا كان ظرفا لا يحذف على مذهبهم بشرط ظهور المعنى
خلافا لصاحب الكشاف فانه نسب اليهم التزام الحذف مطلقا هذا كله

اذا كان

اذا كان معلوما بقرينه لفظيه او حاليه اما اذا لم يكن فلا نحو لا احد اغير
من الله ويجوز حذفه ايضا عند الحجازيين غالبا لانه جواب انه في
تقديره كقولك لا رجل فيها لمن قال هل من رجل فتحذف الخبر تعويلا
على القرينه لغالبيته ظرفا كان او غيره واكثر ما يحذفونه بعد الا
اي ما حذف فيه خبر لا بعد الا كلمة الشهاده وهي لا اله الا الله اي لا اله
لنا في الوجود ولان ما بعد الا مستثنى فيجب ان يكون ما قبله كلاما تاما
فلا بد من تقدير خبر وردده الشارح بين ان يكون لنا وبين ان يكون
في الوجود مع وروده الاعتراض على كل منهما بانه يفيد النفي وهو يريد
عمومه المقصود وتخصيصه ايماء الى انه ساقط غير ضار لكون احدهما
خبر لا ويجوز في المستثنى هنا الرفع على البدل والنصب على الاستثناء
ولانها في الاصل رد على الجاحد كانه يقول هل لكم من اله غير الله
فنقول لا اله لنا الا الله ولا يجوز ان يكون الله خبر لا لكونه معرفه
ولا لا تعمل الا في النكره ولان لا اله اسم عام والله اسم خاص والخاص لا
يحمل على العام لانك لا تقول الحيوان انسان لانه منه ما ليس بانسان بخلاف
الانسان حيوان وليس فيه ما ليس بحيوان ولانه مستثنى من اله ذكر
ليتبين به ما قصد بالمستثنى منه فكيف يصح ان يكون خبر لا اله قوله
فان كررت لا مع المفرد جاز الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله
قال الشارح انما جاز الرفع مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا
امراة لانه مبني على السؤال نحو ان يقال ارجل في الدار ام امراة ولا
سيما هذا الامر علم ان احدهما في الدار لكن لا على التعيين فيقال

لطلب التعيين فان احدهما على التعيين بحيث به فيقول رجل او امراة وان
لم يكن فيقول لا رجل في الدار وامراة ولا لا نعلم ههنا وحسن وان كان
قياسيه ان يبنى مع لا على الفتح لان من هجيراهم رعاية التطابق الا ترى
انهم جوزوا دعني من تمرتان بالالف مع ان من لا يليق فهي ههنا اجوز لا الغا
لا ولا يعقبه لا رجل في الدار جوابا لمن سال ارجل في الدار كما قدم ذلك
لجواب من سال ارجل في الدار ام امراة لانه لو قدر لكان لا وحدها تعني الكلام
مستغنيا بان الشرطية ان الجواب انما لا او نعم بخلاف ا رجل في الدار ام امراة
اذا لم يكن فيها احدهما فانه لا يحصل المقصود الا بان يقال لا رجل في الدار
ولا امراة لان المطلوب التعيين ولم يكن فيها احدهما معين ولانه اذا قدر
جوابا لم يكن المطابقة الا الشي واحد تماما في هذا فالمطابقة لشيين فلا يلزم
من مراعاتهما مراعاتهما وفي تركها مخالفة واحدة بخلاف ترك المراعاة الاولى
اذ فيه مخالفة كثيرة وهم يجوزون المخالفة القليلة لا المخالفة الكثيرة وقد
ذكروا في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها ان يقال لا حول
لا قوة بفتح الاسمين على ان يقدر لكل جملة على حياله وهي اذا انفردت كانت
كذلك ثم عطف احدى الجملتين على الاخرى فتحصل لا في كل واحد منهما لنفي
الجنس وفي بعض النسخ نافية للجنس وهذا واضح لكن الاستشار مشكل
لانه في المعنى يرجع اليهما وهو ادا الاسمية لا يكون الا لنا بهما لكنه
ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كان كل منهما كانه تكرار فيصح رجوعه
اليهما باعتبار تنزيلهما منزلة شي واحد وان الظاهر انه حذف المستثنى العام
من الاول او من الثاني لدلالة النفي والاستثناء عليه ويجوز ان

يقدر

يقدر لهما خبر واحد جعلت لا عاملة في الخبر ولا اما الثاني فقط واما
الاول فلانهما لما لم يجوز ان يعمل في اسم واحد عملا واحد الخوان زيدا وان
عمرا قائمان والثاني لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان يكون الاول
لنفي الجنس فيكون هذه جملة مستقلة والثانية زائدة مؤكدة للنفي غير عاملة
مثلها في ما جاءني رجل ولا امراة والاسم بعدها منصوب اما عطفا على لفظ
المنفي لانه مفتوح شبه المنصوب كقوله لا اب وابنا مثل مروان وابنه واما على
عمل لا في المنفي اذ حقه ان يكون منونا الا ان البناء منعه من ذلك ونظيره
مررت بعثمان وزيد وعلى هذا لا يجوز ان يقدر لهما خبر واحد لان لا
العاملة في الاسم عاملة في الخبر فيودي ارتفاعه بعاملين مختلفين ومنعه
بعض النحويين الا في الضرورة والثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني
ليكون عطفا على محل لا مع المنفي لانهما في محل الرفع على الابتداء ونظيره قولهم
كل رجل ظريف في الدار فكما انك مخير في رفع ظريف على النعت للمحل ونصبه
على النعت لرجل وكذلك انت مخير ههنا ان شئت حملت على المنفي وحده كما في الوجه
الثاني وان شئت حملته على موضع لا والمنفي كما في الوجه الثالث فان الثاني مبتدأ
لعطفه على المبتدا فيجوز ان يكون الخبر عنهما واحدا لانه ظرف ويكون لا الثانية
مزيدة للتاكيد فعلى هذا يكون جملة واحدة عند سيبويه وعند غيره لا بد
يقدر لكل خبر على حدة لئلا يتوارد عاملان مختلفان على معمول واحد ويجوز
ان يكون بمعنى ليس فيقدر لهما خبر منصوب فعلى هذا يكون جملتين وهو الوجه
الذي جعله الشارح سادس الوجوه فلهذا السر لم يتعرض الشارح هنا والرابع
ان يقال لا حول ولا قوة برفع الاسمين كما ذكرنا من انه اذا وقع جوابا للسؤال

الذي مكور فيه لا مع المفرد المرفوع جاز الرفع فيه على الابتداء او على الاسمية
للا على انه بمعنى ليس في الموضعين او في الموضع الاول وفي الثاني زايده ولاسم
بعدها مرفوع معطوف على الاسم ولعدم نصه المعنى معين لم يتعرض الشارح
لمعناها ويجوز ان يقدر لها خبر واحد ولكل منهما خبر على حدة عند سيبويه
وغيره على الوجه الاول ولانهما لو كانا مفتوحين كتوهم امتزاج الفاظ متعدده
وذلك ليس من جنس كلامهم لكره العدو لا يجدها للزوم التحكم فعدلوا
بها جميعا الى الاصل في الرفع والخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على ان
لا بمعنى ليس ونصب الثاني على ان لا النفي الجنس ولما كان هذا ظاهرا مما سبق
لم يتعرض به الشارح وهذا ضعيف لان كون لا بمعنى ليس شاذ ويجوز ان
يكون لا نافيه ملغى عملها وجاء ذلك غير مكرر على راي ابي العباس وهو
ضعيف عند سيبويه وحسن وقوع لا الثانية بعدها ولا يجوز نصب الثاني
مع رفع الاول ولا نصبهما الا في ضرورة الشعر والسادس عكس هذا الوجه
الخامس اي لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني وهو الوجه الثالث
بعينه صورة وليس به حكما لان لا الثانية في الوجه الثالث زايده غير عامله
وفي هذا الوجه بمعنى ليس فارتفاع الاسم بها فهذه هي الوجوه الستة التي
نصوا عليها وللزيادة عليها مجال كانه قصد الى عدة الوجوه باعتبار
توجيهاتها والا فالوجوه خمسة باعتبار اختلاف الفاظها لا يزيد عليها
فلو نظرت في توجيهات الوجه الرابع لعلمت ان للزيادة على هذه الوجوه الستة
مجالا وقوله واما المفرد المعرفة فلا يقع بعدها الا مرفوعة قال الشارح
واعلم ان لا موضوعه للنكرة اذ اصلها النفي الشايع وذلك النفي لا يتاتى

فالمعرفة

فالمعرفة لاقتضائه ان يكون لما دخل عليه افراد وانما ذلك في النكرة دون
المعرفة فلم يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك كما قالوا لا مال زيد
عندك وان جاء شي منه اي من مثل لا زيد عندك ففي ضرورة الشعر
عند سيبويه كقوله قضت وطرا واسترجعت ثم آذنت ركائبها ان لا الينا
رجوعها خلافا للمبرد وابن كيسان فانهما لا يخصصان جوازه بالضرورة
جوابا لقول من قال اهل زيد في الدار وكثرة التكرار لا ثانيه فالذي
يكثر في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاء هذا مثبتا على
السوال نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فيقول في جوابه لا زيد عندي ولا
عمرو وايضا انما وجب الرفع هنا اي في المفرد المعرفة لان المقتضي لا دخل لا
عليها لما ذكرنا فاذا دخل عليها لم تعمل فيها باجماع واما الكوفيون فاجازوا
بناء الاسم العلم والتكرار لانه لما فات ما يودي الى معنى نفي الاحاد من التنكير
جعلوا العوض منه التكرير لما فيه من افادة التعدد فيوثر عليها ما يقتضيه
منه والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا اي
لا اصل لذلك ان لم يكن عندي ولا انعم هذا جواب عما ذهب اليه المبرد وحكم
النكرة المفصولة اي التي وقعت فاصله بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب
الرفع والتكرير خلافا لابي العباس فانه لا يجب التكرار عنده نحو لا فيها
رجل ولا امراة مريدا انه اذا وقع الفصل بين لا والنكرة يجب الرفع في تلك
النكرة والتكرير كما وجب الرفع وتكرارلا في المعرفة واما الرفع فلانه ضعف
بالفصل وقد كان عمله بسبب المشابهة الحرف العامل بسبب المشابهة في نفسه
ضعيف فعند ذلك يضاعف ضعفها فالغيت او لا رادة المشاكلة بينه

وبين ما يقدر المفصول جوابا له على ما ذكر في علة وجوب التكرير واما وجوب
التكرار فلانه وقع جوابا للسؤال فيه تكرار فقصد مطابقته لذلك فلا فيها
رجل ولا امراة جوابا أفي الدار رجل ام امراة فجعل الجواب مشاكلا للسؤال
في الفصل والتكرير والرفع فهذه علة لثلاثة احكام وان في الدار رجل
وان كان جائزا بالاتفاق كما في أفي الدار رجل ام امراة لكن لا يلزم من
كون لا فيها رجل ولا امراة جوابا للثاني كون لا فيها رجل جوابا للاول اذ
كلامنا في الجواب على التحقيق وجوابه عليه تم ولانهما ذكروا انما قلنا على التحقيق
فانه لا يلزم ان لا يجاب الا بذلك فانه قد يجاب بزيادة على ما يحتاج اليه
في الجواب كما يقال في جواب اما قام زيد ما قام زيد وان كان لا كافيا انما
فيما نحن فيه فالزيادة بان يقال لا رجل فيها لا فيها رجل لان تقديم
الخبر على المبتدا لا يجوز فلا يذكره لان استحسانه عنه عينه بغيره بخلاف ما
اذا كرر في السؤال فان الجواب ح على التحقيق بالتكرار اذ لا يحصل بدونه
حصولا مقصودا سلمنا ان الجواب عليه ان يذكر لا مع اسمها وخبرها لكن
يجاب بلا رجل فيها لئلا يتغير عن اصلها ولا يلزم من رعاية المطابقة
في الالفاظ المتعددة رعايتها في كل منها لما عرفته قبل قوله

نواصب المضارع
ان

والحروف العاملة في الفعل المضارع تسعة قال الشارح اعلم ان الاصل
في نواصب المضارع هو ان المصدرية لانه متفق عليه وفي غيرها خلاف
ثم هذا قدمها على غيرها نحو احب ان يقوم قالوا انما عملت ان المصدرية
لمشابهتها ان الناصبة المشددة لفظا لانهما مركبان من الالف والنون
وان كان لفظها انقص ولذلك استقبحوا الجمع بينهما كما يستقبحون الجمع

بينها وبين المكسورة ومعنى لان الجملة بعدها في تاويل المفرد في قولك
احب ان يقوم اي قيامك كما ان الجملة بعد المشددة في تاويل المفرد فان بلغني
ان زيدا يقوم في تاويل بلغني قيامه وفي بعض النسخ كما يقول بلغني ولذلك
تعمل في فاعلين ومفعولين ومجرورين محلا فلما اشبهت اياها وهي مختصة
بالاسماء عاملة فيها وهذه مختصة بالافعال اعملوها ويمكن ان يستفاد من
هذه العلة خصوصية عملها وتوجيهه ان يقال انما عملت لانها شابهتها من جهة
اللفظ والمعنى عمل النصب لان الرفع ليس بجائز فتعين النصب قال ابن يعيش
انما عملت لاختصاصها بالافعال كما عملت حروف الجر في الاسماء لاختصاصها
بالاسماء واما عمل النصب خاصة فلما ذكرنا فكما كانت المشددة ناصبة للاسم
جعلت هذه ناصبة للفعل وانت تعلم ان السين مختص بالفعل وحرف التعريف
مختص بالاسم وليس شيء منهما بعامل ولذلك لا تعمل ما المصدرية الاستاذ احمد
على ان المصدرية ولا يختص الفعل بل كما تدخل عليه تدخل على الاسم نحو اعجبني
ما انت صانع وقد سبق حمل ان المصدرية على اختها اي ما المصدرية واما اخواتها
وهي لن وكي واذن فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال كما ان ان للاستقبال
وحكي عن الخليل ان الحروف الناصبة ان فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي
مضمرة والاكثرون على خلافه اي خلاف خليل اعلم ان ان المشددة وان
المخففة وان المصدرية لكل منها موقع لان هذه المفتوحة اي صورة المركب
من الالف والنون اما ان يكون بعد فعل تحقيق او ظن او غيرهما فالاول متعين
للمشددة والمخففة منها ولا يجوز وقوع المصدرية فيه لانها للرجاء والطمع
فيقتضي ان يكون ما بعدها لا معلوما محققه والعلم على خلافه ولا يجوز

ان يذكر قبلهما فعل الرجا، والطمع نحو تمنى ان زيدا يقوم لتنافى فيهما والثالث
سعين للناصبه والثاني يجوز فيه الامران كونها مخففه وكونها مشدده لان
الاشيا، شبه الظن بخلاف غيرهما وكونها مصدريه لانها مع ما بعدها فى تاويل
المصدر فيصح ان يقع مظنونا ولان الظن اعتقاد راجح يحتمل النقيض فمن حيث
الرجحان شابه العلم فجوز ان يكون بعده ان المحققه ومن حيث احتمال النقيض
خالف العلم فالحق بسائر الافعال التي يقع بعدها الناصبه فلذلك جا بعد
الظن وجهان وقد جا، فى التنزيل الوجهان كقوله تعالى وحسبوا ان لا يكون فتنه
فيه بالرفع والنصب والثالث اما ان يكون مصدرا بها الجمله اولا فان كان الاول
تعينت الناصبه للفعل مثل قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وان كان الثاني
جاز الامران نحو حسن ان يقوم وبما ذكرنا من الضابط علم موضع كل منها
على التعيين وموضع جواز الامرين منشيا للكلام كنتا وساعا وانت تعلم ان القسم
الثالث من القسم الاول مشكل بقوله همت ان لا اطعم الدهر بعدهم حيوة وكان
الصيرامي والرماني ان اطعم منصوب بان ولو رفع لجاز على ان يكون مخففة من
المثقله كذا ذكره الامام المرزوقي وهذا يدل على عدم تعين القسم الثالث
الناصبه الفعل وكثيرا ما صرح فيه بجواز الامرين فالوجه ان يجعل القسم
الثالث قسمين ويقال الفعل فى هذا القسم اما ان يكون منافيا لافعال
الرجا، والطمع اولا فان كان منافيا يكون ان ناصبه والا يجوز فيه الوجهان
قوله ولن لتاكيد النفي فى المستقبل اي لتاكيد ما تعطيه لا من النفي لن
فى المستقبل فيكون شركا فى النفي فى المستقبل والفرق بينهما التاكيد والمراد
منه التصميم وايراد العزيمة على ما اخبرته من سلب الايجاب عما هو بصدده

قال

قال الشارح يقول لا افعل اذا اثبت مخاطبك فعلا لك فاذا اكدت ذلك
النفي قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الان كما لا يجوز لا افعل الان ولهذا
قيل ان لا افعل نفي افعل ولن افعل نفي سوف افعل وسافعل لان سوف افعل
ابلغ من افعل فيكون لن افعل لتاكيد النفي لا لنفي التاكيد وعند الخليل اصلها
لا ان يريد انها مركبة من لا النافيه وان الناصبه لانها لنفي الفعل المستقبل
ولفظها دال لنفي لا والفعل المستقبل ان المفيده للاستقبال فاجتمع في لن ما افترق
فيهما معنى لانها مركبة منهما فخففت الهمزه تخفيفا وسقطت الالف لالتقائه مع
الساكن وفي بعض النسخ النون الساكنة وانما خففت لكثرة الاستعمال كما
خفف اي شي وكينونته وصاحب الكتاب يعني سيبويه يجعله حرفا براسه
اي مفردا غير مركب عملا بالظاهر اذا كان له نظير في الحروف نحو ان ولم وام
ونحن اذا شاهدنا ما يكون مثله اصلا امضينا الحكم على ما شاهدنا
من حاله وان امكن ان يكون الامر في باطنه بخلافه الا يرى انه جعل الباء
في السيد الذي هو ذنب مع احتمال انقلابه عن الواو على حد قيل وجعل
من قيل ذلك وفلي وصغره على سيد كما صيغر وهلا على دنبك وفلي وان كان
لا عهد لنا لتركيب اسم من سوى وتحملا بالظاهر وتدل على ما قلنا ان الجوهري
في الصحاح اورده في سي ود ولم يضع بعد ذلك علامة س ي د وقد نقوا
قول الخليل بحوا اما زيدا فلن اضرب اذ لو كان اصله لا ان لما تقدم معمول شي
ما في حيزه كما لا يتقدم في اما زيدا فلا ان اضرب وايضا لن يضرب كلام تام
بخلاف ان يضرب مما لم يكن جز اخر فاجاب الشارح عن تريبهم بقوله
وهذا الترسيف لا يلزم الخليل لان الحروف تغير احكامها ومعانيها

عند التركيب فلا يلزم من ان يكون اصلها كما ذكر ان يكون حكمه كحكمه فيمتنع تقدم
شيء مما في حيزه عليه الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا بطل معنى لو وهو امتناع الثاني
لامتناع الاول ومعنى لا وهو النفي وحدث معنى التحضيض اي الحث يقال حضضته
على شيء اي حثثته عليه وانما يحدث ذلك اذا دخل على المستقبل واذا دخل على
الماضي يكون للوم والتوبيخ على ترك الفعل وهو معنى قولهم للتنديم وعلى هذا الحكم
وهو ابطال المعنى والحكم عند التركيب اكثر الحروف المركبة فيما نحن بصدده يجوز
الحكم بانه مركب من لا وان وتغير الحكم وهو الصدارة فيجوز التقديم فعلى ما
ذكرنا لا يستقيم في التمثيل بحلولا اخر تنبيه وانت تعلم ان مقصدهما لم يتغير فلا
يتغير حكمهما اذ لا يتغير الحكم الا فيما يتغير المعنى فيلزم مخالفة القياس من غير
حاجة بهذا الوجه لا به فقط بل بوجوه اخر غيره الافراد وعدم حذف الهمزة
كذا ذكره ابن الحاجب وعند الفراء اصلها لا فابدل النون من الالف هكذا
يقول في لم ولا ادري كيف اطلع على ذلك اذ هو شيء لا يطلع عليه بشر من الناس
فاذا هو خلاف الظاهر ونوع من علم الغيب وايضا ورد عليه ما ورد على الخليل
في مخالفة القياس من ان الاصل في الحروف ان لا تتغير ومن ان تقدم المعمول
على لا غير سائغ لا يقال عمرا الا نضرب زيدا وايضا تفوت معنى التاكيد فثبت
ان الصحيح ما ذهب به سيبويه وقول من قال ان لن يفيد التابيد ليس
بثبت والا لما جاز تحديد الفعل بعده والتابيد والتحديد متنافيان نحو لن
افعل الى وقت كذا واشار رحمه الله ببطلان الثاني بقاله وقد جاء بدليل قوله
لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وقوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولو كان
للتابيد لما قص كلامه اخره تعالى عن ذلك علوا كبيرا واستدل بانه

لوكان

لو كان للتابيد لوقع التكرار في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا وهو ضعيف لجواز
ان يكون التكرار للتاكيد وهذا رد لقول صاحب الكشاف فانها للتا
ولهذا قال بعدم الروية واستدلالا بقوله تعالى لن تراني بناء على ان لن
لتابيد النفي تقريره انا لا نسلم انه للتابيد والا لما وقع بعده التحديد وقد وقع
كما في المثال المذكور ولئن سلم انها للتابيد لكن لا مطلقا بل في الدنيا لان
السؤال وقع فيها والنفي على حسب الاثبات قوله وكي للتعليل قال
الشارح اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد يكون حرفا ناصبا فان كان
الاول اي فان ثبتا لا قدر فالفعل منتصب بعدهما باضمار ان كما ينتصب بعد
اللام لان الجار لا يعمل النصب وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم
كيمه على حد قولهم لمه وفيمه والاصل كيما على ان يكون كي داخلا على ما الاستفهامية
وقد حذفت الالف كما حذف مع سائر حروف الجر كعلام وفيم ثم الحقت هاء
السكت وابدلت الياء من الالف كما يقال انه في انا فقيل كيمه وله في قولهم
جئتك لاي شيء فاللام حرف جر يقينا كان كيمه بمعناه حكم بانها حرف جر كاللام
الحاصل ان دخول كي على ما الاستفهامية دليل على كون ما استفهامية
وعلى كونها جارة لان حذف الف ما لا يكون الا اذا كان للاستفهام عند
دخول حرف الجر وان كان الثاني كان نصب الفعل بها بنفسها من غير اضمار ان
وانما علم كونها ناصبة بدخول اللام عليها في قوله تعالى لكيلا تاسوا
على ما فاتكم ولو كان حرف جر لما دخله الجار لان حرف الجر لا يدخل على
مثله وقوله فلا والله ما الفي لما بي ولا للما بهم ابدا دواء شاذ لا يحمل
عليه غيره والصحيح ان اختلاف البصريين والكوفيين في كي العادية عن حرف

كي

الجر امّا اذا لم تعرف فالصحيح انه بالاتفاق حرف ناصب فوقع الاختلاف في اعراب
ما فقال البصريون مجرورة لما ذكرنا وقال الكوفيون منصوبة بفعل محذوف
ماذا فقال صاحب الكشاف لا ارى هذا القول بعيدا من الصواب قال ابن
يعيش في شرحه لمفصله بعيد عن الصواب لان ما لو كانت منصوبة
لكانت موصوله ولو كانت موصوله لما حذف الفها لان الف الموصوله
لا يحذف الا في موضع واحد وهو قولهم ادع بم شئت اي بالذي شئت عن
مطويه بالقياس الاقتراني من الشرطي بيان الملازمه في الصغرى بان ما الا
لا يكون موصوله الا اذا دخل عليها حرف الجر فاذن لا يقع الا مجرورة فاذا وقعت
منصوبة علم انها ليست باستفهاميه وبه من بيان الملازمه في الكبرى والنتيجه
فيه مطويه وهي فلو كانت منصوبة لما حذف الفها فضمها الى قولنا لكن الفها قد
حذفت ليتم فلا يكون منصوبة فقول صاحب الكشاف لا ارى هذا القول بعيدا
من الصواب بعيد منه ورده ابن الحاجب بان تقريبه من الصواب موقوف
على ثبوت امرين ولم يثبتا بعدم فعل عامل في الاستفهام ومثله لا يعرف
في لغة العرب الا ترى انه لا يجوز فقلت ماذا بالاتفاق وهو مثله وكونه ما
حذف فعله ولم يثبت مثله ايضا في كلامهم الا ترى انك لو قلت لقائل اضرب زيدا
لن زيدا لم يجز فثبت انه بعيد من الصواب فاذن الوجه ما اختاره البصريون
وقول من قال في الرد ان ما اذا كانت استفهامية غير متصلة بالجار لا يحذف
الفها ضعيف لمجيء ذلك في الوقف على احد الوجهين المذكورين في الحاق الهاء بما
المستفهم به وقول ابي الدرداء رضي الله عنه عند قدومه للمدينة وسمع
صحيح الناس به وحمله المذاهب في انتصاب الفعل بعده ثلاثة منهم من يقول

بعض كي مستدلا بما ذكرا ولا محتجا اذا عورض بوجهي المذهب الاخر بثبوت
كونها حرف جر عند دخول اللام الجارة واظهار ان بعده يمنع الاول او يحمله
على انه شاذ ونادر فلا يعارض المستعمل الشائع ويحمل الثاني على القلة ولا
يعارض الكثير فلا يعارض ما ذكرنا ومنهم من يقول ايضا بان مستدلا
ثاني وجهي الثاني بيانه انه لولا انها مقدره لم يمتنع اظهارها كما لم يمتنع في لن
في لن اضرب زيدا ومجيبا عن وجه الاول يحمل اللام على الزيادة للتاكيد
وانما حسن دخولها على كي وان كانا للتعليل لاختلاف لفظها ومنهم من يقول
ان لها حالين عامله للتعليل مثل لكي وفيما عداه جاز الامران قوله والرابع
اذن قال والرابع هنا ولم يقل قبل الاول والثاني والثالث وهو من عادته
من قصد الاختصار في كلامه لانه يعلم منه ان الحروف الناصبه ثلثه وهو
حرف بنفسها عند بعضهم لانه هو الظاهر والاصل ومركبة من اذ وان فخففت الهمزة
عند بعضهم ومن اذا المستقبل من الزمان والتنوين عوضا من المضاف اليه المحذوف
عند بعضهم قال الشارح اعلم ان اذن جواب للقول لا يريد به جواب متكلم على
على الاطلاق عليه او على تقدير ثبوت امر وجزاء للفعل كقولك في الجواب على التحقيق
انا اذن اكرمك لمن قال انا اتيك فقد اجبته بهذا الكلام وهو ظاهر وفي الجواب
على التقدير لو اكرمتني اذن اكرمك لانه في تقدير جواب متكلم سال ماذا يكون
مرتبطا بالاكرام فاجابه بارتباط الاكرامه به وصيرتا اكرامك اكرامك جزاء لاتيانه
وهو ايضا ظاهر وقال الزجاج التاويل ان كان الامر كما ذكرت فاذن اكرمك
منبها على ان فيها معنى الجزاء حتى جاز تقديره مصرحا به وانما يفتح الهمزة عطفا على
ان الاولى بعد اعلم لا يعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا غير

اذن

معتمدة على شيء من مبتدأ او شرط او قسم قبلها فانها ح يكون عاملة لزوما اذا كان
الفعل مستقبلا وليس معها واو وفاء وجوابا اذا كان كذلك ومعها ذلك لا اشترك
مزيد فان اعتمد على شيء من ذلك بطل عملها نحو قولك في الاعتماد على المبتدأ انا اذن
اكرمك لمن قال لك انا اتيك فالفعل وهو اكرمك معتمد على المبتدأ الواقع قبلها اعني انا
فهو اي المبتدأ اولى بها اي بذلك الفعل لكونه خبرا عنه فبطل عمل اذن لان خبر المبتدأ
اسم والاسم اذا وقع موقع الفعل المضارع كان مرفوعا كيف والحال انه ليس اذن
قد وضع على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان كذلك اي موضوعة على العمل
حتى لا يجوز الغاؤها الا شاذا لا يعبأ به لانها قد يقع حيث لا يكون لها عمل اي يقع في
موضع لا يتصور ان يكون عاملة فيه كقولك انا اذن فاعل كذا فان اذن ههنا
دخلت على فاعل وهو اسم فاعل لا يتصور ان يعمل فيه النصب لان عملها ذلك لا
يكون الا في الفعل فكان ذلك دليلا على انها لو كانت موضوعة على العمل لما دخلت
على مثله واذا كان اي اذن ما الملغى قد وقع قبله المبتدأ الصارف لها وقع بعده
الى ان يكون خبرا له فوجب الغاؤها فحكمه في القطع لحكمه لو كانت مقدورة ولا
لا يجوز اعمالها لامتناع توارد هما على معمول واحد ولا ابطالهما وهو ظاهر ولا
ابطال الاول واعمال الثاني للزوم الغاء الاقوى واعمال الاضعف فتعين ان يكون
الاول عاملا والثاني عاملا وقال ابن الحاجب انه لما قبلها اصل مجيئها ومجيئها
في مثله لغرض معنى يحصل بها مع بقاء المعنى الاول فيه فبقي لما كان عليه قبل مجيئها ابدا
باشعار المعنى وكراهة ان يتوهم بتغير المعنى فيه بسببها وكذلك اذا اعتمدت على
شرط بطل عملها كما اذا قلت ان يكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب بل وجب الجزم لان الشرط
قبله يقتضي الجواب واذا اقتضاه وهو عامل جزم لم تنصب اذن البتة فاذا اقتضاه لم يجز

النصب

النصب البتة ولو نصب لبطل حكم الشرط وهو اقتضاء الجواب وذلك فاسد لان الشرط
بدون الجزاء لا يتصور واذن يصح له معنى من غير نصب قد تفرعت به سمعك مرة اتيا
كان حالها كذا فهو اولى بالالغاء من حرف الشرط لانها لا يقع الا عاملة وكذلك
اذا اعتمدت على قسم قبلها بطل عملها كما اذا قلت والله اذن لا افعل في جواب من قال ان
فعلت كذا نغضب عليك الامير فليعلم ايضا اذن الفعل بعدها معتمد على اليمين
قبلها واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط وهو فاسد ايضا لان القسم يقتضي
جوابه وهي مما يلغى واذا كان معها واو وفاء يجوز فيه الامران كما اذا قلت زيد يقوم
واذن او فاذن يذهب اما الاعمال فلجواز عطفها على الجملة الكبرى واما الالغاء فاذا
عطفت على الصغرى وجه الاول كالمستانفة فصار في ابتداء ووجه الثاني ان
ما عطف على شيء يكون واقعا موقعه فكانك قلت زيد اذن يذهب لكن الالغاء اكثر
ولهذا كان واذن لا يلبثوا من غير السبعة وكذلك في قولك ان تاتني اتك واذن اكرمك
لكن زاد فيه الجزم فالوجوه ثلثة اما الجزم فلوجود الاشتراك فكان ما بعدها
معتمد على شرط قبلها واما الرفع فعلى تقدير ان يكون جملة غير معطوف فعلها
عطف الجزاء على الجزاء والنصب على تقدير ان الواو ليس لتشريك المفرد وهو ايضا وجه
في جواز الرفع لان الواو اذا لم يكن لتشريك المفرد جاز معها الرفع والنصب
وكذا اذا اريد به الحال قال الشارح لا يجوز ان يقول لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا
بالنصب لانك في حال الظن والواو فيه للحال وان مع اسمها وخبرها في حيز النصب على
الحال من الضمير المستكن في يقول وان كان الفعل منقطعا عما قبلها غير معتمد على
شيء قبلها من المبتدأ والشرط والقسم لان هذا الباب اي باب الحروف الناصبة
للفعل المضارع مبني على الاستقبال الا ترى ان ان ولن وكي لا حظ لهن في الحال الا انها

نواصب وشرط عملها معنى الاستقبال لان فعل الحال له تحقق في الوجود كالاسماء
فلا يعمل فيها عوامل الافعال فلا يجوز ان يقول يعجبني ان يخرج ولن يخرج وحتى
كي تعطيني وانت تريد الحال فاذن اذن لا تعمل الا في المستقبل اجراء لها مجرى النوا
كلها الحاصل ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث تعمل تارة اذا اقدم على المفعولين و
تلغى تارة اخرى والا ان الاعمال في موضع الالغاء جايز في باب ظننت حيث لا يفسد
بالاعمال المعنى لانه لا فرق بين زيد اظننت منطلقا وبين زيد ظننت منطلق
من جهة المعنى ولا يجوز الاعمال في موضع الالغاء في اذن حيث يبطل به المعنى اي معنى
ما بعدها وهو تعلقه لما قبلها وهو اشارة الى ما ذكره ابن الحاجب في علة وجوب
الالغاء وقد ذكرناه كما في المبتدا والقسم والشرط ويفسد الغرض كما في الحال اذ
لو نصب لدل على ان الغرض الاستقبال ويجوز تعميمه والمراد من البطلان الفساد
نتعين في العبارة على ما يقرر اي بناء على الدليل الذي يقرر في اعتمادها على
المبتدا والشرط والقسم واراده الحال قوله وان من بينها قد دخل على الماضي
ونفيم بعد سنة احرف قال الشارح علم ان تفرق ان في الكلام الذي من تفرقت
اخواتها فانها اصل والبواقي فرع عليه ولهذا اختلفوا في البواقي هل هي كلمات على
حالها ام مركبة واختلفوا ان النصب بعدها بها او باضمار ان واتفقوا في ان على
كلمة مفردة على حالها وناصبة بنفسها فجاء هذا دليلا على اصالتها وفرعية
البواقي ولذلك اي ولكونها اصلا دون البواقي دخلت على الماضي والمضارع
وتعمل مع الاظهار والاضمار بخلاف غيرها فيكون الدخول عليهما والعمل معهما
خاصة تدل عليها فان قلت كيف عد اي المصنف الدخول على الماضي من خواص
ان دون اخواتها وقد وجدنا اذن ايضا اي كان تدخل على الماضي يريد انه

لا يجوز

لا يجوز عده من خواص ان في خاصة الشي ما لا يوجد في غير ذلك الشي والذي
شانه ليس هكذا لاستعمال اذن داخلة على الماضي كما في قوله اذن لقام بنصري
معشر خشن تمامه عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا ما قبله لو كنت من مازن لم تستبح
ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا البيت لبعض شعراء العنبر في ستة ابيات
الحماسة ما لها قصدا الى بعث قومه على الانتقام له لا الى ذمهم كيف وبال الذم راجع
اليه مازن ابو قبيلة وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم وبنو اللقيطة قبيلة ايضا
سموا بذلك لان اللقيط في الاصل المسعود ملتقط فسموا بذلك لانهم زعموا ان لقطها
حذيفة بن بدر في جوار قد اخترت بهم السنة فضمها اليه ثم اعجبته فخطبها
الى ابيها فتزوجها ومن في من ذهل للبيان مع مجرورها في محل النصب على الحال
وهو اسم حي من بكر وهما ذهلان كلاهما من ربيعة احدهما ذهل بن شيبان
بن عكابة والاخر ذهل بن ثعلبة بن عكابة قام مضري اي تشمر وتجلد بحيث
لم يكن فيه فتور معشر واحد المعاشر وهي جماعات الناس خشن بضمتين جمع
اخشن من الخشونة ضد الليونة لكن الثانية لضرورة الشعر والاصل السكون
الحفيظة الغضب والحمية واحد الحفايظ من قولهم ان الحفايظ تنفض الاحقاد
اي اذا رايت حميمك مظلوما حميت له وان كان عليه في قلبك حقد اللوثة بالضم الاسترخاء
والبطو الشاهد قوله اذن لقام فان اذن دخل على الماضي المعنى لو كنت مازنيا
لما يغير بنو اللقيطة على ابلي والله اذن لينصرني معشر خشنون عند الغضب ان
كان اصحابي بالضعف لينين او سمعنا ان كان من طبيعة اللين اي معنى على نجدته وغلظه
قلنا لا نسلم ان اذن دخل على الماضي في البيت هي حرف ملغاة توسطت بين الشرط المقدر
باعتبار ان الشرط الملفوظ اخذ جوابه وجزاءه لان قوله لقام بدل من جواب الحي في

البيت السابق ولو حمله على التكرير من جهة المعنى لان معنى لم استبح ابلي لم تمكن من استباحة
ابلي خوفا من انصاري وهذا معنى قوله اذن لقام بنصري توسطت بين الشرط
الملفوظ وجوابه كما اذا احمل على انه جواب ثان للو المذكور فكان له جوابان وفي
اعراب الحماسة جواب لشرط محذوف اي لو ارادت استباحة ابلي اذن لقام وهذا
غير وجه البدل او القسم المقدر وجوابه اي والله اذن لقام بنصري ولا تعلق
له اي لاذن لما وقع بعده من حيث المعنى والحاصل اي حاصل الجواب ان الدخول
على الماضي وان سلم انه من خواص ان لكن لا نسلم ان اذن داخل على الماضي في البيت
بل هو غير داخل على الماضي لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام
المصدر بها الماضي واما عدم الدخول معنى فلانه لا تعلق له بالماضي من حيث
المعنى بل هي ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن لقام بنصري اذن وجواب بان
منع وهو انه ما جعل الدخول على الماضي من خواص ان يعني لا نسلم انه جعل الدخول
وحده من خواصها بل جعل مجموع الوصفين من خواصها اعني الدخول والاضمار
ومعلوم ان مجموع الوصفين من خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد من
خواصها فيكونان خاصة مركبة لها كما ان عريض الاظفار مستقيم القامة بادي
البشرة ضحاك بالطبع خاصة مركبة للانسان قوله وهي حتى اي الحروف
التي ينصب بعدها الفعل المضارع باضمار ان حتى قال الشارح اعلم ان حتى حرف
جر بمنزلة الى وحروف الجر تختص بالاسم ولا يدخل على الفعل واذا صادفنا اي وجدنا
الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا باضمار ان عند البصريين واما الكوفيون
فيزعمون ان انتصاب الفعل بعدها بها نفسها وجعلوا ان الواقعة بعدها ظاهرة
على التاكيد نحو لاسيرن حتى ان اصبح القادسية كما حملوها عليه في قولك لكي ان

حتى

يكرمني وقال ثعلب ناصبة لقيامها مقام ان فهو مخالف لهما اذ انك سرت حتى ادخلها
كانك قلت سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر مجرورا المحل بحتى ويرد
انه حرف جر كالى وجب ان لا يدخل الفعل الا اذا قدر اسما ولا يقدر الا اذا
دخل عليه حرف المصدر وهو ان المقدرة اوما ولكن على اختلاف فان لا سبيل
الى الاول لعدم دخولها على الفعل ولا الى الثاني لعدم انتصاب الفعل بها ظاهرا
فكيف به مضمرا ولا الى الثالث اما على قول من لا يجعلها مصدرية فظاهر واما على
قول من يجعلها مصدرية فلانه يؤدي الى تغيير المعنى مع حتى والى التكرير مع اللام
اما الاول فلانه ليس موضع التعليل وكي للتعليل واما الثاني فلان اللام
لكي للتعليل وفيه نظر لمجي لكي يكرمني من غير كراهة كيف وقد جاء في التنزيل
لكيلا تاسوا والاولى ان يقال في بيان هذا المطلوب انه لما ثبت اظهار
ان بعد اللام دل على انها مقدرة دون غيرها ومما يدل على ان العامل فيها
اي في قولك سرت حتى ادخلها ان المضمرة دون حتى ردا لقول الكوفيين وثعلب
قول الشاعر دولت اي عالجت عين ابي الدهيق اي ذهبه بمطله اي بتاخيره
واهماله حتى المصيف اي الصيف وتغلو القعدان جمع وهو من الابل البكر حين
يمكن ركوبه وادنى ذلك ان ياتي عليه سنتان الى ان يثني واذا اثنى سمي جملا وقال
ابو عبيدة هو من القعير الذي يعتقده الراعي في كل حاجة فالمصيف مجرور بحتى
وتغلو معطوف عليه ومعلوم بالضرورة ان النصب لا يحتمل ان يكون الا باضمار
ان لانه بمنزلة حتى المصيف وغلاء القعدان وذلك دليل على ان ما بجملته بعد
موجود فيه وهو ان تحتم على ما ذكرنا فلو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة
بنفسها لوجب ان لا يجي هنا اي في هذا البيت الفعل منصوبا بعد الجر لانه لا يكون

حتى في موضع واحد جارًا وناصبا فلو عملت النصب هي بنفسها يلزم ذلك لان
العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه وهي في المعطوف عليه هنا جارة
وفي المعطوف ناصبة في موضع عملت الجر فيه فان قلت لم لا يجوز ان يكون جارًا
باعتبار وناصبا باعتبار والممتنع انما هو باعتبار واحد اجاب بقوله والمعطوف
يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه فتقديره ان كان المعطوف عليه مجرورًا
يجب ان يكون المعطوف كذلك وكذلك اذا كان منصوبا ومرفوعا فاذا لم
يكن قبل نعلو فعل منصوب كان قبله اسم مجرور علمنا ان حتى فيما نحن فيه حرف
جار باق على اصلها وان النصب باضمار ان ولك ان تقول وضع جميع الحروف
للايجاز فحتى مقدرة بعد الواو فلم لا يجوز ان يقصد ذلك فيه قال عبد
القاهر ان في الكلام هنا اي فيما مر من قولك سرت حتى ادخلها مضافا محذوفا
اي سرت حتى وقت ان ادخلها وفي بعض النسخ كانه قيل سرت وكذا قوله
ونعلو الفعلاء كقولك اسك حفوق النجم من خفوق النجم اذا غاب في ان المصدر
قد اضيف اليه الزمان اي وقت خفوق النجم ثم حذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه وكقوله حتى مطلع الفجر اي حتى وقت طلوعه يريد ان في الكلام
الشيخ عبد القاهر هذا دليلا على ان حتى ليست ناصبة بنفسها لانها لا يعمل النصب
الا في الفعل ولو كان تقديره كما ذكره يكون داخلا على الاسم وهو لا يعمل
فيه الا الجر ويكون ما دخل عليه حتى من الفعل مضافا اليه وهو لا يكون الا
الاسماء ولا يكون فعلا الا على تاويل انه اسم وان كان مرفوعا فلما وقع هنا
منصوبا ولا بد له من ناصب جعل نصبه بتقدير ان فثبت ان انتصاب نعلو ان المقدرة
لا لحتى بنفسها ثم ان الفعل بعد حتى انما ينتصب اذا كان ذلك الفعل مستقبلا عند

الجنة

الاخبار او بالنظر الى ما قبله فضلا الحق تقدير ان لانها علم الاستقبال فلا بد
من ان يكون الفعل مستقبلا واما ما كان فاما ان يكون بمعنى كي او بمعنى الى فيكون
الاقسام الاربعة مثال القسم الاول نحو سرت حتى ادخلها اي كي ادخلها ومثال الثاني
مر هذا اذا اصغرالي ان ادخلها فالسبب اعني السير قد مضى والمسبب اعني الدخول لم
يوجد هو مترتب بعدا وفي حكم المستقبل عطف على قوله مستقبلا نحو سرت امس
حتى ادخلها بمعنى الى ان ادخلها وهو المثال الثالث فالسبب والمسبب قد مضيا جميعا
على سبيل العرض الا ان المسبب في حكم المستقبل لانه وقت وجود السبب كان مترقبا
وانت تحكيه الان بلفظه لا ان في هذا المثال لا بد وان يكون المسبب مقتضيا
وان تخبر عن المضي وليس الامر كذلك لان قولك سرت امس حتى ادخل البلد لا يلزم
منه مضي الدخول والاخبار عنه بالمضي لو قدر مقتضيا لان المعنى الاخبار
بوقوع الفعل قبل حتى وبان ما بعد حتى كان مترقبا فانت مخبر بالسير وبدخول
كان مترقبا عند السير مقصود في التقدير لا في الوقوع ثم الدخول المترقب قد
يقع بعد ذلك في الوجود وقد لا يقع ولا يتغير ذلك المعنى ولا التعبير عنه عما
كان عليه فلذلك يقول بعد وقوع الدخول او تقديره كنت سرت امس حتى
ادخل البلد فيتحد المعنى في هذا الاخبار على تقدير وقوع المدخول وتقديره وما
لانه لا تعرض له في اثبات وقوع المدخول ولا نفيه وانما هو مخبر عن دخول كان
مترقبا لا يختلف بوقوع الدخول بعد ذلك ولا بانتفائه فهذان المعنيان هما
موضع النصب ومثال الرابع هو مثال الثالث بعينه اذا قصد به ولم يكون
الامثلة الاربعة مذكورة بالقوة مثل الشارح بالمثالين المذكورين لا بالمثالين
حتى ادخل الجنة وسرنا حتى تغيب الشمس واذا كان حالا او في حكم الحال نحو سرت

حتى ادخلها الان وانت فى حال الدخول مخبر عن الدخول الواقع فى مثال الحال او
سرت حتى ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا مساغ للنصب هنا اى نصب الفعل
المضارع الواقع بعد حتى لانهم انما نصبوا الفعل فيما مر لامكان تقدير ان
لكونه مستقبلا ولا يحسن تقدير ان فيه لانها للاستقبال بخلاف ما نحن بصدده
لانه للحال فلا يجوز اضمار ان لامتناع اضمار ان مع فعل الحال للتناقض فوجب الرفع
فلزمه ان يكون حرف ابتداء لوجوب اضمار ان بعدها اذا كانت حرف جر فيؤدى
الى اجتماع الضدين ويلزمه ان يكون ما بعدها مسببا عما قبلها لئلا ينقطع
حتى عما قبله مطلقا فانها اذا كانت جارة تعلقت بما قبلها تعلق الجار و
المجرور بعامله واذا كانت عاطفة انقطع ذلك التعلق فاشترطت السببية ليحصل
التعلق المعنوى بخلاف ما اذا كان ما بعدها مستقبلا لجواز الامرين والسبب
فيه انهم لما استعملوها حرف ابتداء صار ما بعدها مستقلا بالافادة فكان
الكلام جملتين فقصد والى قوة الربط بينهما بمعنى السببية ولا يحتاج اليه فى
الجارة لحصول الارتباط بالجزئية فلا يلزم من لزوم السببية فى الاول لزومها
فى الثانية ومن ههنا لاح ان الرفع انما يجوز حيث كان حتى حرف ابتداء وما بعدها
مسببا عما قبلها ومتى فقد احدهما امتنع فامتنع فى كان سيرى حتى ادخلها اذا
كان ناقصة لتعذر كون حتى حرف ابتداء والا لكان كان بلا خبر فى كان التامة
جاز الوجهان لانتفاء ما يمتنع الرفع وفى سرت حتى يدخلها لتعذر السببية لوقوع
الشك فى السبب فالحكم بوقوع المسبب مع الشك فيه محال بخلاف انهم سار حتى يدخلها
فانه يجوز فيه الامران لان الشك فيه فى السائر وهو ليس بسبب لا فى السير فهو
وكذا جاز الوجهان اذا جعلت كان ناقصة وذكرت لها خبرا نحو كان سيرى

سيرا سنفيا وفى سرت حتى اكاد ادخلها برفع اكاد وادخل لاغير اما اكاد فلانه
فعل حال واما ادخل فلانه خبر اكاد وحكى الاخفش جواز النصب فى ادخل وهو قوله
منه واما ما سرت حتى تدخلها فاوجب سيبويه فيه النصب فيكون المعنى ما سرت
لتدخلها وهذا صحيح وانما امتنع الرفع لان السبب محكوم بانتفائه ولا يكون
الحكم بحصول مسببه واجازه الاخفش وقال اصل الكلام كان موجبا وهو سرت
حتى تدخلها ثم ادخلت اداة النفى على الكلام باسره فكانه قيل ما وقع السير الذى
كان سببا لدخولها قوله ولام كى قال الشارح اذا قلت جئتك لتكرمنى
فالفعل منصوب باضمار ان بعده لان اللام الجارة لام كى ولام كى لا تدخل
الا على الاسم لانها لام جارة وكل لام جارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل فى الفعل
لما ذكرنا فى حتى فهذه اللام لا تدخل الا على الاسم وكل ما لا تدخل الا على الاسم
فالفعل منصوب بعده باضمار ان فلزم من هذه القرينة ان الفعل بعد هذه
اللام هنا منصوب باضمار ان وهو المطلوب وما ذكرنا فى حتى من الخلاف جار
فيه بعينه ولا يمتنع اظهار ان معها نحو جئتك لان يعطينى حتى بخلاف اخواتها
لانها فى الاصل للعطف وفسر الاخوات بقوله اعنى بها اى باخواتها حتى والواو
والفاء واو فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم على الفعل لفظا وذلك اى
عطف الاسم على الفعل فاسد نظرا الى ظاهر اللفظ بخلاف اللام لانها ليست من حروف
العطف بل هى من حروف الجر فلا باس باظهار الاسم بعدها وانما جاز فرقا بينها
وبين لام الجحود من اول الامر من غير نظر الى ان كان ما قبلها منفيا اولا ولم يعكس
لان لام الجحود زائدة فقيل لتفرق بينهما بانها وكانت بعد كان المنفى من اول
الامر من غير نظر الى ان ظهر تام لا اجيب بان ذلك قرينة خارجة وما

ذكرناه قرينة داخلة ونظيره ونظيره السين الداخل على الفعل المضارع بعد ان
المخففة فرقا بينها وبين ان الناصبة وان فرق بينهما بوقوعها بعد علمت لان ذلك
قرينة خارجة واذا دخلت هذه اللام على الفعل الداخل عليه لا وجب اظهار ان
نحو لئلا يعطيني كيلا وفي بعض النسخ باللام سوالي اللامان فان التلفظ به اي بتوالي
اللامين سمج اي قبيح من سمج الشيء سماجة اذا قبح جدا اي اعتقادا وبعثنا الا حرف
الجر يمتنع دخولها على حرف النفي لان له صدر الكلام ونحوها على ان ليس كدخولها
على الا وان استويا في استحقاق الصدر لان ان موصول مع صلته في تاويل المصدر
فكانه لم يدخل الا على الاسم ووقوع لا بعد ان جاز قياسا على مررت بالذي لاخير
فلو لم يظهر فيما نحن فيه ان وولي حرف الجر حرف النفي كان كجحد وحرف الجر عن الموصول
والملابه حرف النفي في الصلة وذلك ممتنع لما علمت من ان طرف النفي صدر الكلام
ودخول حرف الجر يبطله قيل هذا ينتقض بدخول الجار على الاسماء الشرطية والاستفهامية
نحو من بمن امور وبمن مررت ويدخوله على حرف النفي نحو لاجرم اجيب
عن الاول بوجود ما سوغ دخول الجار وهو كونه اسما محلا لدخوله بخلاف ما نحن
فيه وعن الثاني بمنع حرفية المدخول فيه ولئن سلم فالمجوز وقوع الاسم بعد الحرف
والحق ان ماله صدر الكلام يقتضي صدر ما دخل عليه لا صدر كل كلام فلا يمنع
دخول شيء من العوامل على ماله ذلك فالعلة كما قال ابن يعيش الاستثقال بترك
الاظهار لترك ولان الاصل ان لا يحذف وانما حذف للتخفيف فلما ادى الى ثقل
من جهة اخرى اعادوا الى الاصل وكان احتمال الثقل مع موافقة الاصل اولى من احتماله
مع مخالفته قوله ولام الجحد قال الشارح هي اللام الزائدة لتاكيد النفي الداخل
على الفعل الناقص الذي ركب من الكاف والواو والنون فلا يقال ما اصبح زيد

لام الجحد

ليغرك كالباء الزائدة في خبر ليس الا ترى انك اذا قلت لم اكن لاذهب بغير اللام
جاز ان يكون الذهاب مما يجوز كونه فاذا اثبت بها كان بمنزلة ما لا يكون اصلا
ولفظها لفظ لام كي الا ان لام كي للتعليل ويختل المعنى بسقوطها ولا يختص بكان المنفي
بخلاف هذه اللام نحو لم اكن لاذهب اي لم يقصد من الذهاب اصلا وانما لم
يكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد زيدت هنا لتوكيد النفي
فالجر ان لا يعمل مراعاة للاصل هذا مذهب اصحابنا واما الكوفيون فيعملونها
النصب ولهذا اجازوا تقديم المعمول على الفعل المنصوب بها نحو ما كنت زيدا لاضرب
وانشد والقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لا سمعا هذا لا
على مذهبهم لاحتمال ان يكون منصوبا بفعل يفسره الظاهر وحصها من
اللامين بالبيان مع ان هذا الاختلاف كما ذكر جاز في كليهما لان التعليل
في لام التعليل شائع حتى نكتفي بذكره واما هنهنا فلا تجردها عن اصلها فلذلك
خص بابه والتزم اضمار ان معها اي مع لام الجحد لانها جعلت في النفي بازاء السين
في الاثبات ولهذا كان نفيا لما دخل عليه السين ولفظ الفعل ملزوم اي ذا حب
بثبوته مع السين فالتزم اضمار ان معها ايضا ولم يظهر ان والا لظهر لفظ الاسم
وفيه بحث مطلب في المفتاح خلاصة ما فيه انه لا شك ان تقدير لم اكن لاذهب لم
اكن للذهاب فان كان اللام تعلق بما قبله لا يكون زائدة والا يكون المصدر
خبرا عن الجثة ولو اول باسم الفاعل فترك الاضمار اولى قصرا للمسافة الجواب يحتمل
الشق الثاني والمصدر وان وقع خبرا عن الجثة لكن على تاويل اسم الفاعل ولم
يأول به من اول الوهلة قصرا للمسافة لانه نفي لسا ذهب فلزم ان يكون فيه
حرف مجهد للاستقبال فثبت الحاجة الى اضمار ان على ان المصدر المحض معار

او

للفعل المأول بالمصدر للمصدر بان دلالة الثاني على الفاعل والزمان دون
الاول ونظيره قولك عسى زيد ان يخرج قوله واو بمعنى الى عند الجمهور
وبعض النحاة فانهم يجعلون ما بعدها غاية لما قبلها او الا عند سيبويه لمن
قبل ان الاول يقتضي التأبيد فوجب ان يستثنى الوقت الذي فيه انتفاؤه فالمعنى
ان الاول يقع ويرتفع بوقوع الفعل بعد او ويكون سببا لارتفاعه قال الشارح
اذا قلت لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني
حقي واياما كان فانتصاب الفعل المضارع بعدها باضمار ان لان الى من حروف
الجر والا من حروف الاستثناء وكلاهما مختصان بالاسم فلضرورة ذلك اضمرت
بعدها ان ليكون في تأويل المصدر والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وتلك
العبارة معترضة وهو اسم مفعول لم يسم فاعله قام مقام فاعله الجار والمجرور واعترض عليها
لان او المفسرة بالمضي انها صفة او لكنها حال لسببها وهو ان الفاعلة معنى
فاعله فالمعنى لان او التي اضمرت بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان لكان التقدير
في قولك او تعطيني الى ان تعطيني وهذا اي ردي من القول يقال سكت الفا
ونطق خلفها اي سكت عن الف كلام ثم تكلم بخطأ والمصنف ترك هذه العبارة دفعا
لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم يكن بها نفسها لانها في الاصل
من حروف العطف وشيء منها لا يكون عاملا فلا يكون عاملة في الفعل النصب
مراعاة للاصل خلافا للجرمي في كونها ناصبة بنفسها والفراء في النصب على الخلاف
على انها عطفت الفعل على غير ما يشاكله من الفعل يعني فاستحق النصب على الخلاف
كما في الاسماء بل هو اولى لان الافعال فروع الاسماء وقد مر تحقيقه وجوابه
في المفعول فيه واما عن الثاني فبانها لو كانت ناصبة بنفسها لجاز دخول حرف

العطف

واو الصرف

العطف عليها وليس كذلك فالمذهب هو الاول فان قلت انها ليست
للعطف هنا لانهم فسروها في مثل قولك لالزمنك او تعطيني حقي بالى فيكون اللزوم
الى وقت الاعطاء او حتى فيكون وقت الاعطاء داخلا في اللزوم او الا فيكون
اللزوم قبل الاعطاء فقط قلت مسلم ولكن شيء من هذه الحروف المفسرة
صفة الحروف هي فاعل للمفسرة راجع الى او وبها الضمير المجرور راجع الى هذه
الحروف فليس بها عاملة في الفعل ايضا فوجب اضمار ان بعدها قوله وواو
الصرف قيل انها صرفت الفعل من الجزم قال الشارح هي الواو في قولك
لا تأكل السمك وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع لانها للجمع ههنا وسميت واو
الصرف قيل لانها صرفت الفعل من الجزم الى النصب وانما اضمرت بعدها
ان لم تعمل بنفسها لانها لو عملت بنفسها لكانت لا تخلو من ان تعمل اعتبارا
لاصلها وهو العطف او لمعناها الذي عرض له في هذا الموضع وكلا
الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما انه لا يوجبه الاعتبار الاول فلان
معناها الموضوعة انث وان كانت صفة لمذكر لانها مسندة الى الراجع
الى او التعريف لاجله اي لاجل ذلك المعنى متعلقه الموضوعة هو العطف
والاشتراك وشيء من حروف العطف لا يعمل النصب واما انه لا يوجبه الاعتبار
الثاني فلان معناها العارض هو معنى مع ومعلوم ان مع لا يعمل النصب في
الفعل وانما قلنا انها بمعنى مع لان المراد النهي عن الجمع بدليل ان الواو للجمع
والنهي داخل عليها لا عن كل واحد الا ترى انك اذا قلت لا تأكل السمك وتشرب اللبن
كانك قلت لا تأكل السمك مع شربك اللبن فلان يأكل السمك وحده ويشرب
اللبن وحده وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد فبينهما انفصال حقيقي

وان اردت ان يكفه اى يخالطك عن كل واحد منهما اى من الاكل والشرب
تعمل لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالجزم اى يجزم يشرب اى ولا تشرب اللبن
والفعل بعدها اى بعد واو الصرف منصوب المحل مع ان المقدرة وقيل
على انه مفعول معه كما فى قولهم ما صنعت واياك فالتقدير هنا لا تاكل
وشربك اللبن ولا يجوز ان يكون فى محل الرفع على تقدير لا يكن منك اكل
السمك وشرب اللبن اذ لم يتعين الواو للجمع فى زمان واحد لجواز ان
قدر لا يجتمع لك اكل السمك وشرب اللبن فالرفع سبيل لكون فى جمله على التعبير
دقيقه وهى بقاء الواو على معنى الجمع فى النصب اما فى الرفع فلا استفاده
من لفظ الفعل فيكون الواو لمجرد العطف اعلم ان ظاهر كلام المص يوهم
ان الانتصاب بعد الواو محقق بما بعد النهى وليس كذلك بل هى كالفاء سوا
الا فى السببيه وعدمها ولم ينبه الشارح هنا كما نبه فى لبابه والامثله
الباقيه ظاهره بما ذكر بعد الفاء ويكتموا فى قوله تعالى ولا تلبسوا الحق
بالباطل وتكتموا الحق يجوز ان يكون مجزوما عطفا على تلبسوا فيكون النهى
عن كل واحد منهما اى ولا تكتموا الحق كما فى المثال المذكور على الجزم ويجوز
ان يكون منصوبا على ان الواو للصرف فيكون النهى عن الجمع بينهما كما فى المثال
المذكور على النصب اى لا تجمع بينهما وكل واحد منهما ههنا علم بدليل اخر
وعدمه فى المثال انما هو لعدم دليل فان وجد كان كالاول وامتناع
النهى عن الجمع بينهما انما هو فى اللبس وكتمان الحق المطلقين وليس كذلك
هنا بل اللبس محصوص وهو كتبهم فى التورية ما ليس فيها وكتمان الحق شى
اخر وهو ان يقولوا لم نجد فى التورية صفه محمد وحكم كذا ومحو ذلك

كون ه

يكتسو

يكتسو على خلاف ما هو عليه وذلك الشى لا يستلزم هذا الشى وذهب
الكوفيين الى ان انتصابه على الخلاف وقد مر غير مرة قوله والفا
فى جواب الاشياء السته لانه قصد نصب المضارع بان المصدرية المقدره
فى جواب هذه الاشياء ان يكون الكلام على معنى الشرط والجزاء بدليل ستذكر
والشرط مما ليس بمحقق الوجود فلما كانت هذه الاشياء غير ثابته المضمون
ناسب معنى الشرط وكانت كالشرط وما بعد الفاء كالجزاء والواو حمل على الفاء
لمناسبه بينهما فى كونهما فى الاصل للعطف وفى صرف ما بعدهما عن سنن العطف
لقصد السببيه فى الفاء والجمعيه فى الواو ولذلك اى لاجل النصب فى نحو ما تاتينا
الشمس وتحدثك ولشكر فاذا لم تقصد السببيه او الجمعيه فيرفع على الاصل
لا يحتاج الى ان وكثيرا يكون بمعنى الواو كقوله عليه السلام لا يموت لاحد
ثلثة من الولد فتمسه النار اذ لا سبيل الى التنبيه فيصير الى معنى الواو فيعتقد
لا يجتمع لمسلم موت ثلثه من اولاده وولوجه النار ونظيره ما ورد
ما من عبد يقول فى صباح كل يوم ومسا كل ليلة بسم الله الذى لا يضر
مع اسمه شى فى الارض ولا فى السماء وهو السميع العليم فيضره شى بالنصب اى لا
يجتمعان ونحو سار ثرك منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا متعلق لا
يسوغه الا الضروره ونحو كانك والى علينا فتشتمنا ما وقد ولست
بوال علينا وتخوانت غير قايم فتاتينا جار عبد قوم ومنعه الاكثرون
قال الشارح اذا قلت زرنى فاكرمك فالفعل يعنى اكرمك منصوب بعد الفا
باضمار ان وذلك انهم لما قالوا زرنى ولم يمكنهم عطف الفعل الذى هو
اكرمك عليه اى على زرنى اذ كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول وهو

والفا فى جواب الاشياء السته

لا يمكن ههنا اذ الاول امر داخل تحت الطلب والثاني خبر غير داخل تحته فلا
يستقيم ان يعطف الثاني على الاول ولا يجوز ان يكون المعطوف في تقدير الامر
نحو زرني فلاكرمك امر لنفس المتكلم وحده مثلا اما لفظا فلان الامر لا
يكون له واما معنى فلان غرضهم ان يجعلوا الزيادة سببا للاكرام وهو لا يحصل
منه لان الاول طلب الزيادة من المخاطب والثاني طلب الاكرام من نفسه قصدوا
جواب لما الا صنيع من ان قصدهم ان يجعلوا الزيادة سببا للاكرام فنزلوا
قولهم زرني منزلة المصدر نحو ليكن منك زيادة لان زرني جملة مركبة من
الفعل والفاعل دالة على الاستقبال فلما ارادوا تاويله وجب ان يأولوه
بشيء مناسب له وليكن منك زيادة مناسب له فاذا اولوا زرني بالمصدر
وهو الزيارة حذفوا الفاعل الذي كان مضمرا فيه وهو انت لعدم اضماره
في المصدر فعوضوا عنه اخاه وهو كاف الخطاب وهو ايضا في المعنى
فاعل لان الزيارة انما تصدر منه وعوضوا عن زمان الاستقبال الذي
لا يدل عليه لفظا يدل على الزمان المجرد نحو ليكن زيادتك فزادوا من
ووصلوا الضمير بها ليكون خبر ليكن فحصل من هذا التاويل بالفعل
ليكن منك زيادة ولما نزلوا زرني منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد
الفاء لتعذر اضمار غيره ليكون عطف اسم على اسم فقيل زرني فاكرمك
بمنزلة ليكن منك زيادة فاكرام مني يعني جعلوا النصب علامة لذلك وهو
لا يكون الا باضمار ان واذا كان كذلك فقع اضمار ان ايذانا بان الاول سبب
للثاني وفيه رد لمن قال ان النصب بالفاء ودفعها بعد هذه الاشياء
شرط لذلك تقريره ان هذه الفاء لا يجوز ان يكون عاطفة الا بالتاويل

المذكور

المذكور فيكون العامل هي ان المقدرة على ان كونها عاطفة يمنع عملها
لان العاطف يدخل القبيلتين في شيء مما هو شانه ليس بعامل وفيه رد
ايضا لما ذهب اليه الكوفيون من ان نصب المضارع بعد الفاء بالخلاف
النهي
اي بمخالفة ما بعدها لما قبلها وكذا اي وكالامر النهي في قوله تعالى ولا تطغوا
فيحل عليكم غضبي اي فان تحل والمعنى لا يكون منك طغيان فاحلال غضب مني
واما النفي
وفي بعض النسخ فحلول غضب وهو المناسب واما النفي ابتداء بالنهي لم يتعادي
فلقولك ما تأتينا فتحدثنا اي فان تحدثنا وله معنيان احدهما ما تأتينا
فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا لكنك لم تاتنا فلم تحدثنا اي لم يوجد منك
اتيان ولا حديث والثاني ما تأتينا الا لم تحدثنا اي ما تأتينا الا لم تحدثنا و
الحال انك لم تحدثنا اي دائما ليس اذا اتيتنا تحدثنا فالجملة الاولى مثبتة وان
كان في الظاهر منفية لان النفي راجع الى القيد فيكون الاتيان موجودا دون
الحديث لكن نزل الاتيان الموجود بمنزلة المعدوم لانتفاء ثمرته التي هي الحديث
فثبت ان المعنى انه لم يوجد منك اتيان نسبت الى الحديث وانما انحصر معناه فيما
ذكرنا من المعنيين لان الكلام مصنوع وفي بعض النسخ موضوع لانتفاء مجموع
الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول
او بانتفاء احد الجزئين وصدقه اما بانتفاء الاتيان دون الحديث او بانتفاء
الحديث دون الاتيان وهو اي القسم الاخير المعنى الثاني وذلك لانه لا يكون الا
بانتفاء الحديث دون الاتيان ولم يكن عكسه اي انتفاء الاتيان دون الحديث
لان الحديث بدون الاتيان لا يتصور والنفي وان جاز العطف فيه بدون
التاويل الا انه سابق النهي في انعدام الفعل فيهما في قصد المتكلم اولا الكلام فيه

كما اول في النهي على انه يمكن ان يستدل على امتناع ذلك بان المقصود شمول النفي
للطرفين وذا لا يحصل الا بتقدير مصدر معطوف على المصدر المنتزع من الفعل
المنفي ولو عطف من غير تقدير ان لكان تحديثا معطوفا على ما تحدثنا فلا يلزم
شمول النفي لان المعنى ما يكون منك اتيان ويكون منك تحديث وهو ليس بمراد

واما الاستفهام

واما الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك اي فان ازورك فالمعنى ليكن منك
تعريف بيت وزيارة مني واما التمني فنحو ليت لي مالا فانفقه اي فان انفقه وفيه

واما التمني

لا حاجة الى التاويل الا في المعطوف اي ليت لي مالا فانفاقا وبعضهم فسره ليكن لي
مال فانفاق وليس بوجه وفي معناه ودّ لو تاتيه فتحدثه بالنصب لان في لو رائحة
التمني لا سيما وقد تقدمه ودّ كما في قوله تعالى ودّوا لو تدهن فيدهنوا على
قراءة النصب واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي فان تصيب

واما العرض

كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة خير مني ومقاربته من التمني هي انك اذا
عرضت عليه النزول فقد حضضته عليه فلا فلا تحضه الا على ما تودّه وتتمناه
فان قلت هذا استفهام فتحصل العينية برغبة لجاب بقوله وليس هذا باستفهام
لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول وانما القصد لك
ان تذكره اي النزول له اي لمخاطبك وتعرضه عليه فقط اذا كان ساهيا او
مارا غير ملتفت اليه فالفعل منصوب بعد الفاء في هذه المواضع باضمار ان
يريد ان لما كانت مقدرة في هذه الصور بعد الفاء دل على انها هي الناصبة
ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان المقدرة لها اعراب وذلك الاعراب لا يخلو
من الرفع والنصب وينقسم الفعل الذي له اعراب كذلك ثلثة اقسام قسم جائز فيه
الرفع فقط وذلك اذا كان الفعل بعد الفاء لغير من له الفعل الاول نحو ائتني فا

فان

فان الفعل الاول فيه للمخاطب والفعل الثاني للمتكلم فيجب ان يكون في محل الرفع
على تقدير مصدر معطوف على مصدر معطوف منتزع من الفعل الاول على
امتناع الحصول والكون مثل الافعال العامة اي ليكن منك اتيان فتحديث مني على
ما مرّ في زرني فاكرمك وانما وجب الرفع لانه لا سبيل الى تقدير فعل امر صيغة كالفعل
اما الاول فلا يستقيم فاكرمك امرا مني لانه ليس فعلا للمخاطب وقسم جائز فيه وفي بعض
النسخ يجوز فيه الرفع والنصب وذلك اذا كان الفعل الثاني فعلا لفاعل الفعل
الاول نحو ائتني فحدثني فان الاتيان والتحديث فعلان للمخاطب فانت بالخيار
ان شئت قدرت فعلا ثانيا فتحدثنا وفي بعض النسخ فحدثنا والاول انسب فيكون
المصدر المنتزع معطوفا على مصدر منتزع منصوب وان شئت قدرت ليكن
منك اتيان وتحديث فيكون معطوفا على مرفوع وقسم جائز فيه النصب لا غير

ليت

نحو ليتك تاتينا فتحدثنا والمعنى ليت اتيانا منك فتحديثا وانما لزم النصب هنا لا
لان ليت يقتضي ان تنصب ما يدخل عليه وهو هنا مصدر منتزع من خبره فيكون
المصدر الثاني معطوفا على منصوب فيجب نصبه وانت تعلم انه يجوز ان يقدر
ليت يكون منك اتيان فتحدث والاولى ان مثل ليتك تاتينا فاكرمك كما مثل
به في التعليق وانما لزم النصب فيه لاجل ليت لانه اذا جاز الرفع يكون المقدر
ليت يكون منك اتيان فاكرام مني وهو غير مستقيم لبقاء خبر ليت وهو جملة
بلا عائد الى اسمه اذ المعطوف يجب ان يكون في حكم المعطوف عليه ولا يجوز ان
يكون المقدر ليت الكائن منك اتيان فاكرام لان معمول ليت او الفعل المقدر
يجب ان يكون مصدرا منتزعا اعلم ان ما ذكره الشارح هنا يخالف ما ذكره
في لبابه لان حاصل كلامه هنا ان القسم الواجب فيه النصب هو ما وجد فيه

ليت مطلقًا وحاصل ما ذكره في لبابه ايضًا ذلك يكن لا مطلقا بل اذا كان الفعل الفعل الثاني لغير من له الفعل الاول وهو غير داخله على ضمير الشان لان قوله في لباب الا اذا كان بمعنى ليتاً سبباً مما قبله وهو قوله فلا فالرفع اذا كان فعلا لغير من له الفعل الاول وقال بعده فيما عداها الوجهان فيلزم منه ان يجوز في المثال المذكور هنا الوجهان لكونه مما سواها قيل اذا كان اسم ليت ضمير الشان يجب فيه الرفع تحوليته اينني فاكرمه اي ليت الشان يكون منه اتيان فاكرام صح ولا يستقيم ليت الشان بفعل اتيت اتيانا فاكراما مني وانت تعلم انك اذا قلت ليته هو ما يأتيني فيكرمني يجوز فيه الوجهان اما الرفع فعلى تقدير ليت الشان يكون منه اتيان فاكرام واما النصب فعلى تقدير ليت الشان بفعل هو اتيانا فاكراما فاذن هو سهو او نظر الى خصوص المادة

قولـــــه وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت

قال الشارح اراد اي المص ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا للاخر كما ذكرنا نحو ما تأتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للتحديث اي ان اتيتنا حدثتنا وهذا معنى قوله ان تفعل فعلت لا ان يكون ذلك ماضيا وشرطا كما زعم بعضهم والا لكان التسبيب بل لا باضمار ان والفاء وقد فرضناه بها هنا ويقول لانه لو اضمر لاضمر اما مثبتا كما ذكر في الشرح وهو لا يجوز لعدم دلالة النفي على الاثبات ومنفيا نحو ان لم تاتنا وهو ايضا لا يجوز لان عدم الاتيان لا يكون سببا للتحديث بل الاتيان قولـــــه والجازمة لم اي للفعل المضارع لم ولما لنفي الماضي بعد قلب معنى المضارع اليه وهو المراد فلم يقم ولما يقعد بمنزلة ما قام وما قعد ولا خلاف في انهما مضارعان معناها

الحروف الجازمة

الكلم

بتهمة داخلة عليهما وقوله وقول صاحب الكشاف ولم ولما لقلب معنى المضارع الى الماضي وبعينه واحد الا انه لما كان في ذكر عوامل الجزم في المضارع طرح قلب معنى المضارع الى الماضي من البين لان ذلك معلوم من قوله لنفي الماضي بخلاف صاحب الكشاف فانه في صدد ذكر حروف النفي فاحتاج في البيان وقد عبر بعضهم عن ذلك بقلب لفظ الماضي الى المضارع وهؤلاء وان لم يكن بينهم وبين الاخرين خلاف في المعنى الا ان هذه العبارة توهم صحة الدخول على لفظ الماضي وان المضارع على معناه وليس كذلك فالعبارة الاولى اولى قال الشارح انما عملتا لاختصاصهما بالفعل والحرف اذا اختص بعمل فيما يختص به وانما وجب ان يعمل الجزم لانها شبهت بان من حيث انهما تدخل على المضارع فتجعله الى معنى الماضي كما ان ان تدخل على الفعل فتجعله الى معنى المستقبل سواء كان ذلك الفعل ماضيا او مضارعا فلما اشبهها عملت عملها وفيه نظر عرفته فالاولى ان تعلل العمل بالاختصاص والمشابهة وتعلل عمل الجزم بها او بان هذه الحروف تنقل الفعل الى معنى لا يكون في الاسم اصلا وحروف النواصب وان احدث ايضا ما لا يكون في الاسم اصلا لكن عرض لها شبه بان الفعل فحملت عليها ولما بمنزلة لم في هذا الفعل فحملت عليها الا ان بينهما فرقا سيأتي وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت عاملة والعمل يظهر في الفعل المضارع دون الماضي الزموها اي لم جواب لما المضارع ولم يحسن دخولها على الماضي والا لما ظهر عملها كما اجاز ذلك اي الدخول على الماضي في ان الشرطية مع عدم ظهور العمل لان الاصل في حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل اذا كانت للاستقبال والمستقبل

وقف کتابخانه حضرت شاهچراغ علیه السلام شیراز

انفل باعتبار المعنى واللفظ من الماضي نعدل عن الاثقل الى الاخف واما لم
فالاصل فيهما ان تدخل على الماضي لانهما موضوعة لمو وقد وجب سقوطه
الاصل بما ذكرنا فلو جوزنا بعد ذلك دخولها على الماضي الذي هو الاصل
والاخف لما جاز دخولها على المضارع الذي هو الفرع والانقل لانه
انتقال للاخص عن الاخف الى الانقل وهو غير جائز والانتقال من الانقل الى
الاخف على مقتضى الطبع وان كان اصلا لجواز تركه وان كان اخف ومن
الاخف الى الانقل على خلاف مقتضى الطبع لا سيما اذا كان اصلا ولا
انتقال فيما اذا كان حرف الشرط داخلا على المستقبل لانه باعتبار الاصل
قوله ونفي لما توقع ثبت اولا ان لم بمنزلة لما في النفي وكانت علمه
علة الا ان بينهما فرقا فاشار الى الفرق قال الشارح قيل ان لم لنفي فعل
اي لنفي الماضي المطلق فاذا قال القائل قام زيد كان نفيه لم يقم فكان نفيا
للماضي بان دخل على المضارع عن لا بان دخل على لفظ الماضي ونقله الى لفظ
المضارع ليصح عملها فيه كما ظن ان هذا مذهب سيبويه رحمه قال ابن يعيش
والاظهر هو الاول لان العامل في الحروف نفسه المعنى لا تغير الالفاظ انفسها
فقال لو قلبت معناه الى الماضي المنفي فلذلك صح لم يقم زيد امس كما صح ما قام
زيد امس ولم يقع غدا الا اذا حصل الفعل باسا لحرف لم يقم عبد الله ام وذلك
جائز لاختصاص لم بالفعل غير داخل على غيره فصارت كاحد حروفه
ولذلك لم يفصل بينها وبين مجزومها فان وقع فهو من الاتي وجواز
زيدا لم اضرب كزيدا اضرب مع انه لا يجوز تقديم المعمول حيث لا يجوز تقديم
العامل يدل على ذلك ولم يغن ما عنه لان فيه زيادة فائدة ليست في ما

كلم لنفي الماضي مطلقا بخلاف ما فانه لنفي الماضي القريب من الحال ولما النفي
قد فعل فيما انها في النفي بمنزلة قد في الاثبات ولذلك كان كلوا جديس قد فعل
ولما يفعل جوابا للاخر وفي قد معنى التوقع اي الانتظار يقال توقعت الشيء
واستوقعته اي انتظرت كونه وهو طلب وقوع الفعل مع تكلف واضطراب
فلذلك في لما معنى التوقع والا لم يقع جوابا له لا يرى انهم كما لا يقولون
قد ركب الامير الا لقوم ينتظرون ركوبه او يسألون عنه قائلين هل ركب
الامير فكذلك لا يقولون لما ركب الامير الا لقوم ينتظرون ذلك
او يسألون عنه ولهذا صرح سيبويه فقال واما قد فجواب هل فعل لانك
السائل منتظر الجواب وقال قد فجواب ايضا لقوله لما يفعل وجوابه
في طرف الاثبات قد فعل لانه ايجاب لما نفيا فتبين ان قد فعل ولما
يفعل لا يقعان في ابتداء الكلام لان الخبر اذا كان مبتدأ يقول
فعل ولم يفعل فقول الشارح يقال قد ركب الامير لقوم ينتظرون
ذلك اي الخبر وكذا لما ركب معناه ما وجد بعد وقوع ما كنت تتوقع
وقوعه من ركوبه في الحال كما قال الخليل هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر يريد
ان الانسان اذا سأل عن فعل او علم انه قد يتوقع الخبر قيل قد فعل او لما
يفعل فلذلك قلنا او يسألون عطفا على ينتظرون وقيل هي لم الحقت في الاصل
اضمت اليه ما فازدادت في معناها انضمت بفتح همزة ان المجموع في محل النصب
على انه مفعول ازدادت معنى التوقع مفعول ضمنت فلذلك وقع جوابا
لقد فعل لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وعلى كلا المذهبين فيهما
معنى التوقع فلذلك حذف ما دخلت عليه قيل لما اي لما يجيء كما حذف

ما دخلت عليه قد فى كان قد اى كان قد زالت بخلاف لم اذ لا يقال لم على معنى انه
لم يخرج لعدم قرينة الحذف وثمة القرينة موجودة وهى تقدم السوال والتزم
قليلا تشبيها بلما واستطال عطف على تضمنت اى امتد زمان فعلها من حين
الانتفا الى حين التكلم كما استطال زمان فعل ضدها وذلك اذا قيل قام
مثلا يحتمل ان يكون القيام فى الماضى البعيد من الحال وينقطع فاذا قلت
قد قام علم ان القيام وقع فيه وامتد والا لكان بلا فائدة وذلك
اى استطالة زمان فعل لما دون لم انك اذا قلت ندم زيد ولم ينفعه
الندم اى عقيبه لم يفد الامتداد وان احتمله ولذلك وقع بعد التحديد
بكان استعمالها اعم فلذلك جاء قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر
لم يكن شيئا مذكورا وقوله تعالى ولم اكن بدعائك رب شقيا على الانقطاع
اذ عدم كونه شيئا مذكورا قد انقطع عن زمان الاخبار والاتصال اذ نفى
الشقاء متصل بزمان الاخبار لا ان نفى الشقاء عنه فيما مضى ثم اتصل به
الشقاء ولحوقك بلما اى لما ينفعه الندم كان المعنى على انه لم ينفعه الندم
الى وقت اى وقت التكلم او الى وقته الذى هو فيه فعدم النفع متصل
بحال التكلم لانه ثبت ان لما نفى قد والاخبار بها عن الماضى المتصل بالحال
فكذا فى نفيه قوله ولام الامر هى اللام الداخلة على المضارع ليؤذن
بانه مطلوب المتكلم وهو مختص بما ليس للفاعل المخاطب لانه خص بالصيغة
الا على لغة قليلة ومنه قوله تعالى فبذلك فليفرحوا وذلك فى كلام النبى
عليه الصلوة والسلام كثير روى فى الصحيح لتاخذوا مصافكم وقد يحذف
مع بقاء عملها فى ضرورة الشعر حملا على حرف الجر والافصح رفع المضارع

لجواز ان يقصد به موضع امنه قوله تعالى يومنون بالله ورسوله بقرينة
ما ورد بعده يغفر لكم بجزمه اذ لا وجه له سواه قال الشارح انما عملت
لام الامر الجزم لمشابهتها ان فى لزومها الفعل كلا المضارع نظرا الى
الاصل ونقل معناه من الاخبار الى الانشاء كما ان ان تنقل الفعل من كونه
مجزوما به الى كونه مشكوكا فيه اما فى كلا الجزئين عند المنطقيين او فى
الشرط عند النحاة وانما كسرت ومن حق الحروف الواردة على هجاء واحد
ان يبنى على ما سبق فى بحث المنادى المستغاث فرقا بينها وبين لام التاكيد
التى تدخل على المضارع نحو ان زيدا ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا
مختصا بالفعل وهو الجزم اشبهت اللام الجارة التى تعمل عملا مختصا بالاسم
وهو الجر فكسرت كما كسرت هى اى كسرت لام الامر كما كسرت اللام الجارة
عند دخولها على الظاهر والفعل لا مضمر له فتعين كسرها مطلقا وحكى
الفراء ان بعض العرب يفتحها وسكن هذه اللام عند واو العطف وفاء
نحو فليستجيبوا لى وليومنوا بى وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق
لانهم شبهوا فلي وولى من فليستجيبوا وليومنوا بحد وكبد ونحوهما مما
عينه مكسورة فسكن اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين ثمة نحو كبد
كبد بالسكون ونظيره اسكان اول هو مع الواو والفاء لتشبيهها بعضد
بالضم حيث قالوا عضد بالسكون والاسكان عنده ثم كما سكن الكسائى نحو
ثم ليقضوا ومن ههنا تبين ان الاسكان جائز عند هذه الحروف
المذكورة لكن على مراتب متفاوتة قد وكثرة فالاسكان مع الفاء اكثر
منها ومع الواو لاتصالها بها اتصالا معنويا وصوريا وهى حرف واحد فصار

كالجزء منها لفظا ومعنى اما الواو فلا الاتصال الصورى فيه مفقود واما ثم فلانها
على ثلثة احرف فيمكن الوقوف عليه فلو اسكنت اللام لاستدا بالساكن اذا وقعت
عليه ومع الواو اكثر من ثم للاتصال الصورى وهو على حرف واحد لا يمكن الوقوف
عليه فجاوزت مرتبة ثم فانقصت من مرتبة الفاء بدرجتين ومن مرتبة الواو بدرجة
ومرتبة الواو من مرتبة الفاء بدرجة قوله ولا في النهي اى لا التي في النهي
وهي المطلوب بها ترك الفعل فخرج لا التي للنفي فانه لا عمل لها كقوله تعالى ولكم
لا تؤمنوا قال صاحب الكشاف في مفصله في فصل حروف النهي ولنفي الامر
يريد به النهي لانه يجوز ان يطلق النفي ويراد به الضد مجازا او التزيينة قوله
وسمي النهي فاندفع به اعتراض ابن الحاجب بانه ان اراد الامر العام للنهي يلزم لا
يكون محرما كالى جميع المباحات وان اراد به واحد الامور فلا وجه لنفي الامر
فلم يكن لتخصيصه بالنهي وجه قال الشارح انما عملت لا هذه الجزم اى لا التي
للنهي لما ذكرنا في لام الامر من المشابهة بان في الفعل والتلزوم ثم النهي قد يكون
للفاعل والمفعول غائبين كانا وحاضرين او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو
لا يضرب ولا تضرب ولا اضرب ولا نضرب بفتح الاول وكسر ما قبل الاخر في
المعلوم وعلى العكس في المجهول قوله وان في الشرط معناه في اللغة العلامة اذا
كان محرك الوسط ومنه اشراط الساعة وقد جاء اشراطها ثم نقل للتخفيف ونقل
الى المعنى المعروف والجزاء معناه في اللغة الاكتفاء من جزيت بالشي اكتفيت به نقل
الى المعنى المعهود لكون الاول علامة على وجود جوابه وكون الثاني مكتفى به بحيث
لا يحتاج الشرط الى غيره قال الشارح ان وضعت للشرط اراد به تعليق شي بشي
ولذلك وقع في بعض النسخ وهو يقتضي جملتين بتذكير الضمير رجاعا الى الشرط

لا في النهي

ان في الشرط

وفي بعضها هي ارجاعا الى ان تجعل احدهما شرطا وهو الجزء الاول من الجملة الشرطية
تجئ بعد دخول حرف الشرط عليه والاخر جزاء وانما وجب ان يعمل الجزم لانها
لما كانت مقتضية للجملتين وجب ان يكون عاملة فيهما ليكون ذلك العمل دالا على
ذلك فاختير لها عمل الجزم لطول ما يقتضيه وهو الجملتان فيناسبه الجزم لانه حذف
اى حذف الحركة وتخفيف لان الحركة ثقيلة واعدامها تخفيف ويجوز ان يكون
قوله لانه حذف بدلا من الطول او تعليلا للكل ولان الجملتين لما صيرتا جملة واحدة
ظهر نقصان اذ الاصل ان يكون كل جملة كلاما تاما فصيرورة الكلام جزءا
من الكلام يظهر النقصان لا محالة وقطع الحركة نقصان فجعل اعرابه يقطع الحركة
ليكون النقصان امارة للنقصان وفي كلامه اشارة الى انها عاملة فيهما الا ان
عملها في الشرط بلا واسطة وفي الجزاء بواسطة الشرط فعمل الشرط في الفعل
لا جزء من العامل وهذا اشبه بعمل النحاة بالماء في تأثير النار في القدر
هذا عليه الاكثرون واما ابو العباس فهو عنده جزء من العامل لا حاجة
الى بعده فيهما جميعا انتفاء واحد فيهما مقتضيان لوجود الجواب فنسبة العمل
الى احدهما ليست باولى من نسبة العمل الى الاخر وعليه جماعة من نحاة وانحا
وهو ضعيف لان ان عامله في الشرط لا محالة وقد ظهر اثرها فيه واما الشرط فهو
فعل لا يمكن ان يجعل عاملا كالجزاء لانه ليس احدهما باولى من الاخر في العمل
انه لا اثر له فاضافته الحكم اليه لا فائدة فيها واعلم ان مقارنة حرف الشرط
ترجحه ومقارنته الجزاء معنى لا ترجحه والا لرجح الضعيف على القوى ولهذا عن
العمل عنده وقوع الشرط مضارعا والجزاء ماضيا مع ملاصقة العامل محله
وللزوم وقوع الفاصل بين حرف الشرط ومعموله والتوالى كلها باطلة بالفرق

وحكي عن ابي عثمان الجرمي والمازني سمعان لخروجها عن المضارعة بالكلية لو محو
بعد حروف الشرط فعادا الى البناء قال ابن يعيش وهذا القول ظاهر الفساد وبادنى
تامل يتضح ذلك وذلك لانه لو وجب له البناء بدخولهما عليه لوجب بدخول
النواصب وبعض الجوازم لان الاسماء لا يقع فيهما وذلك ان يمنع التالي في الاول
لبقاء ادنى المضارعة وان يقول هو بعده مبني ايضا فالاولى ان يمنع خروجهما
عن المضارعة بالكلية لبقاء ادنى الادنى وهي ان للمستقبل لانه بها يرتبط
الشرط بالمشروط في الاستقبال كما ان لو للمضي لانه يرتبطان بها في المضي على سبيل
تعذر الاول فظاهرها الدلالة على ان الثاني منتف فيلزم منه انتفاء الاول
لان من ضرورة انتفاء المسبب انتفاء السبب وقولهم لو حرف يدل على امتناع
الشي لامتناع غيره ليس يقطعي الدلالة على ان المراد امتناع الجواب لامتناع
الشرط بناء على ذكرهم مع لولا التي يقولون فيها انها لامتناع الشي لوجود غيره
وهذا الممتنع هو الثاني بالاتفاق كما ادعى ابن الحاجب بل هو محتمل لهذا ولما ذكرنا
اولا وهو اولى لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب من غير عكس لجواز ان
يكون ثمة اسباب اخر فصح ان يقال ان الاول لم يمتنع فيها لامتناع الثاني فانظر
الى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا كيف سيقت للدلالة على انتفاء
التعدد في الالهة بامتناع الفساد دلالة على امتناعه لامتناع الالهة اما لانه
خلاف ما يفهم من سياق الاية مثال هذه الدلالة واما لانه لا يلزم من انتفاء
الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يقع وان لم يتعدد الالهة فثبت انها لامتناع
الاول لامتناع الثاني وقد يأتي على المعنى المذكور والثاني يتحقق عند تيان القرائن
الدالة عليه من خارج نحو قوله عليه الصلوة والسلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله

بحث لو

ارتباطا على سبيل التقدير فلو ثبوت نفي العصيان

لم يعصه وهو مسبوق على ان بين نفي الخوف ونفي العصيان بناء على ظاهرها لوجب
ثبوت العصيان المنافي لما سيق له الحديث من المدح فعدم انتفاء متحقق لانه
قد علم ان العصيان عن مثله منتف فمعنى الحديث لو قدر عدم الخوف من الله تعالى
فهو على هذا التقدير لم يعص الله فكيف يعصي عند الخوف ومنه قوله تعالى ولو اسمعهم
لتولوا والا لنافى قوله كلامه آخره تعالى عن ذلك علوا كبيرا وقد يكون معلوما
من نفس السوق الذي يضع فيه مثل قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر
يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله سيقت هذه الاية على ان بين ثبوت كون
ما في الارض من شجرة اقلاما وكون البحر مدادا وبين نفي النفاد عن كلماته ارتباطا فلو
تدر انتفاء نفي النفاد على ما ذكرناه من ظاهر كلامهم في لو لادى الى حصول النفاد
وهو خلاف ما سيقت له الاية وخلاف المعقول فاستفيد هذا المعنى من نفس
سوق الكلام فتدبر في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم اختلفوا فيه في انه هل
يعد من حروف الشرط ام لا فبعضهم عدوه بناء على انها للشرط فيما مضى اذ كان وجود
الثاني موقوفا على وجود الاول فيه وبعضهم لم يعده بناء على ما ذكرنا في صدر
البحث فاذا وجب دخولها على المضارع ولو على الماضي ولا يخلفان الا لنكتة
مبين تفصيلها في علم المعاني وزعم الفراء انها قد يستعمل في الاستقبال بمعنى ان وانما
لم تعمل الجزم لو كما عملته ان مع انهما في اقتضاء الجملتين سواء لانها لما كانت للماضي
وجب دخولها على الماضي والماضي لا يستحق الاعراب فبالحرى ان لا يعمل الحرف الذي
وضع لاجله فان قيل يرد على هذا لم فانها للماضي المختص المستحق للاعراب فبالجرى
ان لا يعمل اجاب بقوله ولا يرد على هذا الدليل لم فانها يلزم المضارع لفظا
تقريبا سلمنا ان لم كلو في الموضع للمعنى لكن عرض له الشبه بان كما ذكرنا فلذلك

يلزم المضارع لفظا لظهور اثره فيه فلا يرد فان قلت كيف زعمت
ان ان للمستقبل وانت تقول ان كنت خرجت امس فاني اعطيك اذ هو ليس على
الاستقبال والا لما قرن بامس قلت انه وان كان تقريره انما الاثر انه ليس
على الاستقبال لانه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال كان
المعنى ان يكن خرجت امس على معنى ان يصح خروجك امس لانك يقول ذلك اي ان
خرجت امس مجوزا حالا من ضمير المخاطب ان لا يكون قد خرج المجموع في محل النصب
على انه مفعول مجوز ان يقع شك في خروجه وذا اي ان يصح خروجك امس كلام على
وجه اي طريقه واصله فعود الضمير الى ما اشار اليه بذا ويجوز ان يكون
عايدا الى الاستقبال فعلى الاول المراد من الوجه الاستقبال الخاص
ان المعنى على التقدير الاول معنى ان كنت خرجت امس ومعنى ان يكن خرجت امس
ان يصح خروجك امس فمعنى ان كنت خرجت امس ان يصح خروجك امس فضمها
الى قولنا وان يصح خروجك امس كلام على الاستقبال ينتج معنى ان كنت خرجت
امس كلام على الاستقبال وعلى التقدير الثاني هكذا بعينه الا ان الكبرى
يكون ان يصح خروجك امس كلام على وجه الاستقبال سلمنا انه ماض لفظا ومعنى
لكن جاز ذلك في كان بلا غير لقوة دلالتها على المضي فجاز ان تعليق ان للدلالة على
ولذلك لا يقع شي من الافعال بعد ان غير كان الا ومعناه المستقبل هذا
الجواب للمبرد قوله وهما مجزومان ان كانا مضارعين قال الشارح
اعلم ان فعلي الشرط والجزاء لا يخلو من ان يكونا مضارعين او ماضيين او الشرط
مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس فالاقسام اربعة اما الاول وهو ان
يكونا مضارعين نحو ان سالتني اعطك فالفعلان مجزومان جميعا بان لان

معنا

معناه يقتضي الجزئين لانه للتعليق وهو فاعل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا
لان نسبته الى كل واحد منهما على التسوية فلو عمل في احدهما دون الاخر لزم التحكم
واما الثاني وهو ان يكونا ماضيين وانما جاز ذلك وان كان الاصل ان يكونا
مضارعين لان الماضي اخف من المضارع وهذا موضع تطلب فيه التخفيف لطول
الكلام بالجملتين ولهذا اختير للشرط والجزاء الجزم فلا يظهر فيهما الاعراب نحو ان
اتيتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير مستوجبة للاعراب فلا تتغير عن حالها
وان كان العامل يلاصقها الا انها في محل الجزم كمن في لقيت من عرفته فان من
لا تتغير عن حاله وان لاصقه العامل الا انه في محل النصب فان قلت من اسم
والاسم مستحق للاعراب في الاصل والبناء عارض فيصح ان يقال انه في محل الرفع
بخلاف الماضي فانه لا حظ له من الاعراب اصلا فكيف يصح ان يقال انه في محل
الجزم قلت على تفسير الشارح وهو قوله على معنى انهما وقعا موقعا لو وقع
فيه المضارع الذي يستحق الاعراب لكان مجزوما ولا شك انه لا يمتنع واما
الثالث وهو ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان ياتني اكرمتك
فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقة حرف الجزم اياه واما الثاني
فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرنا من ان الماضي غير مستوجب للاعراب فلا يتغير
عن حاله استقبحه ابن يعيش حيث قال ولا يحسن عكس هذا الوجه يشير الى ما كان
الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وعلله بوجهين احدهما ان الشرط اذا كان مجزوما
لزم ان يكون جوابه كذلك لانك اذا اعملته في الاول كنت ارهفته للعمل غاية الارهاف
فتركت اعماله في الثاني تراجع عما اعتزمته فصار بمنزلة زيد قائم ظننت ظنا لان تاكيد الفعل يقتضي
ارهاف وعناية بالفعل والغاؤه اهمال واطراح وذلك معنيان متدافعان والثاني

اذا جزمت انصب مجزوما بعدها لانها تجزمها ما بعدها يظهر انها تجزم وجزمها
يتعلق بفعلين واذا لم يظهر جزمها صارت بمنزلة جرم جازم لا نوتي له مجرور
وانت تعلم انه يلزم تقبيح القسم الرابع على هذين الوجهين بعينهما فلا وجه
لتقبيحه وتحسين عكسه فالاولى ان يقال لان الجزا في المعنى بعد الشرط فاذا
جاء الشرط الذي هو اسبق في المعنى بصيغة المستقبل فالجزا بذلك احدى
واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزا مضارعا وهو احسن
من القسم الثالث لان فيه مخالفة اخرى وهي انجزام الشرط على القطع بخلاف
القسم الاخير فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الجزم لانه غير مستحق للاعراب وان
لاصقه العامل واما الثاني يعني الجزا ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني
اسك في الرفع وآتك في الجزم اما الرفع فلان الجزا تابع للشرط وبعيد عن العامل
فلما لم يظهر الجزم في الشرط القريب منه حيث كان ماضيا حمل الجزا عليه ثم الجزا
وترك على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا ومجزوم معنى كما ان يغفر الله
لزيد خبر مرفوع لفظا ودعا مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد
اما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزا حقهما ان يكونا مجزومين بان على
ما يتعلق من اقتضائهما اقتضاء واحدا فلما امتنع ههنا جزم الشرط لكونه
ماضيا ترك الجزا مجزوما وما يشبه ذلك قولهم والله ان اكرمتني لاكرمتك
وامتناع والله ان يكرمني لاكرمتك وكذلك قولهم ان زيدا ضربته ضربته
وضعف ان زيدا يضربه اضربه لانه لما الغى الشرط في الاول باعتبار الجواب
لفظا كره ان يعمل لفظا في الشرط مع الغاء اثره اللفظي في الجواب فحسن لما لا يظهر
فيه الاعراب فوضع موضع المضارع فيكون كانه ملغى باعتبارهما جميعا ولما احد

فعل

فعل الشرط في قولك ان زيدا ضربته ضربته كره ان يؤتى مجزوما بالفصل بينه وبين
عامله لضعفه عن العمل مع الفصل بخلاف الماضي لصيرته كانه ملغى من حيث اللفظ لحصول
الفصل بينه وبين عامله هذا ما ذكره ابن الحاجب في شرحه للمفصل وفيه بحث لان
الدليل الاول يثبت قبح والله ان يكرمني لاكرمتك وهو ليس بمطلوب بل المطلوب
امتناعه وهو ليس بدال عليه وعليه اي وعلى جواز الرفع والجزم بدليل ما سنذكره
الشارح البيت الذي انشده اي المصنف وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالي
ولا حرم قبله والحجل يوم حيث كان ولكن الجواد على علاته هرم هو الجواد الذي
يعطيك ماله عفوا ويظلم احيانا فيظلم فيه يقول الجزم والرفع اما الجزم فعلى
القياس المذكور واما الرفع فقال المبرد شاذ على حذف الفاء اي فيقول هو مثل
الرفع اذا كان الشرط مضارعا كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع بناء على ما هو
اصله في مذهبه من وجوب الفاء اذا كان الجزاء مضارعا مثبتا كما يقولون جميعا
به في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ومع الفاء امتنع الجزم لان الفاء
يمنع ما قبله عن العمل فيما بعده وسيبويه حمله على نية التقديم والتاخير اي
قوله يقول وان كان متاخرا في اللفظ فهو متقدم في النية فكانه قال يقول
ان اتاه وعند التقديم يمتنع الجزم فكذا عند نية التاخير ويجوز ان يكون على
تشبيه ان بلو كما يشبه لو بان فيجزم كقوله لو يشا طار به ذو ميعة وعند
الاولى في دفعه ان يقال ان الجزا تابع للشرط فلما لم يظهر العمل في الشرط وهو
متبوع فبالحري ان لا يظهر في الجزا وهو تابع والبيت لزهير بن ابي سلمى على علاته
على كل حال من الحالات المتفرقة كانه احدها من بنو علات اذا كانت امهاتهم
شتى والاب واحد قال وان ضربت على العلات اجّ لها سمن حبطه

[لكن ليس بمنزلة ... من الشرط والجزا الا ان الاول احسن ...]

النعام وهرم اسم رجل هو صاحب زهير الذي يقول فيه هذا وهو هرم بن سنان
الى حارثة المري من بني مرة بن عوف بن سعد والنائل مثل النوال بمعنى العطاء
ويروى يوم مسغبة من سغبت بالكسر سغب سغبا اذا جاع يقال يتيم ذو
مسغبة اي ذو مجاعة ويروى ايضا يوم مسئلة هي مصدر من السؤال من
سالته الشي معناه يوم حاجة توجب المسئلة ويروى حرم وحرم بالفتح
والكسر والخليل الفقير المختل الحال ومعناه ان اتاه رجل فقير فحذف الموصوف
واقام صفته مقامه وهو جايز خلا ما عليه الكوفيون الصلة والموصول
فجوزوا حذف الموصول واقامة الصلة مقامه ولا يستقيم ان يكون بمعنى
الصديق لان قيده بيوم السؤال اذ ذاك وفيه والصديق لا يعتد بوقت
او لا يحتاج الصديق الى السؤال والحرم المنع جعله الجوهري بمعنى الحرمان ثم
هذا البيت اي يقول ليس لمالي عنك منع وقال ابو عبيدة مالي حرم اذا كان
لا يعطى منه شي يمدح زهير بهذا هرم بن سنان يريد انه لا يعتل في خليله
اذا اتاه من ساله بعلة حتى يحرمه اي لا يقول لمن ساله ما عندي او ليس لي شي اعطيك
منه واراد بالمال الابل والغنم قوله ومجي الجزاء بالفا اذا كان
جملة اسمية قال الشارح اعلم ان الجزم في الفعل الثاني خصه لان ما نحن بصدد
البحث عنه لا يصلح ان يكون شرطا ولان من دخول ان يعلم انه شرط فلا حاجة
الى شي آخر بخلاف الجزاء فلذلك قال الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب
يدل على كونه جزاء سواء كان ذلك معنى او لفظا فيحصل الارتباط بينهما
لان المجزوم لا يكون الا مرتبطا بما قبله ولا يصح الابتداء به من غير تقدم
الجازم عليه فكل موضع لا يقدر فيه الجزم يدخله الفا لتحصيل الارتباط

اللفظي

اللفظي ولانه لا يقع بلا ارتباط لانتفاء الارتباط المعنوي بامتناع الجزم فلا يصلح
ان يكون جزاء وانما خص دخول الفا لان الفا ياتي لاتباع الشي بالشي ويؤذن
بان ما بعدها سبب عما قبلها وما يوجد فيه هذا المعنى ليس الا الفا من بين
حروف العطف فلا يجوز ان يجلس الي والله لاجازيك او يمر ولما كان بيان هذا
محتاجا الى بيان انه لا يقع في ابتدا الكلام لانه لو وقع لجاز ان يكون ما بعدها
منقطعا عما قبلها قال ولا يكون في ابتدا الكلام يدل عليه الاستقرا فاذا
قلت ان ما تني فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم جواب للشرط مسبب عما قبله هذا
مستفاد من كونه موضوعا للاتباع مع السببية وليس بكلام منقطع عما قبلها
هذا مستفاد من عدم وقوعه في ابتدا الكلام ولا يقع بعد الفا فعل
يظهر جزمه منفيا كان او مثبتا الا على اضمار يصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى
ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا التقدير فهو لا يخاف فيكون ممتنعا عن
تقدير وقوع الجزم فيه اذ الجملة الاسمية يمتنع فيها الجزم وهي جملة اسمية
على ذلك التقدير وقوله تعالى ان تضل احديهما فتذكر بالرفع على قراءة
حمزة فالحاصل ان الفا يدخل حيث لا يقدر فيه على الجزم فعلا كان
ما بعده او اسما اما الاسم فظاهر انه لا يقدر فيه على الجزم او عدم قدرته
فيه على الجزم لان الجزم لا يدخله لانه من خواص الفعل وفي بعض النسخ ان
بغير اللام وهو يعضد الوجه الاول والمراد به الجملة الاسمية لان الجزاء
لا يقع الا جملة لكن لما كان صدرها اسما عبر عنها به فلما لم يقدر فيه على الجزم
كانت غير صالحة للجواب لانه على وفق الشرط وهو لا يكون الا فعلا متصرفا غير
مصدر بشي من الحروف الا بلا ولم فلا بد من اتيان الفا ليدل على انها جزا

لجواز ان يقع جزاء بالنظر الى انه ليس شيئا مفروض الوجود كالشرط بل هو مترتب على
امر مفروض الوجود ولكن على تاويله بما يجعله مناسبا له فهو ان كان خبرها من
المشتقات وما يشتمل على ما اشتمل من مشتق الخبر فالجزاء بالحقيقة هو كالمثال الذي ذكره
او بحيثية انه لم يكن كقولك لابيك ان اكرمتني فانت ابي اي هو سبب تحقق ذلك
وانما فعل الامر فهو اما موقوف اذا كان للخطاب او مجزوم اذا كان للغيبة
وعلى كلا التقديرين يكون ساكنا والساكن لا يقدر على اسكانه مرة اخرى ولا
يجوز جزمه على حذف الصدر كما في فلا يخاف لان الحمل هنا ليكون ما بعد الفاء على حسبه
يمنع الجزم معها وهذا حاصل في الامر من غير تقدير وليس بينه وبين الشرط
موافقة لما ذكرنا انه لا بد ان يكون الشرط خبرا فلا بد ان يكون الجزاء خبرا لانه
معلق على الشرط فاذا وقع انشائيا كان في الظاهر غير صالح فاوتي بالفاء الدالة
على تاويله بما يصح ان يكون جزاء فمعنى ان يكرمني فاكرم عمروا ان يكرمني
سحت لستحقه طلب اكرام عمرو منك وكذلك النهي لانه مثل الامر في كونه انشائيا
وكذا الدعاء لانه في صيغة امر بتقدير انه كان انشائيا مثله فالى قضية الدليل
المذكور فيهما وكذا الماضي الصريح لانه لا يستحق الاعراب ولا تقديره لانه
لا يكون في معنى الاستقبال فيقال انه يجزم معنى واحترز اي المص بالصريح
عما كان ماضيا في تاويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت وان اسلمت لم تدخل
النار فان هذين شرطا وجزاء ان ماضيان قصد بهما معنى الاستقبال بقرينة
لعلها معنى الماضي بلفظ الماضي او بمعنى الماضي الى الاستقبال ولا يمكن ان
يجعل جزء الجزاء كما في المضارع لانه يبطل افادة الاستقبال ويلزم معناه
فيكون معنى الجزاء محلا بخلاف المضارع وصح وقوع الماضي الصريح لان

معنى

معنى المضي مقصود والاستقبال والجزاء على التاويل المقدم بخلاف غير
الصريح لانه لم يقصد من حيث المعنى الا الاستقبال والفعل غير صالح لذلك بنفسه
لانه ماضي ولا بالشرط لانقطاعه عنه يكون في سياق خبر المبتدا فلذلك
احتاج هنا ولم يحتج ثمة فلا يلزم من جواز دخول الفاء في الماضي وانما اذا قلت
ان خرجت فقد خرجت امس فقد صرحت بالماضي نحو ان امس وقد فلا يصح
في تاويل المستقبل فيه محال فكان في الظاهر غير صالح للجزاء لانه في المعنى انما يكون
في الاستقبال فجي بالفاء لانه انما تاول بما يصح ذلك فمعناه ان خرجت فسبب خروجي
امس على معنى تحقق ذلك والضابط الذي ذكره الشارح احصر من الضابط الذي
ذكره غيره وهو ان يقال كلما امتنع تاثير حرف الشرط في الجزاء كان دخول الفاء
عليه واجبا وكلما وجب امتنع وكلما احتمل احتمل وجعل الفعل المضارع المثبت
العاري عن السين وسوف والمنفي بلا من القسم الاخير وجعل حذف الفاء مع كونه
اكثر في المثبت اولى من الاثبات في المثبت فجاء الرفع بعد الفاء على قوله كقراءة حمزة
اما في النفي فاساتهما والرفع ايضا كثير الا ان الحذف والجزم اكثر كقراءة غير ابن
كثير في الايتين المذكورتين وما كان ماضيا لفظا او معنى متصرفا قصد
الاستقبال من القسم الثاني وجعل الجملة الاسمية والامر والنهي والدعاء والماضي
الصريح وكذا الماضي المتصرف والمضارع المنفي بما ولن والمضارع المثبت
المقترن بالسين وسوف كقوله تعالى فان كرهتموهن فعسى ان يكرهوا شيئا
وقولك ان لم ياتني فليس لي شيء لانه لعدم تصرفه اشبه الحرف فاجرى مجراه
في وجوب الفاء ولان الاصل ان يكون الشرط والجزاء على الاستقبال لكن
اذا لم الحقه والموضع موضعها جي بالماضي لكونه اخف من المستقبل فكان

عوضا عنه بهذا الاستقبال فيكون عوضا عنه ولان عسى انشائي فيكون
كالامر وليس حاليا فتودى الى التناقض وهو غير لازم لجواز ان الماضي مستقبله
كالماضي المحقق وقولك انه يأتينا يكرم وقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام
دينا فلن يقبل منه لما ذكرناه انفا والاعتراض وارد عليه ايضا وقوله تعالى
ومن اوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه اجرا عظيما وقولك ان زرتني فسوف
اكرمك لان توارد الحرفين بمعنى ممتنع يرد عليه المضارع المنفي بلا لكن يجوز تجريده
للنفي مطلقا من القسم الاول فالقسم الثالث في موضعين والقسم الثاني في موضعين
والاول في تسعة مواضع لكن القسم الاخير اما من القسم الاول او من القسم الثاني
في الحقيقة فهم نظروا الى ظاهر الامر لانه يصلح ان يجعل نفسه جزاء وان يجعل جزاء
للجزاء والشارح نظر الى ما يؤول اليه الامر في الحقيقة لانه ان جعل نفسه جزاء
وجب التاثير فيمتنع دخول الفاء فهو من القسم الثاني وان جعل جزاء استمر امتنع
فيجب دخول الفاء لان قصدهم حينئذ الايذان بان المذكور غير مفهوم منه الجزاء
لكونه في الظاهر غير صالح له فاحفظ هذه المواضع فانك بسبب الغفلة يقع في الغلط
كثيرا بهذه الاشياء يعني الاسم والامر والنهي والدعاء والماضي الصريح
لما تعذر فيها الجزم دخلتها الفاء يريد اختص الفاء من بين الحروف بالذكر
لما ذكرنا من ان الفاء للاتباع الشيء الشيء ولا يكون في ابتداء الكلام فتران
الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء من نحو قولك ان تأتني
فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم في اعظم محله على موضع فانا اكرمك ولولا
انه في موضع المجزوم لما صح الجزم في المعطوف عليه وقوله تعالى ومن يضلل الله
فلا هادي له ويذرهم بالجزم محلا لان فلا هادي له في موقع المجزوم لما صح الجزم
في ويذرهم فالاصل من يضلل الله لا يهده ويذرهم والفرق بين ان يقدر
الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين ان يقدر في موضع الماضي الذي
فيه الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد عن الفاء متعذر في الفعل وحده
كثير له منزلة المضارع لامكانه والجزم فيما دخله الفاء في موضع الجملة
لمجموعها من الفاء والفعل والفاعل في الامر والنهي والدعاء والماضي الصريح
والمبتدا والخبر في الجملة الاسمية لان تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية والامر
والنهي والدعاء والماضي الصريح مما لا يخفى استحالته لانه اما اسم فيمتنع فيه
الجزم واما فعل بعيد عن حرف الشرط او ساكن الاخر الا ترى انك اذا قلت ان تلقه
فاكرمه فلا يتاتى لك ان يقول اكرم مجزوم في التقدير لما ذكرنا من ان
الساكن لا يقدر على سكانه مرة اخرى لكنك قطعه الفاء والجزم في مجموع
الجملة فبينا ولما الكلام على معنى فعل الخبر يظهر فيه الجزم نحو ان تلقه يحب عليك
اكرامه او رد هذا الفعل في الثاني بل نظرا الى ان الاصل في الامر الوجوب
وعلى هذا المثال ان يأتي اليوم فقد اتيتك امس اذ المعنى ان يفعل الاتيان
يكن ذلك الاتيان لوجوب اي لعله توجيه هي باني اياك امس ويقع
امالك مستحقا الاماني امس وما اشبه ذلك لا لما يجب من نحو بعد مستحقا
واما في قولك ان خرجت خرجت فلا حاجة لك ان يتأول الفعل على فعل اخر لامكان
تقدير الجزم في الفعل وحده لانه في معنى مضارع في كونه معنى الاستقبال
فظهر الفرق بينهما بما ذكرنا من تحقيق معنى الكلام والحاصل ان حق الجزاء ان كان
فعلا يمكن فيه وحده ان يستعمل بغير الفاء والا اي وان لم يمكن
جزمه ولا تقديره فلا بد من الفاء كيلا ينقطع عما قبلها ما بعدها بالكلية

فان قلت كيف تقول الجزم في الفعل الذي يدل على كونه جزاء أليس من مذهبهم
ان اعراب الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهذا الذي ذكرت من دلالة الجزم
على الجزاء يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى فيكون حقيقة ولم يكن مجازا
لانه يعني الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة الا لكونه مفيدا معنى لم يكن في نفس
صيغة المعرب دليل عليه كالفاعلية ونحوها من المفعولية والاضافة والجزم
بهذه المثابة لانه لم يكن في نفس صيغة الفعل دليل عليه قلت ان الجزم
قد ابان اي اظهر ما اريد بالحرف من المعنى وهو المجازاة وحفظه اي الحرف
عن الالتباس بغيره نحو ان يلتبس ان والمراد بها الجزاء بان التي هي النافية
وليس اعراب الاسم لهذا الغرض اي لتبيين معناه وحفظه عن الالتباس
لانه يدل على معنى مفرد ليس هو في الاسم ولا في الفعل وذلك المعنى هو الفرق
بين الفاعلية والمفعولية ونحوهما فليس في رفع زيد ونصب عمرو في ضرب
عمرو ليعلم معنى ضرب او معنى زيد او عمرو كما كان الجزم في ان تخرج اخرج ليعلم
ان الحرف معناه المجازاة والجزم في لا تخرج ليعلم به ان معنى لا النهي لا النفي
وكذلك البواقي من الامر الغائب والجحد فان الجزم في ليضرب ليعلم ان معنى
اللام الامر وفي لم يضرب ليعلم ان معنى لم الجحد وبيانه مشكل لمجيء غير لمعنى آخر لا لم
فلا يكون محل الالتباس لكن استدراك من قوله فليس رفع زيد ونصب
عمرو لم والضمير المنصوب راجع اليهما على تاويل المذكور وقوله لان
الفعل له طرفان طرف الصدور وطرف الوقوع في اقتضائه اي في طلبه اذا كان
متعديا فاحتاج ان ينفصل احدهما عن الآخر بخبره فالمعنيان المدلولان
لاعراب الاسم واعراب الفعل مختلفان حيث جعل المدلول في اعراب الاسم

معنى

معنى مفردا بخلاف اعراب الفعل فان مدلوله هو معنى عامله فلا يلزم من كون
الاول حقيقة كون الثاني كذلك وجعله جوابا عما يقال لما ذا كان الجزم لاظهار
معنى الحرف وحفظه عن الالتباس خاصا بالا الناهية يعمل في الفعل الواحد وان
في الفعلين كما ظن غيره ظاهر قوله ويجزم بان مضمرة صرح المص بان الجزاء
الفعل بعد هذه الاشياء بان المقدرة لانها تضمنها كما هو ظاهر مذهب الخليل
بدليل ما قال ان هذه الاوايل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب وفيه
ما فيه وسيطلع عليه عن قريب فيما بعد قال بعض شارحي الكافية من ذهب الى
الجزاء بان المقدرة كانه لاستكاره اسناد الجزم الى الفعل وليس مما
استبعده ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الفعل المتضمن بمعنى ان فعلين
فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا قال الشارح اذا
قلت ايتني اكرمك فاكرمك مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف لدلالة الامر
عليه اي على الشرط المحذوف وهو يستدعي سببا حاملا عليه لان الطلب
لا يكون الا لغرض خارج عن مفهومه والا لكان عبثا وذلك سبب عن مطلوب
في الخارج ولا امتناع في ذلك فيكون المطلوب سببا خارجيا فاذا وجد
علم ان وجوده ذلك بعض وجود الحاصل في الخارج وهو معنى الشرط والجزاء
فحذف الشرط لقوة الدلالة عليه من جهة ما قبله ومن جهة ما بعده ولذلك
ابيح الجزم في جواب النفي لانه خبر محض لا يجب ان يكون لغرض خارج عن الخبر
بل يكون لغرض اطلاع المخاطب على ذلك خاصة نحو قولنا ما تأتينا فتحدثنا الشرط محذوف
اذ المعنى ايتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان الذي لا تامر به الا لسبب حامل
عليه في الذهن مسبب عنه في الخارج ثم اتيت بعده اكرمك مجزوما وهو صالح

او حصول ما ذكر انه يجوز الاكتفاء بمعنى فيه
الطلب بمعنى الطلب بمعنى معنى الشرط الذي
هو معنى السببية ٦٢

لان يكون سببا حاصلا في الذهن وسببا في الخارج على انه جزاء للامر ان اي ولا يجوز
الحمل على الظاهر لانك لو جعلت الاكرام جزاء للامر بالاكرام لكنت اتيا محالا لان الامر
بالاكرام لا يوجب الاكرام قال الشيخ عبد القاهر ولو كان جزم اكرمك بنفس ائتني لما
ظننته من الاخير له بهذه العلم يوجب ان المعنى في قولك ائتني اكرمك ان امرك بالاتيان
وعلى هذا اي على طريق الامر الاستفهام نحو اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك
او ان عرفتني بيتك ازرك لانك لما استفهمته عنه طلبت عنه تعريف بيته لسبب
باعث عليه بالذهن عينيه في الخارج ولما طلبت عنه ذلك ثم اتيت بعده بالفعل المجزوم
لما ذكرنا. وهو ازرك على انه اي ذلك الفعل المجزوم جواب لما تضمنه الاستفهام
من الاجابة والتعريف والمراد منهما واحد يتعلق معنى بقوله اذ ان عرفتني وفي بعض
النسخ من الاجابة بدل قوله من الاجابة يكون في الكلام لف ونشر فقوله من الاجابة
متعلق بقوله ان اعرف والتعريف بقوله او ان عرفتني لان الاستفهام لا يفتقر الى
الجواب لانه في المثال المذكور مثلا ليس بمحال لانه لا يوجب الزيارة. وانما توجهها
معرفة البيت التي اقتضاها الاستفهام وكذا في البواقي ومنه قوله تعالى يا ايها الذين
آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون
في سبيل الله باموالكم وانفسكم فيما ذكرها قال يغفر لكم ذنوبكم بالجزم لانه جواب
عما تضمنه يدل وقال الزجاج لانه جواب يؤمنون وليس بجواب هل لان المغفرة
لا يحصل بالدلالة على الايمان بل انما يحصل بنفس الايمان والجهاد وقراءة ابن مسعود
آمنوا تؤيد هذا الوجه قال ابن يعيش الاول هو الاظهر لان يؤمنون تفسير
لتجارة لا على لفظها والا لقال ان يؤمنوا وهو اسم وتجارة اسم والاسم يبدل من الاسم
ويقع موقعه ولما قال يؤمنون وهو كلام تام بنفسه كان تفسير التجارة على معناها

فيكون

فيكون فيه دالة على المعنى المراد بالتجارة فيكون من جملة ما وقع عليه الاستفهام بل
والاعتماد في الجواب على هل وهو في معنى الامر لان الاستفهام عن الدلالة المنجية
ليس بمقصود بل المقصود الامر بها كما في قوله تعالى فهل انتم منتهون والمراد الامر
اي انتهوا لا نفس الاستفهام وعلى هذا النهي نحو لا تفعل يكن خيرا لك لانك نهيته
عن الفعل واتيت بعده بالفعل المجزوم وهو يكن الصالح للمعنى المذكور كان
ذلك الفعل المجزوم جزاء العدم فعله او انتهائه ان لم تفعل او انتهى فيكون المعنى
ان لم تفعل او ان تنته عن الفعل يكن خيرا لك وان نهيته وان كان معنا الفعل لكنه
في معنى النفي كان لم تفعل سواء فان قلت لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم كان
محالا لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل بل انما يقتضيه الدنو فان قلت لم لا
يجوز ان يكون التقدير ان تدن من الاسد كما قال الكسائي لانه قد اتضح المعنى
ذلك فلذلك اجاز في الكفر تدخل النار بالجزم اعتمادا على ايضاح كما اجاز لا تكفر
تدخل الجنة وكذا في الامر اجابه الشارح بقوله ولا تدن لا يدل الا على اي على عدم
الدنو لانه نهي والنهي لا يدل على الاثبات وهذا مبني على اشتراط مجانسة الشرط
المقدر للمذكور ان موجبا فموجب وان منفيا فمنفي والسر في ذلك ان الاضمار لا بد
من ان يدل الظاهر على ما اضمر والنفي مع الاثبات متنافيان كل واحد منهما معنى
الآخر فكيف يقيد احدهما للآخر ولذا لم يجز ان يقول لا بد من الاسد ياكلك
بالجزم اذ الظاهر هو لا تدن منفي والمضمر اما ان تدن والاول لا يدل
عليه لا تدن والثاني لا يوجب الاكل فكلاهما ممتنعان فيمتنع لا تدن من الاسد ياكلك
بالجزم وان تدن لا ياكلك غير ما نحن فيه فلا يفيد ولم يشترط ذلك الكسائي
واذا الشرط وارد في الجزم لزم اظهار الشرط كقوله تعالى لا تذر على الارض من

من الكاذبين دون ادا انك ان تذرهم يفعلوا غير ذلك وانما قيد بالجزم لجواز النصب بعدها
في هذه المسئلة باضمار ان لانه لا يكون باضمار الشرط صح يلزم الحذف وبر المذكور وانما هو باضمار
ان واخراج الكلام في رد المصدر فيكون التقدير لا يكن منك دنو من الاسد فاكل منه
وهذا صحيح لا منع منه قالوا وهذا اي ولعدم دلالة النفي على الاثبات تمتنع الاضمار بعد النفي
مطلقا اي في جميع موارده سواء اضمر المنفي او المثبت لانك اذا قلت ما تاتينا تحدثنا كان
معناه ان لم تاتنا تحدثنا وهذا خلف من القول لان عدم الاتيان لا يكون سببا للحديث
ولا تاتي ان يقدر فعلا مثبتا نحو ان تاتنا تحدثنا لان النفي لا يدل عليه فظهر من
قولهم امتناع الاضمار في النفي مطلقا وفي النهي حيث لا يصح المعنى وهذا لا يقنع على ما ذكره
لانه لقائل ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي ما ذكروا وهو ان النفي لا يدل
على الاثبات لوجب ان يجوز لا يفعل يكن خيرا لك باضمار ان لم يفعل وتدابوا ذلك
في النفي مطلقا ولكان الجواب بعد النهي ممتنعا لامتناع لا تدن من الاسد ياكلك
كالنفي لامتناع ما تاتينا تحدثنا وليس امتناع التقدير في سند يفيد المعنى فيها
بذلك التقدير بالذي يمنع اصل الباب مع استقامته فالاولى ان يضرب من اصله
عنه اذا اعرض اي ان يعرض عن هذا التعليل الذي ذكروا من ان النفي لا يدل على الاثبات
صفحا اي اعراضا من صفحت عن فلان اذا اعرضت عنه يقول قد ضربت عنه صفحا
اذا اعرضت عنه وتركته منصوب على انه مفعول مطلق من غير لفظه ليضرب كقعدت
جلوسا الى غيره بان يعلل علة امتناع الاضمار بعد النفي انما هي لان النفي اخبار مقطوع
به غير مشكوك فيه فلا دلالة له على الشرط الذي هو للشك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون
الخطر بمعنى الاشراف من خطر على الهلاك اذا اشرف عليه يريد ان النفي خبر محض والاخبار
لا يلزم ان يكون لتحصيل سبب خارج عنها بل قد يكون لغرض اطلاع المخاطب على ذلك

فائدة

فائدة ولا يرد ان اطلاعه عليه سبب خارج عن الخبر لان الاطلاع عليه وان كان
سببا خارجا عن الخبر مستلزم لحصوله عنده فالشيء المتحصل عنده نفس الخبر
بخلاف سائر الانشاءات الخمسة فانها تشارك الشرط في كونها غير ثابتة الوجود وعلى هذا التمني نحو
ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن مال لي انفقه لانك تمنيت حصول المال وما تمنيت
الا لسبب داع اليه مسبب عنه في الخارج مترتب بالفعل المجزوم الصالح له كان ذلك
جزاء لما يكون المعنى على معنى الشرط والجزاء كما رايت ومنه قولهم الا ماء اشربه تمنيا
التمني وهي لا النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وقد عملت في النكرة فاحدث
دخولها معنى التمني واختلف النحويون في محله فقال سيبويه لا موضع لما دخلت
عليه في موضع نصب لما دل عليه لا على التمني وقال ابو العباس هو قبل حدوث
هذا المعنى قد كان في موضع الرفع على الابتداء فانفي على ما كان عليه بمنزلة الحال
يظهر في الصفة فتنصبها على مذهب سيبويه نحو الا ماء باردا اشربه وترفعها على
مذهب ابي العباس ويقول بارد فاذا احدث معنى التمني بدخول همزة الاستفهام
جاز ان يجاب بالمجزوم كما لو قلت ليت لي ماء اشربه وعلى هذا العرض نحو الا تنزل
تصب خيرا لانك لما عرضت عليه النزول فلم تعرضه عليه الا لسبب داع اليه يحصل
في الخارج من حصوله فيه ثم رجعت بالجواب الصالح له نحو وما على ان ترى فذلك
الجواب مبني على النزول فيكون المعنى ان تنزل تصب خيرا فان قلت اليس قولك
الا تنزل يدل على ان لم تنزل فكيف جوزتم حاصل السؤال ان الا تنزل نفي فيكون
دالا على ان لم ينزل ومع دلالته عليه جوزتم اضمار الشرط المثبت وانتم قلتم لا يجوز
الاضمار في النفي مطلقا وما هذا الا تناقض قلنا انه لا يدل على ذلك اي الا
تنزل لا يدل على ان لم ينزل وانما يدل عليه ان لو كان الكلام نفيا وهذا عرض

والعرض لا يكون نفيا وان كان مركبا من لا النافية وهمزة الاستفهام لانه
بطل معناها عند التركيب وحدث معنى آخر مناسب لما قصد تنبيه الى
التوقع والعرض فلذلك سموه عرضا كما يحدث معنى التمني والتنبيه اعلم
ان لانجزام الفعل المضارع شرطين احدهما ان يكون بعد الاشياء المذكورة
وثانيهما ان يقصد السببية ولما بين الاول شرع في بيان الثاني فقال
ثم من الواجب ان تعلم ان المضارع الواقع في هذه المواقع انما يجزم اذا قصد
الجزاء اي ان يكون مسببا عما سبق لتضمنه الكلام معنى الشرط والجزاء
فيجوز ان لا يقصد لان وزان المجزوم في هذه المواقع وزان المنصوب بعد حتى
واخواته فيجوز ان يعدل به الى جهة اخرى فان لم يقصد به الجزاء كان ذلك الفعل
مرفوعا اما وصفا لما سبقه نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا
وارثا هذا عند صاحب الكشاف وقال السكاكي انه استيناف كأنه
قيل ما تصنع به فقال يرثني فلم يكن داخلا تحت المطلوب بالدعاء وقد قرئ
بالجزم اي ان تهب يرثني لكن الرفع احسن لان المعنى على هذا ان تهب يرثني
فكيف يخبر الله تعالى بما هو اعلم به منه ولا يجوز ان يكون حالا لانه لا يقع حالا
عن نكرة الا وهي متقدمة عليها او حالا نحو اي عما سبق نحو فذرهم في خوضهم
يلعبون وهو ظاهر في الحال لان المعنى ذرهم لاعبين اي على هذه الحالة التي
هم عليها فذو الحال الضمير المنصوب لا الضمير المجرور ولو جعل استينافا
اخبارا بلعبهم على جهة الاستيناف على الحالة لا يكون بعيدا وقطعا وهو
ابطال الاشتراك فيكون واستينافا تفسيرا له ويمكن ان يحمل الاستيناف
على ان المراد به ان يكون جوابا لسؤال انصرم ما قبله نحو لا تذهب به تغلب عليه اي انت

تغلب

تغلب عليه نهيته عن الذهاب بما احترز به انك تغلب عليه فيكون مستانفا ومعطوفا
عما قبله ولا يصح فيه الجزم لفساد المعنى لانه يصير المقدر ان لا تذهب
تغلب عليه فيصير عدم الذهاب سببا للغلبة عليه وليس المعنى على ذلك ولا سبيل
الى الرفع على الحال لانه يصير المعنى لا تذهب في حال كونك مغلوبا عليه والغرض
الاخبار بالغلبة بعد الذهاب لا النهي عنه في حال الغلبة ولو جعلته حالا مقدرة
يكون نهيا عن الذهاب في حال كونك مقدرا عليك والغرض الاخبار
بغلبته حين الذهاب وهما معنيان مختلفان قوله ومن التسعة
اسما تجزم المضارع على معنى ان وهي تسعة قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء
اي الاسماء التي تجزم المضارع على معنى ان وضعت موضع ان يريد ان اصل
الكلام ان تستعمل ان لانه اصل في باب الشرط لكن اذا اريد التعميم وذكر
الكلام بان كان الكلام طويلا فيؤدي الى الثقل والسآمة فوضعت هذه
الاسماء موضعها لضرب من الايجاز والاختصار يريد ان طرق الايجاز كثيرة
وهذا ضرب منه بيانه انك اذا قلت من يضرب اضرب كان حقه على ما ذكرنا
ان يقال ان يضرب زيد اضرب زيدا وان يضرب عمرو اضرب عمرا وان يضرب
خالد اضرب خالدا اي ما لا يمكن حصره ولا يقدر على استيعابه لان ما شاء ولم
غير متناه وغير المتناهي لا يدخل تحت الحصر والاستيعاب والا لكان متناهيا
وقد كان غير متناه هف فاتى باسم عام يشمل الجميع حيث كان المراد التعميم اما
او سبب الثقل وترك استعمال ان معه لدلالته على ما يدل عليه مع حصول المقصود
بدلا بها فقيل من يضرب اضرب فدل ذلك على كل انسان فلهذا اي فلكونه دالا
على كل انسان حكم باسميته وبتضمنه معنى ان وهو اي من منصوب المحل على المفعولية

الاسماء الجازمة للمضارع

فيما ذكرنا من المثال وهو من يضرب اضرب كانك قلت اى انسان تضرب اضرب
فكما ان ايا منصوب لفظا على المفعولية ليضرب لوقوعه عليه فلذلك من
لوقوعه موقعه واما اذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على
ما مر اى انسان يكرمني اكرمه فكان من واقعا موقع اى فلكونه مرفوعا لفظا
على الابتداء كان مرفوعا محلا عليه بقى الكلام في خبره انه اى شئ هو الجملة الجزائية
او مجموع الجملتين قد اختلف فيه قال بعضهم الخبر الجملة الجزائية وحدها اعنى اكرمه
لان المذكور هنا شيئان الجملة الشرطية والجملة الجزائية والجملة الشرطية لا يجوز ان
يكون خبرا لكونها في صلة من والصلة لا يكون خبر الموصول وبعضهم على ان
الخبر هو الجملتان جميعا لان الجملة الشرطية لا يكون خالية عن الضمير قط بخلاف
الجزائية فجعلناهما خبرا كيلا يقع اصله خبرا نظرا الى الجزاء ولا يخلو الخبر عن الضمير
نظرا الى الشرط مع ان له محلا وهو كقولك الانسان ما ان يكرمني اكرمه فان الخبر
هنا مجموع الجملتين لا الجزائية وحدها وهى اعم من يختص باولى العلم سواء كان
انسانا او ملكا ولم يقل باولى العقل على عادة النحاة لانه يطلق على البارى تعالى
نحو قوله تعالى قل من بيده ملكوت كل شئ وهو لا يوصف بالعقل بل بالعلم الا
تغليبا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم
من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على اربع فانه تعالى قال ومنهم بضمير العقلاء
وهو راجع الى كل دابة بعضها ليس من العقلاء تغليبا للعقلاء عليه ثم قال
من يمشى دون ما يمشى بناء على هذا التغليب ويقع على الواحد والاثنين
والجمع والمذكر والمؤنث ولفظها مذكر واحد كقوله فكن مثل من يا ذئب
يصطحبان وقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك وقوله تعالى ومن يقنت منكن لله

ورسوله

ورسوله وتعمل صالحا بتذكير الاول وتأنيث الثاني في قراءة غير حمزة والكسائي
والزعفراني والجحدري قال صاحب الكشاف الحمل على اللفظ هو الكثير وقد
يحمل على المعنى وقال بعض الكوفيين اذا حمل على اللفظ لا يجوز رده
الى المعنى من غير عكس وليس بشئ لوروده في كلام رب العزة نحو ومن يؤمن
بالله ورسوله ويعمل صالحا ندخله جنات تجرى من تحتها الانهار خالدين
فيها ابدا ثم قال قد احسن الله له رزقا قال ابن الحاجب جاز في الاول
من غير ضعف وفي الثاني مع ضعف وسره ان المعنى قوى والرجوع الى اللفظ
بعد اعتباره ضعيف لا الرجوع اليه بعد اعتبار اللفظ لان هذا رجوع
من الضعيف وعلى هذا الا ربما نحو ما تصنع اصنع كما نحققه ان يقال ان
يفعل صنعة الخياطة فعلها وان يفعل صنعة الخفاف فعلها فان يفعل
صنعة القزاز فعلها الى ما لا يمكن حصره ولا استيعابه فاتى باسم عام يشمل
الجميع لقربه من الايجاز والاختصار فقيل ما تصنع اصنع والمعنى
شيئا تصنع اصنع لان ما مبهم يقع على كل شئ من العاقل وغيره عند الكل
لكن في الغالب يقع على كل شئ من اجناسه وانواعه واصنافه دون اشخاصه
الا ترى انك تقول لشبح رأيته من بعيد لا تشعر به ما ذاك اى اى نوع
ذاك فالسؤال عن نوع الشبح المرئى اما اذا تحققت انه من نوع الانسان
لم تعبر عنه الا بمن هذا على اطلاقها اما اذا كانت شرطية فلا يقع الا على كل
شئ من غير العقلاء وفي الجملة هنا مبهم يقع على كل شئ مطلقا فلما قصد
الشياع اتى به وجعلناه اسما بحرف الشرط كما ذكرنا ومحله النصب على المفعولية
فيما ذكرنا من المثال والمعنى كما ذكرنا واذا قلت ما يكن اخرج كان مرفوع

المحزّ على الابتداء على ما اولاً اى متى يقع اخرج وهذا المقصد قول من قال ان الخبر
مجموع الجملتين الشرطية والجزائية اذ لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان
يكون فيه ضمير عايد الى المبتدا لانه جملة والجملة اذا وقعت خبراً فلا بد من
ان يكون فيها عايد الى المبتدا وقد خلا الجزاء ههنا اى في قولنا ما يكن
اخرج عن العايد وفي الشرط ضمير يعود اليه لكنه صلة من يجعل الجميع خبراً على
ما ذكرنا ولكن لك اى لجازى بها كاخواتها مضافة ومفردة يقول اىهم
اى اكرمه والمعنى انسان ما ان تأتي اكرمه وهو اى ههنا اى في هذا
مرفوع لفظاً لانها شرطية لكونها استفهامية معرب بالابتداء ولو قلت
ايهم تضرب اضرب اى ان تضرب انساناً ما اضربه كان منصوباً على المفعولية
ومنه قوله تعالى اياً ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومثل هذا متى واين ومتى من الظروف
الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا قلت متى تخرج اخرج كان تحقيقاً
تقول ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غداً اخرج غداً وان تخرج بعد غد
اخرج بعد غد الى غير ذلك مما لا يمكن حصره فيما اريد الاستغراق وبعد
التفصيل وجب ان يؤتى باسم عام متناول لجميع الازمنة فجئ بمتى لانه كان مشتملا
على جميع الازمنة فصل متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج في وقت ما اخرج
فيه فيكون منصوباً محلاً على انه مفعول فيه قال متى بانه يعشو الى ضوء نار
تجد خير نار عندها خير موقد وكذلك حال الكلام اذا قلت اين تذهب
اذهب ان يقول ان تذهب الى الدار اذهب فيها وان تذهب في المسجد اذهب
فيه وان تذهب في السوق اذهب فيه الى ما لا تقدر على استيعابه فلما اريد
الاستغراق جئ باين فقيل اين تذهب اذهب لانه كان الاستغراق والامكنة

والمعنى

والمعنى ان يذهب في كل مكان اذهب فهو ايضاً منصوب المحل على المفعول فيه ومهما
ما الموصولة ويريد مما ايهما ما نحو مهما تخرج واسما يكن الى وقوله تعالى اينما
تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة انت الحيان وعلى هذا اى يجازى بها
على معنى ان ما ذكرنا من قصد الايجاز والاختصار وهي بمعنى كيف كقوله تعالى
فأتوا حرثكم انى شئتم بعد ان يكون المالى موضع الحرث بقرينة فاتوا حرثكم
وقد يجئ من اين نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا الا ان الفرق بينهما انها
يجازى بها اى بانى دون كيف لانك اذا قلت كيف يكن اكن فقد ضمنت ان
في جميع الاحوال من الصحة والسقم والغنا والفقر وذلك غير ممكن نحو انى
يكن اكن وقولنا فصح اى ناتيها تلبس بها وهي للاستغراق الاحوال وانت
تعلم ان هذا مشكل على الدليل المذكور لان كيف ايضا للاستغراق الاحوال
فالاولى ان يضرب عن المعنى وهو ان يقال لضعفها ونقصها عن تصرف
اخواتها ولم يكن ضرورة تدعو الى المجازاة لاهما على اى حال يكن اكن عند
الفرق الاخرانها اى انى ليست بظرف كما ان كيف كذلك اى ظرف هذا على
مذهب الاخفش لان تقدير كيف على اى حال يؤذن بذلك ويرد عليه الحالة
لانها تقدر بفي نحو هو مقارن صحيح تقديره بعلى وما به يجاب بالاسما
وقال غيره انه ليس بظرف بل هو جار مجراه ادبدل منه غير الظرف نحو كيف
زيداً صحيح ام سقيم وانما اضيف اليهما ما لجازى بها لانهما زائدتان بهما
نحو كيفما يكن اكن لكنه ضعيف عند البصريين لما ذكرنا وليس بضعيف عند الكوفيين
وعلى هذا مهما نحو مهما تصنع اصنع كما تقول ما تصنع اصنع ومثله قوله تعالى
وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وقد اختلفوا

اى كيف شئتم

كيف

مهما

متى واين

[illegible]

فيما هل هي اسم مفرد او اسم مركب فقال قوم انها اسم كامل يجازى بها لان
التركيب خلاف الاصل فلا يعدم عليه الا بدليل وقد افادت معنى الشرط
والعامل فيها الحرف وهي ليست بحرف فعلم انها متضمنة لمعناها وقال قوم هي
لكنهم ترما قال الخليل ومن تابعه مركبة من ما الشرطية وما المزيدة و
قال اخرون من مه وما والى هذين الوجهين اشار بقوله وقد ذكر فيها
وجهان احدهما ان يكون الاصل ما ما على ان يكون ما الاولى شرطية وما الثانية
زائدة مثلها في ايّاما تدعوا وهي كثيرا ما تزاد مع ادوات الشرط كما مر وقوله
تعالى فاما ترين من البشر احدا ونحوها وانما فابدل الالف الاولى هاء تحسنا
للفظ لانه قد زال به التكرار المستكره لقربه من الالف في المخرج ولم يعكس
لان الاول اسم والثانية حرف والاسم لقربه من الفعل اقبل للتغيير والتصرف
من الحرف والثاني ان يكون الاصل مه واقعا قبل ما الشرطية بمعنى كف كان
قائلا قال لسائل انا افعل كذا وكذا تعريضا لمخاطبه بانه لا يقدر عليه فقال المخاطب له
مه ما تفعل افعل اي كف عما انت فيه ما تفعل افعل ثم جرتا مجرى كلمة واحدة فالفظ
على هذا لا يدخله التنوين لانه مركب من كلمتين نصا على لفظهما وحكى الكوفيون
في ادوات الشرط مهمن وهذا يقوي الثاني لان هذه مه ضمت اليه من كما ضمت
اليها ما قال ابن يعيش الوجه قول الخليل لانه يلزم ان يراد معنى الكف في كل
موضع فيه مهما ولا يلزم هذا اصلا انما مسلمة بدرونا ايضا انه قد
استفهم بهما كما يستفهم بما انشد ابو زيد في قوله مهما لي الليلة مهما ليه
فلا يعويل لجواز ان يستفهم بها على القول الثاني وعلى هذا حيثما واذما اي اذ ما
حيث مبنيا لان ومن في انهما من الظروف الزمانية والمكانية الا انه لا

حيثما واذما

يجازى

يجازى بها الا مع ما وذلك اي عدم كونهما للمجازاة لانهما قد لزمتا الاضافة ولا تنافي فيه
في معنى المجازاة لاقتضائه للابهام والاضافة منافية له فاذا كفتا اي منعتا
بما عن الاضافة صلحتا للمجازاة لزوال المنافاة قوله واي يكون واحدا من اثنين
قال الشارح وضع اي على ان يكون واحدا من اثنين او جماعة لفظا او معنى
فيكون لازم الاضافة الى واحد منهما ولهذا اي لان وضع اي على ان يكون واحدا
من اثنين او جماعة اذا اضيف الى المعرفة لم يضف الا الى الاثنين فصاعدا
اما من حيث اللفظ نحو اي الرجلين واي الرجال واما من حيث المعنى نحو اي من
واي وانك كان شرا فاخزاه الله على ويتره اخزى الله الكاذب مني ومنك ومني
ومنك فالمعنى ايما كما كان في الاخر منعا وللنساء في تحقيقهم نصفا لا الى المتعدد
والتكرار لامر لفظي وهو الابهام ان لا يعطف على المضمر المجرور الا باعادة العامل
ولكون النكرة عامة شايعة لا تختص بما اضيف اليها واحدة كانت واثنتين
او جماعة فهي بعض ما يضاف اليه ولهذا اخذ حكم زمانا كان او مكانا او غيرهما
مذكرا كان او مؤنثا واليها اضيف كان بمعناه ان زمانا فبمعنى زمان وان
مكانا فبمعنى مكان الى غير ذلك قوله ويدل على اسميتها قال الشارح
قد استدل المصنف على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء باسناد الفعل الى ضميرها
نحو انهم يأتي اكرمه فان في يأتي ضميرا يعود الى اي والاضمار تختص بالاسماء وبدخول
الجر عليها نحو بمن تمرر امرر فان دخول حرف الجر مختص بالاسم وباضافتها نحو
ايهم فانها ايضا مختصة بالاسم وبدخول التنوين نحو ايا ما تدعو فانه ايضا من
خواص الاسماء هذه الدلائل لا تعم هذه الاسماء بل يختص هذه الدلائل ببعضها في
اي بعض تلك الاسماء الا ان اذما وحيثما لا يدخلهما شيء من ذلك اي من الاضافة

اى

الجزم

والتنوين والاضافة والدليل العام على اسميتها اى الدليل الصالح لان يدل على اسمية
جميعها لوجوده في كل واحد منها دلالتها اى دلالة هذه الاسماء مع افادة
معنى المجازاة على معان يتصور استقلالها بانفسها لولا مقارنة معنى المجازاة
اياها اى تلك الاسماء وعدم استقلالها بتلك المقارنة لان في انفسها الا ترى
الا يرى ان ما يدل على الانسان بالاستقلال في نفسه لكنه اخرجه عنه اقتران
معنى المجازاة فلم يظهر ذلك الا اذا انضم الى الجملتين وعلى هذا غيرها بخلاف
ان الشرطية فان معناها مقتصر على افادة معنى المجازاة ولا يدل على معنى غير
ذلك ويدل على اسميتها ايضا انها اى ان هذه الاسماء لا تعرى عن الاعراب
المحلى على ما مر من ان بعضها منصوب المحل في بعض المواضع وبعضها مرفوع المحل
في موضع آخر والحرف لا يكون له اعراب بوجه ما اى لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا
قوله ومنها اى ومن السماعية اسماء ينصب اسماء نكرة على انه تمييز قال
الشارح اعلم ان اسماء الاعداد جمع عدد وهو اسم شيء عديد لا مصدر من عدد
التي اعد اذا احصيته لمصدره عد وهو يقول على معنيين احدهما مقا
اسماء الاجناس فالواحد والاثنين ليسا بعد دين وذكرهما في العدد
لكونهما محتاجا اليهما فيما بعد العشرات وثانيهما انه عبارة عن مقدار ما الشيء
عليه من وحده وغيرها فيهما على هذا من العدد ويقرب من معناه ما يحتاج
ما يدل على كمية احاد المعدودات تمثلا وتعيينا جوابين لكم في قولك كم عندك
دخل في هذا التعريف واثنا ذراع ونحوه للمقدار طولا وعرض للمذروع لبيان
احاد الجنس نحو كثير وقفيز ولما كان عملها النصب يتوقف على ابهامها بين
او لان في هذه الاسماء ابهاما يقتضي ما يفسره فقال انما في بها مهابين

المقادير

اسماء العدد

المقادير جمع مقدار وقد مر بيان معناه فافتقرت الى ما تنسبها كالمقادير
وذلك لانك اذا قلت عندي ثلاثة مثلا فلم يعلم اى نوع يقصد فوجب ان
تاتى باسم النوع المقصود منه ويزيل الابهام عنه فلم يعلم جواب دا ونحو
جواب المحذوف او جواب لاذا ولم يعلم عطفه على قبله وكلا الوجهين حسن
ثم شرع في احوال المميز فقال ثم المميز قد يكون بالاضافة وقد يكون
بالمنصوب فالاضافة اى فالمميز بالاضافة في العشرة وما دونها فانها
يحتاج ان يضاف الى امثلة اقل العدد التي هي افعل كاكلب وافعلة كارغفة
وفعلة كغلمة ومنها اى ومن امثلة اقل العدد الجمع المصحح مذكره ومؤنثه
كمسلمين ومسلمات لا يقول ثلثة غلمة بل لو قطع لقطع بما يناسبه الاضافة
الا في ضرورة الشعر وثلاثة غلمان اما الاول فلان المقصود ما بعد
الثلاثة لا الثلاثة وهذا يوصف ما بعدها لا هي كقوله تعالى انا ارى
سبع بقرات سمان فلو لم يصف لكان ما ليس بمقصود كالمقصود بان
الملازمة نتاح تم بالتنوين فدل على انها مستغنية عما بعدها ومقصوده
واما الثاني فعدم القول بل لا ترى هذا الجمع اى غلمان للكثرة والثلاثة
العشرة من عقود القلة وضعت بها جموع القلة فاذا امكن الاتيان بها
كان واجبا لموافقتها لها في المعنى فيجب ان يقال ثلثة غلمة ليطابق العدد المعدود
اما الاضافة فلانها كنفس وعين ونحوها وكل وبعض وغير ذلك اذا قصد
التبيين بها واما الجمع فلانه هو القياس لان مميزه لو جمع فان لم يكن للاسم
مثال قلة وكان خارجا عن القياس جاز ان يضاف الى مثال الكثرة نحو ثلاثة
شسوع وهي شسوع النعل الذي يشد بها زمامها واحدها شسع لعقد

الجمع المصحح

السماع فى اشسع واشساع وحكى البعض اشسعا فعلى هذا قال شارح اللهيلى
واو ثر شسوع لقلة استعمال اشسع واشساع وانه لم يكن شاذا الا ان واحده
شسع وجمع شسع على افعال وافعل مطرد و ثلاثة قروء او ثر قروء على اقرا
لان ذلك خارج عن القياس لان واحده قرء وجمع مثله على افعال شاذ و
لان اقرا لما كان اشعر بان فيه نوعا من قروء كان قروء احسنا بهذا المعنى
ولان قروء لما كان اكثر استعمالا بكثرة وضع موضع اقرا فهذان
الوجهان حسناه وقد يجى مميزها جمعا بمعنى نحو ثلاثة رهط وقد شذ
عن هذا الاصل وهو ان السنين بالاضافه يكون بالاضافة الى الجمع من جموع
القلة ثلثمائة الى تسعمائة اذ القياس فيهما ان يضافا الى الجمع كما تقدم وبيانه
ثلاث مائات او ثلاث مئين الى تسعمئات او مئين لان الثلثمائة
وجب جمعها على مثال جموع القلة ولا ياتى منه مثال جمع القلة الا الجمع المصحح
مذكرا او مؤنثا لانهم استغنوا اى لكنهم استغنوا استدراك من قوله
اذ القياس كذا اى كان القياس ثلثمائتين لكنهم استغنوا بلفظ الواحد عن
الجمع لما فيه من الكثرة والتانيث فلعدمهما جاز ثلاثة رجال ولعدم الكثرة
جاز ثلاث انفس ولعدم التانيث جاز ثلاثة الاف فلما استثقل التانيث
والكثرة رد الى المفرد وجاز الرجوع الى القياس فى ضرورة الشعر كقوله
ثلثمائين للملوك وفى بها ردائى وجليت عن وجوه الاهاتم ونحو دون الثلاثة
يعنى الواحد والاثنين لا يجوز الا مفردا اى لا يجوز بيانه بالاضافة الى تمييز
بل يذكر اسم الجنس لان التلفظ باسم الجنس مفردا او مثنى يفيد الدلالة
على الجنس والدلالة على العدد جميعا نحو رجل ورجلان اما المفرد فظاهر

الثنيه

الثنيه ايضا فظاهر لانه لفظ المفرد فلا احتياج الى ذكر العدد فيحتاج لله
ذكر العدد و دعده فصار خطئا اذ من قبيل الضرورة بخلاف الجمع
فانه لا يدل على عدد مخصوص من عقود العدد هو مقصود المتكلم فاحتيج الى
اثبات العدد ليعلم خصوصية العدد مضموما اليه المعدود ليعلم خصوصية
الجنس لان العدد لا يدل عليها الحاصل انه اذا اجتمعت الدلالتان
فى لفظ اسم جنس افرد وان اجتمعا واما السنين بالمنصوب فقد يكون فيما
يتون من الاعداد نحو قول بعضهم ثلاثة اثوابا الا انهم لما نونوا العدد نصبوا
المميز لامتناع الاضافه لوجود التنوين كما فى موضع كم سحابا وقد ذكرنا انه شاذ
من القياس وبما فيه النون نحو عشرون و بالنون وقد مر ذكره فى بحث التمييز
وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة عشر رجلا فان قلت لا ينصب المميز الا الاسم
التام ولا يتم الا بالتنوين او بالنون او بالاضافه وكل منهما معدوم فى الاعداد
المركبه فلا تنصبه اجاب بقوله وانما نصبا اى العدد المركب لان فيه تقدير
التنوين اذ الاصل خمسة وعشرة على ما مر ويجى فى موضعه ان شاء الله تعالى
فثبت من هذا ان مواضع النصب ثلاثة واحدها شاذ وحق المنصوب
فى الموضعين الاخيرين ان يكون مفرد النكرة لانه لما وجب نصبه وجب
رده الى المفرد لان الغرض بالسنين والدلالة على الجنس اعلم ان المقصود
الاسم الاول وحق ان المميز كالصفة بعد تمام الموصوف فصار فى صورة المفعول
الذى هو فضلة ولم يبق كالموصوف الذى هو عمدة بخلاف الثلثة الى التسعه
فانه قصد بالاسم الثانى عين ما قصد لان ثلاثتهم صالح لكل شى ولما قصد
تعيينه اضيف فصار كنفس زيد لان المعدود فى الاصل موصوف بها فاصله

ان يكون جمعاً واتى جمعاً رعاية للاصل ولما يقتضي العدد ولعدم كما عدل في المركب الى
تسعين لوجوده فلا يلزم ان يكون المميز جمعاً هنا ولو سلمنا المساواة الا
انه اعتبر الجمع في الثلاثة الى العشرة لكونه جمع قلة ولم يعتبر في المركب الى التسعين
لكونه جمع كثرة فرده الى الواحد لاستثقاله كما فعل مثل ذلك في التصغير نحو
اجيمال في تصغير اجمال وجميلات في تصغير جمال والنكرة المفردة تكفي في ذلك
اي في الدلالة على الجنس فاختاروها لانها اخف من المعرفة لعدم الزيادة
فيها بخلاف المعرفة واجاز بعضهم عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا قاصدا
ان لكل منهم عشرين ان دعت الحاجة اليه يحسن وان لم يستعمله العرب لانه
استعمال لا يفهم معناه بغيره ولا يجمع مميزاً بعشرين في غير هذا النوع وان
وقع بحاله على انه حال او تابع كقوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فان اسباطا وان
وقع موقع التمييز لكنه ليس بمميز فهو بدل له او عطف بيان والتمييز محذوف
وهو فرقة وجماعة في يكون المميز مفردا نكرة والا لما ابانت العدد لا لانه
لو كان تمييزاً لكان ثلاثة وثلاثين بنا على ما ذكره الزجاج من ان المميز
واحد من العدد لان ذلك مخصوص فيما اذا كان المميز مفردا واما اذا
كان جمعا فلا لان الاصل في الجميع الجمع والعدول في المفرد لغرض ذكرناه
فاستعماله اذاً على الاصل لا على الوجه الذي ذكره وحمله الزمخشري على التمييز
بناء على ان المراد بالاسباط القبيلة اذ كل قبيلة اسباط لا سبط فوضع
اسباط موضع قبيلة وهي نكرة مفردة ورأيه هذا لا بأس لو ساعده
الاستعمال لكن ذلك مخالف لما نقله اهل اللغة من ان السبط في بني اسرائيل
بمنزلة القبيلة في العرب فيكون اسباطا واقعا موقع ما لا ذكر في الصحاح

الاسباط

الاسباط من بني اسرائيل كالقبائل في العرب واورد هذه الاية وجعلناهم
العدد على ارادة الفرقة وحمل اسباطا على البدل بعد ما يقع التفسير جلا فا
لقرائه على ما حكي عنه جواد جميع مميز العدد المنصوب نحو احد عشر رجالا
وقائم ثلثون رجالا فان قلت من اي قبيل الجمع مائة من مثل الثلاثة الى
العشرة ام من قبيل المركب الى التسعين الاول مميزه جمع والثاني مميزه منصوب
ومميز مائة ليس بجمع ولا بمنصوب فما الوجه فيه اجاب بقوله واما مائة
فانها يضاف الى ما بينتها كما يضاف باب عشرة الا ان المميز مفرد نحو مائة
درهم وذلك لان مائة قد تجاذبها شبهان احدهما اسم عشرة عشرات
او انها عقد العشرة كما ان العشرة عقد الواحد لان المائة عشرة عشرات
كما ان العشرة عشر آحاد واحد والشبه الثاني مع التسعين من حيث
انها اي المائة جمع كثرة مثلها اي مثل التسعين اي كما ان التسعين جمع
كثرة وكانها هذا وجه شبه آخر اورده ابن يعيش في شرح المفصل اي
ومن حيث ان المائة تليها اي تسعين فالشبه الاول يقتضي ان يكون
حكمه حكم العشرة يعني يكون مميزه جمعا مجرورا والشبه الثاني يقتضي ان
يكون مميزه واحدا منصوبا فوجب ان يعطى الكل من الشبهين حظه من الحكم
فجعل مميزها مجرورا ليكون كعشرة ولم يجمع ليكون كتسعين توفيرا اي
استيفاء من وفرت فلانا حقه اي استوفاه او بمعنى الشيء الموفور
اي التام على الاعتبار من شبه العشرة وشبه التسعين حقهما اي حظ الاعتبار
منصوب على انه مفعول له توفيرا او تسعين في قوله تعالى ولبثوا ثلث مائة سنين
على قراءة من قرأ بالتنوين محمول على البدل والا لزم الشذوذ ان جعلها

جمع المميز والاخر نفسه كانه قال — ولبثوا سنين لا لما ذكره ابو اسحاق
الزجاج من التعليل المذكور في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا لما ذكرنا وفي
الحواشي عطف بيان وعلى تقدير البدل للمبدل منه اما ثلاثا وما بين لان
سنين بمعنى سنين وهو هذا الا تكلف ثم قالوا اما نا درهم واضافوا اسما
الى المفرد كما اضافوها اليه ولم يمتنع الاضافة اذ نون التثنية يجوز اسقاطها
للاضافة كالتنوين كما تمتنع في مثل تسعين لما ذكرنا في بحث التمييز وقوله
اذا عاش الفتى مايتين عاما شاذ ٢ وعلى حكم الف يريد ان مايه يضاف
الى المفرد لما بينهما من التشبيه من كذلك الف لانه مايه مرات عشرة وجمع
كثرة وان منعهما تمايضاف اليه لعدم المانع كذلك حمل الالف الا ان الالف
يحل جمعها مضافا الى المفرد نحو الا لف درهم دون مايه لم نجد جمعها فان
قلت — عد المص فيما سبق نحو عشرون من العوامل القياسية فلم عد
الاعداد المركبة من العوامل السماعية والحال انهما على منهاج واحد اجاب بقوله
وانما عد المص الاعداد المركبة من العوامل السماعية لان الاسماء المركبة التي تنصب ما
بعدها على التمييز يحصر في هذه الاسماء اعني الاسماء المركبة من احد عشر الى التسعة
عشر واذا كانت هذه الاعداد المركبة يحصر في عدد معلوم غير متجاوز الى
غيرها فبالحري ان يعد اي تلك الاسماء من السماعية لان السماعي هو المقصور
على السماع ولا يتجاوز منه الى غيره فان قلت — الاعداد التي فيها النون من
عشرين الى تسعين ايضا اي كالاعداد المركبة من السماعية بعين ما ذكرتم لانها
يحصر في عدد معلوم اعني من عشرين الى تسعين وقد عدها في القياسية قلنا
انه اي المص جعل الاسم التام مطلقا سواء كان من الاعداد او من غيرها او سواء

وعلى هذا اى
م

كان

كان تاما بالتنوين او بالنون او بالاضافة والاول مناسب من جملة العوامل القياسية
لان كل اسم مبهم تام يمتنع عن الاضافة فهو ينصب ما بعده على التمييز فعلة نصب الامتناع
عن الاضافة فكلما وجدت فيه تلك العلة ملكت نعده من الحكم المفضي بعديده اي
تعديد المص الاعداد التي فيها النون من جملة القياسية لانها تامة منقطعة عن
الاضافة فيكون من القياسية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم وهو الاعداد
المركب يحصر في عدد مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكره من الاعداد التي فيها النون
في جملة القياسية فان قلت — الدال الشبهة باقيا اذ الاعداد المركبة بهذا
الوجه من القياسية فكيف عدها من السماعية اجاب بقوله على ان اي بلى ان الشبهة
قايمة بعد اذ يمكن للسايل ان يقول الاعداد المركبة بهذا الوجه داخلة تحت
الاسم التام المبهم الممتنع عن الاضافة فبالحري ان تعد من العوامل القياسية كما تعد
الذي فيه نون الجمع الحاصل ان المص عد ما فيه نون الجمع من القياسية والاعداد المركبة
من السماعية وعلل الشارح تعديد هاتينها بقوله لان الاسماء المركبة الخ فاورد ان
البعض وقال لو صح ما ذكرتم لزم ان يكون ما فيه نون الجمع من السماعية وقد عدها
من القياسية اجاب بانا انا جعلنا الاسم التام المبهم مطلقا الخ فاورد البعض ثانيا
بان قال لزم على ما ذكرتم ان يعد الاسماء المركبة من القياسية وقد عدها
من السماعية فيكون الشبهة قايمة وسلمها بان قال على ان الشبهة الخ لكنها
مندفعة بالعناية بان الاعداد ان قيدت بحيثية الانحصار فسماعية
وان قيدت بحيثية الابهام فقياسية فكل صالح لان يعد من كل منهما فاورد
ما فيه النون من القياسية نظرا الى الحيثية الثانية والاعداد المركبة من السماعية
بالنظر الى الحيثية الاولى ولا يجري في ذلك لان السر الملاحظة في هذا التعيين ظهور

القاطع في الاول وتوهمه على الاصل في الثاني قوله والثاني كم في الاستفهام
عن العدد وهي بسيطه عند الجمهور مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية عند
الكسائي والفرا بحذف الفها الالف وسكنا اخرها بعده لثقل التشبيه عن
كثرة الاستعمال وليس بصحيح يدل عليه دخول حرف الجر والاعراب بوجوهه
قال الشارح اعلم ان كم اسم بدليل ما مر وعود الضمير والاضافه والاسناد اليه
وتسليط العوامل عليه موضوع للكنايه وهو ان يتكلم بشيء وتريد به غيره
كذا في الصحاح عن الاعداد جمع عدد قدم تفسيره لغرض العموم والاختصار اي
يستغنا بتصريح العدد على سبيل الابهام قليله كانت او كثيرة او متوسطة
على ما ذهب اليه المحققون وهي للكثرة على ما حكي في البسيط عن بعضهم ان كم
الخبرية للتكثير في مقابله رب وزعم ان الاستفهامية للتكثير بجمع
الشارح في المذكر بين القولين فلا يرد ما قيل وفيه بحث لان الاطلاق بهما
للكثرة ليس بعيدا اذ الاستفهام غير مختص بالقله ولا بالكثرة اذ لا يتحقق
عند المستفهم كثرة العدد المستفهم عنه ولا قلته وايضا لا يلزم من كونها
للاستفهام عن العدد كون كثرة العدد المستفهم عنه او قلته محققه عند المستفهم
وتستعمل كم في الكلام على وجهين في الاستفهام وهو طلب العلم بما في ضمير المخاطب
وهو الكلام الذي لا يكون لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه ولهذا لم
يحتمل التصديق والتكذيب فيه اللهم اذا تضمن الخبر كقولك مثلا لم يكن فيه الا طلب
القيام من المخاطب القائم بالنفس وهو قد يكون بالحرف لانه تعلق بحرفين كا
الاخبار كما انه يكون بالحرف كان ولام الابتداء فكذلك الانشاء يكون
بالحرف كحرف الاستفهام وليت ولعل وكان ولام الامر ولا الناهيه وقد

يكون

يكون بغير حرف اما على ارادتها او على تضمنه كالفاظ العقود ومن ابواب
والخبر وهو الكلام الذي يكون لنسبته خارج كذلك ولذلك يجري التصديق
والتكذيب فيه والتحقيق انه لا نسا الخبر لانه ايضا كنايه عن العدد على سبيل
الابهام فالمتكلم عبر عما في الضمير من التكثير والتقليل والمتوسط وهي معاني
معنويات في النفس لا وجود له في الخارج وانما اختار باعتبار كون ما اضيف
اليه كم كذا فان كونه كذا له وجود في الخارج فالكلام باعتباره محتمل للصدق و
الكذب فجاء التقسيم على هذا اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فينصب
المميز المفرد المذكور لوجهين احدهما قوله لجريها مجرى عشرين اذ هو في معنى
عدد مبهم وبهمزة الاستفهام والمعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلاثون
فكما ان مميز عشرين واخواته مفرد منصوب كذلك مميز كم الاستفهامية
والثاني قوله والتنوين مقدر فيها اي ولان التنوين مقدره في كم الاستفهامية
لانها اسم والاسم من حيث هو اسم يستحق التنوين فكم يستحق التنوين وقد
سقطت للبناء لا لانها علامه الاعراب الذي يضاده البناء ولا جمع بينهما
والا يلزم الجمع بين المتضادين فوجد فيها ما يمنع الاضافة كما وجد في عشرين
واخواته فينصب مميزها مفرد كما نصب ذلك وقيل انه كناية عن العدد فجعل
من المتوسط وهو احد عشر الى تسعة عشر لانه لو جعل كناية عن احد الطرفين لزم
التحكم فتعين المتوسط ومميزه منصوب مفرد وانت خبير بلزومه على ذلك
التقدير لان نسبته مطلق العدد الى جميعها على السوا وان دخل عليها
حرف الجر على ما هو الاجود فيجوز جره اما باضمار من عند الخليل وسيبويه
والفرا وجماعة من النحاة وزعم ابن بابشاذ انه ليس مذهب المحققين بل لانها

حرف الجر ليس من كلامهم او بالاضافه عند ابي اسحاق الزجاج وقيل لا يكون الخفض
بها لكونه بمنزله عدد ينتصب ما بعده قولا واحدا فلو نصبت مرة وخفضت
اخرى لزم تفضيل الفرع على الاصل ولم يذكر سيبويه الخفض الا اذا دخل عليها
حرف الجر وذكره الفراء في كل موضع وكذا الزجاج وجماعه كالنصب في الخبريه
وقال ابن مالك ولا يجوز ان يكون جمعا لما ذكر الا عند الكوفيين وما
اورده من كم لك شهودا وكم عليك رقباء فلا حجه لهم على ذلك لجواز
جمله على الحال والمميز محذوف والتقدير كم انسانا لك شهودا وكم نفسا
لك رقباء وعند الاخفش يجوز كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان
خ اذا كان السوال عن الجماعات سوى تمييزها بالجمع ومال اليه بعض المتاخرين
واما كم الخبريه فانها تبين بالاضافه الى الجمع وبالاضافه الى الواحد نحو كم
رجل وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال فانه اخبر بها فقصد التكثير
واضافتها الى الواحد على القياس لانه عدد كثير اي كنايه عنه وهو مذهب
المبرد ومن بعده من النحاة وابن طاهر وتلميذه زعما انها تقع على القليل
والكثير على مذهب سيبويه والكسائي فاذا كانت لعدد كثير فهو كنايه
درهم قال وكم ليلة قد بتها غير اثم بساجية الحجلين منعمة القلب وهو الاكثر
واما اضافتها الى الجمع فلانها لما بنيت بالاضافه اشبهت باب عشره فكما ان
عشره نصاب الجمع فكذا هذا وهو الاقل ولانها لما كانت للعدد الكثير
جعل مميزها كمميزه وانما جاز الجمع وان لم يجر فيه لدلالته على الكثرة صريحا
فاستغني به عن الجمع لانه ليس في لفظها ما يدل على الكثرة نحو جمع مميزها
تصريحا بالكثرة واختص التمييز بالنكره المنصوبه بالاستفهام والتبيين

بالاضافه

بالاضافه بالخبر فرقا بينهما اذ لو كانا على منهاج واحد لالتبس احدهما بالاخر
وهذا وجه آخر في نصب كم الاستفهاميه وجر كم الخبريه فاورد عليه بلزوم
التحكم لان الفرق كما يحصل بهذا يحصل بعكسه فنسبته اليهما سواء فاجاب عنه بقوله
والجر اولى بالخبريه من النصب لانها تستفيد رب من حيث ان رب للتقليل
وهاهنا كم للتكثير فحمل ما بعدها حملا على رب جريا على وتيرتهم اي طريقتهم
في حمل الشيء على ما يقابله وقد يجي النصب في الخبريه حيث لا يمكن اي في موضع
يتعذر فيه الاضافه او التعليل اي لا يجاد ذلك وذلك اي تعذر الاضافه
عندما يفصل على بناء المجهول اي عند وقوع الفصل بينها وبين مميزها
نحو كم في الدار رجلا لانها حينئذ بالتنوين الساقطه للبناء فوجب ان ينصب
مميزه ولك ان تقول المتعذر ممنوع والا لما اختلف فيه وقد اختلف
فيه فقال بعضهم بجواز الجر في الشعر وهو مذهب جمهور البصريين لانه
لانه فصل بين المضاف والمضاف اليه وقال لا يجوز فيما اذا كان الفاصل
من الظرف والجار والمجرور نحو كم بك ماخوذ وكم اليوم جايع جاني والا
فلا وذلك مذهب يونس وزيد بجواز الفاصل مطلقا كقوله كم دون مية
موماة يهال لها وقوله كم بجود مقرف نال العلى فانجود ليس بمتعلق بمجرور كم
وكذلك دون في المثالين السابقين واطلق الفصل ليتناول الظرف
وحده والجار والمجرور وحده والظرف مع الجمله والجار والمجرور معها
والظرف مع الجار والمجرور لكن الجر عند وقوع الفصل مختص بالاولين
عند البصريين وربما نصب غير مفصول ذكره سيبويه عن بعض العرب على لغه
تميم في زعم بعض النحويين حملا على الاستفهاميه لكن جايزا افراد مميزها وجمع

نقض عليه السيرافي وفي كلام سيبويه ما يدل عليه وبعضهم على التزام الافراد
وجر الاول ابقاء حكم الخبرية من وجه ووجه الثاني وجه نصب كم الاستفهامية
المميز المفرد وقد ذكرناه وبعضهم وهو الفراء ومع الكوفيين على ما نقل عنهم
على ان الجر باضمار من وهي منوية في التقدير وذلك لا يمنع عمل الجار لدلالة
من على ميزها والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لدلالة عليه واما بنا
اي كم في وجهيها لانها حال كونها استفهامية متضمن معنى الحرف اي حرف
الاستفهام اذ قدمنا ان معنى كم رجلا اعشرون ام ثلاثون وحال كونها
خبرية لشبه الحرف اعني رب لانها نقيضتها او نظيرتها او كم الاستفهامية
لفظا او لفظا ومعنى لكون كل منهما كناية عن العدد او لان وضعها وضع
الحروف او لتضمنها معنى حرف مقدر بناء على تضمنها معنى الانشاء الذي
هو في الغالب بحرف فكانها تضمنته وانما بنيت على السكون لان الاصل
في البناء السكون وقد مر غير مرة اعلم ان كم على وجهيها يقع مرفوعة ومنصوبة
ومجرورة لقبولها على هذين الوجهين كل عامل من عوامل الاسماء ولا يخفى
عليك ان لها مطلقا مواضع في التركيب لا بد من بنائها حتى يبين انها
على اي نوع من انواع الاعراب فنقول لا يخلو اما ان يقع بعد كم فعل غير مشتغل
عنه او يقع قبله حرف جر او اسم مضاف او لا يقع لا هذا ولا ذاك فان كان
الاول فهو منصوب بناء على المفعول به مطلقا او على الظرف وان كان الثاني
فهو مجرور لانه لا يبطل عمل الجار بغيره ولا يجوز الغاؤه اصلا وان كان
زائدا وان كان الثالث وصدقه بان لا يكون بعده فعل اصلا او يكون
ولكن مشتغلا عنه وقبله حرف جر ومضاف فهو مرفوع لانه اذا لم يكن معه

جاز

جاز ولا بعده فعل عامل فيه ولا يتقدم عليه عامل آخر لوجوب صدارته وجب
التجرد عن العوامل اللفظية فيكون مرفوعا اما على الابتداء والخبرية فانظر فان كان
صدق هذا القسم بان لا يكون بعده فعل اصلا فلا يخلو اما ان يكون كم غير ظرف
او ظرفا فان كان الاول فهو مبتدا نحو كم رجلا اخوتك لانه اسم تجرد عن العوامل
اللفظية ولا مانع عن كونه مبتدا وان كان الثاني فهو خبر نحو كم يوما قراءتك لانه
تجرد عما يعمل فيه لفظا ولا يجوز ان يكون مبتدا لان اليوم لا يكون قراءة فتعين
كونه خبرا فالمعنى افي عشرين او في كثير من اليوم فكانت منصوبة في التحقيق وانما هو
خبر في الحقيقة وان كان بان يكون بعده فعل مشتغل عنه فان سلط على ضميره
تسلط المفعولية فلك فيه وجهان والا فهو مبتدا سواء كان ظرفا او غير ظرف
وهذا تفصيل معنى قوله ثم انها يقع في وجهيها مبتدا ومفعولا ومضافا
اليها ما احسن قوله حيث افاد هذه الاقسام بلفظ مختصر على التمام فقوله مبتدا
اشارة الى القسم الثالث وما وقع منه خبرا فهو في الواقع منصوب فلهذا لم
يعتد به مثال كم الخبرية الواقعة مبتدا نحو كم رجل عندك او جاءني او ضربته
والنصب على باب الاشتغال بشرط ان يكون المفسر متأخرا لوجوب صدارة
ومثال كم الاستفهامية الواقعة مبتدا كم رجلا عندك او جاءك او ضربته
بمعنى كثير من الرجال عندك في الخبرية تفسير للمثال الاول او عشرون من
الرجال عندك في الاستفهامية تفسير للمثال الثاني في الكلام لف ونشر
على الترتيب وقوله مفعولا اشارة الى القسم الاول لانها باطلاقها يتناول بهما
ومنها ومطلقا مثال وقوع الخبرية والاستفهامية مفعولا بهما قوله نحو كم رجلا
لقيت وكم رجلا لقيت اي كثيرا من الرجال تفسير للمثال الاول او اعشرين

من الرجال لقيت تفسير لمثال الثاني ومثال وقوعها خبرية او استفهامية مفعولا
فيها نحو قولك كم يوم او يوما سرت بمعنى كثيرا او عشرين من الايام سرت ومطلقا
قولك كم ضربة او ضربة ضربت ووقوع كم في هذه الامثلة الثالثة على حذف المميز
ضعيف وقوله ومضافا اليها اشارة الى القسم الثاني لان الاضافة يكون
بحرف الجر وتقديره مثال ذلك قوله ورزق كم رجل في الخبرية او رجلا
في الاستفهامية اطلعت بمعنى رزق كثيرا او رزق عشرين من الرجال اطلعت
من اطلق يده بالخير وقولك بكم درهم او درهما اشتريت هذا اي بكثير من الدراهم
او العشرين منها اشتريت ولا يقع فاعله الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام
لما فيها من معنى الاستفهام كما رايته فان قلت فلا يقع مجروره لذلك
قلت وذلك لان معنى الاستفهام مقدر قبل حرف الجر فان قلت
فليجز ذلك في المرفوع والمنصوب قلت الفرق واضح لان الجار يتصل بالمجرور
ويتحد به فكانهما واحد بخلاف المرفوع والمنصوب فان قلت فعلى هذا ايصح ان
يقع كم الخبرية فاعله لانه ليس فيها ما يقتضي الصدر اجاب بقوله والخبرية بمنزلة
الاستفهامية في هذا المعنى اي في اقتضائها صدر الكلام لانهم اجروها مجرى
واحدا في الحالين والسر فيه ما ذكرنا من ان فيه معنى الانشاء في التكثير ولانها
كانت تقابل رب اي تضادها من حيث ان كم للتكثير ولرب صدر الكلام
فكذلك جواب لما اي ثبت لها صدر الكلام كما ثبت لرب صدر الكلام جريا
على سنتهم في حمل الضد على الضد وحكى الاخفش ان بعض العرب لا يلزم الخبرية
الصدر فيجرها فكم عان وهذه اللغة اضطرب فيها فقيل بما سمع عليها وقيل
لا يلتفت اليها لقلتها والاول هو الصحيح ثم ان كم لما كان اسما موضوعا للكثرة

جاز

جاز عود الضمير اليه مفردا حملا على اللفظ لان لفظه مفرد مرة وجاز عود
الضمير ايضا اليه جمعا حملا على المعنى مرة اخرى لانه مجموع المعنى نحو كم رجل لقيته
ولقيتهم كما في كلا وكلا وكذلك في التذكير والتانيث قوله والثالث كاي
قال الشارح كاي كلمة مركبة من كاف التشبيه واي الاستفهامية او الشرطية
على اختلاف القولين فجعلتا كلمة واحدة دالة على معنى لا يدل عليه كل منهما [illegible]
كزيد علما المحكي المحكوم على موضعه بالاعراب وقيل المعتبر اي على زيادة الكاف
لعريها عن التشبيه لانه غير متعلقة بشيء وقيل بسيطة وذلك المعنى
معنى كم الخبرية وهو الاخبار على قصد التكثير لان الظاهر لها من استعمال العرب
ذلك وهذا معنى قوله وانما جعلت في معنى كم الخبرية نحو كاي رجلا عند جماعة
من النحويين خلافا للسيرافي فانه نقل عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى
كم الاستفهام كم لك دون كاي لك كما رب لك فان قلت فليضف كم الخبرية
اجاب بقوله وانما نصب مميزه كان حقها الاضافة الى غيرها لكنها نصبت لانها
كلام محكية والمحكي لا يضاف ولانها امتنعت بالتنوين واستغنت عن الاضافة وقد
ورد عليه كلام الفصحاء كقوله وكاي لنا فضلا عليكم ونعمة قديما ولا تدرون
ما من منعم وفيها اي في كلمة كاي خمس لغات اولها كاي كعي الكاف فاء والهمزة
عين والياء لام لان الكاف لما ركبت مع اي وجعلتا معها كلمة واحدة كانت
الكاف بمنزلة الفاء فيكون الهمزة بمنزلة العين ووزنت بمثلها لانها غير اصلية
في الحقيقة وهي تقابل مثلها ان لم يكن عارضة فلهذا اي ليوزن كعي بفتح
الكاف والعين وتشديد الياء المكسورة وهذه اللغة اصل اللغات الباقية
يتفرع منها بحسب التغييرات الناشية من كثرة الاستعمال وثانيها كاء

بتسكين الهمزة وتخفيف الياء نون زن كعى حكاه ابو الحسن بن كيسان وثالثها
كاءٍ بوزن كاعٍ اصله كائن وهي اللغة الاولى وصنع فيه كما صنع في جاءٍ وشاءٍ
ثم قلبت الفا الفا بعد التخفيف لانفتاح ما قبلها حكاه ابن كيسان والاعلم
وليس ذلك لغلط كما ظن لتعلق القراءة بها ورابعها كيءٍ بالياء الساكنة
قبل الهمزة على عدم قبلها الفا لسكونها بوزن كيع حكاها ابو العباس
وخامسها كاءٍ بحذف الف كآءٍ او على توهم انهم بنوا اسما على فعل فاعل كاعل
عم وشح بوزن كع حكاها ابو الحسن كيسان والطبطي فيها ان الاصل فيها
كائن تخفف الياء والهمزة فصار كاءٍ فقلب فصار كيءٍ فقلب الياء الفا فصار
كاءٍ فحذف الالف فصار كأ بغير مد وهذا الترتيب احسن من ترتيب صاحب
الكشاف وابن مالك ولو قدم الشارح كأي على كائن لكان ترتيبه على نظام الحمل
واكثر ما يستعمل اي اكثر استعمالها فاما صدر بمن كقوله تعالى وكأين من
قرية اهلكناها وكذا كم الخبرية اي اكثر استعمالها بمن كقوله وكم من قرية
وكم من ملك ولما كان في معنى كم الخبرية لها صدر الكلام وقد يستفهم بها
كقول ابي بن كعب لعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما كأي تقرأ سورة الاحزاب
او كأي تعد سورة الاحزاب فقال عبد الله فقال ثلاثا وسبعين فقال
ابي قط اي ما كانت كذا قط نعم ذكره ابن مالك بحثا هذا ولا يعلم من ذكر
ذلك غيره قوله والرابع كذا اي لما الشارح كذا كناية عن العدد اي
عن العدد المبهم ككم اي كما ان كم كناية عن العدد المبهم فيه اشارة الى المذهب
الآخر في وضع كم وهو الذي هو من الاسماء نظهر من استعمال العرب لها وهي مركبة
من كاف التشبيه وذا التي في قولك هذا قيده به لكون ذا هذا اسما لها الذا

الذي

الذي هو من الاسماء الستة في القوة الا انهما لما ركبا لم يبق معناهما الاولي
بعد حكم الكاف حتى لا يتعلق بها فعل ولا يعمل في ذا على قول وخلع عنها معنى التشبيه
كما بعد حكمها وخلع معناها في كأي وذا ايضا تغير حكمها بعد الادغام من التغير الاو
وخلع معنى الاشارة عنه ولذلك التغير استوى فيه المذكر والانثى ولزمت تمييز
واحدة فلا يقال لي كذا كذه كما يقال في هذا هذه ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف
صار مع الكاف بمنزلة اسم مضاف فنصب ما بعدها نحو عندي كذا درهما فنصب
الاسم المضاف ما بعده نحو مثله رجلا كما قيل كالعدد درهما وهو لفظ
الخليل هكذا قال سيبويه وانما قصد ان يبين لكونه عبارة عن عدد مبهم
فاذا قلت عندي كذا درهما كانك قلت عدد ما درهما واستعماله هكذا
قليل عند الاكثرين ومردود عند ابن خروف واستعماله مكررا بين غير
عاطف قليل وعند بعضهم غير محفوظ فثبت ان اكثر استعمالها مكررا بعاطف
وعلى اي طريق استعمل فمعناه العدد المبهم عند البصريين وعند الكوفيين
وافقهم الاخفش والمبرد وابن الدهان وابن معط معناه ثلاثة الى عشرة اذا
افرد ومميزه جمع فكذا العدد كناية عن ثلاثة الى عشرة وما فوقها اذا افرد ومميزه
مفرد مجرور خطاه الفارسي والزجاجي وابن ابي الربيع وابن عصفور وفي
ضيا الدين واما نحو ترهم الرفع بعد كذا فخطأ لانه لم يسمع من كلامهم واما تجو
ز ابن سيده الخفض بعد كذا او كذا فمخصوص على ان طن واما كذا درهم
بالخفض فلا يجوز الا على الاضافة وعلى البدل خلافا لزاعميهما وان كان
منصوبا فمعناه عشرون او ثلاثون الى تسعين واحد عشر وما بعده اذا كرر
مع عاطف ومستنده الرأي لا الرواية وقال الشيخ اثير الدين المسموع من

لسان العرب استعمالها مفردة ومعطوفة اذا كانت كناية عن العدد واستعمالها
معطوفة فقط اذا كانت كناية عن العدد لا يحفظ مفردة ولا مركبة ولا مخفوض
بعدد دون عدد فكذا كذا درهما غير مركب بل مما حذف منه حرف العطف
على مذهب من يجيزه وكذا درهما غير مفرد بل مما حذف منه المعطوف وكل منهما
حفظ لما استقرئ من كلامهم وقال الشيخ وعلى هذا الذي اجريناه اذا قال
قال له عندي كذا وكذا درهما انزلناه على درهم واحد الا ان قال اردت الكثير
وكذلك اذا قال له كذا كذا درهما وكذلك اذا قال له درهما وكذلك مما الحق بالجمع
والخفيف وقد اختلف الفقهاء في الاقرار بهذه الكناية اختلافا كثيرا واذا
لم يكن للناس عرف فيها والاصطلاح خاص لبعضهم وجب حملها على اللغة قال
والعجب انه لم يقل احد منهم بما يوافق اللغة هذا والذي يفهم من كلام الشارح
ان التمييز والمبين للعدد المبهم واما ما يفهم من كلام شارحي الكافية ان
التمييز عن الكاف لانك مبين في كذا رجلا ان مثل العدد المبهم من اى جنس
هو ولم يبين العدد المبهم قوله ومن السماعي عند الفاضل في الاسماء كلها
تسمى اسماء الافعال لابد لنا ان نبحث فيها عن حدها وبنائها واسميتها ومحلها
من الاعراب اما الاول فهو على ما قال ابن الحاجب ما يكون بمعنى الامر او
الماضي والاعتراض بانهما حقيقتان مختلفتان فكيف يكون احدهما في معنى
الاخر والجواب انه اسم لفظ فعل الامر او الماضي اذ لو دل على ما دل عليه الفعل لكان
فعلا ساقط واما البناء فلوجهين لمناسبته مع بعضها وضع الحرف وحمل ما
عداه عليه لان المجموع من باب واحد ولمشابهتها بما هي بمعناه من فعل الامر
والفعل الماضي فلا نعترف ان ما يفتح والا لكان معربا كسماه ولو على بنائها وهو تكونها

اسماء

اسما لما اصله البناء وهو مطلق الفعل يعني على اصله اولا الا ان يفسر بر كما فسر
كثير من النحاة واما الاسمية فقد استدل عليها بكونها مفعولة في قوله
تدعوا نزال وكنت اول نازل وهو ضعيف لان الفعل الصريح يقع في مثل هذا الموضع
لان المراد اللفظ وبدخول حرف الجر عليها كقوله بحيهلا يحدون كل مطيته والمنع
المذكور وارد عليه وبدخول التنوين على كثير منها وبعدم الحرفية لا تستند
او مفعول مطلق على اختلاف التركيب ولا شيء من الحروف كذلك والفعلية لان شيئا
من اسماء الافعال ليس على وزن الفعل وصه وان كان على صيغة خت في الظاهر الا انه
ليس عليها في التحقيق لان صيغته الاصلية اخوف واذا تقدم ما بعث الاسمية
واسناد الفعل اليها وقد مر بيانه وما وقع فاعلا من الفعل كقوله وما راعني الا
يسير بمحمول على ارادة المصدر بان المصدرية المراد لاطراد حذفها مرادة كقوله
الا ايهذا الزاجري احضر الوغا وحكاية بانها بعد الفعل الى الفعلية فما في اخر
فاجماعهم عليه دليل على اسميته عندهم واما المحل ففيه مذاهب قال بعضهم لا محل
لها لان ما يقوم مقامه لا محل له ورد عليه بانه ثبت ان يكون ما يقال له اسم
اسما بوجوه كما سمعت والاسم اذا ركب مع غيره استحق الاعراب ولو محلا على ما
ان يكون ما يقال في لفظهم موقع ما لا اعراب له وموقع ما له اعراب واجماعهم
على ان سائر المفعولات اذا وقعت مركبة يكون معربة محلا وان كان واقعا موقع
ما لا اعراب له فثبت انه يجب ان يكون لها محل من الاعراب وقال بعضهم رفع
المحل على الابتداء لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية والفاعل ساد مسد الخبر
بمعنى ان المقصود من المبتدا والخبر منسوب اليه ومنسوب حاصل من الاسم وفاعله
كما في اقائم الزيدان وما قيل انه واقع موقع ما لا يكون مبتدا فغير وارد لانه

لا يمنع كونه مبتدأ والا لما كان قائماً في المثال المذكور مبتدأ وبعضهم ذهب الى انها
منصوبة المحل على المصدر فتقدير رويد زيدا على هذا ارود ارواداً زيدا فحذف
الفعل وصغّر ارواده وتصغير الترخيم قال ابن الحاجب والاول اوجه لانه
لو كان رويد منصوبا نصب المصدر ولا فعل له ملفوظاً لوجب تقدير فعله
فيخرج عن كونه اسم فعل كخروج سقيا ورعيا وشكرا التقدير افعالها ولكان معربا
كما اعرب هذا ولا موجب للبناء اذ معنى الفعلية انما هو في المقدر لا فيه الا ترى
ان اذا قصد انه اسم فعل يكون مبنيا واذا قصد انه في معنى المصدر يكون معربا
فدل ان كونه مصدرا يوجب كونه معربا وايضا لو كان مصدرا لجاز اضافته
وتنوينه اذ كل مصدر اما مضاف او منون وعكس هذا بعكس النقيض الى
قولنا كل ما لا يكون مضافا ولا منونا لا يكون مصدرا واذا لم يكن مصدرا
تعين ان يكون مبتدأ وهو المطلوب واستدل البعض على ذلك بان يقول لو كان
منصوبا نصب المصدر فاما ان يكون من قبيل المصدر الذي قام مقام فعله
وصار فيه نسيا منسيا او من قبيل المصدر الذي يجوز ذكر الفعل معه وكلاهما لا سبيل
اليهما اما الى الاول فلانه لو كان من ذلك القبيل لما جاز ارتفاع الظاهر به
واللازم باطل اما الملازمة فلان ما كان من ذلك القبيل من المصادر فانما حذف
افعالها للعلم بها وتفاعلها فالذي اوجب حذفها هو الذي اوجب حذف
فاعلها ولا يجوز ذكره كما لا يجوز ذكرها فعلم ان المصدر الذي من هذا القبيل
لا يرفع الظاهر واما بطلان اللازم فلثبوت شتان زيد وعمرو وبطلان
اللازم يدل على بطلان الملزوم فلا يكون منصوبا نصب المصدر وقال الشارح
والثاني اوجه لمقارنته اللام نحو هيهات لما توعدون كما في بعدا له لا بعد له

وما قيل

وما قيل انه موضوع للفعل فلا يلزم من امتناعه في الاصل امتناعه في الفرع كقولك
زيد ضارب لزيد فغير وارد لانه اذا كان بمعنى الفعل فلابد ان يمتنع دخول
اللام والا لزم تخلف الاسم عن المسمى بخلاف ضارب لزيد لانه ليس باسم ضرب
وقولهم انه اسم للفعل مجازا بل هو اسم للمصدر حقيقة فلو سمي على هذا سقيا
ورعيا به لم يكن بعيدا او تقدير الفعل لا يوجب الاعراب قوله اذ لا
موجب للبناء ممنوع لجواز ان يكون وجها آخر من الوجوه المذكورة قوله
اذ معنى الفعلية انما هو في الفعل المقدر لا فيه لا يستلزم السلب الكلي بخلاف
سقيا ورعيا وغيرهما لفقد المشابهة وبخلاف اذا كان معربا وكل مصدر
اما معرف باللام واما منون واما مضاف فليس بمنحصر فيما ذكرتم فينعكس التبعيض
الى كل ما لا يكون معرفا ولا منونا ولا مضافا لا يكون مصدرا الا الى ما ذكرتم
فلا يرجح لاحدهما قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء قد يؤتى بها لضرب من
الايجاز حيث وضعوا الاسماء موضع الافعال ويسدّون مسدّها ولنوع
من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل على ما سيأتي في قوله وفي هذه
الثلاثة مبالغة ليست في مسمياتها نحو بعد بيان وجه الثاني وبين وجه الاول
فقال واذا قلت رويد زيدا اقيم رويد مقام امهل واستوى فيه المذكر
والمؤنث والواحد والاثنان والجمع وجاء على صورة واحدة حيث تقول رويد
يا زيد ويا زينب ويا زيدان ويا زيدون ويا زينبان ويا زينبات تجده
امهل فانك تقول في المذكر امهل وفي المؤنث امهلي وعلى هذا ففي هذا على ما لا
يخفى نوع من الاختصار والايجاز ثم ان مسميات هذه الاسماء قد يكون بعضها
امرا وقد يكون بعضها اخبارا قال المراد دون انشاء لانه لا يجي الا بمعنى الامر

اذ المركن اخبارا والعلية للاول لان الايجاز المقصود من وضع هذه الاسماء
بامر الامر لانه هو الذي يحصل فيه بالاشارة وقرينة حالا ولفظا عن التصريح
بلفظ الامر فالاول اى اسم الفعل الذى سماه الامر اسما قد يكون متعديا
كرويد زيدا وغير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى كفف ولم يورد الامام
اى المصنف ما يدل عليه ما وقع فى بعض النسخ المصنف مقام الامام هذا النوع
اى ما كان غير متعد من حيث انه لا يعمل فى اسم ظاهر والمقصود اى مقصود
الامام فى هذا الموضع ذكر العوامل فى الالفاظ فلم يقولوا فيه هل يعمل
فيما تقدمه كما يعمل الفعل قلت لا يعمل لانه اسم والاصل فى الاسماء ان لا
يعمل لكن لما كانت مسمياتها افعالا اعملت بذلك فيجب ان يلزم طريقة واحدة
فى العمل وهو العمل فيما تأخر عنها حطا لرتبتها عن رتبة الافعال واما اسم الفاعل
فانما يعمل فيما يتقدمه لقوة مشابهته بالفعل لكونها من وجوه كثيرة وقد عرفتها
فكان نفعل فاخذ حكم الفعل علامة لفرط المشابهة وهذه الاسماء ليست بافعال
والاسماء على الاطلاق لان معناها فلم يعرف بعرف الافعال ولا يعرف الاسماء
فاعطيت حكم الحرف كان واخواتها يعمل طريقة واحدة واما اسماء الاخبار نحو
هيهات وهذه الاسماء اى اسماء الافعال كثيرة ونحن نقتصر على ما ذكره اى الامام
فى الكتاب فمنها رويد وهو مصدر ارود فى الاصل اى امهل يريد ان اصله اروادا
الا انه صغر تصغير الترخيم اى غير تغيير كتغيير الترخيم اى بلا علة بان حذف منه
الزوايد المراد المتنى اذ لا زايد الا اثنان وغير التصغير ايضا وسمى به الفعل
وقيل له اسم الفعل وجعل هذا الحذف والتغيير اى تغيير التصغير دليلا
على خلع عنه معنى المصدر وبنى كما بنى فعل الامر وفى بعض النسخ كما ان فعل الامر مبنى

واما

وانما استوى فيها الواحد والاثنان والجمع كما ذكرنا فرقا بينها الضمير راجع
الى رويد وبين الفعل ولانها فى الاصل مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع
فرويد لا يثنى ولا يجمع وفى الكبرى بامل يظهر بها ذنباه وقد يستعمل مصدرا
مضافا نحو رويد زيد اى ارود زيد ارواد او قد يستعمل منصوبا منونا على
الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا اما على انه مصدر وصف به للمبالغة
او على انه مصغر مرود او مرود تصغير الترخيم بحذف الزوايد اى هنيا
او على الحال عطف على الوصفية اى وقد يستعمل منصوبا منونا على الحال ايضا
نحو سار رويدا اى مرودين فذكر المصدر يقف على الوصفية وبعد منه
على الحالية وفى قوله مرودين منه على ان رويدا حال عن فاعل سار روا
وروى ان سيبويه جعل رويدا حالا عن السير المقدر وهو فى هذه
الاستعمالات الثلاث ليس باسم فعل ولا مبنى لفقد المشابهة كذا ذكره الجوهرى
فى الصحاح واذا لحقته الكاف وهو اسم فعل الجملة حال من الضمير المنصوب
كان المضاف مجردا للخطاب ولا محل لها من الاعراب اذ لا يجوز اضافته
لانه بمنزلة ارود وهو لا يضاف مثلها اى مثل الكاف التى فى ذاك وقد
والنجاءك بالنصب على معنى نج نفسك او الزم النجاء كالذى عرفته وعلى كونها
الكاف مجردا للخطاب ولا محل لها من الاعراب دفعا لاستكمال الفاعل وليس
بتأكيد لاتصاله ونصبا لورود النجاءك زيدا وجرا لامتناع الاضافة
نحو رويدك زيدا والوجوه كلها ايتقيه واذا كان مصدرا فهو اسم مجرور
المحل على انه مضاف اليه ومنها اى ومن اسماء الافعال بله وهو اسم لدع فيكون
متعديا كذلك نحو بله زيدا اى دعه واتركه وقد يكون مصدرا فيضاف الى

المفعول لحو بله زيدا اى ترك زيد بمعنى اترك زيدا تركا فحذف الفعل وقدم
المصدر نايبا منابه وفيه اختصار مع اعطا معنى التاكيد وهذا مثل قوله تعالى
فضرب الرقاب بمعنى فاضربوا الرقاب ضربا قال بله الاكف كانهالم يخلق وروى
منصوبا ومجرورا وقد روى ابو زيد فيه الفتح نحو بله زيد اذا كان مصدرا
ومنها دونك هو اسم لخذ ومنها عليك وهو اسم لالزم وكذا عليك
بزيد اى تقرب منى ومنها عندك خالدا وهو ايضا الاسم لالزم وحذرك
ايضا ومكانك لقوله مكانك تحمدى او تستريحى وما حكاه الفراء عن بعض العرب
مكانكنى بمعنى انتظرنى بنون الوقاية لقصد السلامة وحال الكاف فى هذه كحالها
فى رويدك ومنها صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف وامين بمعنى استجب وحيهل
بمعنى ايت وبجنه وعلى هذا اليك زيدا بمعنى تنح اى تباعد عنه وعليك من الظروف
المضافة فى الاصل وقد جعل هنا اى فى هذا الموضع ايضا اسما للفعل لان الظروف
سوى باب الفعل ومعنى اى يفيد عنادها بالمقتضى اى فايدتهما والثابت يجوز
ان يكون اسما للمنوب لعلاقة بينهما وعلى هذا دونك اى هو كعليك اسم لالزم ومن
الظروف المضافة فى الاصل ومنها اى ومن اسماء الافعال هيهات وهو اسم
لبعد نحو هيهات الامر بعد فهو اسم له وقيل اصله هيهية فقلبت اليا الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها اذا كان مفتوح التاء واما اذا كان مكسورها
فقيل جمع المفتوح واصله هيهيات فحذف اللام على خلاف القياس وهل هذا
الا تعسف والحق خلافه وهذا جار فيه الحركات الثلاث الفتح والكسر والضم
وقد ينون فى كلها وقد يسكن وقرى بهن اما الكسر فقراءة ابى جعفر المدنى
واما الضم فقراءة الزهرى واما الفتح مع التنوين فقراءة الاعرج واما الضم

مع التنوين فقراءة ابن حيوة واما الكسر مع التنوين فقراءة عيسى بن عمر وانما قيل ذلك
لانهم لما راوها تارة مكسورة واخرى مفتوحة وما راوها تارة مقلوبة واخرى
تاته شبهوها فى الموضعين بما عاملها فقيل ان المفتوحة مفردة اصلها كذا وقد
من كلمات والقياس قياس بقاء ياءها المصطفيات فالحذف على خلافه وما وهاكما
هذه فالوقف عليها بالتاء ومنها اى ومن اسماء الافعال شتان وهو اسم لافترق
نحو شتان زيد وعمرو اى افترقا وتباينا وقد يزاد بعدها ما توكيد نحو شتان
ما زيد وعمرو وهذا ما عليه الفصحاء واستقبح الاصمعى قولهم شتان ما بين
زيد وعمرو وقال الشاعر شتان ما بين اليزيدين فى الندى يزيد سليم والاغر بن حاتم
يزيد سليم صاحب المال والمعنى فيه الازد للاموال غير مسالم لانه يلزم جعل
الفاعل المقصود به التفرقة بينهما فى المعنى لفظا واحدا لا افتراق فيه فى اللفظ
لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيا واحدا وهو يقتضى شيئين اذا
الافتراق لا يتصور الا بينهما ولو جعلت مزيدة لا يسند شتان الى بين وهو
منصوب لازم الظرفية وقد مر ما فيه كانه قد فهم من قصدهم التفرقة فى المعنى
بينهما فى اللفظ ليحصل المناسبة بينهما ولم يستبعده بعضهم يريد بها على
الفاعل بنى على القياس لكون ما بينهما صالحا للواحد والكثير بيانه ان معنى
شتان لما كان هو الافتراق والتباين بين الشيئين فى بعض المعانى والاحوال
لان الاخبار عن افتراق الذوات لا فايدة فيه لانه ما كانت الفرقة امره فهم
ان معنى شتان زيد وعمرو شتان حالا زيد وعمرو وعلى حذف المضاف واقام
المضاف اليه مقامه ورأى ان اطلاقه غير بعيد لجوازه وان كان لفظه
مفردا لان التقدير كذلك وايضا فيما اذا كان الفاعل لا يعقل الا متعددا

فى المعنى يجوز ان يجئ اللفظ متعددًا لفظا ومتعددا معنى نحو كلا الوجهين وكلا
زيد وعمرو وكذا هذا وكلا الوجهين غير لازمين اما الاول فلان
التقدير حال زيد وحال عمرو وهو ايضا متعدد وعلى التقدير فالحذف يلزم
لتحصيل التعدد فاذا اظهر لا يبقى ذلك ولهذا لا يجوز شتان زيد على قصد حاله
ولو قصد لوجب اظهاره على الافتراق واما الثانى فلان المعنى ان اقتضى اجتماع
المتعددات فالوجه الواحد وان اقتضى افتراقهما فالوجه ان يوتى بهما مفترقين
فى اللفظ وكذا الرجلين وكذا زيد وعمرو وعكس ما نحن فيه فلا بد من بيان
الفرق ولا فرق سوى ما ذكرنا فنعود ما ذكره بقوله عليه ومنها
اى ومن اسماء الافعال سرعان يجوز فى سينه الحركات الثلث وهو اسم لسرع
وقد جاء فى المثل سرعان ذا اهالة فذا اشارة الى ما سال من انفه وفاعل
سرعان وانتصب اهالة اى انتصابا على احدها من المبنى للمفعول من اهل الحديث
اى صحيحه وقيل الاهالة الشحم الذائب على التمييز كقولك سرع ذا اهالة وكرم
زيد رجلا وقيل اصله اى اصل هذا المثل ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء واخذ
اى شرع لسمنها فراى رعامها بضم الراء وهو المخاط فسيل من انفها لانها كانت
رعوما فظنه اى ظن الاعرابى ذلك الرعام ودكا وسم اللحم وهو الشحم فقال لامه
قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك اى سرعان ذا اهالة ويقال فى الاضاحيك
المسلحه ان اعرابيا جاء الى اعرابى راع يشترى منه شاة فقال للراعى هل
عندك شاة سمينة فقال نعم عندى شاة ملئت شحما وامتلات وسما دسما ودكا
فقال على بها فجاء الراعى بشاة تسيل رعامها لا يتحرك من الاوسوء حال فقال
ما وعدتنا بمثل هذه اين اللحم والشحم فقال الم تر ان الشحم يسيل من منخريها فقال

الرجل

الرجل سرعان ذا اهالة وذا اشارة الى الرعام كذا قال الميدانى فالمثلة
مثلا يضرب لمن يخبر بكينونة الشى قبل وقته قوله وفى هذه الثلاثة
مبالغة ليست فى مسمياتها قال الشارح اراد اى المص بهذه الثلثة هيهات
وشتان وسرعان واراد بمسمياتها بعد وافترق وسرع وذلك اى ثبوت
المبالغة فى هذه الثلثة دون مسمياتها لانا وان كنا نفسر هيهات ببعد
فان فيه زيادة معنى ليست فى بعد والتوفيقان فى هيهات زيادة فى اللفظ
من غير تركيب على مسماها توجب الزيادة فى المعنى وهى اى المبالغة باعتبار
ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعد لا ان يعلم اى لا ان يخبر عنه بان يعلم
المتكلم المخاطب مكان ذلك الشى اى بثبوته وهو البعد ويحتمل ان يكون المعنى
وجود ذلك المقصود فى مكان بعيد فحسب كما فى بعد كذلك بل يخبر عن المقصود
بان يظهر المتكلم اعتقاده فيه اى فى بعده اى علمه بعيدا بعده واستبعاده
اى استبعاد المتكلم لدى المخاطب متعلق بيظهرا ولذلك الشى فيا ستبعاده
فكانه بمنزلة ان يقال بعد هذا جدا او ما ابعده من جهة المعنى وعلى هذا
الاعتبار شتان وسرعان يعنى وان كنا نفسر شتان بافترق وسرعان
بسرع فان فيهما زيادة معنى ليست فى افترق وسرع وهى الاخبار بانه مفترق
وسريع جدا لا ان يعلم المخاطب بافتراقه وسرعته فحسب بل يظهر قوة اعتقاده
فيه فكانه قال ما افترق او سرع جدا وذلك لان العدول عن لفظ الى لفظ ابدا
يكون للمبالغة قوله ومن السماعية اربعة انواع من الافعال
منها الافعال الناقصة قال الشارح اعلم ان هذه الافعال عوامل داخله
على المبتدا والخبر كظن واخواتها اى كما ان ذلك يدخل عليهما ولاحتياج

الى الايضاح قال ايضا حاله الاسراك بقول كان زيد اخاك لم يسقط كان فيكون
ما بقي مبتدا وخبرا نحو زيد اخوك فان قيل هذا منقوض بالحال وذي الحال
الداخل عليهما العامل لصحة حمل الحال على ذي الحال اجاب بقوله ولا ينتقض
هذا الايضاح بضربت زيدا قائما لان المنصوب بمعنى الحال هناك اى في ضربت
زيدا قائما ليس بلازم بل لو سكت على ما وراه اى وراء وهو ذو الحال
مع عامله كان كلاما سديدا ولو سكت على مرفوع كان لم يكن كلاما لانه
لا يفيد بدون الخبر كما لا يفيد المبتدا اذا لفظت بالمبتدا وحده وانما رفعت
هذه الافعال اى الافعال الناقصة المبتدا ونصبت الخبر لشبهها بالافعال
المتعدية في اقتضاء معانيها شيئين كما ان معنى الفعل المتعدي يقتضي الفاعل
فيرفعه والمفعول فينصبه كذلك الفعل الناقص يقتضي الاسم فيرفعه والخبر
فينصبه ومن المعلوم ان الشارح افادك بكلامه هذا ان رفع الاسم بالفعل
الناقص ونصب الخبر ايضا به لمشابهته المفعول به الاول لمذهب البصريين وقال
الكوفيون لا عمل له بل يبقى بعد دخول الفعل على ما هو عليه والثاني شطرا الاول
متفق عليه وشقه الثاني مختلف فيه فان الفراء قال انتصب بتشبيهه بالحال
وعن الكوفيين انه انتصب على الحال والصحيح الاول بدليل جواز اضماره وتعريفه
وجموده والحال ليست بهذه المثابة لا يقال يقع الخبر جملة وظرفا ولا يقع
المفعول لان ذلك ممنوع وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث
عنها وانما تدل على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما كان بمنزلة
قام زيد في انه يدل على قيام فيما مضى واذا سلبت عنها الدلالة على الحدث
عوضت الخبر بالنصب على انه مفعول بان لعوضت ومفعوله الاول اقيم مقام

فاعله

فاعله ليكون مع خبرها في قوة الفعل الدال على الحدث كما سمعته فيما سبق
فلو سكت على مرفوعها كما في الافعال التامة انظر كيف جعل الشارح احد
سببي التسمية فرعا للاخر وهو انها انما سميت ناقصة لان كلا منها
بحيث لو اقتصر على المرفوع لم يستقم وكانت ناقصة عند اقتصارك فيها على المرفوع
بخلاف الافعال التامة لاستقامتها عند ذلك الاقتصار وذلك لان وضعها
لتقرير الشيء على صفته فاذا اقتطعت عنها فقد استعملت في غير موضعها فلم
تستقم لذلك والى الوجه الذي ذكره الشارح ذهب المبرد وابن السراج والفارسي
وابن جني والجرجاني وابن برهان وهو ظاهر مذهب سيبويه وذهب
الشلوبين الى ان ليس لها حدث ولا اشتقت منه فقال ابن هشام كيف
يقول هكذا وهو يملاء تعاليقه بهذا التقدير اى بتقدير مصدرها
نحو يعجبني كون زيد اخوك اى كون زيدا اخاك وذهب ابن عصفور الى انها
مشتقة من احداث لم ينطق بها قال وقد وجد من كلام العرب انهم يستعملون
المرفوع ولا يكون الا بمعمول ورجح ابن مالك الوجه الثاني على الاول وقال
دلالتها على الحدث ظاهر من كلام سيبويه والمبرد والسيرافي وابطله
بوجوه احدها انها لو لم تدل لما صح مصدرها عاملا عليها وقد صرح
وثانيها ان حدثا وزمانا وما يدل عليهما وما يدل على الحدث فقط وما
يدل على الزمان فقط الاول الافعال والثاني المصادر والثالث اسماء الزمان
والافعال تستلزم الدلالة على الحدث كالزمان وثالثها انه يحتمل مسند اسم
الفاعل وهو لا يدل الا على الحدث ورابعها انها لو كانت كذلك لما بني منها
امر وقد بني والحق هو الثاني وكثيرا ما اختلج هذا في خاطري حتى ظفرت بنص من

هذا الفاصل ثم اختلف القايلون بان لها مصدرا هل يجمع بينهما فيه
اجاز ذلك السيرافي ومنعه الجمهور واختلفوا ايضا هل يعمل في الظروف
والحال والجار والمجرور والظاهر ان هذا الاختلاف فرع الاختلاف
في دلالتها على الحدث قوله والفرق بين صار وكان قال الشارح اعلم
ان معنى صار الانتقال عن حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا
اورد المثالين لان الانتقال من حال الى حال اما مع بقاء المستقل وهو
الاول اولا وهو الثاني ولهذا قال بعضهم انه باعتبار الحقيقة والانتقال
من حال الى حال بالنظر الى بقاء المادة فالطينية والخزفية للاجزاء الترابية
ولان الانتقال اما الى المجرد نسبة وهو المثال الاول او الى صفة حقيقة وهو
المثال الثاني وهذا معنى قوله اي قول المصنف في المتن يدل على وجود معنى
الخبر في زمان ثان مرتب على ماسبق ولم يوجد فيه ذلك المعاني واما كان
فانه يدل على الزمان الماضي من غير تعرض لزواله وقد يستعمل صار بمعنى ذهب
وانتقل من ذات الى ذات نحو صار زيد الى عمرو ومن مكان الى مكان
نحو صار زيد الى مكة فهي في هذا الوجه تامة لان الى عمرو متعلق بصار
وليس بظرف مستقر خبرا قوله وكان تجيء تامة قال الشارح اعلم ان النحويين
قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان
الامر بمعنى وجد او وقع فلا يفتقر الى المنصوب وهم بالمرفوع ومنه قوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي وجد في المهد صبيا فان قلت كيف
يصح ان يكون هذا مثالا لكان التامة وهي مذكورة مع المنصوب اجاب
بقوله وصبيا منصوب على الحال دون الخبرية تقريره ان يقال لما اردت

بالمنصوب

المنصوب اردت بانه منصوب على الخبرية لكان او على غير الخبرية الثاني
غير مانع والاول موضوع كيف والمعنى لا يساعده اذ لا يتعجب من تكلم من كان في
المهد صبيا وانما التعجب من تكلم من وجد في المهد صبيا اي من هو موجود في المهد
في حال الصبا والثالث التي فيها ضمير الشان نحو كان انت خير من زيد اي كان الشان
انت خير منه وكان هذه ناقصة بعينها لان ضمير الشان اسمها والجملة خبرها الا انهم
افردوها بالذكر وعدوها قسما منفردا لدعته في التفهيم والتقريب اما الاول فلانها
لتقرير الشيء على صفة ولها اسم وخبر واما الثاني فلانها تختص باحكام ليست في ساير
اقسامها احدها ان اسمها لا يكون الا ضميرا وثانيها انه لا يكون الا الحدث وثالثها
انه لا يكون الا مبهما ورابعها ان خبرها لا يكون الا جملة وخامسها انه لا يكون فيها
ضمير يعود الى اسمها والرابع ان يكون مزيدة نحو ما حكي من قولهم ان من افضلهم كان
زيدا وقوله تعالى لمن كان له قلب يتوجه على الاربعة وامكان كل منها ظاهر واما قوله
سهام فيتفرق المطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها فليس كان فيه الا بمعنى
صار اما الناقصة فلادائها الى عكس المعنى واما التامة فلاستلزامها ان يكون البيوض
في حال كونها افراخا واما التي فيها ضمير الشان والزائدة فلا يستلزمها الفساد من حيث
اللفظ لنصب فراخا ومن حيث الاخبار عن البيض بانه فراخ فتعين حمل كان على صار وعلى المعنى
عليه قوله وكذا اصبح واخواته قال الشارح اعلم ان اصبح وامسى واضحى يجيء على ثلثة
معان احدها ان يقترن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء
والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قايما فان اصبح فيه افادت ان مضمون زيد
قايم مقترن بوقت الصباح يعني قيامه ثبت فيه دون غيره وعلى هذا امسى واضحى يعني
اذا قلت امسى زيد قايما او اضحى افادت امسى او اضحى ان مضمون زيد قايم مقترن بوقت

المساء او بوقت الضحى دون غيرهما والثانى ان يكون بمعنى الدخول فى هذه الاوقات كا عتم
اى دخل فى العتمة واظهر اى دخل فى الظهر فيكون تامة لافادتها بدون المنصوب نحو
نحو اصبح زيد اى دخل فى وقت الصباح وقوله اذا الليلة الشهباء اضحى جليدها
اى دخل فى وقت الضحى والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الاوقات
المعينة فيكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا وامسى زيد اميرا واما ظل
وبات ففى معنيين اما اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين فيهما النهار للظل
والليل لبات او كونهما بمعنى صار نحو ظل وجهه مسودا ولا يكونان تامتين ويظهر
من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواته هو امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغى
ان يقول اصبح واخواته الا انه تسامح فى العبارة لانه كثيرا ما يستعمل الجمع فى مقام التثنية
هذا ما ذكره الشارح وهو مبنى واخواه على ما ذكره بعضهم والصحيح ان المراد باخواتهم
اضحى امسى وظل وبات لان ظل وبات يستعملان تامين اما ظل فبمعنى دام او طال وذكر
بعضهم اقام واما بات فلانه يكون بمعنى نزل يقال بات القوم وبات بالقوم اذا نزل
بهم ليلا ويستعمل متعديا بنفسها وبالباء وبمعنى اقام قوله وما فتى زال واخواته
باقية قال الشارح اعلم ان ما فى اوليه ما من هذه الافعال يعنى ما زال وما برح وما فتى
وما انفك وكما انفك بمعنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله فى زمانه لما ان هذه
الافعال موجبة ويستعرقه ومعناه ومعنى فى زمانه فى زمان ذلك الفعل دون
قوله فاذا قلت ما زال زيد اميرا فان معناه انه استمر امارته من الوقت الذى
قبلها وهو وقت البلوغ لا انه كذلك فى اول زمان وجوده فالمراد باستمرار الفعل
بفاعله استمرار الخبر لمن نسب اليه من حين صلح فى عبارته بعض تعسف لانه جعل
الخبر فعلا وجعل المنسوب اليه فاعلا له وكل ذلك على غير الاصطلاح فالاولى

ان يقال كما ذكرنا نحو يمكن ان يريد باستمرار الفعل بنفس هذه الافعال
والفاعل بنفس الاسم لانه فاعل فى التحقيق فيكون المعنى ان ثبوت الفعل بحسب
معناه حاصل لفاعله ومعناه ثبوت خبره لفاعله على الصفة المراد به وهذا
هو معنى الاستمرار من حين صلح له فيكون ح اشبه من حيث جرى اللفظ على ما هو
الاصطلاح بخلاف الاول وما فى ما عدا ما دام نافية دخلت على ما فيه معنى النفى
اعنى زال واخواته فجرى مجرى الايجاب بمنزلة كان لان نفى النفى ايجاب فانظر
فى قولك انتفى الشى بعد دخول ما عليه كيف يكون بمعنى ثبت فاذا كان كذلك كان
ما زال بمنزلة كان فى انه ايجاب فلذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان
زيد الا مقيما لما ان كلمة الا انما يوتى بها قبل تمام الكلام فى النفى دون الاثبات
وعلى هذا ما برح وما فتى بالهمزة ومعناه ايضا زال وبرح الا انه الظاهر ان الضمير
راجع الى فتى فيلزم خصوصية الحكم الاتى به وليس كذلك فالاولى ان يقال فى
تقديره الا ان كلا منهما لا يستعمل الا مع الحرف الباقى لما عرفت ان الغرض بها اثبات
الخبر واستمراره وعدم حرف النفى ينافيه وقد يحذف اى فى بعض المواضع فى اللفظ
للدلالة اى لوجودها وهى ما عرفت قيل وهى اشتهارها باقتران حرف النفى والمعنى
اى ومعنى النفى مراد من الكلام قياسا اذا كان الفعل مضارعا جواب قسم وشذ
فى الماضى جواب قسم كقوله لعمر ابيك وهما زالت عبرة اى لا زالت وفى المضارع غير
جواب كقوله وابرح ما دام الله قومى بحمد الله منطقا مجيدا اى لا ابرح وقيل والمعنى
ازول عن ان اكون منطقا مجيدا اى صاحب نطاق وجود ما دام الله قومى فانهم
يكفوننى لامن اللبس وزوال الاشكال لانه لو كان لاتى باللام وان والنون نحو
قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر اى لا تزال وقوله وزال الحال اصبر ما ثبت اعدها

وقوله فعلت لها والله ابرح قاعدا واما ما في دام فمخالف لما في ما زال لانها مصدرية
وهي مع ما في خبرها في تاويل المصدر والمصدر ساد مسد الزمان كما سد
المصدر مسده في اتيك خفوق النجم اي وقته فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا
كان المعنى دوام جلوسه اي مدة دوام جلوسه ولهذا اي ولكون ما فيه مصدرية
كان الواجب فيها ان يشفع اي يضم ويزدوج بكلام قبله لانه ظرف لا بد له مما يقع
فيه اي في الظرف وهذا واضح لان المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور او شبهه
فوجب ان يكون قبله فعل او شبهه فلا يجوز ما دام جالسا من غير شيء قبله كما لا
يجوز يوم الجمعة من غير ذلك ولها وجه اخر من المخالفة وهو ان ذكر عنها لا
كلزوم دخولها على الماضي بخلاف ما في زال حيث جاز ذكر بدلها موضعها
وكون فعلها ماضيا او مضارعا قوله وليس لنفي الحال قال الشارح اعلم انه
يقول ليس زيد منطلقا الان ولا يقول غدا ايضا لانطلاق زيد في الحال فكأنه
في التقدير ما ينطلق زيد الان فهي لنفي مضمون الجملة في الحال هذا مذهب
الاكثرين اما المبرد وابن درستويه فمذهبهما انها للنفي مطلقا مستدلين بقوله
تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم العذاب وامكان حمله على ان ما اخبر الله بوقوعه
بمنزلة ما يقع الان يرده فعلى الاول لا يجوز وقوع خبره ماضيا للتناقض
الا ان يقال دلالته على الحال شرط ان لا يقيد بزمان كما ذكره الاندلسي وعلى الثاني
يجوز لعدم التناقض وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح لا بد فيه من بيان
ثلثة اشياء فعليته وعدم تصرفه وكون ذلك مذهبا صحيحا اما الاول
فهو بدليل لحوق الضماير المرفوعة البارزة وتاء التانيث الساكنة بها اذ هما
من خواص الافعال فلو لم يكن فعلا لما لحقاه والمشاهدة يبطل التاويل والقياس

استثنائي

استثنائي وهذا الورود داعي من ورود كون ليس مثابر الحرف كونه دالا
على معنى في غيره لانه بسبب العارض فلا يخرج عن الفعلية كما لا يخرج الاسم عن
الاسمية فلا يكون سببا للتجوز كما عبر بعض النحويين فيحتاج في ذلك الى كونه
داخلا في خفا الفعل نعم انه دليل اخر يدل على فعليته واما الثاني فقد قيل
ان اصله ليس بكسر العين كصيد البعير اذا رفع راسه من داء لان الكسر
اثقل فسكنه في باب المناسبة ادخل ولذا جاز اسكان مكسور العين كعلم
من علم دون مفتوحها كضرب في ضرب فيكون ما راى ابو الخطاب الاخفش
في منامه من سؤاله وكلامه مع سيبويه بعد ارتحاله عن مقامه وجوابه
بانه من باب صيد البعير صادا ما لا شبهة فيه من نير الخاطر لكنه لما لم يعرف
التزم في عينه الاسكان ليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف تحول عن عدم
تصرفه لانيا في فعليته والا لكان كل غير متصرف غير فعل ولو كان متصرفا
لقيل لاس بقلب يائه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كهاب او ترك لينبيها على
الاصل كصيد ولما استعمالها اسماء غير متصرف واما الثالث فلما ذكرنا من الفرق
في دفع التجوز وفيه اشارة الى ان فيه خلافا فان ابا علي قال في بعض كتبه انها حرف
مستدلا بقوله وان ليس للانسان الا ما سعى على انه وقع موقع لا ولولا ذلك
لما كان كذلك الجواب المنع وخص الخلاف بليس مع انه دات في غيره فان قيل
الزجاج ومن تابعه قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف لكونها دالة على
معنى في غيرها فكانه لم يعتد بالخلاف في غيره ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم
اخبارها على اسمائها مطلقا اي سواء كان في اولها ما او لا اذا لم يمنع مانع او
موجب لانها افعال متصرفة في معمولها كما تصرف ضرب في ضرب زيد عمرو وفي معموليه

تقديم احدهما على الاخر لكن فصل سيبويه في تقدير الظرف وتاخيره بين لغوه
ومستقره حيث قال اذا كان مستقرا فالتقديم احسن واذا كان لغوا فالتاخير
وتقديم الظرف في قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد وان كان لغوا للاهتمام بشانه
لانه مصب لما سبقت له الاية مع ان فيه رعاية الفواصل مع الاهتمام مثل قوله
تعالى وكان حقا علينا نصر المومنين وقوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا
وهذا على مذهب السيرافي وابي علي وقد قالا لا خلاف في تقديم الخبر على
الاسم وانما الخلاف في تقديمه عليها وفي كتاب الارشاد حكى ان فيه خلافا
فمنهم من منع تغليبا للجانب الحرفيه ويجوز تقديم اخبارها عليها اي على الافعال
ايضا الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما ما زال زيد
لان ما له صدر الكلام وذلك لانه لولا له صدر الكلام لما امتنع زيدا
ما ضربت وقد امتنع كما امتنع زيدا اضربت في الاستفهام فكما كان للاستفهام
كان له صدر الكلام فلا يتقدمها شي مما في حيزها لاستلزامه بطلانه واما
ما في اوله ما المصدرية فلا نزع ما دخل فيه في تاويل المصدر الذي معموله
لا يتقدم عليه على ما مر وقيد بما احترازا عما في اوله لم ولن فانه يجوز التقديم
فيهما لان حكم النفي حكم الايجاب فكما يجوز في الايجاب جاز في نفيه كما في عدم
تلقي القسم بهما اذ لا يقال والله لن اضرب كما لا يقال والله ما ضرب وكذا
في لم ولانهما لاختصاصهما بالفعل صارا كالجزء منه اما لا وان كان يتلقى بها
القسم ويدخل على الاسم والفعل فان لها تصرفا ليس لغيرها من مجاوزة
العامل نحو خرجت بلا زاد فجاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها هذا مذهب
البصريين والى ذكرنا يحيى بن زياد الفراء وفي شرح التسهيل منع الفراء تقديم

خبر

خبر زال واخواته مع كل باب واما الكوفيون وابن كيسان فيقولون
قائما ما زال زيد اعتبارا بالمعناه لكنه منقوض بالكلام الذي بعد حيث كان
ممتنعا بالاجماع مع ان معناه اثبات وكذلك ما كان في معناها من اخواتها
قال ابن يعيش كانهم شبهوها بلم اختلفوا في ليس فذهب المتقدمين من
البصريين وجماعة من المتاخرين كالسيرافي وابي علي في المشهور وابن برهان
وابن عصفور والفراء من الكوفيين انه يجوز كان في جواز تقديم الخبر عليه
محتجين بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم العذاب فلو لم يصح تقدم
معمول ليس عليها لما صح تقديم معمول معمولها لان المعمول لا يقع حيث لا
يقع العامل وهذا ادل على الوقوع لجوازه ان يحمل على الضرورة او على الشذوذ
ولهذا حكم الزمخشري بانه هو الصحيح على انه واقع في ازيد الست مثله في الاستعمال
وان سيبويه اجاز ذلك فظهر انه مال الى هذا المذهب الا انه يوهنه
الايراد بان يقال لا نزاع ان يوم في الاية معمول معمولها لم لا يجوز ان يكون
غير معمول على انه مبتدا بني لاضافته الى الجملة ولئن سلمنا ذلك فلم لا يجوز ان
يكون معمولا بفعل مقدر ولئن سلمنا انه معمول معمولها فلا نزاع ان المعمول
لا يقع الا حيث يقع العامل قد يقع حيث لا يقع نحو اما زيدا فاضرب ولئن
سلمنا ذلك فالظرف قد يتسع في غيره ولهذه الشبهه العوية حكم بالصحة على المذهب
الاتي ومذهب عامة الكوفيين وابي العباس المبرد والزجاج وابن السراج و
والسيرافي وابي علي في الحلبيات والجرجاني انه يلحق بما في اوله ما وهو اختيار
اكثر المتاخرين من البصريين فلم يجيزوا واسطلقا ليس بزيد لاقتضائه ايضا صدر
الكلام لانه للنفي وله صدر الكلام ولكن يقول لما ساغ مخالفته من هذا الوجه ص

افعال المقاربة

ولانه فعل غير متصرف فالحرى ان يعمل ضعيفا يقدم تخطاطا لرتبته الافعال المتصرفة الحاصل ان تقديم الاخبار على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو ما ليس في اوله ما وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما وقسم مختلف وهو ليس والله اعلم بحقيقته الحال قوله والنوع الثانى افعال المقاربة وهى افعال وضعت لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه ولذلك سميت افعال المقاربة وقيل تسميتها بالمقاربة تسمية للمجموع ببعض افراده قال الشارح اعلم ان عسى وهو فعل موضوع للرجاء فعل غير متصرف فيه دعويان بين الاولى بدليل لحوق الضمائر نحو عسيت ان افعل بالفتح والكسر لكن الفتح اجود والمعتمد عنه عسى يقال هو عسى بذلك وحرى قوله منهن عسيتم بالفتح والكسر وتاء التانيث الساكنة نحو عسيت و الثانية بقوله وانما سلب التصرف عن عسى ولم يجئ منه مضارع وامر ونهى واسم فاعل وغير ذلك من التصاريف من حيث انه شبه الحرف معنى لان فيه معنى الطمع اى انشاء معنى الترجى لان اصل ما يدل عليه الحروف لتعلقه بالاسناد كما في الخبر من المعانى المتعلقة به التى لا يكون الا بالحروف فاذا وجد من غير حرف فالحذف او التضمن متعين فاشبه بذلك اى بان فيه انشاء الطمع لعل حيث فيه معنى الطمع ولانها دلت على معنى في غيرها وهو القرب الواقع في خبرها ولانه فعل ماض مختص بزمان معين وهو الاستقبال اذ ليس الرجاء الا فيه فاشبه به ليس لانه فعل ماض مختص بزمان معين وهو الاستقبال فجرت مجرى الحروف او ليس فمنعت التصرف فلم يجئ منه مضارع واسم فاعل وغيرهما مما سمعت كما منعنا قال ابو الفتح على ذلك قصد المبالغة كما في نعم وبئس لما بين انه فعل فلا بد له من فاعل شرع في بيانه فقال ثم ان فاعلها على نوعين احدهما ان يكون اسما نحو عسى زيد ان

يخرج

يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في موضع النصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج والتشبيه في الاستعمال لا بالتحقيق فقضية الاعراب الاول وليس نحو قارب معنى الرجاء كان اصلها ذلك ثم دخلها معنى الرجاء وهذا كما قيل في ما احسن زيدا اصله شئ احسن زيدا الا انهم الزموها ان مع الفعل وان كان الاصل عندهم الاسم لكونها لتقريب الفعل المستقبل الى الحال على سبيل الرجاء والطمع فلزم ان يكون خبرها ان مع الفعل ليكون ذلك ادل على مقتضاها وهو التقريب المذكور واوضح للغرض المقصود منه اى من عسى فقوله ليكون متعلق لما دل عليه سياق الكلام ويمكن حمل لفظ الكتاب على اللف والنشر المعنى انما الزم الفعل لانه مناسب للتقريب وانما الزم ان ليكون ادل على مقتضاها وهذا يوافق قول ابن الحاجب في الايضاح وانما عدل الى الفعل بسبها على الدلالة على ما هو المقصود في الرجاء والى بان بعوضها لما يفيده الرجاء من الاستقبال في متعلقه ويدل عليه ايضا قوله لان ان لا يكون الا للاستقبال كما ان الترجي لا يكون الا فيه واما السين وسوف فيهما لا يصيران الفعل اسما الا انه قد ينوب السين منابه كما في قوله عسى طيئ من طيئ بعد هذه سيطفئ غلات الكلى والجوانح وايضا انهما يفيدان الاخبار بالوقوع في الاستقبال فتضاد ان عسى ومنافاة لن ولا اظهر والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج زيد اى خروجه على ما ذكرناه من انه لتحقيق الاعراب الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا من ان مقصودهم ان لا يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال ولم يفتقر في هذا الوجه الى خبر لاشارته اليه في الوجه الاول لانه لما ذكر ان مع الفعل اولا وجرى في صلته ذكر الاسم يعنى زيدا في المثال نحو عسى ان يخرج زيد ولا التباس جواب لما

اى لا تعلق لعسى بعده اى بعد ذكر الاسم بشئ آخر لانه حصل الغرض وهو وجود
المنسوب والمنسوب اليه بعد عسى وهذا كعلمت ان زيدا قائم من حيث انه اشتمل
على المقصود ومن قال ان التقدير علمت قيام زيد حاصلا فله ان يقول التقدير
عسى خروج زيد ان يحصل بخلاف الوجه الاول لانه لا يتم المقصود بدون الخبر
لعدم المنسوب ويجوز ان يكون فى موضع نصب بحيث يكون فيه ضمير يظهر فى التثنيه
والجمع فلك فى مثله هذان الوجهان الا فى قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما
محمودا للزوم الفصل بين اجزاء الصله باجنبى ويجوز اسقاط ان فى الوجه الاول
تشبيها لعسى بكاد فى تقريب الشئ من الحال كما جاء فى قوله عسى الكرب
الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج اى سرور قريب ولا يجوز اسقاطه فى
هذا الوجه اى الوجه الثانى لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون
اسما والفعل لا يكون فاعلا البته اعلم ان اعراب الفعل المصدر بان على مذهب
احدها انه منصوب على الخبريه وهو مذهب الجمهور لان المصدر قد يخبر به على طريق
المبالغه او على تاويل حذف المضاف اما فى الاسم او فى الخبر ومما يؤيده ان العرب
لما نطقت باسم الفاعل فى قولهم عسيت صائما وثانيها على اسقاط الخافض او بتضمين
الفعل معنى قارب فيكون على المفعوليه وهو مذهب سيبويه والمبرد وثالثها
انه مرفوع على انه بدل اشتمال من الفاعل قبله وهو مذهب الكوفيين وهو مبنى على
انها تامه كالوجه الثانى ليكون على طريقه واحده فالشارح اراد هذا المذهب
فقال ومما يدل على ان ان مع صلته فى الوجه الاول فى محل النصب على الخبريه دون
الرفع على البدليه كما كان رفع هلكه على البدليه من قيس فى قوله وما كان قيس هلكه
هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما والمعنى ظاهر قوله ومجئ النصب مبتدا

ومما

ومما يدل على ان خبره معنى مجئ النصب صريحا فى قوله عسى الغوير تصغير الغار ابؤسا جمع باس
وهو الشده او بؤس وهو الشر يدل على انه خبر لا بدل وهذا مثل ان اصله ان قوما
حذروا عدوا لهم فاسكنوا منهم فى غار فقال بعضهم عسى الغوير ابؤسا يعنى
البلاء يجى من قبل الغار فكان كما قال اتاهم العدو فدخل عليهم من وهى كان
فى نقار الغار فاسرهم فصار مثلا لكل شئ يخاف ان ياتى منه شر واصل الاستدلال
ان اصله الاسم الصريح فالاعراب فيه اما رفع او نصب لا سبيل الى الاول والا
لجى بالرفع عند الرجوع الى الاصل وليس كذلك كما رايته فتعين الثانى وهو المطلوب
ثم ان الشارح تصدى لبيان فعليه عسى دون سائرها تنبيها على ان هذا الاختلاف
مختص بعسى وفعليه غيرها مما اجمع عليه النحاة وذهب الاكثرون الى فعليتها وقد سبق
بيانها وذهب بعض النحاة الى انها حرف وحكى ذلك عن ابن السراج ونقله ابو عمر
الزاهد عن ثعلب نظرا الى قوه المشابهه المذكوره والموثره فى عدم التصرف قوله
وكاد يرفع الاسم وخبرها الفعل المضارع قال الشارح كاد ايضا من افعال المقاربه
وهو خبر محض سيأتى بيانه وهو الفعل الذى وضع لدنو الخبر على سبيل الحصول
لا على سبيل رجائه وهو يرفع الاسم وخبره فعل مضارع مغير ان مثبتا وليس باسم
فاعل منصوب نحو كاد زيد يخرج اى خارجا الا انهم تركوا استعماله وحولوا الى الفعل المضارع
العارى من ان وفيه اربع وعادى كون خبرها فعلا وكونه مضارعا وكونه
بغير ان وكونه مثبتا ولا باسم فاعل منصوب بغير المثال الا قال بقوله لان كاد موضوع
للتقريب من الحال فالاسم غير صالح له لعدم دلالته على الزمان وعلى التقدير
فلا اختصاص له بالحال فلا لفظ فى قولك كاد زيد خارجا محالا الا ان يذهب الى
الخروج السابق او الآتى والماضى ايضا غير صالح له لاختصاصه بالماضى وكذا

الامر لا لنه على الانشاء في الاستقبال فالتزم بعده ما يدل بصيغته على الحال
اعني المضارع الحالي عن ان هذا على مذهب من يجعله حقيقة في الحال او مشتركا
بينهما ليكون ادل على مقتضاه وبين الرابعة بقوله وانما كان اصله اسم الفاعل
لان الاصل في الخبر الافراد ولهذا قد يستعمل الاصل المرفوض من قال فابت اي رجعت
الى فهم اسم قبيلة وما كدت اي قاربت ايبا من الاوب وهو الرجوع ويجوز ان يكون
واحدا لاتهام كان يقول فارقتها على شدة الخوف ثم عاد الى تمامه وكم مثلها
فارقتها وهي تصفر اي تلك الورطة بصفر محيا الست لنا تأبط شرا ويروى ولم
اكد ما لكن الرواية الاولى فيس من جهة المعنى اذ المعنى رجعت الى قبيلتي وكدت
لا اؤوب لصعامة ما مبني المسلك قال ابن الاعرابي الرواية الثانية خطا واي انها
جائزة فالمعنى ولم اكد في نظري واعتقادي اي سلما فان قيل ما الفرق بين كاد
وعسى حتى ثبتت ان في عسى دون كاد اجاب بقوله وانما حذفت ان في كاد واثبت مع عسى
لان كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال الا ترى انك تقول وفي بعض النسخ اذا قلت
والثانية اولى كادت الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة
على الاستقبال الا ترى انك تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان تخلعه من الشدة
وضمير الشان محذوف اي والحال ان الشان لم يكن هذا اي دخال الجنة شديد
القرب من الحال ويجوز ان يكون للوصل هذا الفرق ماخوذ من الاستعمال من غير
نظر الى وضعهما فلما كان الامر على هذا وهو ما ذكرنا من ان كاد ابلغ في التقريب
من الحال وعسى ادل على الاستقبال حذف علم الاستقبال مع كاد وثبتت مع عسى وان
قيل قد استعمل كاد معه فلا فرق اجاب بقوله وقد شبهه اي كاد بعسى من
قال قد كاد من طول البلى اي لاندراس من بلي بلى فهو بال ان يمصحا اي يذهب

دهابا

ذهابا الاثر اي اثره الممصوح تأكيد يوشدن وضمير كاد راجع الى الدهر في المصراع الاول
وهو ربع عفاه الدهر طولا فانمحى كما شبهه بكاد من قال عسى الكرب الحاصل
ان عسى وكاد مشتركان في اصل معنى المقاربة وان اختلفت وجوههما فحملت
العرب كلا منهما على الاخرى شبها لها ولمشاركتها لها في اصل معناه كما قالوا
لا ابا لزيد لمشاركته للمضاف في اصل المعنى فدخلت ان لذلك في كاد وحذفت
من عسى وفرق اخر بينهما من حيث النظر الى وضعهما وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال
على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه على سبيل الرجاء والطمع ولذلك
جرى التصديق والتكذيب في كاد حيث كان اخبارا محضا بالقرب ولذلك يفترق
كثيرا الافعال ولذلك قيل كاد زيد يقوم امس وكاد يخرج غدا ولم يجريا اي
التصديق والتكذيب في عسى اذ كان انشاء ولكون كاد دليلا على التقريب اي تقريب
الشيء من الحال استعملته العرب لمقاربة الشبه من الشيء وفي بعض النسخ لقرب الشيء من الشيء
كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا فانك لا تريد ان قربه من الامارة
حصل بل تريد اثبات المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما اي بين
العروس والامير حتى كان هذا ذاك اعلم ان كاد من الكيد وهو الكيد
والمكادة بمعنى وهو القرب ويقال في لغة شاذة كدت بالضم وقيل كيد زيد
يفعل والمراد كاد ثم اختلفوا في انها واوية او يائية قال ابن يعيش الاشبه الاولى
فيكون مثل علم يعلم لان قيل لا تعد عن الواو واذا كانت عينا اضعاف قلبها
عن اليا والعمل انما هو الاكثر وقولهم في المصدر الكود دليل عليه زعم الاصمعي
انه سمع من العرب من يقول لا افعل ذلك ولا كودا وكذا اللغة الشاذة وكسره
الشاذ الامد على ياءيته واورده الجوهري في فصل الكاف في الاجوف الواوي فان قلت

ما كيفيه كاد فلت فيها مذاهب الاول وهو الحوجبى بيرعلى قياس الافعال والثانى

انها فى الاثبات نفى وفى النفى اثبات والثالث انها فى الماضى اثبات وفى المستقبل

على قياسها وتمسك الثانى فى الاثبات بان الخروج فى كاد زيد يخرج غير حاصل وهذا

معنى كونه نفيا فى الاثبات وفى النفى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون ومعلوم انهم فعلوا

وبقوله اذا غير النأى المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح ووجهه ان ذا الرمة

انشد هذا البيت فخطى عند انشاده وغير وقضيته مذكورة فى دلائل الاعجاز فليطلب

ثمه وتمسك الثالث فى قولهم فى نفى الماضى اثبات بالاية المذكورة وحملوا المضارع على سائر

الافعال المثبتة وابن قوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها والمراد نفى المعاونة والا

يفسد المعنى ومعنى كاد زيد يخرج المتفهم من اسماع لفظه ينادى على فساد هذا المذهب

ونفى الخروج انما هو من قضية العقل ولو صح ما لو اصح ان يقال ان قرب فى قرب زيد

يخرج موضوع لنفى الخروج ولم يقل به احد والاية محمولة على نفى قرب الذبح بدليل انهم

اقترحوا سوالا بعد سوال وهذا دأب من ليس له عزيمة ان يفعل وعادة من تقاربه

قوله فذبحوها لا ينافيه لاختلاف وقتيهما اذ المعنى ما قاربوا ان يفعلوا حتى انقطعت

سوالاتهم وانتهت تعللاتهم ففعلوا كالمضطر الملجا والذى عزهم ما يعزهم من العرب

من سوء الفعل واستفانيه فى صورة نفى الفعل الدال على مقاربة الفعل نحو ما كاد

زيد يبيا فرفان العرف يفهم منه زيد بيا فر بعد ان لم يقارب السفر فاحذوا النفى

الثانى حتى توهموا انه للاثبات واما البيت فانه محمول على نفى مقاربة التغير اذ المعنى

اذا غير النأى المحبين لم يقارب حتى التغير وهذا ابلغ من نفى نفس التغير وهذا مثل قوله

تعالى لم يكد يراها اذ لا يصح هنا الحمل على الاثبات والا لفسد المعنى وما روى

من القصة غير مسلمة صحته ولو سلم فهو ممن يرى هذا المذهب الفاسد فالتحقيه

والتغيير

لبياعن دويه بدليل ما قيل فى ساقه القصة فلما انصرفت حدثنا اى فاخطا الحجة

ولم يقبل التغيير بقول المخطى وهو ليس الا كقوله تعالى لم يكد يراها اى لم يرها

ولم يكد يرها وبدليل ما قال الخلفا الاحرار ما بطبعه واخطار وسر على ضعف الثانى

لانا نعلم من قياس لغاتهم ان المثبت اذا دخل عليه النفى انتفى قوله كرب يستعمل استعمال

كاد قال الشارح اعلم ان ام الباب اى الاصل فى باب المقاربة هى عسى وكاد لانهما

لا يخلو ان منها الا على طريق لوضع بخلاف غيرها فان كرب يستعمل بمعنى اشتداد

الغم والصوت والقلب وبمعنى القرب منه كربت الشمس وجعل بمعنى التصيير وبمعنى

الخلق وطفق واوشك واحد كذلك وقد يجرى كرب من قولهم كرب الشئ اذا دنا

مجرى كاد فى دنو وقوع الخبر فعلا مضارعا بغير ان نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا

يجرى مجراها جعل وطفق واخذ نحو جعل زيد او طفق او احد يفعل كذا واوشك

يستعمل استعمال عسى فى مذهبهما اى فى تقديم الفعل المصدر بان وتاخيرها

لا فى وجود الرجاء والانشاء حيث كان معناه ثبوت قرب الحصول على سبيل الشروع

نحو اوشك زيد ان يجئ واوشك ان يجئ زيد واستعمال كاد نحو اوشك زيد

يجئ لكن ركبتها لها فى اصل الباب فاجرت مجراهما جميعا فى الاستعمال والقياس

استعمالها استعمال كاد لموافقتها لها فى المعنى وجعل واخواتها معناها ونوخبرها

على معنى الاخذ والشروع فيه فخالفت عسى لانتفاء الرجاء والانشاء وكاد لحصول

الشروع فيه دون كاد والجميع من باب واحد باعتبار اصل المقاربة فلم يستعمل

هذه الا بالفعل المضارع مجردا عن ان لتحقق خبرها فى الحال اكثر من الخبر فى كاد واذا

كان استعماله بغير ان فهذا اجدر ولمن ثمه لم يجز الاتيان بان على خلاف

كاد لا مكان تعقد به مستقبلا على وجه يصح دخول ان لذلك وههنا لا وجه

له لكونه مشروقانية لتحقق الحال فلا طريق الى علم الاستقبال وجار الله العلامة
وضع في مفصله بعد فصل عسى وكاد فصلا لاوشك وبعده فصلا لجعل وكرب
وطفق واخذ وجعل وجرى الشارح ذلك المجرى نعم هذا يجوز استعمالا وشك
استعمال عسى وكاد مع معنى الرجاء والانشاء والحصول فافعال المقاربة ابدا بعد
اقسام ما وضع لدنو الخبر على سبيل الرجاء وعلى سبيل الحصول وعلى سبيل الاخذ
والشروع وعلى الاحتمال لها قوله والنوع الثالث فعلا المدح والذم المراد

فعلا المدح والذم

بفعل المدح عند النحاة وكذا بفعل الذم فعل وضع لانشاء مدح او ذم لا كل
فعل يقصد به مدح او ذم واتضح الملاءمة عليهما الا ان المسوق لما ذكرنا من
الانشاء ولذلك لم يكن مثل شرف وكرم وعظم من افعال المدح المراد هنا لما انه
ليس فيه انشاء مدح قال الشارح اجمع البصريون على ان نعم وبئس فعلان ماضيان
لكنهما غير متصرفين لانهما تضمنا ما ليس لهما في الاصل وذلك هو النقل من الخبر
الى الانشاء فخرجا من بابهما ووافقهم الكسائي من الكوفيين الى انهما اسمان

وذهب الفراء

مستدلين بما حكوا من قول العرب ما زيد بنعم الرجل وما حكاه الفراء من
ان اعرابيا بشر بمولود فقيل له نعم المولود بك فقال ما هي بنعم المولودة نصرها
بكاء وبرها سرقة ومن قول العرب يا نعم المولى ويا نعم النصير وبما نقد حكاه
عن بعض العرب برواية قطرب نعيم الرجل انت على فعيل وليس من ابنية الافعال
هذا في نعم اما في بئس فبقول بعضهم بئس السير على بئس العير والدليل على صحة المذهب
الاول لحوق الضمائر المستكنة نحو نعم رجلا زيد والبارزة نحو نعما رجلين ونعموا
رجالا وتاء التانيث الساكنة بالرفع والجر بها نحو نعمت الجارية هند وبئست
الامة امتك وبناء اخرهما على الفتح من غير عارض يقتضيهما ورفعهما الظاهر

ودخول

ودخول لام القسم عليهما وعطفه على الفعل الماضي وفي الثلاثة الاخيرة مبنيا
ظاهرة وما استدلوا به فهو محمول بعضه على الحذف على ما يليق به المقام وبعضه
على الاشباع هذا احدى الطريقتين المذكورتين في الخلاف والطريقة الاخرى
وهي التي جوزها ابن عصفور في تصانيفه المتاخرة هي انه لا خلاف لاحد في انهما
فعلان وان المرفوع بعدهما فاعلهما وانما الخلاف بينهم بعد اسنادهما الى
فاعلهما فذهب البصريون الى انهما مع فاعلهما جملة واحدة والكسائي الى انهما اسمان
محكيان بمنزلة تابط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل للمذموم
والفراء الى ان الاصل رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف
واقيما مقامه فحكم لهما بحكمه فهما رافعان لزيد وعمرو كما يرفع ممدوح ومذموم
في ممدوح زيد ومذموم عمرو وفي البسيط العاملون بانهما اسمان فما بعدهما
تابع هو فاعل عندنا ينبغي ان يكون تابعا للنعم اما بدلا او عطفا ونعم يراد به
الممدوح فكانك قلت الممدوح الرجل زيد هذا ثم فيهما لغات اربع نعم بالفتح والكسر
وهو الاصل لجواز الوجوه اذ لو كانت بالفتح لم يجز الاسكان ولو كان بالضم لم يجز
الكسر في المغير اذ لا كسر بعدها فتكسر ونعم بالكسر فيهما اتباعا لان الخروج
الى مثله اخف منه الى غيره ونعم بالفتح والسكون فعلى الاول قراءة ابن عامر
والكسائي وحمزة نعما وعلى الثانية قراءة زيد بن علي والحسن الحمد لله وعلى الثالثة
نعم عقبى الدار ونعم بالكسر والسكون وهي اللغة البعيدة عن الاصل
الفاشية في الذكر وعليها اكثر القراء وكذا في بئس الا ان بعضهم قال لم يسمع
الا لغتان بئس مخففة عن الاتباع وليس على الاصل والاظهر ان جوازها في الاصل
قبل النقل اذ لم يسمع نعم الرجل زيد ومجيء نعما ونعما لما عرض له ما اوجب تحريك

العين من سكون الميم فلا يلزم من المعدول الى الاصل لذلك العارض العدول
اليه فيما لا عارض فيه ومصداقه جواز الفتح والضم في حب قبل النقل واما بعده
فالفتح لازم فهذا كذلك وهذا مما يشير اليه قوله والمسئلة طويل الذيل
والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم العام اى المدح او الذم الذى
لا خصوصية فيه فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته مطلقا من غير تعيين
خصلة مدحته بها اى المدح بجميع ما يصلح ان يمدح به من الخصال الحميدة والحمل
على هذا ابلغ وانسب للفظ العام واستمرارهما اى استمرار المدح العام والذم
العام فى نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد انفكاكهما وحصولهما فى زمان
دون زمان هذا لاجل المبالغة والتوكيد والا فلا استمرار اذ المعرض لا يبقى
زمانين جعلوا جواب لما نعم وبئس ليدلين على هذا المعنى اى على المدح العام
والذم العام المستمرين خصتهما بالذكر لانهما ام الباب فان قيل فعلى هذا ينبغي ان
يوضع لذلك ما هو للحال فما بالهم يضعون فى موضعه ما ليس لاجله اجاب بقوله
وانما التزموا فيهما الماضى دون المضارع لان الماضى ادل على هذا المعنى من
المضارع لان المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال وهما على شرف الزوال
والمستقبل على شرف الاستقبال وكل منهما على شرفهما والثانى اولى فلا يصلحان
للدلالة على الثبوت والاستمرار واما الماضى فهو ما ضى ابدا فهو بمعنى الاستمرار
اصلح وعلى معنى الثبوت والاستمرار ادل لا يحتمل الكلام فى هذا المقام انهم لما ارادوا
وضع الافعال للدلالة على المعنى المذكور وكان وضع المضارع للحال الذى هو
اقصر الزمان لانها نهاية الماضى وبداية المستقبل البعيد عن الدلالة على
الاستمرار المطلوب بالوضع هنا وللاستقبال المعدوم فى الحال الغير القابل

وكان

وكان الماضى مقتضيا غير دال على شئ غير منقض طلبوا من بينهما ما يناسبه فوجدوه
الماضى فوضعوه لذلك فيهما فعلان ماضيان لما ذكرنا فلا بد لهما من اسم مرفوع
هو فاعلهما اذ لا وجود للفعل بدونه ومن اسم اخر هو المخصوص بالمدح او الذم
ومن هذا ظهر ان الفاعل يجب ان يكون عاما ليكون المخصوص تفسيرا له على طريقة
الاجمال والتفصيل فالفاعل اما مظهر او مضمر ولكل منهما حكم لا يكون للاخر اما
الاول فهو انه اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او مضافا
الى ما فيه لام الجنس ومضافا الى المضاف الى ما فيه لام الجنس نحو نعم وجه فرس
غلام الرجل نحو قولك نعم الرجل زيد والحال انك لا تريد رجلا دون رجل وانما
يقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا يقول نعم الرجل
الذى يعلم والحال انك تريد واحدا معهودا قالوا ولو كان اللام للعهد لجاز
وقوع ساير المعارف ههنا نحو نعم زيد انت ونعم هو ونعم هذا وذلك لا
يقوله احد قال ابن الحاجب هذا التعريف مثل ما فى اسامة وان اختلفت جهات
التعريف فبعض النحاة ظن انه موضوع للجنس بكماله كما ظنوا فى اسامة كذلك وهو
فيها خطاء محض اذ عدم كون المراد فى نعم الرجل جميع الرجال مقطوع به فى قصد
المتكلم وكذلك وجب مطابقة المفسر له حيث اذا ثنى ثنى واذا جمع جمع فلو
كان كما زعموا وجب ان تطابق الجنس وعدمهما وان لا يثنى ولا يجمع لان اسماء الاجناس
اذا قصد بها الجنس لا تثنى ولا تجمع وكون كون المخصوص مبتدا والجملة خبره
موجبا لما ذكروه لشبهه لا يعارض الامور المقطوع بها على ان ما ذكروا احد
الاحتمالين ولا يلزم من تعذر احدهما تعذرهما وايضا الصحة نعم رجلا زيد
متفق عليها مع قيام الاحتمال مع انه لا يصح المقصود ههنا فان زعموا ان الاصل كذلك

فلما اشتغل بمعنى لا انشاء حصل الضمير معهما ثم فسر فلا يبعد ان يقال فيما نحن فيه كذلك
فانا لا نسلم كون الاصل كذلك ثم دفع التغيير وانما الكلام فى مدلوله فى حالة استعماله
للانشاء والتحقيق فى جواب شبهتهم امران احدهما كون الفاعل للمخصوص مضمرا عائدا
اليه لكن استعمل تارة مضمرا واخرى مظهرا وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه والثانى
انهم لما قصدوا الى معهود فى الذهن كان اسم الجنس الذى له شمول فى المعنى وكما ينبغى
ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار المتقول فى الذهن مقامه
لانه مندرج تحته ما يقدره من احاده فى المعنى فاذا قصد وا بقولهم اسم الجنس
هذا المعنى فهو مستقيم وان قصد والتحقيق وضعه للجملة على التفصيل فهو مردود
بما تقدم واقول اختار الشارح كونه للجنس كما ترى لكن اسند الاستدلال
اليهم حيث قال قالوا لولا امكان دفعه وبدل على ذلك قوله وكذلك نعم غلام
الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا يرى ان هذا افاد كل غلام رجل
كما افاد نعم الرجل كل رجل واراد ان يدفع ما ورد عليه من الاعتراضات المذكورة
وقال كذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين ولا
يقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام الجنس لانك اردت ان يكون
فى اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلان ثم ادخلت عليه اللام
فاستغرق الجنس مجموعهما فاندفع بهذا ما قال ابن الحاجب لوجب ان لا يثنى ولا
يجمع لان اسماء الاجناس لا يثنى ولا يجمع تقريره انه انما يرد ان لو كان الرجلان مثلا
مثنى الرجل وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون مثنى رجل وهو لا يمتنع التثنيه ولا الجمع
لانه لم يوجد فيه الجنسيه بمنعهما ثم ادخل لام التعريف قضاء لحق افعال المدح
والذم ولا يزعم ان المذهب فى هذا التعريف منحصر فيما ذكرنا من القولين بل فيه

غيرهما وذلك لان التعريف اما جنسى او تعريف عهدى والجنسى اما جنسى حقيقى
او جنسى مجازى والعهدى اما عهدى خارجى او عهدى ذهنى فجملة المذاهب
اربعه الاول التعريف الجنسى الحقيقى فالفرق القايلون به فرقتين فرقة قالون
بانه فى معنى زيد نعم جنسه وقومه فيفيد ان الوصف الجميل ثابت للجنس والثابت
له ثابت ومن جملتهم الممدوح فيثبت له المدح اذ لا يكون ذلك الا باستغراق فى
واحد واحد هذا تاويل سيبويه ورد بوجهين احدهما انه جعل المقصود
بالمقصود فيما لهم فلا يكون المدح له لخصوصه لوقوع الشركة فيه وثانيهما انه يؤدى
الى انك تقصد مدح الجنس وقومه فى نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واقول
كل منهما ليس بوارد اما الاول فلان الغرض جعل مدح الجنس وسيله الى مدحه
واما الثانى فلان المقصود المدح على سبيل المبالغه فيكفيه الغرض فانهم وفرقة
يقولون بانه فى معنى زيد ممدوح جنسه لاجله فترك للعلم به ورد بانه لو كان
المعنى على هذا اللفظ لصرح بالسبب فى بعض المواضع اقول الملازمه ممنوعه
اذ كم من مقصود من اللفظ لا يصرح به والثانى التعريف الجنسى المجازى و
تاويله جعل المخصوص بالمدح مجموع الجنس من باب قوله وليس لله بمستنكر
ان يجمع العالم فى واحد والثالث التعريف العهدى الحقيقى بجعله للعهد فى
الممدوح فكانه قيل زيد نعم هو واليه ذهب ابو منصور الجواليقى من اهل بغداد
وابو اسحق من المغاربه وايده بعضهم بالافراد والتثنيه والجمع واليه ذهب
ابن الحاجب وهذا ايضا كما ذكرنا والرابع اما دكون المسئله طويله الذيل
ولما بين انهم اوجبوا كون فاعلها معرفا بلام الجنس ومضافا اليه اراد
بيان انهم لاى سبب اوجبوه فقال قالوا لولا انما اثروا ان يكون فاعلها اى نعم

ومبتدء معرّفا بلام الجنس ومضافا اليه لما انهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم
فادخل على فاعلهما لام الجنس ايذانا بان في الممدوح والمذموم بهما ما تفرق في جميع
الجنس من المناقب والمثالب وهذا المعنى اولى بان يفهم من المعرف بلام الجنس لا بلام
العهد ولو لم يكن فاعلهما عاما لكان نقضا للغرض اذ الفعل المسند الى الفاعل الخاص
خاص واما الاسم الواقع بعد الفاعل فهو المسمى بالمخصوص بالمدح او الذم وفي ارتفاعه
مذهبان احدهما ان يكون مبتدأ ومقدما خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد
مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر ثم اخر وقد كان حقه
التقديم لانه لما تضمن المدح العام جرى مجرى الاستفهام فله التقدم بحروفه ولانه
كلام يجري مجرى الامثال وهي لا تحمل الا على الفاظها وان افادت اللحوق فان قلت
هذا انما يصح اذا كان في الجملة ضمير ولا ضمير فلا خبر اجاب بقوله وقد اغنى لام
الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو اي اللام عليه اي على الاسم على المبتدأ وغيره عن اعادة
الضمير العائد اليه فلا حاجة اذن الى الضمير لان الغرض من الضمير الربط واللام
سبب ذلك بعينه فصار الذكر المعنوي بمنزلة الذكر اللفظي ونظيره قول الشاعر
فاما القتال لا قتال لديكم لان القتال في قوله فاما القتال مبتدأ ولا قتال لديكم جملة
واقعة خبرا له ولا ضمير فيه لان اشتمال القتال الثاني لكونه منفيا بلا التي لنفي الجنس
عليه اي على القتال الاول سد مسد الضمير العائد اليه وقوله تعالى ومن يتق ويصبر
فان الله لا يضيع اجر المحسنين والمذهب الثاني ان يكون المخصوص بالمدح او الذم
خبر مبتدأ محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته
فيقول زيد اي هو زيد وهذا اي نعم الرجل زيد على الوجه الثاني على كلامين
اولى فعلية وثانية اسمية تعلق احديهما بالاخرى تعلق البيان ولا كذلك في الوجه

الاول

الاول ولهذا ترك العطف لكن لما صار لانشاء مدح عام لم يجر بعده
مجرى الكلام الواحد والاولى اي دلالته على الوجه الاول على كلام واحد ورجح ابن
الحاجب في ايضاحه الثاني على الاول لفظا ومعنى اما اللفظ فلان المبتدأ اذا كان خبره
مفردا فالوجه ان لا يتقدم وفي ذلك خروج عن هذه القاعدة وهذا محال لان الخبر
اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا ضمير ثم قال وما توهموه من ان الرجل للجنس
فقد تقدم البحث فيه ثم قال ولو جوز ما توهموه لكان وقوع الجنس موقع الضمير
شاذا قليلا ايضا اقول ان اراد انه قليل في نفسه فهو ممنوع وان اراد
بالاضافة الى غيره فمسلم لكن لا ينافي كثرته في نفسه واما معنى فلان الابهام
يناسب التفسير فعلى هذا الوجه كان محققا الا انه استيناف واما على الاول فلا
لانه مبتدأ وخبر فلا يستقيم وحذف المبتدأ شايع كثير فلا شذوذ ولا بعد
ثم يقابله امر ربما تقدم هذا وقد يحذف المخصوص للعلم به كقوله تعالى نعم العبد
اي هو فعلى هذا الوجه هو هو وهذا ليس من قبيل انا انا وشعري شعري في الاحتياج
الى التاويل حيث كان الاول العبد والثاني لايوب فكانك قلت العبد المذكور ايوب
فهو كزيد اخوك وفيه دلالة على اولوية الوجه الاول لان المبتدأ يجوز حذفه
لقيام قرينة واما حذفه مع خبره فبعيد جدا قوله وبعض الفاعل هذا
هو القسم الثاني من القسمين المذكورين للفاعل قال الشارح انما اضمر الفاعل قبل
الذكر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد لان السامع اذا ورد عليه ما لا يعرفه
لا يفهم منه المعنى فاذن تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد المستتبعة لدرك
البيان الذي ياتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم ولا شك ان هذا او
وابلغ من ان بدأ بالبيان لانه بعد وروده يمكن في ذهنه فضل تمكن لان المحصول

نحوه

بعد الطلب اعز من المساق بلا تعب قيل على ان فيه توسعا فى اللغه وتحققا فى الالسنه

اذ الاسم مجردا اخف من الاسم معرفا وذلك نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا

ثم ترك الاول لان النكره المنصوبه يدل عليه و رجلا نصب على التمييز لان كلامهم

انما يفسر بالنكره المنصوبه كما فى عشرون رجلا وانما كان نكره لانه مميز وهو فى

المميز لا يكون الا نكره وقيل نصبه على التشبيه بالمفعول لان الفعل فيه ضمير

فاعل وانما اختص هذا الاضمار ساب نعم لانه مدح اى باب المدح العام والمدح العام

من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذى هو ضده و هذا الاضمار يشعر بالبيان التفخيم

قياسه وقد اجاز المبرد وابو على الفارسى جمع الظاهر مع المميز لافادة التاكيد

وانشد انزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا ومنعه سيبويه والسيرافى

وابو بكر بن السراج لكونه مستدركا اذ المقصود منهما الدلاله على الجنس واحدهما

كاف على انه موهم لثبوت الفاعلين لفعل واحد المضمر والمظهر لان نصب النكره يدل

على اضماره قال ابن يعيش لانه لا ياتى الا كذلك او لان للخصم ان يمنع ذلك ويجعل

مراده فى اكثر الامر واستصحاب زادا بنزود على المفعول اى تزود زادا مثل زاد ابيك

او على المصدر على انه مصدر تزود محذوف الزوايد و بالمثل على انه تمييز له مثل

لله رجلا لا نعم ولئن سلم انه به لكن ذلك للضروره وما ثبت لها يقدر بقدرها

ولا يجعل قياسا و ذكر اثير الدين فيه وجها اخر وهو ان يكون فى نعم ضمير و زادا

تمييز له والزاد مخصوصا بالمدح و زاد ابيك بدلا منه وفيه تاخير المفسر عن المخصوص

على جهه الندره و قوله ويحو حبذا نعم قال الشارح اعلم ان حبذا الكلمه مركبه

من فعل وهو حب وفاعل وهو ذا ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله اى اصل حب

ذاجب بالضم هذا ما ذهب اليه الفراء بتوهم فى فاعله حبيب وقال ابن يعيش

حسنا

جب بالفتح وهو متعد فاذا افرد من فاعل نقل او هما استعمال بالجانبين وبعرضه

اليها الى فاعل وهو الجلاه وقوله وجب بها معقوله حين نقل يروى بالوجهين وعلى المقدرين

عدل عن الضم وان كان فى الاصل جايزا او واجبا حين نقل الى انشاء المدح تشبيها على قصده

وهذا انسب هذا الباب بل منه فى التحقيق الا انه يتميز باحكام منها ان فاعله لا يكون

غير ذا ومنها ان المخصوص اذا كان غير معرف لم يذكر لا تطابقه ومنها عدم لزوم

التمييز لعدم الالتباس بخلاف غيره فى بعض المواضع نحو نعم السلطان زيد نعم رجلا

السلطان وقد اشار اليها الشارح اما الى الاول فبقوله فاسند الى اسم الاشاره

لدلالته على الابهام فناسب المقصود وهو المدح العام واختير ذا لانه للفظه

السابق تجرده عن هاء التنبيه لئلا يلزم ما ليس من كلامهم وجوبا اى حب وذا بعد

التركيب يجرى مجرى نعم فى المدح الا ان فى حبذا تقريبا للمذكور من القلب دون نعم نحو

حبذا الرجل زيد وحبذا المراه هند واما الى الثانى فبقوله ويستوى فيه المذكر

والمونث والاثنان والجمع وذلك لانهم لما ركبوها من الفعل والفاعل وجعلوها

شيا واحدا بحيث لا يعتبر الفصل بينهما وكان بطرفا كان ذا بعض الكلمه وهما مما لا

يجوز عليه شى مما ذكر واما نعم فيجوز حيث يونث اذا كان المخصوص مونثا وان كان

على سبيل الجواز على ان الفاعل جنس وهو مذكر فالتانيث نظرا الى المعنى والتذكير

الى اللفظ وقد اختلف فيها بعد التركيب اسم ام فعل فذهب الاكثرون الى ان المغلب

بيره

عليها الاسميه يعنى عقدوا انها اسم لم يخرج من الاعراب كما سيانى تغليبا للاسم

على الفعل لان الاسم اقوى فيكون التغليب له ولانه كثر ندا وها وذهب اخرون

الى ان المغلب عليها الفعليه لتصديرها به فيكون التغليب للصدر ولم يتم فيه

حيث قالوا لا حبذا واما لا يفعه قال ابن يعيش والاول امثل والتعريف فيه مثل

من الفعل ولما ركب احدهما مع الاخر كان الغالب هو الاولى م

جبر

التعريف في الحمد لله وسبحانه وذهب آخرون الى انه لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية
يعني اعتقدوا انها لا اسم ولا فعل فان قلت احد القولين يشعر بالغلبة
لغلبة احدهما على الآخر اجاب بقوله ولا غلبة لاحدهما على الآخر بناء على ان اللذين
تعارضا تساقطا فلو جعل احدهما لزم التحكم وهذا هو القول المشهور وعندي هو
المذهب المبرور تقول حبذا الرجل زيد بخفض حب وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد
هو المخصوص بالمدح واما الى الثالث فقوله وتقول حبذا رجلا زيد فيكون رجلا
تفسيرا لاسم الاشارة وهو نظير الضمير في الابهام الذي في نعم رجلا زيد ولكنك
تقول حبذا زيد بدون التمييز ولا تقول نعم زيد بدونه تفضيلا للفاعل الظاهر
على الفاعل المضمر واطلاق الشارح هنا على مذهب ابي عمرو بن العلاء فانه ذهب الى
ان انتصاب ما وقع بعده على التمييز جامدا او غيره واما الاخفش والفارسي
والربعي وخطاب وجماعة من البصريين فقد ذهبوا الى انه على الحال لا غير مطلقا
واجاز نصبه على التمييز الكوفيون وبعض البصريين وبعضهم فصل وقال حال ان كان
مشتقا وتمييز ان كان جامدا وصحة دخول من عليهما ترجح الاول والظاهر
انه ان كان جامدا فتمييز وان كان مشتقا فالامر الى المتكلم فان قصد التقييد بالوصف
فحال اذ ليس لدخول من عليه وجه حاله وان قصد التبيين فتمييز واما نصبه باضمار
اعني كما ذكر في البسيط فغريب فلهذا جعلها المصنف مما يجوز بنعم وقد ذكر في ارتفاع
المخصوص هنا اي في حبذا زيد وجوها احدها ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره
وهذا انما يقال على قول من غلب عليها الاسمية والثاني ان يكون ذا مرفوعا بحب
ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد والثالث ان يكون
خبر مبتدأ محذوف كانه قيل لما قيل حبذا من المحبوب معقول قبل الاول ومعقول

قيل الثاني

قيل الثاني حبذا فقيل زيد اي هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتدأ وحبذا
خبرا مقدما عليه وقد اعترض عليه اذا اسم الاشارة عبارة عن الضمير فمن جعل حبذا جملة واما من
جعله اسما مفردا فلا اشكال عليه حيث لا يحتاج الى الضمير والى هذا الوجه ذهب
سيبويه ذكره ابن خروف ومن جعله فعلا كان متضمنا للضمير والخامس ان ترتفع زيد
بما عليه حبذا وهذا لا يكون الا فيمن يغلب عليه الفعلية هذا كله ظاهر قوله
وساء يجري له الشارح اي يجري ساء بئس كما يجري حبذا بنعم لا يفارقها في المعنى اذا استعمل
لانشاء الذم والا فهو يجيء للاخبار كما يقال ساء ذلك نحو قوله تعالى ساء مثلا القوم
الذين كذبوا بآياتنا فنصر ما من جار مجرى بئس فيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا
تفسيره والقوم هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف والمقدر ساء مثلا
مثل القوم الذين كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره وهو كون القوم مخصوصا بالذم
لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص لان المخصوص كالمبين له والمبين لابد وان يجانس
المبين والا لم يصح ونوعه مثبتا هذا على قول من جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما
على قول من جعله مبتدأ خبره مقدم عليه فالوجه فيه انه لو لم يكن من جنسه لم يكن
له به تعلق فلا يصح ان يكون خبرا له واما قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا
فالمخصوص فيه محذوف وهو هو الراجع الى مثل المقدم على بئس وهو مثل الذين حملوا
التورية على ان الذين صفة القوم او الذي مخصوص على حذف المضاف كما في الآية الاولى
وقد يستغنى عن المخصوص بالتمييز كقول بعض الانصار بسم الاله وبه بدينا ولو عبدنا
غيره شقينا فحبذا ربا وحب دينا وايضا يستغنى عنه بدليل آخر كقوله الا حبذا لولا الحيا
وربما منح الحاسن ليس بالمتقارب يريد الا حبذا حال معك يشير الى هواه اياها و
ذا اربتها وما ترتب عليه الا انه في قوله قبل البيت هو بك حتى كاد يقتلني الهوى وزرتك

افعال القلوب

حتى لا يبقى كل صاحب وحتى راى منى اعاديك رقة عليك ولولا انت ما لان جانبى الا
حذا البيت قوله والنوع الرابع افعال القلوب قال الشارح انما سميت
هذه افعال القلوب لانها الشك واليقين اى بعضها الشك وبعضها اليقين اعلم
ان الحكم اما ان يحتمل النقيض ولا والثانى اليقين والاول اما ان يكون متساوى الطرفين
او يترجح احد طرفيه على الاخر الاول الشك والثانى طرفه الراجح الظن والمرجوح الوهم
وقد يطلق الشك على ما ليس يقين قريبا منه وهو مراد الشارح هنا من استعماله فى
مقابلة اليقين لكنه خلاف المتعارف والا فلا يخلو من هذه الافعال يستعمل للشك
لان بعضها لليقين وبعضها للظن وبعضها يحتملهما وفى الجملة كلها مشتركة فى
عدم التاثير والوصول الى الغير وفى الوضع للحكم على شئ بصفة الا انه لما كان
عن ظن او علم او ما يحتملهما عبر عن كل منهما بما يليق به من الافعال وكلاهما من افعال
القلوب فلذلك سميت بها قوله واذا كانت هذه الاربعة بمعنى معرفة الشئ بصفة
قال الشارح يريد المص بمعنى معرفة المبتدا على كونه مخبرا عنه بشئ لا يكون ان يجرى
هذا على الظاهر لان كلها ليست للعلم وليس علم فالمعرفة لا حد يد لوليه ولهذا حملوا
على المنصوب بعدها بالحالية نحو فى العلم تحقيقه بمعنى الحكم على الشئ بصفة
لا بمحلها وذلك نحو علمت اخاك كريما ورايته جوادا او وجدت زيدا الحافظ
اى صاحب العهد وهذه الافعال يدخل على الجملة من المبتدا والخبر مفردا كان
او جملة عاملة فيهما عند الجمهور لكان واذا قصد امضاؤها على الشك واليقين
لظننت زيدا قائما او علمت اذا قصد امضاؤها على الا ان هذه الافعال بعين المبتدا
والخبر معنى لكنها استدراك من قوله تدخل على الجملة يعنى ان هذه الافعال وان
دخلت عليهما لكن لا تبقيان معنيهما بل تغيران لفظا ومعنى اما لفظا فلانتصابهما

واما معنى فلكون المبتدا مفعولا اولا والخبر مفعولا ثانيا واشار الى هذين
الشارح اما الى الاول فبقوله تنصب كلا منهما والى الثانى بقوله على المفعولية
فصار الذى كان مبتدا مفعولا اولا والذى كان خبرا مفعولا ثانيا ويعتبر
صحة الكلام بان يسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدا وخبرا كان الكلام
صحيحا مثل علمت زيدا اخاك والا اى وان لم يستقم ما بعده مبتدا وخبره
فلا اى فلا يكون الكلام مثل ظننت زيدا عمرا خلافا للسهيلى فانه عنده صحيح
وجعله كبابا عطى لانه لا يصح زيد عمرو الا على سبيل التشبيه وهو ليس بمقصود
مع ظننت وفيه منع ظاهر وحكم ثانى المفعولين كحكم خبر المبتدا فى الجميع وقد مر
ان لهذه الافعال معان احدث وخلت معانى اخر لا يتجاوز الى الافعال كانه
عليها اى على تلك المعانى مفعولا واحدا لانها انما تعدت الى الثانى لاقتضاء معناها
منسوبا ومنسوبا اليه وهذا المعنى لا يقتضى الا متعلقا واحدا فوجب التعدية
الى واحد اما ظننت فهى اذا كانت بمعنى رجح احد الاحتمالين وهو المشهور او بمعنى
اليقين كما فى قوله تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم اى يعلمون والا كان قدحا وهو ان
مع انه مدح لهم بانهم علموا ذلك باليقين وهل هو حقيقة او مجاز زعم بعض النحويين
انه مجاز وقال ولا يجوز ان يقول ظننت زيدا منطلقا ظنا اذا كان بمعنى اليقين
واستدل ذلك بان المصدر يرفع المجاز وفيه نظر وظاهر كلام الجوهرى انه
مجاز ويحتمل الحقيقة حيث قال الظن معروف وقد يوضع موضع العلم قال فظنت
لهم ظنوا بالفى مدجج سراتهم فى الفارسى المسرد اى استيقنوا وانما يخوفون عدوه
باليقين لا بالشك وما ذكر الا قليلا انه بمعنى الشك يستوى فيه الطرفان فلا
يترجح احدهما على الاخر ما وجدته فيما حضر عندى من كتب النحو واللغة كان من

افعال القلوب المقتضية للمفعولين لا نزع ثمّا يقتضي منسوبا ومنسوبا اليه واما
اذا كان من الظنه بمعنى التهمه لم يقتض المفعول الثانى لعدم اقتضائه اياها نحو ظننته
اى اتهمته اى احد بمكانا توهمي افتعال من الوهم واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت بمعنى
ترجيح احد الاحتمالين او بمعنى اليقين فهو من هذا الباب وقد يكون بمعنى القول من
غير حجه ودليل فلا يقتضي المفعول الثانى نحو قوله زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا اى
قالوا وليس لهم حجة وللبحث هنا مجال وكذلك علمت قد يكون معرفة الذات فى نفسها
اى بمعنى ادراك ذات الشئ مع قطع النظر عن وضعه فلا يقتضي المفعول الثانى نحو علمت
زيدا اى عرفت شخصه وقوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السبت وكذا
رايت قد يكون من رؤية البصر ووجدت بمعنى الاصابه فلا تقتضيان الثانى
لما ذكرنا نحو رايته اى ابصرته ووجدت الضالة اى اصبتها اما اذا كانت من
رؤية القلب اما بمعنى الحسبان او بمعنى العلم نحو قوله تعالى انهم يرونه بعيدا و
نراه قريبا اى يحسبونه بعيدا ونعلم ذلك قريبا لانه تعالى عالم بجميع الاشيا من
غير شك وحسبان ووجدت بمعنى وجدان القلب نحو وجدت زيدا عالما اى
علمت كانا من افعال القلوب قوله ومن خصايصها امتناع الاقتصار
قال الشارح انما لم يجز الاقتصار فيها على احد المفعولين لانها داخلة على المبتدا
والخبر فكما لا يستغني المبتدا عن الخبر ولا الخبر عن المبتدا كذلك لا يستغني
احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته
واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته وههنا نظر مشهور وهو ان المفعولين
كالمبتدا والخبر فكما جاز حذف احدهما للقرينه جاز حذف احد المفعولين لها مع
انه واقع حيث قال الزمخشري يجوز الحذف للقرينه كما فى قوله تعالى ولا تحسبن

لانه لا يكون مفعولا لا بمعنى احدهما ايضا ولذلك ما ذكر احدهما بدون الاخر لانك لا تقول اعطيت زيدا بل تقول اعطيت

الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على القراءة بالتاء وكذا قال ابن
مالك فكيف قال انما لم يجز الاقتصار فيها لانها داخله على المبتدا والخبر الى قوله
الحذف بالقرينه ان اردتم به ان يحذف بها منسيا وهو معنى الاقتصار وهو عام
اما ولغيرها وان اردتم به ان يحذف لها نسيا منسيا وهو معنى الاقتصار
وهو عام لها ولغيرها سوى باب اعطيت لكن الاول فى الجواز والثانى فى الامتناع
تحمل ما ذكره جار الله فى الموضعين من الجواز وعدمه ذلك ولا خلاف بين العلما
بالحذف وعدمه وقد اجيب عنه بالفرق بين الاقتصار والاختصار
بان الاول بلا قرينه والثانى بقرينه والشارح علل امتناع اقتصاره لا اختصاره
اقول هذا الفرق ليس بجيد اذ لا حذف بلا قرينه واما من لم يفرق بينهما فقصده
يكون على الاشهر وقولهم ظننت ذلك اشارة الى الظن ليس من اقتصار احد المفعولين
والمفعول الثانى محذوف لانه انما يقال بعد تقدم كلام يصح ان يكون مفعولين
كما يقول حين قال قايل ظننت زيدا قايما انى ظننت ذاك الظن اى ظنا مثله واذا
اشير الى ظن مخصوص متعلق بمخصوص وجب ان يكون مفعولا فى المعنى مثلهما فيحذف
العلم به ومن ثمه قد توهم بعض انه اشار الى المفعولين وجوز مثل ذلك لما كان
عبارة عن المفعولين كما جوز اثباته ذاك وقلت له ذاك وهو هنا فى موضع الجمله
فلذلك ثمه وهذا غلط لان مفعول اثات واخواته وما يقع بعد القول ليس
من مقتضياتها بل هما بعينهما لكن على وجه من التخصيص توضيحه ان قولك
زيد منطلق نوع من البناء ونوع مخصوص من القول فهو مصدر مخصوص وصورته
صورة الجمله لان النوع المخصوص منه لا يكون الا جمله فجاءت الجمله عن ضرورة
المخصوص ولذا اذا عدل عن المخصوص جاء المصدر لا فرق بين اثباته الابناء وانبا

ذاك بخلاف مفعولي باب حسبت فانه من متعلقه اذ وضعه ان يتعلق بشي على صفه
فاذا علقته ههنا بالحديث محله احتجت الى صفه ليكون الحديث عليها لكونه صادقا
او كاذبا مقول ظننت ذاك صادقا او كاذبا والا خالفت وضعه فافترقا والاعتذار
عن ذكرهما مفصلين باعتبار تضمن تلك الجمله الصفه والذات جميعا غير مستقيم
حيث وقعت الظن عليها بلفظ واحد وانه موجب لذكر الصفه ولو ذكرتهما
مفصله يعني بها الحدث لوجب ذكر صفه اخرى يكون عليها الحديث كما يقول
ظننت زيد قايم صادقا فهذا احد ركونه بذلك ان ذاك في ظننت ذاك صدق
لا غير وقولهم ظننت به ايضا من هذا القبيل كظننت في الدار وبذلك لو صرحتهما
معه كان الكلام مستقيما وبذلك علم ان قولهم ظننت به خير ليس من الاقتصار
واما المفعولان معا فلك ان سكت عنهما جميعا وبجعلهما نسيا منسيا اي حذفهما
جائز هناك قرينه او لا على مذهب ابن السراج والسيرافي وما استدلا به نحو قولهم
من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطي ويمنع ومذهب الاخفش المنع الا مع قرينه
نظرا الى انه لا يخلو احد عن علم وحسبان وعلمت بمنزله الحجاره فا
لامتناع عقد فايدته وهذا وجه قوي في ذلك واختاره ابن مالك حيث قال وهو مذهب
سيبويه والمحققين وما استدلا به متعلق بالمفعولين فيكونان مقدرين محذوفين
لان المعنى من يسمع يخل المسموع صحيحا اذ معناه من يركن الى الاستماع فانه يكون اليه
سبب لاعتقاد الصحه فيكون المفعولان معلومين فحذفا للعلم بهما ومثل وهو غير
مقيس عليه ومذهب الاعلم التفصيل ان كان ذلك الفعل ظننت وما في معناها
جاز ذلك وان كان علمت وما في معناها فلا لما ان الانسان قد يخلو عن الظن فيعيد
ظننت لا عن العلم فلا يفيد علمت ان بعض الظن اثم والحق ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ما

ولما

واما هما متعلقين الجمله فقد يخلو عنهما ولو كانا ضروريين لجواز التوقف على
الالتفات وغيره قوله والغاو هما متوسطه ومتاخره قال الشارح
اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب الاولى التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز الالغا
البته وذلك اذا كانت متقدمه وذلك لان التقديم من اعلام العنايه
اي من علامات كون المقدم مهتما بشانه او كونه قويا والالغا يدل على ضعفها
اي على كون العامل شانه ليس المقدم ضعيفه فلا يجتمعان لما فيه من جعل وجود
الشي كعدمه من غير داع او لانهما متنافيان ويدل عليه امتناع ضربت لزيد وقد
نقل جوازه لقيام المقتضي على اي حال كان والمرتبه الثانيه التي يحسن فيها الاعمال
والالغا يعني لكل منهما جهه حسن بحيث لا يكون لاحدهما فتح بالنسبه الى الاخر
وذلك عند التوسط نحو زيد ظننت منطلق في الالغاء وزيدا ظننت منطلقا في
الاعمال وانما استويا في الحسن لان واحدا من المفعولين يتقدم على العامل والفعل
واقع بينهما فهو ان الفعل متاخر من جهه اي بالنسبه الى المفعول المقدم صورته
الضعف ومتقدم من جهه اي بالنسبه الى المتاخر صورته القوه فالغاوه ليس
بالنظر الى جهه قوته فيضعف بالنسبه الى عامله وكذا في الاعمال فلذا استويا والمرتبه
الثالثه التي يكون الالغا فيه احسن وذلك عند التاخر وذلك لان الفعل
لاحظ له في التقديم بوجه فيكون ضعيفا وفي بعض النسخ تضعف مره على كل وجه
فكذا امره في الاعمال فحسن الغاوه ومعنى قوله احسن انه احسن بالنسبه الى الالغا
في المرتبه الثانيه لا الى الاعمال في هذه المرتبه فثبت له الحسن في الاعمال هذا على قول
الجمهور واما على قول من قال بجواز الالغا في المرتبه الاولى فالمراتب عنده زياده
مرتبه ضعف الاعمال في التقديم ووجه اخر في تقرير المراتب وهو ان التقديم لما كان

من اعلام الغاية فلا يجامع الالغاء لدلالته على الضعف ولما توسطت انحطت
عن المرتبة بان سبقها الضعف وكان سبيل الى الغاء واقله الجواز لكن لما كان
المفعولان في الاصل لها اعرابان مستقل على الابتداء والخبر طرد عليه الحسن وكذلك
جواز الاعمال عوض له ذلك لحطه من اعلام الغاية وكونه فعلا ولما تاخرت انتفى ذلك
الحظ وبقى التعلية فلذلك كان الالغاء احسن لخروج سلطانها اذا تقدمت امتنع
الالغاء او ضعف واذا توسطت كان الالغاء اقوى منه اذا تقدمت واذا تاخرت
كان الالغاء اقوى منه اذا توسطت واذا ابتدات من طرف التاخر وانتهيت الى
طرف التقدم وجدت صفات الاعمال اضداد هذه الصفات فاسلوب عليك الجاء
في القبول والانكار فان هذا لى على وجه الاختصار ومراد الشارح بامتناع
الالغاء وحسنه واحسنه هذا الاعتبار والمقتضى لترتيب فيها وجوب الاعمال
وجوازه وامتناعه كما لا يخفى على ذوى الابصار بتمم المقصد ويلغى كالفعل لانه
مراد فيترتب عليه وانما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم يجر في غيرها من ذوات
المفعولين لان الالغاء فيها لا يفسد معنى الكلام لانك اذا الغيتها كانت بمعنى الظرف
فانك اذا قلت زيد ظننت مقيم كان بمنزلة قولك زيد مقيم في ظنى لا على انه متعلق
بمقيم بل على انه متعلق بحصول المراد من حيث المعنى كانه قيل حصل مضمون هذه الجملة في ظنى
ولو قلت زيدا اعطيت درهم وزعمت انك تريد زيد درهم في اعطاى احلت لانه
لا ربط بينهما حتى معنى على حالهما قوله والتعليق بالاستفهام واللام
وحرف النفى وهو ما ولا النافى الجنس وان نحو علمت ما او ان زيد منطلق ولا زيد
في الدار ولا عمرو قال الشارح وانما علقت عند الاستفهام لان الاستفهام ينبغى
صدر الكلام وكذلك اللام تجعلان الفعل لا يعمل لفظا والا لما كان له الصدر

والملاق

والملاق في الاستفهام لبيتنا ولاسمائه وحروفه واشار الى فائدة لفظا بقوله فاذا
قلت علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزاء في
موضع النصب لان العلم واقع عليهما وذلك لا يخرجهما عن ان يكون لها صدر الكلام
الا ترى انك تقول زيد ما ضربته وعمرو هل اكرمته ولم يخرج بوقوعه خبر المبتدا
عن الصدر لانه وقع في جملته عليه واذا دخل على هذه كان المسند اليه هو المفعول
الاول والمسند الثاني في المعنى يدل عليه جواز العطف عليهما بالنصب وقد عدل
الى الابتداء محافظة على اللفظ اعلم ان الفرق بين الالغاء والتعليق من مهمات
هذا العلم وهو ان الالغاء عبارة عن ابطال العمل مع جوازه والتعليق عن وجوبه
وقالوا ان هذه الافعال اذا علقت كان المفعولان معمولين في المعنى لتعلقها
بهما ولم يصرحوا في الالغاء بان الامر كذلك او لا فاقول ان الالغاء عبارة عن
ابطال العمل لفظا ومعنى والتعليق عن ابطاله لفظا لا معنى اما الاول فلانه ابطال
لا لمانع عنه بل اذا طرا الضعف كان سبيل الى الابطال ولو منع ذلك لما جاز فاذا
بلا مانع دليل على ان لا تعلق لها بالمفعولين معنى فلذا قالوا انها في معنى الظرف
واما الثاني فلانه ابطال لمانع وهو مانع له لفظا لا معنى لما ذكرنا هذا واختلف
في علمت هل زيد قايم فقال بعضهم انه ممتنع لان العلم لا يتعلق بمضمون الجملة لاستفهامية
لانه تعلقه بما يكون جوابه وذلك لا يتصور في محل النزاع بل جوابه اما نعم او لا وهو
غير متعين فكيف يصح تعلقه بمثله وفي الجواب عنه بان نعم زيد قايم ولا ما زيد
قايما فالمحكوم عليه والمحكوم به حاصل فيه وهو المصحح للتعليق بحث وقال بعضهم
جايز نظرا الى الصورة الحاصلة وهي حاصلة في الموضعين وانما علمت ان زيدا قايم
فليس المكان التعليق لامكان جعلها منتوجه لفظا ولن نصار اليه الا عند تعذر

الافعال نحو علمت زيدا منطلقا سواء لكن فيه خلاف والاكثر على انه سادّ مسدّ
المفعولين وقد سبقت الاشارة اليه فيما تقدم واذا دخل اللام وجب الكسر على كل
تقدير وفيه دليل على مذهب الجمهور ومن ههنا جاز العطف على الموضع بالرفع بخلاف
المفتوحة لانها ليست في معنى الجملة وفي بعض النسخ ولا يكون وفي بعض النسخ ولا يجوز
التعليق في غير هذه الافعال اما في المتعدية الى واحد فلان ما يوجبه لا يدخل
عليه واما في المتعدية الى المفعولين فلانهما ليسا جملة حتى يسقط كلاما بعده لا تقول
اعطيت لزيد درهم لانه لا يودي المعنى المقصود من الكلام ويفسد الكلام لانه يكون
حمل شيء على ما ليس هو به وهو ظاهر وانما سمي هذا تعليقا لان هذه الافعال كانت
واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت معملة من هذه الجهة اي من جهة وقوعه عليهما
وهي غير معملة لما ذكرنا لفظا فكانت معملة من جهة غير معملة من جهة فشبهت بالمراة
المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا مطلقة كالمراة المزوجة مع اختها في عقدين و
ولا يدرى ايتهما عقدا ولا فانها ليست بذات بعل لفساد العقد ولا مطلقة اذ لا
سبيل الى تزوجها زوج اخر ومعنى لا مطلقة لا ذات بعل ولما وقع الفراغ عن شرح
شرح الباب الثالث بعون الله وحسن توفيقه وقع الان التصدي لشرح شرح الباب
الرابع متكلا على هدايته وارشاده انه ولي الاعانة والارشاد فقوله قال المصنف

العوامل المعنوية

الباب الرابع في العوامل المعنوية قد مضى الان
اي عند اقتضاء التوجه الى هذا الباب ضربا العوامل اللفظية احدهما القياسية
وثانيهما السماعية وبقي الضرب المعنوي وانما قال ذلك لانه قسم العامل في اخر الباب
لانه قسم العامل في اخر الباب الاول الى ثلثة اضرب لفظي قياسي ولفظي سماعي ومعنوي
فذكر اللفظي القياسي في الباب الثاني واللفظي السماعي في الباب الثالث فوضع المعنوي

الباقي

الباقي هذا الباب وهو شيئان عند سيبويه وثلثة عند ابي الحسن الاخفش الاول
الابتداء وهو تعري الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد وقال الشارح قد عرفت فيما
تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للبيان فيه حظ وانما هو معنى يعرف
بالقلب وعامل المبتداء والخبر هكذا اي معنى لا يعرف الا بالقلب عند اصحابنا خلافا
للكوفيين وسمعت عليه لان رافعهما هو التعري عن العوامل اللفظية لاجل الاسناد
ولا شك ان هذا معنى كذلك وانما قيد بقيد الاسناد ايذانا بان الاسم لو عري
عن العوامل اللفظية ولم يسند اليه شيء بلفظ على لفظ الماضي المبني للمفعول عطف
على لم يسند زيد مثلا من غير حصر لفظا او تقديرا وفي بعض النسخ ظهرا او مضمرا
والاولى ولو لم يكن مبتداء اصطلاحا بل كان بمنزلة الاصوات التي حقها ان يتلفظ
بها الجار والمجرور واعني بها قايم مقام فاعل يتلفظ وانتصاب غير معربة على الحال
من المجرور لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وهو منتف لانتفاء
الاسناد فافاد ان مرادهم بتشبيههم اياه بالاصوات في عدم الاعراب لعدم مقتضيه
وانما وجب ان يعمل هذا المعنى وهو التجرد المذكور الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن
عن العوامل اللفظية لاجل الاسناد احتاج الى الاول استحقا اي الثاني والاول لخروجهما
بالاسناد عن حكم التعلق الذي حقه ان لا يعرب واكتسابهما المعنى المذهب للاعراب
وهو شبههما بالفاعل في قبول الاعراب بالنصب على انه مفعول له استحقا وهو الرفع
وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه وشبه الثاني وهو الخبر لكونه جزءا ثانيا
من الجملة او جيء هو مع ضميره المستكن الراجع الى شبه المبتدا وفي محل الوقوع على الخبر
لها اي للمبتداء والخبر يا متعلقا با وجب وحال من مفعوله المتاخر وهو قوله
الرفع من بين سايرها اي جميع وجوه الاعراب اعني الرفع والنصب والجر وقد عرفت فيما

يتقدم من اخر الباب الاول ان كل ما يقوم المعنى المقتضي عامل اذ العامل عبارة
عنه في عرفهم فهذا المعنى الذي نحن بصدده بهذه المثابة فوجب ان يكون عاملا
وتلخيصه ان التجريد المذكور ما يقوم به المعنى المقتضي للاعراب وكل ما يقوم
به ذلك عامل فالتجريد المذكور عامل اما الاول فلانه يحصل بسببهما بالفاعل وهو
معنى يقتضي الاشتراك في اعرابه واما الثاني فلكونه في عرفهم عبارة عنه اما خصوصية
الرفع فلخصوصية المعرب واما العمل فيهما فلحصول بينهما تخصيص العمل باحدهما
تحكم والكوفيون على انهما يترافعان اي يرتفع المبتدا بالخبر والخبر بالمبتدا لسبب
اقتضاء كل منهما الاخر ووجه المذهبين مذكور في الاصل المبحث منه وليس عندي
فائدتهما في هذا الشرح لكن فيما ذكر ويذكر كفاية عند قوله وهذا المعنى عامل
فيهما اشير الى المذهب السديد وهو كون المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما جميعا
وقد مر بيان وجهه وههنا اعتراضات احدها انه عدمي فكيف يعمل جوابه لا نسلم
انه يكون عدميا وانما ذلك لو كان عبارة عن عدم العوامل وهو ممنوع لم لا يجوز
ان يكون عبارة عن كونه اولا لسان وفي الافيد بعده واظهر من هذا ان معنى
قولهم تجريد الاسم عن العوامل ليسند اليه ليس باشارة الى امر عدمي لانهم لا يعنون
بذلك ان الاسم يكون موجودا ومعه العوامل ثم ينزع عنه العوامل كما يجرد الرجل
عن ثيابه ويكون تجريده اعدام ثيابه وانما مرادهم بذلك ان الاسم المعدوم
اذا ارادوا ايجاده يؤتى به بلا عامل فعلم ان التجريد هو ان يؤتى به بلا عامل
ولا شك في كونه امرا وجوديا واستخير بان في كلامه اختلالا لان المعنى به من تمام
امر عدمي لكونه مركبا من الوجودي والعدمي وهو عدمي والا لكان وجوديا
فلا يظهر الامر المذكور ان معناه امر وجودي فالصواب ان يقول مكان يؤتى به

بلاعامل

بلا عامل يؤتى به اولا لسان حتى يعمه بناء هذا على ما قبله ويمكن ان يجعل هذا جوابا
آخر توجيهه ان يقال لا نسلم انه عبارة عن عدم العوامل فقط بل عن الاتيان
به بلا عامل وليس سلمنا انه عدمي لكن لا نسلم انه عدمي محض ولئن سلمنا فلا نسلم امتناع
عمله والا لوجب ان لا يعمل الفعل المنفي وثانيها ان الفعل مع كونه اقوى
العوامل لا يعمل الرفعين من غير اتباع فكيف يعمل المعنى وهو ضعيف جوابه
ان العمل باعتبار الاقتضاء معا لكان العمل اضعف في الفرق بينهما اظهر من الشمس
او من القمر وثالثها ان معنى قويا ينسب اليه العمل باعتبار منع دخول عامل على معنى
لا يعمل الا في شيء واحد فالابتداء الضعيف لعدم اقتداره عليه حقيق بذلك
لئلا يؤدي الى ترجيح الضعيف على القوي وجوابه ان ذلك المعنى مستفاد
من اللفظ المذكور في الكلام بخلاف هذا المعنى فيكون هذا المعنى اقوى في معناه
دون الاول ورابعها ان هذا المعنى لو كان عاملا في الخبر ايضا لزم تقدم
المعمول على العامل المعنوي وهو ممتنع في العامل المعنوي القوي فما ظنك بالضعيف
وجوابه نعم ما مر وخامسها ان رفع الخبر بعد معنى الابتداء بمنزلة
الجزم بعد معنى الشرط فكما لا ينسب العمل هنا الى المعنى بل الى اللفظ فكذلك ثمه وجوابه
ان المستفاد من اصطلاحاتهم العالمية واعتبارهم اللائحة ان العمل في مثل ذلك
ينسب حقيقة الى حرف الجزم لكن المعنى مقصود حيا باسم عام متضمن معناه فينسب اليه العمل
اما بذلك الاعتبار وبدل عليه علمه في الحرفين بخلاف ما نحن بصدده اذ لا يصح
هنا النسبة العمل الى الاسم من اعتبار المعنى المقصود فينسب اليه فافهم وسادسها
انه شرط في عمل الابتداء فكيف يجعل عاملا جوابه ان هذا على اصطلاح
ان الابتداء عبارة عن التجريد المذكور لا انه شرط في عمله فلا مناقشة بالاصطلاح

اخر وسابعها ان ههنا تجردين تجرد المبتدا وتجرد الخبر وبينهما مباينة فكيف
يجعلان تجردا واحدا وجوابه ان له اعتبارين اعتبار انه حال من الاحوال
تحصل المباينة بتلك الاعتبار واعتبار ذاته وهو انه مفهوم من المفهومات ولا مباينة
بهذا الاعتبار اذ كل تجرد من هذين التجردين في مفهوم التجرد عن العوامل مندرج
فوحدته بهذا الاعتبار لا ينافي تعدده بذلك الاعتبار كالتعدد الشخصي مع الاتحاد
النوعي فانظر في هذه السوالات فان القوم اوردوها على هذا المذهب ولم اطلع على
ردها في الكتب الحاضرة عندي من هذا الفن فاجبت متوكلا على الله فان الله الملهم بالفضل
في الجواب عن كل واحد من هذه الاعتراضات فعليك بالتامل والاعتبار ثم تعددها
بالاخبار لا ما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى عامل في المبتدا والمبتدا في الخبر
وهو مذهب سيبويه قال فاما الذي يبنى عليه شيء هو هو فان المبني عليه يرتفع به كما ارتفع
هو بالابتداء وذلك قولك عبد الله منطلق ارتفع عبد الله لانه ذكر ليبنى عليه المنطلق
وارتفع المنطلق لان المبني على المنطلق بمنزلته وبه قال جماعة من البصريين واختاره
ابن مالك في التسهيل اما وجه المذهب في ضعف المعنوي كما تقدم فلا يعمل في شيئين
وكذا في غيره من وجوه الاعتراضات واما وجه الرد فقد عرفته من الجوابات وايضا
لو جاز ذلك لادى الى اعمال الرفع في معمولين من غير وجه سعة في نحو الغلام
ابوه ضاحك وايضا ان المبتدا قد يكون جامدا فيكون ح عاملا غير متصرف
فلا يجوز تقديم الخبر عليه اصلا وهو جائز فلا يكون عاملا وايضا ان المبتدا قد يكون
ضميرا وهو يعمل اذا كان ضميرا ما يعمل فكيف اذا كان ضميرا ما لا يعمل وفي الثلاثة
الاخيرة نظر اما في الاول فالامتناع انما يكون عند اتحاد الجهة وليس هنا كذلك
واما في الثاني والثالث فبعدم التصرف والاضمار لا اثر له الا فيما يعمل لشبه الفعل والابتداء

يعمل

علی کل

قواسی نحوی

سی